وجيه كوثراني

بلاد الشام في مطلع القرن العشرين

السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني
قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

هذا الكتاب

هذا المجلد هو الجزء الأول من كتاب يعالج الدين والعلمانية في سياق تاريخي. وهو يُعدّ في منزلة المقدمة لهذا الكتاب، وذلك بمعالجة موضوعات الدين والتدين بتمييزهما من أقرب الظواهر الاجتماعية إليهما. وينتقل بها بشكل تدريجي إلى استنتاج محدد هو ضرورة فهم أنماط العلمنة في عصرنا من أجل فهم أنماط التديّن، ممهّدًا بذلك للجزء الثاني من الكتاب عن العلمانية والعلمنة. ويتناول هذا الكتاب مسألة التديّن من منطلق أن الدين ظاهرة لا تقف وحدها من دون تديّن. ويعالج مركزية الإيمان في الدين، ويحلّل مسألة الإيمان ويبيّن خصوصيتها، وذلك بتحليل الظاهرة الدينية وأدبياتها. كما يحلل الفرق بين الإيمان بحقائق (أو تصديقها)، ويكنّيه إيمانًا معرفيًا، والإيمان الديني المحض (أو العرفاني). ويتطرق كذلك إلى مسألة مركزية هي تمايز التديّن بصفته ظاهرة اجتماعيّة لها دينامية تطور، وحيز دلالي واجتماعيّ كافٍ يسمح بوجود تديّن من دون إيمان.

كما يتناول هذا الكتاب مسألة تمييز معاني العلمنة قبل معالجتها بشكل موسع في الجزء الثاني، ويعتبرها نموذجًا سوسيولوجيًا في فهم المراحل الحديثة وتفسيرها في عمليّة تمايز وتمفصل بدأت منذ وعي الدين باعتباره دينًا، ويمكن اعتبارها، مثل أي تمايز، صيْرورةً تاريخيّةً جاريةً مذ بدأ تطور المجتمعات البشريّة. ولا تقبل هذه الصيْرورة أي تنميط أيديولوجيّ نهائيّ لها. وتتجلى العلمنة بمعناها الضيّق، باعتبارها تطوّرًا تاريخيًّا متعيّنًا منذ فجر الحداثة، في انحسار الدين من مجال فكري واجتماعيّ بعد آخر، بما في ذلك تحييد الدولة في المجال الديني، وتحييد العلم دينيًّا وغير ذلك.

السعر: ١٤ دولارًا

ISBN 978-9953-0-2542-1



علي مولا

بلاد الشام في مطلع القرن العشرين

السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني

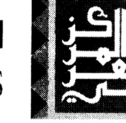
قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية

بلاد الشام في مطلع القرن العشرين

السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني

قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية

وجيه كوثراني



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

كوثراني، وجيه

بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني، قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية/ وجيه كوثراني.

٤٦٣ ص.: جداول، خرائط؛ ٢٤ سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص ٤٣٧-٤٤٢) وفهرس عام.

يشتمل على ملاحق تضم وثائق دبلوماسية واقتصادية.

ISBN 978-9953-0-2531-5

١. بلاد الشام - تاريخ - القرن العشرون. ٢. سوريا - تاريخ - القرن العشرون. ٣. سوريا - تاريخ - الانتداب - ٤. سوريا - أحوال اقتصادية - تاريخ. ٥. سوريا - أحوال اجتماعية - تاريخ. ٦. سوريا - السكان. ٧. سوريا - العلاقات - فرنسا. ٨. فرنسا - العلاقات - سوريا. أ. العنوان.

956.9104

العنوان بالإنكليزية

The Levant at the beginning of the 20th Century: Demography, Economy, Palestine and the Zionist Project: A Reading of French Diplomatic Documents

by Wajih Kawtharani

الناشر



شارع رقم: ٨٢٦ـ منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب: ١٠٢٧٧ ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ـ ٠٠٩٧٤ فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ـ ٠٠٩٧٤

جادة الجنرال فؤاد شهاب ـ شارع سليم تقلا ـ بناية الصيفي ١٧٤
ص. ب: ٤٩٦٥ ـ ١١ ـ رياض الصلح ـ بيروت ٢١٨٠ ١١٠٧ ـ لبنان
هاتف: ٨ـ ١٩٩١٨٣٧ ـ ٠٠٩٦١ فاكس: ١٩٩١٨٣٩ ـ ٠٠٩٦١
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الثالثة، مزيدة ومنقحة، بيروت، أيار/مايو ٢٠١٣
صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٨٠ والطبعة الثانية عام ١٩٨٤

المحتويات

القسم الأول
مُعطيات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية

القسم الثاني
فرنسا والاقتصاد السوري

القسم الثالث
مشاريع فرنسا في السيطرة والتجزئة: طوائف وإثنيات ومشاريع

قائمة الجداول

قائمة الخرائط

مقدّمة الطبعة الثالثة

لماذا الآن كتاب بلاد الشام؟

مضى ثلاثة وثلاثون عامًا على الإصدار الأول لهذا الكتاب، كان هذا في عام ١٩٨٠. وإذ تصدر الطبعة الثانية في عام ١٩٨٤، فتنفد بعد وقت قصير، تمر السنوات اللئام والسنوات الأحلام معًا، سنوات تتأرجح بين وطأة حروب أهلية تتصاغر في مداها الأهلي على مستوى الطوائف وداخل الطائفة الواحدة، وأحيانًا «الحارة» الواحدة من جهة، وجاذبية مقاومة وطنية وإسلامية ضد الاحتلال الإسرائيلي من جهة ثانية. بل تتعاظم جاذبية المقاومة مع أمل تحرير متدرّج للأرض من بيروت إلى صيدا إلى كامل التراب الوطني.

على أنّ صعود المقاومة اللبنانية بشقيها الوطني والإسلامي ما لبث أن أثار أسئلة تتعلق بخيارات مفاهيمية واستراتيجية. فأي مفاهيم وأي أهداف للمقاومة اعتمدت أو يجب أن تعتمد؟ وما هو الوطني وما هو الإسلامي؟ وأي سوسيولوجيا للمقاومة انتظمت في هذا البلد المنقسم طائفيًا؟ بل أي ثقافة للمقاومة تكوّنت في خضم الممارسة النضالية والثورية؟

يتراجع «الوطني» ببعده المدني والعلماني، أمام نمطٍ من التديّن المذهبي السياسي الذي يُحسن التعبئة والقتال. على أن التراجع ترافق أيضًا مع أشكال من الاغتيال والإلغاء لرموز ثقافية علمانية ومدنية؛ رموز لم تكن، للمفارقة، بعيدة من

ساحة المقاومة، بل كانت البادئة في الدعوة إليها والممارسة في ميدانها، وفي وجهٍ من وجوه استكمالٍ أو تجديدٍ لمقاومةٍ فلسطينيةٍ أُجبرت على الخروج من لبنان.

بين «الوطني» و«الإسلامي» خيضت آنذاك معاركُ فكرية، أعطتها الأحداث الكبرى في المنطقة زخمًا وحراكًا، لكن غطّتها أيضًا بضباب كثيف من الغموض والالتباس وسوء الرؤية: الحرب العراقية - الإيرانية، واجتياح النظام العراقي السابق للكويت، وحرب «التحالف الدولي لتحرير الكويت»، ثم تداعيات كل هذا في المنطقة وعلى المثقفين العرب الذين انقسموا واختلفوا. فكان كل هذا مثيرًا ومقلقًا ومستفزًا. وبالنسبة إلى مؤرخ باحث، كان الأمر مثيرًا لأسئلة تتعلق بـ«تاريخ الحاضر» وهمومه ووطأته على الذاكرة وعلى التفكير التاريخي، وبما كَتَبَ وبما عليه أن يكتب، بما بَحَثَ وبما عليه أن يبحث.

في خضم هذه الأمواج المتعاقبة والمتقلبة، تجاذبتني فكرة إصدار الطبعة الثالثة من كتاب **بلاد الشام**، بين وقتٍ مؤجل وآخر، لأجد نفسي بعد كل تأجيل مأخوذًا إلى «مشروع أَوْلى»، ومدفوعًا إلى البدء بكتاب أو دراسة أرى لزامًا عليّ إنجازهما لسبب أو لأسباب، مثل البدء بالتأصيل المعرفي لبنية السلطة والعمل السياسي في المجتمعات العربية، في مرحلة الانتقال من الاجتماع السلطاني (الذي وُصف خطأً بالإسلامي) إلى مشروع الدولة الوطنية أو القومية. كان الخيار البديل يحتلُّ حيز الاهتمام الأوّل بدلًا من الغرق، على ما خُيّل إليّ آنذاك، في وثائق بلاد الشام ورواياتها وتقاريرها، فكان كتاب **السلطة والمجتمع والعمل السياسي** (١٩٨٦) محاولةً في الدخول في هذا التأصيل المعرفي. وتتوالى الأحداث المحفّزة لكتابات لاحقة تتطلّبها أسئلة الحاضر. السؤال مثلًا، وفي لحظة من اللحظات، عن تاريخية الفكر القومي وتاريخية الفكر الإسلامي، وأين أصبحت مشاريع كلّ من هذين الفكرين في الواقع؟ كان السؤال ضاغطًا في خضم المراجعات الكبرى لمفاهيم مؤسّسة، مثل مفهوم الدولة ومفهوم المواطنة والمجتمع المدني والديمقراطية.

كان يُخيّل إلى بعضهم أن الخوض في هذا السؤال، وفي أسئلة أخرى، هو من اختصاص المفكر أو عالم الاجتماع أو عالم السياسة، وأن الحفر في التأريخ هو غرق في الماضي وهروب من الحاضر، غير أني بصفتي مشتغلًا بالتاريخ، كنت أشعر أني أقرب إلى الخوض في هذه المسائل، ليس بحثًا عن

الجذور فحسب، بل بحثًا عمّا هو «ثابت» أو «مستمر» في البنى الاجتماعية والثقافية العربية، أي عمّا هو «مستمر» في الحاضر أيضًا.

كان هذا كله **دافعًا** للابتعاد نسبيًا من تجريبية البحث الوثائقي التاريخي الذي تجلّى في كتاب **بلاد الشام**، لأعود فأدخل من باب التاريخ أيضًا، لكن هذه المرّة إلى حقل التأريخ للأفكار، والتعامل مع هذه الأخيرة باعتبارها «واقعاتٍ» فكرية وذهنية غير معزولة عن سياقها التاريخي الحدثي والظرفي، أي عن بيئتها والعوامل الوضعية المؤثرة بها وأشكال الضغط المختلفة التي تغيّرها، أو التي تُعيد إنتاجها بأشكال متشابهة أو بتغييرات قد تقل أو تكثر.

استعدت اهتمامي بأفكار النهضة، بعد أن كنت قد طرقت بابها من خلال نصوص رشيد رضا في **مختارات سياسية من مجلة المنار** (١٩٨٠)، لا لأدرسها من خلال خطاب معزول ذي بنية قائمة بذاتها – كما يحبّذ البنيويون – بل من خلال منهج المؤرخ الجامع بين ثوابت البنية ومعنى الواقعة أو الموقف المتغير. اندرجتْ في هذا التوجه كتاباتٌ حملتْ معالجاتٍ لموضوعاتٍ، مثل العلاقة بين **الفقيه والسلطان** (١٩٨٩)، ومشروع **النهوض العربي** (١٩٩٥)، **والدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركية** (١٩٩٦)؛ إلى جانب اندفاع موازٍ للكتابة في منهجية البحث التاريخي ومدارسه ومؤرخيه بهدف المراجعة النقديّة، وبحثًا عن منهج يمكن أن يساهم مع مساهمات آخرين من المؤرخين العرب الجدد في بناء ثقافة تجديدية للبحث التاريخي العربي(*).

هل كان هذا التوجه أو الانكباب على هذا المنحى من البحث التاريخي يُبرر إهمال كتاب **بلاد الشام** الذي حمل عنوانًا فرعيًا له هو **قراءة في الوثائق** طيلة كل هذه الفترة: ثلاثة عقود ونيف؟

أعود اليوم لأتساءل: هل القراءة في الوثائق، ولا سيما الوثائق الدبلوماسية الفرنسية، ومعظمها مختار أو منتقى من أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية (Quai d'Orsay) مباشرة، هي من قبيل التأريخ الذي يمكن تأجيله أو الاستغناء عن المعلومات التي تُنبىء بها الوثائق؟

(*) جمعت هذه الكتابات مع تجديد وإضافة في: وجيه كوثراني، **تاريخ التأريخ: اتجاهات، مدارس، مناهج** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).

كان المؤرخ الفرنسي مارك بلوخ يقول عن الوثائق إنها لا تعبّر بحد ذاتها عن حقائق أو «وقائع»، وإنما هي منبئة بمعطيات عبر القراءة، والقراءة تصدر عن خيارات وفرضيات، وهذه الأخيرة تطرحها أسئلة الحاضر على الماضي.

هكذا كانت قراءتي لوثائق بلاد الشام ماضيًا، وربما تعود أسئلة الحاضر اليوم، لتستعيد هذه القراءة من جديد، بعد أن بدا لي أن أسئلة السنوات الثلاثين الماضية طرحت عليّ أسئلة أخرى ترتبط بالتاريخ المفهومي لا بالتاريخ الحدثي(*).

مهما يكن من أمر الأسباب المثيرة للأسئلة، ماضيًا أو حاضرًا، فإن ما تمخض عن انفجار المجتمع السوري وانزلاق حراك ثورته من التعبير السلمي المدني إلى العنف المسلح بفعل البطش الهادف والمقصود الذي مارسه النظام على المحتجين والمتظاهرين، ليستدرج ردات الفعل العنيفة، يكشف عن «معطيات» مختزنة في المجتمع السوري، معطيات كانت بفعل الإرهاب الأمني الرسمي، والتمويه الأيديولوجي، والسياسة الزبونية، مقموعة ومحجوبة إلا للعارف والدارس والمحلل.

أتذكّر هنا أن كتاب **بلاد الشام** كانت الرقابة السورية قد منعته من الدخول إلى مكتبات سورية، لأن فيه حديثًا عن الطوائف! وهو حديث ممنوع رسميًا، وإن كان فيه فضح للسياسة الاستعمارية وصيغ تعاملها الوظيفي مع هذه الطوائف!

هنا أيضًا، تكمن المفارقة حين نقارن استخدام السياسات الاستعمارية الطوائف «علنًا» لبناء إدارات ودويلات تابعة وملحقة، واستخدام أنظمة الاستبداد لها «جسرًا» لبناء دولة ريعية تسلطية، توزع الريع وفقًا لزبونية سياسية من شأنها أن تقسّم المجتمع وتفككه طائفيًا وإثنيًا ومناطقيًا، وتحت يافطة «وحدة» معلنة في الخطاب الأيديولوجي والسياسي، لكنها مفروضة فرضًا في التدابير الأمنية والبوليسية على حساب الاندماج الوطني، وعلى حساب التأسيس للمساواة في المواطنة وحقوقها.

الحقيقة أن قراءتي وثائق الدبلوماسية الفرنسية وتقارير خبرائها من

(*) Histoire conceptualisante, Histoire événementielle.

اقتصاديين وعسكريين ومهندسين ومخبرين، فضلًا عن مذكرات غرف التجارة، كانت قراءة «مختارة»، وفقًا لمعايير بحثية ووفقًا لفرضياتٍ هي بدورها نتاج قراءة لأنواع من الوثائق، قراءة متداخلة وجدلية بين النص والقارئ، وبين قارئ النص والباحث، وكانا (القارئ والباحث) آنذاك واحدًا في هذا الكتاب. لذلك ما لبثت الوثائق أن تحولت إلى مُعطيات، والمعطيات إلى وصف سياقات، والسياقات إلى استنتاجات: تأكيد فرضيات وتجديد فرضيات.

كان السؤال المركزي، كما هو معلن في مقدمة الطبعة الأولى، كيف تعامل الاستعمار الفرنسي مع أحوال بلاد الشام؟

- أحوال السُكان عبر انتماءاتهم الدينية والمذهبية والإثنية.

- وأحوالهم عبر توزّعهم في بيئاتهم المدينية والريفية والجبلية.

- وأحوالهم عبر اجتماعهم وأحزابهم ونُخبهم ومعاشهم واقتصادهم...إلخ.

كان السؤال بمجمله يدفع باتجاه اختيار وثائق بعينها، وذات موضوعات دالة، فاختيرت الوثائق التي هي أشبه بدراسات ميدانية وحقلية لطائفة أو منطقة أو قرية أو قبيلة، وجاء بعضها أشبه بتقارير اقتصادية وبيئية وجغرافية كتبها خبراء أو رجال أعمال أو مهندسون يبحث فيها أصحابها عن قطاعات استثمار مجدية ومربحة، أو عن مناطق نفوذ مُفضَّلة، تُنصح السلطات الفرنسية بالسيطرة عليها على قاعدة المفاضلة بين منطقة وأخرى أو مرفأ وآخر (مثل المقارنة بين مرفأ حيفا ومرفأ بيروت، أو مثل النصح بعدم التخلّي عن كيليكيا لغناها بزراعة القطن، لكن في التبرير الجيو - سياسي لأنها جزء من «سورية الفرنسية الشاملة» (La Syrie française intégrale) ... إلخ.

إن المهم في هذه الوثائق هو ما تنبئ به في تبرير عملية «تنظيم سورية» بعد الاحتلال، وهذه عبارة عن مشاريع تراوح بين الحفاظ على تمامية ووحدة سورية من زاوية جيو - اقتصادية، أي وحدتها على امتداد المصالح الفرنسية من كيليكيا حتى مرافئ فلسطين، وبين الحفاظ من جهة أخرى على قدرة فرنسا في التحكم والضبط والسيطرة على المجتمع من زاوية سياسية وثقافية وأمنية.

الشق الأخير من المسألة: ضبط المجتمع عبر التجزئة الجيو – سياسية القائمة على خصوصيات الطوائف، كان هو الأغلب في الوثائق الدبلوماسية. واللافت أن مفهوم الأمة (Nation)، يختزل ويشوّه في الخطاب الفرنسي الاستشاري المبرر للقرار، ليعني كيانات إثنية وطائفية، أي «مجموعات مستقلة» (groupes autonomes) مرشحة لإقامة دويلات أو كانتونات عليها، وكما يرد هذا الأمر في مراسلات غورو _ ميلران «السرية» في عام ١٩٢٠.

بل الأهم في ما تُنبئ به بعض الوثائق هو صفة «الفوضى» التي يوصف بها الواقع والتاريخ في بلاد الشام، حيث لا «دولة» ولا «أمّة» عاشتها شعوب المنطقة!

لنقرأ لأحد المستشارين الفرنسيين آنذاك في وزارة الخارجية الفرنسية النص التالي: «وفي البلاد التي كانت سابقًا جزءًا من الإمبراطورية العثمانية (والظاهرة نفسها تمثل في مقدونيا، كما يضيف) أدّى التعارض التاريخي المزمن بين مفهومي الدولة والأمة إلى نمو **العقلية الفوضوية**، حيث كُتب على السكان أن يتشكلوا في تجمعات صغيرة أقوامية (Groupes ethniques) أو إقليمية. وهذا الواقع مناسب لنا لأنه يجعل من تعميم المعارضة أمرًا صعبًا في البلاد، لكن من جهة أخرى إن تفتيتًا أكبر يمكن أن يضعنا في وضع يتساوى في الإرباك»، لذلك من المناسب لنا، أن ندفع بجدية لدراسة التجمعات الإثنية (Ethniques) المهيأة لتشكل الاستقلالات الإقليمية الأولى (Autonomies régionales).

لا «دولة أمة» في التاريخ العربي المعاين هنا – في بلاد الشام. إذًا المستقبل مفتوح على تشكيل «أمم» وفقًا للإرادة الفرنسية. لكن الماضي الإسلامي أو العثماني مفتوح أيضًا، وفقًا لقراءة المستشار، على افتراض يقول إن الحكم العثماني (عمليًا ٦٠٠ سنة تركية – عثمانية و٤٠٠ سنة عربية – عثمانية) مجرد حالة فوضى. يُلغي التاريخ هنا ومعه كل أنثروبولوجيا لواقع معيش، ليتشكل تصور متخيل للماضي، وتصّور مُفترض للمستقبل. وبين هذا وذاك ترتسم أسطورة «الفوضى» أو الفراغ ليُبنى عليها قسرًا وقهرًا أمر واقع جديد.

هكذا كان الحديث عن «الفوضى» و«العقلية الفوضوية» أو «الفراغ»، مبررًا دائمًا لتنظيم أو إعادة تنظيم أو ترتيب لتسوية قد تطال الماضي والحاضر والمستقبل في بلاد العرب.

نستدرك لنقول: ليست المسألة مسألة مؤامرةٍ، فالتاريخ لا تصنعه المؤامرات.

لكن لميزان القوى بين الأطراف، وللعلاقات المنسوجة بين قوى الداخل وقوى الخارج دورًا في ترجيح ما هو محتمل وممكن أو مسموح به أو ممنوع.

هل يختلف حديث «الفوضى» في الماضي، وبالتحديد في الخطاب الفرنسي الكولونيالي إبان عشرينيات القرن العشرين، عن حديث «الفوضى» والحرب الأهلية في سورية، في خطاب دول العولمة الجديدة لدى جميع المتدخلين الدوليين في الشأن السوري اليوم، وفي طليعتهم روسيا والولايات المتحدة؟

ثمة اختلاف ظرفي من دون شك، لكن يظلّ لتوصيف واقع ما بالفوضى، وأوصاف «الحرب الأهلية»، وظيفة في السياسات والاستراتيجيات الدوَلية. إن توصيف صراع الأطراف المحليين بـ«الصراع الأهلي» هو المفصل الذي التقت وتلتقي عنده القوى الدولية، متنافسةً أو متصارعةً أو متواطئةً. فقراءة الصراع الإنكليزي - الفرنسي على السيطرة على المشرق العربي في الوثائق التي ضمها كتاب بلاد الشام، قراءة قد تكون ذات فائدة معرفية. وإذ نستبعد القراءة الأنكرونيكية (Anachroniste) (إسقاط زمن على زمن)، فإن إعادة نشر كتاب مثل هذا الكتاب قد تُساهم أيضًا في فهم زاوية من زوايا تاريخ بلاد الشام؛ تاريخ تشكّل حاضرها، واستشراف احتمالات مستقبلها.

وجيه كوثراني

بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣

مقدمة الطبعة الأولى

أولًا: السؤال والقراءة الوثائقية

السؤال الأساس الذي يشكل محور اهتمام هذا الكتاب: كيف تشكلت مناطق النفوذ الفرنسي في بلاد الشام، وكيف تمت السيطرة على هذه المناطق سياسيًا واقتصاديًا وسكانيًا؟

يتردد أن هذه السيطرة ارتكزت على تجزئة سياسية وإدارية تمثلت ببناء أجهزة «دول حديثة» (أو بالأحرى «حادثة») رُكّبت على أنماط إنتاج وبنى ومؤسسات «غير رأسمالية»، أو ذات صفات تكوينية تاريخية مختلفة، استُخدمت للدلالة عليها صفات من مثل: «آسيوية»، شرقية، إسلامية، أو «تقليدية»، ما قبل رأسمالية، ما قبل «كولونيالية»... إلخ. كما استُخدمت للدلالة عليها من زاوية سكانية، صفات النسبة إلى الإثنيات والطوائف (سُنّية، علوية، درزية، كردية... إلخ)، فكيف تم التقاطع بين الطرفين، أو المستويين؟ وما كانت أشكال التوافق أو التعارض بين معطيات الداخل (سكانيًا واقتصاديًا وثقافيًا)، وسياسات الخارج، وعلى وجه خاص السياسة الفرنسية؟

إذا كان هذا السؤال هو الذي يشغل الآن الحيز الأكبر من تفكير الباحثين المهتمين بالموضوع - على اختلاف توجهاتهم واهتماماتهم «المعرفية» بالاقتصاد والتاريخ، أو الثقافة، فإن ما تتطلّبه معالجة هذا السؤال من تراكمات في المعارف الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والفكرية، يجعل من طرحه باعتباره همًا أساسيًا من هموم الكتاب الذي أُقدّمه، هدفًا طموحًا أو مشروعًا مستقبليًا يتطلب تكاتف جهود جماعية، تنخرط في إنتاج هذا المشروع البحثي وتحقيقه.

إذًا لا يدّعي العمل الراهن دراسة وافية لهذه المشكلة، بل إنه محاولة تجمع بين **التوثيق والتحليل**، بين تقديم مواد وثائقية حول الموضوع، ومنهج يطمح إلى أن يكون تحليليًا في قراءة الوثائق وإعادة تركيبها. إنها إذًا الوثائق التي نعتقد أنها تقدم مواد وعناصر لبناء دراسة هذه المشكلة المعرفية. وهو بناء لن يكتمل أبدًا، بل يجب أن يُعاد بناؤه في كل مرة، ويجب أن تتراكم دائمًا الجهود في محاولة بنائه. إنها ليست بالطبع «تجريبية وضعية» لا تستجيب للمتطلبات والحاجات النظرية والسياسية للفكر العربي في فهمه مسائل «التجزئة» و«التخلف» و«التبعية» و«معوّقات» التوحيد القومي وأشكاله وما يطرحه هذا التوحيد من مركزية أو ديمقراطية، من طمس للتنوّعات والخصائص، أو من تجسيم وتضخيم لها؛ ولا هي أيضًا «تنظير» متسرع يسترشد بالقوالب والمقولات الجاهزة، وبأواليات فكر يعتمد على المعادلات والمقاييس التي تصبح «علمية» بمجرد الإصرار اللفظي على «علميتها»، وذلك بمعزل عن الوقائع والتاريخ، أو اعتمادًا على حد هزيل من المعلومات التي لا تسمح مطلقًا بادعاء إنتاج «نظرية علمية، أو معرفة كاملة» لتطور المجتمعات العربية في عصر الإمبريالية، كما هو حال بعض إنتاج الأدبيات السياسية والأيديولوجية التي نُطالعها في هذه الأيام، والتي غالبًا ما تدّعي إنجاز ذلك.

لذلك أستدرك فأقول إن هدف المساهمة التي أُقدّمها، وبعيدًا من كل ادعاء «تنظيري» أَو غرق في «التجريبية»، هو أن تكون مفيدة في عملية التراكم المعرفي بوجهة تفسير الواقع وفهمه. وإن كان العمل التوثيقي الذي تحمله هذه المساهمة يتطلب من الباحث قراءة أكثر نفاذًا إلى داخل النص، وإذا كنت في بعض الحالات قد اكتفيت بمجرد العرض، فمردُّ ذلك يعود إلى ضرورة الإسراع في أن أضع في متناول الباحثين والقرّاء هذا العملَ، من دون انتظار استكمال تحليله في وجهة الصياغة التاريخية الأكثر اكتمالًا ونضجًا. فكما أشرت إلى ضرورة الجهد المتواصل والمتجدد في عملية القراءة للتاريخ، أشير إلى ضرورة اشتراك القراء والباحثين والمهتمين بالموضوع بنتائج ما توصلت إليه قراءتي لمجموعة من الوثائق، حتى لو تمّ ذلك على حساب إنضاج الفهم واستكمال التحليل حتى الآن. ذلك أن هذا الاستكمال يتطلب وقتًا وجهدًا وحوارًا، إن لم نقل فرق عمل متجانسة الاهتمام والمنهج لا يمكن أن توفّرها، مع الأسف، مؤسساتنا العلمية العربية، وإن ما أُقدّمه على كل حال لا يُشكل إلا

مدخلًا لمشروع ما زلت منكبًا على إعداده. فليعذرني «المنظِّرون» إن لم يقرأوا في الكتاب «نظريات» كبيرة، وليعذرني النقّاد أيضًا إن لم أجب عن الأسئلة كلها التي قد تخطر ببالهم، فلا يجدون لها موقعًا في الكتاب.

ثانيًا: ما هي تلك المجموعة الوثائقية وما هي طبيعة هذا الكتاب؟

استقيت معظم المواد الوثائقية في الكتاب من محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية في باريس. فما هي هذه الوثائق؟

كانت التواريخ السياسية التي تناولت موضوع تجزئة بلاد الشام قد ركّزت على نصوص الاتفاقيات والمعاهدات وقرارات المؤتمرات الدولية الكبرى: مثل اتفاقية سايكس- بيكو ووعد بلفور ومؤتمر سان ريمو... إلخ، وذلك انطلاقًا من اعتبار هذه الصيغ مشاريع حاسمةً على طريق فرض السيطرة والتجزئة اللتين حملتهما الدول الكبرى آنذاك.

بيد أن نصوص هذه الصيغ التي نشرت منذ زمن بعيد، وتناولتها كتب تاريخية كثيرة بالتعليق والتحليل، اهتمّت بإبراز الجانب الدبلوماسي في موقف الدول الكبرى، أما الجوانب الأخرى المكوّنة في الأساس لهذا الموقف، وهي جوانب ترتبط، من جهة بمصالح القوى الاجتماعية والفاعليات الاقتصادية داخل هذه الدول، ومن جهة أخرى بالتركيب البشري والاجتماعي للبلاد التي هي هدف لسياسة السيطرة والتجزئة، فإن نصوصًا وثائقية أخرى تُبرزها، نصوصًا قد تبدو في الظاهر أقل أهمية من تلك التي تحمل «القرارات الكبرى»، لكنها في الواقع تشكل بعناصرها وموادها الجزئية والصغيرة المضمرة خلفية وقاعدة «القرار الكبير».

من خلال دراستنا وثائق وزارة الخارجية الفرنسية في باريس والمجموعة في مجلدات موزّعة على أبواب(*):

- Turquie (1912-1914)

(*) France, Ministère des Affaires Etrangères, Archives Diplomatique.

- Turquie - Guerre (1914-1918)

- Levant, Syrie - Liban (1918-1929)

- Levant, Palestine (1918-1929)

توقفنا عند بعض وثائق تبرز هذه الجوانب المغمورة، أو تساعد في إبرازها.

هذه الوثائق كثيرة ومتنوعة الموضوعات، اقتصادية واجتماعية وعسكرية وسياسية، وهي أيضًا مختلفة المصادر؛ منها ما كتبه خبراء وعلماء وأساتذة جامعات أُرسلوا في بعثات لدراسة وضع البلاد «عيانيًا» (مثلًا على ذلك بول هوفلان (P. Huvelin)، أستاذ القانون في جامعة ليون)، ومنها ما كتبه عملاء ومخبرون وأجهزة خاصة بجمع المعلومات (Service des renseignements)، ومنها ما هو عبارة عن مذكرات رجال أعمال وغرف تجارة، ومراسلات وبرقيات سرية (كتبت بالشيفرة، ثم حُلّت رموزها)، تبودلت بين كبار المسؤولين الفرنسيين... إلخ.

في رأينا أن هذا النوع من الوثائق يملك دلالة أثارت اهتمامنا، من زاويتين:

١ ـ من زاوية غِنى هذه الوثائق بعناصر التاريخ الفعلي ومواده، وهي مواد تساعد في كشف مصالح القوى والفئات والطوائف، وتبيان أهمية المناطق والمرافئ والأسواق من وجهة نظر الاستعمار الفرنسي آنذاك (باعتبارها رأسمالية توسعية، وجهاز دولة كولونيالية عسكرية)، وتساعد بالتالي في فهم المخططات السياسية والبرامج التي أُعدت، أو طُبّق بعضها في بلاد الشام في مطالع القرن العشرين.

٢ ـ من زاوية الدلالة على أن انتصار الاستعمار الفرنسي في مشاريع سيطرته وتجزئته لبلاد الشام لم يكن مجرد انتصار «آلة عسكرية متطورة»، أو نتيجة «حيل دبلوماسية وخداع» فحسب، بل إن ثمة خلفية تخطيطية للتحرك الفرنسي الدبلوماسي والعسكري نكتشفها من خلال وثائق هي أشبه بتقارير «علمية»؛ فهي تحمل معرفة «عيانية» بالوضع الداخلي للبلاد. لذلك نكاد نقول

إن علمًا خاصًا بالإمبريالية تُجنّد له وسائل البحث في التاريخ وعلم الاجتماع والاقتصاد والأنثروبولوجيا، تقدّمه تلك التقارير منهجًا وموضوعًا.

تتمحور الموضوعات التي تحملها الوثائق التي اخترناها وركزنا على دراستها حول المسائل التالية: كيف نتعامل مع سورية؟ مع اقتصادها؟ مع واقعها الجغرافي والبشري؟ مع تركيبها الاجتماعي؟ ما دورها في إطار دوائر النفوذ في آسيا وأفريقيا؟ هل نخلق سورية «موحدة» أم «مجزأة»؟... إلخ.

أسئلة كان الجانب الفرنسي قد طرحها في مرحلة تقسيم السلطنة العثمانية، وبدء النهوض القومي في المشرق، وجهد الخبراء والدبلوماسيون والاقتصاديون الفرنسيون في إيجاد الأجوبة عنها، من موقع مصلحة الرأسمالية الفرنسية التوسعية آنذاك، ومصلحة الدولة «الكولونيالية» التي تحمل هذا «المشروع التوسعي» وتحميه.

إذًا بدافع هذا الاهتمام المزدوج بوثائق وزارة الخارجية الفرنسية (الاهتمام العلمي بكشف معطيات واقع تاريخنا من خلال مصدر أساس من مصادره، ومعرفة كيف تعامل الاستعمار الفرنسي مع هذا الواقع)، قمنا بمتابعة دراسة هذه الوثائق.

توافرت من خلال ذلك مادة وثائقية غنية كانت في أساس «القراءة» التاريخية المتمثلة في هذا الكتاب الذي نُقدّم إليه، وفي أساس المشروع الذي لا نزال منكبين على إعداده، والذي يبغي استكمال التوثيق حول الموضوع المطروح واستكمال تحليل الفرضيات التي يبنيها هذا المدخل ومتابعتها في المراحل التاريخية اللاحقة (بعد عام ١٩٢٢).

ثالثًا: ماذا في هذا الكتاب؟

القسم الأول: ثمة استعادة لما تتضمنه الوثائق الفرنسية والكتب الوثائقية المحلية من إحصاءات للسكان وجداول لتوزعهم بحسب التقسيمات الإدارية العثمانية، وبحسب «الدول» التي أنشأها الانتداب الفرنسي، وذلك وفق الانتماءات الدينية والأقوامية (Ethnique) المختلفة.

يشمل هذا القسم أيضًا نُبذًا عن تواريخ الطوائف الجبلية (الدروز والعلويون)، ومحاولة لتحديد مواقعهم في السلطة والإنتاج في أواخر العهد العثماني ومواقفها من الاحتلال الفرنسي.

في هذا القسم أيضًا نبذة عن أشكال الملْكية الزراعية في بلاد الشام وعلاقة ذلك بالسلطة المحلية وتوزّعها وتمثّلاتها في المراتب الاجتماعية في كل من الريف والمدينة، وعلاقة هذين الطرفين ببعضهما ببعض.

القسم الثاني: استعادة للتقارير والمذكرات الاقتصادية التي بدأ الخبراء الفرنسيون منذ عام ١٩١٣ يضعونها في خدمة الرأسمالية الفرنسية التي ازدادت أهميتها ابتداءً من عام ١٩١٨، وتوّجت بالبعثة الفرنسية إلى «سورية» برئاسة هوفلان، و«المؤتمر الفرنسي من أجل سورية» الذي عقد في مرسيليا في عام ١٩١٩.

في إطار هذا الاهتمام الفرنسي، عرضنا مناهج الرأسمالية الفرنسية وبرامجها في فهمها الاقتصاد السوري، ومشاريعها المختلفة لاستثماره.

- في مسألة زراعة التوت وإنتاج الحرير: مصانع الشرانق، والرساميل الفرنسية وأثرها في الوضع الاقتصادي المحلي.

- في المسألة الزراعية واقتراحات الخبراء الفرنسيين لـ «تطوير» الاقتصاد الزراعي السوري (ACHARD ET HUVELIN).

- في الأهمية التجارية لسورية: المرافئ والأسواق والمواصلات.

الذي نلاحظه من خلال تقارير «الاقتصاديين الفرنسيين» أن المشروع الرأسمالي المقترح لسورية بعد الاحتلال يصطدم بالمشاريع التنظيمية الإدارية المقترحة، وأشكال التعامل الدبلوماسي للسلطة الفرنسية المتمثلة في المفوضية العليا وإدارتها.

كان «المشروع الرأسمالي» هذا يتطلب مبدئيًا قراراتٍ تنخرط في مشروع سياسي هو «إنشاء دولة حديثة» مُشجّعة على الاستثمار الرأسمالي. وهذا بدوره كان يتطلب وجود قوى منتجة قادرة على التصدي للقوى الاجتماعية المعيقة

للمشروع الزراعي الإنمائي (مصادرة الأراضي من الإقطاع، توزيع الملكيات على الفلاحين... إلخ). بيد أن المشروع السياسي الفعلي للمفوضية العليا كان يتطلب أولًا وقبل كل شيء ضبط الأوضاع في سورية، وقمع أو استيعاب القوى المعارضة والرافضة للدخول الأجنبي. وهذا يعني أن ثمة تناقضًا كان لا بد من أن يقوم بين متطلّبات الهيمنة لـ«المشروع السياسي» الكولونيالي الفرنسي، وبين متطلبات «التحديث البرجوازي» للمشروع الاقتصادي.

كان المشروع السياسي يعطي الأولوية لمهمة استيعاب الفئات الاجتماعية (الطوائف، أعيان المدن، القبائل) وتأطيرها في أشكال من الإدارات والاستقلالات المحلية؛ ما يعني أن التحول في أشكال الملكية الزراعية (إنشاء ملكيات فلاحية) والتحول في العلاقات الاجتماعية (تحرير الفلاحين - المُرابعين) اصطدما بحاجة الإدارة الفرنسية إلى التحالف مع القوى التي يمكن أن تمسّها قرارات «التحديث» الاقتصادي.

الدعوة التي يطلقها هوفلان لتحويل «الحِرَف» إلى صناعات متطوّرة تصطدم بالسياسة الاقتصادية الفعلية التي سارت عليها إدارة الانتداب الفرنسي، والتي أملتها، كما تبيّن الوثائق الفرنسية، مصالح الرأسمالية الفرنسية في تحويل سورية إلى سوق استهلاكية للبضائع المصنعة الفرنسية، بل أكثر من ذلك في محاولة احتكار هذه السوق للتجارة الفرنسية، كما يبين ذلك تنظيم معرض بيروت التجاري في عام ١٩٢١.

في الواقع، بين الدعوة إلى إنماءٍ زراعي يزيد من إنتاجية الريف ويرفع من قوته الشرائية خدمة لمصلحة التجارة الفرنسية، وبين الدعوة إلى التركيز على السكك الحديدية وشق الطرقات بين المرافئ والمدن الداخلية توسيعًا أيضًا لسوق هذه التجارة، كانت السياسة الاقتصادية الفرنسية تذهب عمليًا باتجاه تغليب التطلّب الثاني: مواد أولية وسوق استهلاكية. كما كان يتطلب التحالف مع الزعامات الإقطاعية لدى الطوائف والقبائل.

القسم الثالث: يتضمن مواد تاريخية مقتبسة من مراسلات القنصليات ونياباتها في مدن بلاد الشام (بيروت، دمشق، طرابلس..) ومراسلات السفارات الفرنسية في إسطنبول ولندن والقاهرة، إلى وزارة الخارجية الفرنسية،

ومراسلات المفوضية العليا إلى رئاسة مجلس الوزراء. وهذه المواد صيغت في محاولة إعادة بناء «مشاريع فرنسا في السيطرة والتجزئة» على قاعدة وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، الوزارة التي ساهمت بشكل أساس في عملية التخطيط لمشاريع «الدول السورية». وأما المواد المُعاد بناؤها فتتوزع على الموضوعات التالية:

- الصراع الإنكليزي - الفرنسي (١٩١٢ - ١٩١٣)، وكيفية انعكاسه على التعامل الأوروبي مع المسيحيين، وعلى العلاقة المحلية بين الطوائف.

في هذا الإطار، يثير موضوعُ مشروع اتحاد مصر وسورية «مشروع الخلافة» في السياسة الإنكليزية، والرد الفرنسي على ذلك الذي يتمثل بتأرجح الدبلوماسية الفرنسية بين الاستمرار في سياسة «الحماية» للمسيحيين (الكاثوليك والموارنة)، ومحاولة استمالة المسلمين.

- مشروع «سورية الطبيعية» في السياسة الفرنسية (١٩١٣ - ١٩١٨)؛ وترتكز دراسة هذا الجزء على مذكرات رجال الأعمال وغرف التجارة (مرسيليا وليون) التي اعترضت على مضمون اتفاقية سايكس - بيكو، وطالبت بتعديلها بعد الحرب، معتبرة أن الحق التاريخي لفرنسا يشمل سورية «الطبيعية» كلها مع كيليكيا وفلسطين.

- الدبلوماسية الفرنسية في فهمها للتركيب الطائفي والأقوامي وتعاملها مع خصوصياته: حيث بدأت الدبلوماسية الفرنسية بتصديها للمشروع الإنكليزي المرتكز على «توحيد» المنطقة إسلاميًا في إطار «خلافة» أو «دولة عربية» تبحث عن مرتكزات أخرى لها غير مسيحية. وفي هذا الخط نلاحظ بداية اهتمام بخصوصيات الطوائف الإسلامية غير السُنية (الشيعة، الدروز، العلويون) وبخصوصياتها الدينية، وعباداتها، وتنظيمها الاجتماعي، وزعاماتها، مع البحث عن أشكال «تحالفات» تلتقي فيها مصالح الطرفين: فرنسا من جهة، والزعامات المحلية من جهة ثانية.

في هذه النقطة توقفنا عند تقارير وجدناها في محفوظات وزارة الخارجية، تشمل نوعًا من الدراسات الاجتماعية للطوائف والقبائل وبعض الأقوام؛ منها دراسة عن الشيعة الإمامية وزعيمها كامل بك

الأسعد، ودراسة عن الدروز أرسلها الجنرال غورو، ودراسة عن القبائل العربية، وعن الجركس... إلخ.

في هذه الدراسات تُطرح كيفية الاستفادة من «خصوصيات» الطوائف لتنظيم سورية تنظيمًا يسمح بضبط الوضع ويمنع بروز أي تحرك قومي معادٍ لفرنسا، وموحد لمختلف الفئات والطوائف.

ارتكازًا على هذه الدراسات، يبدأ سجال سياسي ودبلوماسي بين المسؤولين الفرنسيين، حول أشكال تنظيم سورية. وأكمل شكل من أشكال هذا السجال تقدمه مراسلات ميلّران وغورو قبيل «ميسلون» وبعدها. واستخرجنا في هذا الفصل من البرقيات المتبادلة بين الطرفين في شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٢٠، عناصر غنية جدًا لمفهوم الاستعمار الفرنسي لمسألة الطوائف والأقليات في المشرق العربي، وللصيغ الإدارية المختلفة التي اقترحها الفرنسيون يومذاك لتركيز خصائص الطوائف وتعميقها في أطر سياسية إدارية (دول)، أو في أطر مؤسسية - إدارية من ضمن الدولة الواحدة.

تم بناء المادة التاريخية المُستقاة من الأرشيف الفرنسي في صياغة تاريخية ارتكزت على فرضيةٍ، خلاصتها أن التركيب الاجتماعي والسكاني لسورية كان يقدم في مطالع القرن العشرين معطيات واحتمالات من الواقع تتقاطع مع مشاريع السيطرة الإمبريالية وفق صيغ الالتحاق المؤسَّسة على نموذج «الدولة/ الأمة»، ووفق شكل جديد من الاستعمار يجهد في أن يُهيّئ لنفسه مرتكزات اجتماعية وسياسية وإدارية محلية، تتمثل في وحدات بشرية - سكانية ذات خصائص دينية أو إثنية أو قبلية، يجري تمثلها باعتبارها «أممًا» أو «قوميات».

بيد أن هذا التقاطع لا يعني التوافق الكامل بين المشروع الفرنسي و«احتمالات الواقع» ومعطياته. ذلك أن الواقع المحلي يَحملُ بدوره احتمالاتٍ ومشاريع أخرى تتعارض مع المشاريع الفرنسية، أي إن الواقع كان يقدم أشكالًا من «المقاومة» للمشروع الفرنسي. والسؤال الذي يجب أن يؤكده البحث: ما هو حجم هذه المقاومة، وما كان أفقها التاريخي؟

على هذا الأساس قدّمنا في هذا القسم مشاريع فرنسا في التجزئة على لسان مقترحيها ومنفذيها، وطرحنا في الخاتمة بعض ملاحظات حول التجزئة والعمل السياسي الوحدوي، في سورية، ومأزقه في عملية التوحيد القومي، نظرًا إلى تفكك أسسه الاجتماعية والاقتصادية، ونظرًا إلى تعمق هذا التفكك بفعل التفاوتات التي حصلت في ظل السيطرة الاستعمارية آنذاك(*).

توخيًا للاستفادة القصوى من بعض الوثائق، أفردنا ملحقًا يتضمن رسائل اقتصادية واجتماعية وسياسية، ونصوصًا مقتبسة من تقارير وكتب وثائقية رأينا أن من المفيد إيرادها تدعيمًا لمادة تاريخية جديدة ما زالت بحاجة إلى البحث والتحليل، آملين متابعة هذا المشروع وسد ثُغَره في مساهمة لاحقة.

وجيه كوثراني

كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩

(*) أضفنا إلى الطبعة الجديدة (الحالية) مبحثًا جديدًا بعنوان: «فرنسا وفلسطين والصهيونية»، ص ٢٤٧، من القسم الثالث من هذا الكتاب.

القسم الأول

مُعطيات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية

I

بلاد الشام أو «سورية الطبيعية»
التحديد الجغرافي - التاريخي

يصعب الاتفاق على تعريف واحد لتعبيري «بلاد الشام» و«سورية الطبيعية». فثمة استخدامات شتى لهما، قديمة وحديثة، تحمل مضامين جغرافية وإدارية تختلف باختلاف المراحل التاريخية. وحتى في المرحلة التاريخية الواحدة، يخضع التعريف لإشكالات عديدة: التقسيم الإداري الذي اعتمدته السلطة المركزية، والتمثل «القومي» واتجاهاته الأيديولوجية التي تستقي مبرراتها من التاريخ والجغرافيا، ومجموعة المصالح التي تُحرّك قوى بشرية معيّنة وتدفعها إلى صوغ تحديد جغرافي يتلاءم مع اتساع هذه المصالح. وفي المرحلة التاريخية التي ندرس - مطلع القرن العشرين - تواجهنا هذه الإشكالات من مواقع وزوايا عدة.

من زاوية التقسيم الإداري العثماني الذي اعتُمد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، لم تشكل «سورية» «وحدة إدارية» ضمن ولاية عثمانية واحدة، بل تقاسمتها الولايات الثلاث: ولاية دمشق، وولاية حلب، وولاية بيروت، إضافة إلى «متصرّفيات» القدس وجبل لبنان ودير الزور. ولم يتطابق الإطار الجغرافي والسكاني الذي شملته تلك الولايات مع المناطق التي ستستقر عليها حدود «سورية» التي أخضعت عمليًا للانتداب الفرنسي،

أو تلك التي شكلت مناطق مشروع «المملكة العربية السورية»[1]، أو مطلب الحركة العربية «التوحيدية» خلال الانتداب الفرنسي.

لمّا كان من الصعب متابعة ما شملته الولايات من ألوية وأقضية، وبالتالي من رسم حدود ثابتة لهذه الولايات نتيجة التغييرات الدائمة في التقسيم الإداري العثماني، فإنه يبقى مفيدًا أن نستعيد المقارنة التي يجريها عبد العزيز محمد عوض على تركيب هذه الولايات في عام واحد هو عام ١٨٩٣.

في هذا العام كانت ولاية سورية تضم الألوية التالية: لواء الشام الشريف، ولواء حماة ولواء حوران ولواء معان. أما ولاية بيروت، فضمت لواء بيروت ولواء عكا ولواء طرابلس الشام ولواء اللاذقية ولواء البلقاء. أما ولاية حلب، فضمت ألوية حلب وأورفة ومرعش[2].

نلاحظ أن الولاية الأخيرة شملت مناطق تبعت في أغلبها لتركيا «بحيث إن لواءين وأحد عشر قضاءً من مجموع الألوية الثلاثة والأقضية الواحد والعشرين التي تألفت منها الولاية، تخضع الآن للحكم التركي. ولم يبق في سورية من هذه الولاية الضخمة إلا أجزاء لواء واحد تضم عشرة أقضية فقط، هي أقضية أعزاز وحارم والباب وجسر الشغور وإدلب ومنبج وجبل سمعان والمعرّة. وخسرت سورية لواء عينتاب وأقضيته الأربعة: أورفة، سروج، روم القلعة وبيره جك. كما فقدت لواء مرعش وأقضيته الأربعة: الزيتون ويارزجق، واندرين ومرعش. كذلك خسرت ثلاثة أقضية من لواء حلب نفسه، وهي أقضية بيلان، وإسكندرون وأنطاكيا»[3].

---

(١) رسم المؤتمر السوري حدود «سورية» في مذكرته المقدمة إلى لجنة الاستفتاء الأميركية في ٢ تموز/ يوليو ١٩١٩ كما يلي: «شمالًا جبال طوروس، وجنوبًا رفح - فالخط المار من جنوب الجوف إلى جنوب العقبة الشامية أو العقبة الحجازية، وشرقًا نهر الفرات، فالخابور والخط الممتد شرق (أبو كمال)، إلى شرق الجوف، وغربًا البحر المتوسط». من قرار المؤتمر السوري العام المقدم إلى لجنة الاستفتاء الأميركية، انظر: حسن الحكيم، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي، ١٩١٥-١٩٤٦** (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤)، ص ٨٦.

(٢) عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤-١٩١٤**، تقديم أحمد عزت عبد الكريم، مكتبة التاريخ العربي الحديث (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩)، ص ٨٠-٨١.

(٣) عبد الكريم محمود غرايبة، **سوريا في القرن التاسع عشر، ١٨٤٠-١٨٧٦: محاضرات** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٢)، ص ٨٠-٨١.

كما إن ولاية سورية خسرت وفق اتفاقيات سان ريمو ومعاهدة سيفر لواء معان الذي ضم ثلاثة أقضية: الكرك والسلط والطفيلة، كما أن ولاية بيروت خسرت لواءي عكا ونابلس[٤].

هذا، وكانت الرأسمالية الفرنسية تطالب بالموصل، باعتباره جزءًا من «سورية الطبيعية» المُطالَب بها لفرنسا[٥]. ونقرأ صدى ذلك في كتاب جورج سمنة عن «سورية» عندما يورد ولاية الموصل باعتبارها «إحدى الولايات السورية»، معتبرًا أن لواء الموصل يقطنه «أشوريون»، وهؤلاء يشكلون «أنموذجًا أقواميًا يمثل الأصالة السورية وطليعة القومية السورية بين العناصر الكردية في الشمال وعرب بلاد ما بين النهرين»[٦].

خسرت «سورية الانتداب الفرنسي» الموصل أيضًا في سياق الصراع الدولي بين فرنسا وإنكلترا، بحيث «تخلّت» فرنسا عن مطالبتها بالموصل مقابل إجلاء القوات الإنكليزية عن الداخل السوري.

خلاصة القول، إن ثمة استخدامات شتى لتعبير «سورية» تصادفنا في الوثائق العائدة إلى المرحلة التاريخية التي ندرس. فهي تعني امتدادًا جغرافيًا قد يضيق أو يتسع تبعًا لوجهة النظر التي تحملها الوثيقة، وذلك في مرحلة كانت تتطارح فيها مشاريع تقسيم الإمبراطورية العثمانية، ويدرس فيها مصير «سورية» انطلاقًا من اعتبارات عدة: مصالح الدول الغربية من جهة، واتجاهات القوى السياسية المحلية من جهة ثانية.

لذلك، ارتأينا ونحن ندرس تلك المرحلة أن نستخدم «المعطيات» انطلاقًا من مواقع أصحابها ووجهات نظرهم. ولما كان تعبير «سورية» قد عنى آنذاك صيغًا جغرافية وسياسية عديدة، قد تختلف في الحدود والامتداد ومشروع «الدولة» وشكلها، حرصنا على استخدام التعبير بالمعنى الذي ورد في نص الوثيقة أو المرجع. وارتأينا عنوانًا للكتاب صيغة تاريخية تجنّب الإشكالات

---

(٤) Paul Huvelin, *Que vaut la Syrie?*, documents économiques, politiques et scientifiques (Paris: Comité (de l'Asie française), 1921), p. 8.

(٥) راجع رسائل غرف التجارة، (ليون ومرسيليا) إلى وزارة الخارجية الفرنسية، الملحقان (٢٢) و(٢٣)، ص ٤٠٩-٤١٢ و ٤١٣-٤١٨ من هذا الكتاب على التوالي.

(٦) Georges Samné, *La Syrie* (Paris: Bossard, 1920), p. 111.

التي قد يثيرها الاختلاف في استخدامات تعبير «سورية»، ألا وهي صيغة «بلاد الشام»، مستعيدين بذلك الصيغة التي يستخدمها محمد كرد علي عنوانًا لكتابه الشهير **خطط الشام**، ومذكرين بالتعريف الذي يقدمه لحدود الشام الجغرافية - التاريخية. إذ يقول: «... حد الشام ينتهي بسفوح جبال طوروس المعروفة بالدروب عند العرب، آخذًا إلى ما وراء خليج الإسكندرونة لجهة أرض الروم. وكان جبل السَيّاح (بفتح السين وتشديد الياء) حدًا بين بلاد الشام والروم. ولا نعرف هذا الجبل بهذا الاسم اليوم، ويقول الإدريسي: ومن السويدية إلى جبل رأس الخنزير عشرون ميلًا، وعلى هذا الجبل دير كبير، وهو أول بلاد الأرمن، وآخر بلاد الشام. فما كان من جهة الشام على ضفة الفرات فهو شام، وما كان على الضفة الأخرى من الشرق فهو عراق. فصفين مثلًا في الشام وقلعة جعبر في الجزيرة الفراتية، وبينهما مقدار فرسخ أو أقل، وتدخل بالس، أي مسكنة الشام، لأنها من غرب الفرات، وتدخل البيره (بيره جك) في الجزيرة لأنها على الشق الآخر من الفرات. وما كان من دير الزور على الفرات إلى جهة الشام فهو من الشام، وما كان على الشاطئ الآخر إلى الشرق فهو من العراق. وكذلك يقال في الرّقة، وتدخل دومة الجندل المعروفة اليوم بالجوف في الجنوب في جملة هذا القطر. كما أن أيلة هي آخر الحجاز وأول الشام. فالعريش أو رفح أو الزعقة هي حد الشام الجنوبي الغربي. ومعان نصفها للشام ونصفها للحجاز، فيقال معان الشامية ومعان الحجازية»[٧].

إذا كنا ارتأينا عنوانًا تاريخيًا عامًا، يتخطى من جهة، الاختلاف في المشاريع والصيغ السياسية - الإدارية التي حملها تعبير «سورية» آنذاك، ويتخطى من جهة ثانية أشكال التجزئة التي حصلت في ما بعد بصيغ «دول حديثة»، فإن هذا العنوان لا يلزمنا بمتابعة تفصيلية وجزئية للمناطق التي شملتها تلك الصيغة تاريخيًا وجغرافيًا، بل إن «عمومية» العنوان تحمل تبريرًا لاختيار يركّز على الوقائع الرئيسة، ويحاول أن يرصد الاتجاهات العامة للمرحلة التاريخية التي ولدت فيها مشاريع التجزئة، ارتكازًا على وثائق أبرز القوى الدولية التي أدّت دورًا فاعلًا في عملية التجزئة هذه في «بلاد الشام»، وهي وثائق الخارجية الفرنسية.

---

(٧) محمد كرد علي، **خطط الشام**، ٦ ج في ٣، ط ٢ مصححة بقلم المؤلف (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩-١٩٧١)، ج ١، ص ٩-١٠.

II

السكان
التوزع بحسب الطوائف في الولايات
وفي دول الانتداب الفرنسي
وفي المدن والأرياف

أولًا: بحسب الولايات والسناجق

تعود الأرقام التي نملكها عن سكان سورية وتوزّعهم بحسب المناطق والطوائف في مطلع القرن العشرين بشكل أساس إلى مصدرين: الإحصاءات العثمانية غير الدقيقة، وتقديرات الباحثين والرحّالة والقناصل الأجانب المرتكزة إلى التجميع والمراقبة ونقد الإحصاءات العثمانية.

غالبًا ما يلجأ هؤلاء إلى أرقام فيتال كوينيه (Vital Cuinet) في كتابه **سورية – فلسطين – لبنان**، المطبوع في عام ١٨٩٦ [٨]، التي هي مستقاة في الأساس من مصادر تركية، فيضيفون إلى هذه الأرقام تقديرات انطباعية.

يُقدّر شكري غانم عدد سكان «سورية» (ما عدا كيليكيا)، بـ ٣,٣٠٠,٠٠٠

(٨) Vital Cuinet, *Syrie, Liban et Palestine: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée*, 4 tomes. en 1 vol. (Paris: E. Leroux, 1896-1901).

نفس، على أساس مساحة تشمل ٣٢٤٠٠٠ كلم٢ [٩]، أي بمعدل كثافة تبلغ (١٠,٢) في الكلم٢ الواحد.

بينما يقدّرهم إدمون لوي أشار (Ed. L. Achard) بـ ٣,٥٠٠,٠٠٠[١٠].

يُقدّم جورج سمنة جدولًا بمساحة وعدد سكان الولايات والسناجق العثمانية التي يعتبرها تشكل أجزاء «سورية الطبيعية» بالصورة التالية[١١]:

الجدول الرقم (١-١)
مساحة وسكان الولايات والسناجق العثمانية التي تشكل أجزاء «سورية الطبيعية»

	المساحة بالكلم٢	السكان
ولاية أضنة (بالنسبة إلى السناجق السورية الثلاثة)	٣٧,٢٠٠	٤٠٣,٤٠٠
ولاية ديار بكر (سنجق ديار بكر وحده)	٩,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ولاية الموصل (سنجق الموصل وحده)	٣٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
ولاية حلب (٤ سناجق)	٧٨,٦٠٠	٩٩٥,٨٠٠
ولاية بيروت (٤ سناجق)	٣٠,٥٠٠	٧٢٧,٤٤٨
متصرفية لبنان	٦,٥٠٠	٥٠٠,٠٠
ولاية دمشق (سورية) (٤ سناجق)	٩٧,٦٨٧	٩٥٥,٧٠٠
سنجق دير الزور	٨٥,٠٠٠	٨١,١٦٤
القدس	٢١,٣٠٠	٣٨٢,٠٦١
المجموع	**٣٩٥,٧٨٧**	**٤,٣٧٠,٥٧٣**

تورد مذكرة غرفة مرسيليا المرفوعة إلى وزارة الخارجية الفرنسية

(٩) *Correspondance d'Orient* (15 Janvier 1919).

(١٠) Ed. L. Achard, «Notes sur la Cilicie et notes sur la Syrie,» *L'Asie française*, no. 4 (Juillet-Août 1922).

(١١) Samné, p. 116.

في عام ١٩١٥ [١٢]، جدولًا بالولايات العثمانية التي تتقاسم سورية، مع ذكر مساحتها وعدد سكانها والكثافة السكانية في كل منها اعتمادًا على تقديرات السفارة الألمانية في إسطنبول في عام ١٩١٥.

الجدول الرقم (١-٢)

التقديرات الألمانية لمساحة وسكان الولايات العثمانية التي تتقاسم سورية في عام ١٩١٥

اسم الولاية أو المتصرفية	المساحة بالكلم²	عدد السكان	الكثافة في الكلم²
أضنة	٣٣,٩٠٠	٤٨٨,٩٠٠	١٢
حلب	٨٦,٦٠٠	٩٤٤,٧٠٠	١١
بيروت	١٦,٠٠٠	٧٢٧,٤٠٠	٤٥
متصرفية لبنان	٣,١٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١٦١
متصرفية القدس	١٧,١٠٠	٣٨٢,٠٠٠	٢٢
سورية (دمشق)	٩٥,٩٠٠	٨٨٣,٦٠٠	٩
متصرفية دير الزور	٧٨,٠٠٠	٨١,٤٠٠	١
المجموع	٣٣٨,٦٠٠ (*)	٤,٠٠٨,٠٠٠	١٠٠

بحسب تقديرات هوفلان، بلغ عدد سكان المناطق السورية الموضوعة تحت الانتداب الفرنسي حوالى ٣,٨٠٠,٠٠٠ شخص. أما عدد سكان سورية كلها، بما فيها فلسطين، فيقدّره بـ ٤,٣٠٠,٠٠٠ شخص [١٣].

ثانيًا: توزع السكان بين الأرياف والمدن

من الصعب معرفة توزع سكان سورية بين الأرياف والمدن بصورة دقيقة. بيد أنّا نعرف على كل حال أن التجمعات المدينية هي على قدر كبير

(١٢) «Note sur la valeur économique de la Syrie intégrale» (adressée le 26 Juillet 1915 au minister des affaires étrangères par la chamber de commerce de Marseille, 1915).

(*) هكذا وردت في النص، والصحيح هو ٣٣٠,٦٠٠.

(١٣) Huvelin, pp. 16-17.

من الأهمية. فالتمركز السكاني في المدن كان يقوى مع نمو التجارة في الحواضر الكبرى، ومع تقهقر الريف الزراعي وذوائه. وكان أن قويت هذه الظاهرة في أثناء الحرب العالمية الأولى. وهكذا، ففي حدود مناطق الانتداب الفرنسي لاحظ الخبراء الفرنسيون وجود ١٧ مدينة يزيد عدد سكان الواحدة منها على ١٠ آلاف نسمة، ويبلغ عدد سكانها كلها حوالى ١,٢٠٠,٠٠٠. إضافة إلى ذلك، هناك أكثر من ١٥ قصبة، يراوح سكان الواحدة منها بين ٣٠٠٠ و١٠,٠٠٠ شخص، ما يشير إلى أن عدد السكان المدينيين وصل في مطالع القرن العشرين إلى حوالى ١,٥٠٠,٠٠٠، وعدد السكان الريفيين إلى ٢,٣٨٠,٠٠٠، من بينهم حوالى ٧٠٠,٠٠٠ من البدو الرحل، ما يعني أن الكتلة الفلاحية الريفية السورية المستقرة على الأرض راوح عددها في تلك الفترة بين ١,٦٠٠,٠٠٠ و١,٧٠٠,٠٠٠[١٤].

أما أهم المدن السورية التي ضُمّت إلى الانتداب الفرنسي، والتي تخطّى عدد سكان الواحدة منها الـ ١٠ آلاف شخص، فهي: دمشق التي بلغ عدد سكانها حوالى ٣٠٠,٠٠٠، حلب حوالى ٢٥٠,٠٠٠، حماة ٧٠,٠٠٠، حمص ٨٠,٠٠٠، عينتاب ٧٠,٠٠٠، طرابلس ٥٠,٠٠٠، أنطاكيا ٣٠,٠٠٠، النبك ١٥,٠٠٠، زحلة ١٥,٠٠٠، كلّس (Killis) ١٥,٠٠٠، داريا (Dareja) ١٢,٠٠٠، صور ١٠,٠٠٠[١٥].

هذا، وتعدد مذكرة غرفة تجارة مرسيليا ٣٠ مدينة وقصبة في سورية، عدد سكانها كلها حوالى ١,٤٠١,٠٠٠ شخص، موزعين كما يلي:

الجدول الرقم (١-٣)

عدد السكان في ثلاثين مدينة وقصبة سورية بحسب الإحصاءات العثمانية[١٦]

دمشق	٢٥٠,٠٠٠	أنطاكيا	٢٥,٠٠٠
حلب	٢٠٠,٠٠٠	صفد	٢٥,٠٠٠
بيروت	١٤٠,٠٠٠	نابلس	٢٥,٠٠٠

يتبع

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٧.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٧.

(١٦) «Note sur la valeur économique de la Syrie intégrale,» p. 12.

تابع

القدس	٨٤,٠٠٠	الكرك	٢٢,٠٠٠
أورفه	٧٢,٠٠٠	عكا	١١,٠٠٠
عينتاب	٧٠,٠٠٠	السلط	١٠,٠٠٠
مرعش	٦٨,٠٠٠	الإسكندرون	١٠,٠٠٠
حماة	٦٠,٠٠٠	الناصرة	١٠,٠٠٠
يافا	٥٥,٠٠٠	كلّس	١٠,٠٩٠
أضنة	٥٠,٠٠٠	اللاذقية	٨,٠٠٠
حمص	٥٠,٠٠٠	بيت لحم	٧,٠٠٠
طرابلس	٣٢,٠٠٠	صور	٧,٠٠٠
غزة	٣٠,٠٠٠	بعلبك	٥,٠٠٠
حيفا	٣٠,٠٠٠	حاصبيا	٥,٠٠٠
صيدا	٢٥,٠٠٠	طبريا	٥,٠٠٠
المجموع ١,٤٠١,٠٠٠(*)			

(*) هكذا وردت في النص، أما المجموع الصحيح فهو ١,٤١٠,٠٠٠.

ثالثًا: التوزع السكاني بحسب الطوائف

يورد جورج سمنة في كتابه **سورية** جدولًا بعدد الطوائف التي يتألف منها سكان «سورية الطبيعية»، مع تقديرات إحصائية عن عدد أفراد كل طائفة[١٧].

على الرغم من عدم دقة هذه الإحصاءات، فهي، وفقًا لصفتها التقديرية العامة، تقدّم لوحة غنية عن التعدد الطائفي والأقوامي في بلاد الشام، ونسب أعداد الطوائف، حيث نرى، بشيء من الوضوح، الأهمية العددية لكل طائفة.

- **المسلمون**: يُقدّر عددهم بحوالى ٣,٠١٦,٠٠٠(*)، يتوزّعون إلى فرقتين إسلاميتين (السُنة والشيعة)، وإلى أربع مجموعات أقوامية تنتمي إلى الإسلام.

(١٧) Samné, p. 288.

(*) بحسب التقديرات الواردة عند سمنة، يبلغ هذا المجموع ٢,٥٩٠,٠٠٠.

الجدول الرقم (١ - ٤)
عدد سكان سورية المسلمين بحسب الطوائف

سُنّة	٢,٣٤٤,٠٠٠	تركمان	٤٠,٠٠٠
شيعة	١٢٠,٠٠٠	أكراد	٤٠,٠٠٠
جراكسة	٤٠,٠٠٠	فرس	٦,٠٠٠

- **المسيحيون**: يُقدّر عددهم بـ ١,٤٠٠,٠٠٠ (*)، يتوزّعون على ثلاث عشرة فرقة بالشكل التالي:

الجدول الرقم (١ - ٥)
عدد السكان غير المسلمين

١ - المسيحيون الكاثوليك

فرق كاثوليكية (٨٢٠,٠٠٠) موزعة إلى:

موارنة	٤٥٠,٠٠٠	سريان كاثوليك	٣٥,٠٠٠
روم كاثوليك	٢٠٠,٠٠٠	كلدان كاثوليك	٨٠,٠٠٠
أرمن كاثوليك	٢٥٠,٠٠٠	لاتين	٣٠,٠٠٠

٢- المسيحيون غير الكاثوليك

فرق غير كاثوليكية (٥٨٠,٠٠٠) موزعة إلى:

روم أرثوذكس	٢٨٠,٠٠٠
أرمن أرثوذكس	٧٥,٠٠٠
سريان أرثوذكس أو يعاقبة	٧٠,٠٠٠
كلدان أرثوذكس أو نساطرة	١٢٠,٠٠٠
بروتستانت	٤٥,٠٠٠

(*) المجموع الصحيح هو ١,٤١٠,٠٠٠.

٣ - اليهود

فرق يهودية (١٢١,٠٠٠)

إسرائيليون	١٢٠,٠٠٠
سامريون	١,٠٠٠

٤ - الفرق الباطنية

فرق إسلامية (باطنية) (٣٨٠,٠٠٠) موزعة إلى:

دروز	١٧٥,٠٠٠
نصيرية	١٧٠,٠٠٠
إسماعيلية	٢١,٠٠٠
يزيدية	١٠,٠٠٠
بهائية	٥٠٠
المجموع	٤,٣٧٠,٠٠٠(*)

(*) بحسب التقديرات الواردة عند سمنة، يبلغ هذا المجموع ٥,٩٢٠,٠٠٠.

هذه الأرقام التي يوردها جورج سمنة، كما تلك التي يوردها هوفلان، لا تعكس الواقع بدقة، فهي تقديرات ذات طابع تخميني، ولها وظيفة دعاوية تبغي إبراز أهمية «سورية» للمصالح الفرنسية، وهي فضلًا عن عدم دقتها تقع في كثير من المبالغة، وهي غالبًا ما تخلط أيضًا الإحصاءات العثمانية التي تمت في إطار ولايات لم تتطابق حدودها مع الاتفاقيات الدولية التي رسمت حدود الانتداب الفرنسي، بتقديرات إحصائية لسورية ما بعد عام ١٩٢٠. وهذا بالذات ما يفعله هوفلان في عام ١٩٢١ عندما يعتبر إحصاء ولاية حلب، وإحصاء ولاية بيروت، جزءًا من إحصاء «سورية الانتداب الفرنسي». في حين أن لواءين وأحد عشر قضاء من مجموع الألوية الثلاثة والأقضية الواحد والعشرين التي تألفت منها ولاية حلب خضعت للحكم التركي[١٨]، في حين أن لواءي عكا والبلقاء اللذين كانا جزءًا من ولاية بيروت تبعا مع متصرفية القدس للانتداب الإنكليزي.

(١٨) غرايبة، ص ٨١، وعوض، ص ٧٠-٨١.

لذلك، قد يكون من المفيد إيراد الإحصاءات الرسمية الأولية التي تمت في السنوات الأولى من الانتداب الفرنسي، والتي دُقق فيها نسبيًا في عام ١٩٢٥، حيث تم إحصاء سكان سورية، بحدودها التي وقعت تحت الانتداب الفرنسي بحسب الانتماء الطائفي، بالشكل التالي[١٩].

الجدول الرقم (١-٦)
سكان سورية بحدودها التي وقعت تحت الانتداب الفرنسي بحسب الانتماء الطائفي

١ ـ مسيحيون	
موارنة	١٨٦,٦٧٦
روم أرثوذكس	١٥١,٠٠٠
أرمن كاثوليك وأرمن أرثوذكس	٦٩,٠٠٠
يعاقبة	٨,٨٩٦
بروتستانت	٨,٨٨٧
سريان	٦,٩٩٧
لاتين	٣,٤٥٥
كلدان	١,٢٦٧
نساطرة	١٠٤
المجموع	**٥٠٥,٤١٩**
٢ ـ مسلمون	
سُنّة	١,٠٧٥,٨١٦
علويون	٢٢٧,٩٣٠
شيعة	١١٠,٠٠٢
إسماعيليون	١٤,٨٨٢
المجموع	**١,٥١٤,٧٥٥**

(١٩) Raymond O'Zoux, *Les Etats du Levant sous mandat français*, préface de M. F. Pierre-Alype (Paris: Larose, 1931), pp. 23 et 42.

يقدم ريمون أوزو (Raymond O’Zoux)، مؤلف كتاب **دويلات المشرق تحت الانتداب الفرنسي**، جدولًا يحمل نسبة كل طائفة بالنسبة إلى مجموع السكان في سورية الخاضعة للانتداب الفرنسي[٢٠]:

- نسبة عدد أفراد الفرق المسيحية الكاثوليكية إلى مجموع السكان	١٣ في المئة
- نسبة عدد أفراد الفرق المسيحية غير الكاثوليكية إلى مجموع السكان	١١ في المئة
- نسبة عدد أفراد الطائفة الإسلامية إلى مجموع السكان	٥٠ في المئة
- نسبة الشيعة	٧ في المئة
- نسبة العلويين	١٢ في المئة
- نسبة الدروز	٥ في المئة
- نسبة الإسماعيليين	١ في المئة
- نسبة اليهود	١ في المئة

رابعًا: التوزّع السكاني في الولايات التي أنشأها الانتداب الفرنسي

بناء على الإحصاءات الفرنسية التي قامت بتدقيقها سلطات الانتداب في عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦، يرسم أوزو جدولًا بتوزع الطوائف الدينية على الولايات السورية التي أنشأها الانتداب الفرنسي بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٥[٢١]، مُقسّمًا المسلمين إلى سُنّة وطوائف غير سُنّية (دروز، شيعة، علويون... إلخ)، والمسيحيين إلى طوائف كاثوليكية (موارنة، روم كاثوليك... إلخ)، وطوائف غير كاثوليكية (روم أرثوذكس، بروتستانت... إلخ).

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢١، اعتمادًا على تقرير ١٩٢٦ لعصبة الأمم.

الجدول الرقم (١-٧)

توزّع الطوائف الدينية على الولايات السورية التي أنشأها الانتداب الفرنسي بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٥

	دولة سورية	دولة لبنان	دولة العلويين	دولة جبل الدروز	المجموع
المسلمون السُنة	٨٩٩,٦٨٦	١٢٢,٦٧٨	٥٢,٧٧٨	٦٧٤	١,٠٧٥,٨١٦
طوائف إسلامية غير سُنية	٧٣,٤١٥	١٤٢,٠٩٠	١٨٠,٧٤٨	٤٢,٦٨٦	٤٣٨,٩٣٩
كاثوليك	٤٥,٥٤٧	٢٢٠,٢٠٣	٦,٦٠٠	٢,١١٢	٢٧٤,٤٦٢
مسيحيون غير كاثوليك	٨١,٥٩٩	٧٣,٨٢٨	٣٧,٨١٥	٤,٨٥٦	١٩٨,٠٩٨
أرمن		٣٢,٨٥٩			٣٢,٨٥٩
يهود	١٣,١٤٧	٣,٣٧٢	٧		١٦,٥٦٢
طوائف أخرى	٧,٣٩٨	٢,٧٥٩			١٠,١٥٧
	١,١٢٠,٧٩٢	٥٩٧,٧٨٩	٢٧٧,٩٤٨	٥٠,٣٢٨	٢,٠٤٦,٨٩٣

ملاحظة: تجدر الإشارة هنا إلى أن «دولة سورية» التي أنشئت في أول كانون الثاني/ يناير ١٩٢٥ تألفت من اندماج دولتي دمشق وحلب، ومن سنجق الإسكندرون وحماة ودير الزور وحوران، وتقدر مساحتها بحوالى ١٢٢,٠٠٠ كلم²، وعدد سكانها بـ ١,١٣٥,٣٥٠ شخصًا، موزّعين على المحافظات والطوائف وفق الجدول الرقم (١ - ٨)، كما ورد في كتاب أوزو.

الجدول الرقم (١-٨)
عدد سكان «دولة سورية» تبعًا للمحافظات والطوائف في عام ١٩٢٥

	حلب	دير الزور	الإسكندرون	دمشق	حوران	حمص	حماة	المجموع
مسلمون سُنّة	٣٤٤,٥٥	١٩,٩٧٢	٧٠,٣٠٥	٢٨٩,٣٩٢	٥٩,٢٠٠	٧٠,٥٩٥	٥٠,٨٢٥	٩٠٤,٨٤٤
مسلمون غير سُنّة	٧,٩٩٦		٣٩,٢٢٧	٣,٩٢٠	٤١	٧,٠٣٣	١٦,٧٤٧	٧٤,٩٦٤
كاثوليك	١٩,٧٤١	١,٠٢١	٣,٣٠١	١٤,٨٩٠	٣,٦٩٩	٣,٨٣٩	١٤٢	٤٦,٦٣٣
مسيحيون غير كاثوليك	١٠,٣١٦	١,١٣٢	٢٦,٤٤٤	٢٤,١١٠	٢,٢١٣		٨,٤٥٦	٨٨,٨٢٢
يهود	٦,٥٢٤	٢٠	٣٢٣	٦,٢٩١	٣	١٦,٤٥١		١٣,١٦٥
طوائف أخرى	٢,٠٣٨	٢٨		٤,٦٠٣	١٢٧		٤٥	٦,٩٢٢
المجموع	٣٩٠,٨٧٠	٢٢,١٧٣	١٣٩,٦٠٠	٣٤٣,٢٠٦	٦٥,٢٨٣	٩٨,٠٠٣	٧٦,٢١٥	١,١٣٥,٣٥٠

ملاحظة: واضح أن الطابع الإسلامي السُنّي هو الغالب على «دولة سورية»، ولا سيما في تجمعاتها الكبرى (حلب، دمشق، حمص، حماة)، ٩٠٤,٨٤٤ شخصًا، مقابل ٧٤,٩٦٤ للطوائف الإسلامية غير السنية = دروز، علويون، شيعة، إسماعيلية، و١٣٥,٤٥٥ للطوائف المسيحية.

المصدر: Raymond O'Zoux, *Les Etats du Levant sous mandat français*, préface de M. F. Pierre-Alype (Paris: Larose, 1931), p. 74.

الجدول الرقم (١-٩)

التوزع السكاني في سورية في أواخر الانتداب الفرنسي (من دون لواء الإسكندرون)

	حلب	دمشق	حمص	حماة	حوران	الفرات	الجزيرة	جبل الدروز	اللاذقية	المجموع
يزيديون	٦	١,٣٠٧					١,٤٧٥			٢,٧٨٨
دروز	١٥,٣٩٤	١,٦٠١				٤		٧٠,١٨٥		٨٧,١٨٤
أرمن كاثوليك	٢,١٧٠	٩,٦٤٤	١,٤٩٦	٤٩	١٠٧	٦١٦	١,٨٦٣	١٥٠	٦٩٥	١٦,٧٩٠
أرمن أرثوذكس	١٦,٨٥٢	٦٧,٥٩٨	١,٥٢٣	٦١٥	٢٤	١,٦٧٩	٧,٩٢٥	٣٥٤	٥,١٧٧	١٠١,٧٤٧
موارنة	١,٠٧٥	٣,٦٥٩	٥٥٤	٣٨	٣	٧١	٥٦	١٠٦	٧,٧٨٧	١٣,٣٤٩
بروتستانت	١,٥٨٩	٣,٠٥٣	١,٧٤٦	٥٢٩	٢٧	٢٧	٤٥٣	٣٨٩	٣,٣٧٤	١١,١٨٧
كلدان	١٩٠	٢,٢٨١	٢٢	١		٢٤٣	١,٩٤٤		٣٨	٤,٧١٩
سريان كاثوليك	٣,٢٦١	٦,١٢٧	٣,٠٥٢	٢٥٩		٦٩٧	٢,٨٥١			١٦,٢٤٧
سريان أرثوذكس	١,٠١٤	٥,٤٩٢	١٤,٣٠٩	٦٨٢	٥٩	٧٦٣	١٧,٧٩٣	١٦	٧	٤٠,١٣٥

يتبع

تابع

	حلب	دمشق	حمص	حماة	حوران	الفرات	الجزيرة	جبل الدروز	اللاذقية	المجموع
لاتين (روم كاثوليك من أصل لاتيني)	٤٨٣	٣,٩٣٨	٤٣١	١٢		٢٥	٢٩	٤	١,٠٧٤	٥,٩٩٦
يهود	١٣,٦٧٣	١٤,٠٦٦			١٠	٧٢	١,٩٣٨	١٠	١	٢٩,٧٧٠
روم كاثوليك	٢٠,٥٢٢	١١,٦٦٤	٣,٧٩٢	٣٦٤	٤,٨٥٧	٢٥	٧٠	٢,٧٣٥	٢,٣٧٤	٤٦,٧٣٣
روم أرثوذكس	٢٣,٧٩١	٩,٤١١	٢٠,٢٩٧	١٧,٣٩٥	٢,٨٥٢	١٥٩	٣٣٦	٤,٥٦٠	٥٨,١٥٦	١٣٦,٩٥٧
علويون	٤,٠٢٢	٢,٦٩٨	٢٢,٢١٩	١٥,٠٨٣	٣٧٠	٧٨	٩٣	٩٥	٢٨٠,٦٥٣	٣٢٥,٣١١
إسماعيليون	١٨	٣١	١٣	٢٠,٥٤١		١٢	٨		٧,٩٠٤	٢٨,٥٢٧
شيعة	٣٥٥	٩,٠٧١	٢,٧٢٥	٢٠٥	٤		٣٢٦	٥٦		١٢,٧٤٢
سُنّة	٤٩٩,٤٤٤	٧١٨,١٩٨	١٤٠,٢٤٥	١٠١,٦٨٥	١٠٤,٥٢٩	٢٢٠,٥٥٢	٩٩,٦٦٥	١,٤٦٨	٨٥,٢٦٧	١,٩٧١,٠٥٣
نساطرة							٩,١٧٦			٩,١٧٦
المجموع	٦٠٣,٨٨٩	٨٧٠,١٣٩	٢١٢,٤٢٤	١٥٧,٤٥٨	١١٢,٨٤٢	٢٢٥,٠٢٣	١٤٦,٠٠١	٨٠,١٢٨	٤٥٢,٥٠٧	٢,٨٦٠,٤١١

لا يتضمن الجدول الإحصائي البدو الذين هم مسلمون، وربما يقدر عددهم بـ ٤٠٠,٠٠٠.

المصدر: Albert Hourani, *Minorities in the Arab World*, Issued under the Auspices of the Royal Institute of International Affairs (London; New York: Oxford University Press, 1947), p. 76.

بالنسبة إلى دولة العلويين التي قُدّرت مساحتها بين ٦٥٠٠ و٧٠٠٠ كلم٢، فبلغ عدد سكانها بحسب الإحصاء الفرنسي في عام ١٩٢٥ حوالى ٢٧٧,٩٤٨ شخصًا، يتوزعون بين الطوائف بالشكل التالي[٢٢]:

مسلمون سُنّة	٥٢,٧٧٨
مسلمون غير سُنّة (إسماعيلية، دروز، شيعة، علويون)	١٨٠,٧٤٨

من بين غير السُنّة ١٧٦,٢٨٥ علويًا، أي ما نسبته ٩٧ في المئة من المسلمين غير السُنّة.

كاثوليك	٦,٦٠٠
مسيحيون غير كاثوليك	٣٧,٨١٥

وبالنسبة إلى دولة جبل الدروز: التي تبلغ مساحتها حوالى ١٠,٠٠٠ كلم٢ (معظمها جبلي والأراضي الزراعية فيها قليلة، لكنها خصبة)، فلا يزيد عدد سكانها على ٥١,٣٢٨، من بينهم ٤٣,٦٨٦ درزيًا والباقون:

كاثوليك	٢,١١٢
مسيحيون غير كاثوليك	٤,٨٥٦

أما في دولة لبنان الكبير: فيتوزع السكان على الطوائف والمناطق وفق الجدول الإحصائي الذي يقدمه أوزو كما يلي[٢٣]:

---

(٢٢) انظر أيضًا: الجدول الرقم (١-١٠): بلاد العلويين: التوزع السكاني بحسب الطوائف والمناطق، ص ٥٣ من هذا الكتاب.

(٢٣) انظر الجدول الرقم (١-١١): عدد سكان لبنان الكبير موزعين بحسب الطوائف والمناطق (١٩٢٥)، ص ٥٤ من هذا الكتاب.

الجدول الرقم (١-١٠)
بلاد العلويين: التوزع السكاني بحسب الطوائف والمناطق

	اللاذقية	الحفة	جبلة	بانياس	مصياف	طرطوس	تل كلخ	صافيتا	المجموع
مسلمون سُنّة	٢٢,٨٩١	٨,٩٨٣	٥,٠٨٨	٣,٣٠٩	٦١٦	٧,١٣٦	٣,٩٢٥	٨٣٠	٥٢,٧٧٨
مسلمون من طوائف أخرى	٢٠,٠٩٥	٢٢,٧٨٠	٣٧,٢٩٧	١٦,٣٨٧	٢٥,٥٩٦	١٨,٢٢٨	١٠,٧٤٣	٢٩,٦٢٢	١٨٠,٧٤٨
كاثوليك	٨٣٠		١١	١,١٤١	٥٣٢	٦٠٨	١,٢٢٨	٢,٢٥٠	٦,٦٠٠
مسيحيون من طوائف أخرى	٥,٦٤٤	١,٠٩٢	٣٠٥	١,١٩٧	٢,٠٥٥	٤,٥٢١	١٤,٦٦١	٧,٧٠٨	٣٧,٨١٥
إسرائيليون	٧								٧
المجموع	٤٩,٢٨٩	٣٣,٦٦٥	٤٢,٧٠١	٢٢,٠٣٤	٢٨,٧٩٩	٣٠,٤٩٣	٣٠,٥٥٧	٤٠,٤١٠	٢٧٧,٩٤٨

ملاحظة: يقدَّر أوزو عدد الدروز والعلويين والإسماعيلية مجتمعين بـ ١٧٦,٢٨٥، ونسبة العلويين إلى هذا العدد ٩٧ في المئة. أما نسبتهم إلى عدد المسلمين السنّة فهي ٦٨ في المئة.

المصدر: O'Zoux, p. 103.

الجدول الرقم (١-١١)
عدد سكان لبنان الكبير موزعين بحسب الطوائف والمناطق (١٩٢٥)

	بيروت	صيدا	صور	مرجعيون	المتن	الشوف	كسروان	طرابلس	البترون	زحلة	بعلبك	دير القمر	المجموع
المسلمون السُنّة	٤٣,٠٨٥	٧,٤٦٥	١,٠٣٣	٣٦١٨	١٢٠	٨,١٣١	٢٨٢	٤٦,٩٠٢	١,٥٥٥	١٥,٢٤٤	٤,١٧٧	٦١	١٢٢,٦٧٨
المسلمون غير السُنّة (دروز وشيعة)	٨٥٥١	٢٢,٥٦٢	٢٧,٩٥٣	١٢,٦٠٤	١٥,٧٨٥	٢٤,٩٧١	٢,٧٤٩	١,٨٢١	٣,٧٨٩	٣١,١٨٨	١٢	١٠٥	١٤٢,٠٩٠
الكاثوليك (روم وموارنة)	٣٥,٣٧١	١٧,٠٥٨	٥,٢٠٢	٣,٠٤٣	٢٢,٩٤٣	٢٠,٣٩٦	٣٣,٨٦٣	٢١,٦٦٨	٢٨,٠٨٢	٢٠,٢٢٠	٨,٩٢٥	٣,٤٣٢	٢٢٠,٢٠٣
مسيحيون غير كاثوليك	١٥,١٦٨	٧٥٨	٢٨٣	٥,٣٤٠	٥,٥٤٧	٥,٨٤٤	٨٢٥	١٦,١١٤	١٢,٩٩٨	٩,٩٠١	١,٠١٦	٣٤	٧٣,٨٢٨
أرمن	٢,٨٦٥	٣٥٢	١٠			٥١	٢,٩٩٠	٨٤		١٠			٣٣٧٢
يهود ومن طوائف أخرى													٢٧٥٩
المجموع	١١٨,٠٧٨	٤٩,٧٠٠	٣٤,٥٧٥	٢٤,٦٤٦	٣٧,٠٥٠	٥٩,٨٧٦	٤٠,٧٠٩	٨٧,٩٢٤	٤٦,٦٦٦	٧٨,٠٢٢	١٤,١٥٢	٣,٦٣٢	٥٩٧,٧٨٩

المصدر: اعتمادًا على: المصدر نفسه، ص ٩٥.

هذه الإحصاءات التي يُقدّمها أوزو نقلًا عن تقارير فرنسية مقدمة إلى عصبة الأمم في عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ هي إحصاءات أولية، ولا نعتقد أنها تُغطي فعلًا المناطق وفئات السكان كلها.

بالنسبة إلى دولة لبنان الكبير، نعتقد أن الأعداد التي يوردها أوزو هي دون الواقع. ذلك أن عدد سكان متصرفية الجبل وحدها بلغ في عام ١٩١٣ حوالى ٨٠٠,٤١٤ شخص، وذلك بحسب إحصاء إدارة المتصرفية[٢٤].

الجدول الرقم (١-١٢)

عدد سكان متصرفية الجبل في عام ١٩١٣

سُنّة	٢٣٥,٥٩٥
شيعة	٢٠٩,٣٣٨
موارنة	٣٢٧,٨٤٦
روم كاثوليك	٦٤,٠٠٠
دروز	٧٤,٠٠٠
روم أرثوذكس	١٠٩,٨٨٣
بروتستانت	١٠,٤٤٠
أرمن أرثوذكس	٥٩,٧٤٩
أرمن كاثوليك	١٠,٠٤٨

هذا إلى جانب أقليات أخرى: سريان، بروتستانت، كلدان،..

نعتقد أن سبب الاختلاف يعود إلى بعض الإحصاءات التي شملت المهاجرين والمقيمين معًا، وبعضها الآخر كان يصدر عن هيئات وطوائف

(٢٤) **لبنان: مباحث علمية واجتماعية: وهو الكتاب الذي نشرته لجنة من الأدباء بهمة إسماعيل حقي بك متصرف جبل لبنان سنة ١٣٣٤ مارتية (١٩١٨)**، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية. قسم الدراسات التاريخية؛ ١٨، ٢ ج (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٩)، ج ٢، ص ٦٤٤.

وأحزاب، ما يؤدي إلى المبالغة في تقدير عدد طائفة معينة، وإنقاص أخرى بسبب التسابق على توزيع المناصب في الدولة الناشئة والهيمنة على أجهزتها.

مهما يكن، تشكل الجداول الإحصائية التقريبية التي يوردها أوزو وحوراني وفق الانتماءات الطائفية والتمركز في المناطق، لوحات ذات دلالة كبيرة على التركيب الطائفي لكل منطقة. والملاحظ من خلال هذه اللوحات «الديموغرافية» أن الدولة التي ارتأى الانتداب الفرنسي تشكيلها على أساس صيغة «المجموعة المستقلة» (Groupes autonomes)[٢٥]، لا تشمل فعلًا طائفة واحدة، بل «مجموعة من الطوائف» تغلب فيها عدديًا طائفة بعينها. فدولة سورية التي أنشأها الاحتلال الفرنسي على أساس الغلبة العددية السُنية فيها كانت ذات تركيب تعددي واضح.

بحسب جدول أوزو، يبلغ عدد المسلمين السُنّة ٩٠٤,٨٤٤، مقابل ٧٤,٩٦٤ من المسلمين غير السُنّة (دروز، شيعة، علويون، إسماعيلية)، و١٣٥,٤٥٥ من المسيحيين من طوائف مختلفة.

تبرز ظاهرة التعدد وغلبة الطائفة الواحدة أيضًا في المناطق الأخرى، حيث يتحول فيها المسلمون السُنّة (الأكثرية في سورية كلها) إلى أقليات. ففي «جبل الدروز» تصبح الأكثرية درزية، وفي قضاء اللاذقية تصبح الأكثرية علوية. وهكذا يمكن أن نتحدث عن جزر أقليات في بحر إسلامي سُني، وعن أقليات الأقليات، وعن أكثرية في مكان تصبح أقلية في مكان آخر[٢٦].

خلاصة: كيف نُفسر ظاهر التنوّع التي وقفنا عند جانبها الإحصائي في الصفحات السابقة؟

يشير جاك وولِيرس (J. Weulersse) إلى أن المدن شكلت على مدار مراحل التاريخ مراكز الانبعاث الديني والانشقاقات المذهبية المختلفة. ويكفي أن نذكر أمثلة على ذلك: القدس، مكة، المدينة، أنطاكيا، الكوفة، نجد، وبغداد. لكن نشوء البذرة الأولى في الانشقاق الديني في المدينة لا يعني أن

---

(٢٥) راجع القسم الثالث من الدراسة، ولا سيما مراسلات غورو - ميلران، حيث يستخدم ميلران مفهوم الـ (Groupes autonomes) لتشكيل «دولة».

(٢٦) Jacques Weulersse *Paysans de Syrie et du Proche-Orient* (Paris: Gallimard, 1946), p. 73.

الريف يبقى معزولًا عن تلقّي نتائج الدعوات الدينية المنبثقة من المدينة.

يرى ووليرس أيضًا أن التجزّؤ الديني في أرياف المشرق تم وِفق عملية تاريخية مُعقّدة يمكن إذا أردنا التبسيط أن نميز فيها ثلاث مراحل:

أولًا: إن العناصر الريفية تقاوم بارتباطها بآلهتها السابقة اجتياح المعتقدات الجديدة، وذلك عبر الانكفاء والهروب واستمرار التقليد، ما يؤدي إلى تشكل «جزر - شواهد» هي بقايا من الماضي تستمر عبر العصور. تلك كانت في الماضي حالة المدارس الوثنية في منطقة حران، وتلك هي في الوقت الحاضر حالة أكثرية الفرق المسيحية المعزولة في بحر الإسلام.

ثانيًا: لكن قد يكون هناك أشكال هجومية في عملية التجزؤ الديني. فثمة طوائف شابة ونشيطة، لكن مضطهدة، لا تتردد في أن تنسحب إلى قلب الريف لتتجنب خطر السلطة المركزية في المنطقة ولتنمو في أمان. تلك هي أوضاع بعض الفرق الدينية المذهبية. والمثل الأكثر تدليلًا على ذلك هو مثل الإسماعيلية الذين أقاموا مركز نشر دعوتهم في السلمية شرق حماة، كذلك مثل الموارنة الذين انسحبوا إلى قاديشا، والأرمن الذين أقاموا في سلاسل جبال طوروس، والدروز الذين تركوا لبنان في منتصف القرن التاسع عشر ليقيموا في جبل بركاني لم يلبث أن حمل اسمهم سريعًا.

ثالثًا: وأخيرًا، يأتي المهزومون الذين يُنقلون نقلًا، أو يلجأون إلى مناطق أخرى. تلك كانت حالة مسلمي القفقاس الجركس وآخرين، جلوا إلى سورية، وتلك كانت حالة الأشوريين ـ الكلدانيين الذين فروا أمام الفتح التركي، وتفرقوا من إيران إلى الفرات[٢٧].

مهما يكن، تخرج دراسة الأسباب التي أدّت إلى هذا التوزع الطائفي الكبير في بلاد الشام على الرغم من أهميتها، عن مدار اهتمامنا المباشر في هذا العمل. والملاحظ على كل حال أنّ أوالية التوزع الطائفي أدت إلى تشكيلات مُعقّدة على الساحة الاجتماعية - الديموغرافية في البلاد.

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٧٢.

درج وصف هذا التعدد الطائفي على أنه «موزاييك» طوائف، بحيث نلاحظ فعلًا أنه في بعض المناطق تختلف القرية في الطائفة التي تقطنها عن القرية المجاورة. ففي سنجق الإسكندرون مثلًا يمكن أن نعدد ثماني طوائف مختلفة، هم: المسلمون السُنّة الناطقون بالكردية، المسلمون الناطقون بالجركسية، الشيعة العلويون، الروم الأرثوذكس، الأرمن الغريغوريون، الكاثوليك، بالإضافة إلى اليهود والإسماعيلية والبروتستانت، وهذا التعدد كله هو في إطار عدد لا يتجاوز، بحسب تقدير ووليرس في أربعينيات القرن العشرين، الـ ١٨٨,٠٠٠ شخص[٢٨].

تُقدّم «بلاد العلويين» نموذجًا آخر للتوزّع الطائفي هذا. إذ على أساس مجموع ٣٥٠,٠٠٠ شخص (في الأربعينيات)، هناك ثلاث طوائف أساسية: العلويون، المسلمون السُنّة، الروم الأرثوذكس، وأربع طوائف ثانوية: الموارنة، الإسماعيلية، الأرمن، الروم الكاثوليك، وعناصر قليلة (نماذج) من سبع طوائف أخرى: أرمن كاثوليك، بروتستانت، لاتين، سريان، كلدان، يهود، ودروز[٢٩].

الظاهرة التعددية نفسها تبدو في المراكز المدينية؛ إذ الأقليات المهددة، على ما يذكر ووليرس، تملك وسيلتين للعيش: إما أن تنكفئ في الريف وتُمارس فيه دفاعًا عن طريق العزلة والفقر أو السلاح، وإما أن تلجأ إلى المدن، متخلّية بشكل قاطع عن المقاومة الجسدية، ومعتمدة على تفوقها الاجتماعي. وهذا التفوق الذي يكتسب ويثبت عن طريق التخصص والتعاضد اللذين هما صفتان طبيعيتان لأي تجمع اجتماعي نشيط ومعزول في وسط أكثرية متجانسة.

يعطي ووليرس مثلًا على ذلك: اليهود والأرثوذكس والأرمن. يقول: «سريعًا ما اختفى (اليهود) كليًا من أرياف الشرق ليتمركزوا جماعات مدينية وغنية في المراكز الحضرية الكبرى، مثل بغداد، والموصل والبصرة، ودمشق، وحلب. والوجهة نفسها في عملية الانكفاء في المدن نلاحظها عند بعض الجماعات المسيحية: الأرثوذكس والأرمن بصورة خاصة[٣٠].

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٧٥.

III

المدن والسكان

أولًا: التوزع الديموغرافي والنشاطات الاقتصادية بين المدن الساحلية والمدن الداخلية

مع تعاظم دور التجارة الأوروبية مع سواحل المتوسط الشرقية، ومع مفاعيل معاهدات الامتيازات الأجنبية التي شجعت على الاتجار، ازدهرت المدن الساحلية، كما ازدهرت مدن المحطات الكبرى الواقعة على طرف الممرات والمواصلات البعيدة (مثل حلب). هذه الظاهرة أكثر ما تبرز في المدن التجارية «الشامية»، ولا سيما في المدن الساحلية التي بدأت تؤدي في العصر العثماني دورًا نشيطًا في عمليات التبادل التجاري مع أوروبا. ويشير المؤرخ محمد عدنان البخيت في دراسته لحركة العمران في «حيفا العثمانية» إلى تكوّن هذه الظاهرة، بقوله: «لقد اتسم العهد العثماني في بلاد الشام، بتوفير الأمن والحماية لسواحل تلك البلاد، ولقد واكب ذلك ازدهار تجاري أوروبي مع السواحل الشامية. فكان من النتائج التي ترتبت على ذلك، أن السواحل التي كانت مهجورة منذ إخراج الصليبيين منها في سنة ١٢٩١م قد دبت فيها حركة العمران، ونتيجة للإغراءات التجارية ونظرًا للانقسام الذي أصاب الكنيسة الأرثوذكسية، أصبحت العناصر السكانية، خاصة المسيحية منها، تهاجر بالتدريج من الداخل إلى الساحل الذي أصبح يكتسب سمة مسيحية بارزة»[٣١].

---

(٣١) محمد عدنان البخيت، «من تاريخ حيفا العثمانية دراسة في أحوال عمران الساحل الشامي،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٧٨.

إذا كان متعذرًا أن نقدم في إطار هذه الدراسة نماذج للتكوّن الديموغرافي في المدن الرئيسة لبلاد الشام خلال المرحلة التاريخية التي ندرس، فإننا نكتفي برسم جداول إحصائية من كتب وثائقية معاصرة[٣٢].

صحيح أن الإحصاءات التي نقتبسها غير دقيقة، وقد يتضارب بعضها مع إحصاءات أخرى أوردناها من مصادر فرنسية، لكنها على الرغم من ذلك، ونظرًا إلى أنها تورد التوزع السكاني في المدن وفق الانتماءات الطائفية، فإنها تقدّم صورةً ذات دلالة على التنوّع الطائفي في المدن التي نمت نموًّا تجاريًا خلال العهد العثماني. فبيروت مثلًا تشكل نموذجًا بارزًا لهذه الظاهرة، إذ منذ عام ١٨٦٠ بدأت العناصر المسيحية تطغى عدديًا على المدينة بحيث نلاحظ أنه في أواخر القرن التاسع عشر بلغ عدد سكان بيروت حوالى ١٢٠ ألفًا، ثلثهم من المسلمين والثلثان (حوالى ٤٠ ألفًا) من المسيحيين، وأغلبهم كاثوليك[٣٣].

تلتقي هذه الغلبة العددية مع غلبة اقتصادية تمثّلت بتسلّم عائلات مسيحية، ولا سيما أرثوذكسية وكاثوليكية، زمام حركة التصدير والاستيراد من أوروبا وإليها[٣٤].

يورد بيير روندو (P. Rondot) في الجدول الرقم (١ - ١٣) أعداد سكان بيروت وفق توزعهم الطائفي في ثلاثينيات القرن العشرين.

الجدول الرقم (١-١٣)
سكان بيروت بحسب توزعهم الطائفي في ثلاثينيات القرن العشرين

مسلمون سُنة	٥٧,٨٤٩	أرمن كاثوليك	٥,٢٥٨
مسلمون شيعة	١٠,٣٩٩	سريان كاثوليك	٤٠,٠٠٣
دروز	١,٨٨٣	بروتستانت	٣,٦٧٦

يتبع

(٣٢) استخرجنا من كتاب: محمد رفيق التميمي ومحمد بهجت، **ولاية بيروت**، ٢ ج (بيروت: مطبعة الإقبال، ١٩١٦). جداول إحصائية لعدد السكان وفق توزعهم الطائفي في المدن الساحلية من بلاد الشام، راجع الجداول المرفقة في الصفحات اللاحقة.

(٣٣) Cuinet, p. 53.

(٣٤) راجع الجدول (الملاحق-١) الذي نشره دوكوسو بأسماء العائلات، مصدرة بالات الحرير في بيروت بين عامي ١٩٠٤ و١٩١١، ص٤٣٣ من هذا الكتاب.

تابع

أرمن أرثوذكس	٣٥,٦٥٨	لاتين	٢,١٣٦
روم أرثوذكس	١٩,٧٩٢	يعاقبة	٢,٠١٦
موارنة	١٥,٢١٦	كلدان كاثوليك	٩٥٥
روم كاثوليك	٥,٧٦٧	يهود	٤,٩٣٣
المجموع ٢٠٥,٥٤١ (باستثناء الضواحي)			

يعلّق روندو على الجدول بقوله: «إن أعداد الأرمن هي التي رجّحت غلبة عدد المسيحيين في بيروت (٩٥,٠٠٠ مسيحي، مقابل ٧٠,٠٠٠ مسلم)». ويذكر «أن المسلمين السُنّة ملكوا العقارات، وكان بعض عائلاتهم أمثال بيهم وداعوق تتعاطى التجارة الكبيرة، بينما سيطر المسيحيون على القسم الأكبر من التجارة. وكانت بيدهم المصارف والأعمال التقنية وكل المهن الحرة تقريبًا»[٣٥].

صحيح أن الغلبة العددية في بقية المدن الساحلية ظلت إسلامية، لكن العناصر المسيحية شهدت «ترقيًا اجتماعيًا» ملحوظًا، أشار إليه بوضوح مؤلفا **ولاية بيروت**، رفيق التميمي ومحمد بهجت، حين وصْفهما الحياة الاجتماعية في كل من المدن الساحلية.

١ - حيفا

جاء في وصف مسيحيي حيفا ما يلي: «إن المسيحيين الوطنيين في حيفا يأتون بالدرجة الثانية بعد المسلمين باعتبار الكمية، فيقرب عدد هؤلاء من عدد المسلمين. وقد جاء في إحصاء عام ١٣٣٢هـ/١٩١٣م أن عدد المسيحيين الوطنيين هو ٤٢٨٣ شخصًا. يقيم هؤلاء في الجهة الغربية في حيفا في الدور التي بنوها لأنفسهم نظرًا لمساعدة الحالة المالية [...] (ثم) إن الصناعات التي يشتغلون بها هي أرقى درجة من الصناعات التي يشتغل بها المسلمون، فالمسيحيون في حيفا يشتغلون بصنعة البقالة والمعمارية وتبليط الطرقات ونحت الأحجار، ويشتغل

(٣٥) Pierre Rondot, *Les Chrétiens d'Orient* (Paris: J. Peyronnet, 1955), pp. 28-29.

قسم من المارونيين بمهنة الحوذية، ومع هذا فإن القسم الأعظم من الروم الأرثوذكس ومن الكاثوليك أصحاب ثروات، حتى إن بينهم من يُحسب من الأغنياء الكبار. فتُقدّر ثروة الواحد منهم بستين أو سبعين ألف ليرة، وربما زادت ثروة الواحد منهم على مائة ألف ليرة ما بين أملاك وأراض. أما الذين تراوح ثروتهم ما بين ٢٠٠ و٥٠٠ ليرة ويشتغلون بالتجارة فهم كثيرون. يشتغل هؤلاء دائمًا بأعمالهم وأشغالهم باذلين جهودهم وراء إنماء رؤوس أموالهم. أما من جهة المعيشة العائلية فهم أرقى من المسلمين بدرجات (...)»[٣٦].

أما بالنسبة إلى مسلمي حيفا، فورد بوصفهم: «إن الكتلة الإسلامية في حيفا هي أحط الطبقات وأضعفها من جهة الحياة الاجتماعية العمومية، ورغمًا عن أن عدد المسلمين هنا يبلغ الأربعة آلاف وخمسمائة، وهم نصف الأهلين في حيفا، ولكن ليس لهم مقام أو وجود. ويكفيك للوقوف على حالة المسلمين في حياتهم الاجتماعية وفي معيشتهم أن تتكلف مشقة الذهاب إلى محلتهم التي يقطنونها (وادي الصليبية) ...». وعن المهن التي يتعاطاها المسلمون في حيفا ورد: «أما الأكثرية العظيمة من بقية المسلمين في حيفا فأبناؤها من أرباب الصناعات العادية وأكثرهم بحارة أو صيادون أو أصحاب زوارق، وقسم قليل منهم باعة (صغار) وأصحاب قهاوي أو منجّدون، وأمثال هذا من أرباب الصناعات الصغيرة»[٣٧].

٢ - صور

عن قصبة صور، يذكر مؤلفا **ولاية بيروت**: «تخمن نفوس صور بالوقت الحاضر بستة آلاف أو بسبعة آلاف، ونصف هؤلاء مسلمون والنصف الآخر مسيحيون، وخمسمائة من المسلمين من أهل السنّة والباقي من المتاولة. أما المسيحيون فأربعمئة منهم موارنة، و٢٠٠ لاتين والباقون روم. ويوجد في القصبة عدد قليل من اليهود والبروتستانت». وبعد أن يصف المؤلفان الحياة الاجتماعية لدى المسلمين (سُنة وشيعة): الفقر، بطء الحركة، انعدام الحياة

---

(٣٦) التميمي وبهجت، ج ١: **القسم الجنوبي**، ص ٢٤٩.

(٣٧) المصدر نفسه، ج ١: **القسم الجنوبي**، ص ٢٤٨.

العلمية، يذكران: «أما الطوائف المسيحية في صور فإنهم يستجلبون النظر أكثر من سائر الطوائف، فهم يشتغلون بالتجارة، ولقد حصل عندهم انتباه في الأيام الأخيرة بواسطة مؤسساتهم الدينية والعلمية، وبسبب اختلاطهم الدائم بالأشغال مع المسيحيين في بيروت وصيدا وجبل لبنان. ويعدون اليوم أرقى الطبقات في صور من جهة المعيشة والحياة البيتية. ويوجد بينهم من يعرف الألسنة الأجنبية»(٣٨).

٣ - طرابلس

عن طرابلس يذكر المؤلفان: «إن ثلثي المسيحيين الذين هم خُمس السكان في طرابلس هما من الروم الأرثوذكس. أما الثلث الآخر فهو من المارونيين والكاثوليك واللاتين والبروتستانت (...). كانت التجارة قبل نصف قرن في أيدي النصارى. وكانت ثروتهم في ذلك الزمن بالغة جدًا. أما المسلمون فكانوا أرباب حقول ومستغلات. ولم يكن لديهم شيء من النقد. ثم شرعوا باستقراض النقود من النصارى وأخذوا يتعاطون التجارة. وما لبث أغنياء النصارى أن أهملوا التجارة مستندين على ثروتهم النقدية الطائلة وربحها الوافر وأمعنوا في إقراض النقود بالفائض الفاحش وانغمسوا في مسائل الصرافة».

يشير المؤلفان أيضًا إلى تدهور أحوال المتموّلين المسيحيين في طرابلس في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وبدء صعود تجارة المسلمين. وخلافًا للحالات السائدة في بقية المدن الساحلية، ولا سيما في بيروت، تقدم طرابلس وضعًا مختلفًا في توزع الثروة بين المسلمين والمسيحيين. يذكر المؤلفان أن التجارة انتقلت في مطالع القرن العشرين إلى أيدي المسلمين بعد أن هاجر عدد من أغنياء المسيحيين في طرابلس إلى مصر. وورد حول هذه النقطة ما يلي: «غادر بعضهم طرابلس مهاجرًا إلى مصر وبهذا خلي الجو للمسلمين وخلصت لهم أمور التجارة فانفردوا فيها، ومن ثم كانت في أيديهم ولم تزل».

«والآن لا يزال بعض الأسر المسيحية من الطرابلسيين في مصر،

---

(٣٨) المصدر نفسه، ج ١: **القسم الجنوبي**، ص ٢٩٤.

يتعاطون التجارة، ولديهم من النقد ما يفيض عن بضعة مآة [هكذا] ألف من الليرات. وإن ما يرى اليوم من الثروة في أيدي الأسر المسيحية في طرابلس هو من الثروة التي تكتسب في الخارج وتدخل إلى طرابلس (...)».

يُقيم المؤلفان مقارنة بين ما يملك المسيحيون والمسلمون من الثروة في طرابلس فيذكران: «إذا كان مقدار الثروة النقدية مليونًا من الليرات على التخمين فإن عشرها، أي مائة ألف ليرة منها، في أيدي المسيحيين. على أننا لو نظرنا إلى مقدار النفوس لرأينا من الواجب أن تكون تلك الثروة ضعف ما هي عليه. ولهذا السبب نعلم أن المسيحيين على تأخر.

«أما الأموال غير المنقولة يجب أن تقسم إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول زيتون طرابلس، والثاني البساتين، والثالث العقارات والمسقفات.

«إذا قدّرنا قيمة الزيتون في طرابلس بثلاثمائة ألف ليرة يكون منها مقدار ثلاثين ألف ليرة، أي عشرها في أيدي المسيحيين. وهذا قليل أيضًا. أما قيمة البساتين فإنها تقدر بأكثرية نصف مليون ليرة. وحظ المسيحيين منها مقدار عشرة آلاف ليرة فقط. وعليه تكون نسبتهم إلى المسلمين واحدًا من ستين (...). أما العقارات والمسقفات فإن قيمتها بالنظر إلى القيود الرسمية هي نصف مليون من الليرات، ولكن حقيقتها تربو على مليون ونصف. والذي في حوزة النصارى منها يقرب من الخمس، أي مقدار مائتين أو مائتين وخمسين ألف ليرة (...)»[٣٩].

عن طبيعة الطبقة السائدة في طرابلس يذكر المؤلفان ما يلي: «إن جميع الأسر الغنية تشتغل بالتجارة والزراعة، ولا سيما بالفائض. لذلك يمكن أن نسمّيهم تجارًا بالمعنى العمومي، لأن الأرباح التي تحصل من الصابون والزيت والحرير والغنم والحبوب وأمثالها من المواضيع التجارية هي أعظم بكثير من أرباح الزراعة ودخل الأراضي. حتى إنه يوجد في طرابلس من أسَّس مصرفًا وأخذ يصطاد به الأرباح الجسيمة»[٤٠].

---

(٣٩) المصدر نفسه، ج ٢: **القسم الشمالي**، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٤٠) المصدر نفسه، ج ٢: **القسم الشمالي**، ص ٢٢٥.

٤ - اللاذقية

بالنسبة إلى اللاذقية، يذكر يوسف الحكيم في مذكراته: **سورية والعهد العثماني** ما يلي: «كانت ثروة اللاذقية في ذلك العهد (القرنان التاسع عشر والعشرون) قائمة على استثمار الأراضي وأهم حاصلاتها الزيتون والتين والعنب والحبوب بمختلف أنواعها. وعلى زراعة التبغ في جبال اللاذقية وصناعة الزيت والصابون وحرير الشرانق. كما كانت التجارة قائمة على تصدير هذه المواد واستيراد السكر والأرز والأدوية (...).

«انصرف كبار وجهاء اللاذقية من آل هارون وخزندار ومفتي وشواف وشريتح ورويحة وشاهين وصوفان وزيادة ودنورة وغيرهم إلى زراعة واستثمار أراضيهم الواسعة دون أن يفكروا في التجارة حين كان يتعاطاها على قدر محدود الكثيرون من إخوانهم».

أما الذين جمعوا بين الزراعة والتجارة في ذلك العهد فهم في أغلبيتهم من الطائفة المسيحية. ويذكر المؤلف عددًا من هؤلاء: «مخايل سعادة كبير وجهاء المسيحيين وأخوه جبرائيل وكانا في مقدمة رجال الاقتصاد».

يضيف الحكيم: «وقد برز بعد ذلك أبناء جبرائيل سعادة الثلاثة وديع وإدوار ورودلف، وأصبحوا في مقدمة أثرياء اللاذقية (...).

«وقد أحرز الوجيهان إبراهيم وإسحاق نصري المقام الأول في التجارة والثروة النقدية والعقارية»، ويضيف صاحب المذكرات: «وبينما كان أولهما إبراهيم محور الحركة التجارية في اللاذقية انصرف أخوه إسحاق إلى الاهتمام بالشؤون الوطنية والمالية (...)»[٤١].

بالنسبة إلى توزع الثروة في اللاذقية، يقدم مؤلفا **ولاية بيروت** مسحًا اجتماعيًا أوّليًا للفئات التي يتشكل منها مجتمع اللاذقية، وتعدادًا لمصادر الثروة وقيمتها تبعًا للانتماء الديني والاجتماعي. يقدر المؤلفان عدد سكان اللاذقية بـ ٢٥,٠٠٠ نسمة، «أربعة أخماس هذا المجموع، تتألف من المسلمين السنيين، والخمس الآخر من الروم الأرثوذكس والمارونيين والأرمن والبروتستانت اللاتين...».

---

(٤١) يوسف الحكيم، **سورية والعهد العثماني**، ص ٩٤-٩٥.

«وينقسم مسلمو اللاذقية من حيث الحياة العمومية الاجتماعية إلى ثلاثة أقسام: الأغنياء والطبقة الوسطى، والعوام.

«إن مستوى الطبقة الأولى أصحاب الأملاك والأراضي والذين لديهم الثروة الضخمة، هم عبارة عن سبع أسر، ويوجد بين أفراد هذه الأسر أشخاص لهم من الثروة النقدية ما يراوح بين عشرة آلاف وخمسين ألف ليرة، ومن الدخل السنوي ما يراوح بين ١٠٠٠ - ٤٠٠٠ ليرة.

يوجد بين أصحاب الأراضي من يشتغل بالزراعة فقط، ومن يتعاطى التجارة. فالذين يشتغلون بالزراعة يولجون بأعمالها شركاءهم من القرويين. أما التجارة في اللاذقية فعبارة عن تجارة التبغ والبيض.

«وتخمن الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تملكها هذه الأسر السبع بمقدار نصف مليون من الليرات. وعدد أفراد هذه الأسر يبلغ نحوًا من ٥٠٠ - ٦٠٠ نسمة، رجالًا ونساءً».

يشير المؤلفان أيضًا إلى غياب التحصيل العلمي الحديث في أوساط المسلمين، ويعلّقان على ذلك: «هذا الانحرام حال بينهم وبين الاستفادة التامة من ثروتهم الوافرة. وجعلهم عاجزين عن خدمة بلادهم وإعلاء شأنها...».

بالنسبة إلى الطبقة الوسطى من المسلمين، يذكر التميمي وبهجت: «أما الطبقة الاجتماعية الثانية في المسلمين فهي عبارة عن وساط الناس، وعدد عائلات هذه الطبقة يربو على ٥٠، وعدد أفرادها ١٠٠٠ نسمة. فإذا علمنا أن ثروة كل عائلة من هذه العائلات تراوح بين ٢٠٠٠ و٦٠٠٠ ليرة، ودخلها السنوي يراوح بين ٢٠٠ و٥٠٠ ليرة يتضح لنا أن مجموع قيمة أموالهم المنقولة وغير المنقولة لا يقل عن ٢٠٠ - ٣٠٠ ألف ليرة».

«وهذه الطبقة أيضًا تشتغل بالزراعة والتجارة. ولا تختلف معيشة هؤلاء عن معيشة أرباب الطبقة الأولى إلا أنها أنقص منها بدرجة، ولا يمكن العثور بينهما على فرق ملموس من حيث الموقع الاجتماعي. فإذا أغضينا عن كمية الثروة نستطيع أن نعتبر هاتين الفئتين طبقة واحدة. (ثم) إن أرباب الكسوة العلمية (العلماء) والذين اشتهروا بدراسة العلوم الشرعية، كلهم من أفراد هذه الطبقة (...)».

«أما الطبقة الاجتماعية الثالثة فهي عبارة عن السواد الأعظم من الخلق، وهي تتألف من الذين يشتغلون بالنوتية أو بيع الخضرة، أو من زرّاع البساتين، أو العمال وغيرهم من الصفوف الاجتماعية وأكثرهم يسكن في محلة «الشحاتين» و«الصباغين». ومع هذا لا يقل دخل أحدهم عن ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ قرش في السنة».

عن مستوى التعليم لدى المسلمين بعامة، يذكر المؤلفان ما يلي: «وعدد الذين يُحسنون القراءة والكتابة بين جميع مسلمي هذه البلدة يناهز عشرين من المائة في الرجال وخمسًا منها في النساء. ثم يوجد بينهم ستة أو سبعة أشخاص من متخرجي المدارس العالية، وقريب من مائة من دارسي العلوم الشرعية. أما الباقون فتحصيلهم يسير جدًا. وهذا يدلنا على انحطاط السويّة الفكرية في اللاذقية».

أما نصارى اللاذقية، فأربعة أخماسهم من الروم الأرثوذكس، والخمس الآخر من بقية الطوائف. ومعظم الثروة توجد في أيدي الأروام. ولهذا فإن موقع بقية الطوائف المسيحية بالنسبة إلى الأروام، موقع حرمان بحت.

«والحياة الاجتماعية في هؤلاء الأروام تماثل حياة الطبقات الاجتماعية الإسلامية، ويوجد في طبقتهم الأولى أسرتان هما أرجح وأرقى من نظرائهما المسلمين سواء في الثروة أو في نسق العيش، وثروة كل واحدة من هاتين الأسرتين اللتين حصرتا تجارة «أبو ريحة» في أيديهما تراوح بين ٦٠ - ٧٠ ألف ليرة. ودخلهما السنوي لا يقل عن ٦ - ٧ آلاف ليرة.

«ويوجد في الطبقة الوسطى بين المسيحيين بضع عائلات أفرادها من أرباب الأملاك، أما أفراد الباقيات فيشتغلون ببعض المهن والصنائع، وترى الطائفة المسيحية أسبق وأرقى من جارتها المسلمة من حيث المزية العلمية والسويّة الفكرية. فإذا قسنا هاتين الطائفتين ببعضهما مع مراعاة عدد أفرادها، نجد عدد الذين يُحسنون القراءة والكتابة من رجال المسيحيين أكثر من المسلمين. أما نساؤهم فإنهن أرقى بكثير من النساء المُسلمات...»[٤٢].

أما **المدن الداخلية الكبرى** في بلاد الشام: (دمشق - حمص - حماة -

---

(٤٢) التميمي وبهجت، ج ٢: **القسم الشمالي**، ص ٤٦٩ - ٤٧٠.

حلب)، فتقدم نموذج المدينة التجارية التي تتقاطع عندها طرق المواصلات الداخلية (دمشق بالنسبة إلى طريق الحجاز)، أو تتمحور عندها روافد الإنتاج الزراعي والحيواني للمناطق الريفية السهلية المحيطة بها (حلب، حماة...). هذا فضلًا عن الإنتاج الحرفي فيها الذي استمر حتى مطالع القرن العشرين، يقاوم بأشكال محدودة الغزو السلعي الأوروبي. وأما من حيث التركيب السكاني، فإن الطابع الإسلامي السني هو الغالب فيها إلى جانب أقليات من اليهود ومن مختلف الطوائف المسيحية. وإذا كان يتعذّر أن نُقدّم في هذه الدراسة الوثائقية مادة إحصائية واقتصادية تغطي معظم المدن الداخلية في بلاد الشام، فإننا نكتفي هنا بتقديم بعض المادة التاريخية لمدينتين رئيستين في بلاد الشام هما دمشق وحلب.

٥ - حلب

بالنسبة إلى مدينة حلب يقدّم إلينا الغزي في كتابه **نهر الذهب في تاريخ حلب** الجدول الرقم (١ - ١٤) بعدد سكان المدينة لعام ١٩٢٢ [٤٣].

الجدول الرقم (١-١٤)
عدد سكان مدينة حلب في عام ١٩٢٢

الذكور	الإناث	الأمة(*) (الطائفة)	المجموع
٤٦٢٣٨	٥١٣٦٢	إسلام	٩٧,٦٠٠
٣٥٨٦	٣٨٩٥	روم كاثوليك	٧,٤٨١
١٧٤٧	١٨٧٥	أرمن كاثوليك	٣,٦٢٢
١١٧٨	١١٩٩	سريان كاثوليك	٢,٣٧٧
٦١٢	٦١٤	روم أرثوذكس	١,٢٢٦
١٣٩٦	١٤٠٨	أرمن أرثوذكس	٢,٨٠٤

يتبع

(٤٣) كامل حسين بالي الغزي، **كتاب نهر الذهب في تاريخ حلب**، ٢ ج (حلب: المطبعة المارونية، [١٩٢٣])، ص ٣٣٥-٣٣٦. والملاحظ أن الغزي يستخدم كلمة «أمة» للتعبير عن الطائفة الدينية، و«إسلام» بمعنى «المسلمون السنة».

(*) هي المفردة التي يستخدمها الغزي بمعنى «الطائفة».

تابع

الذكور	الإناث	الأمة(*) (الطائفة)	المجموع
٣٢٧	٦٣٣	سريان أرثوذكس	٦٦٣
٩١٢	٩٨٥	موارنة	١,٨٩٧
٣٤٣	٣٧٠	كلدان	٧١٣
٣٩٤	٤٥٩	لاتين	٨٥٣
٢٣٩	٢٤٣	بروتستانت	٤٨٢
٣١٥٠	٣٤٣٠	موسويون	٦,٥٨٠
٩٣٠٠	١٠٧٠٧	غرباء	٢٠,٠٠٧
١٨١٠	٨٤٢	أجانب	٢,٦٥٢
٤١٠٢	٣٦٩٠	غائبون	٧,٤٨١
٧٥٣٣٤	**٨١٤١٥**	**المجموع**	**١٥٦٧٤٩**

يضيف الغزي إلى جدوله الملاحظة التالية «إن عدد الغرباء في حلب المُبيّن في الجدول هو دون حقيقته، فقد علمنا عن يقين أن عدد مهاجري الأرمن الآن في حلب يبلغ نحو ستين ألفًا، وعدد المهاجرين من بقية الأمم كالسريان القادمين من ماردين وأطرافها والأتراك المهاجرين عن بعض بلاد الأناضول فرارًا من الجندية يزيد على عشرة آلاف نسمة». ويُقدّر الغزي أن «سكان حلب قد يفوقون المئتي ألف نفس في حال إجراء إحصاء دقيق»[٤٤].

٦ - دمشق

بالنسبة إلى دمشق لا نملك في الواقع إحصاءً لسكانها في الأعوام الأولى من القرن العشرين. بيد أنه يمكن أن نورد التقديرات التي أوردها عبد الكريم غرايبة في كتابه **سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ - ١٨٧٦** [٤٥]، للعام ١٨٧٦. وتشير هذه التقديرات إلى أن عدد سكان دمشق بلغ في هذا العام حوالى مئة واثنين وأربعين ألفًا، موزّعين طائفيًا على الشكل التالي.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٥-٣٣٦.

(٤٥) غرايبة، ص ٧٣.

الجدول الرقم (١ - ١٥)
سكان دمشق في عام ١٨٧٦

المسلمون	١١٩,٤٠٠
الدروز	٢,٥٠٠
اليهود	٥,٤٠٠
روم أرثوذكس	٧,٠٠٠
روم كاثوليك	٧,٠٠٠
أرمن كاثوليك	١٤٠
أرمن أرثوذكس	٤٥٠
سريان أرثوذكس	٤٥٠
سريان كاثوليك	٢٠٠
لاتين	٥٠
بروتستانت	٦٧

من الصعب أن نتعرف إلى توزّع النشاطات الاقتصادية على الفئات الاجتماعية وفق انتماءاتها الطائفية في هذه المدن. فعدا كتاب **ولاية بيروت** الذي يقدم مسحًا اجتماعيًا غنيًا لمدن الساحل في الأعوام الأولى من القرن العشرين (قدمنا بعض نماذج منه)، لا نعرف كتابًا وثائقيًا مماثلًا أولى هذا الجانب الاهتمام الذي أولاه إياه كتاب **ولاية بيروت**، بالنسبة إلى مدن الساحل. فلا كتاب الغزي عن حلب، ولا كتاب **خطط الشام** لمحمد كرد علي، يتطرقان إلى هذا الجانب باستثناء إشارات سريعة نورد بعضها:

في معرض حديثه عن تجارة حلب يقول محمد كرد علي: «وكان في حلب وكلاء لتجار الهند وبلاد الكرج والفرس والأرمن وغيرهم، وللبنادقة بين أمم البحر المتوسط موقع ممتاز، ولئن أفقد حلب فتح الطريق البحرية إلى الهند الشرقية بعض مكانتها التجارية، فقد كانت في القرنين السابع عشر والثامن عشر زاهرة بتجارتها. وكان في حلب سنة ١٧٧٥ ثمانون وكالة تجارية لبيوت تجارية أوروبية، وأكثر اعتماد الأوروبيين على سماسرة من اليهود يتجرون بالصادر والوارد (...)»[٤٦].

(٤٦) كرد علي، ج ٤، ص ٢٤٧.

يضيف كرد علي: «وكثر عدد الإفرنج في حلب أكثر من دمشق، لأنها أقرب منفذ لاتصال الشرق بالغرب (...) وقد تناسل بعض الإفرنج في حلب وارتاشوا وتأثلوا وعُدّوا كأنهم من أهلها»[٤٧].

عن المحور المهيمن في هذه التجارة يقول كرد علي: «(...) وبسوء السياسة المخالفة لما هو جارٍ في أوروبا، إذ كان ينشط التجار الغرباء دون التجار الوطنيين، أصبحت معظم التّجارة العربية في الشام تجري تحت اسم أوروبي. وقبل أن يفتح إبراهيم باشا الشام كان التجار الوطنيون يدفعون إلى الإفرنج ثلاثة ونصفًا أو أربعة في المئة ليتأتى لهم أن يتجروا بأسمائهم، لأن الإفرنج لا يدفعون على الأكثر زيادة على أربعة في المئة من كل ما يطلب من المكوس والضرائب، على حين كانت العرب خاضعة لأداء ١٨ أو ٢٠، وربما ٢١ بالمئة»[٤٨].

يبدو أن أعيان المسلمين، ملاّكي الأراضي وتجار المنتوجات الزراعية وأصحاب الحرف، بقوا في معزل عن الانخراط في هذه التجارة الأوروبية حتى أوائل القرن العشرين.

يقول محمد كرد علي في ذلك: «على أن بعض البلدان استفادت كثيرًا من الحرب العامة، ومعظم المدن التي استفادت حلب ودمشق وبيروت والقدس». ويضيف نقلًا عن الغزي: «إن التجارة في حلب آخذة بالتقدم منذ ثلاثين سنة ولذا كثر عدد التجار زيادة عظيمة بحيث بلغ ثلاثة أضعاف ما كانوا عليه قبل هذه المدة، وكان معظم هذه الزيادة في أيام الحرب العالمية فإن أرباح التجارة التي كانت في غضونها جرت العدد الكبير من ذوي الصنائع اليدوية من صنائعهم إلى الاسترزاق بالتجارة فنجحوا وربحوا أرباحًا طائلة، ونشأ من بينهم أصحاب ثروة تستحق الذكر»[٤٩].

يضيف كرد علي، مشيرًا إلى بدء انخراط المسلمين في هذا النوع من التجارة: «... ولقد ثبت في العهد الأخير، وخصوصًا لما أخذ المسلمون يجارون مواطنيهم المسيحيين في تعلّم اللغات الغربية ويتقنون أصول التجارة على أساليب أمم الحضارة، ويتعرفون إلى أوضاعهم الجديدة في استثمار

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٧. لعل هذا ما يفسر العدد غير القليل الذي يورده الغزي لسكان حلب «الغرباء» والذي يقدره بحوالى ٢٠ ألفًا في عام ١٩٢٢.

(٤٨) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٤٩.

(٤٩) المصدر نفسه، ص٢٥١.

أموالهم في مصارف خاصة بهم، إذ [إن] الغربيين يتعذّر عليهم أن يتوسعوا بعد في الإتجار في القطر، وفتح بيوت تجارية على المثال الذي كان لهم وحدهم في القرن الماضي وقطع أرزاق الشاميين في عقر دارهم»[٥٠].

إذا كان النصارى قد استفادوا، كما يشير إلى ذلك جان سوفاجيه (J. Sauvaget) في دراسته عن التطور العمراني لمدينة دمشق، من «الامتيازات الأجنبية» التي «قبلتها» الدولة العثمانية، ومن وحدة إدارة الدولة وقوانينها لسوق واسعة مترامية الأطراف، فإن دمشق من ناحية أخرى كانت تقدم إلى سكانها جميعًا عبر موقعها الجغرافي على طريق الحج موردًا أعظم، حتى آخر القرن التاسع عشر، لا يستفيد منه مسلمو دمشق فحسب، بل مسلمو مناطق واسعة من الدولة العثمانية. يقول: «.. إن تطور دمشق في هذا العصر (العصر العثماني) تأثر بعوامل (...) هي تلك العوامل التي كانت تهم الإمبراطورية بأسرها».

«وأولها كيان تلك الإمبراطورية نفسها الشاملة شرق البحر المتوسط بكامله. حتى أصبح ممكنًا لكل فرد من رعية السلطان الأعظم أن يسافر من الدانوب إلى الأوقيانوس والهندي ومن بلاد العجم إلى المغرب دون أن يخرج عن الشرائع نفسها، ولا عن النظام الإداري الذي اعتاده (...) ولا أن يحتاج إلى الأخذ بقطع من النقود غير التي عرفها في بلاده. وهي حالة لا تخفى أهميتها في سبيل تعزيز حركة التجارة الداخلية، حتى إن المكوس والرسوم المتعددة واستبداد الموظفين واضطراب الأمن في الطرقات لم تتمكن من عرقلتها، لأنها كانت تُعد تجارة خارجية وافرة الأرباح». وذلك أن الموافقة على الامتيازات الأجنبية «فتحت المرافئ التركية لتجار أوروبا، فأخذوا يُصدّرون إليها الكميات الهائلة من المصنوعات على اختلاف أنواعها. ويستوردون منها كميات كبيرة من المواد الأولية. وكان أكثر الناس فائدة من هذه الحركة نصارى البلاد، فإن معرفتهم بالعادات المحلية سهّلت لهم أعمال الوساطة والسمسرة والترجمة، وقد استفادت دمشق فائدة جليلة من هذه الحركة التجارية المزدوجة بفضل قربها من «أسكلة» صيدا الفرنسوية»».

على أن حركتها المهمة - يضيف سوفاجيه - «كانت تتجه ناحية أخرى، وذلك بفضل موقعها الجغرافي على طريق الحج. وهكذا فقد كان الحج إلى

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص٢٥٣.

مكة مورد المدينة الأعظم حتى آخر القرن التاسع عشر». ويفسر سوفاجيه سياسة السلاطين العثمانيين في تنظيم طريق الحج كما يلي: «فأنشأوا (السلاطين) على طريق مملكتهم المتجهة نحو الحجاز الخانات، والجسور، والمخافر، وأقاموا في البادية حصونًا لحراسة الآبار وجعلوا من دمشق وهي آخر محطة بلاد الحضر المأهولة المتمدنة محل اجتماع الحجاج القادمين من الشمال (...) ولكي نفهم أهمية هذا الحادث السنوي على وجهة الشام - يضيف سوفاجيه - علينا أن نتنبه أن هذا النظام لا يستفيد منه السوريون وحدهم، بل هناك أيضًا مسلمو الجزيرة العليا، وكردستان، والقوقاس، وأذربيجان، والأناضول، والبلقان، والقرم ومسلمو إسطمبول نفسها. وهي أوفر مدن البحر المتوسط سكانًا بعد البندقية»[٥١].

ثانيًا: نموذج عن توزّع السلطة والثروة في دمشق على العائلات والطوائف[٥٢]

حتى مطلع القرن العشرين كانت السلطة المحلية في دمشق قد تشكلت على القواعد الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية التي نشأت في إطار الدولة العثمانية بعد عام ١٨٦٠؛ إذ كانت عملية «تتجير» (Commercialisation) الحبوب، ولا سيما القمح، تدفع بالأعيان من آغوات وعلماء وأشراف، إلى مزيد من السيطرة على الأراضي وتسجيلها بأسماء وعائلات - الأعيان. وكان التنظيم الإداري العثماني للولايات والألوية (مجالي الإدارة والمناصب الإدارية الأخرى) يفسح المجال أمام ترق اجتماعي وسلطوي، وسيلته «المنصب الإداري» الرفيع الذي يسعى إليه في إسطنبول إما عن طريق الشراء والرشوة، وإما عن طريق الخدمات المختلفة للسلطة المركزية. وكانت أيضًا إصلاحات «التحديث» العثمانية تقدم إلى واجهة السلطة المحلية عائلات مسيحية ويهودية كانت قد جنت ثروات نقدية كبيرة من خلال العمليات التجارية مع أوروبا.

---

(٥١) جان سوفاجيه، دمشق الشام: **لمحة تاريخية منذ العصور القديمة حتى عهد الانتداب**، ترجمة فؤاد البستاني (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٣٦)، ص ١٩٩-٢٠٠.

(٥٢) نعتمد في استقصاء المعلومات عن هذه النقطة على الدراسة القيمة: فيليب خوري، «طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، ١٨٦٠ - ١٩٠٨،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٧٨.

يقول فيليب خوري: «وبالنظر لازدياد الأفق وحرية العمل استطاع زعماء الأقليات أن يستخدموا مراكزهم في الإدارة المحلية وصلاتهم مع أوروبا لإقامة قاعدة متينة للثروة والنفوذ. وقد تأكدت سلطتهم الفعالة بعد أن أصبحوا الطبقة التجارية السائدة في دمشق. وقد لعبوا بوصفهم من التجار دورًا أساسيًا في امتصاص اقتصاد الولاية تدريجيًا إلى داخل اقتصاد أوروبا. وكانوا باعتبارهم من المرابين والمصرفيين يسيطرون على السيولة النقدية. فأقاموا صلات اقتصادية قوية مع البيروقراطيين - أصحاب الأراضي فقدموا لهم الرأسمال لتمويل مشترياتهم من الأراضي ومشاريع السكن. وفي الواقع لقد جمعت عائلتان مسيحيتان هما عائلة قدسية وعائلة شامية بين المناصب البيروقراطية ورأسمال التجار لشراء الأراضي، وفي نهاية القرن التاسع عشر كانت هاتان العائلتان قد انضمتا إلى جماعة العائلات التي تمتلك مساحات كبيرة من الأراضي في دمشق»[٥٣].

يُعدد خوري أيضًا أقوى العائلات الدمشقية المسلمة مالكة الأراضي آنذاك: العظم، العابد، اليوسف، مردم بك، القوتلي، البارودي، سكر، المهايني، اغريبوز، بوظو، ويستعرض أشكال صعودها السياسي والاقتصادي عن طريق خدمة «السلطة» المركزية، وعن طريق إقامة أشكال من التحالفات مع العائلات وتكوين شبكة من الأتباع في الأحياء والقرى، بحيث تستطيع أن تشكل قوة اجتماعية محلية، وبالتالي قوة سلطوية في خدمة السلطة المركزية في إطار الجهاز الإداري للولاية.

يُقدّر أن هذه العائلات بلغت في أوائل القرن العشرين اثنتي عشرة عائلة، شكلت «نخبة الصفوة السياسية في دمشق والتي كانت تتألف من حوالى خمسين عائلة مسلمة أخرى. بالإضافة إلى خمس عشرة عائلة مسيحية وأربع عائلات يهودية[٥٤].

من هذه العائلات المسلمة التي ترد أسماؤها: الأيوبي، المالكي، الحلبي، العمري، الميداني، العطار، حمزة، المحاسني، الأسطواني، المرادي، الركابي، الحفار، الجلاد، الحكيم، الطباع، العظمة، البكري...[٥٥].

الملاحظ أن هذه العائلات هي التي احتلت مواقع السلطة في النصف

(٥٣) خوري، «طبيعة السلطة السياسية».

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) المصدر نفسه.

الثاني من القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٠٨، وهي التي ستحتل في ما بعد واجهة العمل السياسي في مرحلة بروز الحركة المطلبية العربية في مدن المشرق العربي، والتي تولّى قيادتها بشكل أساسي آنذاك التجار المسيحيون المشرقيون في المدن، كذلك في مرحلة الحركة الفيصلية وتكوّن حزب الشعب في سورية في ما بعد.

أدّت هذه العائلات بشكل أساس دور وسيط السلطة المركزية في المجتمع الدمشقي، ولم تشكل «طبقة» بالمفهوم الغربي للتعبير (مصالح متجانسة، وأيديولوجيا واحدة). لذلك، وبعيدًا من التصنيفات التي عودتنا عليها نصوص الماركسية المتداولة (إقطاعية، وبرجوازية كبيرة أو صغيرة)، يجب البحث عن أوالية السلوك السياسي «لهذه العائلات عبر تحديد العلاقة القائمة بين هذه المستويات الثلاثة: السلطة عبر الجهاز الإداري (المنصب أو الوظيفة)، الأسرة باعتبارها وحدة اجتماعية، والملكية وأشكال الاستثمار». وهنا لا بد من التنويه بدراسة فيليب خوري التي نعتبرها إسهامًا مهمًا في طرح هذه الإشكالية وتحليلها.

لعل إيراد بعض الفقرات من تحليله يُلقي الضوء على هذه الأوالية التي يشكل فهمها مدخلًا لا بد منه لفهم التركيب الاجتماعي للحركة الفيصلية والسياسات الأوروبية المختلفة[٥٦]، التي استطاعت أن تمد جسورًا سهلة عبر هذه الزعامات فتفكك عملها السياسي إلى برامج واتجاهات متضاربة تعكس بشكل من الأشكال الصراعات الدولية على الساحة المحلية.

يقول خوري، في معرض تحليله لسمات السلوك السياسي للزعامة السياسية الدمشقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين: «... أدّت رغبة الدولة العثمانية في السيطرة على دمشق بصورة مباشرة أكثر من السابق (بعد عام ١٨٦٠) إلى إيجاد بيروقراطية علمانية (المقصود من غير العلماء)، وإلى سن قانون الأراضي لعام ١٨٥٨. وهذه الرغبة بدورها مكّنت العائلات السياسية الكبرى في دمشق من السيطرة على المجتمع المحلي بطريقتين متصلتين: فمن خلال استخدامها لمناصبها من أجل الحصول

---

(٥٦) راجع القسم الثالث من الدراسة: مراسلات غورو - ميلران، ولا سيما برقية لغورو يدعو فيها إلى تصفية حركة فيصل اعتمادًا على استمالة وجهاء المدن وأعيانها.

على الأراضي أصبحت تُسيطر على مناطق دمشق الخلفية. وبعد أن أصبحت سندات التمليك بأيدي هذه العائلات، أخذت تستغل الفلاحين بصورة قاسية، فكانت تنتزع منهم بنسبة مئوية كبيرة الفائض الريفي على شكل أجور... ثم استخدمت العائلات المالكة للأراضي الأرباح الزراعية لشراء المناصب. ومن خلال مناصبها كانت تُنعم على الناس أو تنفعهم من خلال الوظائف والعقود والوصول إلى الحكومة والحماية منها.

«كذلك تحدد سلوك الزعامة السياسية الدمشقية بالمهمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت الأسرة تقوم بها كوحدة، حيث كانت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للأسرة الواسعة تحدد الطريقة التي كانت تحفظ بها الثروة. ففي الأعوام التي تلت عام ١٨٦٠ مباشرة كانت الأراضي الزراعية والعقارات في المدينة تسجل غالبًا باعتبارها أملاكًا خاصة باسم العائلة باعتبارها وحدة وليس باسم أي فرد منها (...).

«وكان معظم هدف العائلات الكبيرة البيروقراطية - المالكة للأراضي أن توصل أفرادها إلى أكبر عدد ممكن من المراكز في أي وقت ما. وكانت بعض العائلات مثل آل العظم والعابد واليوسف ومردم بك تتلهّف بصورة خاصة إلى تأمين انتشار سليم لأفرادها في مختلف المجالس والمؤسسات الحكومية، وإلى إيجاد حقوق وراثية غير رسمية في بعض المناصب. وكانت إحدى الطرق التي تحقق هذه الأغراض هي الرشوة...»[٥٧].

أما حيّز علاقات السلوك السياسي للزعامات العائلية، فيذهب باتجاه إنشاء شبكة من العلاقات من الأتباع، وشبكة من التحالفات مع الأقران. وفي الحيز الأول تشكل الخدمات للتجار ولمشايخ النقابات الحرفية ولفقراء الحي ولمجموعات اجتماعية اقتصادية مختلفة، الرابطة الذي يؤمن علاقة التبعية مقابل الخدمة. وفي الحيّز الثاني يشكل التزاوج بين العائلات شكل «التحالف السياسي» في إطار الصراعات والتنافسات على «حجم المناصب» في السلطة، وعلى مد شبكة الأتباع في الأحياء داخل المدينة وفي القرى في الريف المجاور[٥٨].

---

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) المصدر نفسه، و Weulersse, *Paysans de Syrie,* pp. 116-117.

IV

العلاقة بين المدينة والأرياف
تمركُز السلطة في المدن

سادت العلاقات الاجتماعية - السياسية الرعوية في «السلوك السياسي» في مدن بلاد الشام على وجه الإجمال. ومدت هذه العلاقات نفسها على الأرياف القريبة من المدن. فالقرى كانت قد أصبحت في تلك الفترة «أملاكًا» لبعض العائلات المدينية. ودخلت عائلات القرى من مستوى الوكلاء إلى الفلاحين في شبكة علاقة تابعة للعائلات المدينية التي غالبًا ما كانت «بيروقراطية» ومالكة في الوقت نفسه. والشروط التي تضمن استمرار هذه التبعية هي تراكم الديون على الفلاح وحاجته إلى الحماية من عسف رجال الحكومة ومن تعدّيات البدو، والخدمات المختلفة التي يحتاج إليها الفلاح في مركز السلطة، أي المدينة.

أما الأساس المادي الذي ترتكز عليه تلك الشروط، فإنه نمط الملكية الزراعية الذي ساد في الدولة العثمانية وصيغة استثمارها، وهي صيغة الأرض الأميرية التي يعود تملّكها (رقبتها) في الأساس إلى بيت المال، أي إلى الدولة. لكن يُخوّل للأهلين استثمارها، أي حق التصرّف بها بصك يسمى «سند التصرف»[٥٩]. ويُقدّر محمد كرد علي أن «معظم الأرض في الشام من

(٥٩) كرد علي، ج ٤، ص ١٩٢-١٩٣.

هذا القسم»[٦٠]. أما التمركز الذي حصل في حق التصرف بهذه الأرض بيد عدد قليل من العائلات المدينية (الأعيان)، من علماء وأشراف وآغاوات (زعماء الحاميات العسكرية)، فكان نتيجة عوامل مختلفة تجتمع حول محور تشكل قوى السلطة في المدن، وأشكال جباية الضرائب عن الأرض الأميرية لبيت المال «أي للخزينة المركزية وبواسطة هذه القوى المدينية. إن شكل الجباية الذي استقر في معظم مراحل العهد العثماني على طريقة الالتزام[٦١]،

---

(٦٠) يُلخّص محمد كرد علي أنواع الأرض الموجودة في بلاد الشام كما يلي: «تُقسَم الأرض في الشام من الوجهة القانونية إلى خمسة أقسام، وهي الأرض المملوكة والأميرية والموقوفة والمتروكة والموات، ولكل قسمٍ من هذه الأقسام نظام خاص في دفع الضرائب الزراعية. فالأرض المملوكة هي التي يملكها صاحبها ملكًا صحيحًا تامًا بحيث يستطيع وقفها وعدم زرعها مدة طويلة، ومثالها الحدائق المتصلة بالبيوت، وما يسمى الأرض العشرية والخراجية (بعض بساتين محيطة بمدينة دمشق... إلخ)، والأرض الأميرية هي التي يعود تملّكها (رقبتها) لبيت المال، وهو يخوّل الأهلين استثمارها، أي حق التصرف بها بصك يسمى «سند التصرف»، ومعظم الأرض في الشام من هذا القسم. وليس من فرق كبير في الأمور الجوهرية بين المتصرف بالأرض الأميرية، وبين مالك الأرض المملوكة، لأن الأول وإن لم يملك الأرض قانونيًا فإن له سلطة كافية في استثمارها والنزول عنها حسب إرادته، وهي تنتقل لورثته بعد وفاته، إلا أنه لا يستطيع وقفها إلا بإذن، وهو إن لم يستثمرها ثلاث سنين بلا عذر مقبول يضطر إلى دفع قيمتها على شكل معلوم، حتى إذا استنكف عدت الأرض محلولة ووجب بيعها بالمزاد العلني. وثمة فرق بين الأرض المملوكة والأرض الأميرية، وهو أن للورثاء من الدرجة الأولى حصصًا يُساوى فيها الذكر والأنثى في الأرض الأميرية، أما في الأرض المملوكة فللذكر مثل حظ الأنثيين. ولا يسمح للمتصرف بالأرض الأميرية أن يوصي بها بعد مماته وعلى العكس في رب الأرض المملوكة. والأرض الموقوفة هي التي حسبت في سبيل البِر... والأرض المتروكة هي التي تُركت للنفع العام كالطرق والساحات والبيادر والمحطات ومراعي القرى. وهي لا يملكها أحد ورقبتها لبيت المال والتصرف بها للجماعة. والأرض الموات هي الأرض البعيدة عن العمران التي لا يتصرف بها أحد. والحكومة تعطي رخصًا بإحياء الأرض الموات...»، المصدر نفسه، ص ١٩٢ - ١٩٣.

(٦١) يحدثنا يوسف الحكيم في مذكراته **سورية والعهد العثماني**، وكان حينذاك نائبًا عامًا في محكمة اللاذقية، عن حادثة توقيف قرويين بسبب إجبارهم على التزام عشر القرية: «كان استيفاء عشر الحاصلات الزراعية في ذلك العهد قائمًا على أساس وضع عشر كل قرية بالمزاودة العلنية في موعد الحصاد. فإذا لم يتقدم راغب فيه بسبب الجدب وغيره التزمه أهل القرية بالبدل المخمن في السنة السابقة، على وجه التكامل والتضامن.

وذات يوم تقدم إلي بعض القرويين بعريضة تتضمن أن ذويهم، وعددهم ثلاثون، ملقون في السجن منذ أيام لإكراههم على التزام عشر القرية ببدلها السابق، مع أن الموسم السابق كان خصبًا، التزم عشره أصحاب الثروة والنفوذ من ملّاك القرى الإقطاعيين، فجنوا من التزامهم أرباحًا طائلة، فلا يجوز في سنة الجدب والقحط أن يتحمل فقراء الفلاحين الغرم بعد أن فاز الأغنياء وحدهم بالغُنم (..)». ويذكر الحكيم أن أمر التوقيف كان قد تم بأمر من المتصرف. انظر: الحكيم، **سورية والعهد العثماني**، ص ٢٥٨-٢٥٩.

من قبل أثرياء المدن ومتنفذيها كان يدفع الفلاحين بسبب ما يرافق هذه الطريقة من تجاوز وعسف، إلى التخلي عن حقهم في التصرف بالأرض وتسجيلها بأسماء المتنفذين في المدن. وتسارعت هذه الحركة بعد استصدار قانون ١٨٥٨ لتسجيل الأرض. وعلى عكس ما كانت تتوخّى الأوساط الإصلاحية الحاكمة في إسطنبول من هذا القانون (تسجيل الأرض بأسماء الفلاحين، أي بأسماء مستثمريها المباشرين)، جاء التطبيق العملي للقانون، يزيد من حركة تمركز أرض الميري بيد العائلات المدينية ذات الموقع السلطوي. وسبب ذلك أن «نظام تسجيل الأراضي المبني على سندات الملكية ورسوم التسجيل والإحصاءات، أثار فزع الفلاحين منذ البداية، فقد ظنوا أنه أنشئ لتسهيل عملية جني الضرائب والخدمة العسكرية، فتركوا الفوائد المرجوّة من النظام وسجلوا أراضيهم بأسماء أفراد الأسرة المتوفين وكبار زعماء المدينة والوجهاء المدينيين، فاستطاع عدد من الأسر الدمشقية القوية، من خلال تقديم الوعود للفلاحين بحمايتهم من تدخل الدولة، أن يحصلوا على حقوق شرعية في مساحات كبيرة من الأرض وحتى عندما كان الفلاحون يرغبون فعلًا بتسجيل أراضيهم بأسمائهم، فقد كانت رسوم التسجيل المطلوبة باهظة لدرجة تمنعهم من ذلك. فعندما كانوا لا يستطيعون دفع الرسم كانت أراضيهم تُدرَج في المزاد العلني، بل من المجلس الأعلى أو مجلس الولاية الذي كان بوسع أعضائه تدبير عمليات المزاودة، أو أنهم كانوا ببساطة يزاودون على جميع المشتركين الآخرين في المزاد. كذلك كانت الأراضي تعود إلى مزادات يُقيمها المجلس بسبب مختلف المخالفات المرتكبة لقانون الأرض. وكان من أكثر المخالفات الشائعة تقصير الفلاح في زراعة أراضيه خلال ثلاث سنوات متعاقبة، وكان ذلك يجري بسبب عجزه عن شراء البذور أو الأدوات. وفي مثل تلك الحالة كان يتم فرض غرامة على شكل ضريبة إضافية على الأرض، أو على شكل رسم تسجيل، وإذا لم يكن الفلاح يستطيع أن يفلح قطعة أرضه فإنه لم يكن يستطيع أيضًا دفع الغرامة، وبالتالي كان يفقد أرضه التي كان ينتزعها المزاد منه»[٦٢].

أوصل هذا الانتزاع التدريجي عن طريق المزاد العلاقة بين الأرياف والمدن في مستهل القرن العشرين إلى سيطرة المدينة على الريف سيطرة

(٦٢) خوري، «طبيعة السلطة السياسية»، و Weulersse, *Paysans de Syrie*, p. 115.

شبه كاملة، وسيطرة التاجر وملّاك الأراضي والبيروقراطي الذي غالبًا ما كان شخصًا واحدًا، أو أسرة واحدة، على الفلاح، وبالتالي على الاقتصاد الريفي، بحيث أصبحت قرى كاملة مسجلة بأسماء بعض العائلات المدينية. وهذا الأمر لم يكن يقتصر على دمشق، بل يشمل معظم المدن في بلاد الشام التي تمركزت فيها حركة تتجير (Commercialisation) الإنتاج الزراعي. «ففي أطراف حماة مثلًا [على ما يذكر محمد كرد علي] ١٢٤ قرية، منها ثمانون في المائة لأرباب الوجاهة من عيال، لا تتجاوز عدد الأصابع، والباقي هو عشرون في المائة يتصرف به الفلاحون ورجال الطبقة المتوسطة من الشعب. وفي أرجاء حمص ١٧٦ قرية، منها ثمانون في المائة للوجهاء دون غيرهم، وعشرون في المائة مشاع بين هؤلاء الوجهاء والفلاحين إلا بضع قرى لم تمتد إليها أيدي المتغلبين فلبثت للفلاحين وحدهم»[٦٣].

كان يُضاف إلى عجز الفلاح عن الاستمرار في تحمّل مسؤولية حق «التصرف بأرضه»، وما يفرضه هذا «الحق» من التزامات، وقوعه تحت وطأة الربا والديون المتراكمة للتاجر والمرابي في المدينة، وهو ما كان يجعله يُفضّل أن يتخلّى عن هذا الحق بالتنازل عن الأرض وتسجيلها باسم «المرابي»، وأن يتحوّل بالتالي إلى «شريك - تابع» يزرع الأرض بالمقاسمة[٦٤].

يشير أندريه لاترون (A. Latron) إلى بعض مراحل تاريخية تسارعت فيها هذه الحركة واشتدت. ففي عامي ١٩١٧ و١٩١٨ مر الاقتصاد الزراعي بأزمة خانقة نتجت من إقفال أبواب التسويق إلى الخارج. وسمح ذلك قبلًا لكبار تجار بيروت ومرابيها الذين يملكون الثروات النقدية بشراء أجزاء من قرى الشوف والمتن بأبخس الأثمان. وفي الظروف نفسها، وسّع بكوات عكار أملاكهم على حساب الفلاحين، كذلك فعلت حول حماة عائلات الكيلاني والبرازي والبارودي. وتمت معظم حالات بيع الأراضي في هذه الفترة بسبب عجز الفلاحين عن إيفاء ديون تراكمت بفعل التسليفات التي كان يقدمها مرابو المدن إلى المزارعين. ووفق ذلك أصبح معظم كبار التجار المسيحيين في المدن ملاكين. وتُعطي منطقة اللاذقية مثلًا نموذجيًا على ذلك. كما أن

---

(٦٣) كرد علي، ج ٤، ص ١٩٤-١٩٥.

(٦٤) Weulersse, *Paysans de Syrie*, p. 115.

الوسيلة نفسها هي التي سمحت لمسيحيي جبيل بأن ينتزعوا تدريجيًا من الشيعة أملاكهم في المنطقة. وإن قرى بكاملها في السهل السوري، انتقلت قطعة بعد قطعة إلى أيدي أعيان المدن وفق هذه الطريقة. فمعظم الملكيات الكبيرة حول حمص وحماة تكوّنت على هذا الأساس[٦٥].

تجدر الإشارة إلى أن هذا التكوّن لم يُغيّر نمط الاستثمار السائد في الأساس في القرية، حيث استمر الفلاحون يستثمرون الأرض نفسها على أساس «المزارعة»، وفي إطار المجموعة القروية وتقسيماتها العائلية. وكما يقول لاترون: «لم تؤد سيطرة الأعيان إلى إلغاء المجموعة القروية، وإنما أدت إلى اتباعها واستخدامها»[٦٦].

ثم إن أنواع أراضي «المشاع» لم تفلت من هذا الشكل من التنازلات. وفي هذه الحالة لم يكن الأفراد هم الذين يتنازلون، بل مجموع سكان القرية الذين قد يكونون بحاجة لتدخل «زعيم» من المدينة لتخفيف الضريبة عن القرية، أو للتوسط في تخمين العشر، أو للدفاع عن القرية بوجه تعدّيات قرية مجاورة على مزروعاتها أو مرعاها، وفي بعض الأحيان للتخلّص من تسلّط قبيلة بدوية تفرض ضريبة «الخوّة» على القرية. وكل هذه الخدمات المطلوبة من المتنفذ في المدينة، أي في مركز السلطة، يُقابلها تنازل عام عن حصة من الأملاك «العامة» للقرية لمصلحة هذا الأخير[٦٧].

إن هذه التبعية التي تشتد بفعل تكوّن الملكيات الكبيرة الريفية التابعة لـ«عائلات» المدن، كانت أيضًا تشتد بفعل صيغ الاستثمار المختلفة التي ترتكز كلها على «المزارعة» على اختلاف أشكالها (بالقسم)[٦٨].

كانت هذه الصيغة تتوافق من جهة مع بعض «الملاّك» عن أرضه، وتؤمّن أيضًا شروط التبعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الضرورية لإنشاء شبكة واسعة من «الأتباع» للزعيم «المديني».

---

(٦٥) André Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban*: *Etude d'économie sociale*, mémoires de l'institut français de Damas (Beyrouth: Imprimerie catholique, 1936), p. 213.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٦٨) كرد علي، ج ٤، ص ١٩٦.

من المُلاحظ أن هذه الهيمنة المدنية على الريف تبدو قسرية ومفروضة فرضًا وكأنها، كما يلاحظ ووليرس، هيمنة «جسم غريب» فُرض فرضًا على ريف يسيطر عليه ويستغله. وهذا الواقع جاء نتيجة تطور تاريخي طويل. فنشوء المدن لم يكن بشكل عام نتيجة تمركز عفوي لقوى محلية وإن كان بشكل أساسي نتيجة «توطين» تقوم به السلطة الحاكمة. فعمل السلوقيين والرومان في هذا الشأن كان حاسمًا (...)، ومنذ الفتح الإسلامي وحتى بداية القرن العشرين لم تتغير وظيفة المدن بالنسبة إلى القوى الحاكمة. إذ بقيت المدن في المراحل الإسلامية المتعاقبة وحتى في العهد العثماني نقاط ارتكاز ومراكز أمان للحكام. ولذلك كان هؤلاء في معظم الأحيان يستقدمون لسكن المدن عناصرَ من خارج المنطقة الريفية المحيطة بالمدينة. وهذه سمة خاصة، كما يشير ووليرس، من سمات «الديموغرافيا الاجتماعية» في الشرق. فإذا سُئل أهل المدن عن أصل عائلاتهم، أجاب عدد قليل جدًا منهم بأنه من أصول ريفية قريبة. فالقاعدة العامة أن ينسب الأصل إلى مدينة أخرى، وفي الحالات الشائعة أن يؤكد الانتماء إلى قبائل جاءت من الصحراء[٦٩].

يؤكد تأكيد الانقطاع هذا بين المدينة والريف المجاور، وحتى ولو كان «خرافيًا»، موقفًا أيديولوجيًا يخدم في التحليل الأخير موقفًا سياسيًا للعائلات «المدينية» التي تدّعيه. وهذا الانقطاع أيضًا يتعمق على الرغم من أشكال التبعية التي تربط الريف بالمدينة، بتنوّع التركيب السكاني لقطاع المدينة وريفها وتوزّع الملكيات والعمل بأشكال متفاوتة بين عناصر الأقوام والطوائف. يأخذ ووليرس ثلاث مدن أمثلة على اختلاف هذا التوزع: أنطاكيا حماة واللاذقية. فأنطاكيا ذات غلبة عددية تركية (١٨,٠٠٠ تركي على مجموع ٣٠,٠٠٠ شخص)، بينما نجد ريفها المحيط بها الذي يسمح لها بالعيش يُقطنه عرب سُنّة وعلويون. أما حماة، فهي سُنية بينما ريفها علوي وبدوي، واللاذقية تقدم وضعًا أكثر تناقضًا؛ فهي من جهة عاصمة دولة العلويين، على الرغم من أنها لا تحوي علويين، فجسم المدينة يتألف من سُنّة (١٨,٥٠٠)، يُضاف إليهم الأرثوذكس (٤٠٠٠)، الأرمن

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(١٨٠٠) والموارنة (٦٠٠). هذا بينما يقطن ضواحيها فلاحون علويون فقط[٧٠].

نُضيف إلى هذا التنوّع الذي يُضاعف العلاقة التناحرية بين الريف والمدينة، حركات الاستيطان التي تلجأ إليها الدولة في بعض المراحل لأغراض اقتصادية أو سياسية، بحيث تغرس في الريف على أراضي السلطان، أو على الأراضي «الموات»، عناصر مجلوبة من خارج المنطقة لإحياء الأرض على شكل استثمارات فردية أو جماعية. ولا تلبث الملكيات الصغيرة أو الجماعية هذه (Communautaire) أن تصطدم بالملكيات الكبيرة المدينية التي لا تلبث أن تستوعبها في إطار الأسباب التي أشرنا إليها (الربا، الحماية، الخدمات في المدينة). ويشير لاترون إلى بعض هذه الحالات: «في عام ١٨٩٦ نقل السلطان مجموعة من مسلمي كريت إلى أملاكه الخاصة في سهل عكار. كذلك أسست قرى الحميدية، وعين الزرقاء، ومنطار. وقُسّمت أراضيها إلى قطع مفروزة، وبيعت من المستوطنين الجدد. لكن هؤلاء صمدوا بصعوبة حيال المناخ وتعديات الملاّكين الكبار في جوارهم. ثم إن عناصر من الجركس القادمين من القفقاس وُطّنت بشكل مشابه في بعض مناطق السهل السوري في عام ١٨٧٩ - ١٨٨٠. وبصورة خاصة نذكر أن جالية جركسية وُطّنت في خان عسل في عام ١٩٠٠ قرب حلب. وهذه الأراضي التي كانت تخص عائلة الجابري، وهم من كبار أعيان سورية الشمالية، قُسّمت إلى قطع مفروزة بواسطة أحد مهندسي بلدية حلب (...) وحاليًا (أوائل عهد الانتداب)، وبسبب استتباب الأمن في منطقة ما وراء الفرات، استقرت عناصر أرمنية وكردية وعربية بين رأس العين ونصيبين، وبدأ استثمار أرض كانت حتى ذلك الوقت مسرحًا لترحال البدو. إلا أن لاترون يُضيف أن تشكّل هذه الملكيات الصغيرة لم يكن دائمًا نتاج تطور تاريخي طبيعي. ومع هذا «بقيت الملكية الكبيرة تؤدي دورًا مهمًا»، وتهدد الملكيات الصغيرة بالابتلاع[٧١].

---

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٧١) Latron, p. 111.

V

البحث عن «الدولة البديلة» بين الاجتماعي والسياسي

لسنا في معرض بحث أشكال المُلكية الزراعية وتطوّرها حتى أوائل القرن العشرين. فعدا أن ذلك يستوجب معالجة مستقلة، يهدف ما عرضناه حول تكوّن الملكيات انطلاقًا من موقع سلطة الأعيان والتجار في المدينة، تبيان طبيعة الفئات الاجتماعية والقوى السياسية المدينية التي سيطرت على الريف، ولا سيما الريف السهلي المحيط بالمدن. فهذه القوى كانت بسبب موقعها السياسي- الإداري في النظام العثماني (مجالس إدارات الولايات والألوية والقائمقامين والمديرين في الأقضية والنواحي ووظائف القضاء وبقية الإدارات)، هي المؤهلة للعمل السياسي في مرحلة انهيار الدولة العثمانية والبحث عن بديل في إطار الصراعات الدولية بين الإمبرياليات. لكن أهليتها أن تشكل السلطة البديلة بعد زوال المركز (إسطنبول) تصطدم في عدم تمثيلها مصالح جمهور واسع. فهي تشكل مجموعة عائلات، ولكل عائلة جمهورها، والجمهور عبارة عن شبكة من الأتباع في الأحياء والقرى. والعائلة تدخل في الوقت نفسه في صراعات مع العائلات الأخرى حول توسيع شبكة الأتباع وتوسيع الملكيات في الريف، وحول تسلم وتوسيع حجم المناصب السياسية والإدارية والعسكرية الفاعلة في الدولة.

تلك هي طبيعة هذه القوى التي أفرزت في سياق تأزم العلاقة ما بين

العرب والأتراك في العهد الدستوري، أشكال العمل السياسي وأيديولوجياته المختلفة (الجمعيات وبرامج الإصلاح)، وتلك هي التي برزت في واجهة العمل السياسي في العهد الفيصلي في سورية (١٩١٨ - ١٩٢٠)، وضمن أشكال واتجاهات متضاربة؛ بعضها يُراهن على الإنكليز، وبعضها يُراهن على الفرنسيين، وبعض آخر على الأميركيين. كذلك بعضها ذو أيديولوجيا عروبية وحدوية، وبعضها الآخر يحمل اتجاهات إقليمية مختلفة سورية وعراقية وأردنية ولبنانية. وهذا بدوره يتقاطع مع الانتماءات إلى الطوائف ومراكز المدن وما يحيطها من مصالح (ملكيات وأسواق).

يتطلب فرز هذه القوى باتجاهاتها، وعلى أساس المواقع الاجتماعية الاقتصادية لهذه الاتجاهات، جهودًا كبيرة في البحث والتدقيق في الوثائق والأصول[٧٢]. لذلك، ومع كل التحفظ الذي يفرضه طرح مثل هذا الموضوع، نقول إن هذه القوى لم تنخرط في طبقة واحدة، ولم تنتج أيديولوجيا قومية واحدة. إن الأيديولوجيات الأقوامية - الإقليمية، والطوائفية - الدينية[٧٣] كانت تعكس توجهات فئوية في رؤية «الدولة البديلة» وتصورها، ومدى حدودها الجغرافية والبشرية وحجمها.

لذلك اختلفت مشاريع الدول «البديلة» تبعًا لعوامل مختلفة ومعقدة: الطائفة، العائلة، الثقافة المحصلة، والموقع الاقتصادي للقوى الاجتماعية. فإذا كانت هذه القوى كلها تشترك في كونها من التجار والملاكين، فإن نوع التجارة وأشكالها وحجمها ومصادرها، كذلك حجم الملكيات الزراعية وحدودها الجغرافية في الريف، جاءت لتحدد حيّز «مشروع الدولة» جغرافيًا وبشريًا، وحتى لتحدد اسم الدولة الأجنبية «المنتدبة» أو «المساعدة» في حال «الاستقلال».

---

(٧٢) نتوخّى أن يكون هدف عملنا المقبل هو هذا الجانب من الموضوع.

إضافة: كتبت هذه الإشارة في عام ١٩٧٩. وتجدر الإشارة اليوم في الطبعة الثالثة ٢٠١٣، أن الباحث استكمل هذا العمل في كتابه الذي نشر في عام ١٩٨٦: وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(٧٣) في كتابنا **الاتجاهات** ثمة دراسة في تكوّن «المشروع اللبناني» على قاعدة الحركة المطلبية المارونية في الجبل.

إن طبيعة السلطة وتوزعها على أعيان المدن من كبار ملاكين وموظفين «بيروقراطيين»، وما يدور في فلك هؤلاء من محامين وصحافيين... إلخ، وتُوزّع هذه السلطة على «عائلات» متنافسة «على المناصب»، وعلى أعيان «طوائف» دينية متفاوتي الثروة، ولا تربطهم بالريف والجمهور الفلاحي إلا علاقة استتباع قسرية، أي علاقة السلطة البيروقراطية في جباية الضريبة، وعلاقة المال المرابي «لالتزام» هذه الضريبة... إن مثل هذه السلطة هي التي شكلت الطرف الذي تعاملت معه، منذ طرحت «مشاريع تقسيم السلطة العثمانية»، السياسات الأوروبية المختلفة. وكان تعامل هذه السياسات، ولا سيما السياسة الفرنسية، ينبع، كما سنرى عبر تقارير رجالها وخبرائها وقناصلها آنذاك، من رصد خصوصيات هذا الواقع وتجسيمها بمنظار «أوروبي».

إذا كان رأي خبراء الاقتصاد الفرنسي، كما سنرى، هو حل «المسألة الزراعية» عن طريق الحد من الملكيات الكبيرة، وإذا كان رأي الباحثين «الأكاديميين» الفرنسيين، أمثال ووليرس وهوفلان ولاترون، هو أن تكون سياسة الانتداب إلى جانب «الفلاح» ضمن منظور تكوّن الرأسمالية الأوروبية ومنجزات الثورة البرجوازية ضد الإقطاع والإكليروس، فإن السياسة الفعلية الفرنسية اعتمدت بشكل أساس على صراعات الأعيان في ما بينهم[٧٤]، ومنافسات المدن في ما بينها (حلب - ودمشق)[٧٥]، وتضارب اتجاهات زعماء الطوائف و«مثقفيها» من المسائل السياسية المطروحة، بدءًا من الموقف من الدولة العثمانية، إلى الموقف من مشروع الخلافة العربية، إلى مشروع الشريف حسين إلى مشروع فيصل[٧٦].

لا بد من الاعتراف هنا أن ثمة مأزقًا واجه الحركة العربية في المرحلة الأولى من تكوّنها. وهو مأزق تشكل أيديولوجيا قومية تُعبئ الجماهير التي دخلت في إطار مشروع الدولة المقترح (المملكة العربية السورية آنذاك)، وإن بعض ما عرضنا يُلقي بعض الضوء على بعض مظاهر هذا المأزق.

---

(٧٤) راجع برقية غورو إلى ميلران في القسم الثالث من هذا الكتاب.

(٧٥) راجع برقية ميلران «تنظيم سورية» واقتراح إنشاء كانتونات وMunicipes في القسم الثالث من الكتاب.

(٧٦) موضوع القسم الثالث من هذا الكتاب.

نُضيف هنا أن «خصوصيات» بعض الطوائف الدينية في الأرياف الجبلية، التي اتخذت منها السياسة الفرنسية مبررًا لمشاريعها التجزيئية في سورية (الموارنة، العلويون، الدروز) تشكل في الواقع جانبًا آخر (إلى جانب طبيعة القوى والفئات المدينية: تجّار وأعيان) من جوانب المأزق الذي مرت به الحركة العربية في «مشروعها التوحيدي القومي» الأول.

هل يعني، كما يقول ووليرس، أن ظاهرة «الأمة - الدولة» هي ظاهرة أوروبية، وأن الشرق لم يعرفها؟

تنطلق وجهة نظر ووليرس من مفهوم أوروبي لظاهرة «الدولة - الأمة» (Etat-Nation)، وبالتالي فهي إذ تقارن تكوّن هذه الظاهرة بواقع الشرق العربي والإسلامي، تكتشف أن أوالية هذا التكوّن التاريخي خاصة بالغرب، وأن «طبيعة» السلطة والدولة في الشرق العربي والإسلامي لا يُمكن أن تنتج هذه الظاهرة. إن الوصف المقارن لمفهوم «الدولة» الذي يقدمه ووليرس، يستحق وقفة جدية ونقدية. فهو من جهة يمثل وجهة نظر «أكاديمية» فرنسية في تبرير مشاريع «التجزئة» التي لجأت إليها فرنسا. وهو من جهة ثانية يقدم ملاحظات دقيقة «عيانية».

في رأيه «لم يحصل في الشرق هذا التدامج والتماثل التدريجي بين العناصر الثلاثة المكوّنة: الأرض، الأمة، الهيئة السياسية، اللذان أدّيا إلى تكوّن بلدان أوروبا الغربية، التي تعتبر فرنسا أكثرها نضجًا واكتمالًا. ففي الشرق بقيت الدولة ترتبط بالأمير (La Chose de prince)، والدولة - الأرض هي مجرد تجاور (Juxtaposition) مقاطعات تعود إلى الأمير نفسه. وهذا التعريف يبقى هو ذاته إن كانت الدولة عبارة عن إمبراطورية امتدت إلى القارات الثلاث، كما هو حال العباسيين والأمويين، ولاحقًا العثمانيين، أو كانت عبارة عن تكوين أصغر، كما هو الحال مع المماليك، أو إن اقتصرت على مدينة واحدة وضواحيها (...) خليفة كان أم سلطانًا، أم باشا أم أميرًا، لا أهمية للقب، يبقى المبدأ واحدًا: فالأمير وحده هو الذي يمثل حقيقة الدولة، والتبعية للأمير وقومه تشكل المنطلق»[٧٧].

---

(٧٧) Weulersse, *Paysans de Syrie,* p. 79.

كانت الدولة العثمانية برأيه «لحمة اصطناعية لم تنبثق عن السكان والأرض». والولاية أو اللواء، أو القضاء «كان نسخة مصغرة عن الإمبراطورية، ركام غير متجانس من الطوائف المتفرقة، غير القادرة على أن تفرز مواطنية محلية...»(٧٨).

«والإطارات السياسية سواء كانت كبيرة أم صغيرة لا تترجم تمامًا الحياة الحقيقية للسكان، ولا سيما للفلاحين منهم، هذه هي الحياة الحقيقية التي يجب البحث عنها خارج هذه الأطر، في الطوائف المختلفة: في طوائف قرابة «الدم» (القبائل)، في الطوائف الدينية، في الطوائف المدنية أو المهنية. فداخل هذه الطوائف تجري حركة الأملاك والناس والأفكار، من دون اعتبار للحدود الإدارية والسياسية...»(٧٩).

يطرح ووليرس أيضًا في مرحلة ما بعد التقسيم الإمبريالي للمشرق العربي مشكلة الانتماء الوطني بهذه الصيغة: «إذا ما سألت فلاحًا من الجزيرة أو المناطق الشرقية من لبنان (Anti–Liban)، أو من عجلون، من يكون؟ يجيبك أنه من هذه القبيلة أو تلك، أو من تلك القرية، يجيبك أنه مسلم، أرثوذكسي، أو درزي (...)، لكن أبدًا لا يجيبك بعفوية أنه عراقي، أو سوري أو أردني».

يضيف: «قد يقال إن هذه الدول حديثة وكيانات اصطناعية. هذا لا شك فيه. لكن أليس من المؤكد أننا نحصل على النتيجة نفسها في حال ملاحظتنا للفلاح في مصر؟ هو أيضًا يجهل وطنه على الرغم أن مصر هي أكثر بلاد العالم تهيُّؤًا لإنتاج هوية وطنية»(٨٠).

واضح أن مفهوم الوطن والوطنية والقومية والأمة الذي يتحكم بهذا التفكير هو المفهوم الذي يتمحور حول التجربة الأوروبية. «فالأمة» وفق هذا المفهوم كانت نتاج تطوّر المجتمعات الرأسمالية، وعناصر تكوينها كما تُلخّصها بعض الأدبيات الماركسية هي عناصر أُنتجت في سياق الصراعات الاجتماعية والسياسية التي انتهت بانتصار البرجوازية وتوحيدها للسوق والثقافة ومركزتها الأجهزة والمؤسسات.

---

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٨٤.

صحيح أن مثل هذه العناصر لم تنتج في الشرق العربي والإسلامي، لكن هذا لا يعني، كما يستنتج ووليرس، أن مشروع أمة - دولة لا يمكن أن يتحقق في الشرق العربي والإسلامي. فالعلاقات التي يشير إليها: الدين والروابط الاجتماعية الأخرى ليست عوائق، بل كانت قد حصلت في سياق تشكّل مشروع «الأمة» داخل الحضارة العربية الإسلامية المتنوعة وذات الطابع التوليفي الشمولي. ويبقى استيعاب هذه الروابط داخل مشروع أمة من جديد احتمالاً تاريخيًا مرتبطًا بمدى قدرة القوى الاجتماعية التي تحمل المشروع في مرحلة تاريخية معيّنة على التوحيد وبناء الدولة المركزية الواسعة. فإذا كانت الحركة العربية «التوحيدية» في بلاد الشام بقيادة فيصل قد فشلت لأسباب ذاتية (طبيعة القوى الاجتماعية)، ولأسباب خارجية (هجمة الإمبرياليات ومشاريع التقسيم)، فإن فشلها يؤكد أهمية دراسة العوائق في مرحلة تاريخية نعتبرها من أهم المراحل في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، لأنها شكلت المرحلة الانتقالية بين عهدين ونموذجين ونمطين من «الحياة السياسية»؛ فهي المرحلة التي سقطت فيها الدولة التي مثلت تاريخية نمط إنتاج قديم ومؤسسات تقليدية وأعراف وطوائف وملل، واستقبلت تراكيب أوروبية جديدة (دول وإدارات وبرلمانات ودساتير وقوانين و«أيديولوجيات قوموية» بتأثير الأفكار الغربية). إن أشكال التقاطع في المرحلة هذه، أشكال الاستقبال وأشكال الرفض، أشكال الاستيعاب وأشكال المقاومة، تقدم مدخلًا منهجيًا لا بد منه لفهم طبيعة العوائق التي تقف في وجه مشاريع «التوحيد القومي».

هذا، ويكتسب الوصف الذي يقدمه الغربيون أمثال ووليرس عن «طبيعة السلطة» وتمثلاتها في المشرق العربي، وأهمية الروابط الطائفية والعائلية والعشائرية، من دون شك أهمية باعتباره منبهًا للعوائق. فهو وصف «عياني»، لكنه يفتقد التحليل والتفسير العلميين. فلماذا استمرت هذه الروابط؟ لماذا أنتجت؟ ولماذا أُعيد إنتاجها؟

لا يكفي تأكيد دور الإسلام «الرسمي» باعتباره نظامًا سياسيًا في رؤيته أهل الكتاب، وتنظيم استقلالية ممارسة طقوس أهل الذمة ومعتقداتهم وعلاقتهم بالسلطة، ولا يكفي بالتالي التأكيد فحسب على نظام «الملل» العثماني في تنظيمه «الطوائف الدينية». فهذه أشكال قانونية ومؤسسية وأيديولوجية لها

دورها الوظيفي في إنتاج علاقات اجتماعية اقتصادية في مرحلة تاريخية معينة. فما هي هذه العلاقات؟

أشرنا إلى جانب من هذه العلاقات السائدة في المدن وكيف أنتجت على قاعدة أشكال الملكية الزراعية ونظام الاستثمار وطبيعة السلطة وتوزعها، وعلاقة كل هذا بفلاحي الريف المجاور للمدن، الريف السهلي الذي سهل لسلطة المدينة أن تسيطر عبر أعيانها وتجارها وكبار موظفيها (هذا الريف الذي بقي «كمًا مهملًا» في العمل السياسي الذي تمركز بين العائلات المدينية الكبرى المتنافسة). وأشرنا أيضًا إلى تفاوت توزيع الثروة النقدية والرساميل التجارية الناتجة من التجارة مع الغرب بين الشرائح الاجتماعية للطوائف المدينية (المسلمون السُنة، الروم الأرثوذكس والكاثوليك، والأرمن، واليهود)[٨١].

الملاحظ هنا أن الأرياف الجبلية التي تقطنها طوائف مسيحية وإسلامية «منشقة»، أو ذات خصوصيات أنثروبولوجية بقيت بعيدة من سلطة المدينة، كذلك بقيت القبائل البدوية المتنقلة في البادية وعلى أطراف سهول المدن. والملاحظ أيضًا أن هذه الطوائف والقبائل، وعلى خلاف «المجموعات القروية» السهلية القريبة من المدن، دخلت في معترك الصراع السياسي، فقاومت في العهد العثماني تدخّلات السلطة المركزية وسيطرة المدينة؛ وكان لها مواقفها من الاحتلال الفرنسي والأشكال التنظيمية التي اقتُرحت ضمن صيغة الانتداب، إن من جهة الرفض والمقاومة، أو من جهة القبول والاستيعاب.

بقيت هذه الأرياف الجبلية ردحًا طويلًا من الزمن معزولة بعضها عن بعض. فهل يعني ذلك غياب «الوحدة الثقافية» للمشرق العربي، ويبرر صيغ الرحالة والدبلوماسيين الأوروبيين الذين استخدموا تعبير Nation، للدلالة على الطائفة والملة؟

---

(٨١) لم نُشِر إلى اختلاف المصادر الثقافية المحصلة: الاحتكاك بالغرب، الإرساليات، من جهة ومن جهة ثانية المدارس الحكومية، مصادر الثقافة المحلية (القرآن، المجالس، المسجد،..) تركنا هذا الجانب للدراسة المقبلة المكملة لهذا المدخل.

VI

الطوائف في الأرياف الجبلية
العلويون والدروز

يُقدِّم العلويون والدروز أمثلة بارزة على انعزال الطوائف الريفية - الجبلية عن سلطة المدينة، أي عن السلطة العثمانية المتمثلة في وسطاء «أعيان» المدن. ويكاد يكون تاريخ هاتين الطائفتين في جبال «النصيرية» وجبل الدروز تاريخ سلسلة من أشكال المقاومة المستمرة ضد التدخّل العثماني المتمثل في إصرار الولاة العثمانيين على إلحاق هذه المناطق ضمن نطاق «الالتزام» الضرائبي الذي كان يقوم به غالبًا مرابو وتجار المدن.

١ - العلويون

إن ظهور هذه الفرقة الشيعية «الباطنية» في «الجبل»، التي عُرفت تاريخيًا باسم «النصيرية» (نسبة إلى محمد بن نصير في القرن الثالث هجري) يكتنفه غموض كبير. ويتفق المؤرخون على تبني بعض إشارات تتكرر في الكتب التاريخية، وخلاصتها أن العقيدة «النصيرية» هي عقيدة شيعية باطنية في أساسها. انطلق دعاتها من العراق، وتعرّض أنصارها لاضطهاد السلطة الإسلامية السُنية، فتوجهوا نحو شمال سورية، واعتصموا في الجبل الذي عرف باسمهم.

ثم إن عقيدتهم الباطنية التي تعتمد على «تأويل» النص، تجعل من

«أدبياتهم» الدينية المتأثرة بمصادر مختلفة من الأفكار والفلسفات اليونانية والهندية والإسلامية رموزًا معقدة وغنية. وللأب لامنس فرضية أن «النصيريين» كانوا على دين النصرانية قبل الإسلام. ولعل هذه الفرضية التي وضعت إبان الاحتلال الفرنسي لسورية، وفي مرحلة «تنظيم» البلاد وتقسيمها، تتوافق مع خط السياسة الفرنسية في تجسيم «خصوصيات» الطوائف المذهبية وتعميقها. ومهما يكن، فإن الأصل الشيعي - الإسلامي الباطني للعلويين أمر ثابت على الرغم مما تحمله أدبياتهم الدينية من تأثيرات فلسفية ودينية مختلفة المصادر.

منذ ستة قرون تقريبًا يقاوم العلويون بجبلهم الذي لجأوا إليه، و«بسلاحهم» الديني (الشعر، الرموز، الفلكلور، الأعياد، أسرار الديانة) ضغط شتى الحكومات الإسلامية - السُنية في المنطقة. لكن «ملجأ الحماية هو أيضًا سجن»، كما يقول ووليرس، «بصفتهم أسيادًا للجبل لم يتمكنوا من الخروج منه». وعلى عكس دروز جبل لبنان وموارنته، لم يتمكنوا من الاتصال بالبحر لكسر عزلتهم. فالإسلام السُني سيطر على السهل والمرافئ: اللاذقية وجبلة وطرطوس.

الملاحظ أيضًا في جبال العلويين، غياب أثر الإنسان في الأرض. وعلى خلاف ما كانت العين تشاهد في جبال لبنان من قرى، وطرقات، وجلال، لا تُشاهد في جبال العلويين إلا أراضٍ «بور» وغابات. والأراضي الصالحة للزراعة المزروعة قليلة ومتباعدة عن بعضها، ويصعب الاتصال في ما بينها. لذلك يتبعثر السكان بدورهم حول هذه الحقول. إذ ليس هناك قرى كبيرة، وإنما شتات من ضيع صغيرة لا تضم الواحدة منها أكثر من ١٠٠ شخص، وبعضها لا يصل عدد سكانها إلى خمسين. وهذا التبعثر يؤثر بدوره في النظام الزراعي للأرض، إذ على عكس ما يحصل في السهول المتاخمة للمدن والقرى الكبيرة حيث تتمركز الملكيات وتكبر، تتجزأ الملكيات. والتجزؤ يتم بصورة عفوية ومن دون أي تخطيط، بحيث تلجأ كل عائلة إلى استصلاح قسم من المنطقة الأقل صخرية، أو من الغابة، فتستثمره في إطار العائلة. وينتج من ذلك أن الملكيات الكبيرة تصبح محدودة، وتنتشر الملكيات العائلية الصغيرة والمتوسطة. وفي حال تشكل ملكيات كبيرة لشيوخ العشائر، لا تطرح هذه «الملكية» كما هو الحال بالنسبة إلى السهل والملاك «المديني»،

شكلًا من علاقة الاستغلال المرهقة للفلاح، ولا شكلًا من أشكال التناقض الحاد بين الطرفين. ففي الجبل لعب عنصر «التبعية الإنسانية» الدور المهيمن. فالفلاح - المرابع يشعر أنه «سيد أرضه» لأنه يعمل لدى «الشيخ» الذي هو رجل دينه أو زعيم عشيرته. والجميع «علوي»، وينتمي إلى العشيرة نفسها، أو القرية نفسها.

كان الإنتاج الزراعي في الجبل يرتكز على زراعة الحبوب (قمح وشعير) في إطار اقتصادي مغلق وظروف طبيعية غير ملائمة. لذلك كان الإنتاج رديئًا وضعيفًا. صحيح أنه كان في الجبل ثمة إمكانات زراعية أخرى: زراعة الزيتون والتين والكرمة والتبغ.. لكن سوء الأمن وانعدام وسائل المواصلات والحذر من سيطرة ملاّكي وتجار المدينة، كانت كلها عوامل تدفع باتجاه تأكيد الاقتصاد المغلق للجبل(٨٢).

لكن هذا الاقتصاد ما كان يؤمّن موردًا معيشيًا كافيًا للسكان. لذلك كان المورد المكمل هو غزو السهول المجاورة. والتاريخ العثماني طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مليء بأخبار أعمال السلب والحملات التأديبية العثمانية التي غالبًا ما كان يتخللها الإعدامات وإحراق القرى والمحاصيل(٨٣). وكل هذه الأحداث ما كانت إلا لتزيد من عزلة الجبل وتدفع بسكانه إلى مزيد من الشعور بالاضطهاد والحرمان.

فضلًا عن أن الدولة العثمانية لم تعتبرهم من «ملّة المسلمين»، وبالطبع ليسوا من «الملل المسيحية» التي استفادت من «الامتيازات الأجنبية». كتب يوسف الحكيم في مذكراته عن **وضع العلويين في العهد العثماني**: «ظل الشعب مضطهدًا في كل العهد العثماني، فمنعت عنه الوظائف الحكومية حتى الصغيرة منها التي لا تتطلب شيئًا من العلم والكتابة. وكان دومًا عرضة للامتهان من رجال الحكم والزعماء من أهل المدن. فإذا جاءها علوي لم يسمح له بدخول مساجدها وجوامعها، ولا يأكل السُنيون من ذبيحة العلوي».

عن أوضاع الفلاحين العلويين القاطنين في السهل يقول: «وطالما باع العلوي نصف ما ملكه من أرض ومزارع بثمن زهيد أو بلا ثمن لأهل المدن،

---

(٨٢) اعتمادًا على: Jacques Weulersse, *Le Pays des Alaouites*, 2 vols. (Tours: Arrault, 1940), pp. 317-326.

(٨٣) عوض، ص ٢٩٤-٢٩٥، والتميمي وبهجت، ج ٢: **القسم الشمالي**، ص ١٠٧-١٠٩.

ليتمتع بحمايتهم من ظلم جار متنفذ، أو من قسوة جُباة الضرائب ورجال الدرك. فكان على وجه الإجمال محرومًا من العلم والحرية والكرامة، إلا إذا شق عصا الطاعة وابتعد من مطاردة الحكومة ملتجئًا إلى أعالي الجبال، حيث يعتصم زعماء العشائر من أبناء جنسه ومذهبه بمناعة الموقع، محافظين على عزة نفوسهم وشممهم وإبائهم»[٨٤].

إذًا، ثمة فارق في أوضاع الفلاحين العلويين بين السهل والجبل، فالفلاح العلوي الذي بقي في السهل وقع أسير تبعية العلاقة التي تولّدت من سيطرة أعيان اللاذقية على الريف السهلي المجاور. أما فلاح «الجبل»، فصحيح أنه كان يماثل أخاه بالفقر، لكنه كان بمنأى عن سيطرة ملاّك المدينة. فاستثمارات هؤلاء كانت تقف عند حدود الجبل. ذلك أن هذا الأخير، على حد قول ووليرس له «سمعة سيئة في أواسط ملّاك المدينة الذين كانوا لا يجرؤون على المغامرة في توظيف رساميلهم فيه»[٨٥].

تلك هي الشروط الاقتصادية التي سمحت بعزلة الجبل وانكفاء الطائفة القاطنة فيه. لكن هذه الشروط أيضًا تحددت وأنتجت نفسها عبر انخراطها بالنظام الاجتماعي القائم وعلاقاته. هذا النظام يقوم على وحدات عشائرية كبرى تنقسم بدورها إلى عائلات وبيوت. وتتم عملية استثمار الأرض داخل هذه الوحدة الصغرى «البيت» وفقًا للتقليد الشفهي الجاري على لسان أفراد الطائفة، يرجع نسب هذه العشائر إلى قبائل عربية يمنية كبرى: حمدان وكندة وغسان وبحرة وتنوخ. وتنقسم عشائر العلويين إلى أربعة أحلاف رئيسة[٨٦]:

- الكلبيون، بلغ عددهم حوالى ٥٠,٧٠٠
- الخياطون، بلغ عددهم حوالى ٤٢,٧٠٠
- الحدادون، بلغ عددهم حوالى ٤٩,٦٠٠
- المتاورة، بلغ عددهم حوالى ٤٦,٦٠٠

(٨٤) الحكيم، **سورية والعهد العثماني**، ص ٧٠.

(٨٥) Weulersse, *Le Pays des Alaouites*, p. 328.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٨.

هذه العشائر تقطن «الجبل». أما علويو سهل اللاذقية، ويبلغ عددهم حوالى ٢٠,٠٠٠، فينتمون بمعظمهم إلى الفرقة «الحيدرية». وبسبب ارتباط فلاح السهل بالتاجر والملاّك المديني عبر علاقة المرابعة والإنتاج الزراعي المعد للتسويق، لم تؤدِ العلاقات العشائرية في السهل الدور نفسه الذي أدته في الجبل.

الملاحظ أيضًا أن العشيرة الواحدة وعائلاتها لا تتمركز في منطقة واحدة، بل تتوزع في أماكن متباعدة. إذًا ما الذي يؤمّن عملية التلاحم للعشيرة الواحدة ولمجموعة العشائر «المتحالفة»؟

ما يلفت في علاقات هذه العشائر أنها لا تخضع لتراتب ثابت ومقاييس محددة مثل: اتساع عملية السيطرة على الأرض، أو اتساع شبكة القرابة. إن توزّع الملكيات الزراعية وتوزّع العشائر وتبعثرها، وانغلاق الإنتاج الزراعي في حدود الجبل ومناطقه وقُراه، أمور تجعل «الزعامة» في الجبل بمتناول أي فلاح يستطيع أن يُلبي شروط هذه الزعامة في مرحلة معينة، فيصبح «مقدم الجبل».

نوع «المقدم» يختلف باختلاف المرحلة وموقف «السلطة المركزية» من مسألة السيطرة على الجبل وإخضاعه. ففي مرحلة الاضطراب وضعف السلطة في السهل، تكون القوة، والشجاعة، والميزات العسكرية هي التي تؤهل لبروز «زعيم» قادر على تجميع شبكة من الأتباع في إطار «عصابات» تغير على الطرقات والسهول والقرى. وفي مرحلة «السلم»، وقوة السلطة المركزية، تصبح «الحنكة السياسية» في التعامل مع ممثلي السلطة إن كانت هذه الأخيرة «مملوكية أو تركية أو فرنسية أو دمشقية»، هي التي تؤدي الدور الأساس في تكوين «الزعيم» وإبرازه[٨٧].

يبقى الدين بالأشكال المعتقدية التي تتمثّلها الطائفة وتُمارسها في إطار البيت والعائلة، و«المجموعة القروية» «عبر الشيوخ» الذين «يختزنون» الماضي وتجاربه و«أسرار الدين»، ويُنظّمون الحياة العامة والشخصية (الزواج، الطلاق، الإرث). يبقى «إطار ممارسة نمط من الحياة وسلسلة من العادات تربط الفلاح

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٣٣٣-٣٣٤.

بقريته، «بزيارته» وبعالمه العائلي الصغير. إنه إطار معتقدات وطرق من التفكير تربطه بماضيه العتيق المتمثل في «الشيوخ». إنه عالم لا يستطيع أن يفلت منه[٨٨].

هذا «العالم المغلق» ينفتح على الجوار عبر شكلين من العلاقة، **أولًا**: عبر أشكال الاستغلال التي يُمارسها ملاّك المدينة وتجارها (السُنّة والمسيحيون) على المجموعات القروية الفلاحية العلوية في السهل، **وثانيًا**: عبر زعامة دينية - سياسية أو عشائرية تبرز على مستوى الطائفة، وتكون «وسيط» السلطة المركزية إلى الطائفة.

ضمن هذه الحدود كانت تتعين أشكال العلاقة بين الطرفين (الطائفة والسلطة المركزية في المنطقة): **أشكال الحماية والمقاومة** (ثورة إسماعيل بك في العهد العثماني في عام ١٨٥٤، وثورة الشيخ صالح العلي في عام ١٩١٩ ضد الفرنسيين)، **وأشكال الاحتواء والاستيعاب** (تنظيم إدارة البلاد وإنشاء دولة العلويين وظاهرتا علي بدور وسليمان المرشد).

٢ - الدروز

يُقدّر محمد كرد علي عدد أفراد الطائفة الدرزية في مطالع القرن العشرين في بلاد الشام بحوالى مئة وأربعين ألفًا، يتوزّعون على المناطق التالية: الشوف، وادي التيم، جبل حوران، بعض قرى الغوطة بدمشق والجبل الأعلى في حلب وبعض قرى عكا[٨٩].

ما يهمنا في سياق هذه الدراسة هو وضع دروز الجبل في حوران، وذلك لأن هؤلاء، وبسبب تمركزهم الغالب في منطقة جغرافية واحدة، شأنهم في ذلك شأن العلويين، شغلوا في السياسة الفرنسية حيزًا كبيرًا، إن من ناحية مقاومة الدخول الفرنسي إلى الجبل، أو من ناحية مراهنة فرنسا على «خصوصيتهم» المذهبية والاجتماعية ومحاولتها أن تجعل من هذه «الخصوصية» ركيزة إنشاء دولة أو «حكومة مستقلة» في إطار تجزئة سورية[٩٠].

---

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٤-٢٣٧ و٢٦٣.

(٨٩) كرد علي، ج ٦، ص ٢٦٨.

(٩٠) راجع الدراسة التي أرفقها الجنرال غورو برسالته عن أوضاع جبل الدروز عام ١٩٢١، التي وضعها قسم الاستخبارات في المفوضية، الملحق الرقم (١٥)، ص ٣٧٦ ـ ٣٨٦ من هذا الكتاب.

من وجهة جغرافية: إن جبل حوران، أو «جبلِ الدروز»، هو عبارة عن «نجد» تُحيط به سهول خصبة واسعة، تُحدّه شمالًا غوطة دمشق الخصبة بتربتها، وغربًا اللجاة الوعرة المسلك، وسهل حوران، وجنوبًا الجبانة وحدود حكومة شرق الأردن، والجبانة أرض قاحلة مقفرة تتصل بوادي الحجاز، وشرقًا الصفا والرحبة وجبال الحارة.. وكلها وعور في صدر بادية الشام[٩١].

في العهد العثماني كان «الجبل» جزءًا من لواء حورانِ الذي ضم أقضية عجلون وإزرع والمسمية والسويداء وصلخد وشهبا. ويعلّق يوسف الحكيم على هذا التقسيم العثماني بقوله: «وقد قيل آنئذٍ إن غاية وُلاة الأمر العثمانيين من جعل جبل الدروز مجموعة أقضية مرتبطة بحوران هي الحيلولة دون إجماع كلمة سكانه أو أكثريتهم الدرزية على استقلاله إداريًا، كما جرى في جبل لبنان بالنسبة لأكثريته المارونية»[٩٢].

في إطار عملية التقسيم الفرنسي - الإنكليزي لبلاد الشام فُصلت الأقضية الثلاثة (السويداء، صلخد، وشهبا) عن لواء حوران، وتألفت منها «حكومة جبل الدروز»، واتخذت السويداء عاصمة لها[٩٣].

بلغ مجموع عدد سكان الأراضي التي تشكلت منها هذه الحكومة، وفق الأرقام التي يوردها أبو راشد ٥٢٠٦٤ شخصًا، منهم ٤٤٣٤٤ من الدروز، و٤٦٥٤ من المسيحيين، أكثرهم من الأرثوذكس، و٧٢٥ من المسلمين السُنّة[٩٤].

من أين أتى الدروز إلى الجبل ومتى؟

إن تاريخ نشأة الطائفة الدرزية وتوزّعها السكاني في مناطق بلاد الشام يكتنفه غموض كبير، شأنهم شأن الطوائف الأخرى.

(٩١) حنا أبو راشد، **جبل الدروز** (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، ١٩٢٥)، ص ٨.
(٩٢) عبد الله النجار، **بنو معروف في جبل حوران** (دمشق: المطبعة الحديثة، ١٩٢٤)، ص ٥٤ - ٥٧، والحكيم، **سورية والعهد العثماني**، ص ٥١.
(٩٣) الحكيم، المصدر نفسه، ص ٥١.
(٩٤) أبو راشد، ص ٩. بينما يقدر عبد الله النجار (١٩٢٤) أعداد السكان بحوالى ٦٥ ألفًا، انظر: النجار، ص ٦٨.

بيد أن من المعروف أن الاستيطان الدرزي في جبل حوران حديث العهد، خلاف توطن «العلويين» في جبالهم؛ إذ يتفق «المؤرخون» الذين تابعوا حركة هجرة الدروز إلى جبل حوران أن أول موجات الهجرة انطلقت من بلاد الشوف ووادي التيم إثر الصراع القيسي - اليمني الذي حصل في إطار «إمارة الدروز». يقول عبد الله النجار: «لا نستطيع أن نوقت تاريخ نزوح الدروز إلى هذا الجبل. بل جل ما نعلمه هو أن أول من نزح إليه آل الحمدان، فإنهم نزحوا من لبنان على أثر بطش الأفراد التنوخيين بهم في الحروب القيسية - اليمنية، وذلك منذ قرنين تقريبًا. ثم تبعهم كل مغلوب على أمره في لبنان ووادي التيم وفلسطين والجبل الأعلى في حلب»[٩٥].

ثبّت آل حمدان وجودهم في الأرجاء الجبلية، وتصدّوا لغارات البدو، فكانوا «نواة الدروز في حوران»[٩٦]. واستقطبت هذه النواة طوال فترة القرن التاسع عشر موجاتٍ من هجرات عشائر الدروز، تعاظمت في إثر أحداث ١٨٤٠ - ١٨٦٠ في جبل لبنان، كذلك في مجرى تحوّل «الإمارة الدرزية» في الجبل إلى هيمنةٍ مارونية تأكدت بانتصار الإكليروس الماروني وتأسيس «الإدارة» على قاعدة «النظام الأساسي» لعامي ١٨٦١ و١٨٦٤ [٩٧].

كان الدروز ينتظمون في الجبل في إطار توافدهم كعشائر وعائلات (بيوت)، ويعيشون في قرى كمجموعات عشائرية. هذه المجموعات أهمها (بحسب الترتيب الأبجدي الذي يورده حنا أبو راشد): أطرش، بربور، جربوع، جرمقاني، حجلي، حلبي، حمدان، حمود (فرع من الطرشان)، حناوي، خير، درويش، أبو راس، زهر الدين، سلام، سرايا، شومري، شرف، شعراني، شلغين، صحناوي، صلاح، عامر، عبد الله (فرع من بني الأطرش)، عبيد، عزام، عز الدين (زعماء الحلبية)، عسّاف، عسلي، أبو فخر، فضل، قصاع، قلعاني، قنطار، كيوان، محيثاوي، مراد، مرشد، مساعد، مغضب، مغوش،

---

(٩٥) النجار، ص ٧٩-٨٠.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٩٧) راجع توسيعًا لهذه النقطة في: وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠**، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي؛ ١ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦).

ملاك، ملحم، نجم، (من بني الأطرش: زعامة ثانية) ناصيف، نصر، نوفل، هجري، هنيدي... إلخ.

يضيف أبو راشد: «كما أن لا نهاية أولية لأسماء قراياهم، هكذا لا نهاية أولية لعشائرهم»[٩٨]. هذا التعداد الذي يطول لـ«العشائر» الدرزية، يشير إلى تفتت «الوحدات العشائرية» في الجبل وتشكلها في «بيوت» متعددة ذات صلات قرابة، وتحمل أسماء مختلفة هي الأرجح اسم الجد «المؤسس».

يبدو أنه بقدر ما كانت أقدام العشائر القادمة تترسخ في الجبل، كانت سلطة آل الحمدان تضعف، باعتبارها عشيرة نواة وموزعة «الإقطاعات» على العشائر الوافدة. ولا نعرف بالتحديد متى بدأت زعامة «آل الأطرش» تحل محل زعامة آل الحمدان. بيد أنه من المرجح أن حملة إبراهيم باشا على الجبل ساهمت في إضعاف الزعامة «الحمدانية»، ثم ما لبثت الحروب التي خاضتها العشائر الدرزية في الجبل ضد الإلحاق العثماني بسلطة أعيان دمشق، أو ضمن النزاعات مع الجيران (البدو)، أن أبرزت زعامات من آل الأطرش، شاركت في قيادة الدروز في العديد من تلك المعارك التي خيضت: شبلي الأطرش في عام ١٣٢٤هـ (١٨٩٦م)، نسيب الأطرش وسلامة الأطرش في عام ١٣١٥هـ (١٨٩٧م)، ذوقان الأطرش (والد سلطان باشا) ويحيى الأطرش، اللذان برزا في محاولة التصدي لحملة سامي باشا الفاروقي في عام ١٣٢٨هـ (١٩٠٩م)[٩٩].

ثم إن تسلّم عشيرة واحدة «زعامة» الجبل لا يعني عدم وجود زعامات أخرى ذات نفوذ وسطوة في مناطقها. إن ثمة توزيعًا للسلطات العشائرية في المناطق والقرى تتحالف وتتناقض في إطار الطائفة، وغالبًا ما تتمحور في بعض المراحل حول زعيم أساسي. يصف عبد الله النجار الذي كان يومذاك مدير معارف جبل الدروز، أشكال الزعامة الدرزية في الجبل في

(٩٨) أبو راشد، ص ٢٩.

(٩٩) يورد عبد الله النجار نبذة بالوقائع التي خاضها الدروز في جبل حوران دفاعًا عن استقلالهم وتصديًا لمحاولات إخضاعهم أو إلزامهم بدفع الميري، انظر: النجار، ص ١٠٠-١٠٤، وأبو راشد، ص ٥٨-٨٢.

عام ١٩٢٤ بالعبارات التالية: «في الجبل عشائر كثيرة قوية [...] لها في منطقتها نفوذ مستقل عن سلطة عائلة الزعامة الطرشانية. وللطرشان الزعامة في التمثيل العام السياسي. وهذا لا يعني أنهم كانوا ينفردون بالرأي، فالأمر بين الدروز شورى، ولا سيما بعد سقوط آل الحمدان [...] «إن للأسر منازل كأن تقول إن آل عامر يأتون في الدرجة الثانية بعد آل الأطرش وهلم جرًا..»[١٠٠].

العوامل المحددة لهذا التراتب (المنازل) تتمحور حول عنصرين مترابطين: حجم ملكية الاستثمار[١٠١]، وحجم «الدور العسكري» الذي يمكن أن تقوم به العشيرة في حماية «الطائفة» والدفاع عنها وقيادتها.

الأرجح أن العنصر الثاني (الدور العسكري) الذي كانت كثرة أعداد أفراد العشيرة تحدد مداه، كان العنصر الغالب، كما تثبت «الوقائع» التي خاضها الدروز في الجبل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والتي كانت أبرز قياداتها من آل الأطرش.

الملاحظ أيضًا من خلال «خريطة العائلات» ومناطق نفوذها، تمركز العشيرة في منطقة واحدة، على عكس عشائر العلويين حيث تتوزع العشيرة الواحدة على مناطق متباعدة، ما كان من شأنه أن يضعف دور العشيرة ويقوّي دور الطائفة ككل ويدفع باتجاه بروز «زعيم الطائفة» الواحدة (هذا بالنسبة إلى العلويين)، في حين أن تمركز «العشيرة» على أرض واحدة في جبل الدروز يعطيها وزنًا شبه مستقل، ولذلك تتحدد أطر العمل السياسي في الطائفة ضمن «مجالس العشائر والقرى»، وضمن تحالفات بين العشائر تحدد بدورها شبكات من الأحلاف هي «الأحزاب العصبية» التي قد تختلف في تعيين «الزعامة» داخل العشيرة الواحدة (التنافس بين بيوتات العشيرة الواحدة)، وفي تحديد الموقف من السلطة المركزية (الخارجية) ومدى التعاون معها.

---

(١٠٠) النجار، ص ١٠٩-١١٠.

(١٠١) راجع خريطة «العائلات الدرزية» وحجم أملاكها بأشكال تقديرية كما يوردها عبد الله النجار، الخريطة الرقم (٩)، ص ٤٣٣ من هذا الكتاب.

ثم إن استقلال العشيرة النسبي كان يتم أيضًا في إطار استقلال نسبي للجبل، وللطائفة فيه، عن «السلطة المركزية» وامتداداتها عبر ملاكي دمشق وملتزمي الضرائب والمرابين فيها. ففي مطالع القرن العشرين كان نفوذ دمشق قد تأكد على سهل حوران، ووصل حتى أقدام الجبل من دون أن يتمكن من اختراقه.

ارتبط هذا النفوذ بعمليات «تسويق» الإنتاج الزراعي لسهل حوران في دمشق، ولا سيما في حي الميدان، وبإخضاع السهل لـ«الزراعة الواحدة»، وبسيطرة الملكيات الكبيرة والتبعية المالية لمرابي وتجار دمشق. وهذا النفوذ كان يترجم نفسه عبر ممر يصل بين «الميدان» وحوران تتخلله «الخانات» والمستودعات والجوامع و«المزارات». «فطريق القمح كانت أيضًا طريق الحج»[١٠٢].

هذا بينما كان سهل حوران قبل هذا الامتداد الدمشقي الإسلامي - السُني إليه يخضع لسيطرة العشائر الدرزية. فآل الحمدان، كما يذكر عبد الله النجار، «كان يمتد نفوذهم على سهل حوران فلا يقبل تعيين شيخ من شيوخ قرى السهل إلا بموافقة زعيم الحمدانيين»[١٠٣].

هكذا، مع بدايات القرن العشرين كان الجبل قد أصبح سدًا من جهة بوجه الامتداد التجاري الزراعي لدمشق، وما يُمثّله هذا الامتداد من أشكال سيطرة[١٠٤] (سيطرة الأعيان وملتزمي الضرائب والمرابين)، ومن جهة أخرى

(١٠٢) Weulersse, *Paysans de Syrie*, p. 259.

(١٠٣) النجار، ص ١١٠.

(١٠٤) يذكر فؤاد الأطرش أن صراع الدروز مع عشائر البدو كان يتم بتحريض من كبار ملاك دمشق وتجارها، كذلك يذكر أن البدو كانوا يتلقون الدعم المالي من دمشق. وعلى رأس هؤلاء يسمي عبد الرحمن اليوسف الذي ترأس الوزارة الفرنسية بعد ترحيل فيصل من دمشق والذي لاقى حتفه مع وزراء آخرين في درعا على يد عشائر حوران في ١٨ تموز/يوليو ١٩٢٠. ومما يقوله: «وفي حادثة (دحام) التي اقتتل فيها الدروز مع هذه العشيرة ثبت أن تجار وسياسيي دمشق كانوا من المحرضين لها على القتال. ولازال الآباء يتذكرون استفزاز دمشق للدروز.. حتى أن التاجر منهم والمواطن كان يلاحق الدرزي في العاصمة ويتندر عليه (بدحام). وبعد انتصار الدروز وجدوا عدة تجار من دمشق بأرض المعركة كانوا يسلفون البدو القرض المالي، والعيني..» وقد «وقعت عدة أحداث دامية بين أبناء جبل الدروز وجيرانهم أبناء حوران وكانت كلها بتحريض من الرأسماليين السوريين وولاة بني عثمان والأسر غير العربية المتزعمة في بلادنا والمستوطنة على حسابنا». انظر: فؤاد الأطرش، **الدروز: مؤامرات وتاريخ وحقائق** ([د. م.: د. ن.]، ١٩٥٥)، ص ٧٤.

قلعة حماية ومقاومة مسلحة تتمركز فيها العائلات والعشائر الدرزية[١٠٥].

كذلك بقي اقتصاد الجبل اقتصادًا مغلقًا، وبقيت أشكال استثمار الأرض فيه (المقاسمة) مندمجة بالعلاقات الشخصية والدينية والعشائرية. فالمالك هنا ليس تاجرًا أو مرابيًا في علاقته بالفلاح، كما هو الحال في العلاقة بين فلاح السهل ومُلّاك المدينة، والإنتاج الزراعي لا يسوّق بعيدًا، بل يبقى في معظمه للاستهلاك المحلي. كذلك هي حال الإنتاج في الحرف اليدوية التي أهمها: اللباد، السجاد، والبُسُط[١٠٦].

يصف حنا أبو راشد وضع التسويق في الجبل بقوله: «لا يوجد في الدويلة بندر تجاري، بل يوجد فيها ما يقارب ٥٠٠ دكان يتعاطى أصحابها التجارة البسيطة كالبيع والشراء لأهل البلاد فقط...»[١٠٧].

في هذا العالم المستقل يتم تنظيم العلاقات الاجتماعية وفق الأعراف العشائرية والمبادئ المذهبية للطائفة. فـ«التوسط» بين العشائر المتنازعة، والديّة، والثأر وتحريمه بعد الصلح، وتقليد «الوجه»، وهو نوع من اللجوء والاحتماء... ومثله «التشهيد» وهو أن يعرف الضيف الناس أنه متوجّه إلى مضيفه، والتزام المضيف بـ«حماية» ضيفه والدفاع عنه إلى أن تنتهي ضيافته... كلها بمنزلة «قوانين» لحكم ذاتي «درزي في الجبل»[١٠٨].

قلنا إن أطر العمل السياسي في الطائفة اتخذت أشكال «المجالس»، مجالس العشيرة، والقرية، والمجالس الخاصة لـ«العقّال والأجاويد». هذه المجالس شكلت القيادات السياسية للطائفة، لكنها قيادات غير متراتبة بشكل ثابت. صحيح أن عائلة الأطرش، كما يقول عبد الله النجار: «احتلت

---

(١٠٥) يقول حنا أبو راشد أنه كان في جبل الدروز قبل ثورة ١٩٢٥ «ما يقارب العشرين ألف بندقية مختلفة الأجناس وخمسة آلاف مسدس وعشرة آلاف سيف. وكلها في أيدي الدروز.. ولا يخلو بيت من وجود ألف خرطوشة على أقل تعديل..»، انظر: أبو راشد، ص ١٤.

(١٠٦) اعتمدنا في هذه الفرضية على بعض المعلومات الاقتصادية عند: النجار، ص ٥٨-٦٢، (حاصلات الجبل وصناعاته).

(١٠٧) أبو راشد، ص ١٣.

(١٠٨) النجار، ص ١٢٨-١٣٢. ويذكر هنا أن لانتفاضة سلطان باشا الأطرش الأول ١٩٢٢ علاقةً وثيقةً بخرق السلطة الفرنسية للأعراف العشائرية، ومن ذلك: اعتقال أدهم خنجر وهو متوجه للاحتماء في بيت سلطان باشا. انظر: المصدر المذكور، ص ١٠٥-١٠٦.

زعامة التمثيل العام السياسي»[١٠٩]، لكن كانت هناك عائلات أخرى تنافسها على هذه الزعامة. وكان مركز الزعيم الأساسي في العائلة الواحدة موضع تنافس وصراع بين «أبناء العمومة» داخل العائلة نفسها. وكان من شأن هذه الصراعات الداخلية أن تؤثر في طبيعة علاقة الأطراف الدرزية بالسلطة المركزية (الخارجية) إن كانت عثمانية أم «دمشقية» (في عهد فيصل)، أم فرنسية.

كانت السلطات المركزية هذه لا تتعامل مع «الطائفة» ككل، بل مع مواقع الزعامات داخل الطائفة، مستفيدة من أشكال المنافسة بينها. وغالبًا ما كانت «الزعامة» «الشرعية» في الطائفة هي «الموقع» الذي تستند إليه السلطة المركزية لتضمن «ولاء» الطائفة. من ذلك موقف إبراهيم الأطرش في أيام انتفاضة العامة في الجبل. يقول عبد الله النجار: «وأخذ الثوار يستولون على القرى قرية قرية. فسارع إبراهيم باشا الأطرش إلى دمشق وعاد بنجدة الحكومة وحملتها إلى بيت القلعة في السويداء (الثكنة العسكرية الباقية إلى اليوم)»!.

في عهد جمال باشا، حيث كانت الزعامة الدرزية بيد الأمير سليم الأطرش. ويصف حنا أبو راشد الحالة السياسية السائدة في الجبل وسياسة جمال باشا من الاتجاهات المحلية، كما يلي: «ولما وجد جمال باشا أن كل قرية من قرى جبل الدروز هي حصن برجالها الأشداء، وأن الزعيم فيها هو بمنزلة قائد جيش منظم عمد إلى ثلاثة أمور:

«**أولًا**: زيارة الجبل والتعرف بزعمائه والتودد إليهم.

ثانيًا: استمالة الزعماء بالخِلَع والأوسمة.

ثالثًا: وضع جواسيس في كافة أنحاء الجبل».

يضيف أبو راشد: «وأول ما فعله أنه دعا الأمير سليم الأطرش ونسيبه نسيب بك إليه وأنعم عليهما بالرتب والمال الوافر، وسهّل لهما مشترى قصر بديع في الشام ليكونا دائمًا بقربه. ثم زار معظم قرى الجبل وخلع الخلع وزين الصدور بالأوسمة، فاكتسب ثقة البعض، وعيّن لهم معاشات

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ١٠٥-١٠٦.

شهرية على أن يخابروه رأسًا، ويطلع على كل ما يحدث في الجبل...».

بيد أن أطرافًا درزية أخرى، تتمثل في زعماء آخرين كانوا قد أقاموا صلات مع فيصل، وعلى رأسهم سلطان باشا الأطرش، استمرت تهيّئ لسلطة أخرى. ويضيف حنا أبو راشد: «وقد ظل الجبل رغم كل هذه الاحتياطات التركية محافظًا على منعته واجتماعاته السرية التي كانت تعقد برئاسة سلطان باشا الأطرش وفضل الله باشا هنيدي، وحمد بك عامر، وخلافهم من أركان الجبل، وأصبح ملجأ عشرات الألوف من النازحين إليه عندما نشأت المشاكل السياسية بين العرب والأتراك بعد يوم ٦ أيار...»(١١٠).

بعد الحرب لم يكن للطائفة موقف واحد من الحلول المطروحة والاتجاهات العامة القائمة في البلاد. ويشير عبد الله النجار إلى ذلك بقوله: «انتهت الحرب العامة... وكان الاحتلال الإنكليزي، وكان الاحتلال الفرنسي، وكان الاستقلال العربي، وكان الاستفتاء الأميركي. كل ذلك في آن واحد. فلا غرو إذا رأينا تعدد الآراء في الجبل والتفاف بعضهم حول «فيصل»، وبعضهم حول «غورو» [...]»(١١١).

أما هذه المواقف، فيُحدّثنا عنها أبو راشد بشيء من التفصيل، ويكشف بعض الأسماء التي تُمثّلها. ويقول: «... وفي عهد الجنرال غورو تمكّنت السلطة الفرنسوية من الحصول على متطوّعين من الدروز بواسطة متعب بك وقيادة شقيقه يوسف بك، وفهد بك الأطرش، وضاهر بك القنطار واستحضارهم إلى بيروت...».

يضيف النجار: «والكتب المرسلة من الجنرال غورو وأركان السلطة الإفرنسية في بيروت إلى زعماء الدروز، تكفي لبيان ما كابدته فرنسا لاستمالة الدروز». ويورد أبو راشد نص رسالة بعثها الجنرال غورو إلى أحد زعماء الدروز نسيب بك نصار، هذا نصها العربي:

«لجانب نسيب بك نصار وسائر أعيان عائلته المكرمين

---

(١١٠) أبو راشد، ص ٨٤-٨٥.

(١١١) النجار، ص ١٠٨-١٠٩.

لقد وصلت المضابط التي قدمتموها لنا وبيّنتم فيها مطالبكم من الدولة الإفرنسية، والآن طلبتم منا أن نجاوبكم عنها جوابًا شافيًا مدققًا.

ومعلوم أن مؤتمر الصلح، لم يفصل بالتدقيق مسألة مصير الأوطان، المحررة من يد الأتراك، ولنا الاعتقاد التام أن يضمن الامتيازات والاستقلال التي كان جبل الدروز يتمتع بها زمن الأتراك، من غير أن يصير كوطن منفصل عن بقية سوريا من الوجهة الاقتصادية...».

بيروت في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠

المندوب السامي...

غورو

يورد أبو راشد أيضًا خبرًا عن مراسلات قامت بين الجنرال غورو والأمير سليم الأطرش يقول: «ثم كتب الأمير سليم كتابًا وأرسله للجنرال غورو بواسطة الشيخ خطار عبد الملك، يطلب به تعهدًا خطيًا باستقلال الجبل، فكتب الجنرال كتابًا أرسله موقعًا منه وعندها وقف المعتمد العربي في بيروت على سلوك الشيخ خطار فجعله تحت المراقبة، وعلى أثر ذلك قبض عليه في معلقة زحلة وأخذت أوراقه وأخرج من الدرك العربي، فعيّنت له الحكومة الإفرنسية معاشًا شهريًا وقدره خمسة وعشرون جنيه مصري [جنيهًا مصريًا] بقرار خاص مؤرخ في ٢٠ مايو سنة ١٩٢٠»[(١١٢)].

يلخص أبو راشد الاتجاهات السياسية قُبيل انعقاد مؤتمر السويداء في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٠، كما يلي: «وبعد تلك الحركات السياسية في الجبل، انقسم الدروز إلى ثلاثة أقسام:

- قسم بزعامة الأمير سليم الأطرش.
- قسم بزعامة طلال باشا عامر.
- قسم بزعامة مصطفى بك نجم الأطرش.

والقسم الأول انضم إليه أخيرًا حزب مصطفى بك وفضل الله باشا هنيدي

---

(١١٢) أبو راشد، ص ١٠٩.

وسليمان بك نصار، والبشوات نجم وعبد المجيد عز الدين، وحمد بك عامر، ولم يبق بجانب طلال باشا سوى نفر قليل، لأن حزبه كان يطلب الاستعمار الإفرنسي لا الإشراف فقط. وبقي سلطان باشا على الحياد، ينظر من بعيد، وبعد اجتماعات عديدة في قرى لاهثي والكفر، وصرخد، وقنوات، عقد المؤتمر العام في السويداء..». وتمثل قرارات المؤتمر(١١٣) التي صيغت بشكل برنامج مطلبي لزعماء الدروز الذين اجتمعوا في السويداء، نزعة استقلالية واضحة في حدود الأمر الواقع (الانتداب الفرنسي)، ورفضًا لوجود «سلطة مركزية» خارجة عن أعراف الجبل وتقاليده، وصلاحية زعمائه المحليين، وبعض البنود واضحة الدلالة في ذلك:

«فالمجلس الاستشاري الكبير» المقترح «يقوم مقام المجلس الملي»، و«لا يحق للحكومة المنتدبة المداخلة بأمور الجبل الداخلية، ولا تجنيد أهالي جبل حوران ولا تنزع الأسلحة منهم»... وبالنسبة إلى الضرائب اشترط في سنّها وجمعها ما يلي: «لا يحق للمجلس أن يقرر استيفاء ضريبة الأعشار من حاصلات الأراضي، إنما الأموال التي يجوز له أن يقرر استيفاءها من الأراضي يجب أن تكون مقطوعة ومصدقًا عليها من عموم أهل البلاد بجمعية عامة»(١١٤).

بيد أن هذا الإجماع الدرزي حول هذا البرنامج ما لبث أن اصطدم بالنزاعات الداخلية ما بين زعماء الدروز. واستطاعت المفوضية الفرنسية عن طريق مستشارها روبير ده كاي في دمشق أن تستفيد من هذه النزاعات لتعدّل في البرنامج المطلبي باتجاه تشديد القبضة الفرنسية على الجبل. إذ انفرد وفد من زعماء دروز الجبل على رأسه الأمير سليم الأطرش بتوقيع اتفاقية مغايرة لبرنامج مؤتمر السويداء، نظّمت في دار المفوضية الفرنسية في دمشق وصادق عليها بالنيابة عن الجنرال غورو، روبير دو كاي في ٤ آذار/ مارس ١٩٢١ (١١٥).

في بنود الاتفاقية الجديدة أدخلت صيغة «المستشارين الإفرنسيين» الذين

---

(١١٣) راجع نص القرارات كما وردت عند حنا أبو راشد في الملحق الرقم (١٦)، ص ٣٨٧-٣٨٩ من هذا الكتاب.

(١١٤) من القرارات، أبو راشد، ص ١٣٠-١٣١.

(١١٥) حملت الاتفاقية أختام الزعماء التالية أسماؤهم: فضل الله هنيدي، نسيب الأطرش، سليم الأطرش، توفيق أبو عسّاف، عقلة القطامي، قفطان عزام، فخر الدين شعراني، مسعود غانم، جبر شلغين، نايف أبو فخر، خمري شلغين، دخل الله أبو فخر، نسيب الحسيني، حسين أبو فخر، وبالنيابة عن المشايخ الروحانيين: محمود أبو فخر.

«يُقيمون لدى الحكومة الوطنية لأجل تدريبها»، وتعيين الحاكم للموظفين في اللجنة الإدارية، كذلك شدد على مصادر الإيراد لميزانية الجبل من خلال استيفاء الرسوم والضرائب التي «يفضها» مجلس الحكومة، وتحصيل «واردات أقسام الأراضي السنية العائدة سابقًا للحكومة العثمانية». وفي حين طالب «برنامج السويداء» بعدم تدخل الدولة المنتدبة في شؤون الجبل الداخلية، شددت الاتفاقية الجديدة على دور الدولة المنتدبة باعتبارها مرجعًا أخيرًا لتنظيم «القانون الخاص» الذي سيعين «وظائف الحاكم» وصلاحيته، وصلاحية مجلس الحكومة، واللجنة الإدارية، وكيفية تأليفها[١١٦].

تابعت السلطة الفرنسية سياسة استمالة زعماء الدروز؛ ففي ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٢١، استحصل الأمير سليم على أمر من الجنرال غورو يُخوّله حق تشكيل الحكومة، «فدعا الأمير أعيان الشعب فاجتمعوا في أول أيار/ مايو من تلك السنة وانتخبوه حاكمًا، ونادوا به أميرًا. وتقرر تقسيم الجبل إلى ثلاث عشرة مديرية. وانتُخب مجلس نيابي مؤلف من ٤٤ عضوًا... واصطُلح على علم يرمز إلى أمور دينية جعلت ألوانه من فوق إلى تحت عرضًا الأخضر فالأحمر، فالأصفر فالأزرق فالأبيض، وفي جانبه الأيسر ١٣ نجمة، إشارة إلى ١٣ ناحية. وانتُخب قائدًا للدرك توفيق بك الأطرش ومديرًا للمخابرات وديع بك تلحوق، وبضعة أنفار من الدرك زيدوا بعد حين حتى بلغوا ٢٥٠ فارسًا و٥٠ راجلًا برئاسة الرئيسين السيد حسني صخر من دمشق، والسيد محمد كيوان من لبنان. ولم تنته السنة حتى سُمّي ١٣ ضابطًا و١٣ مديرًا، معظمهم من عائلات العشائر: الأطرش، العبد الله، نصار، هنيدي، أبو فخر، عز الدين، عامر، الصحناوي...»[١١٧].

من الطبيعي أن تنتقل الأطر العشائرية نفسها إلى أطر الحكومة الجديدة وأجهزتها. يصف عبد الله النجار قوة الدرك المشكّلة في الجبل، فيقول: «كانت قوة الدرك معنوية، فقد اختير أنفاره من العشائر، فصار الجند (يهدد الدروز

---

(١١٦) نص الاتفاقية المعقودة بين هؤلاء الزعماء وروبير ده كاي في ٤ آذار/ مارس ١٩٢١، منشور في: أبو راشد، ص ١٣٣-١٣٦.

(١١٧) النجار، ص ١٤١-١٤٢. ثمة لائحة بأسماء النواحي في الجبل مع ذكر لأسماء مديريها وضباطها.

بالدروز)، والجندي يحمل اسم عشيرته وهيبتها لأن العشيرة لا تسمح بذهاب دمه هدرًا، لذلك كان الدروز يتهيّبون الجنود خوفًا من عشائرهم. وسلطان باشا نفسه كان يتحاشى سفك دم جندي. وقد علم الجنود ذلك فكانوا يهاجمونه مهما يقل عددهم ويكثر عدد أتباعه»(١١٨).

كان من الطبيعي أيضًا أن تستمر الانقسامات في المواقف السياسية في إطار المنافسات ما بين العشائر، وبيوتات العشيرة الواحدة. واستمر تيار فيصل في الجبل، المتمثل في سلطان باشا الأطرش، بمعارضته حكومة سليم والتحريض ضدها. وتركز التحريض على مسألتين: الضرائب التي تفرضها حكومة الأمير سليم بناء على توصيات المفوضية الفرنسية، واصطدام مصالح فرنسا الأمنية في الجبل وسلوك أجهزتها العسكرية القمعية بالنظام العشائري السائد.

كانت حادثة لجوء أدهم خنجر إلى الاحتماء بسلطان باشا الأطرش في الجبل تأتي في هذا السياق لتؤجج الخلاف ما بين المعارضة الدرزية (سلطان باشا الأطرش) و«البيوتات» التي تأطّرت في الحكومة الدرزية الجديدة.

لعل في استعادة «القصة» التي يرويها حنا أبو راشد عن لجوء أدهم واعتقاله وثورة سلطان باشا الأطرش الأولى (١٩٢٢) مُعطيات وثائقية ذات دلالة على طبيعة العلاقات الاجتماعية التي كانت في أساس أشكال العمل السياسي لدى الدروز.

«في ١٧ يوليو/ تموز سنة ١٩٢٢ وصل ليلًا إلى دار سلطان باشا الأطرش أدهم خنجر، أحد الذين أطلقوا النار على الجنرال غورو في أثناء زيارته للأمير محمود الفاعور ونوري باشا الشعلان، في حادثة طريق القنيطرة في ١٣ حزيران/ يونيو سنة ١٩٢١ وعند وصوله ألقى الجند القبض عليه، وأرسل مخفورًا إلى السويداء حالًا، وكان ذلك في غياب سلطان باشا عن داره. وفي صباح اليوم الثاني، حضر سلطان إلى داره، فوجد كتابًا معنونًا باسمه. وهذه صورته، بالحرف الواحد:

---

(١١٨) المصدر نفسه، ص ١٤٦-١٤٧.

كتاب أدهم خنجر

سيدي صاحب العطوفة سلطان باشا الأفخم،

«بعد إهداء السلام، أقبل الأيادي مع الأقدام، ثم أعرض لعطوفتكم بأنني كنت قاصدًا دياركم العامرة لأجل أن أحتمي فيها من نوائب هذا الزمان، فعندما وصلت ألقى القبض علي المدير والعسكر، وأخذوا مني حصاني وأمتعتي كلها وبعد سألوني عن اسمي فجاوبتهم بالواقع، وبعد أخذ إفادتي ذهبوا بي إلى «الكفر» وبعد مضي خمس ساعات في البلد ذهبوا بي إلى السويداء والآن قيد السجن...

«فالآن أصبحت حياتي في يد الحكومة الإفرنسية، ولا يمكن تخليصها إلا بمساعدتكم وعلى كل حال لكم في العادة أن تحموا وتخلصوا كل منداق، وأنا لولا ما كنت أمين على حياتي بوجود عطوفتكم ما كنت أتيت جهرًا... والآن دخلت دياركم العامرة مستجيرًا، وداخل في حريمكم وفي أولادكم، حتى وفي كل الطرشان...».

١٨ تموز/ يوليو ١٩٢٢

الداعي

أدهم خنجر الصعبي

«حاشية: سيدي لا يمكن أن يمضي علي أكثر من اليوم في السويداء ومن بعد، مرادهم أن يسفروني إلى الشام، فأرجوكم تداركوا، أو تداركوا هذه المسألة اليوم، حيث لا معين لي غير عطوفكم ودمتم سيدي».

يعلّق حنا أبو راشد: «إن العادة عند عشائر العرب هي أن ضيفًا هذا شأنه، يدافع عنه بالنفس والنفيس بقطع النظر عن منزلته وحرمه. فبعث سلطان على الفور بأخيه إلى السويداء، متوسطًا (...) ولما لم يستفد من التوسط شيئًا في السويداء، ولا من الأمير سليم الذي كان في دمشق أرسل البرقية الآتية، هذه صورتها بالحرف الواحد:

عاليه، فخامة المندوب السامي لسوريا ولبنان المعظّم

«مع الأسف، لم يراع البند أن فرنسا تحافظ على تقاليدنا وعوائدنا ومعلوم أن الضيف والقاصد هما واحد في نظر العشائر، فرجال حكومتنا الوطنية، لم يراعوا هذا البند وسعادة المستشار ترنكا يؤيد إصراره... أطلب من حلمكم أو عدلكم أن لا تجعلني مضغة في أفواه العرب، وأن أتخصص بالإهانة، عن أمثالي في سوريا، وبعد هذه تروني أعترف في حلمكم، ويقضي الواجب أوامر الشكر، لفخامتكم وجاها... غير مجهول أن موتي، وإهانة ضيفي، مثل بعضهما في عوائد السوريين...»(١١٩).

سلطان الأطرش

هذا عرضٌ لنموذج من العلاقات الاجتماعية التي تحكمت بالعمل السياسي لدى الطائفة الدرزية في الجبل، مع وجوب عدم حصر أسباب ثورة سلطان باشا الأطرش الأولى في هذا الجانب فقط، وإنما يجب تأكيد الحيّز الاجتماعي الذي تراكمت عنده التناقضات بين فئات اجتماعية، محلية مثل الدروز، والإدارة الفرنسية في سورية.

إن مسألة جباية الضرائب وأشكالها المحلية، وممارسة السلطة في الجبل ضمن استقلالية عشائره، ووفق عاداتها وأعرافها، بقيت هي الشكل «القومي» الذي يلجأ للاحتماء به، بوجه السلطة الدخيلة والغريبة، وفي كل مرة تتعارض فيها الصلاحيات، والسلطات، والمصالح بين الطرفين.

تجدر الملاحظة أن ما كان يُشكل صمّام الأمان لـ «السلطة الانتدابية» هو في مدى قدرتها على أن تمد جسورًا مع أطراف من السلطة المحلية في الجبل؛ هذه الجسور التي كانت تضمن تبادل المنافع بين الطرفين، كانت تخفف من حيّز التناقضات وتُضيّق شقة الخلاف. إذ كانت المفوضية الفرنسية تلجأ في كل مرة ينفجر فيها الصراع مع طرف من أطراف

(١١٩) أبو راشد، ص ١٤٦-١٤٨.

السلطة المحلية العشائرية إلى تحريك الطرف الآخر ليقف بوجه الطرف المصارع[١٢٠].

حتى إذا ما توفي الأمير سليم الأطرش (١٩٢٣)، واستلم الكابتن كاربيه (مستشار الجبل) الحكم المباشر، ضاربًا عرض الحائط بالاتفاقيات المعقودة، وبالأعراف والتقاليد، وتوازنات السلطة في الداخل، تمحورت المعارضة الدرزية كلها حول زعامة سلطان باشا الأطرش، والتفّ حوله حتى الزعماء الذين وقفوا ضده في عام ١٩٢٢، ومنهم مثلًا الزعيم متعب الأطرش، وكانت انتفاضة الدروز العارمة في عام ١٩٢٥ التي تحالفت مع مشروع السلطة المركزية القومية في دمشق.

(١٢٠) وظّفت المفوضية الفرنسية ضد حركة سلطان باشا الأطرش الأولى (١٩٢٢)، بعض رجال الدين الذين استكتبهم منشورًا ضده، انظر: الملحق الرقم (١٧)، ص ٣٩٠-٣٩٢ من هذا الكتاب. وتحرك ضده أيضًا الزعيم متعب الأطرش الذي وزّع منشورًا في الجبل في الموضوع نفسه، الملحق الرقم (١٨)، ص ٣٩٣-٣٩٦ من هذا الكتاب.



القسم الثاني

فرنسا والاقتصاد السوري

تمهيد

في مطالع القرن العشرين، وبالتحديد في سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها، نُلاحظ اهتمامًا فرنسيًا مكثّفًا بأوضاع سورية الاقتصادية. صحيح أن هذا الاهتمام الفرنسي ليس جديدًا، حيث كان قد تركز إثر التدخل العسكري الفرنسي الأول (١٨٦٠)[١]، وانطلاقة زراعة التوت وتجارة شرانق وخيوط الحرير في متصرفية جبل لبنان بفضل الرساميل الفرنسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٢]، بيد أن الاهتمام الفرنسي في المرحلة الجديدة، مرحلة وصول حركة التسابق الاستعماري إلى ذروتها، سيتكثف ويُعبّر عن نفسه في جهود حثيثة وأفكار ومشاريع يجنّد لها، لا الجهاز الدبلوماسي القنصلي فحسب، بل أجهزة أخرى: خبراء وعلماء وأساتذة جامعات وغرف تجارة ورجال أعمال. وستُعطي الحرب العالمية الأولى وما رافقها من محادثات لتقسيم مناطق النفوذ في الولايات العربية والآسيوية التابعة للسلطنة العثمانية، الفرصة المناسبة للتعبير عن هذه الأفكار والمشاريع، ولأخذ المبادرات وترتيب الاستعدادات وصولًا إلى التدخل العسكري الفرنسي الثاني في عام ١٩١٩. وإذا كان لهذا التدخل ظروفه الدولية وحساباته الاستراتيجية والدبلوماسية المعلنة والمضمرة معًا في سياسة الحكومة الفرنسية آنذاك، فإنه يبقى «يقاس كما يقول دومينيك شوفالييه (D. Chevallier) بعمق الوقع الليوني [نسبة إلى مدينة ليون] على سورية قبل ١٩١٤»[٣].

تمثل هذا «الوقع» في أشكال التلاقي بين مُعطيات اقتصادية محلية (بشكل أساس: مواد أولية زراعية)، وشبكة من المصالح الفرنسية التي تمثّلت في تملّك واستثمار عدد من المشاريع التي تُلبّي حركة التصدير والاستيراد وانتقال السلعة وتسويقها بين محطات الأسواق التاريخية في المشرق: حلب، دمشق،

---

(١) انظر: Marcel Emerit, «La Crise syrienne et l'expansion économique française en 1860,» *Revue historique*, no. 207 (January - March 1952), pp. 211-232.

(٢) هذه النقطة معالجة في مقالة مهمة لدومينيك شوفالييه: Dominique Chevallier, «Lyon et la Syrie en 1919, les bases d'une intervention,» *Revue historique*, no. 214 (October - December 1960).

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

بغداد، مكة، القدس من جهة، وبين مرافئ الساحل من الإسكندرون حتى حيفا ويافا من جهة ثانية.

من الملاحظ أن مدينة ليون لم تدخل وحدها في هذا الإطار من المصالح، وإن كانت القطب الرئيس في مجال الاستفادة من زراعة التوت في سورية. فمرسيليا، كما سنرى، هي قطب فرنسي مهم في حركة التصدير والاستيراد بين السوق الفرنسية «وأسواق» المناطق السورية.

في أي حال نُلاحظ أن الاهتمام الفرنسي المكثف بإمكانات سورية الاقتصادية كان يترافق مع صعود خطين مترابطين: خط نمو المصالح الفرنسية في سورية نموًا مطردًا يُهيّئ لمزيد من المشاريع، و«يُبشّر» بمزيد من «الآمال» و«الأماني»، وخط تأزم العلاقات بين الإمبرياليات الأوروبية، ولا سيما حول نقطة متفجرة هي نقطة تقاطع المواقف الأوروبية من مصير الدولة العثمانية، وهي النقطة التي تُلخّص ما اصطُلح على تسميته آنذاك «المسألة الشرقية»، أي تقسيم الإمبراطورية العثمانية، وما يطرحه هذا التقسيم من «مسائل» أخرى تدرّجت مستويات طرحها من مستوى «مسألة الخلافة» إلى «المسألة العربية» إلى «السورية» إلى «اللبنانية»، واستطرادًا إلى مسألة كل من «الأرمن» و«الموارنة»، ولاحقًا «الدروز» و«النصيريين»... إلخ[٤]، أي باختصار كان الصراع بين الإمبرياليات يتمثل في خط انتصار الرأسماليات الأوروبية التوسعية في العالم وتقهقر ما تُمثّله الدولة العثمانية على الرغم من «الإصلاح» من بنى ومؤسسات وأنماط إنتاج تاريخية قديمة. وهذا ما كان يدفع برأسمالية كل دولة إلى تركيز مشاريعها الاقتصادية وتكثيفها ودراسة المناطق المخطط لإلحاقها والسيطرة عليها[٥].

(٤) هذا الجانب سيكون موضوع القسم الثالث من هذا الكتاب.

(٥) لم يكن الاهتمام مقتصرًا على فرنسا؛ فبريطانيا وروسيا وألمانيا، ولا سيما هذه الأخيرة ضاعفت من اهتمامها بسورية في سنوات ماقبل الحرب. وها نحن نرى ألمانيا، شأنها شأن فرنسا، تستعين بالعلماء وأساتذة الجامعات والمستشرقين لدراسة أوضاع سورية وفهم أشكال التعامل المناسبة مع اقتصادها وسكانها.. من الأمثلة على ذلك كتاب عن «سورية» وضعه أستاذ ألماني (مارتين هارتمان) بصورة رسائل من «سورية» عام ١٩١٣ - وجدنا ترجمة فرنسية لبعض مقتطفات منه في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.. انظر: الملحق الرقم (١٢)، ص ٣٥٥-٣٧٠ من هذا الكتاب.

I

في مسألة إنتاج الحرير ومناطق زراعته

في الأعوام الأولى من القرن العشرين كانت زراعة التوت المرتبطة بتجارة مدينة ليون وصناعتها الحريرية قد ازدهرت بدرجة كبيرة في المناطق السورية الغربية: جبل لبنان والبقاع وضواحي المدن الساحلية. وشكلت الرساميل الليونية «الحافز الحقيقي للزراعة الحريرية السورية»[٦] آنذاك؛ إذ كان من الملاحظ «أن نسبة الحرائر السورية التي كانت تصل إلى ليون ليست مرتفعة، إذا ما قيست بحرير الصين واليابان، بشكل خاص، الذي يُشكل الجزء الأكبر من استيرادات ليون. ففي الأعوام التي سبقت حرب ١٩١٤ نقصت النسبة المئوية السورية، لأن الإنتاج السوري راوح مكانه، في حين استمرت حرائر الشرق الأقصى بتقدّمها. لكن ما كان يجده تجار ليون في المشرق هو إنتاج يسيطرون عليه بصورة شبه كاملة. ففي بداية القرن العشرين كان أكثر من ٩٠ في المئة من حرائر سورية تذهب إلى فرنسا. إذًا كان قد أصبح وضع تجار ليون غاية في التماسك[٧]. وأصبحت الزراعة والحلالات والتسويق وتأمين البزور كلها شأنًا فرنسيًا. ففي عام ١٩١٠ قدمت ليون حوالى ٨ ملايين فرنك في السنة، وهو مبلغ يُعادِل أكثر بقليل من ثلث ما يشتريه تجار الحرير من سورية[٨]، وكان الجزء الكبير من هذا

---

(٦) Chevallier, «Lyon et la Syrie en 1919,» p. 288.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٨٦.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٩٥، و Gaston Ducousso, *L'Industrie de la soie en Syrie et au Liban* (Beyrouth: Imprimerie catholique, 1913), p. 173.

المبلغ مخصصًا لشراء الشرانق، لذا هو يغذي مراحل إنتاج الحرير كلها: من الفلاح حتى صاحب حلالة الشرانق، مرورًا ببيوتات التجارة والمال في بيروت والوسطاء «والسماسرة»[٩].

كانت هذه السيطرة الفرنسية على إنتاج الحرير السوري تدفع برجال الأعمال الفرنسيين إلى البحث عن أشكال من هذه السيطرة وتوسيعها إلى مناطق سورية أخرى لم تطلْها بعد، أو طالتها بصورة خفيفة. فالتمركز «الحريري» الذي سهّلته في جبل لبنان ظروف وأوضاع اجتماعية - سياسية أكثر منها زراعية وطبيعية، كان يدفع برجال الأعمال الفرنسيين إلى مزيد من الاهتمام بزيادة وتيرة النمو وتوسيع المجال الزراعي للإنتاج، ولا سيما أن القفزة في أواخر القرن التاسع عشر توقفت في بداية القرن العشرين، بل وفي بعض السنوات والأماكن تراجعت خطوات الإنتاج إلى الوراء. من هنا كانت السيطرة المالية الفرنسية على الإنتاج تعني أيضًا الامتداد والتوسع وتطوير الإنتاجية. ولعل كتاب غاستون دوكوسو (G. Ducousso) المطبوع في عام ١٩١٣[١٠] يعكس بصورة من الصور هذا الاهتمام الفرنسي. فالمؤلف عمل لفترة في الجهاز القنصلي الفرنسي في سورية (في قنصليتي طرابلس وبيروت)، وكان يتابع عن كثب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمناطق السورية، ويكتب التقارير والدراسات عنها[١١]. وكتابه عن الحرير في سورية، الغني بالإحصاءات والجداول، عبارة عن تقرير موسع وشامل عن أوضاع إنتاج الحرير خلال الأعوام العشرة الأولى من القرن العشرين، ولا ريب أن في استعادة ملاحظاته حول مناطق زراعة التوت وحجم الإنتاج وصناعة خيوط الحرير وتسويقها أهمية وثائقية وعلمية أكيدة.

١ - مناطق زراعة التوت وحجمها

يرى دوكوسو أنه في الفترة الواقعة بين عامي ١٨٨٩ و١٨٩٣ قام الأهالي، مُشجَّعين من الصناعيين الأوروبيين، بتوسيع مجال زراعة

---

(٩) Chevallier, «Lyon et la Syrie en 1919,» p. 291.

(١٠) Ducousso, *L'Industrie de la soie.*

(١١) وجدنا في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية تقريرًا لدوكوسو مرفقًا برسالة من قنصلية بيروت يتحدث عن الأوضاع الاجتماعية لمنطقة عكار. انظر الملحق الرقم (٥)، ص ٣٠٧-٣١١ من هذا الكتاب.

التوت إلى الحد الذي تضاعف فيه خلال هذه الفترة القصيرة حجمها، ولا سيما في سهل البقاع. غير أنه منذ عام ١٩٠٣ بدأت هذه الزراعة بالتراجع. ومنذ بعض الوقت اقتُلعت أعدادٌ من الأشجار لتحل محلها أشجار البرتقال التي يبدو أنها أكثر ربحية للفلاحين والملّاكين على السواء.

يُقدّر المؤلف عدد أشجار التوت في ولاية سورية (ولاية دمشق) بـ٣,٣٩٥,٠٠٠ شجرة، موزّعة على المناطق والأقضية بالشكل التالي:

- البقاع: ٢٠٠٠,٠٠٠
- بعلبك: ٦٠٠,٠٠٠
- دوما: ١٠٠,٠٠٠
- وادي العجم (Ouadi–el–Ajem) : ١٣٠,٠٠٠
- حاصبيا ومرجعيون: ٥٠٠,٠٠٠
- راشيا: ١٥,٠٠٠
- النبك: ١٠,٠٠٠
- القنيطرة: ١٤٠,٠٠٠
- حوران وجبل الدروز: ١٠٠,٠٠٠

تُغطي هذه الزراعة مساحة ١٧٦٠ هكتارًا؛ ويضيف دوكوسو: «إننا لا نعتقد أن هذه المساحة قد زادت منذ عشر سنوات - بل هناك ثمة مجال للاعتقاد بأن نقصانًا ما قد حصل»(١٢).

بالنسبة إلى ولاية بيروت، يُقدّر عدد الأشجار بـ٩,١٧٠,٠٠٠ شجرة، تُغطي مساحة ٤٥٠٠ هكتار، وتتوزع على المناطق التالية:

(١٢) Ducousso, pp. 117-118.

بيروت: ٥٥٠,٠٠٠

طرابلس: ٦,٨٠٠,٠٠٠

اللاذقية: ١,٧٠٠,٠٠٠

عكا: ١٢٠,٠٠٠

أما بالنسبة إلى لبنان، فيقدر عدد الأشجار بـ٢٨,٠٠٠,٠٠٠، مُغطية مساحة ١٤,٠٠٠ هكتار[١٣].

بناءً على هذه الأرقام التي يوردها دوكوسو، يمكن أن نضع الجدول الرقم (٢-١).

الجدول الرقم (٢-١)
المساحة وعدد أشجار التوت
(ولاية دمشق وبيروت وجبل لبنان) ١٨٨٩ - ١٨٩٣

الولاية	عدد الأشجار	المساحة المزروعة
ولاية دمشق	٣,٣٩٥,٠٠٠	١٧٦٠ هكتارًا
ولاية بيروت	٩,١٧٠,٠٠٠	٤٥٠٠ هكتار
متصرفية جبل لبنان	٢٨,٠٠٠,٠٠٠	١٤٠٠٠ هكتار

٢ - مصانع حل الشرانق والرساميل الفرنسية

هذا التمركز الزراعي في الجبل، على الرغم من ضيق أراضيه الزراعية، يوازيه أيضًا تمركز في وجود أماكن تربية دود القز ومصانع حل الشرانق. وبعد أن يقدم المؤلف لمحة تاريخية عن دخول مصانع «الجبل» الفرنسية إلى الجبل، وتكاثر المصانع «الحديثة» في الربع الأخير

(١٣) المصدر نفسه، ص ١١٨.

من القرن التاسع عشر[١٤]، يُشير إلى أن عدد المصانع في سورية «في الوقت الحاضر» (في عام ١٩١٠) هو ١٩٤ مصنعًا، ويُقدّر أن ٢٥ منها لا تعمل هذا العام، إما بسبب النقص في الرساميل، وإما بسبب الصعوبة في إيجاد أيد عاملة. وأما المصانع التي تعمل فيُقدّر عددها بـ ١٥٨ مصنعًا، تنتج خيوطًا بالشكل التالي:

تنتج حريرًا «إكسترا»: ٤ مصانع

تنتج حريرًا «نوع أول»: ٢٠ مصنعًا

الباقي من المصانع تنتج أنواعًا من درجة ثانية وثالثة.

يلاحظ دوكوسو أن المصانع الفرنسية الثلاثة لا تنتج إلا أنواعًا ممتازة:

- مصنع بورتاليس (Portalis): هو خارج كل تصنيف نظرًا إلى روعة إنتاجه.
- مصنع (Veuve Guerin): grand extra
- مصنع (d'Algue Mourgue): نوع أول

السبب أن المصانع السورية تحل شرانقها من «طرفين»، على الرغم من الحسنات التي يوفّرها الحل من أربعة أو ستة «أطراف». ويطرح دوكوسو هنا مسألة «تحديث الآلة» على غرار ما حصل في مصنع «Maison Veuve Guerin et fils de Lyon» الذي أقام في عام ١٩٠٨ «حلالة من ٦ أطراف». ويُعطي المثل التالي على ازدياد الإنتاجية: خلال ساعة تعطي العاملة على حلالة من طرفين ٢٠ غرامًا من الحرير، وعلى حلالة من ٤ أطراف ٣٠ أو ٣٥ غرامًا، بينما تُعطي على حلالة من ٦ أطراف ٥٠ غرامًا[١٥].

أما الكمية التي تنتجها هذه المصانع فتقدّر بحسب السنوات بالكميات المبيّنة في الجدول الرقم (٢-٢).

---

(١٤) اعتمد شوفالييه بشكل أساس على المعلومات الواردة عند دوكوسو في دراسته لهذه النقطة في كتابه *La Société du mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe* فلا نعتقد أن ثمة ضرورة لاستعادة المعلومات التاريخية نفسها.

(١٥) Ducousso, p. 134.

الجدول الرقم (٢-٢)

كمية الحرير المُنتجة في سورية بين عامي ١٩٠١ و١٩١١ (كلغ)

١٩٠١	٤١,٠٠٠
١٩٠٢	٤٢٤,٠٠٠
١٩٠٣	٤٩٤,٠٠٠
١٩٠٤	٤٥٣,٠٠٠
١٩٠٥	٤٨٠,٠٠٠
١٩٠٦	٤٥٢,٠٠٠
١٩٠٧	٥١٧,٠٠٠
١٩٠٨	٤٧٤,٠٠٠
١٩٠٩	٤٧٢,٠٠٠
١٩١٠	٥٢٧,٠٠٠
١٩١١	٥٢٤,٠٠٠

أي ما يعادل ٤٦٥,٠٠٠ كلغ كمعدل سنوي.

ويُصدّر القسم الأكبر من هذا الحرير إلى ليون عبر مرفأ بيروت. ومن خلال الوثائق التي تقدمها جمارك هذه المدينة تقدّر الصادرات كما في **الجدول الرقم (٢ - ٣)**[١٦].

الجدول الرقم (٢ - ٣)

صادرات سورية من الحرير بين عامي ١٩٠٥ و١٩١٠
بحسب جمارك مدينة ليون (كلغ)

١٩٠٥	٣٣٤,٦٠٠
١٩٠٦	٣٥٠,٧٠٠
١٩٠٧	٣٦٠,٥٥٠
١٩٠٨	٣٥٧,٤٥٠
١٩٠٩	٢٢٠,٠٠٠
١٩١٠	٢٦٤,١٠٠

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

ينتقل دوكوسو إلى أهمية دور رأس المال الفرنسي، ولا سيما الليوني، في الإنتاج الحريري في سورية، فيشير إلى أن صاحب الحلالة بحاجة إلى مبلغ يراوح بين ٣٥٠٠ و٥٠٠٠ فرنك كحد أدنى لتشغيل «دست» واحد في الحلالة. ولا أحد من «الصناعيين» السوريين يملك مثل هذه المبالغ. لذلك يضطر إلى اللجوء إلى «القروض»، «وهنا يتدخل رأس المال الفرنسي، ولا سيما الليوني».

أما عن شكل تدخّله فيقول: «وحدهم أصحاب الحلالات» الذين يقدمون ضمانات جدية (ولنضع مواطنينا جانبًا) يستفيدون بشكل مباشر من السُّلَف المقدمة التي تُسدد بإرسال الحرير المسجل بالأمانة. بينما بالنسبة إلى الآخرين فإن ليون تقدم إليهم المال بواسطة المصارف المحلية. فموقع هذه الأخيرة يسمح لها بمعرفة مدى قدرة المستدينين الذين يلجأون إلى رهن عقار أو ممتلكات(١٧).

يضيف دوكوسو أن هذه الطريقة التي تُحبّذها ليون لأنها تقدم ضمانًا أكبر، لا تروق الصناعي السوري الذي يجب عليه أن يدفع، عدا فائدة الـ ٥ في المئة، ونسبة ٢ في المئة «كومسيون» مبيع للبيوتات الليونية، «كومسيون» جديدًا للوسيط، غالبًا ما يصل إلى ٢ في المئة.

«وهكذا تصل الفائدة عادة إلى ١٠ في المئة. وعلى الرغم من ذلك تبقى الحاجة إلى المال ماسة إلى درجة أنه لا يمكن نقاش هذه الشروط التي غالبًا ما تكون جائرة. ومهما يكن فإن ليون تقدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من نصف الـ١٢ أو ١٥ مليون فرنك، المخصصة سنويًا لشراء الشرانق، بواسطة أصحاب الحلالات السوريين»(١٨).

بعد أن يُشير المؤلف إلى محاولات البلدان الأوروبية الأخرى مزاحمة فرنسا في مجال الصناعة الحريرية، يؤكد أنه على الرغم من العثرات، فإن الصناعة الليونية «بوثوقها بالمستقبل تضع عنفوانها كله للاستمرار بسيادتها السابقة. ففي هذه اللحظة الحرجة من وجودنا الوطني انغرست في أسواق العالم كلها صناعتنا وتجارتنا. ويبقى، بفضلها، سوق الحرائر في أوروبا كلها

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

السوق الفرنسية بالتمام، وليس في سورية وحسب، وإنما أيضًا في تركيا كلها. إن نفوذنا في هذا المجال من الصناعة يبقى هو السائد»[١٩].

يقدّم دوكوسو فصلًا عن اليد العاملة السورية في مصانع حلالات الشرانق، فيُقدّر أنه في عام ١٩١١ ارتفع مجموع العاملين والعاملات في إنتاج خيوط الحرير إلى حوالى ١٤ ألفًا، من بينهم ١٢ ألفًا من النساء. ويُضيف أنه تبعًا لتوزيع الأديان التي تشكل في هذه البلاد انتماءات وطنية (Nationalités)، يتوزّع هؤلاء العمال والعاملات بحسب الجدول الرقم (٢-٤).

الجدول الرقم (٢-٤)

اليد العاملة السورية في مصانع الشرانق بحسب التوزيع الطائفي

موارنة	٨٥٠٠
روم أرثوذكس	١٥٠٠
روم كاثوليك	٧٠٠٠
دروز	١٠٠٠

يراوح الأجر اليومي للعامل أو العاملة تبعًا للخبرة، من القرش الواحد حتى الستة قروش، ويعادل القرش آنذاك ١٧ سنتيمًا فرنسيًا، ما يعني «أن هذه الأجور زهيدة جدًا إذا ما قورنت بالأجور في فرنسا». غير أن دوكوسو يستدرك فيقول: «إنها كافية في سورية حيث الحاجات محدودة نظرًا إلى المناخ والعادات». وهي على كل حال تضاعفت عما كانت عليه في عام ١٨٤٠، أي بعد تأسيس أول مصنع فرنسي[٢٠].

***

تنتظم هذه الصورة التي يُقدّمها كتاب دوكوسو عن إنتاج الحرير في سورية قبيل الحرب العالمية الأولى، في إطار الدعوة الفرنسية المُلحّة لتكثيف الجهود الفرنسية حول توسيع مشاريع زراعة التوت في المناطق السورية

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٥٦-١٥٧.

وتوظيف الرساميل في فتح مصانع جديدة للحل وتطوير ما هو موجود، ولا سيما أن الإنتاج كان قد بدأ يشهد تقهقرًا ملحوظًا في سنوات ما قبل الحرب. إذ بينما كان معدل إنتاج الحرير الخام في العام (بين عامي ١٩٠٢ و١٩١١) ٥٠١,٠٠٠ كيلو، هبط الإنتاج في عام ١٩١٢ إلى ٤٠٠,٠٠٠ كيلو[٢١]، وكما يُلاحظ «اتحاد تجار الحرير في ليون»[٢٢]، فإن تربية دود القز وزراعة التوت لا يكفي أنهما لا تتطوران في سورية، بل إنهما منذ بضعة أعوام في تقهقر ملحوظ. ففي سهل بيروت تُستبدل أشجار التوت بأشجار الفاكهة، وفي سهل البقاع بالحبوب[٢٣].

ثم تأتي أحداث الحرب لتشكل ضربة قاصمة للإنتاج الحريري السوري، فيبادر رجال الأعمال الفرنسيون في كل من مرسيليا وليون إلى دراسة الوضع بعد الحرب مباشرة، وتدارك التدهور الذي حصل. وفي هذا المجال نقرأ تقريرًا حول الزراعة الحريرية في سورية لكروازا (M. Croizat) وُضع إثر البعثة التي أرسلت إلى سورية من غرفتي تجارة ليون ومرسيليا في عام ١٩١٩ [٢٤].

يُشير التقرير إلى أنه قبل عام ١٩١٤ كان يبلغ معدّل كمية إنتاج شرانق الحرير سنويًا ٤,٥٠٠,٠٠٠ كلغ، موزّعة على الشكل التالي:

٣,٧٠٠,٠٠٠ كلغ تُنتَج في جبل لبنان وسهل البقاع، و٨٠٠,٠٠٠ كلغ في منطقة أنطاكيا. بينما تدنّى الإنتاج في أثناء الحرب إلى أربعة أخماس.

يتطرق التقرير أيضًا إلى الأسباب التي أدّت إلى هذا التدهور، فيراها:

أولًا: «في نقص البزور (باعتبار أن كل الكمية تقريبًا كانت تستورد من فرنسا). فالحرب بقطعها العلاقات التجارية حرَمت البلاد من هذه

---

(٢١) Chambre de commerce de Marseille, *Lettre à Monsieur le ministre des affaires étrangères sur la question de la Syrie suivie d'une note sur la valeur économique de ce pays* (Marseille: Barlatier, 1915), p. 22.

(٢٢) «Union des marchands de soie de lyon».

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٢٤) *Rapport sur la sériciculture en Syrie établi par M. Croizat à la suite de la mission envoyée en Syrie par les chambres de commerce de Lyon et de Marseille (1919)* (Lyon: A. Rey, [s. d.]).

المادة الأولية. أما البزور المحلية فلم تكن تُعطي إلا إنتاجًا رديئًا».

ثانيًا: في النقص في الأيدي العاملة. ففي عام ١٩١٧ - ١٩١٨ أدت المجاعة إلى هلاك حوالى ٤٠ في المئة من الأيدي العاملة الفلاحية. وأدّى غلاء المعيشة وانتشار مرض التيفوس إلى هجرة أعداد كبيرة من الفلاحين إلى حوران والمناطق السهلية، حيث تتوافر فرص العمل وأسباب العيش.

ثالثًا: في قطع أشجار التوت في ولاية بيروت وجبل لبنان لإحلال مزروعات غذائية محلها، أو لاحتطابها بهدف استخدامها للوقود.

بعد الحرب استؤنف الإنتاج الحريري السوري بفضل تدخّل الحكومة الفرنسية التي قامت باستيراد البزور إلى سورية، لكن الإنتاج لم يصل إلا إلى ربع ما كان عليه قبل الحرب؛ إذ تركت المجاعة وأمراض التيفوس فراغًا لم يُردَم. وفي أنطاكيا وصل الإنتاج في عام ١٩١٩ إلى ١١٠,٠٠٠ أو ١٢٥,٠٠٠ كلغ، بينما كان يصل إلى ٨٠٠,٠٠٠ أو ٩٠٠,٠٠٠ كلغ ما قبل الحرب[٢٥].

يعرض التقرير واقع حلالات الشرانق في سورية، فيرى أن أهمية الحرير السوري تكمن في جودة شرانقه، بينما يصطدم «حل» هذه الشرانق بتقنية متخلّفة، ويرى أن تخطي المشكلة لا يمكن أن يتم إلا عبر تدخل الرأسمال الفرنسي والتقنية الفرنسية.

لكن الضمانات تكمن في «ضبط الأمن»، و«تحقيق الاستقرار وتأمين احترام الملْكية». تلك هي الشروط التي يؤكدها التقرير لتخطي المشاكل التي تعترض عملية استئناف الإنتاج بعد الحرب. ويبقى الحل المنشود الذي أكّده رجال الأعمال الفرنسيون هو تأمين «إدارة جدّية» لسورية تؤمّن حقوق الناس واحترام الأشخاص، وملكية الآخرين. وهذا يعني «إنه في هذه اللحظة يُخيّم كثير من الغموض وقليل من الاطمئنان. أما عندما يأتي اليوم الذي تحل فيه المسألة السورية حلًا يتلاءم مع أماني البلاد، أي مع مصلحة فرنسا، فإن نشاط البلاد الذي أخذ بالانطلاق سينمو أكثر. ولنأمل في أن يكون هذا اليوم قريبًا»[٢٦].

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣-٤.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٧.

II

في المسألة الزراعية وتطوير الاقتصاد الزراعي السوري

يقول هوفلان[٢٧]، رئيس البعثة الفرنسية التي أُوفدت إلى سورية من غرفتي تجارة ليون ومرسيليا، إن الإنتاج الزراعي في سورية «يقدم آفاق مستقبل جميل. فلنا أن نأمل بأن تُصبح سورية من أغنى البلدان الزراعية وأخصب أراضي المعمورة». فعلى ماذا ترتكز هذه الآمال التي يطلقها هوفلان أمام مؤتمر رجال الأعمال الفرنسيين المنعقد في مرسيليا لدراسة أوضاع سورية، ويكررها في تقريره الموسّع اللاحق؟

يعرض هوفلان الأراضي السورية الخصبة التي يجب على مشاريع الاقتصاد الفرنسي أن تركز عليها: سهل كيليكيا، سهل حلب، ممر أنطاكيا، وادي العاصي، وامتدادها عبر الليطاني والبقاع، واحة دمشق، حوران، السهول الساحلية من اللاذقية حتى صور. هذا التعداد يشمل، على حد تعبير هوفلان، «الأجزاء الدسمة من سورية».

بيد أن ما يلاحظه هوفلان ويؤكده، هو نسبة مساحة الأراضي المزروعة إلى الأراضي الصالحة للزراعة في الولايات «التي يجب أن يمتد عليها الانتداب الفرنسي»، فيرسم للمؤتمرين الجدول الرقم (٢-٥).

---

(٢٧) Paul Huvelin, *Que vaut la Syrie?*, documents économiques, politiques et scientifiques (Paris: Comité (de l'Asie française), 1921).

الجدول الرقم (٢ - ٥)
مساحة الأراضي المزروعة إلى الأراضي الصالحة للزراعة في سورية ولبنان

المساحة الإجمالية (بالهكتار)	المساحة المزروعة حاليًا	المساحة الصالحة للزراعة
ولاية حلب ٧,٨٤٨,٨٠٠	٣٥٢,٧٠٠ أي ٥,٤ في المئة	٣,٩٠٠,٠٠٠ أي ٥٠ في المئة
ولاية دمشق ٩,٩٨٥,٨٠٠	٣٤٧,١٠٠ أي ٥,٣ في المئة	٢,٠٠٠,٠٠٠ أي ٢٠ في المئة
ولاية بيروت ٢,٨٦١,٨٠٠	٢٩٧,٤٦٠ أي ٧,٩ في المئة	٣٥٠,٠٠٠ أي ١٢ في المئة
متصرفية جبل لبنان ٤٥٠,٠٠٠	١٧,٥٠٠ أي ٣ في المئة	٢٠,٠٠٠ أي ٤,٤ في المئة
المجموع ٢١,١٤٦,٤٠٠	١,٠١٤,٧٦٠ أي ٨,٤ في المئة	٧,٢٧٠,٠٠٠ أي ٦,٢٦ في المئة

بيد أن المناطق السورية التي وُضعت تحت الانتداب الفرنسي بلغت مساحتها حوالى ١٧,٠٠٠,٠٠٠ هكتار، والمساحة المزروعة منها كانت حوالى ٧٧٥,٠٠٠ هكتار، أي ما يُعادِل ٤,٥ في المئة. أما الأراضي الصالحة للزراعة فكانت تبلغ حوالى ٤,٦٠٠,٠٠٠ هكتار، أي ما يساوي ٢١ في المئة تقريبًا.

يدعو هوفلان إلى إجراء الاختبارات العلمية على التربة ودراسة الأوضاع المناخية للمناطق، ومواقعها بالنسبة إلى حركات التبادل والأسواق.

وبعد أن يعرض المزروعات السورية التي كانت تُزرع قبل الحرب، مُحدّدًا مناطق زراعتها وكميات المنتج منها سنويًا، بدءًا من القمح وانتهاءً بالتبغ، مرورًا بالشعير والقطن، والخضار والزيتون وأشجار التوت والأشجار المثمرة والسمسم، يرسم جدولًا بقيمة المنتوجات الزراعية السورية السنوية اعتمادًا على معطيات روبين[٢٨] (Ruppin) التي وُضِعَت قبل الحرب.

هذه المعطيات يقدمها الجدول الرقم (٢-٦).

(٢٨) بناءً على تقرير أحد الخبراء الألمان: Arthur Ruppin, «Syrien Wutschaftsgebiet (Beiheft zum Tropeup),» *flanzer*, no. 35 (1916).

الجدول الرقم (٢-٦)
قيمة المنتوجات الزراعية السورية السنوية
قبل الحرب العالمية الأولى (فرنك فرنسي)

١-	زراعات أساسية لغذاء الإنسان والحيوان (حبوب وخضار)	٤١٥,٠٠٠,٠٠٠
٢-	زراعات تجارية (قطن، تبغ، ينسون، كمون)	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
٣-	زراعات شجرية:	
	أ- زيتون	١٢,٠٠٠,٠٠٠
	ب- زراعة الكرمة	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
	ج- زراعة حريرية	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
	د- ليمون وحمضيات	٥,٠٠٠,٠٠٠
	هـ- ثمار أخرى	١٠,٠٠٠,٠٠٠
	المجموع	٨٢,٠٠٠,٠٠٠
٤-	منتوجات نباتية طبيعية	٥,٠٠٠,٠٠٠
٥-	منتوجات (ألبان، لحوم، صوف، جلود)	٩٥,٠٠٠,٠٠٠
٦-	منتوجات تربية دواجن	١٧,٠٠٠,٠٠٠
٧-	استثمار غابات	٤,٠٠٠,٠٠٠
	المجموع	٦٣٨,٠٠٠,٠٠٠

بالطبع ينطبق هذا الجدول على معطيات وتقديرات ما قبل الحرب. ويستدعي بالتالي في مرحلة ما بعد الحرب (مرحلة تنظيم الانتداب الفرنسي على سورية) تعديلات في اتجاهات شتى؛ إذ كثير من المواد تراجعت في حجم إنتاجيتها (الزراعة الحريرية، تربية الماشية، استثمار الغابات..). لذلك يقدر هوفلان قيمة النقص بالإنتاجية بحوالى ٦٠ أو ٨٠ مليونًا. لكن يعود فيستدرك من جهة أخرى ليقول إن أسعار المنتوجات ارتفعت في مرحلة ما بعد الحرب، ويُقدّر معدل نسبة الارتفاع بثلاثة أضعاف ما كانت عليه. وعلى هذا الأساس يمكن تقدير قيمة الإنتاج السنوي للاقتصاد

الزراعي السوري، في حدود الانتداب الذي أُعطي لفرنسا، بمليار ونصف إلى ملياري فرنك.

يعلق هوفلان على هذه الأرقام: «إنها ذات دلالة بليغة والنتائج التي تلخصها يجب أن تلفت الانتباه بشكل جدي». «ومع ذلك تبقى أقل بكثير مما يمكن أن ننتظر. فالأراضي السورية لا تقدم أبدًا كل ثرواتها».

يتساءل هوفلان عن أسباب هذا التأخر. ويقدم نفسه هنا «منظّرًا رأسماليًا أوروبيًا»، إذ يقول: «لنترك جانبًا أسباب الاضطرابات الظرفية العائدة للحرب. فهذه لا بد أن تزول مع زوال الأزمة التي ولّدتها. ولنحرص على كشف الأسباب المزمنة لهذا الجمود، والتي تعود إلى ما قبل عام ١٩١٤، بل أحيانًا إلى قرون عدة». هذه الأسباب تعود برأيه إلى تلك «القوة المُعيقة الغاشمة للنظام الذي أثقل طويلًا على سورية. إذ ساهم النظام السياسي الذي فرضته السيطرة التركية، والنظام الاجتماعي الذي استدعته التقاليد الموروثة، سويًا في شل الانطلاقة التقنية والاقتصادية للزراعة السورية. فإليهما يُعزى ضعف المواصلات وهدر بعض الثروات (الغابات والمراعي)، وقلة الأيدي العاملة المضطرة للهجرة، وعدم سلامة الأملاك والأشخاص، والجهل، وجمود المستثمرين، واتساع الأملاك الكبيرة التي شجّع عليها تنظيم عقاري من عصر آخر، وبؤس الفلاحين الخاضعين إلى علاقات شبه - قنانة، والمستنزفين بتراكم الديون والفوائد».

ما هو الحل الذي يقترحه صاحب التقرير (هوفلان)؟ تنظيم زراعي «رأسمالي» على غرار ما حدث في أوروبا، وبالتحديد في فرنسا في سياق التطور الرأسمالي، والثورة البرجوازية التي أطلقت الإنتاج بتحريرها للقوى المنتجة من قيود النظام الإقطاعي. وإن بناء بنيان تحتي لهذا التنظيم (جسور، أقنية، عمليات تجفيف، مشاريع ري، طرقات، سكك حديد...) يتطلب - كما يقول هوفلان - وقتًا وجهدًا ومالًا، وبرنامجًا يطبق على مراحل متباعدة. والشيء نفسه بالنسبة إلى التنظيم الاجتماعي المناسب لهذا التنظيم الاقتصادي: «فلن نحرق المراحل في العمل الضروري للإصلاح الاجتماعي. ولن نحوّل بضربة عصا العقلية وتقاليد الشعوب. وهذا يعني أن كثيرًا من عشرات السنوات ستمر قبل أن تشهد سورية عصرها الذهبي في إنتاجيتها الزراعية». ويستدرك

هوفلان بقوله إن «هذا لا يعني أننا يجب أن نتخلّى عن تحسين الإنتاجية. فثمة عوامل بحبوحة موجودة مع ذلك في سورية، ويمكن الاعتماد عليها للتحرك حاليًا وبصورة مباشرة»[٢٩].

ما الذي يقترحه هوفلان للبدء؟

يقول: «إن أولى خطوات التقدم التي نأملها هي تلك التي تنتج من إصلاح النظام السياسي. فقبل كل شيء يجب أن نؤمّن للمزارعين السلام، وأفهم من ذلك الطمأنينة المادية والثقة المعنوية. ففرنسا التي كُلفت من عُصبة الأمم بتحرير البلاد ليست قاصرة عن أن تؤمّن لها الأمن (...). لكن لا يكفي أن نقوم بمهمة «البوليس» وتهدئة النزاعات الداخلية (Intestines)، بل يجب أن نذيب (Refondre) المؤسسات. وأن نقيم تشريعًا عقاريًا يُنقِذ الحقوق الأساسية للدولة والأفراد، ويُشجع في الوقت نفسه على تقدّم الاقتصاد الزراعي. وهذه هي بعض الإصلاحات التي يُمكن أن تثير صراعات كبرى في المصالح والعقائد. أميل من جانبي إلى التفكير بالاتجاه إلى تجزئة الأملاك الواسعة (Latifundia)، وإلى الإلغاء التدريجي للملكية الجماعية. وبهذا نُهيّئ لانتقال الفلاحين إلى الملكية الخاصة للأرض. إن الانعتاق السياسي للبلاد يؤدي إلى انعتاقها الاقتصادي. ولننتظر الشيء الكثير من أرض معطاء حين ستمارس فيها المبادرة الفردية من دون عوائق».

يقترح هوفلان في إطار الإصلاح المالي إلغاء ضريبة العشر (الديم) التي تراوح بين ١٠ و٦٣ , ١٢ في المئة من حاصل الإنتاج الزراعي «الخام». وذلك من دون أي اعتبار للمساحة المزروعة، واستبدالها بإعادة تنظيم الضريبة العقارية (الويركو) على غرار ما جرى في مصر. بذلك يضطر المالكون الكبار إما إلى بيع أراضيهم أو استثمارها بشكل منتج. كما أنه يمكن اللجوء إلى القاعدة القرآنية التي تسمح للدولة بمصادرة أراضي «الميري» التي تبقى من دون زرع مدة ثلاث سنوات.

على أساس هذا الإصلاح المالي والعقاري يمكن أن يقوم مشروع مسح للأراضي يرتكز على القانون العثماني الصادر في ١٣٢٨هـ (١٩١٣م)، الذي

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٥.

يهدف إلى «تحديد وتسجيل الملكيات غير المنقولة». هذا القانون الذي لم يُباشر بتنفيذه يمكن أن يؤدي في حال تطبيقه - كما يأمل هوفلان - إلى حصول الدولة على مساحات من الأراضي المتروكة والمهملة التي يُمكن أن تُعطى بدورها إلى الفلاحين. «وبذلك، ومن دون أن يلجأ إلى «قوانين زراعية» لمصادرة أراضي كبار الملاكين، نتوصل تدريجيًا إلى إنماء ملحوظ للملكيات الصغيرة».

هذا «المدخل» الذي يقترحه هوفلان على رجال الأعمال والحكومة الفرنسية لـ «إصلاح زراعي» سوري، يرفقه باقتراح مكمل: حل مشكلة ضعف التقنية بإنشاء مدارس زراعية، وحل مشكلة غياب الرساميل ووقوع الفلاحين تحت وطأة تراكم الفائدة التي يفرضها المرابون، بإنشاء مصارف للتسليف الزراعي على غرار ما حصل في مصر»[٣٠].

يهدف هذا المشروع الرأسمالي «الطموح» أيضًا إلى حل مشكلة تناقص اليد العاملة الفلاحية في الريف. فالواقع أن التجمعات السكانية المدينية كانت نسبيًا - عكس ما يتبادر إلى الذهن - عديدة ومهمة. بل أكثر من ذلك، إن كثافة التمركز السكاني في المدن ازدادت خلال الحرب. وفي حدود المناطق السورية التي أُتبعت للانتداب الفرنسي، نلاحظ مثلًا أن ١٧ مدينة سورية تضم ١,٢٠٠,٠٠٠ من السكان، إضافة إلى ٣٠٠ ألف من سكان القصبات الكبرى. هذا يعني أن عدد سكان المدن بلغ حينها حوالى مليون و٥٠٠ ألف من السكان. وهذا يعني أيضًا أن السكان غير المدينيين بلغ عددهم حوالى مليونين و٣٨٠ ألف شخص. فإذا طرحنا من هذا العدد السكان البدو الذين لا يُساهمون في الإنتاج الزراعي ويكتفون بتربية المواشي، الذين يبلغ عددهم حوالى ٧٠٠ ألف، تبقى كتلة ريفية تراوح بين ١,٦٠٠,٠٠٠ و١,٧٠٠,٠٠٠ فلاح. ومن الواضح أنّ هذا العدد لا يكفي لاستثمار مساحة ٦ ملايين هكتار من الأرض[٣١].

إذًا يعود المخطط الرأسمالي إلى أسلوب «التحسين النوعي» في

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٧.

أساليب الزراعة، أي المشروع «التقني» في «رسملة» الريف. يقول: «نوعيًا، إن الإجراءات التي أحبّذها (تملّك الفلاحين للأرض، التعليم المهني، إدخال الأساليب الحديثة)، تضمن من دون شك مردودية مقبولة، واستثمارًا جيّدًا للأراضي الجديدة. كما أن إعادة النظر في النظام السياسي ستسمح بتوزيع أفضل لليد العاملة الموجودة. لننتظر مثلًا النتائج التي ستسفر عن استيطان (Colonisation) اللبنانيين لسهل البقاع، هؤلاء الذين انحبسوا حتى الآن بين الصخور فحوّلوها إلى أرض خصبة».

أما بشأن ما يسمّيه هوفلان «التحسين الكمي»، فلا يأمل أن يؤدي إلى تقدم قريب، يقول: «إذًا ماذا ننتظر؟ ازدياد نسبة الولادات في الريف بفضل تحسّن المعيشة؟ إن ذلك يتطلب وقتًا يراوح بين ٢٥ و٣٠ عامًا، وتثبيت البدو في الأراضي الزراعية وتحويلهم إلى فلاحين؟ نعرف أيضًا أن انتقال حياة البداوة إلى حياة الاستقرار الحضري يصطدم بتقاليد وأعراف مزمنة، ولا يمكن أن يتم إلا ببطء»[٣٢].

يستخلص المخطط الرأسمالي: «إن التقدم التقني والإصلاح المالي يستطيعان أن يقودا إلى تحسين أولي محسوس للاقتصاد الزراعي السوري. أما بقية الإصلاحات الممكنة، فتفترض تحوّلًا عميقًا في البنيان المادي والاجتماعي والثقافي، وهذا لا يتحقق إلا مع الوقت».

في تقرير آخر لأحد المهندسين الزراعيين الفرنسيين أشار (Ed. Achard) بوضوح إلى إسقاط التجربة التاريخية للثورة البرجوازية الأوروبية على الوضع السوري: «لا يمكن للملكية الصغيرة أن تتكون في سورية ما دام النظام الإقطاعي (féodal) قائمًا، وإذا لم تتدخل الدولة بحزم لإعادة النظر في تنظيم عقاري يسمح لها بمصادرة أراض واسعة لمصلحتها. هذه الأراضي إذا قُسّمت وبيعت «قطعًا» في ظروفٍ معيّنة تُسهّل انعتاق القن السوري (Serf)، وتشكيل طبقة من صغار الملاكين ستجني البلاد منها فوائد أكيدة»[٣٣].

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٣٣) Ed. C. Achard, *Notes sur la Cilicie et notes sur la Syrie,* documents économiques, politiques et scientifiques; 4 (Paris: Comité (de l'Asie française), 1922), p. 102.

لكن «المشروع الرأسمالي» هذا كان يتطلب قرارات تنخرط في «مشروع سياسي» هو إنشاء دولة «حديثة» على النمط الأوروبي. وهذا بدوره يتطلب وجود قوى منتجة قادرة على التصدي للقوى الاجتماعية المعيقة للمشروع الزراعي الذي يقترحه خبراء الرأسمالية الفرنسية. فكيف يمكن تنفيذ هذا المشروع؟ ما هي أداة الانتداب الفرنسي لتنفيذه؟ الإدارة الفرنسية؟ لكن لهذه الأخيرة «مشروعها السياسي» الخاص الذي يتطلب أولًا وقبل كل شيء «ضبط» الأوضاع في سورية، وقمع أو استيعاب القوى المعارضة والرافضة للدخول «الأجنبي». وهذا يعني أن ثمة تناقضًا لا بد من أن يقوم بين متطلبات الهيمنة لـ«المشروع السياسي»، وبين متطلبات «التحديث» البرجوازي لـ«المشروع الاقتصادي». وهذا ما سنراه بوضوح في أشكال تعامل الإدارة الفرنسية مع معطيات التركيب الاجتماعي لسورية، وفي المشاريع السياسية التي اقترحتها الدبلوماسية الفرنسية لتنظيم البلاد. فهذه المشاريع كانت تعطي الأولوية لمهمة استيعاب الفئات الاجتماعية (الطوائف، أعيان المدن، القبائل) وتأطيرها في أشكال من الإدارات والاستقلالات المحلية، ما يعني أن التحول في أشكال الملكية الزراعية (إنشاء ملكيات فلاحية) والتحول في العلاقات الاجتماعية (تحرير الفلاحين - المرابعين) اصطدما بحاجة الإدارة الفرنسية إلى التحالف مع القوى التي يمكن أن تمسّها قرارات «التحديث» الاقتصادي. وكانت هذه الحاجة، كما سنرى، هي العامل الغالب في السياسة الفرنسية[٣٤].

---

(٣٤) موضوع القسم الثالث من هذا الكتاب.

III

في الأهمية التجارية لسورية
المواصلات والمدن والمرافئ والأسواق

المواصلات

أ - سكك الحديد

تؤكد معظم الدراسات والتقارير التي وضعها الباحثون والخبراء الفرنسيون في أوائل القرن العشرين أهمية سورية من حيث موقعها الممتاز. هذا الموقع الذي يُشكل، على حد قول هوفلان، «العنصر الأولي في قيمتها». فهي، باعتبارها منطقة عبور وحلقة وصل بين أقاليم منتجة ومستهلكة تفوقها ثروة، يتحدد دورها الرئيس كبلد «ترانزيت»، وهي كانت ولا تزال مركز جذب ودفع اقتصادي، أي سوقًا من الدرجة الأولى. بيد أن مدى «إشعاع» هذه السوق يتوقف على الظروف التي قد تُسهّل الصلات مع الخارج أو تُعيقها. فتبعًا للأحداث السياسية، كانت تيارات التبادل تتسارع أو تضعف، تستخدم هذا «المضيق» السوري أو تهمله، وتبعًا لذلك كانت سورية تزدهر أو تذوي.

وقف الخبراء الاقتصاديون الفرنسيون في مطلع القرن العشرين أمام الواقع التالي: إن سورية لا تستفيد كما يجب من دورها باعتبارها منطقة عبور بين المتوسط والمناطق الشرقية البعيدة. ففتح قناة السويس أحيا البحر الأحمر

وتجارة الشرق من جديد؛ لكن سورية بقيت بعيدة من تيار التبادل الذي يتدفق بكامله نحو مصر، وبقيت لا تستقبل إلا عددًا قليلًا من القوافل البرية الآتية من الشرق البعيد، التي تتضاءل قيمة حمولتها يومًا بعد يوم. فتجارة الهند والخليج فضّلت الطريق البحرية على الطريق البرية.

لكن هل تحسَّن وضع سورية باعتبارها منطقة «ترانزيت» مع إنشاء خطوط سكك الحديد في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؟

يُجيب هوفلان «إن الخطوط الأولى التي أنشئت لم تستهدف أن تفتح طرقًا جديدة للمبادلات. استهدفت فقط تحسين مردودية الطرقات الموجودة. فمنذ منتصف القرن التاسع عشر لم يبحث الإنكليز والفرنسيون الذين اهتموا بخطوط الحديد في آسيا العثمانية إلا بتوصيل تجارتهم البحرية نحو الداخل، لذلك لم يخططوا، ولم يُنشئوا إلا خطوطًا قصيرة للتغلغل عبر ممرات الحزام الجبلي. فمن المرافئ الكبيرة والصغيرة إلى العواصم الداخلية، كان على الخط الحديد الأوروبي الذي يخترق الحزام الساحلي أن يحمل بضائع إلى الداخل، وأن يعود إلى الشاطئ بالمحاصيل والمواد المنجمية (Minerais)»[٣٥].

تلك هي أهداف الخطوط التي أنشئت في سورية قبل الحرب، وذلك مهما بلغت قيمة الرساميل التي استخدمت فيها، ومهما كانت تأثيراتها السياسية التي كان يجب أن تؤدّيها. فالخطوط الفرنسية: يافا - القدس (الذي افتتح في عام ١٨٩٢) وبيروت - دمشق (١٨٩٥) وطرابلس - حمص (١٩١١)، والخط الإنكليزي حيفا - درعا (١٩٠٥)، لا تستهدف إلا إحكام وحدة الأسواق وأساكلها التابعة لها. وعلى الرغم من أن تناسقًا ظاهريًا يبدو بين الخطوط الساحلية والخطوط الداخلية الفرنسية: رياق - حلب (١٩٠٢ - ١٩٠٦)، دمشق - مزاريب (١٨٩٤)، فهذه الأخيرة لم تستهدف أيضًا إلا تأكيد طرقات القوافل القديمة، مستخدمةً ممر العاصي، أو رابطة دمشق وأسكلتها بأهراءات حوران[٣٦].

يتنبه المخططون الاقتصاديون الفرنسيون إلى أهمية ما قامت به ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر في نطاق مشاريع إنشاء سكك الحديد في الشرق.

---

(٣٥) Huvelin, p. 29.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٩.

فألمانيا بدأت تهتم بإنشاء شرايين مواصلات طولية تؤمّن الوحدة السياسية والاقتصادية للدولة العثمانية، وتوجّه عملية سير التبادل نحو أوروبا الوسطى (Mitteleuropa). وبمساعدتها بدأت تركيا ببناء خط الحجاز الذي ينقل من دمشق الحجاج المسلمين إلى مكة. هذا الخط الذي يبدو فيه الاهتمام الديني، يحمل أيضًا مطامع سياسية وعسكرية واقتصادية. فهو يحيي من جديد طريق التجارة الفينيقية القديمة نحو خليج العقبة والجزيرة العربية. وكانت ألمانيا قد احتفظت لنفسها بالمشروع الأساسي الكبير: بناء خط سكة حديد بغداد الذي يفترض به أن يوصل عبر ٣٠٠٠ كلم كل أجزاء الإمبراطورية العثمانية، من إسطنبول إلى «الخليج الفارسي»، وأن يفتح حلقة وصل قصيرة في البر بين أوروبا والشرق الأقصى.

يُعقّب هوفلان على المشروع الألماني الذي يعتبره الإطار الذي يؤمّن لسورية دورها الأساسي باعتبارها منطقة «ترانزيت» فعلية: «خلافًا للإنجازات السابقة، تُدخل هذه المشاريع العظيمة تياراتٍ جديدة من المبادلات التجارية في الشرق. وبهذا ستنخرط سورية في شبكة واسعة جدًا من المبادلات الاقتصادية»[٣٧].

بيد أن الحرب لم تمهل حتى تُستكمَل التجربة. فخط الحجاز الذي ابتدئ به في عام ١٩٠٠، والذي افتُتحت أول فروعه في عام ١٩٠٣، لم يكن في عام ١٩١٤ قد وصل إلا إلى المدينة. ومن دون أن يكون قد بوشر بعدُ بتفرّعاته المرسومة نحو العقبة ويُنبع (Djambo). وبالنسبة إلى خط بغداد الذي ابتدئ العمل به ببطء في عام ١٨٨٨، واستؤنف بجدية أكبر ابتداءً من عام ١٩٠٣، فإن فيه فجوات عديدة: ٣٧ كلم في طوروس، و٥٤ كلم في الأمانوس.

من ناحية العراق، فإنه يتعدى الفرات قليلًا. وتبقى مسافة حوالى ٨٧٣ كلم للبناء. يستخلص هوفلان: «نجهل إذن أي ثمرة كان يمكن أن تُجنيها سورية من هذه الخطوط. وسنبقى نجهل هذا الأمر دائمًا. ذلك أن الحرب قلبت كل شيء، فتيارات التبادل التي ستجري غدًا عبر هذه الخطوط ليست تلك التي كان يمكن أن تجري بالأمس»[٣٨].

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٠.

ماذا أدخلت الحرب على شبكة الخطوط الحديد من جديد؟

لأغراض عسكرية استُكمل بعض فجوات مشاريع ما قبل الحرب. كذلك مُدت بعض الفروع الجديدة. فنفق طوروس افتُتِح في نهاية عام ١٩١٦، ومنذ العام الثاني للحرب دُشّن فرع بغداد - السامرة. كما بوشر في تنفيذ فروع السامرة - تكريت ورأس العين - نصيبين. وعلى وجه الإجمال، فإن حوالى ٣٠٠ كلم من الخطوط الحديد الجديدة وضِعت موضع التنفيذ في أثناء الحرب من ناحية الشمال.

من ناحية الجنوب: كان الخط المصري الجديد يمتد عبر صحراء سيناء إلى فلسطين تبعًا لامتداد الهجوم العسكري الإنكليزي. ومع انتصار حملة أللنبي التقى هذا الخط بالخطوط التي أقامها الأتراك من الجهة الثانية: درعا - بصرى - أسكي شام، وحيفا - عكا الذي يتصل بخط رئيس يربط بين العفّولة واللد (حيفا - درعا - دمشق). ومع مشروع خط حيفا - رياق الذي باشر به الإنكليز يتكوّن خطان رئيسان يلتقيان في حلب: خط سوري آتٍ من أفريقيا، وخط آسيوي آتٍ من أوروبا.

بذلك يتحقق لـ«سورية»، بحسب تصوّر هوفلان، الدور الذي يمكن أن تقوم به باعتبارها منطقة عبور بين العوالم البعيدة.

بيد أن هوفلان يستدرك فيقول إنه باتجاه أوروبا وباتجاه إسطنبول، تبقى المواصلات البحرية هي الأكثر أهمية وفائدة، ولا يمكن المراهنة أيضًا على الأناضول وكيليكيا، فهذه الأخيرة فُصلت عن سورية. ثم إن مرفأ مرسين هو الذي سيتولّى تصريف القطن والحبوب وأصواف المناطق الداخلية. أما بالنسبة إلى مصر فالمستقبل يتراءى بشكل مختلف: فمصر بلد زراعي مثل سورية، لكنها أكثر نضجًا في نموّها الصناعي. لذلك هناك احتمال كبير في أن يبقى التبادل لفترة طويلة يجري بواسطة خط القنطرة - اللد - رياق في اتجاه واحد: من الجنوب إلى الشمال[٣٩].

يعرض هوفلان لتجربة حكم فيصل واستفادة الإنكليز من هذا الخط في

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤٢.

ظلها. فيقول إنه في أثناء حكم فيصل اجتاحت مصر أسواق دمشق وحلب، في حين كانت الخطوط الداخلية التي تصل بين المرافئ والداخل مقطوعة: طرابلس - حمص، الإسكندرون - توبراك كالي، بيروت - دمشق. ويؤكد الصفة اللامتكافئة في علاقة التبادل بين البلدين. فحتى بعد انهيار الحكم الفيصلي من الصعب أن تشكل مصر سوقًا لسورية.

لا يرى هوفلان إلا منطقتين يمكن أن يجري التبادل معهما على قدم المساواة: بلاد ما بين النهرين والحجاز؛ «فأورفة - ديار بكر، الموصل - كردستان والهضاب الأرمنية والإيرانية يمكن أن تؤمّن حركة تبادل غنية عبر مرافئ سورية وباتجاه مصر وأوروبا»[٤٠].

لذلك يقترح على الدبلوماسيتين الفرنسية والإنكليزية تسهيل عملية انفتاح البلدين (العراق وسورية)، وعدم اللجوء إلى اصطناع حواجز فاصلة، مثل وضع عراقيل جمركية أو تعريفة جائرة على النقل بالسكة الحديد، ما يُعيق السير الطبيعي للسلع من الموصل إلى حلب، وبالعكس؛ «فمثل تلك العوائق تسيء إلى سورية والعراق بالقدر نفسه».

ينفتح الممر السوري على الحجاز أيضًا. فمنذ عام ١٩٠٨ وصل «خط الحج» بين دمشق والمدينة (١٣٠٢ كلم)، ويبقى ٤٧٠ كلم للوصول إلى مكة. وبهذا يستعيد التخطيط الاقتصادي الفرنسي ذكرى شبكة الطرقات القديمة بين الجزيرة العربية وسورية، ويأمل في تجديدها بتحويل دمشق إلى سوق عربية مركزية على طريق حج المسلمين. «فدمشق لا تملك داخلية لها إلا الجزيرة العربية. أما إذا حوّلت إلى سوق لحوران فحسب، فلن تنجو أبدًا من التقهقر»[٤١].

إذًا، يركز التخطيط الاقتصادي الفرنسي على أولوية دور الوسيط الذي يمكن أن تقوم به سورية في نطاق علاقات التبادل في المشرق العربي وبعض المناطق المحيطة به، وذلك ضمن ربط هذه العلاقات، كما سنرى، بالرأسمالية الفرنسية. لذلك نُلاحظ أن التقارير الاقتصادية المهمة ركّزت أكثر ما ركّزت على أهمية المرافئ السورية وأهمية المدن الكبرى باعتبارها أسواق تصريف،

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٤٤.

ومن هنا أهمية «المعرض» الاقتصادي الذي أقامته فرنسا في بيروت في عام ١٩٢١.

ب - المرافئ

تقدّم التقارير الاقتصادية الفرنسية دراسة لثلاثة مرافئ في بلاد الشام: الإسكندرون وبيروت وحيفا. واللافت أن الاقتصاديين الفرنسيين، على الرغم من الأهمية التي اكتسبها مرفأ بيروت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من استمرار أهميته في أوائل القرن العشرين، كانوا يُرشحون مرفأين آخرين للقيام بدور أهم في إطار شبكة الخطوط الحديد التي أنشئت في سورية، والمجالات التي فتحتها من ناحية اتساع داخلية كل مرفأ، وأهمية ما تقدّمه وما تستقبله من سلع.

(١) مرفأ الإسكندرون

يرى الاقتصاديون الفرنسيون أن «مستقبلًا لامعًا» ينتظر هذا المرفأ. فهو «منفذ طبيعي» لمناطق واسعة تُحدّها: أنطاكيا - حلب - الموصل - ديار بكر - مرعش. وهو لهذا السبب يشكل دائمًا مرفأ لحلب، حيث كان التجار يُخزّنون في خاناتها شتى منتوجات تلك المناطق الشاسعة، وحيث كانوا ينقلونها بواسطة القوافل إلى الإسكندرون.

صحيح أن هذا الدور ضعف موقتًا لصالح طرابلس وبيروت، بيد أن «خط بغداد» أعاد إلى هذا الدور احتمال أهميته، ورشّحه لمستقبل أكثر أهميةً. هذا ما يؤكده معظم التقارير الاقتصادية الفرنسية، ومن بينها تقرير المهندس إدمون أشار[٤٢]. بعد أن يستعرض هذا التقرير المحاسن الطبيعية للمرفأ (العمق - التيارات الهوائية - حماية الجبال المحيطة به...) يتوقّف التقرير عند النشاط الألماني الذي يركز على خط بغداد ومشاريع وصله بمرفأ الإسكندرون.

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٦، و Achard, p. 104.
اشترك أشار في بعثة هوفلان في عام ١٩١٩ لدراسة أوضاع سورية، واحتل في ما بعد منصب رئيس «مكتب الزراعة» في المفوضية العليا الفرنسية في سورية.

في عام ١٩١١ نال الألمان امتياز مد فرع توبراك كالي (Toprak Kalé) - الإسكندرون الذي انتهي من تنفيذه، ووُضِع موضع العمل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٣. وفي العام نفسه نال الألمان امتياز بناء مرفأ الإسكندرون واستثماره، وشمل برنامج العمل إنشاء ثلاثة أحواض كبيرة، كان المفروض أن يتسع أحدها لرسو ١٦ باخرة، بيد أن الأعمال ما لبثت أن توقفت في أثناء الحرب.

قبل هذا الوقت كان الرأسماليون الفرنسيون يركّزون اهتمامهم على تطوير مرفأ بيروت، بيد أنهم لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام الاهتمام الألماني بمرفأ الإسكندرون، فجوابًا عن ذلك أنشأوا خط حمص - طرابلس الذي بدئ باستثماره في حزيران/ يونيو ١٩١١.

إذن توافر لحلب خط يوصل تجارتها بطرابلس، وكانت تكاليف النقل على هذا الخط أقل من تلك التي تتطلّبها القوافل، فمنذ عام ١٩٠٦ كان خط بيروت - رياق - حماة - حلب، قد قضى على تجارة النقل بالعربات والقوافل، وجاءت الحرب الإيطالية - التركية بمصادرتها الإبل من سورية لتزيد من أزمة تجارة النقل هذه.

هكذا، دعم خط طرابلس - حمص حركة التجارة بين طرابلس وحلب. ويفيد رئيس المكتب التجاري لـ(D.H.P)[٤٣] أن ٧٠ في المئة من الحمولة التي كانت تمر منذ عام ١٩٠٦ عبر بيروت - رياق - حماة أخذت تمر منذ هذه اللحظة (حزيران/ يونيو ١٩١١) عبر طرابلس - حمص.

في أثناء الحرب بقي مرفأ الإسكندرون من دون عمل. بيد أن الألمان، وبدوافع الحاجات العسكرية، دمّروا خطوط: طرابلس - حمص، والإسكندرون - توبراك كالي. لكن من جهة ثانية وبحماسة شديدة أنجزوا حفر أنفاق طوروس والأمانوس، وربطوا بين معظم فروع «خط بغداد»، بحيث إنه غداة الهدنة كان الوضع هو التالي:

---

(٤٣) مشروع ممول برساميل فرنسية دعي في العهد العثماني: «La Société Ottomane du chemin de fer de Damas à Hama et prolongement» وشاعت تسميته بهذا المصطلح: (D. H. P).

لم يعد هناك وجود لخطي الدخول: الإسكندرون - توبراك كالي، وطرابلس - حمص. وسكة بغداد امتدت من «حيدر باشا» إلى قلب «العراق الأعلى» (La Haute Mésopotamie)، ورُبطت حلب عبر حمص ورياق ببيروت. أما بقية الخطوط الحديد في سورية فاستُخدمت عسكريًا تحت إدارة السلطات الإنكليزية، فكانت مردوديتها التجارية غير ذي أهمية. وأحدث ارتفاع أسعار الفحم الحجري ارتفاعًا كبيرًا بتعريفة النقل بالقطار. لذلك عادت فانتعشت تجارة النقل بالقوافل. واستعاد مرفأ الإسكندرون نشاطه بحيوية[٤٤].

هنا، يعود الرأسماليون الفرنسيون، وقد أصبحت منطقة الإسكندرون جزءًا من «المنطقة الغربية» التي أنيطت بالإدارة الفرنسية، إلى المشروع الألماني الذي يقضي بإعادة ربط مرفأ الإسكندرون بداخل البلاد. ويبرز هذا الاهتمام واضحًا في الخطوات التي اتخذها قائد قطاع الإسكندرون شامبو (Chambaud) لإصلاح خط الإسكندرون - توبراك كالي.

يُعلق أشار على ذلك: «إن المسافة بين حلب والإسكندرون عبر توبراك كالي هي ٢٢٠ كلم، بينما هي بين حلب وطرابلس ٣٠٥ كلم، أي إن الفرق هو ٨٥ كلم لمصلحة الخط الأول». ولا يقتصر الأمر على توفير المسافة وإنما تبرز أهمية الإسكندرون في امتداد داخله واتساعه وغناه. فهذا الامتداد يصل إلى أواسط كيليكيا، ويشمل ولاية حلب كلها، ويتخطّى ما وراء البلاد حتى الفرات.

هذه المناطق هي من بين المناطق السورية التي تملك أكثر الإمكانات لمستقبل زراعي كبير. تشمل الجزء الأكبر من كيليكيا الذي يمكن أن ينتج كميات كبيرة من القطن والحبوب، ووادي العاصي الغاب، سهول إدلب، سهول مرعش وعينتاب، المنطقة الواسعة الغنية بالحبوب الممتدة بين حلب والفرات، منطقة أورفة والعراق الأعلى (La Haute Mésopotamie).

تلك هي المنطقة الشاسعة والغنية التي ترشّح مرفأ الإسكندرون ليكون

---

(٤٤) Achard, p. 105.

المرفأ المهم، برأي المهندس أشار، بالنسبة إلى الرأسمالية الفرنسية في مشاريعها المستقبلية في شمال سورية.

لكن المشروع الاقتصادي هذا سيصطدم على كل حال بالتوازن الدولي والحسابات الاستراتيجية والسياسية بين الدول الكبرى كما سنرى، بحيث تتنازل فرنسا عن الموصل لبريطانيا، ويضطر غورو إلى عقد معاهدة مع أتاتورك والتخلي عن كيليكيا، وأخيرًا وفي ما بعد تتنازل الحكومة الفرنسية عن لواء الإسكندرون بكامله لتركيا.

(٢) مرفأ حيفا

شكل هذا المرفأ موضوع اهتمام خاص في السياسة الاقتصادية الفرنسية. وينعكس هذا الاهتمام في شتى تقارير الخبراء الفرنسيين وغرف التجارة الفرنسية.

قبيل الحرب، كان قد عُهد ببناء هذا المرفأ إلى شركة فرنسية، وبعد الحرب تولّى الإنكليز البدء بتنفيذ مشروع بناء سد (سنسول) طوله ١٣ كلم، يصل بين حيفا وعكا، ويؤمّن للمرفأ مساحة واسعة من المياه الهادئة.

انطلاقًا من هذا المشروع الإنكليزي الكبير يتساءل أشار: «هل تتناسب أهمية المرفأ مع هذا المشروع؟ وهل يبرر المستقبل التجاري لهذا المرفأ كل التكاليف التي يتطلبها؟». أسئلة يحاول أشار الإجابة عنها بالعودة إلى تاريخ حركة المرفأ.

في تموز/يوليو ١٨٩٤ افتتح خط دمشق - مزاريب الذي بُني واستُثمر من شركة (D.H.P). هذا الخط جعل من منطقة حوران ودمشق تابعتين لمرفأ بيروت. وبقيت هاتان المنطقتان حتى عام ١٩٠٥ توجّهان إلى هذا المرفأ كميات كبيرة من المنتوجات الزراعية. إلا أنه في هذه الفترة بُدِئ باستخدام خط درعا - حيفا الذي رُبِط بخط الحجاز، فسمح ذلك لمرفأ حيفا أن يستعيد دوره المنافس. ويستشهد المهندس صاحب التقرير بالأرقام التي قدّمتها وزارة الحربية الفرنسية عن حركة المرفأ قبل الحرب، كما في الجدول الرقم (٢ - ٧).

الجدول الرقم (٢ – ٧)
حركة مرفأ حيفا قبل الحرب العالمية الأولى

عام	الصادرات	الواردات
١٩٠١	٢,٠٠٠,٠٠٠ فرنك	١,٨٠٠,٠٠٠ فرنك
١٩٠٨	٥,٦٧٠,٠٠٠ فرنك	٥,٦٠٠,٠٠٠ فرنك
١٩١٠	٤,٠٠٠,٠٠٠ فرنك	١٥,٤٣٠,٠٠٠ فرنك

في عام ١٩١٠ بلغت الحمولة المنقولة بواسطة القطارات:

- من حيفا إلى دمشق ١٤,٨٣٦ طنًا
- من دمشق إلى حيفا ٣٥,٠٠٠ طن

في عام ١٩١٣ يقدّر أشار إلى أن هذه الحمولة بلغت:

- من حيفا إلى دمشق ٢١,٧٦٥ طنًا
- من دمشق إلى حيفا ٩,٩١٥ طنًا[٤٥].

يعني هذا الازدياد الملحوظ في قيمة الصادرات والواردات أن مجال مرفأ حيفا يطال (تصديرًا واستيرادًا) مناطق واسعة، على رأسها حوران ودمشق. ويفسر أشار هذه الظاهرة – بخاصة أن المناطق المشار إليها، ولا سيما حوران، تقع في منطقة وسط، بين بيروت وحيفا – بالأمر التالي: إن خط الحجاز كان قد ساهم بتمويله أعطيات الطوائف الإسلامية والاقتطاعات من موازنة الدولة العثمانية. إذًا ليس ثمة رأسمال يتطلب تغطية، لذلك تستطيع إدارة هذا الخط أن تخفض أسعارها إلى الحد الذي تستطيع معه توسيع مجال عملياتها التجارية جغرافيًا.

ارتفع النمو السريع لقيمة الواردات الآتية بواسطة حيفا، وتطورت التجارة بين حيفا ودمشق (بين عامي ١٩١٠ و١٩١٣)، وارتفعت جملة ما يصل من حيفا إلى دمشق من ١٤,٨٣٥ طنًا إلى ٢١,٧٦٥ طنًا، أي زادت بنسبة ٤٦,٧ في

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٠٧–١٠٨.

المئة. كل هذا يؤشر إلى أن مجال العمليات التجارية للمرفأ اتسع حتى دمشق.

هكذا بدأ العديد من الزبائن يتركون خط بيروت (D.H.P) ويتعاملون في نقل بضاعتهم مع خط الحجاز.

يخلص أشار إلى تأكيد أن مرفأ حيفا انتصر على مرفأ بيروت، فمجال نفوذه امتد مع امتداد المنطقة التي أمّن مواصلاتها «خط الحجاز». هذه المنطقة شملت: سهول عكا، الغور، حوران، ودمشق.

يقدّر أشار، بناءً على إحصاءات «المكتب التجاري» في شركة (D.H.P)، أن الحمولة التي خرجت بين عامي ١٩١٨ و١٩١٩ من كل من حوران ودمشق إلى مرفأ حيفا بداعي التصدير بلغت حوالى ١٧٧,٢٦٠ طنًا، موزعة على الشكل التالي:

- من حوران ١٥٤,٢٦٠ طنًا
- من دمشق ٢٣,٠٠٠ طن

يُرشّح أشار مرفأ حيفا لمزيد من التوسع في دائرة نفوذه. فمن جهة وسع خط درعا -بصرى (٣٠ كلم) هذه الدائرة. وينتظر أن تتوسع حتى بغداد مع المشروع الإنكليزي الذي يقضي ببناء خط حديد يربط بين حيفا وبغداد عبر الصحراء. ويخلص أشار إلى القول: «سيكون لحيفا في حال تنفيذ هذا المشروع أهمية اقتصادية تبرر بناء سد (سنسول) بين حيفا وعكا»[٤٦].

(٣) مرفأ بيروت

في الوقت الذي يلفت فيه الخبراء الاقتصاديون الفرنسيون إلى أهمية المرفأين السوريين: الإسكندرون وحيفا، يُنبّهون إلى المخاطر التي تهدد مرفأ بيروت؛ **أولًا** بسبب المزاحمة التي يواجهها من المرفأين المذكورين، **ثانيًا** بسبب حدود إمكانات المنطقة التي تشكل داخليته.

هذه المنطقة تشمل «جغرافيًا» من الجنوب إلى الشمال: شريط السواحل (صور، صيدا، بيروت، طرابلس، جبلة)، والسهول الداخلية: (الحولة، البقاع،

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

حمص، حماة، الغاب)، أو المناطق الجافة الواقعة شمال شرق السلسلة الشرقية. المناطق الجبلية غير الخصبة من لبنان وجبل النصيريين وحرمون والسلسلة الشرقية.

هذا من ناحية الصورة الجغرافية. وفي الواقع هل تستطيع بيروت أن تمركز في مرفئها المنتوجات الزراعية كلها لهذه المناطق الواسعة؟

يحاول المهندس أشار الإجابة عن السؤال بتقديمه إلى الرأسمالية الفرنسية عناصر غنية عن حركة الإنتاج والتبادل في هذه المناطق في الأعوام العشرين الأولى من القرن، ويُمكن تلخيص هذه العناصر كما يلي:

- إن سهول صور وصيدا تصدّر، وستظل تصدّر، إنتاجها الزراعي عبر مرافئها.

- إن سهل الحولة ينفذ إلى عكا، وسيظل يستخدم هذا المرفأ.

- أما مرفأ طرابلس، فسيستمر في تصدير منتوجات سهله الزراعية (الذي تبلغ مساحته حوالى ٤٠ هكتارًا)، وبتصدير بضعة آلاف من أطنان الصابون التي تنتجها مصانع طرابلس.

- ومرفأ اللاذقية سيبقى دائمًا منفذًا لقسم من سهل «الغاب» ومنطقة النصيريين وسهل جبلة.

ماذا يبقى؟ منطقة دمشق وشريط السهول الداخلية والمنطقة الصحراوية الجافة من الشرق. فهل يتشكل لبيروت مصدر حمولة كافية لتأمين ازدهار مرفئها؟

بالنسبة إلى دمشق تتوزّع صادرات منطقتها، كما رأينا، على خطين: نحو حيفا، ونحو بيروت، ويُضاف إلى الأسباب السابقة (انخفاض تعريفة النقل بالنسبة إلى خط الحجاز)؛ إن السلع الآتية من مصر (الأرز، السكر...) تُنقل بواسطة القطار الذي هو أقل كلفة من وسيلة النقل البحري[٤٧]، حيث تصل مباشرة إلى دمشق. وبالمقابل تلجأ منتوجات دمشق المُعدّة للتصدير

---

(٤٧) كلفة النقل البحري للطن الواحد ٤ ليرات إسترلينية، بينما كلفة نقل الطن الواحد بالسكة الحديدية ١,١٧ ليرة إسترلينية.

إلى مصر (قمر الدين، سوس... إلخ) إلى اتباع الطريق نفسها، ما يُحرِم بيروت، إضافة إلى منافسة مرفأ حيفا، جزءًا مهمًا من حمولة التصدير والاستيراد.

بالنسبة إلى سهل البقاع، تشير معلومات مكتب التجارة في الـ(D.H.P) إلى أن هذا السهل لا يقدّم لبيروت شيئًا. فإنتاج السهل بكامله يُستهلك محليًا، أو يُشرى من سكان جبل لبنان.

سهل «الغاب» لا يقدم شيئًا يذكر؛ فعلى الرغم من خصوبة ٧٠ ألف هكتار من أراضيه، فإنه ميدان لتنقلات البدو، ولا بد من استيطان هذه الأراضي لإنمائها.

المنطقة القاحلة الواقعة شرق السلسلة الشرقية لا تقدم شيئًا. تبقى الأراضي الممتدة بين حمص وحلب، التي يُمكن أن تقدم لبيروت بعض الفائدة. بيد أنه يجب أن نتذكر أن مرفأ الإسكندرون كان يستأثر بقسم مهم من صادرات هذه المنطقة بسبب منافسة خط بغداد لخط حلب - رياق. وبسبب توجه قسم من صادرات المنطقة إلى مرفأ طرابلس.

يُضاف إلى هذه العوامل أن خط حلب - رياق وامتداده رياق - بيروت، لا يُسهّلان عمليات النقل كما يجب. فالخط الحديد حتى رياق خط ذو مجرى عادي، بينما يضيق بين رياق وبيروت، ما يستدعي تفريغ الحمولة ونقلها إلى قطار آخر. وبما أن المنطقة جبلية، فإن جزءًا من الخط يسير على سلسلة أسنان (à crèmaillère)، ولا يُمكن شحن قاطراته بحمولة تزيد على الـ ٩٠ طنًا. كل هذا من شأنه أن يزيد من نفقات النقل، وبالتالي من إضعاف أهمية مرفأ بيروت. وهنا يقترح أشار ربط طرابلس - بيروت بخط حديد «عادي». وبذلك يلتف على «لبنان»، لكن يستدرك: «فهذا لا يضيف شيئًا إلى منطقة «نفوذ» بيروت. وحتى في حال ازدياد حركة التجارة فإن ذلك يتم على حساب طرابلس».

يرسم أشار بيانًا بحركة تجارة مرفأ بيروت بين عامي ١٩٠١ و١٩١٩، يوضح فيه تذبذبات هذه الحركة. ولعله من المفيد استعادة هذا البيان والتعليقات على مدلولاته.

الجدول الرقم (٢-٨)

حركة تجارة بيروت ١٩٠١ - ١٩١٩ (بالطن)

عام	استيراد	تصدير	المجموع
١٩٠١	–	–	١٤٦,٧٠٠
١٩٠٢	–	–	١٦٥,٦٧٢
١٩,٣	–	–	١٨١,٢٩١
١٩٠٤	–	–	٢٠٥,٠٠٣
١٩٠٥	–	–	١٨٢,٦٣٢
١٩٠٦	–	–	٢٢٠,١٥٤
١٩٠٧	–	–	٢٧٦,٢٨٤
١٩٠٨	–	–	٢٤٣,٤٨٨
١٩٠٩	–	–	٢٧٠,١٦٨
١٩١٠	–	–	٢٨٤,٢٣١
١٩١١	٢٢١,٩٢٦	٥٩,٩٢٧	٢٨١,٨٥٣
١٩١٢	١٥١,١٨٢	٥٣,١٧٣	٢٠٤,٣٥٥
١٩١٣	١٨١,٨٠٤	٤٩,٢٤٩	٢٣١,٠٧٣
١٩١٤	١١٨,٨٠٤	٣٠,٥٨٨	١٤٩,٣٩٢
١٩١٩	٦٧,٠١٠	٩,٩٧٧	

نلاحظ أنه حتى عام ١٩٠٤ كان مرفأ بيروت يتلقّى منتوجات حوران ومنطقة دمشق وولاية حلب. فبين عامي ١٩٠١ و١٩٠٤ ارتفعت نسبة تجارته العامة حوالى ٤٠ في المئة. بينما نلاحظ في عام ١٩٠٥، عندما افتتح فرع درعا - حيفا شيئًا من الهبوط. بيد أن الوضع لن يلبث أن يتحسن ابتداء من العام التالي على الرغم من انتكاسة بسيطة في عام ١٩٠٨. وسبب هذا التحسن أن شركة (D.H.P) الفرنسية استطاعت أن تتحمل منافسة خطي الحجاز وبغداد. واستطاع مرفأ بيروت، بالتالي، أن يصل إلى ذروة حركته في عام ١٩١٠. لكن مع افتتاح خط حمص - طرابلس في عام ١٩١١، بدأت صادرات مرفأ بيروت بالتناقص التدريجي، حتى إن الوضع العام للمرفأ أخذ ينذر بالانهيار، ولا سيما

أن المحاصيل في عامي ١٩١٠ و١٩١١ ساءت، ويضاف إلى ذلك الحالة التي استجدّت عن الحرب الإيطالية - التركية.

في عام ١٩١٩ يوحي تدفق كمية السلع المستوردة إلى مرفأ بيروت (بالنسبة إلى انخفاض كمية الصادرات) أن ثمة اتجاهًا نحو ارتفاع تجارة «الوارد»، ينتظر أن يتأكد. لكن في الواقع لم يكن هذا التدفق، بحسب رأي أشار، ناتجًا إلا من قصر نظر المصدّرين، ولا سيما المصريين منهم الذين نسبوا إلى بيروت قدرة استيعاب غداة الحرب، وإمكانية توزيع لم تملكها في الواقع. كانت السوق مربكة؛ فالخطوط الحديد نحو دمشق وحلب كانت قد صادرتها السلطات العسكرية، وكانت وظيفتها التجارية محدودة جدًا. صحيح أن حركة السير على طريق بيروت – دمشق استعادت أهميتها، لكن هذه الطريق لا تكفي لتصريف السلع المكدّسة في العنابر. وكانت أسعار بعض السلع المحلية، وبصورة رئيسة الأقمشة، قد انخفضت انخفاضًا شديدًا في البلاد، بحيث أضحت دون الأسعار المتداولة في الإسكندرية والقاهرة، ما اضطر العديد من تجار مصر الذين أتوا إلى سورية لدراسة أوضاع السوق إلى التفكير في استعادة السلع التي لم يستطيعوا بيعها. وهذا ما حصل لإحدى الشركات الأميركية التي استوردت بعد الهدنة حوالى ٤٠٠٠ زوج من الأحذية، ولم تبع منها إلا ٨٠٠ زوج (آب/ أغسطس ١٩١٩).

الوضع ذاته يتكرر في المرافئ الساحلية الأخرى: حيفا - الإسكندرون - مرسين، حيث استقبلت هذه المرافئ كمية من السلع أكبر من استيعابها.

الخلاصة أن أشار وغيره من الخبراء الفرنسيين (هوفلان مثلًا) لا يرون أي «مستقبل باهر» لمرفأ بيروت، فسوقه الإنتاجية محكومة بمناطق محدودة، وسوقه الاستهلاكية كذلك، ووسيلته الوحيدة للاتصال بدمشق ومجالاتها خط حديد سيئ، ثم إن تدمير فرع دمشق - مزاريب حرمه، إضافة إلى ذلك، من منتوجات حوران.

يقترح أشار على مدى بعيد إنماء المناطق التي تشكل داخل بيروت، لزيادة الإنتاجية وتكوين قوة شرائية استهلاكية لدى الفلاحين. وهذا يتطلب برنامجًا طويل الأمد يردّنا إلى مجموعة الإصلاحات الزراعية التي تتفق مع اقتراحات هوفلان السابقة.

IV

التجارة وحركة التبادل

ثمة تقارير ودراسات فرنسية عديدة ذات طابع رسمي تتناول موضوع التبادل التجاري في سورية: حركة السلع، مصادر تصديرها واستيرادها، أحجامها، وقيمتها. بيد أن أكمل الدراسات الغنية حول هذا الموضوع هو تقرير هوفلان الذي عرضنا له مرارًا. فهو إذ يتناول تطور الحركة التجارية في الأعوام العشرين الأولى من القرن، يقدم صورة غنية وتفصيلية للأرقام والمواد والبلدان المصدرة والمستوردة. ما يهمنا في سياق قراءة هذه الوثيقة الغنية، رصد السياسة الاقتصادية الفرنسية في سورية، ورؤية مجموعة المصالح الأوروبية في نطاق حركة التبادل بين المناطق السورية والرأسماليات الأوروبية.

بلغت قيمة مستوردات سورية من الخارج لعام ١٩١٠ - ١٩١١ حوالى ١٦٩ مليونًا و٣٠٠ ألف فرنك فرنسي، بينما بلغت قيمة صادراتها حوالى ٨٥ مليونًا و٣٨٦ ألفًا، أي إن القيمة الإجمالية بلغت حوالى ٢٥٤ مليونًا و٦٨٦ ألفًا. وهذا الرقم لا يشمل قيمة المبادلات بين سورية وبقية المناطق العثمانية. وإذ يقدّر هوفلان هذه المبادلات بقيمة الربع، حصلنا على المجموع التالي: ٣٢٠ مليونًا من الفرنكات. تلك هي قيمة المبادلات التجارية لسورية في عام عادي قبل الحرب.

كيف تتوزع قيمة هذه المبادلات على الدول الأوروبية؟

بناءً على إحصاءات قام بها القناصل الإنكليز في المدن السورية، يقدم إلينا هوفلان الجدول الرقم (٢-٩) [٤٨].

الجدول الرقم (٢-٩)
المستوردات السورية من الخارج في عامي ١٩١٠ و١٩١١

الواردات		(المجموع الإجمالي: ١١٣,٨٦٣,٠٠٠ فرنك)	
١	بريطانيا	٤٠,٢٥٢,٠٠٠ فرنك	يساوي ٣٥,٣ في المئة
٢	تركيا	١٨,٠٨٨,٠٠٠ فرنك	يساوي ١٥,٩ في المئة
٣	فرنسا	١٠,٥٨٩,٠٠٠ فرنك	يساوي ٩,٣ في المئة
٤	النمسا	١٠,٢٠٩,٠٠٠ فرنك	يساوي ٩ في المئة
٥	إيطاليا	٨,٩٣٣,٠٠٠ فرنك	يساوي ٧,٨ في المئة
٦	ألمانيا	٧,٣٨٨,٠٠٠ فرنك	يساوي ٦,٥ في المئة
٧	روسيا	٥,٤٠٩,٠٠٠ فرنك	يساوي ٤,٨ في المئة
٨	بلجيكا	٤,٠٦٩,٠٠٠ فرنك	يساوي ٣,٦ في المئة
٩	مصر	٢,٩٥٢,٠٠٠ فرنك	يساوي ٢,٦ في المئة

الجدول الرقم (٢-١٠)
الصادرات السورية إلى الخارج في عامي ١٩١٠ و١٩١١

الصادرات		(المجموع الإجمالي: ٦٨,٩٩١,٠٠٠ فرنك)(*)	
١	فرنسا	٢٢,٠٨٣,٠٠٠	٣٢ في المئة
٢	تركيا	١٥,٦٥٦,٠٠٠	٢٢,٧ في المئة
٣	مصر	١٥,٤٢٦,٠٠٠	٢٢,٤ في المئة
٤	بريطانيا	٦,٧٠٧,٠٠٠	٩,٧ في المئة
٥	الولايات المتحدة	٤,٠٦٨,٠٠٠	٥,٩ في المئة
٦	إيطاليا	١,٤٢٤,٠٠٠	٢ في المئة

يتبع

(٤٨) Huvelin, p. 41.

(*) ثمة خطأ ورد في جمع الأعداد كما وردت في النص الأصلي. والجمع الصحيح بالنسبة إلى الواردات: ١٠٧,٨٨٩,٠٠٠ فرنك، وبالنسبة إلى الصادرات: ٦٠,٤١٧,٠٠٠.

تابع

٧	روسيا	١,٢٠١,٠٠٠	١,٨ في المئة
٨	النمسا	٩١٣,٠٠٠	١,٣ في المئة
٩	ألمانيا	٧٢٦,٠٠٠	١,١ في المئة

نستنتج من هذين الجدولين أن فرنسا تحتل المقام الأول في مجال الاستيراد من سورية. وتشير مذكرة غرفة تجارة مرسيليا المرفوعة إلى وزير الخارجية في عام ١٩٥٠ [٤٩] إلى أن فرنسا هي أفضل زبون لسورية. ففي عام ١٩١٢، وهو عام لا يمكن اعتباره مزدهرًا، بلغت الصادرات إلى فرنسا عبر ثلاثة مرافئ: الإسكندرون وبيروت ويافا، ما قيمته ١٥ مليون فرنك فرنسي، بينما بلغت قيمة الصادرات إلى بريطانيا ٦ ملايين؛ وألمانيا ١,٣٠٠,٠٠٠؛ والنمسا ٩٧٥,٠٠٠.

تشير المذكرة إلى أن «المشتريات من سورية هي بشكل أساس الحرير، ثم يأتي الصوف، القطن، الجلود، البرتقال، وعروق السوس...».

هذا يعني أن فرنسا تستفيد بشكل أساس من المواد الزراعية الأولية في سورية، تلبيةً لحاجات صناعاتها، بينما لا تستفيد بالقدر نفسه من الإمكانات الشرائية في سورية، إذ تنافسها في ذلك بريطانيا، وتتخطّاها بأشواط بعيدة (بلغت قيمة مبيعات بريطانيا في سورية لعام ١٩١٠ -١٩١١ حوالى ٤٠,٢٥٢,٠٠٠ فرنك، أي ٣٥,٣ بالمئة من مجموع المبيعات الأجنبية في الداخل).

بيد أن هذه الإمكانات الشرائية كانت آخذة بالتقهقر. فمنذ وقت طويل كانت سورية تتلقى أكثر مما تُعطي. وفي عام ١٩١٤ بلغت قيمة صادراتها نصف قيمة وارداتها[٥٠]. وبرأي هوفلان أن العجز في الميزان التجاري هذا يُعوّض بفضل أموال المهاجرين، والمؤسسات التعليمية والخيرية، وبفضل الأرباح التي تُجنى على طرقات الحج إلى مكة والقدس.

بيد أن الفرق بين الصادرات والواردات اتسع في عام ١٩١٩ إلى حد

---

(٤٩) Chambre de commerce de Marseille, *Lettre à Monsieur le ministre des Affaires étrangères sur la question de la Syrie.*

(٥٠) Huvelin, p. 41.

بلغت قيمة الصادرات عبر المرافئ البحرية ٨٠ مليون فرنك، بينما بلغت قيمة الواردات ٤٧٩ مليونًا. من هنا لم يعد الفرق نسبة ١ إلى ٢، وإنما ١ إلى ٦.

يُنبّه هوفلان الرأسماليين الفرنسيين إلى أنه إذا استمرت الحالة على هذه الصورة فإن مصادر الأموال المختلفة التي تدخل سورية لا تكفي لسد العجز حتى مع الأخذ بالاعتبار المال الذي ينفقه الجنود والموظفون الفرنسيون في البلاد. بيد أنه يستدرك فيقول إن أسباب عدم التوازن هذه موقتة؛ فتدنّي قيمة الصادرات لعام ١٩١٩ يعود بالدرجة الأولى إلى انقطاع العلاقات الاقتصادية بين الداخل الذي تحتله السلطات «الشريفية - الإنكليزية» والساحل الذي تديره فرنسا. ثم إن عملية ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٠ (يقصد معركة ميسلون) ستعيد الأمر إلى نصابه، لكن المطلوب القليل من الوقت، فالميزان التجاري سيتحسن تدريجيًا، ولن تلبث نسبة الصادرات إلى الواردات أن تعود إلى ما كانت عليه في عام ١٩١٤ [٥١].

يدعو هوفلان إلى ردم الفرق القائم بين الصادرات والواردات من خلال توسيع الإنتاج المحلي (الزراعة والصناعة) وتحسينه. لكن كيف ذلك؟ كان الرأسماليون يعتبرون أنفسهم أنهم يأخذون من سورية مواد أكثر مما يعطونها سلفًا. ولم يكن بوسع الرأسمالية الفرنسية التي انتظرت طويلًا احتلال سورية ووضعها تحت النفوذ الفرنسي أن تلجأ إلى إنماء الإنتاج السوري إنماءً يتطلب وقتًا ورأسمالًا؛ إذ كانت غرف التجارة تتطلع إلى تعويض ما فاتها في حركة التبادل مع سورية من جهة مبيعاتها واحتكار السوق السورية باعتبارها وسيلة لمحاربة تدفّق السلع الأوروبية المنافسة لسلعها.

تكشف مذكرة غرفة تجارة مرسيليا هذه النزعة لدى الرأسمالية الفرنسية عندما تؤكد أهمية «التجمعات السكنية المدينية المستهلكة» في سورية، إذ تقول: «إن هذه الأعداد للسكان المدنيين (١,٤٠١,٠٠٠ نسمة) لها أهميتها لأنها تشير إلى أنه في المدن لا في الأرياف يتواجد زبائن الإنتاج الأوروبي المُصنّع»[٥٢].

يتأكد هذا الموقف في سياسة المفوضية العليا الفرنسية في سورية، والتدابير والإجراءات التي اتخذتها في تنظيمها لمعرض بيروت التجاري في عام ١٩٢١.

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٥٢) راجع نص المذكرة في الملحق الرقم (٢٣)، ص ٤١٣-٤١٨ من هذا الكتاب.

V

معرض بيروت

انطلقت فكرة تنظيم المعرض من هدف الأوساط الاقتصادية والدبلوماسية الفرنسية تحويل سورية إلى زبون مستهلك للبضائع الفرنسية والحلول محل العديد من الدول الأوروبية التي كانت قد سبقتها ونافستها في هذا الميدان.

تُظهِر وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، المتعلقة بهذا الموضوع، هاجس هذه السياسة، وتكشف أهدافها بكل وضوح. ولعله من المفيد عرض بعضها.

كتب السكرتير العام للمفوضية العليا الفرنسية في سورية روبير دو كاي (R. de Caix) إلى الرئيس الفرنسي ميلران (Millerand) في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٢٠، يستشيره في أمر تنظيم المعرض. يقول: «لي شرف إعلام معاليكم أنني قررت مبدئيًا تنظيم معرض في بيروت في تشرين الأول/ أكتوبر القادم، تُعرض فيه «نماذج» من أنواع سبق وأحرزت نجاحًا كبيرًا في فاس والرباط في أثناء الحرب.

«فكّرت في أن هذه التظاهرة يمكن أن يكون لها أحسن النتائج، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية، كما يمكن أن تخدم في هذا المجال قضية فرنسا ومصالحها، وبالتحديد ضمن هذا التفكير قدّرت أنه يجب أن تحتفظ هذه التظاهرة بصفة فرنسية - سورية خالصة، وألا تفتح إلا أمام مصدّرين فرنسيين. بيد أن المستشار الإداري لولاية بيروت جاء ليعلمني أن قناصلة بريطانيا

والبلدان المنخفضة قابلوه في شأن هذا الموضوع، وطلبوا أن نقبل في معرضنا عارضين أجانب. وبدا أن هؤلاء السادة متضايقون جدًا من المكاسب التي يمكن أن تجنيها التجارة الفرنسية في سورية من هذه المناسبة. إلا أنه لم يقطع أمامهم أي وعد أو التزام (...). ومن جهتي لم أشأ أن أتخذ موقفًا نهائيًا حول هذه النقطة قبل الرجوع إلى رأي معاليكم»(٥٣).

مع الوقت، ومع الإعلان عن مشروع المعرض، بدأت الشركات الأوروبية غير الفرنسية تتقدم بطلباتها للاشتراك في المعرض فوقعت سكرتارية المفوضية العليا في سورية في موقف حرج.

يعود دو كاي فيرسل إلى غورو، وإلى وزير التجارة، يستوضح الموقف حيال بعض الطلبات التي تقدّمت، قائلًا: «إن ممثل شركة (FIAT) التي قدّمت إلى السلطات الفرنسية في سورية سيارات عدة، طلب أن يعرض بعض نماذجها في معرض بيروت. وأعطي جوابًا مماطلًا. لكن لن نستطيع على كل حال إبعاده إذا أصر على الاشتراك، فالمعرض مبدئيًا هو معرض دولي. وحتى الآن يلجأ إلى التهدئة والوسائل التسويفية لتثبيط عزيمة من يود الاشتراك بعمل دعائي تجاري تتحمل ميزانيتنا وحدها كل نفقاته. وأكون معترفًا بالجميل إذا تفضّلتم بإعلامي الطريقة التي يجب أن يُنظر بها إلى هذا الموضوع وتزويدي بذلك»(٥٤).

يبعث بيرتلو (Berthelot) رأيه بهذا الموضوع إلى المفوضية العليا في بيروت، فيقول: «ليس ممكنًا استبعاد شركات أجنبية ترغب في الاشتراك في المعرض المنوي إقامته في بيروت. فالحكومة الأميركية - وأنتم تعرفون ذلك - أرسلت إلى الحكومة البريطانية، بمناسبة اتفاق سان ريمو، احتجاجًا عنيفًا على أي عمل ذي طابع اقتصادي يصدر عن أي دولة منتدبة، يؤدي إلى حصر الفائدة منه بها. ومن جهة أخرى أبدت الاتجاهات التي ظهرت في آخر اجتماعات عصبة الأمم في جنيف مواقف تنذر بخلق

---

(٥٣) France, Ministère des Affaires Etrangères, Archives Diplomatique, série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 80, telgr. 4 (Janvier 1921).

وسيشار إلى أرشيف وزارة الخارجية لاحقًا بـ (F. M. A. E.).

(٥٤) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 80, telgr. 4 (Janvier 1921), p. 1.

مصاعب شديدة في الحالة التي نظهر فيها أننا نريد أن نحتفظ لأنفسنا في سورية باحتكار ما، أو بموقع اقتصادي ممتاز (...). يجب عليكم إذن أن تمتنعوا عن أي إجراء يؤدي إلى منع الأجانب من أن يتمثلوا، أو أن يعرضوا بضاعتهم...».

يجد الجنرال غورو صيغة مناسبة تحاول أن تجمع بين ضرورة أن تستفيد فرنسا وحدها من العرض الاقتصادي في السوق السورية، وضرورة إعطاء المعرض طابعه الدولي.

يقول: «لما كان من الضروري أن يحقق المشروع الدعائي التجاري الذي تتولى موازنتنا تغطية نفقاته، هدفه الذي هو تكثيف علاقات مشاريع الأعمال وتوسيعها بين فرنسا وسورية، فإنه من المهم أن نقبل باشتراك أجنبي محدود بصورة غير مثيرة للحساسيات، وبشكل يضمن نجاحًا أكيدًا لفرنسا يُكرّس لها بصورة قاطعة تفوّق إنتاجها. ثم إن الاتفاق الذي حصل في باريس بواسطة مساعينا بين «اللجنة الوطنية للمعارض» و«مكتب مستشاري التجارة الخارجية» يجعلني متأكدًا من أن المشاركة الفرنسية المقدمة بواسطة هاتين المؤسستين ستكون كافية جدًا لملء مجمل المنصات (Stands)، وأنه من الممكن، ومن دون المجازفة بتعريض نجاح المعرض للانتكاس، أن نحدد منذ الآن المشاركة الأجنبية بحوالى ٢٠ منصة مثلًا».

يضيف: «والمسألة الحساسة تكمن في اختيار الوسائل الكفيلة بتنفيذ هذا التحديد، مع الاحتفاظ بمظهر «ليبرالي» (Libéral):

هناك وسائل عدة يمكن أن تُستخدم لهذا الغرض، من بينها اثنتان تستحقان لفت الانتباه:

- تحديد موعد لانتهاء قبول الطلبات، يكون قريبًا بحيث يجعل المشاركة الأجنبية محدودة حُكْمًا؟

- إعلان طارئ بأن أي مشاركة لا يمكن قبولها اعتبارًا من تاريخ نشر هذا الإعلان لأن المنصّات كلها أجّرت وليس هناك ثمة فسحة متوافرة (...)[٥٥].

(٥٥) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 80.

ينجح معرض بيروت في الإطار الذي حدده له الجنرال غورو. ويرسل هذا الأخير في ٩ أيار/ مايو ١٩٢١ تقريرًا موجزًا عن نتائج هذا المعرض إلى وزارة الخارجية الفرنسية، «إن مجموعة مهمة من البيوتات المحلية، مقابل مشاركة أجنبية ضعيفة جدًا، تركت انطباعًا رائعًا لدى سكان سورية، وأسفرت عن خلق أمتن علاقات التعامل بين التجار الفرنسيين والمحليين».

«اكتشف سكان سورية، سكان الساحل كما سكان الداخل، الذين تمثلهم وفود دمشق وحلب، أن فرنسا بعد خروجها من الحرب، هي منتجة ومصدرة لسلع كانوا يجهلونها تمامًا، وأن استخدام العملة السورية سمح لهم بشرائها بصورة أفضل وأسهل من السلع الأجنبية الأخرى (...)».

يعلّق غورو على ذلك: «تُرسّخ إذن هذه التظاهرة الاقتصادية إستعادة المكان الذي احتلته سابقًا التجارة الفرنسية في أساكل المشرق؛ إذ أُجريت عمليات تجارية عدة منذ بدأ المعرض، بين التجار الفرنسيين والسوريين. وتلقت البيوتات الفرنسية طلبات مهمة وكثيرة للسلع الآتية: المنسوجات، منتوجات الأغذية، سلع «موضة» ورفاه، وقرطاسيات، أدوية. وسجل المعرض طلبًا قويًا نسبيًا لمنتوجات الصناعة الصغيرة المحلية وبصورة خاصة: البسط. وأدى هذا المعرض، إضافة إلى ذلك، إلى خلق حركة في سوق بيروت تملك وجهة واضحة في استعادة الأعمال وانطلاقها».

«ثم قام تجار حلب ودمشق بعمليات شرائية. والأسواق من جهتها أصبحت أكثر ارتيادًا، واستفادت من الانتعاش الذي سبّبه معرض بيروت (...)».

يستنتج غورو أخيرًا أنه بفضل هذا المعرض، وبفضل ما بُذل لإنجاحه من جهود، «انفتح مستقبل غني جدًا للتجارة الفرنسية في الشرق، وفي وقت يسمح فيه اتفاق لندن أن نأمل بعلاقات تبادل بين سورية والأناضول والعراق الأعلى، واستخدام خط بغداد»[٥٦].

إذًا تلك هي الوجهة العملية للسياسة الاقتصادية الفرنسية في سورية، إذ

---

(٥٦) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 80, Le 9 Mai 1921, note de presse.

على الرغم من المشاريع الإصلاحية الزراعية التي أُشير لها، والتي حملتها تقارير الخبراء، فإن المهمة العاجلة للرأسمالية الفرنسية تحددت أولًا بفتح سورية سوقًا لسلعها المُصنّعة في أقرب وقت. وهذا ما افتتحه بالفعل معرض بيروت التجاري لعام ١٩٢١.

فهل يؤمل بعد هذا كله بمستقبل صناعي لسورية؟

خلاصة: المستقبل الصناعي: انسداد الأفق

في تقرير هوفلان أيضًا فصل بعنوان «المستقبل الصناعي» في سورية. إن هوفلان رسول الرأسمالية الفرنسية في سورية، «ومنظّرها» الاقتصادي، يطمئن الأوساط الاقتصادية الفرنسية إلى أن الصناعة السورية الحرفية لا مستقبل لها. فتنظيم العمل فيها العائد إلى القرون الوسطى، وتبعثرها وتشتتها، وضعف تقنيتها وقِدَمها، أمور تجعل منها عاجزة تمامًا عن التطور ومنافسة الصناعة الأجنبية. ويضع أمامها احتمالًا واحدًا لإنقاذها: أن «تُصنّع» وفق النموذجِ الصناعي الرأسمالي (رأسمال، توزيع للعمل، آلة). لكنه يعود فيستدرك قائلًا: «يبدو أنه من المستحيل أن تُبنى صناعة في سورية من دون حماية جمركية».

في عام ١٩٠٧ رفعت الدولة العثمانية الرسوم على المستوردات إلى ١١ بالمئة، بيد أن هذا الرسم، كما يقول هوفلان نفسه، لم يكفِ لحماية الصناعة المحلية. وكانت الدول الأوروبية في الوقت نفسه تعارض رفعه. إذًا من يحمي الصناعة المحلية في عهد الانتداب؟ أو بالأحرى من يحوّل «الحِرَف» إلى مصانع؟

يكتفي هوفلان بالدعوة إلى دراسة هذه «المسألة الحساسة» بعناية، قائلًا إنه «في الحقيقة يمكن للحماية الجمركية أن تنحصر بعدد قليل من الصناعات التي تبدو قابلة للحياة، ويعني الصناعات النسيجية». لكن «حتى هذه يجب أن يُلجأ إليها بحذر»، حيث ينبغي «تجنّب ما أمكن استياء المصدرين إلى السوق السورية»[٥٧]. إذًا أعدم هوفلان سلفًا إمكانية بروز صناعة وطنية في

---

(٥٧) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 80, Le 9 Mai 1921, note de presse, p. 23.

عهد الانتداب، اللهم إلا بعض الصناعات التحويلية التي نمت تحت وطأة حاجة الرأسمالية الفرنسية، وعلى رأسها حلالات الشرانق (Filatures)، التي يوليها هوفلان، كما يوليها غيره من الاقتصاديين أهمية قصوى، كما رأينا.

****

في الواقع، بين الدعوة إلى إنماءٍ زراعي، يزيد من إنتاجية الريف ويرفع من «قوته الشرائية» خدمة لمصلحة التجارة الفرنسية، والدعوة إلى التركيز على سكك الحديد وشق الطرقات بين المدن والمرافئ، توسيعًا أيضًا لسوق هذه التجارة، كانت السياسة الاقتصادية الفرنسية تذهب عمليًا باتجاه تغليب الدعوة الثانية. وهذا ما سيكون له في أعوام عهد الانتداب نتائج خطرة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد[٥٨]؛ إذ سيعمّق التفاوت بين المناطق تبعًا لحاجة التجارة الفرنسية. فانطلاقة وسائل النقل واستخدام السيارة أدى، كما يقول جاك ووليرس، «إلى نتائج مُتباينة ومختلفة، بحسب المناطق والأقاليم. ففي المناطق الريفية الغنية، أي المناطق المروية وذات الزراعة الكثيفة، استُخدِمَت التسهيلات في وسائل النقل إلى حد كبير، وسمحت بذلك بنمو سريع في الإنتاج. ويكفي أن نشهد للتدليل على ذلك حركة تجارة المواد الزراعية التي تجتاح الطرقات حول بيروت ودمشق، وبدرجة أخف حول طرابلس وأنطاكيا. ومن جهة أخرى، فإن أسواقًا بعيدة فُتحت. ففلسطين أصبحت «الزبون» الرئيس لسورية بالفواكه والخضار، حيث تسير الشاحنات من دون أي عائق على طول الطريق الساحلية الجميلة (...)».

«لكن خارج هذه المناطق (الممتازة)، أي في معظم أنحاء البلاد، لم يؤد فتح التجارة عبر الطرقات إلى النتائج نفسها، حيث لم يتغير الاقتصاد التقليدي الذي بقي مغلقًا. صحيح أن العُزلة انتهت، لكن ليس بالضرورة لمصلحة الأرياف، فالشاحنات والأتوبيسات كانت تحمل معها البضاعة الأوروبية والأميركية، وفي ما بعد اليابانية. هذه المنتوجات ذات الأسعار المنخفضة قضت تقريبًا على كل ما بقي من نشاط حِرَفي. وكانت المشتريات الخارجية التي يقوم بها الفلاح - ومهما قلّت قيمتها - تزيد من خلل موازنة

(٥٨) يتطلب هذا الموضوع في الواقع دراسة مستقلة تتابع السياسة الاقتصادية الفرنسية طوال عهد الانتداب.

نفقاته، فأضيفت ظروف وفرص جديدة تدفعه إلى مزيد من الاستدانة»[٥٩].

من وجهة الميزان التجاري العام للبلاد، سيُدفع ثمنٌ غال لهذا التطور: إذ يجب أن يُشتَرى من الخارج: العربات، الدواليب، البنزين. إذ كثير من الأموال تغادر الآن البلاد، في حين كانت نفقات القوافل تبقى في إطار التبادل الوطني. ثم إن الطريق والسيارة سهّلتا استغلال أعيان المدينة للريف، وشدّدتا قبضة الملاكين ومراقبتهم. وأصبح تدخّل التجار والمُرابين أكثر سهولة وثباتًا. وكل هذا كان من شأنه أن يزيد من تدهور ظروف الحياة الفلاحية[٦٠].

الشيء نفسه حصل بالنسبة إلى التحولات في التجارة الخارجية، فكان لقيام الانتدابات المختلفة نتيجة أولى: كسر الوحدة الاقتصادية للإمبراطورية العثمانية؛ إذ في أثر ولادة الكيانات السياسية، كان كل واحد منها يحاول أن يحمي وجوده بإحاطة نفسه بحواجز جمركية متينة. وحصل نتيجة ذلك نقصان مباشر في سورية، في حجم عمليات التبادل القديمة التي كانت تتم مع المناطق المجاورة. وبالعكس، ازداد حجم التبادل مع العالم الخارجي. فميثاق الانتداب فرض تعريفة معينة لا تمنع اتخاذ تدابير مغايرة تجاه الدول الأعضاء الداخلة في عصبة الأمم. إذًا كانت الدول كلها تستطيع أن تُصدّر بالشروط نفسها منتوجاتها إلى هذه السوق الجديدة. ومن جهة أخرى كان للإدارة الحكومية والأجهزة الإدارية الأوروبية المقيمة في البلاد تأثير متعاظم في ازدياد الطلب على المنتوجات الأوروبية، التي تجد بدورها تسهيلات كبيرة لحركتها في الداخل عبر المرافئ والسكك الحديد والطرقات...

كان هذا الاجتياح السلعي الجديد قاتلًا للنشاط الصناعي المحلي. فالمهن الحرفية القديمة ما كان بإمكانها أن تصمد في معركتها ضد هذا الاجتياح. وكان هذا بالذات وضع الصناعات النسيجية (الحرير، الصوف، القطن) التي شكلت في السابق ثروة وحياة عدد من المدن السورية الداخلية: دمشق، حماة، حلب، وحتى صناعة الصابون في كل من أنطاكيا وطرابلس تضررت ضررًا شديدًا؛ فمنافذ تصريفها الخارجي اختفت، وحتى سوقها الداخلية نازعتها عليها صناعات أجنبية[٦١].

---

(٥٩) Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche-Orient* (Paris: Gallimard, 1946), p. 182.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

حتى المواد الأولية الزراعية التي تطلّبتها الصناعة الفرنسية، لم تستعد نهضتها الأولى بسبب أزمة الرأسمالية الفرنسية وتعثرها المستمر في السوق العالمية. وأبرز مثل على ذلك الزراعة الحريرية في لبنان: نعرف أنه في عام ١٩١٣ بلغ إنتاج شرانق الحرير في المشرق حوالى ٦٠٠٠ طن، كان في معظمه يُنتج في لبنان. وبعد توقف الإنتاج في أثناء الحرب، وقطع أشجار التوت في الجبل، بذلت السلطات والأوساط الاقتصادية الفرنسية محاولات حثيثة بهدف استعادة ازدهار الإنتاج كما كان في السابق، ومع ذلك لم يبلغ الإنتاج في عام ١٩٢٢ إلا حوالى ١٩٠٠ طن، واستمرت الجهود حتى بلغ في عام ١٩٣٠ نحو٣٥٧٥ طنًا.

غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية، ومزاحمة اليابان، وشيوع الحرير الصناعي، أدت كلها إلى تبخّر هذه الآمال. فهبطت الأسعار، واقتُلعت أشجار التوت من جديد، أو أُهملت. هذا يعني أن عائلات فلاحية بكاملها دُمّرت، وآلافًا من «المصاطب» المستصلحة هُجّرت، وقرى أُفرغت من اليد العاملة الشابة[٦٢].

مثل آخر على تدهور إنتاج سلعة زراعية مُعدّة للتصدير الخارجي: في الأعوام الأولى من عهد الانتداب، بُذل جهد فرنسي كبير لتوسيع رقعة الزراعة القطنية، إلى أن وصلت في عام ١٩٣٠ إلى ٣١,٠٠٠ هكتار، بينما لم تكن تتعدى في عام ١٩١٣ الـ ٨٠٠ هكتار فقط. وهنا أيضًا تدخلت الأزمة الاقتصادية العالمية فهبطت الأسعار هبوطًا هائلًا، واضطر الفلاحون إلى أن يهجروا هذه الزراعة أيضًا[٦٣].

يضطر ووليرس، على الرغم من دفاعه عن الانتداب الفرنسي، إلى القول: «إن إدارة الانتداب لم تنجح في تجنب النتائج الخطرة الناتجة من الدخول المفاجئ في السوق العالمية لاقتصادٍ فلاحي بقي حتى حينه تقريبًا اقتصادًا مغلقًا»[٦٤].

---

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

VI

أشكال محليّة من التكيّف والمقاومة حيال الغزو الاقتصادي الغربي

١ - «قاموس الصناعات الشامية»

إن مسألة إنشاء «صناعة وطنية» في سورية وفق النموذج الغربي، بحسب صيغة هوفلان، أي تطوير الحِرَف، ولا سيما في قطاعها الأساس (النسيج)، إلى «صناعة رأسمالية»، لم تكن تصطدم فقط بحاجز «الرسم الجمركي»، الذي كان يُفترض به ألا يُعرقل التجارة الفرنسية في السوق السورية، بل أيضًا بـ«التنظيم الاجتماعي» للحِرَف في المدن السورية الإسلامية، وبأشكال «الدفاع» و«المقاومة» التي يتيحها هذا التنظيم في الوقوف، لا بوجه تغلغل السلعة الأوروبية فحسب، بل أيضًا بوجه «تغيير» تقنية الحِرَف وأشكال تنظيم العمل فيها.

هنا نُلاحظ شكلين من أشكال «مقاومة» الاقتصاد السوري الأهلي للاقتصاد الأوروبي والسياسة الاقتصادية الفرنسية.

أولًا: مقاومة الحِرَف وأشكال «تكيّفها» مع تدفق السلعة الأوروبية، وعبّر عن هذه المقاومة وهذا «التكيّف» كتاب **قاموس الصناعات الشامية**.

ثانيًا: مقاومة تجّار المدن السورية الداخلية الذين تضرروا نتيجة إغراق

السوق بالسلع المصنعة، ونتيجة تجزئة بلاد الشام، وإقامة حاجز جمركي بين القسم الجنوبي (فلسطين) والقسم الشمالي.

يقول المؤرخ دومينيك شوفالييه في مسألة «مقاومة الحِرَف»: «منذ زمن طويل يجري الحديث عن انكفاء الحِرَف السورية أمام مزاحمة «قطنيات» بريطانيا وسويسرا، وحرائر سويسرا وإيطاليا وليون التي تقلّد الإنتاج السوري بالشكل، لكن لا بـ «النوعية الخاصة».

«ومنذ زمن يجري الحديث عن شيوع الزي الغربي، أي موضة النسيج الأوروبي بدلاً من الزي الشرقي. حقًا كان هناك انكفاء، لكنه انكفاء ملجوم بضرورة بقاء المجتمع مجتمعًا «مدينيًا» عبر الإرادة الحيوية لتنظيمه الخاص»[٦٥].

إن حِرَف دمشق مثلًا بقيت موجودة واستمرت تقاوم في أوائل القرن العشرين على الرغم من غزو السلعة الأوروبية، وذلك عبر «الحاجة» و«الذوق» المحليين اللذين يفرضان تلبيتهما محليًا، وبصورة خاصة عبر «طوائفها» التنظيمية (Corporations) التي تكوّنت في الإطارات الاجتماعية لـ «المدينة الإسلامية» منذ زمن بعيد (في العصور العباسية الأولى)، واستمرت عبر أواليتها الداخلية الخاصة حتى مطلع القرن العشرين، حين بدأت تحل «النقابات» محلّها تدريجيًا. فالعمل في الحرفة «المنظمة» لم يكن منفصلًا عن «أخلاقيته» (Ethique) التي يُشكل تضامن رفاق المهنة (Compagnons) دعامة لها، دعامة إيمانية، إنسانية، بطولية «ومهنية» في آن معًا»[٦٦].

شكلت هذه القيم التاريخية السلاح الأيديولوجي لمقاومة غزو الاقتصاد الأوروبي (سلعة وتقنية). فهي بحد ذاتها رفض لتهديد «لقمة العيش»، على حد التعبير الذي يستخدمه لويس ماسينيون (L. Massignon)، مستعيدًا بذلك المثل الشائع لدى الحرفيين «لقمة كسب حلال». هذا الرفض الذي لم يكن دفاعًا اجتماعيًا فحسب، بل دفاعًا عن العمل أيضًا، إذًا عن الوجود، لم يكن ليتم إلا من خلال التشبث بالطرق العتيقة للعمل في البنية «الطائفية» للمهنة.

من جهة أخرى كان الحرفيون يشكلون مع زبائنهم الموزعين في مناطق

---

(٦٥) Chevallier, «Lyon et la Syrie en 1919,» p. 290.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٠.

إسلامية وعربية واسعة شبكةً تتحد مع رابطة «حضارية» عميقة. ففي بداية القرن العشرين كانت حرائر دمشق لا تزال تتخطّى حدود سورية نحو الأناضول وفلسطين وبغداد ومكة، ومصر والسودان، أي تدور في إطار سوق عربية - إسلامية[٦٧].

بيد أن مقاومة التنظيم الحرفي «الطوائفي» للتصنيع الأوروبي لا يمكن النظر إليها وكأنها تعبير عن موقف ديني «متحجر»، أو عقلية رافضة للتحديث و«العلم»، كما كان يذهب إلى ذلك عدد من المفكرين والمؤرخين الكولونياليين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين[٦٨]. فالإسلام «السُنّي» - إسلام المدن التجارية والحرفية - كان يحاول عبر ممثليه الإصلاحيين الذين حملوا لواء «التجديد» ضمن العودة إلى «الأصول»، أن يواجه بأشكال من المقاومة و«التكيّف»، نتائج التغلغل الأوروبي حتى في مستوياته الاقتصادية و«التقنية»، وفي سياق عملية «التكيّف» هذه، اندرجت محاولة الشيخ محمد سعيد القاسمي وابنه جمال الدين في كتاب **قاموس الصناعات الشامية**.

إن أصل هذا الكتاب مخطوطة وُضِعَت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أحصى فيها الشيخان ٤٣٧ حرفة تعمل في دمشق. وهذه المخطوطة كان قد اطلع عليها ماسينيون في عام ١٩١٩، واعتمد عليها بشكل أساس في بحثه «تنظيم العمل والعمال في المدن السورية»[٦٩].

يقول المؤرخ شوفالييه تعليقًا على ظروف كتابة المخطوطة: «لماذا خرج الشيخ سعيد القاسمي من مسجد سنان باشا، حيث كان يقوم بمهمة (الإمامة) ليجوب الأسواق بحثًا عن المهن التي تُزاوَل في مدينته؟ فيعدد المهن ذات التقنيات والأساليب العائدة إلى القرون الوسطى، وذلك في اللحظة ذاتها التي كانت البواخر فيها وعلى بعد ١٠٠ كلم، تفرغ على أرصفة مرفأ بيروت البضائع المصنعة»[٧٠].

---

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٢٩٠.

(٦٨) على سبيل المثال نذكر موقف أرنست رينان من الإسلام: Ernest Renan *L'Islamisme et la science: Conférence faite à la Sorbonne, le 29 Mars 1883* (Paris: C. Lévy, 1883), cité par: Maxime Rodinson, «L'Islam, doctrine de progrès ou de reaction,» dans: Maxime Rodinson, *Marxisme et monde musulman* (Paris: Éditions du Seuil, 1972).

(٦٩) نشر الكتاب في باريس، عام ١٩٦٠، بعناية جاك بيرك، وقدّم له ماسينيون وظافر القاسمي.

(٧٠) Dominique Chevallier, «A Damas: Production et société à la fin du XIXe siècle,» *Annales: Economies, sociétés, civilisations*, vol. 19, no. 5 (Septembre - Octobre 1964), p. 968.

الواقع إن البنى الاجتماعية والاقتصادية المحلية كانت تهتز بفعل مواجهة «العالم الحديث» في العمل اليومي والإنتاج. ذلك أن المجتمع الإسلامي برمّته كان قد اضطرب بتأثير قوى خارجية دينامية وبمظاهرها المهيمنة والمهددة لركائزه الاقتصادية وقيمه الدينية والأخلاقية[٧١].

اهتمام القاسمي بتسجيل مهن دمشق وأساليبها التقنية القديمة في ذاك الوقت كان يعكس هاجس مصلح ديني يحاول في الوقت نفسه أن يقاوم ويتكيّف بمواجهة «العالم الحديث»، وبالتحديد في مجال الدفاع عن «الصنائع» المهددة و«تطويرها» تقنيًا، وذلك على أساس الدعوة «التجديدية للإسلام ومبدأ منفعة» الجماعة (الاستصلاح) الذي هو شكل من أشكال الاجتهاد[٧٢].

في سياق الاهتمام «التحديثي» هذا، الذي توازيه على الصعيد الفكري جهود الأفغاني وعبده، يطرح القاسمي في كتابات أخرى ضرورة الأخذ ببعض مظاهر الحضارة الأوروبية: التلفون، الكهرباء، اللاسلكي، ويؤلف كتابًا في «علاج البواسير» و«البيولوجيا»، ويبحث في وسائل إصلاح الزراعة، فيُنبّه إلى الأسمدة الكيماوية وأنواعها: الفوسفورية والبوتاسية، وإلى ضرورة استعمال الآلات الميكانيكية في الحرث والحصاد. وإلى الآفات والأمراض والحشرات الزراعية وطرق مكافحتها[٧٣].

٢ - آراء محمد كرد علي ولطفي الحفّار وبيان تجار الشام في عام ١٩٢٢

هذا بالنسبة إلى موقف رجل دين راقب وضع «الحِرَف» في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فحاول أن يُشجّع على «الصنائع» والاستمرار بها وتطويرها والأخذ بتقنية «الغرب»، والموقف نفسه يبرز بصورة أوضح لدى «مثقفي العائلات الدمشقية في العشرينيات (لطفي الحفّار - محمد كرد علي...).

(٧١) المصدر نفسه، ص ٩٦٧.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٩٦٨.

(٧٣) راجع مقدمة ظافر القاسمي لكتاب: محمد سعيد بن قاسم القاسمي، **قاموس الصناعات الشامية**، حققه وقدم له ظافر القاسمي، ٢ ج (باريس: موتون، ١٩٦٠)، ص ١٩٥-١٩٦.

وتشكل كتابتهم في ذاك الوقت (١٩٢٠ - ١٩٢٥) بدايات الدعوة إلى تأسيس «صناعة وطنية» سورية ستكون خلال عهد الانتداب قاعدة نشوء «البرجوازية الوطنية» السورية التي ستقود حركة المعارضة والاستقلال بوجه الانتداب الفرنسي.

لعل إيراد بعض النصوص من دعوات هؤلاء ذو أهمية وثائقية ودلالة على شكل طرح المسألة في مرحلة بدأت فيها الحِرَف تذوي وتنشأ محلها، أو في موازاة بعضها، مشاريع «صناعة» وفق النموذج الرأسمالي الغربي.

ورد في خطاب في الصناعات ألقاه محمد كرد علي في يوم الاحتفال بافتتاح الدباغة الوطنية (٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٥) ما يلي: «لقد فُقِدَت معظم الصناعات ويا للأسف، وآخر ما سيُفقَد منها صناعة النسيج الضرورية النافعة، فقد كانت صادراته من حلب وحماة وحمص وطرابلس ودمشق تسد جانبًا عظيمًا من الموازنة بما تأتي من الأموال كل سنة، فأصبحت الآن إلى انحطاط، ونازعتها الأقمشة الإفرنجية البرّاقة. قيل: إنه كان في دمشق وحدها ثلاثون ألف نول للنسيج قبل الحرب، فأصبح عددها اليوم نحو ثلاثة آلاف، ولا تلبث إذا دامت الحال على هذا المنوال أن تضمحل كما اضمحل غيرها من الصناعات، ويفتقر أربابها ويهاجرون أو يهلكون. وفي كل ذلك خسارة وفجيعة (...)»[٧٤].

يُفنّد محمد كرد علي «حسنات» الأخذ بالصناعة؛ إذ يقول: «لا جرم أن اشتراك أهل البلد الواحد، بل القطر الواحد والمملكة الواحدة في عمل اقتصادي مما يرفع مستوى القومية، ويلقن الناس معاني التكافل الوطني». ويعطي أمثلة غربية على ذلك: «فقد رأينا في الدهر السالف سكان الجنوب وسكان الشمال من فرنسا، يقتتلون ويتحاربون، ولم تنقطع شأفة الفتن من بينهم إلا عندما اشترك الجنوبي والشمالي في الأعمال الاقتصادية، فأصبحت مصلحتهما واحدة...»[٧٥].

يُطلِق في خطابه أخيرًا دعوة إلى البدء بإقامة «الشركات»: «**فيا حبذا اليوم الذي يشترك فيه قاصينا ودانينا، فقيرنا وغنينا، في إقامة الشركات على أنواعها، إحياء**

(٧٤) محمد كرد علي، **خطط الشام**، ٦ ج في ٣، ط ٢ مصححة بقلم المؤلف (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩ - ١٩٧١)، ج ٤، ص ٢٣٠.
(٧٥) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣١.

لصناعاتنا واستبقاء للبقية التي صدرت على الأيام من ثروتنا[٧٦]. فالزراعة عُشر الثروة العامة في العادة، والباقي من أسباب السعادة والنماء ثمرة الأعمال الصناعية (...)، ولا رجاء لنا في الحصول على الحاجيات ثم التطلّع إلى الكماليات إلا بتأليف شركات صغيرة بادئ بدء، تقوم برؤوس أموال وطنية، وتستعمل من الأدوات الجديدة ما لا غنية عنه، تنمو بنموّنا في مظاهر الحياة والانبعاث. فنحن لا نقل عن الغربي ذكاءً ونشاطًا، إنما ينقصنا التنظيم والتدريب. وفي أرجائنا أكثر المواد الأولية اللازمة في الصناعات لا تحتاج إلا إلى معرفة قليلة للانتفاع بها...»[٧٧].

هذا ويطرح لطفي الحفّار في مقالة عن الصناعة الوطنية في سورية، أشكال التناقض مع الغزو الاقتصادي الغربي الذي طغا في الأعوام الأولى من الاحتلال الفرنسي، فيقدّم نوعًا من البرنامج يتضمن «**اقتراحات للإنماء الاقتصادي الوطني**»[٧٨]، وهذه الاقتراحات هي:

- تأليف الشركات الصناعية لتأسيسها على الأصول الميكانيكية الحديثة، ومتى تم لنا الظفر للقيام بمثل هذه المعاهد نعتقد أننا بدأنا نقاوم تيار الصناعات الغربية لتحل محلها صناعتنا الجميلة، الممتازة بقوتها ومتانتها، خصوصًا أن رُخص اليد العاملة ورخص المواد الأولية كفيلان بنجاح كثير من صناعاتنا بالنظر إلى توافر هذين الشرطين الأساسيين.

- وضع الرسوم الجمركية على قاعدة حماية الصناعة الوطنية.

- العناية الفائقة بتحسين زراعتنا، وعلى الأخص منها القطن والقنب والفاكهة بتصديرها إلى الخارج. وكذلك القول في زراعة التبغ. وعلى ذكر هذا الصنف العظيم لا بد من القول إن بقاء شركة حصر الدخان أضر بزراعة الدخان ضررًا بالغًا، حال دون الاستفادة منه فائدة تعود بالخير والنماء إذا كانت حرة طليقة من قيود هذه الشركة واستبداد رجالها.

- جعل عِملة البلاد على قاعدة الذهب، ذلك لأن وضع عِملة البلاد الشامية على قاعدة الفرنك الفرنسي، واستصدار الأوراق النقدية السورية على

---

(٧٦) خط التشديد للمؤلف.

(٧٧) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣٢.

(٧٨) خط التشديد للمؤلف.

هذا الأساس أضر الأسواق التجارية ضررًا بالغًا، وسبب لها خسائر كبيرة بسبب صعوده وهبوطه المتوالي.

- الإقلال من استعمال الكماليات وأدوات الزينة والترف، وبذل الغيرة في استعمال المصنوعات الوطنية بقدر الإمكان.

- تخفيف الضرائب على عاتق الأهلين، إذ أصبحوا لا يطيقون حملها بالنظر إلى كثرتها وتعدّدها وزيادتها بالإضافات التي طرأت عليها، مع قلة أسباب الرزق وضعف موارد الاقتصاد[٧٩].

هذا وكانت الأزمة الاقتصادية قد اشتد خِناقها في الأعوام الأولى من الاحتلال الفرنسي على تجار المدن السورية، ولا سيما تجّار دمشق. وأما الأسباب التي أدّت إلى هذه الأزمة، وكما يلخصها لطفي الحفّار فهي:

- إن الشام، ولا سيما دمشق كانت «تكنز» كميات عظيمة من ورق النقد المختلف الضروب، فطرأ عليها النزول العظيم، وأصبح قسم منها بحكم المعدوم، مثل الروبل الروسي، والكرون النمساوي، والمارك الألماني وغيرها، وكانت خسارة بلاد الشام بها عظيمة، ولم تعوض منها شيئًا.

- النزول المتوالي لأسعار البضائع بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٢، وورود كميات كبيرة من البضائع المتنوعة التي ما زالت مخزونة على التوالي عند أصحابها، فطرأ النزول التدريجي عليها، وذهب بقسم كبير من ثروة كبار الأغنياء والتجار.

- حدث بعد أن دخلت الجيوش الفرنسية إلى المنطقة الداخلية في أواخر عام ١٩٢١، أن وضعت الحواجز الجمركية بين جنوب البلاد وشمالها وشرقها، وكانت من قبل، وخصوصًا دمشق، مركزًا عظيمًا لتصدير البضائع والمصنوعات الوطنية إلى الحجاز وفلسطين وشرق الأردن والعراق والأناضول، فأصبحت بمعزل عن هذه البلاد المجاورة، بالنظر إلى التبدل السياسي الذي حدث بعد الحرب العالمية، وصارت مصنوعات الشام التي كانت تُصدّر إلى هذه الأقطار حرة لا مراقبة عليها ولا قيد من القيود الثقيلة والحواجز الجمركية، فكاد يقضي على هذه الصناعات وعلى تجارها وعمّالها[٨٠].

---

(٧٩) لطفي الحفّار، من مقالة عن «الصناعة» في: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٦٤-٢٦٥.
(٨٠) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٥٧.

٣ - بيان تجار دمشق

كان أن أدّت إقامة الحواجز الجمركية بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي من بلاد الشام (فلسطين) إلى احتجاج تجار دمشق على هذا التدبير الذي لجأت إليه المفوضيتان الإنكليزية والفرنسية. «فاجتمع عدد كبير من تجار دمشق وتفاوضوا (في) قضية هذه الحواجز وأضرارها على التجارة والصناعة، وقرّ برأيهم على انتخاب لجنة من كبار تجار البلاد، مؤلفة من عشرة أشخاص، للعمل في هذه القضية، فبدأت اللجنة عملها بأن قدّمت تقريرًا مطوّلًا للمراجع الرسمية بيّنت فيه مقدار الأضرار التي تنتاب الشام من وضع هذه الحواجز الجمركية بين جنوبها وشرقها وشمالها، خصوصًا الصناعات الوطنية المنوّعة، وضمَّنه إحصاءً دقيقًا في أنواع هذه الصناعات ومقدار النفوس والأموال والقيم المقدّرة للأنواع المصدرة»[٨١].

ورد في التقرير «إن في مدينتي دمشق وحمص نحو ١٠,٢٦٠ نولًا، يشتغل بها ٤٦,٢٦٠ عاملًا، وهذه الأنواع تُخرج مقدار ٤,٥٦٨,٥٠٠ قطعة قماش، قيمتها ثلاثة ملايين ليرة عثمانية ذهبًا، وفي مدينتي حماة وحلب مثل هذا المقدار من الأنوال والعمّال لمختلف الصناعات الوطنية التي هي برسم التصدير إلى الجهات المجاورة»[٨٢].

حمل بيان الاحتجاج الاعتراضات التالية:

«**أولًا**: إنه ليس من مصلحة سورية وفلسطين إلغاء الاتحاد الاقتصادي وفصل إحداهما عن الأخرى، هذا الفصل المضر لأنه يقلل العلائق التجارية ومبادلات الأعمال بين المنطقتين، وهذا يفضي بالتدريج إلى انقسام هذه الأمة الواحدة إلى أمتين، ويؤدي إلى تباعد المشارب وتباين الأطوار وانحلال الروابط بينهما تدريجًا إلى أن يصبح البون عظيمًا، وتضعف عُرى الإلفة والاتحاد المستقرة الآن، والصلات التجارية والمعاملات المدنية هي العروة الوثقى التي تربط بين الشعوب وتقارب بين القلوب، والحواجز الجمركية هي الضربة القاضية على هذه المعاملات والصلات. ولما كان السوريون لا يختلفون بشيء عن الفلسطينيين، كما أن الفلسطينيين يحسبون أنفسهم قسمًا من

---

(٨١) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٥٨.

(٨٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٥٨.

الشعب السوري العربي، فجميعهم لا يرضون بوجه من الوجوه أن تُفتح بينهم هذه الهوّة العميقة التي تقوّض أركان وحدتهم القومية والعنصرية، وتقضي على آمالهم الوطنية، ويرجون من الدولتين المحتلتين أن لا تعاونا الدهر على تفريقهم والإيقاع بينهم.

ثانيًا: سلّطت السياسة على إخواننا في الجنوب مُناظِرًا شديدًا وخصمًا لدودًا، ونعني بهم الصهيونيين الذين لا يفتأون يدسّون الدسائس لإضعاف الوطنيين وإذلالهم، ليتمكّنوا من الاستعلاء عليهم واستلاب أموالهم والأخذ بمخنق أوطانهم، وأي وسيلة أنجع لهؤلاء الصهيونيين من تفريق أهالي فلسطين عن إخوانهم في سورية، وقطع العلائق بينهم تدريجيًا!

ثالثًا: ما زالت جمارك البر الموضوعة في داخلية البلاد عرضة لصعوبات عُظمى في ضبطها وجبايتها حتى عند أرقى الدول وأقدرها، والقيام بهذا العمل بين سورية وفلسطين شاق جدًا لا يُستطاع إتقانه، ولا ترجى سلامته، ولذلك أسباب كثيرة لا تسهل إزالتها، منها أن الوسائط النقلية بالقطارات الحديدية بين المنطقتين محدودة جدًا، والطرق الأخرى منفتحة على طول الحدود، تجتازها الجمال والبغال وسائر حيوانات النقل في الليل والنهار، ولا سبيل لمنع التهريب منها...».

«ويقال على وجه الإجمال: إن الحاجز الجمركي بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي من سورية يكون سببًا لبقاء عشرات الألوف من الخلق من دون عمل، وتتعطل تجارة البلاد وصناعاتها لأن القسم الأعظم من الغزول والمنسوجات الأوروبية التي ترد إلى دمشق وحمص وحماة وحلب يُنسَج ويُفصّل ويُخاط ويُصبَغ ويُحوّل إلى سلع تجارية من ألبسة وغيرها وأنسجة منوعة وتُصدّر إلى الجنوب، فإذا وُضِع عليها ضريبة جديدة بمعدل أحد عشر بالمئة رسمًا جمركيًا يتعذّر تصريفها، ويضطر المشتغلون بها إلى ترك هذه البضاعة والتجارة وعددهم عظيم جدًا، وهذه الصناعات القديمة في سورية هي المورد الوحيد لرزق كثيرين من السكان، كما أن هذا الضرر يلحق أيضًا سكان فلسطين بحرمانهم من إصدار معمولتهم ومصنوعاتهم إلينا، وكساد العمل عندهم وعندنا في آن واحد»[٨٣].

(٨٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٥٨-٢٦٠.

القسم الثالث

مشاريع فرنسا في السيطرة والتجزئة
طوائف وإثنيات ومشاريع

تمهيد

كان تركيب سورية الاجتماعي والسكاني، الذي عرضنا أهم سِماته في القسم الأول من الدراسة، يُقدّم في أوائل القرن العشرين مُعطيات واحتمالات من الواقع، تتقاطع مع مشاريع السيطرة «الإمبريالية» وفق صيَغ الإلحاق المؤسسة على نموذج «الدولة القطرية»، ووفق شكل جديد من الاستعمار يُهيئ لنفسه مرتكزات اجتماعية وسياسية وإدارية محلية عبر صيغة الانتداب على «دول محدثة».

هذا التقاطع لا يعني التوافق الكامل بين «المشروع الغربي» واحتمالات الواقع ومعطياته. ففي «المشروع الغربي» ثمة مشاريع شكلت بدورها احتمالات تاريخية عديدة. والواقع المحلي، كان يحمل بدوره احتمالات ومشاريع أخرى. وكان هذا التقاطع يطرح توافقًا وتعارضًا في الوقت نفسه، أي إن الواقع كان يُقدّم أشكالًا من المقاومة للمشروع «الغربي» من جهة، وأشكالًا من الاستلحاق به من جهة ثانية. بيد أن الوجه الغالب للتقاطع هو مزيجٌ من التوافق والاستلحاق. وهذا يعني أن معطيات الواقع كما عبّرت عن نفسها في أوائل القرن العشرين، كانت سائرة نحو البحث عن الدولة - البديل: (الدولة المركزية العثمانية بصيغة التتريك، أو الدولة اللامركزية العثمانية بصيغة التعددية، أو الدول المحدثة المتقاطعة مع مناطق النفوذ)، أو حدود القوميات والإثنيات وفقًا لمبادئ ويلسون الفضفاضة: «حق تقرير المصير».

على أن المشروع الغربي حمل أيضًا حاجاتٍ وطموحاتٍ رأسمالية توسعية، وحمل أيضًا أداة هذا التوسّع: الإرساليات والتعليم والثقافة والجيش والسلعة المصنّعة والرساميل. إنه المشروع «الكوسموبوليتي» للرأسمالية التوسعية، فهو ذو صفة هجومية غالبة. بينما كان «المشروع العثماني» شكلًا من أشكال المقاومة السلبية لقوى اجتماعية وسياسية رأت في «المشروع الغربي» وعلاقاته الاجتماعية والثقافية التي أنتجتها وتنتجها، وتهديدًا لمصالحها ومواقعها وأشكال الإنتاج التي تنخرط فيها.

منذ رد السلطان عبد الحميد على الهجمة الأوروبية بصيغة «الوحدة الإسلامية»، إلى محاولة رد «الاتحاديين» بالمركزية والتتريك، «والائتلافيين» بـ«اللامركزية»، كانت الدولة العثمانية بـ«جهازها» ومؤسساتها القديمة والحديثة (الناتجة من حركة التنظيمات) قد أصبحت «رأسًا» منفوخًا لا يقوم على «جسم اجتماعي» متجانس.

كان التفكك الداخلي الذي تعمّق مع التغلغل الاقتصادي الثقافي الأوروبي و«الامتيازات الأجنبية» قد وصل إلى حد الانفجار الكامل في ولاياتها بين الأقوام والمجموعات الاجتماعية المتضاربة المصالح والاتجاهات. هذا في وقت كان الصراع بين الإمبرياليات يتأزم ويتّجه نحو انفجار جديد لإعادة النظر في التقسيم، أو تأكيد أشكال التقسيم القديمة وتثبيتها.

على وجه الإجمال نقول: إن القوى التي حملت «المشروع العثماني» أو الإسلامي ودعت إليه، هي القوى المرتبطة بأشكال الإنتاج «القديم»: أصحاب «الحِرَف» في المدن الإسلامية المشرقية، وبعض أعيان المدن والعلماء، والتجار الصغار وأصحاب الدكاكين... وهؤلاء جميعهم يندمجون في تيار شعبي مديني طابعه إسلامي سُني على وجه الغالب.

أما القوى التي انخرطت في «المشروع الغربي»، فهي الفئات التي نمت وتكوّنت في إطار النتائج التي أسفرت عنها علاقة الغرب الرأسمالي بالمنطقة، وبالتحديد بالمدن التجارية ومرافئ التصدير والاستيراد، وبعض مناطق زراعة السلعة التي تحتاج إليها الصناعة الأوروبية (الحرير في جبل لبنان مثلًا). هذه القوى التي تنتمي في معظمها إلى شرائح من طوائف غير إسلامية، هي قوى مدينية بشكل أساسي (ما عدا الموارنة)، كان قد نشأ مثقفوها في مدارس إرسالية أجنبية، وقام تجارها بدور الوسيط في حركة التبادل بين السوق المحلية والأسواق الأوروبية، وانخرط هؤلاء في تيار مسيحي مديني واسع، ومتعدد الاتجاهات حيال الموقف من الدول الأوروبية (اتجاه فرنسي واتجاه «أنكلو - أميركي»).

لا يعني هذا التأكيد العام أن لا وجود لتجار ومثقفين مسلمين انخرطوا في شبكة علاقات التبادل مع الغرب. فثمة عائلات بيروتية من أمثال بيهم وسلام وداعوق، وعائلات دمشقية من أمثال مردم والعظم، كانت قد بدأت تنسج

علاقات اقتصادية وسياسية مع الغرب منذ أوائل القرن العشرين، وكوّنت طرفًا مهمًا في الحلف المعارض للمركزية التركية في «حركة بيروت الإصلاحية»، «والمؤتمر العربي الأول».

هذا بينما بقيت قوى هامشية واسعة في الريف معزولة في إطار اقتصاد مغلق، تخضع للضريبة العثمانية تارةً، وتمتنع عنها تارة أخرى، محافظة نسبيًا على استقلال بُناها القبلية والعشائرية وتنظيمها الاجتماعي الداخلي.. (الشيعة، الدروز، العلويون...).

يضاف إلى هذه الفئات الاجتماعية القبائل البدوية التي كانت تتعاطى تربية الماشية، وتغزو أحيانًا فلاحي السهول المجاورة، في مواسم الغلال والحصاد، وبعض الأقليات الدينية والأقوامية الأخرى: الجركس، الأكراد، الأشوريون... إلخ.

هكذا، في الأعوام الأولى من القرن العشرين، وبالتحديد ابتداءً من عام ١٩٠٩، العام الذي بدأت فيه، بعد إعلان الدستور، أشكالٌ تنظيمية تكوينية للعمل السياسي في المشرق العربي، ظهرت اتجاهات سياسية وأوضاع واستعدادات اجتماعية مختلفة متباينة، بعضها يذهب باتجاه تجسيم وإبراز الخصوصيات الأقوامية والمذهبية بفعل القمع التركي الذي نما وتصاعد مع مشروع المركزية والتتريك، ولا سيما حيال الفئات التي تلتفت نحو الغرب، وحيال «الملل» و«الطوائف الريفية» المستقلة أو شبه المستقلة (الحملة التركية على حوران في عامي ١٩٠٩ و١٩١٠)[1]، وبعضها الآخر يذهب باتجاه صياغة برامج سياسية تراوح بين دعم الدولة العثمانية وإصلاحها، وبين إنشاء «دولة» أو «دول محلية» بالاعتماد على إحدى الدول الأوروبية المتنافسة على السيطرة على المشرق العربي. وعبّرت هذه الاتجاهات والاستعدادات عن نفسها عبر مواقعها الاجتماعية وأقنيتها الطائفية المؤسسية والأيديولوجية المختلفة، وفي إطار الصراع

---

(١) راجع حول الحملة التركية على الدروز عام ١٩١٠: توفيق علي برو، **العرب والترك في العهد الدستوري-العثماني، ١٩٠٨-١٩١٤**، رسائل وبحوث (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٠)، ص ٢٠٩-٢١٥، وحنا أبو راشد، **جبل الدروز** (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، ١٩٢٥)، ص ٥٨ - ٨٢.

الدائر بين الإمبرياليات حول مشاريع تقسيم «أملاك» الدولة العثمانية وردود فعل هذه الأخيرة[٢].

ما يهمنا في سياق البحث الحالي هو التعرف إلى وظيفة هذه الاتجاهات الاجتماعية والمواقف السياسية و«الخصائص» المحلية في الصراع الدولي آنذاك، وكيف فهمتها السياسة الفرنسية وتعاملت معها انطلاقًا من مجموعة مصالحها الاقتصادية، ومن خططها الاستراتيجية والدبلوماسية في المنطقة، ومن تصوّراتها وبرامجها لصيغة إدارة البلاد من خلال وثائقها الدبلوماسية نفسها.

هذه المسائل تكشفها وثائق وزارة الخارجية الفرنسية بشكل شفاف وواضح. وهي إذ تبرز مختلف وجهات نظر القطاعات الفرنسية (الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية)، تعرض أحيانًا لوجهات نظر الدول الأوروبية الأخرى (إنكلترا وألمانيا على وجه الخصوص)، وتطرح مواقف هذه الدول وخططها، وترتئي أشكالًا للتصدي لها على قاعدة فهمها «خصوصيات» البلاد الاجتماعية وتركيبها السكاني الأقوامي والطائفي.

---

(٢) عالجنا في كتابنا **الاتجاهات** جانبًا من هذا الموضوع.

I

الصراع الإنكليزي – الفرنسي ١٩١٢ – ١٩١٣ وكيفية انعكاسه على التعامل الأوروبي مع المسيحيين والمسلمين

أولًا: اتحاد مصر وسورية: مشروع «الخلافة» في السياسة الإنكليزية «الإسلامية» والرد الفرنسي

شكّلت الحرب الإيطالية – التركية في عام ١٩١٢ «حدثًا سياسيًا مهمًا في بلاد الشام. إذ أثار الحدث موجة من النقاشات السياسية في الأوساط المدينية في سورية حول مصير البلاد وصيغ المشاريع التي تنتظرها. والواقع أن «اللغط» السياسي آنذاك عكس بالفعل الوجهة التقسيمية العامة التي كانت تسير نحوها الدول الأوروبية. فالهجوم الإيطالي على ليبيا تحت مظلة رضى أوروبي، كان بمنزلة مؤشر لحلقات ستتابع في الولايات العربية الأخرى. وكانت ردود الفعل على الحدث، كما نقلتها القنصليات الفرنسية في المدن السورية، تتجاذبها مواقعُ واتجاهاتٌ مختلفة لدى سكان البلاد، مواقع تتقاطع في مجالات عديدة: في مجال الانتماء الطائفي المحلي، وفي مجال الانتماء الثقافي الأجنبي، وكذلك في المجال الاقتصادي.

كان القناصل الفرنسيون برصدهم لردود الفعل هذه في المدن السورية

والقاهرة، يصفون بشيء من الدقة التعبيرات السياسية في علاقتها بتوجه الطوائف في المدن بشكل عام، وبالقوى والشخصيات التي تعمل في الميدان السياسي أو الصحافي، وبالأوساط الاقتصادية المحلية.

في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩١٢، يكتب القنصل العام فرنسا في بيروت كوجيه (F. Couget) لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ريمون بوانكاريه (R. Poincaré) عن جو الأفكار السياسية الذي يسود في بيروت، ما يلي: «منذ ابتدأت الحرب التركية - الإيطالية، نلاحظ أن الأفكار اضطربت، وأن شائعات مختلفة أخذت تنتشر حول مصير البلاد والآثار التي يمكن أن تنشأ عن تلك الحرب. فكثير من الناس، ليس فقط في وسط المسيحيين، وإنما بين العرب المسلمين، يعتقد أن هذه الحرب ستؤدي إلى التجزئة النهائية للإمبراطورية العثمانية؛ ويتمنى أن تكون سورية من نصيب فرنسا. وقد سرت شائعة مفادها: إن فرنسا ستتولى إدارة سورية، ولا سيما إدارة الجمارك، ضمانًا لقرض فرنسي كان قد قُدم لتركيا...».

«وآخر ما شيع أن فرنسا لكثرة مشاغلها في الخارج لن تبالي بهذه البلاد التي ستقع بيد بريطانيا. بل تُخيّل أيضًا ضمُّها إلى مصر»[٣].

في الواقع لم يكن هذا «اللغط» السياسي مجرد تخيلات من السكان، فثمة «بروباغندا» إنكليزية كانت، على ما يبدو، وراء نشر هذه الأفكار وكان مصدرها الأوساط الدبلوماسية والصحافية في مصر.

هذا ما يؤكده تقرير سفير فرنسا في القسطنطينية موريس بومبار (M. Pompard) المُرسَل إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩١٢، الذي يحمل تحليلًا للسياسة الإنكليزية وأخبارًا صحافية وردته من مصر[٤]. يقول: «إن سيطرة إنكلترا على وادي النيل، وعلى قناة السويس في عام ١٨٨١، بعد أن كانت قد نالت حق الوجود في قبرص منذ عام ١٨٧٨، عدلت لمصلحتها التوازن المتوسطي في الحوض الشرقي. هذا الوضع ثُبّت أيضًا بالمعاهدات

---

(٣) France, Ministère des Affaires Etrangères, Archives Diplomatique, série Turquie (1912-1914), vol. 116, le 28 Janvier 1912.

وسيشار إلى أرشيف وزارة الخارجية لاحقًا بـ (F. M. A. E.).

(٤) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 116, le 30 Avril 1912.

الإنكليزية - الفرنسية لعام ١٨٩٩، التي كانت تتوافق يومذاك مع تطور سياستنا المغربية. ومنذ ذاك لم تعد أعين السوريين مشدودة إلى فرنسا وحدها، حيث أخذت تتحول تدريجيًا نحو إنكلترا التي استقرت قوّتها أمامهم، في حين أن قوتنا بدأت تبرز في الطرف الآخر من أفريقيا الشمالية».

ينتقل السفير إلى الحديث عن أشكال «البروباغندا» الإنكليزية السائدة في مصر، فيقول: «من بين هذه الأشكال مقالة في جريدة **المفيد** (عدد ٥ نيسان/ أبريل) تبرز خبر وجود «لجنة مصرية» هدفها متابعة العمل لضم سورية إلى مصر. ما يقدم إلى بريطانيا - كما تقول الصحيفة - وسيلة لائقة لمد سيطرتها العسكرية إلى هذه الولاية. ومن بينها أيضًا خطاب زكي باشا الذي امتدح اتحاد البلدين (...) وكذلك التعليقات المؤيدة التي قامت بها **المقطم** المعروفة بارتباطاتها بالإدارة المصرية - الإنكليزية».

يحاول السفير الفرنسي تفسير توجه «السوريين» نحو بريطانيا وتفضيلهم لها، انطلاقًا من تحديد أهمية الموقع الاقتصادي الذي يحتله بعض «السوريين» في مصر والإعجاب الذي يكنه هؤلاء للإنجازات التي حققتها بريطانيا في البلاد خلال ثلاثين عامًا. يقول: «... إن السوري يكنّ إعجابًا كبيرًا للصفات التي تنقصه وهي العزم والمثابرة. والإنكليز يقدمون له في مصر الأمثولة. كثير من السوريين كانوا شهودًا على الجهود التي بذلوها، والتي أعطت نتائج مثيرة للإعجاب فقدّروها. ذلك أن صلاتٍ حميمة وواسعة تقوم بين بيروت والإسكندرية. فمنذ بدأ التطور الاقتصادي في مصر ومنذ أن ألغى النظام التركي الجديد العوائق التي كانت تشلُّ حركة الانتقال والسفر في عهد السلطان عبد الحميد، يُفتح كل يوم مجالٌ واسعٌ لمزيد من نشاط السوريين وبراعتهم. فالعديد من عائلات الوجهاء في بيروت كسرسق وثابت وكرم وتويني، له في الإسكندرية والقاهرة مصالح مهمة. إن أعمال هؤلاء وراحتهم تدعوانهم إلى مصر في الشتاء. بينما يعود في فصل الصيف إلى لبنان عدد كبير من العائلات المصرية، وكذلك السورية المقيمة في مصر، ومن بينهم محامون وصحافيون. كذلك فإن عددًا من الإنكليز يرافقونهم. ما يحصل أن هذه الاتصالات التي تساهم في تقريب البلدين، إضافة إلى قربهما في الماضي، تُحدث تياراتٍ من الأفكار مفيدة جدًا للنفوذ البريطاني. وتجدر ملاحظة أن رجال الأعمال

السوريين يعودون من مصر مأخوذين بالطرائق الإنكليزية؛ وهكذا تحت وطأة شهادتهم للتطورات الأكيدة التي تحققت في مصر منذ ثلاثين عامًا، يتولّد لديهم ميل غير عادل للمقارنة بين المشاريع الإنكليزية في مصر، ووضعية المشاريع الفرنسية الأقل ازدهارًا في سورية»[٥].

يبدو أن مخاوف الدبلوماسية التي التقطت أصداء «مشاريع بريطانية» في سورية ومصر، كانت تؤكدها مراقبة السفارة الفرنسية في لندن لرحلة كيتشنر إلى مصر، وهذا ما تشير إليه رسالة السفير الفرنسي في لندن إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في باريس (٣ أيار/ مايو ١٩١٢).

يرتكز السفير الفرنسي في لندن إلى مقالة كتبها رونالد ستورس (R. Storrs)، سكرتير المعتمدية الدبلوماسية البريطانية في القاهرة، بعنوان «لورد كيتشنر في مصر»، ونشرها في *Fortnightly Review*.

تحدد المقالة الموقف الإنكليزي من الدولة العثمانية: «لسنا حريصين على أن نرى تجزئة مفاجئة للمتلكات العثمانية. بل نتمنى في اللحظة الراهنة أن نرى الباب العالي من القوة، بحيث يستطيع أن يحتفظ بسورية وآسية الصغرى والأناضول. أما إذا وقع ما يعاكس أمانينا، فزالت تركيا، فإن آفاقًا زاهرة ستفتح أمام مصر (...) إن مصر تستطيع أن تحل مكانها، حيث لا سبب يمنع من أن يحل الخديوي محل السلطان بصفته زعيمًا للإسلام. إن سورية وفلسطين يمكن أن ترتبطا بالقاهرة كما كانتا في الماضي. ثم إن الجزيرة العربية يمكن أن تضم إليها بسهولة إذا خضعت قبائل اليمن التي تثور حاليًا على الأتراك، للإنكليز، وهذه القبائل مستعدة لذلك».

يُعلّق السفير الفرنسي على «المشروع الإنكليزي» مخففًا من خطورته: «بالتأكيد لا يعدو الأمر هنا - ولحسن الحظ - إلا فرضيات توافقية جدًا؛ إذ ينبغي ألا ننسى أنه في كل مرة قامت سلطة قوية في مصر، تلتفت حكومة هذه البلاد نحو سورية. تلك كانت حالة علي بك في القرن الثامن عشر، وحالة بونابرت ومحمد علي باشا في القرن التاسع عشر. فهل سيكون وضع بريطانيا اليوم كذلك؟».

---

(٥) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 116, le 30 Avril 1912.

يجيب: «إن بعض المؤشرات التي نُلاحظها، سواء في مصر أو في سورية، لا تسمح أبدًا بالشك في أن الفكرة قد بُذِرت في أذهان بعض الإنكليز والسوريين، وأن اتجاهات متوافقة تظهر في كلا البلدين من أجل اتحادهما تحت سلطة واحدة. فمن جهة مصر، نلاحظ رحلة السير إلدون كورست (Sir Eldon Corst) إلى سورية منذ ثلاث سنوات، ورحلة أخ الخديوي حديثًا، وأخيرًا المقالة موضوع رسالتنا. ومن جهة سورية، نلاحظ مبادرات بعض رجال الأعمال الذين ينتمون إلى الجالية السورية في مصر، بهدف **تمتين العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتشجيع إقامة خط - حديد بينهما**[٦]. ومن جهة أخرى، فإن السوريين، إذ لا يجدون في فرنسا الدعم المالي الذي يطلبون عادة لأعمالهم واستثمار مواردهم، يلجأون - كما قيل لي - للبحث عنه في بريطانيا. والحالة نفسها عندما يتعلق الأمر بدعم سياسي ضروري لاحترام حقوقهم وامتيازاتهم».

«إذًا في هذه الذبذبة الغامضة في طرح الاتحاد بين مصر وسورية، خطر على مصالحنا التقليدية في هذا الجزء من الإمبراطورية، لكنه لحسن الحظ خطر متأتٍ من مجرد طرح المشكلة (...)»[٧].

تتوالى التقارير من مراكز القنصليات الفرنسية المعنية بمتابعة هذا الموضوع في مصر وسورية، حاملةً آراء مختلفةً حول حجم هذا الخطر الإنكليزي، ومنتقلةً إلى اقتراح أشكال محلية للحد منه ومحاربته. من ذلك مثلًا تقرير المعتمدية الدبلوماسية الفرنسية في مصر إلى الرئيس بوانكاريه (القاهرة ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٢).

يُخفف المعتمد الفرنسي في القاهرة من أهمية النشاط الإنكليزي في سورية، ويعتبر أن الوضع فيها مواتٍ جدًا لفرنسا أكثر مما هو مواتٍ لأي بلد أوروبي آخر. ويستشهد «مدير المعتمدية» بآراء أحد الوجهاء السوريين المقيمين في القاهرة «شكور باشا».

يقول: «هذا الوجيه السوري قام بزيارتي وقد نقل إليّ نتائج المناظرات

---

(٦) خط التشديد للمؤلف.

(٧) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 116, p. 90.

والنقاشات السرية التي حصلت حديثًا بين أعضاء الجالية السورية في القاهرة (...)».

«قال لي شكور باشا إن السوريين لا يرغبون أبدًا في الألمان. صحيح أنهم في مصر يقدّرون الإنكليز، وإنما يخشونهم كأسياد في بلادهم. فثمة تقليد قديم، الدين، وبعض الاستعدادات الثقافية، تحملهم، على العكس، نحو فرنسا، حيث يجذبهم إليها أيضًا شكل الحكم».

«وبحسب شكور باشا لا أسهل من أن نُهيّئ في الولايات الثلاث السورية حركة رأي عام تتظاهر من أجلنا في أول فرصة، وتضع الدول الأخرى في وضع أقل ما فيه أنه غير ملائم».

يُعلّق المعتمد الفرنسي أهميةً على الوجود المسيحي السوري في تكوين هذا التيار المؤيد لفرنسا، بوجه السياسة الإنكليزية «الإسلامية».

يقول: «يوجد في سورية حوالى ٣ مليون ونصف من السكان، من بينهم ٧٠٠ إلى ٨٠٠ ألف مسيحي. يضاف إلى هذا العدد حوالى ٥٠٠ ألف سوري مسيحي أيضًا منتشرين في الأميركيتين؛ لكنهم يعيشون كتجمعات في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك والولايات المتحدة. وهؤلاء المهاجرون لم ينقطعوا عن بلدهم الأم، حيث يستمرون بممارسة تأثير قوي في داخله. وهؤلاء هم السوريون الأكثر نشاطًا وفاعلية، والأكثر ذكاءً، ولربما لهم أكثر من غيرهم الكلمة المسموعة. إذن نصل إلى الرقم ١٢٠٠٠٠٠ مسيحي. هذا بينما نلاحظ أن كتلة جماهير المسلمين غير متبلورة في شكل مستقل (Amorphe)، ويمكن أن تنقاد طوعًا لزعامة موجهة».

يقترح «الدبلوماسي الفرنسي» وسيلتين لنشر «البروباغندا» الفرنسية في سورية: **أولًا** الصحافة، و**ثانيًا**: «الإكليروس الكاثوليكي». فهذا الأخير «يشكل رافعة مهمة لعملنا، نظرًا إلى ما يملكه الرهبان من سلطة معنوية لا شك فيها، تقوم مقام السلطة الغائبة للدولة العثمانية»[٨].

يُلاحظ في هذه الفترة أن العديد من التقارير الفرنسية الرسمية ومراسلات

---

(٨) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 117, pp. 47-48.

القناصل أخذت تركز على التوجّهات السياسية للمسيحيين والمسلمين في بلاد الشام: اختلاف التوجهات، تقاربها، والمواقف المحلية من تركيا، ومن الدول الأوروبية ومشاريعها (...)، وتتأرجح هذه التقارير بين المراهنة على الوجود المسيحي باعتباره عنصر كسب لفرنسا في سورية، وبين المراهنة على عداء المسلمين العرب للأتراك، وضرورة عدم التخلي عنهم كي لا يتوجهوا نحو بريطانيا في طلب المساعدة.

تحمل رسائل كولوندر (Coulondre)[٩]، قنصل فرنسا العام في بيروت، هذه الوجهة في تحليل المواقف، مع مبالغة واضحة في تأكيد موقف المسلمين المعادي للأتراك، ولا سيما كبار الملّاكين منهم[١٠].

يقول القنصل: «عنصران يتوزعان سكان البلاد: العنصر المسيحي والعنصر المسلم العربي، أنهما يتعارضان دينًا ونزعات، لكن شعورًا مشتركًا ينزع لتوحيدهما: هو العداء المتزايد للهيمنة التركية».

بعد أن يُميز بين عامة الشعب من المسلمين «المعارضين لأي فكرة تطور»، وبين الطبقات «المستنيرة والموسرة» منهم، يُلاحظ تحوّلًا في موقف الفئات الأخيرة من الدولة العثمانية من جهة، ومن أوروبا من جهة أخرى. يقول: «... إن مثل تونس والجزائر ومصر يدعو المسلمين الموسرين وخصوصًا ملاكي الأراضي إلى التفكير. أصبحوا يُدركون أن إدارة أجنبية وحدها بإمكانها أن تنقذ بلادهم من الخمول الذي رمتها فيه الإدارة التركية، وأن ترد إليها ازدهارها وقيمتها...».

«بدأ يطغى شعورهم بمصلحتهم الحقيقية تدريجيًا على وساوسهم الدينية. وإذا تظاهروا أمام مواطنيهم بالولاء والتصلب، فإن عددًا كبيرًا منهم، من دون أن يتمنى جهرًا الاحتلال الأجنبي، كما يتمناه المسيحيون، يعتبره مصدر غنى وفير ويؤيده، أو على الأقل يسلم به».

بيد أن كولوندر يعود فيرى أن التحوّل في موقف بعض شرائح المسلمين

---

(٩) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 117, lettre à M. poincaré, le 12 Novembre 1912.

(١٠) يرد حرفيًا في الملحق الرقم (١)، ص ٢٨٧-٢٩١ من هذا الكتاب.

عن تركيا تم باتجاه التمحور حول فكرة «الخلافة العربية». وهنا يطرح المأزق الفرنسي في استمالة هذه الفئات، فهي تتجه إلى تنفيذ الفكرة نحو مصر، وبالتالي نحو بريطانيا.

يقول: «إن قرب مصر والعلاقات الوثيقة الموجودة بين البلدين لم تغير بحسب رأيي بشكل ملموس ميول إخواننا في الدين، إن العائلات الكبرى الأرثوذكسية المذهب في بيروت، باستثناء عائلة ثابت، هي مقلّدة للإنكليز أكثر من كونها محازبة لهم. أما الأمر فمختلف تمامًا بالنسبة إلى العنصر الإسلامي، فالمسلمون العرب الذين تعبوا من الحكم التركي، لكن ما زالوا يعارضون حكم «الأمة المسيحية» المباشر، لا بد من أن يتجهوا بكل بساطة نحو مصر، أرض الإسلام التي يملكها أمير من «عرقهم» (Race) ودينهم، لكن بإدارة أوروبية كبرى (...)».

يستعيد كولوندر خبر «اللجنة» التي تشكلت سرًا في مصر للقيام بالدعاية لهذا المشروع. يقول: «وبحسب استعلامات أدين بأكثرها إلى مدير مجلة **الثبات** (...) فإن لجنة سرية تشكلت في أثناء إقامة أمضاها (في القاهرة) منذ عشرة أشهر أحد وجهاء الطائفة الإسلامية في بيروت، سليم علي سلام. واستقبله الخديوي وبعض الشخصيات المهمة، «وقد صادفت إقامته في مصر مع زيارة السيد سليم بك ثابت، أحد كبار أغنياء بيروت، والمؤيد للإنكليز (...)».

يذكر القنصل أسماء شخصيات يعتقد أنها تقود هذه الحركة في سورية، منهم محمد وأحمد كرد علي، صاحبا جريدة **المقتبس** التي تصدر في دمشق، والدكتور عزت الجندي، الملحق سابقًا ببعثة الهلال الأحمر المصري إلى طرابلس الغرب الذي يجوب سورية منذ شهرين تقريبًا في مهمة إعلامية، كما يقول البعض، وعبد الغني العريسي، أحد أصحاب جريدة **المفيد** العربية التي تصدر في بيروت، وأخيرًا الشيخ رشيد رضا، صاحب مجلة **المنار** الإسلامية التي تصدر في القاهرة.

بيد أن كولوندر لا يعلق أهمية عملية على نشاط هؤلاء. يقول: «نمي إليّ أنهم اجتمعوا مؤخرًا بزميلي الإنكليزي، ورجوه بأن يصبح، بدعم منهم، لسان حال أمانيهم لدى حكومته. لم أتمكن حتى الآن من التحقق من صحة هذه

الأقوال، إلا أني أعرف من مصدر أكيد أن زعماء أهم العائلات الإسلامية في بيروت أعلنوا رغبتهم في توجيه عريضة إلى الحكومة الإنكليزية بُغية الحصول على ضم سورية إلى مصر، وأن المفتي ضم صوته إلى أصواتهم. إلا أنهم أحجموا عن تنفيذ رغبتهم خشية أن تضمر فرنسا لهم الضغينة، إذا ما قيّض لها احتلال البلاد. يُشير هذا التردد إلى أنه لا يجدر تعليق أهمية مبالغ بها على هذه الدلائل سوى أنها تبرز الطابع المعادي لتركيا».

انطلاقًا من تأكيد «أهمية هذه الحركة الانفصالية»، وبغضّ النظر عن الدولة الأجنبية التي تتوجه نحوها قوى هذه الحركة، يؤكد تقرير قنصلية بيروت ضرورة الإسراع بالخطى وأخذ المبادرة. «إن سورية هي ثمرة ناضجة بمتناول الذي يرغب في قطفها، وإذا لم ننتبه فإنها سوف تنفصل عن الأصل العثماني في مستقبل قد يكون قريبًا لتسقط على أرض الجيران»[11].

الواقع أن «البروباغندا» الإنكليزية كانت تُضخّم أخبار هذا المشروع، محاولةً استمالة المسلمين إلى فكرة «الخلافة العربية». ولم يكن هذا الاستقطاب الإسلامي حول هذا المشروع ليشكل توحيدًا لـ«الحركة الانفصالية» التي يتحدث عنها تقرير قنصلية بيروت، بل على العكس كان من شأنه أن يشد المسلمين إلى مشروع يتناقض مع «المشروع الفرنسي» الذي كان يراهن بشكل أساس على أنصاره بين مسيحيي البلاد. لذلك فإن التزاحم الإنكليزي - الفرنسي على استثمار «الحركة الانفصالية» باتجاهين مختلفين، اتجاه المسلمين واتجاه المسيحيين، خلق جوًا من الجيشان والتخوفات في الأوساط المسيحية السورية واللبنانية المقيمة في القاهرة.

يكشف وزير فرنسا المعتمد في القاهرة، دوفرانس (M. Defrance)، عن هذا التوتر في تقرير بعثه إلى وزارة الخارجية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٢، يصف فيه حالة «أنصار فرنسا» في القاهرة، بعد أن أثير هؤلاء بأخبار مشروع «ربط سورية بمصر»، وأخبار «الخلافة العربية». يقول: «ترامى إليّ من جهات ثلاث (لا يسمّيها) أنه طرحت فكرة تدبير اغتيال أحد العملاء الفرنسيين في سورية لإجبار فرنسا على التدخل. «كذلك فإن لبنانيي القاهرة اجتمعوا مساء أمس، وتقدّموا في صباح هذا اليوم يستفسرون إن كان بإمكانهم الاعتماد المطلق علينا، وإلا

(١١) المصدر نفسه.

فإنهم سيقررون اللجوء إلى الانقلاب، وإلى إعلان انفصالهم النهائي عن تركيا، ووضع أنفسهم تحت الحماية الجماعية لأوروبا». ويذكر دوفرانس أن سبب هذا «الجيَشان» هو ما تطرحه صحف القاهرة عن مشروع ضم سورية إلى مصر، أي إلى بريطانيا، وعن رحلة كيتشنر المرتقبة إلى سورية التي دفعت بالإثارة إلى حدّها الأقصى(١٢).

ينتبه بعض الدبلوماسيين الفرنسيين للنتائج التي تترتب عن سياسة فرنسا في حمايتها للمسيحيين، على موقف المسلمين. ونقرأ ذلك في رسالة «قنصل فرنسا العام في بيروت»، كوجيه (Couget) (٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٢)(١٣). يقول: إن المسلمين «يخشون في حال سيطرة فرنسا على البلاد أن تؤدي تقاليد هذه الأخيرة في حمايتها للمسيحيين إلى إضعاف المسلمين وجعلهم في وضع دون وضع (محميها)، فإن عداواتهم للأتراك كعرب، لا تنقص من كونهم مسلمين. فلذلك يطلبون من بريطانيا أن يكون على رأسهم كما هو الحال في مصر، أمير من دينهم، وكذلك يطلبون منا أن نكنَّ للإسلام ولعاداته مزيدًا من الاحترام».

يعرض القنصل أهم مراكز هذه الحركة الإسلامية السياسية في سورية وبعض أسماء من يمثلها. يقول: «ليس لهذه الحركة أهمية كبرى في بيروت. في حين أنه يمكن أن تكون أكثر انتشارًا في دمشق، حيث ذكر لي بعض أسماء من يدعو إليها بحماسة. ومن هؤلاء شفيق بك المؤيد، عضو سابق في «الدَيْن العثماني» [مفوضية الديون العامة العثمانية]، ثم نائب في البرلمان، شكري العسلي، نائب سابق، محمد أفندي كرد علي، مدير تحرير جريدة **المقتبس**، عبد الوهاب الإنكليزي، قائمقام سابق...».

يتابع القنصل الفرنسي عرض الظروف التي تُهيّئ لطرح «المسألة السورية» بهذه الحدة، فيدعو إلى بلورة موقف فرنسي واضح منها على ضوء الظروف والمعطيات، وعلى ضوء هذين التوجهين السياسيين: الإسلامي والمسيحي. يقول: «إنه من الملح أن نُحدد مدى حجم المسألة، وأن نرسم خطًا واضحًا لسياستنا. فإذا كنا نرغب فقط في الحدود الواقعة بين طرابلس وصيدا، بين

---

(١٢) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 117, p. 74.

(١٣) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 118, pp. 9-20.

البحر والسلسلة المواجهة للبنان (السلسلة الشرقية) (Anti–Liban)، يمكننا، وبحق، أن نبادر بالمطالبة بذلك باسم حمايتنا للمسيحيين الذين يشكلون أكثرية في هذه المنطقة، وبالتالي أن نحصل على تظاهرة في مصلحتنا، مبررة ومفيدة، تبدأ من العريضة حتى العصيان. أما إذا كان يجب أن تضم الحدود التي نرغب فيها مناطق أوسع، فكل شيء يتغير. ويجب في هذه الحالة أن نتقرب من الرأي العام المسلم الذي تشكل دمشق مركزًا له، وذلك من دون أن ننسى أنه في إطار هذه الفرضية نفسها يبقى تقدير كولوندر صحيحًا: «من يصل أولًا يُستقبل بصورة أفضل»[١٤].

يذهب نائب قنصل فرنسا في طرابلس إلى أبعد من هذا، فيقترح على وزارة الخارجية (١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٢)[١٥] أن تتبنى فرنسا سياسة إسلامية واضحة، إلى درجة مساعدة المسلمين في اختيار «خليفة» لهم. فهو إذ ينطلق من وصف موقف مسلمي طرابلس من الحرب الإيطالية - التركية، يرى أن «الانتماء الديني» يبقى غالبًا لدى العربي - المسلم، وإن الموقف من الدولة العثمانية (ارتباطًا أو انفصالًا) يتوقف على صمود هذه الأخيرة وقدرتها على الرد على مشاريع احتلالها وتفكيكها، لكن من دون أن يعدل ذلك من «الانتماء الديني».

يقول: «إن الانهيار السريع لتركيا في أوروبا أحدث لدى السكان المسلمين في طرابلس، كما لدى السكان في بقية الولايات في تركية الآسيوية، تغيرًا كان يجب أن ننتظره».

«كانت المقاومة البطولية التي أبدتها قوة تركية صغيرة في ليبيا، وأفشلت خلال عام كامل تقدم القوات الإيطالية، قد خلقت عند العربي المسلم شعورًا عميقًا بالتعصب يشبه شيئًا من الوطنية. فكان فخورًا بعثمانيته. بيد أن هزيمة الجيش العثماني أتت أخيرًا، فعدّلت كليًا هذه الوطنية. فالعرب يتذكرون الآن أنهم قبل أن يكونوا عثمانيين هم عرب، وإن المهزوم اليوم، كان هازمهم في الماضي (...)».

---

(١٤) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 118, pp. 9-20.

(١٥) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 118.

«إن الروابط الدينية تضعف (يقصد مع الأتراك). والعربي يطالب اليوم بحقوقه بالخلافة، ويجد في القرآن العديد من الاستشهادات والحجج التي تدعم هذه الدعوة. لكن يعرف أنه عاجز عن التصرف وحيدًا. لهذا يوجّه نظره نحو (النصراني) الغريب».

يستنتج: «إن فرنسا يمكن أن تكون أكيدة من حسن استقبال المسلمين لها إذا ما وعدت باحترام عقائدهم وبمساعدتهم، وفي الحالة التي ذكرناها في اختيار خليفة لهم (...)»[١٦].

ثانيًا: فرنسا بين حماية الأقليات والسياسة الإسلامية والعربية

هل ستنجح فرنسا في «سياستها الإسلامية» هذه؟ أو بالأحرى هل ستستطيع أن تمارسها فعلًا وهي حبيسة واقعين؟

أولا: واقع أن بريطانيا هي التي مثّلت تاريخيًا، ومنذ بدأت تطرح مشاريع التدخل في شؤون الإمبراطورية العثمانية ومشاريع تقسيمها، «السياسة الإسلامية»، انطلاقًا من موقعها في الهند، ولاحقًا من مصر وقبرص وشواطئ الجزيرة العربية. إنه لمنذ أمد بعيد وبريطانيا تمارس سياسة الدفاع عن «وحدة الدولة العثمانية» بوجه مطامع فرنسا وروسيا، وسياسة تكوين سوق إسلامية عالمية واسعة تمتد من الهند حتى مصر تكون تحت سيطرتها. وفي المرحلة اللاحقة تبنّت ألمانيا، مع انطلاقتها الاقتصادية الكثيفة الواسعة، هذا «المشروع الإسلامي» الذي دعا إليه أيضًا السلطان عبد الحميد.

ثانيًا: واقع أن فرنسا هي التي مثلت تاريخيًا ومنذ الحرب الصليبية «سياسة الحماية للكاثوليك» في الشرق، وأن تدخلها في عام ١٨٦٠ تم على أساس هذه الحجة، وأنها استمرت حتى حينه تمارس عبر تدخل حكومتها وسفرائها وقناصلها أشكالًا مختلفة من الحماية للمسيحيين الكاثوليك والموارنة.

كيف سيتم إذًا إقناع «المسلمين» بالسياسة الإسلامية الفرنسية؟

كان هذا بالذات مأزق فرنسا في منافستها «المشروع الإنكليزي»: ربط

---

(١٦) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 118.

سورية بمصر كاحتمال يجيب عن النزوع الإسلامي لدى «أعيان» المدن والملّاكين الكبار في ممارسة سلطة، تكون امتدادًا لسلطتهم في العهد العثماني[١٧]: «سلطة أعيان المدن والملّاكين الكبار في إطار دولة سلطانية». هذا في حين كانت فرنسا عبر أجهزتها وقنصلياتها كلها تدعم مطالب الكاثوليك والموارنة في إطار نظام المِلَل العثماني الذي تحوّل إلى نظام امتيازات وحماية. وكان هؤلاء بشكل عام إما «تجار مدن» استلموا شبكة التبادل التجاري بين السوق «المشرقية» وأوروبا (شرائح عليا من الروم الكاثوليك والأرثوذكس) - وإما «فلاحين» ريفيين انفكت علاقتهم الإنتاجية بالمقاطعجيين - المشايخ، وانخرطوا في عملية إنتاجية تلبي حاجات السوق الصناعية الأوروبية (صناعة ليون في حالة الموارنة)، واندمجوا في «كتلة سياسية» تحت زعامة الكنيسة المارونية.

هذا الواقع يعني أن توجهات سياسية مختلفة انطرحت لدى هذه الفئات، وتكوّنت بالتالي لديهم استعدادات وتمثلات مختلفة لـ«المشروع السياسي» المرتقب الذي سيكون بديلًا من الدولة العثمانية. ليس هذا فحسب، بل إن صراعات اجتماعية أيضًا كانت تتولّد في المناطق المختلفة التي توجد فيها طوائف مختلفة، ومواقع في الإنتاج متضاربة ومتقاطعة مع الانتماء الطائفي، مما كان يلزم فرنسا «الصديقة والحامية»[١٨] أن تتدخل في هذه الأمور كلها لمصلحة قوى سياسية محددة ومواقع في الإنتاج معينة. وكمثالٍ على ذلك: دعم قوى متصرفية الجبل في مطالبها: فتح مرفأ جونيه؛ التدخل لتحسين النظام الأساسي؛ الحد من صلاحيات المتصرف؛ العمل على ضم سهل القاع... إلخ[١٩].

يُعبّر المأزق الفرنسي عن نفسه في الحيرة بين منافسة «المشروع الإنكليزي» وموقف الحماية، في تناقض تقريرين صادرين عن نيابة قنصلية طرابلس في الوقت

---

(١٧) نشرت **المؤيد** مقالة بعنوان: «ليس هناك من مسألة سورية» تهاجم السياسة الفرنسية التي تتذرع بحماية المسيحيين. وتؤكد أنه في حال زوال الإمبراطورية العثمانية ستكون سورية عربية... والمقالة مترجمة إلى الفرنسية وملحقة برسالة من وزير فرنسا في القاهرة دوفرانس إلى الرئيس بوانكاريه - ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٢. انظر: F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 118, p. 74.

(١٨) عنوان كتاب للأب: بيار غالب، **فرنسا: صديقة ومحامية** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٢٤).

(١٩) راجع رسالة «الطائفة المارونية» إلى الرئيس بوانكاريه - ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩١٣، حيث تطالب الطائفة بمزيد من الحقوق والامتيازات للجبل. نص الرسالة في الملحق الرقم (٧)، ص ٣١٧-٣١٨ من هذا الكتاب. انظر: F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 119, p. 25.

نفسه. ففي الوقت الذي يطالب فيه نائب القنصل في طرابلس بمد يد «مساعدة المسلمين في اختيار خليفة» لهم، كما رأينا في (١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٢)، كان مدير (Gerant) «نيابة القنصلية» ذاتها دوكوسو، قد أرسل قبل أيام تقريرًا موسعًا عن منطقة عكار إلى كوجيه، القنصل العام في بيروت (٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٢)، يتحدث فيه عن أوضاع المسيحيين في عكار واضطهاد البكوات المسلمين لهم. يقول: «على الرغم من تفوّقهم العددي، فإن مسيحيي عكار قاسوا على مر العصور نكد مواطنيهم المسلمين الذين يشكلون مجتمعًا شبه إقطاعي. وفي هذه المنطقة، حيث - إذا جاز لنا القول - لم تمارس السلطة العثمانية أبدًا حقوقها في السيادة، يوجد نوع من أنواع الإقطاعية الإسلامية الغيورة على امتيازاتها والغنية بأملاكها. وهي تتألف حاليًا من أربعة «باشوات» وعشرة «بكوات» وحوالى المئة «آغا». إن كل هؤلاء الأسياد الصغار، الذين يملك كل واحد منهم جيشًا حقيقيًا يدافع عن مصالحه، ما فتئوا يقطعون الطرق ويفرضون على الموارنة ضرائب باهظة، لكن من دون أن يبلغ ابتزازهم وأعمال عنفهم الدرجة التي وصلا إليها في هذه الأيام الأخيرة (...)».

«إن التعصب الإسلامي الذي يرافقه دائمًا في هذه المنطقة روح السلب، غدا أخطر من أي وقت مضى، بعد أن هيّجته أخبار الحرب. وإن أعمال القتل ونهب الممتلكات تضاعفت، وهي تُرتكَب ضد المسيحيين المروّعين الذين لم يتجرأ أحد منهم على الشكوى للسلطات، خوفًا من أعمال الانتقام».

يضيف دوكوسو، بعد أن يعرض بالرواية، حوادث حصلت في عدة قرى مسيحية في عكار ومداخلاته وحمايته لها: «إن هذا الشعب الذي كبت شكواه مدة طويلة من الزمن قد تجرأ على رفع صوته، يشجعه في ذلك وجود ممثل أمة يعتبرها حاميته الوحيدة، ويرجو سيطرتها من كل قلبه»[٢٠].

إذًا، بقيت السياسة الفرنسية على الرغم من تنبيه بعض الدبلوماسيين الفرنسيين إلى خطورتها ونتائجها على تأزيم العلاقة بين المشروع الفرنسي في

---

(٢٠) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 118.
من السيد دوكوسو مدير نيابة قنصلية فرنسا في طرابلس في سورية لجانب السيد كوجيه القنصل العام لفرنسا في بيروت (٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٢).. ترجم التقرير بكامله توخيًا للفائدة القصوى منه، في الملحق الرقم (٥)، ص ٣٠٧-٣١١ من هذا الكتاب.

السيطرة على سورية من جهة والمسلمين من جهة ثانية، بقيت تسير في خطها العام بوجهة الحماية الطائفية. وحتى عندما قامت حركة المعارضة العربية في بعض المدن المشرقية، ولا سيما في بيروت، تطالب بإدخال إصلاحات إدارية ومالية إلى ولاياتها على قاعدة اللامركزية (حركة بيروت الإصلاحية)، وتضم في صفوفها عناصر مسلمة ومسيحية في آن واحد، بقيت العلاقة بين فرنسا والأطراف المسيحية في المعارضة علاقة ذات طابع «خاص». فمسيحيو الحركة، ولا سيما الكاثوليك والموارنة منهم، أصروا على التوجه نحو فرنسا بصورة منفردة بعد انعقاد «الجمعية الإصلاحية» في بيروت واتخاذها القرارات المشتركة التي تطالب بالإصلاح.

بادر عدد من «أعضاء الجمعية»، منهم: ميشال تويني، بترو طراد، خليل زينية، رزق الله أرقش، يوسف الهاني، أيوب ثابت، إلى تقديم عريضة مستقلة إلى القنصل الفرنسي العام في بيروت في ١٢ آذار/مارس ١٩١٣، تستعيد مطالب الجمعية، وتشرح موقع مسيحيي سورية فيها، وطبيعة علاقتهم بمسلمي الحركة[٢١].

يقول الموقعون: «إن مسيحيي بيروت اشتركوا مع المسلمين في صياغة مشروع الإصلاحات للسببين التاليين:

أولا: تعطيل لعبة الحكومة التركية، وذلك بمنع صياغة المشروع في الوجهة التي تريدها.

ثانيًا: إدخال مبدأ «الإشراف الأوروبي» على كل فروع الإدارة. هذا المبدأ ولمجرد أن رضي به مسلمو الجمعية، سيشكل بحد ذاته مطلبًا للمسلمين، بحيث يصبح إجراء أي إصلاح في تركيا من دون مساعدة أوروبا أمرًا مستحيلاً».

«ولنفترض أن إصلاحات ما يمكن إدخالها بمساعدة أوروبا أو من دون مساعدتها، فإن هذا الحل، لا يستجيب لتطلعات المسيحيين الحقيقية. فهؤلاء مشدودون بصورة لا تنحل إلى فرنسا... «والأمنية الكبيرة» لدى مسيحيي سورية هي «وصاية» فرنسا على سورية».

---

(٢١) راجع ترجمة العريضة وتعليق القنصل الفرنسي عليها في الملحق الرقم (٤)، ص ٣٠١-٣٠٦ من هذا الكتاب.

يقترح الموقعون ثلاثة اختيارات أمام الدبلوماسية الفرنسية «تتناسب» مع «الهيكلية السياسية» لسورية:

- إما تحقيق «وصاية فرنسا» على سورية.

- إما تحقيق استقلال ولاية بيروت تحت إشراف فرنسا.

- وإما ربط ولاية بيروت بلبنان ووضعهما معًا تحت الإشراف الفرنسي[٢٢].

بيد أن دبلوماسيين فرنسيين آخرين ينتبهون إلى خطورة هذا المنزلق الذي تتجه نحوه قنصلية بيروت في تركيزها على «دعم المسيحيين»، أو على المراهنة على أهمية «الحركة العربية» وأفقها الانفصالي عن الدولة العثمانية. ونقرأ في ذلك تقريرًا خصبًا لأحد مستشاري وزارة الخارجية الفرنسية، أندريه ديبوسك (A. Dubosq)، وجاء إلى سورية في مهمة استطلاعية، فكتب تقريرًا مفصلًا في موضوعات عدة[٢٣]. وحول موضوع «الحركة العربية» وطبيعة التحالف الإسلامي - المسيحي فيها، كتب يقول: «... أصل إلى دراسة مسألة أُلقيت عليها الأضواء حوادث قريبة العهد حصلت في بيروت، وأعني التظاهرات المعادية للأتراك التي قامت في شهر نيسان/ أبريل المنصرم والحركة العربية في سورية.

يجب أن نتجنب تعظيم الوقائع لأننا نعرف الآن ما تقتصر عليه. إن بعض الأفراد السوريين أو اللبنانيين الذين يهمهم تعظيم أهمية هذه الحادثة، لم يتورعوا عن تنفيذ مراميهم، إما في الصحف المحلية أو في الصحف الأجنبية، إذ رأوا أنهم لمحوا فيها ما يُنذِر بثورة عامة في سورية، وكذلك في نهاية النظام التركي الأكيدة. وواجب أوروبا أن تتخذ موقفًا من الصراع الذي سوف يبدأ بين المجالس والسلطة.

---

(٢٢) قدم شكري غانم، رئيس «اللجنة اللبنانية» في باريس في ذلك الوقت والذي سيصبح رئيسًا «للجنة المركزية السورية» في ما بعد (عام ١٩١٦)، مشروعًا مماثلًا نجد نصه في الملحق الرقم (٦)، ص ٣١٢-٣١٦ من هذا الكتاب. مذكرة سرية لجانب السيد بيشو (Pichon) وزير الخارجية، ١٣ حزيران/ يونيو ١٩١٣، F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 122, pp. 79-81.

(٢٣) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 122, pp. 137 et 170, 30 Juin 1913, Andre Dubosq.

راجع النص الكامل للتقرير في الملحق الرقم (١١)، ص ٣٣١-٣٥٤ من هذا الكتاب.

وعلى العكس، فإن أمامي رسائل من بيروت ومقالات نُشِرت في الجرائد السورية تُعيد الأحداث المعنية إلى حجمها، وكل ما لدي يطابق نقطة بنقطة الرأي الذي استطعت تكوينه في البلاد.

بالتأكيد، لا شيء يسمح بإنكار إمكانية حصول حركة عربية في المستقبل. أما الحجة التي يركّز عليها الذين يظنون أنها وشيكة الحصول فهي وجود المسلمين والمسيحيين في اللجان العربية بالقاهرة وبيروت وسواهما. إلا أنه من المؤكد أن هذا الواقع الأكيد لا يشكل معيارًا لقيام الحركة المذكورة. وعلى العكس، فإن بعضهم يظن أن الحركة العربية إذا كُتب لها الوجود فإنها ستكون إسلامية بحتة، وقد لا يكونون مخطئين في هذا، لأنه يظهر بعد التفكير أن وجود المسلمين والمسيحيين في الصفوف نفسها يشكل ورقة رابحة بيد الأتراك، لا بيد أخصامهم. إن السياسة المتجددة التي اتبعها عبد الحميد البارع في المحافظة على الانقسام الحاصل بين اتباع ديانتي الإمبراطورية الرئيستين، أو في تقويض أسس اتفاقاتهما العابرة، قد تسمح للأتراك بالمضي في الحكم. إن الوهم الموقت الذي أوحت به عقب إعلان الدستور وحدة المسلمين والمسيحيين الظاهرية قد تلاشى أمام مذابح أضنة». والسؤال هل إن هذا الوهم سيعود إلى الظهور مع الحركة العربية التي قامت في الوقت الحاضر؟ تسنّى لي في القاهرة وبيروت ودمشق أن أطّلع على الآراء الحميمة التي باح لي بها بعض المسلمين الذين يحتلون مراكز مرموقة. إذ صرّح لي هؤلاء ببساطة، إن الوفاق مع المسيحيين يبدو في نظرهم ضروريًا، لأن المسيحيين هم أذكى منهم، وخصوصًا أكثر ثقافة منهم، وبالتالي فهم أجدر في إظهار مطالباتهم الخاصة. ومن جهتهم صرّح لي مسيحيون أعضاء في المجالس بأنهم لا يرجون من حركتهم نفعًا عمليًا، وأنهم لا يهيئون عن طريق انضمامهم إلى صفوف المسلمين إلا لتدخّل فرنسا، وفضلًا عن ذلك فإنهم – أي المسيحيين – خلافًا لما يعتقده المسلمون، يرون أنه ليس بإمكان سورية أن تحكم نفسها بنفسها، إلا أنهم يتجنّبون مواجهة المسلمين بذلك.

اعترف لي بعض المسيحيين بأنهم لا يهتمون بالإصلاحات التي تحصل في سورية، كما قال لي المسلمون الشيء نفسه عن المطالب اللبنانية. حدّثوني عن الضم والحماية والاستقلال الذاتي والمملكة المستقلة، حتى هم حدثوني

عن الجمهورية. ويبدو أن الفكرة الانفصالية لا تخيف أحدًا، وإذا بدا أن النخبة الإسلامية الموجودة في اللجان تريد أن تظهر بمظهر الرافض لمثل هذا الانفصال، فلأنها ترى الحكمة في هذا الموقف أمام ولاء الشعب المسلم، وربما أمام الرأي الخارجي (...).

لن أعزو إلى كل هذه الأمور أكثر مما تستحقه من أهمية - إلا أنه يكفي أن تكون قد جرت على الألسن حتى يصبح من الجائز لمن طرقت سمعه أن يلقي شكًا حول مدة الاتفاق. إن بعض أعضاء المجالس من المسيحيين يعتمدون على سخائنا للحصول على مراكز تدر عليهم ربحًا ماديًا، وذلك لقاء دعايتهم وحسن خدماتهم.

إضافة إلى ذلك، لم يقتنع الجمهور بتاتًا بآراء المجالس. وكثيرون من المسلمين يتمنون استمرار الوضع الراهن مخافة أن يعلو شأن المسيحيين عليهم في ظل نظام ليبرالي، كما نشرت ذلك بعض الجرائد».

يستبعد صاحب التقرير أن تنشأ في القريب العاجل «حركة عربية» متجانسة وقوية، «فاختلاف الطوائف ليس الأمر الوحيد الذي يشق في الواقع صفوف العرب (...)».

«إن البلاد التي يسكنها العرب مثل سورية والحجاز واليمن ونجد وبلاد ما بين النهرين تكشف عن مظاهر شديدة التباين. كما أنه لا يمكن اجتيازها إجمالًا إلا بصعوبة. ولا يعيش فيها السكان إلا جماعات صغيرة منفصلة الواحدة عن الأخرى، ولا تشكل مجموعة وطنية. إن الأشخاص الذين اتحدوا لإنشاء هذه الحركة يشكلون في ما بينهم صورة مختصرة لهذه التجزئة، ولا نعتقد أن الأمر قد يكون عكس ما تقدم».

يضيف: «إن العرب لم يصلوا بعد إلى تلك الدرجة من الرقيّ، حيث العواطف والطموحات تذوب في طموح واحد مشترك هو خلاص البلد. إن ثمة كبرياء هائلة جدًا هي الخط المميز للأخلاق العربية تدفع كل واحد منهم إلى اعتبار نفسه متفوقًا على أقرانه، وتجعل كل تحرك مشترك أمرًا مستحيلًا. وإلى جانب الكبرياء الفردية هناك عند العرب كبرياء جماعية وكبرياء العائلة والقبيلة، وما يمكن تسميته «الديانة الصغيرة». ذاك أن المسلمين والمسيحيين

ينقسمون إلى أتباع طقوس مختلفة. ويبدو في هذه الظروف أن حركة جماعية ليست وشيكة الوقوع. وإذا ما نظرنا عن قرب إلى الحركات التي حصلت حتى الآن في البلاد العربية للاحظنا أنها لا تتطابق في أي نقطة، فالأسباب التي أدت إلى نشوئها متنوعة جدًا ونجهد من دون جدوى لإعطائها طابعًا وحدويًا ليس فيها. لكن هذا لا يثبت مجددًا، أن ما سُمي قبل الأوان بـ «الحركة العربية» أمر يستحيل حدوثه أبدًا»(٢٤).

وعليه، يدعو صاحب التقرير إلى توجيه جهود الدبلوماسية الفرنسية نحو المسلمين لكسبهم وتجنب توجههم نحو بريطانيا. ويقترح من أجل ذلك تقديم إعانة مالية لجريدة **المقتبس** الدمشقية(٢٥). يقول: «إن هذه الجريدة الإسلامية هي إحدى أشهر جرائد سورية في مدينة مثل دمشق، وستقدم إلينا مساعدة فائقة في هذه الفترة التي استطعنا فيها توجيه جهودنا نحو المسلمين. فبفضل هذه الجريدة وحدها سنخلق ونتعّهد في صفوف العائلات الإسلامية الكبرى التي يتقولب رأي الآخرين برأيها، شعورًا ودّيًا حيال فرنسا، وهنا لا أتحدث فقط عن عائلات الأمراء التي ينبغي ألا نُبالغ في تقدير نفوذها الذي لا يفوق ما لأكثرية العائلات العربية الغنية من نفوذ. بل إنني سأتناول هذه العائلات الغنية الكثيرة العدد كلها. فنحن لا نملك أي وسيلة عملية أكثر من هذا لاجتذاب المسلمين».

يقترح أيضًا أن تكون الإعانة الموجهة إلى جريدة **المقتبس** الإسلامية أكبر من تلك التي تقدم لجريدة **ريفاي** (Réveil) المسيحية: «وبالنظر إلى هوية صاحب المقتبس يجب أن يترك هذا الأمر بتصرف ممثلنا في دمشق الذي بفضل كثير من حنكته ومعرفته العميقة بالإنسان والأمور الشرقية تمكّن سابقًا، كما أمكنني الملاحظة، من كسب ود المسلمين حيالنا...»(٢٦).

تستقر دبلوماسية القنصلية الفرنسية في دمشق على هذا الخط في تعاملها

---

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) وهو هنا يتفق مع رأي القنصل الفرنسي في دمشق. راجع تقرير هذا الأخير بشأن زيارة «محمد كرد علي» له.. الملحق الرقم (٨)، ص ٣١٩-٣٢٢ من هذا الكتاب. من القنصل العام المكلف بأعمال القنصلية إلى جانب السيد وزير الخارجية في باريس، سري، دمشق ٧ نيسان/أبريل ١٩١٣.
F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 120.

(٢٦) تقرير دي بوسك، F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 122.

مع مسلمي سورية: محاولة التقرّب من العائلات الكبيرة، واستمالة بعض الصحف الإسلامية، وتخصيص بعض المنح للطلاب المسلمين للدراسة في جامعات فرنسا. ويبدو من خلال ما كتبه قنصل فرنسا في دمشق حول طبيعة العمل السياسي لدى «الشرقي» إن كان مسلمًا أو مسيحيًا، إنه اكتشف من خلال الملاحظة والمراقبة لـ«السلوك السياسي آنذاك» «أهمية الدِّين»، لا باعتباره عنصر «إيمان»، وإنما عنصر انتماء اجتماعي - سياسي(٢٧).

يقول: «يتزايد اعتقادي بأن الدِّين في الشرق، هو حقًا أساس كل شيء، وبرأيي ينبغي ألا يغيب الدِّين عن بالنا أبدًا عندما نحكم على الأحداث والمشاعر والتيارات. بالطبع لا بد من أن نأخذ بالاعتبار، هنا، كما في كل مكان آخر، المصالح المادية، لكننا مضطرون في آخر التحليل إلى الاعتراف بأن الدِّين يتدخل دائمًا، ويبدو أن المحافظ الأكثر تخلّفًا والثوري الأكثر تقدمًا والموظف المدني أو العسكري الذي درس في باريس، كما الذي تثقف في برلين، يتصرفون جميعهم، سواء كانوا مؤمنين أم أحرار التفكير (Libres penseurs). كما لم يعرفوا قط أي شيء آخر غير الكتب المنزلة».

يضيف: «ومهما تكن ضرورة مراعاة الدِّين الإسلامي الذي تنتمي إليه الأغلبية الساحقة من السكان، ليس من رأيي التقليل من أهمية الدور الذي تقوم به بقية الأديان أو الطوائف، سواء كل على حدة، أم بعضها ضد بعضها الآخر، أم كلها بمواجهة الحركة الإسلامية. ويجب أن يؤخذ هذا الوضع بمزيد من الاعتبار، لا سيما أن المسلمين يتهمون المسيحيين باللاوطنية وبالتحالف مع الأجانب. وهكذا فإن للدين الكلمة الفصل في حركة تركيا الفتاة، لأنه وإن لم يعلن الدستور ويُخلع عبد الحميد باسم الدِّين، اضطرت تركيا الفتاة في ما بعد إلى الاستناد إلى الجامعة الإسلامية بمقدار ما استند إليها الذين ابتكروها، سواء كانوا من الأتراك أم من الألمان»(٢٨).

---

(٢٧) من القنصل العام المكلف بأعمال القنصلية إلى السيد (بوب) القائم بالأعمال الفرنسي في القسطنطينية، دمشق ١٩ شباط/ فبراير ١٩١٤. F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 124, pp. 31 et 33.

(٢٨) المصدر نفسه، راجع النص الكامل في الملحق الرقم (١٠)، ص ٣٢٧-٣٣٠ من هذا الكتاب.

II

مشروع «سورية الطبيعية» في البرامج الفرنسية
١٩١٣ - ١٩١٨

أولًا: مصير سورية في التصوّر الفرنسي

منذ تطمين الحكومة الإنكليزية لفرنسا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٢ بعدم «وجود مطامع سياسية لها في سورية»، وخطاب الرئيس بوانكاريه الذي كشف هذا «التطمين» الإنكليزي، مؤكدًا احترام «المصالح والحقوق التاريخية» الفرنسية في سورية، اطمأنت نسبيًا، الأوساط الاقتصادية في فرنسا، وراح بعض الأوساط الدبلوماسية والصحافية يبني على قاعدة هذا «التطمين» برامج ومشاريع وتأويلات؛ ما حدا بوزير خارجية إنكلترا إدوارد غراي (E. Grey) إلى أن يوضح الأمر للسفير الفرنسي في لندن، مؤكدًا أن الموقف الإنكليزي من سورية لا يعني «إطلاق يدكم فيها وترككم أحرارًا تعملون فيها ما يحلو لكم. ليس هذا موقفنا تمامًا». ويضيف السفير الفرنسي في رسالته إلى بوانكاريه: «إذا صح أن بريطانيا ليس لها أي مطعم في سورية فإنها، مع ذلك لم تطلق يدنا في هذا الجزء من الإمبراطورية العثمانية»[٢٩].

إذًا كان على الأوساط الاقتصادية الفرنسية، ولا سيما تلك التي عقدت

---

(٢٩) رسالة من سفارة فرنسا في لندن إلى وزارة الخارجية الفرنسية: ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩١٣،
F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 119, p. 31.

مصالح واضحة ومحددة في سورية (غرفتا تجارة ليون ومرسيليا) أن تبقى ساهرة ومتيقظة لمسألة «مصير سورية» في جو مشحون ولغط كثيف عن اقتراب موعد تقسيم الإمبراطورية العثمانية.

صحيح أن «التطمين» الإنكليزي هدّأ نسبيًا من المخاوف الفرنسية التي كانت تثيرها علاقات الدبلوماسية البريطانية مع المقيمين السوريين في القاهرة والإسكندرية، لكنه دفع من جهة ثانية رجال الأعمال الفرنسيين إلى تكثيف نشاطهم في سورية في عامي ما قبل الحرب، وذلك باتجاهين: توسيع النشاط التعليمي، وزيادة التوظيف المالي. وضمن هذه المشاريع رُبطَت جامعة القديس يوسف بجامعة ليون، وقام بول هوفلان، الأستاذ في كليةِ الحقوق في ليون، وريغولو (Rigollot)، مدير «الكلية المركزية الليونية»، بمهمة تنظيم بعثة إلى سورية ودراسة إمكانية تأسيس كلية حقوق، ومدرسة مهنية في بيروت. ولدعم هذه المبادرة، أسس في عام ١٩١٣ «الرابطة الليونية لإنماء التعليم العالي والتقني في الخارج». وضمت هذه الرابطة إلى جانب الأساتذة الجامعيين عددًا من رجال الأعمال، ولا سيما كبار تجار الحرير إنمون موريل (E. Morel) ولوي غيران (L. Guerin).

افتُتِحت كلية الحقوق في بيروت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٣، ونيطت باليسوعيين مهمة الإدارة والتدريس فيها، بينما كانت جامعةِ ليون تشرف على التعليم وتُقدّم الشهادات.

وفق النموذج نفسه افتُتحت «المدرسة المهنية» التي كان يجب أن تسبق تنظيم «كلية هندسة»، تُقام على صورة «الكلية المركزية الليونية»، وحُدد موعدها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤. وطلب رئيس جامعة ليون من «غرفة تجارة ليون» المساهمة بتمويل هذه «المدرسة المهنية» التي ستُخرّج مهندسين ومساعدين محليين يعملون تحت إشراف مهندسي الأشغال الفرنسية ومديريها. ويذكر رئيس الغرفة أن «الليونيين» يملكون مؤسسات مهمة في هذه المنطقة: مصانع لحلالات الشرانق وسكك حديد ومناجم. وخصّصت الغرفة مبلغ ٦٠٠٠ فرنك، يتوزع بين «الموازنة العامة»، و«موازنة الحرير»، حيث إن المدرسة تلبي «مصلحة عامة»[٣٠].

(٣٠) هذه المعلومات مستقاة من: Dominique Chevallier, «Lyon et la Syrie en 1919, les bases d'une intervention,» *Revue historique*, no. 214 (Octobre - Decembre 1960), pp. 304-305.

شكّل تحرك رجال الأعمال الفرنسيين، مدعومًا بغطاء «جامعي»، ركيزة المطالبة الفرنسية «الحكومية» بسورية. وفي موازاته، تشكلت لجنة رسمية، هي «لجنة الشؤون السورية»، مهمتها رسم حدود سورية. وكان أن وضعت هذه اللجنة في ٩ آذار/ مارس ١٩١٣، تقريرًا يتضمن هذا التحديد: «إن الأراضي غير الواضحة لسورية يجب أن تُحدّد. ويبدو أن منطقة النفوذ الفرنسي التي نُطلِق عليها هذا الاسم (سورية) يجب أن تشمل ولايات: بيروت ودمشق وقسمًا من ولاية حلب ومتصرفية فلسطين»... وتضع اللجنة الإسكندرون خارج هذه الحدود[٣١]، وتكمل: «إن حدود هذه المنطقة يمكن أن ترتسم بخط ينطلق من رأس الستخان (Alastechan) جنوب خليج الإسكندرون، ويصل إلى حلب شاملًا هذه الأخيرة؛ ومن هذه المدينة يمتد على طول سكة حديد بغداد حتى الفرات. ثم يمتد هذا الخط على طول الضفة اليمنى من الفرات حتى النقطة التي ينعطف فيها هذا النهر فجأة نحو الجنوب، شاملًا بذلك كل الداخل الممتد حتى المنطقة الصحراوية التي تقطنها القبائل البدوية المتمردة على كلٍ سلطة. ومن ناحية الجنوب، ترتسم الحدود بخط يذهب من معان إلى غزة. إذًا المرتكزات الرئيسة الأربعة للمنطقة المحددة على هذه الصورة، التي يشكل لبنان - الماروني قلبها هي: حلب، بيروت، دمشق، القدس».

بشأن السياسة التي يجب على الحكومة أن تسير عليها في سورية، يذكر التقرير أن «الحكومة الفرنسية ليس لديها في الظروف الحالية، أي مصلحة لاستعجال انهيار تركيا الآسيوية. فموقفها في سورية يجب أن ينبع بصدق من مبدأ «تمامية» (integrité) الدولة العثمانية، وأن لا يستهدف أي كسب توسعي في الأراضي (Territorial)».

«لكن إذا لم تكن لسياستنا السورية طموحات، فيجب أن تكون سياسة حذرة، لذلك يجب أن نبذل الجهد ليس فقط لضمان إنقاذ (تركتنا) المعنوية والمادية التي كسبناها في هذه المناطق عبر جهود طويلة، لكن أيضًا لتمتين إنجازنا وإنمائه كي نكون في مستوى التحرك حين اللزوم»[٣٢].

نقرأ كذلك تقريرًا لـ«لجنة الشرق» (Comité d'Orient) حول «مصير

---

(٣١) بينما ركزت التقارير الاقتصادية الفرنسية على مرفأ الإسكندرون بشكل أساس.

(٣٢) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 119.

سورية»، يطالب بالحصول على ضمانات من بريطانيا وروسيا وألمانيا بأن تكون سورية من «حصة فرنسا»[٣٣].

«إنه من الضروري قطعًا أن يتراجع هؤلاء السادة الأجانب عن ممارسة سياسات ذاتية، وأن يلتزموا بوجهات نظر حكوماتهم التي اعترفت بوضع فرنسا الخاص في سورية».

«ويجب على الصعيد العملي أن نحصل على التخلي السياسي ليس فقط من جانب إنكلترا، بل من جانب ألمانيا وروسيا أيضًا، لتتمكن سورية من العيش بصورة أفضل ومن دون خضّات، وليصبح باستطاعة فرنسا أن تمتن بشكل طبيعي وضعها التقليدي المألوف».

ثانيًا: وحدة «سورية الطبيعية» في منظور رجال الأعمال الفرنسيين والاعتراض على سايكس - بيكو

في الوقت الذي كانت تجري فيه المحادثات بين روسيا وبريطانيا وفرنسا (١٩١٥)، التي أسفرت في العام التالي عن الاتفاقية المعروفة بـ«سايكس - بيكو»، تسرّبت أخبار إلى الأوساط الاقتصادية الفرنسية مفادها أن فرنسا مستعدة للتنازل عن قسم من «حقها» في السيطرة على كامل سورية، لمصلحة حليفتها بريطانيا. وكان من شأن هذه الأخبار التي تسرّبت عن المحادثات أن تثير ضجّة في الأوساط الاقتصادية الفرنسية، ولا سيما في غرفتي تجارة ليون ومرسيليا.

لذلك بادرت غرفة تجارة ليون في ٧ حزيران/ يونيو ١٩١٥ إلى رفع مذكرة لوزير الخارجية الفرنسية[٣٤] تُبدي فيها «قلقها» على مصير سورية، لـ«مناسبة» تقسيم تركيا، وتؤكد «أمانيها» في سلخ «سورية» موحدة عن الإمبراطورية

---

(٣٣) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 119, p. 189.

لجنة الشرق (١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩١٣)، راجع نص الرسالة كاملًا في الملحق الرقم (٣)، ص ٢٩٨-٣٠٠ من هذا الكتاب. تحمل الرسالة الموجهة إلى وزير الخارجية ورئيس الوزراء توقيع الدكتور جورج سمنة عن اللجنة تاريخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٣.

(٣٤) La Chambre de Commerce de Lyon à Monsieur le Ministre des Affaires Etrangères, Lyon le Juin 1915, dans: F. M. A. E., série Turquie - Guerre (1914-1918), vol. 869, p. 28.

العثمانية وإلحاقها كاملة بالنفوذ الفرنسي. وإذ تشدد المذكرة على «وحدة سورية الطبيعية»، تنطلق بشكل أساس، من تعيين إطار وحدود رقعة المصالح الاقتصادية الفرنسية في الشرق. هذه «الرقعة» هي «سورية، كما يعرفها تجارُنا، التي يُطالبون بها لفرنسا بصورة غير قابلة للجدال؛ وهي تمتد من طوروس إلى مصر، وتشتمل على كيليكيا، كما على فلسطين».

هذا ما تُطالِب به بصورة قاطعة رسالة غرفة تجارة ليون، وهي على عكس تصور «لجنة الشؤون السورية للحدود»، لا تستثني الإسكندرون، بل تمد الحدود حتى أقدام جبال طوروس، بحيث تشمل سهول أضنة الخصبة التي اشتهرت بزراعة القطن.

أما المصالح الاقتصادية الفرنسية التي تبرر ذلك، فتُعبّر عنها رسالة غرفة ليون كما يلي: «إن سورية بلد منتج للحرير، وهذا يعني أنها جزء من سوق ليون الكبيرة التي أصبحت بدورها ومنذ فتح قناة السويس أهم مركز للعالم للمواد الحريرية. إن سورية تُصدّر إلينا حوالى ٥٠٠ ألف كيلو من الحرير سنويًا، أي ما يُعادل في السنة العادية ٢٥ مليونًا من الفرنكات. هذا ولم يكتف مواطنونا باستيراد المنتوجات التي يُعدّها أهل البلاد، بل بادروا بأنفسهم إلى إنشاء «حلالات» في لبنان، كما أن عمليات شراء الشرانق التي تتطلب رساميل كبيرة كانت تؤمن بواسطتهم، أنهم يعرفون جيدًا مراكز الإنتاج والأراضي الزراعية ولديهم علاقات شخصية مع أهالي البلاد»[٣٥].

بيد أن رسالة غرفة ليون بتركيزها على إنتاج الحرير لا تستطيع أن تبرر «اقتصاديًا» مطلبها في سلخ سورية «كاملة» (Intégrale) عن الإمبراطورية العثمانية، ورسم هذه الحدود الواسعة لها (من طوروس حتى مصر، ومن الفرات حتى البحر)، فإنتاج الحرير يتركز زراعةً وصناعةً وتصريفًا على شريطٍ ساحلي، وبصورة خاصة في جبل لبنان وبيروت.

لذلك تتكامل خطى الرأسمالية الفرنسية في مطالبتها الحكومة الفرنسية في السيطرة على سورية «كاملة» و«طبيعية» من خلال تحرك غرفة تجارة مرسيليا أيضًا، وذلك بعد أسابيع من رفع مذكرة غرفة تجارة ليون. فمرفأ مرسيليا،

---

(٣٥) المصدر نفسه.

الفرنسي المتوسطي هو الذي كان يُصدّر ويستقبل من المشرق وإليه. وتجار مرسيليا أقدر على معرفة قيمة مناطق «سورية» من الناحية التجارية (الأسواق والمدن والمرافئ والمواصلات)، وبالتالي على تبرير المطلب وفق اتساع المصالح الفرنسية ومناطق وجودها وإمكانات إنمائها[٣٦].

تحدد رسالة غرفة تجارة مرسيليا مطلبها بالصيغة التالية: «إن سورية الكاملة (Intégrale) هي التي تمتد شمالاً من جبال طوروس والجبال المقابلة لها (Anti – Taurus) إلى خط ينطلق جنوبًا من العريش على المتوسط، ويتجه نحو مرفأ العقبة في نهاية خليج العقبة الذي هو عبارة عن لسان بحري في البحر الأحمر. ومن الفرات شرقًا حتى البحر غربًا [...]».

تضيف غرفة تجارة مرسيليا: «لا يُمكننا في الواقع أن نرضى، كما كان الأمر في وقت معيّن، بسورية التي تقتصر على رقعة ساحلية تمتد من اللاذقية إلى غزة وإلى وادي العاصي والأردن. إنما يجب أن تضم سورية حتمًا كل ولاية حلب مع مرفأ الإسكندرون التابع لها، وكذلك كل ولاية أضنة في حدودها الإدارية الحالية. ومن دون شك فإن فلسطين وولايتي بيروت (مع لبنان) وسورية (دمشق) لا يمكن التغاضي عنها».

بعد أن تعرض الرسالة في مذكرتها الملحقة «القيمة الاقتصادية لسورية» (أسواقها، وأراضيها الزراعية ومرافئها وتجارتها)، تخلص إلى القول: «وبما أن بريطانيا تسعى إلى الاستيلاء على بلاد ما بين النهرين، وبما أنها تعترف بحقوقنا في سورية، فمن المؤكد أنه بإمكاننا الاستناد - بغضّ النظر عن الاعتبارات التاريخية والأخلاقية كلها التي تؤكدها الرسالة - إلى الحجة الدامغة للمصالح الحالية والممكنة التي تعرضها المذكرة...»[٣٧].

لكن «أماني» رجال الاقتصاد كانت تصطدم بحدود إمكانات الدولة الفرنسية وحدود مشاركتها في الحرب، ولا سيما من ناحية الجبهة الشرقية. فغلبة الدور العسكري البريطاني من ناحية العراق ومن ناحية السويس، كانت تفرض تقسيمًا لمناطق النفوذ في بلاد الشام يأخذ بالاعتبار حسابات بريطانيا

---

(٣٦) Lettre Monsieur des affaires étrangères sur la question de la Syrie d'une note sur la valeur économique، ثمة نسخة موجودة في أرشيف المكتبة الشرقية، جامعة القديس يوسف، بيروت.

(٣٧) راجع النص الكامل في الملحق الرقم (٢٤)، ص ٤١٩-٤٢١ من هذا الكتاب.

الاقتصادية والاستراتيجية في الشمال الشرقي (الموصل) والجنوب (فلسطين)، وهذا ما عبّرت عنه، على كل حال، صيغة سايكس - بيكو المعروفة، ووعود بريطانيا إلى الشريف حسين، وترجمه الصراع الدبلوماسي البريطاني - الفرنسي بعد الحرب(٣٨). فالمشاريع التي أنتجتها الحرب لم تكن قط بحجم الآمال الفرنسية التي علقت في مرحلة ما قبل الحرب، أو في المرحلة التي «نبّهت» فيها غرفتا تجارة ليون ومرسيليا الحكومةَ وطالبتها بسورية «كاملة».

بانتهاء الحرب، تعود غرفة تجارة ليون على الفور - وكان خبر اتفاقية سايكس - بيكو قد شاع - لترفع في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨ رسالة إلى وزير الخارجية تُذكّره برسالتها الأولى المُقدّمة في ٧ حزيران/ يونيو ١٩١٥(٣٩)، وتعترض فيها الآن على اتفاقية ١٩١٦. تقول: «إن حصة فرنسا في سورية تبدو مختلفة كليًا عن تلك التي حق لنا أن نأمل بها. لقد انحسرت الآن إلى شريط ساحلي بسيط، حيث لم يعد لسورية تلك السِمة الجغرافية التي عرفناها قبل الحرب. حُذِفت منها ثلاث مناطق مهمة: حلب، الموصل، دمشق. وهي مناطق ستُقام عليها إمارات عربية، بل أكثر من ذلك، إن إنكلترا تحتفظ لنفسها بمرافئ عكا وحيفا، بينما يعلن مرفأ الإسكندرون مرفأ حرًا...».

تضيف رسالة غرفة تجارة ليون: «إذًا من الناحية الاقتصادية تقلّصت سورية كثيرًا، حيث لم يعد لها سوى مرفأين: طرابلس وبيروت. وبالمقابل فإن حيفا التي هي الآن رأس خط حديد واسع المجرى يمكن أن تُصبح خلال بضعة أعوام نهاية شبكة تمتد من الهند إلى المتوسط. تستقطب حركة تجارة الداخل كلها، وبذلك تكون أفضل من بيروت التي هي نهاية لخط طوله ٩٦ كلم، ويتخلله ٣٥ كلم «سلسلة أسنان» (à crémaillère). ومن ناحية نفوذنا التاريخي في الشرق، فإن منح دمشق إلى إمارة عربية

---

(٣٨) هذا الجانب معالَج في دراسة موثقة بصورة غنية: زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سورية ولبنان** (بيروت: دار النهار، ١٩٧١). وإذا كنا لا نقف عند المشاريع التي برزت خلال الحرب (سايكس - بيكو، وعد بلفور، مراسلات حسين - مكماهون)، فلأن وثائق هذه المشاريع نُشرت ودُرست في كتب كثيرة، ولا داعي لتردادها هنا، ذلك أننا توخّينا من خلال هذه الدراسة الوثائقية، استخدام «الوثائق» الجديدة، أو التي لم تُستخدم جيدًا بعدُ من جانب الباحثين.

(٣٩) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 3, pp. 192-193.

يُعدّل كليًا السمة التقليدية لسورية، فبهذا لا تعود إلا بلدًا منفوخًا من الأعلى (يقصد الشريط الساحلي) وغارقةً، عدا ذلك في المجهول؛ إذ من يستطيع أن يعرف من سيكون الأمراء العرب الذين سيحكمون دمشق؟ بأي شكل ولمصلحة من سيستثمرون هذا «الامتياز الديني» المرتبط بمدن الإسلام؟ أيجب أن تُعطى إنكلترا هذه الحواضر المقدسة كلها: دمشق، بغداد، القاهرة، مكة، التي كانت سابقًا مراكز الخلفاء الأقوياء؟ أليست فرنسا هي أيضًا قوة إسلامية؟ ومصير مستعمراتنا في شمال أفريقيا، ألا يتوقف إلى حد ما على الحالة الفكرية التي تهيمن في المشرق؟».

بناء على هذه الأسباب، تطالب غرفة تجارة ليون بإعادة النظر في بنود اتفاقية ١٩١٦، والمبرر الظرفي هو «أن أحداثًا عدّلت الموقف. فمن جهة زوال روسيا القيصرية، ومن جهة ثانية دخول دولة عظمى هي الولايات المتحدة الأميركية الحرب».

تكرر رسالة غرفة تجارة ليون تذكيرها برسالة ١٩١٥، وبمطالب الفرنسيين المقيمين وذوي المصالح في سورية: «الذين تستحق تجربتهم ومعرفتهم ببلاد الشرق أن تؤخذا بالاعتبار. إن ما يطلبه هؤلاء باعتباره شيئًا أساسيًا لمصالحنا ونفوذنا هو أن تُضم دمشق وحلب، واستطرادًا الموصل، إلى منطقة النفوذ المخصصة لفرنسا»[٤٠].

هذه الأفكار يستعيدها بشكل أوضح تقرير كتبه الرئيس العام للإرسالية اليسوعية في سورية الذي عاش فترة طويلة في البلاد. والتقرير يُلحق برسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨، موجهة من رئيس مجلس الوزراء ووزير الحربية إلى وزير الخارجية[٤١]، بهدف الاطلاع عليه والاستفادة منه.

يقدم التقرير ثلاثة اعتراضات على اتفاقية ١٩١٦ سايكس - بيكو:

أولًا: بالنسبة إلى دمشق والموصل وحلب، يشير التقرير إلى «أن هذه الأراضي هي أراضٍ سورية، وأن فصلها عن هذه البلاد، لدمجها في دولةٍ

(٤٠) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 3, pp. 192-193.

(٤١) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 3, pp. 276-278.

سيكـون مركزهـا السياسـي فـي مكـة، هـو فصـل اعتباطـي».

ثانيًا: من شأن التخلي عن مرافئ حيفا وعكا لبريطانيا واعتبار مرفأ الإسكندرون مرفأ حرًا أن «يحرم فرنسا المنفذ الطبيعي لتجارة أكثر من نصف أملاكها. ذلك أن حركة التجارة ستختار طريق دمشق - حيفا، مُفضلة إياها على خط دمشق - بيروت. وهذا الاختيار سيفرض نفسه بصورة أكبر عندما تُصبح حيفا في غضون وقت قصير رأس خط حديد يربط بين الهند والمتوسط. وينتج أيضًا من فتح مرفأ الإسكندرون بصورة حرة، أن تخسر فرنسا إمكانية الاستفادة من رسوم أي ترانزيت في شمال سورية».

ثالثًا: اعتراض ثالث ربما يكون أكثر خطورة وهو ناتج من كون دمشق ستُفصَل عن سورية لِتُضَم إلى كونفدرالية عربية؛ بذلك تفقد فرنسا إمكانية الاستفادة من إحدى المدن الإسلامية المقدسة. وبالمقابل، فإن روابط إنكليزية من شأنها أن تشد هذه الكونفدرالية إلى إنكلترا. بذلك تكون حليفتنا قد وضعت يدها على مدن الإسلام الثلاث: مكة، دمشق، القاهرة. ولن نكون حينها مبالغين إذا شددنا على مخاطر النتائج المتأتية عن هذا الوضع. فمن تلك المراكز التي تستأثر باحترام كل مسلم يمكن أن تنشأ تيارات وأفكار وشعارات لا نستطيع أن نمارس عليها أي رقابة. ويمكن أن يمتد تأثيرها إلى شتى أنحاء إمبراطوريتنا الإسلامية. إذًا ليس في التخلي عن دمشق خسارة فحسب لممتلكاتنا الآسيوية، بل أيضًا خطر مهم على توازن ممتلكاتنا في شمال أفريقيا».

بعد صراع دبلوماسي حاد بين الدولتين، استُخدمت فيه الصراعات المحلية في المنطقة، ومن بينها الاتجاهات السياسية والوفود[٤٢]، أسفر الصراع عن اتفاق ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩ [٤٣] الذي شكل التمهيد لمقررات مؤتمر

---

(٤٢) لا نرى لزامًا أن نتوسع في هذه النقطة وقد عالجناها في كتابنا: وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية- السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠**، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي؛ ١ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦)، الفصل ٧، ص ٢٩٥-٣٥٤.

(٤٣) يقضي هذا الاتفاق بين الدولتين إبدال القوات الإنكليزية في سورية وكيليكيا بقوات فرنسية، مقابل إلحاق الموصل وفلسطين ضمن مناطق النفوذ الإنكليزي، وهو التعديل الأساس والاستراتيجي الذي طرأ على اتفاقية سايكس - بيكو. لمزيد من التفصيل راجع: المصدر نفسه، ص ٢٩٩، وعادل إسماعيل وإميل خوري، **السياسة الدولية في الشرق العربي** (بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٦٥)، ج ٥، ص ٣٧.

سان ريمو. فمقابل جلاء الجيش البريطاني عن سورية وكيليكيا تحلّ القوى الفرنسية بديلًا منها. بالمقابل نال الإنكليز من الفرنسيين المكاسب الآتية(٤٤).

- عدم المطالبة بإدخال ولاية الموصل ضمن الحدود السورية.

- عدم المنازعة في تقرير مصير فلسطين، أي أن تكون هذه الأخيرة لبريطانيا.

- عدم المنازعة في وضع العراق تحت الانتداب البريطاني.

- بقاء مقاطعة شرق الأردن تحت الاحتلال البريطاني.

بهذا الاتفاق تحددت ضمنًا الخطوط العامة لـ «سورية الفرنسية». ولكي «ترسّخ» هذه الهيمنة الفرنسية كان لا بد من أمرين:

- ضرب الحركة العربية في دمشق، وإزاحة فيصل، وإثبات أن لا جدوى من تطبيق اتفاق فيصل - كليمنصو.

- تنظيم سورية تنظيمًا يضمن السيطرة عليها عبر مشاريع الكونفدرالية والتجزئة.

من الملاحظ أن الأمر الأول دُرس درسًا مستفيضًا في العديد من الكتب الوثائقية والعامة. أما الأمر الثاني، فلم يُدرس على حد علمنا دراسة وافية.

استوقفنا عدد كبير من الوثائق حول هذا الموضوع، منها دراسات وتقارير ذات طابع سوسيولوجي يعود بعضها إلى ما قبل الحرب، ومنها أيضًا مراسلات سرية تمت بين المسؤولين، ولا سيما غورو وميلران في المرحلة الأولى من تنظيم الانتداب على سورية. وارتكزت المشاريع الإدارية السياسية التي حملتها المراسلات إلى حد كبير على التقارير والدراسات السوسيولوجية الوصفية.

---

(٤٤) حسن الحكيم، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي والفيصلي والانتدابي الفرنسي، ١٩١٥-١٩٤٦** (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤)، ص ٦١.

III

الدبلوماسية الفرنسية والرؤية الإثنولوجية للجماعات في فهمها التركيب الطائفي والأقوامي وتعاملها مع خصوصياته

كثيرة هي الوثائق والتقارير والكتب التي تحدثت عن العلاقة التاريخية بين فرنسا من جهة، ومسيحيي الشرق من الكاثوليك والموارنة، من جهة ثانية. بين أيدينا وثائق متنوعة تُبرز أشكالًا مختلفة من هذه العلاقة في مطالع القرن العشرين، التي تَدور بمجملها حول تأمين الحماية «عبر الوصاية»، أو الاحتلال، أو التدخل... إلخ. بينما هي قليلة جدًا الوثائق التي تكشف أشكال فهم الدبلوماسية الفرنسية للطوائف الأخرى، ولا سيما تلك التي اعتُبرت في نظر الدولة العثمانية، تارة من ضمن «الإسلام»، وتارة منشقةً عنه أمثال العلويين والدروز والشيعة. وفي المرحلة التي ندرس، بدأت الدبلوماسية الفرنسية في تصدّيها للمشروع الإنكليزي المرتكز على «توحيد» المنطقة «إسلاميًا» في إطار «خلافة» أو «دولة» عربية، تبحث عن مرتكزات أخرى لها - كما رأينا - غير مسيحية. وفي هذا الخط نلاحظ بدايةَ اهتمام بـ«خصوصيات» هذه الطوائف: خصائصها الدينية وعباداتها وتنظيمها الاجتماعي أو زعاماتها، مع البحث عن أشكال «تحالفات» تلتقي فيها مصالح الطرفين: فرنسا من جهة والزعامات المحلية لهذه الطوائف من جهة ثانية.

أولًا: مشروع علاقة بالشيعة وبزعيمهم كامل بك الأسعد

نقرأ في مجال هذا الاهتمام الفرنسي بالطوائف الأخرى وزعمائها رسالة بعث بها قنصل فرنسا العام في بيروت كولوندر (M. Coulondre) إلى الرئيس بوانكاريه في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٢، يطرح فيها مشروع صلات بين كامل بك الأسعد، زعيم «متاولة» بلاد بشارة[٤٥] «والقنصلية العامة» لمناسبة الحملة الانتخابية التي قام بها هذا الأخير لانتخابه عضوًا في مجلس «المبعوثان» وحاجته إلى دعم مسيحيي المنطقة.

يقول القنصل: «إن افتتاح المرحلة الانتخابية قدمت إليّ الفرصة، لعقد صلات مع أحد أهم النافذين في طائفة المتاولة، كامل بك الأسعد، ولكسبه، كما آمل، إلى جانب فرنسا. هذه الشخصية تتمتع في منطقة بلاد بشارة التي تمتد بين صيدا ومرجعيون وحيفا، والتي يشكل المتاولة أغلبية سكانها، بشهرة هائلة. فكامل بك الأسعد يحكم مثل سيّد مُطاع على حوالى ٢٠ ألف شخص، يُطبّق القانون في البلاد، يُثبّت الأمن أو يخل به إذا أراد ذلك. وينضوي تحت حمايته، مقابل غرامة «شريفة»، كلُّ من يسكن في منطقته. وأبدى دائمًا بعض الليبرالية والموقف المتفهم حيال المسيحيين. وأكسبته طبيعة مشاعره تجاههم تعاطفهم معه.

منذ ثلاثة أسابيع تقريبًا، أُعلمت بواسطة الدكتور ألفرد خوري أن كامل بك الأسعد أبدى رغبته في إقامة علاقات مع القنصلية العامة. فهو لكونه مرشحًا للانتخابات التشريعية القادمة اعتبر، من دون شك، أن دعمنا يضمن له مساندة الإكليروس الماروني و«الملكي» في المنطقة، ما يزيد في عدد الأكثرية المؤيدة له.

إن فرصة كسب تعاطف هذه الشخصية النافذة يجب الاستفادة منها، لذلك طلبت إلى مطارنة المنطقة ألا يلتزموا حياله قبل أن يتلقوا رأيًا منّا. وفي الوقت

---

(٤٥) تختلف تعريفات بلاد بشارة بين الرواة، فمن قائل باشتمالها أرض جبل عامل، بدءًا من نهر الأولي حتى الجليل وصفد في فلسطين، إلى قائل بانحصاره داخل خط يربط بين صور وبنت جبيل ومرجعيون، إلى قائل أيضًا إن بلاد بشارة تتبع لها «مرجعيون والخيام، وشمالًا نهر الأولي الجاري شمال مدينة صيدا، وينتهي حدها الشمالي شرقًا إلى جبل لبنان المطل على جباع الذي عليه مشهد صافي وسُجد...». لمزيد من التفصيل، انظر: محسن الأمين، **خطط جبل عامل**، حققه وأخرجه حسن الأمين (بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ٦١ - ٦٦.

نفسه جعلت الزعيم المتوالي يعرف أن القنصلية تُكنّ له ودًا ورغبةً في استقباله صديقًا. وبعد أيام قليلة تلقيت زيارة أخيه وأبناء عمه الذين اعتذروا عن قريبهم الذي اضطر إلى أن يبقى بعيدًا من بيروت، بسبب مهمات الحملة الانتخابية، وقدّموا إليّ كامل إخلاصه. وبعد طول تبادل في اللياقات والآداب الشرقية، وضعت السؤال على أرضه الحقيقية وصرَّحت لمحدثي أنني أثق بكلامهم وصدقه، بالقدر نفسه الذي يُعبّر عن توافق عواطفهم مع مصالحهم التي اعترفوا بها من دون صعوبة. وبرهنت لهم أن فرنسا مدعوّة لأن تؤدي دورًا أكثر أهمية وأكثر اتساعًا في سورية، وأكدت لهم ضمان صداقتنا ومساعدتنا من دون شرط مبادلتنا بذلك. وإني أتشرف بإرسال رسالة كامل بك الأسعد التي بعثها إليّ في هذه المقابلة. وإني سأبذل جهدي في كسب صداقته التي يمكن أن تكون في وجوه عدة مفيدة لنا.

طلبت من المطارنة الذين تملك القنصلية بعض التأثير فيهم أن يدعموا ترشيحه. وأقترح أيضًا أنه عندما تصل قطع بحرية حربية فرنسية إلى شواطئ سورية، يجب اغتنام الفرصة للقيام بزيارة رسمية له بصحبة القائد.

إن تقرّب كامل الأسعد من فرنسا لهو أمر ثمين ذو معنى. فهو يحقق لنا نموًّا ملحوظًا في النفوذ الفرنسي في منطقة كانت حتى هذا الحين بعيدة تمامًا من تأثيرنا، كذلك يحقق لنا مساندة حوالى ٧٠٠٠ محارب في وقت الحاجة. وهو يدل فضلًا عن ذلك إلى أن نفوذ فرنسا لا يضعف في سورية»[٤٦].

هل نستنتج أن ثمة تحالفًا قام بين الزعامة الشيعية المتمثلة آنذاك بصورة أساسية في كامل الأسعد والسياسة الفرنسية في المنطقة؟ في الواقع لا يمكن التسرّع بهذا الاستنتاج اعتمادًا على هذه الوثيقة وحدها؛ فتقرير القنصلية الفرنسية يعكس بالدرجة الأولى خطة الدبلوماسية الفرنسية في أن توجد لنفسها حلفاء إلى جانب الموارنة والكاثوليك، من الطوائف الأخرى. وإن حاجة كامل الأسعد آنذاك لتأييد السكان المسيحيين، في مرجعيون على وجه الخصوص، في معركته الانتخابية لعضوية المجلس العثماني، حدت به إلى هذا التقرّب نحو القنصلية الفرنسية. وهذه الحاجة لا تترجم إلا موقفًا آنيًا لا

(٤٦) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 117, pp. 30-32, Consulat General de France en Syrie; Beyrouth, le 14 Octobre 1912.

يملك أي قاعدة اجتماعية واقتصادية شيعية. بمعنى أن الطائفة الشيعية كانت تعيش آنذاك في مجموعات قروية زراعية معزولة ومغلقة نسبيًا لا تُفتَح إلا عبر قصبات كانت تشكل بدورها محطات وأسواقًا غير واسعة (دائرة من القرى المتمحورة حول قصبة النبطية مثلًا وسوقها الأسبوعية). إذًا لا يمكن مقارنة الشيعة بالموارنة الذين دخلوا منذ بداية القرن التاسع عشر، وبالتحديد منذ منتصفه، في علاقات سوف تسيطر عليها الرساميل الفرنسية، وانخرطوا في أشكال «محلية» خاصة من التقليد، أو الأخذ عن الثقافة الأوروبية، فضلًا عن أشكال «الحماية» الفرنسية التي مورست، ولا سيما بدءًا من عام ١٨٦٠ في إطار نظام المتصرفية. لهذا فإن المراهنة التي تُبديها القنصلية على استقطاب كامل الأسعد في ظرف معين، وعلى استقطاب قاعدته الشعبية الفلاحية التي يمكن أن تفرز ٧٠٠٠ محارب، ليست إلا مبالغة، لا ترتكز إلى أي فهم واقعي للعلاقة التحالفية مع كامل الأسعد في ظرف الانتخابات. وهذه الملاحظة تقودنا إلى التنبه إلى مسألة الصراعات المحلية بين الزعامات العائلية في جبل عامل آنذاك. هذه الصراعات هي التي دفعت بكامل الأسعد إلى أن يلجأ في عام ١٩١٢ إلى التقرب من القنصلية الفرنسية، وإلى أن يلجأ أيضًا إلى جمال باشا (١٩١٤ - ١٩١٥) لإضعاف رضا الصلح، والحد من صعود عبد الكريم الخليل، قطبي حركة الإصلاح[٤٧]، وكذلك إلى مبايعة فيصل في مؤتمر الحجير[٤٨]، وأخيرًا إلى قبول صيغة لبنان الكبير بعد أن حكمت عليه السلطات الفرنسية، ووضعت يدها على أملاكه إثر حملة «نيجر» وممارسة «السلطة» المحلية بمضامينها الاجتماعية نفسها في صيغة «البرلمان» اللبناني في ما بعد.

إذًا المسألة هي مسألة تمثيل «سلطة مركزية» قوية تستمد منها الشرعية والقوة لممارسة «سلطة محلية» على القواعد والعلاقات الاجتماعية السائدة نفسها (أشكال الاستثمار الزراعي بالمحاصصة والمرابعة، إقامة أحلاف وتوازنات عائلية، مشاركة السلطة المركزية في ضبط الأمن وتحقيق الاستقرار...).

---

(٤٧) محمد جابر آل صفا، **تاريخ جبل عامل** (بيروت: [د. ن.، د. ت.])، ص ٢١٤ - ٢١٥، وجمال باشا، **مذكرات جمال باشا السفاح**، تعريب علي أحمد سليمان شكري، تحقيق عبد المجيد محمود خالد. بغداد: دار البصري، ١٩٦٣، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٤٨) جمال باشا، ص ٢٢٦.

بالفعل هذا ما تنبّهت له الدبلوماسية الفرنسية بعد الحرب: الاستفادة من انعزال الطوائف والجماعات «الأقوامية» في مناطقها وتماسك علاقاتها الاجتماعية الداخلية من جهة، وتوظيف الصراعات «السلطوية» الداخلية بين العشائر والعائلات، وحتى بين «بيوتات» الزعامة العشائرية الواحدة من جهة ثانية، لتوظيفها في إقامة «سلطات محلية» ممثلة لـ «السلطة المركزية»، أي لسلطة الانتداب الفرنسي و«المفوضية العليا»، السلطة المرتقبة أو المتوقعة.

لهذا نُلاحظ أنه في فترة ما بعد الحرب تدفقت التقارير التي تشكل مسحًا اجتماعيًا للطوائف وعاداتها وطقوسها والخلافات المذهبية والاجتماعية الدقيقة القائمة بينها، إلى وزارة الخارجية الفرنسية.

ثانيًا: تقرير عن «المتاولة» والجركس

نقرأ على سبيل المثال تقريرًا عن «الشيعة الإمامية» والجركس رفعه «قائد جيوش الشرق» إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الحربية. وهذا الأخير أحاله بدوره إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩ بداعي استخدامه لـ «أغراض مفيدة»[٤٩].

يُعلّق وزير الحربية على بعض النتائج التي يتوصل إليها الجنرال هاملين (Hamelin) من خلال الملاحظات التي جُمعت عن الجركس، ما يلي: «ونخلص إلى نتائج مهمة هي أن الجركس يشكلون جماعة قابلة لتقديم عون مهم وجدّي إلينا حين تطرح مهمة تشكل «قوات الفرسان» من المحليين. لهذه الجماعة حيالنا مشاعر صداقة، ولذلك علينا أن نوجد دعمًا لنا في وسطها يكون جاهزًا حين نُدعى للتدخل في ما بعد في المنطقة الشرقية».

بيد أن القسم المتعلق بالشيعة (ويسمّيهم التقرير المتاولة (Les metwalis)، يقدم عناصر تفصيلية في وصف حياة هذه الطائفة. ما نُلاحظه أن الوصف يجهد في أن يكتشف بشكل أساس الفروق المذهبية القائمة بين هذه الطائفة من جهة، والسُنّة من جهة ثانية. بعد أن يقدم التقرير نبذة سريعة ومشوّشة عن أصل الشيعة

---

(٤٩) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 19, Le President du conseil, ministre de la guerre à monsieur le ministre des affaires étrangères, 14 Novembre 1919.

وتطوّرهم التاريخي، يعرض لعددهم وتوزّعهم في أنحاء سورية، وفق تقديرات يُشك في صحتها:

- في ولاية دمشق: في ضواحي حمص وحماه يوجد حوالى عشر قرى صغيرة تضم حوالى ٧٠٠ شخص.

- في مدينة دمشق يوجد حوالى ٧٠٠٠ - ٨٠٠٠ شخص. ويقطنون حيًّا محايدًا يُسميه السُنة «حارة الرافضة».

- في قضاء بعلبك يقدّر عددهم بحوالى ٢٥٠٠٠ شخص.

- في الهرمل: ٥٠٠٠ شخص.

- في الكورة: ٧٠ شخصًا.

- في كسروان: في ٤٢ قرية، تحوي ٣٨٠٠ شخص.

- في المتن: في ٥ قرى، تحوي ٧٠٠ شخص.

- في الشوف: ٥ قرى، تحوي ٦٠٠ شخص.

- في جزين: ١٨ قرية، ١٥٠٠ شخص.

- في زحلة: قرية واحدة ٥٠ شخصًا.

- في ولاية بيروت:

- قضاء صيدا وقراه: ٥٩٢٦ من الذكور، و٦٥٤٥ من الإناث.

- قضاء صور وقراه: ١١٥١٠ من الذكور، و١٢٢٩٥ من الإناث.

- قضاء مرجعيون وقراه: ١٨٠٨٢ ذكور، و١٧٤٠١ من الإناث.

المجموع ٧١,٧٥٩ (في ولاية بيروت).

يورد التقرير أيضًا الأرقام الرسمية التي اعتمدتها الحكومة العثمانية بناء على إحصاء عام ١٨٨٧، وهي كما يلي:

- في ولاية دمشق ١٠,٠٠٠ شخص.

- في ولاية بيروت ٤٣,٣٧٢ شخصًا.

- في متصرفية لبنان ٤,٢١٢ شخصًا.

«منذ ذلك التاريخ (١٨٨٧) دمجت ولايتا بيروت ودمشق «المتاولة» مع السُنة، واعتبرناهم مسلمين».

يجهد التقرير بعد ذلك في أن يوجد الفروق التي تُميّزهم من الإسلام السُني (الرسمي) من حيث التقاليد والدين والعبادات والزواج والإرث: «يعتبر المتاولة أنفسهم أنهم المسلمون الحقيقيون، وهم يبغضون السُنة، وهؤلاء يحتقرون المتاولة، ويفضلون التعاطي مع المسيحيين على التعاطي معهم».

يشير التقرير أيضًا إلى ظاهرة أساسية من ظواهر استقلاليتهم: «إن الاحترام الذي يُكنّه المتاولة لمجتهديهم «وعلمائهم» كبير جدًا. فهم يطيعونهم بصورة عمياء على الرغم من قوانين السلطات العثمانية التي أخضعت قضاياهم للقاضي السُني، أو المحاكم المدنية. وهم يحسمون دائمًا خلافاتهم لدى «المجتهد». «فهم يعتبرون أن القضاة المُعيّنين من السلطان غير شرعيين. إن السلاطين اغتصبوا السلطة. فقراراتهم غير معتبرة (...) والحكم الشرعي لا يمكن أن يكون إلا من مجتهد معروف ومزكّى من زعيم علمائهم» (المرجع الأعلى).

يقيم التقرير جدولًا يقابل فيه الخلافات القائمة بين السُنة والشيعة في أمور عدة: من طريقة الصلاة وأوقاتها، إلى الصيام، إلى تحريم أكل بعض الحيوانات، إلى طريقة الوضوء، إلى الموقف من مسألة الخلافة وأحقية علي، إلى شعائر عاشوراء (...)، ويقف أيضًا عند تقليد «الخيرة» التي يلجأ إليها الشيعة لاختيار أمر أو موقف أو مشروع (...).

إذا كان التقرير «السوسيوغرافي» هذا عن الشيعة لا يخلص إلى نتائج سياسية مباشرة حول أشكال التعامل الفرنسي معهم، فإن التركيز على «خصوصية» الشيعة في مسألة الموقف من السلطة المركزية الإسلامية: (السلطان مغتصب لحق الخلافة، أحكام قضاة السلطة غير شرعية... إلخ)

يوصل إلى موقف سياسي ترجمه الكولونيل نيجر (Nieger) في حملته في عام ١٩٢٠ على جبل عامل لتصفية «العصابات» المدعومة من حكومة دمشق آنذاك. إذ حاول هذا الأخير أن يفك التحالف بين بعض «مثقفي الشيعة من جهة، وبين الحركة الفيصلية من جهة ثانية، باعتبار أن هذه الأخيرة حركة سنية» (...)[٥٠].

ثالثًا: دراسة عن الدروز

في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٢ يرسل الجنرال غورو إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية رسالة يضمّنها دراسة عن جبل الدروز، صادرة عن «قسم الاستخبارات في المفوضية العليا»[٥١]؛ ويعتبر أن هذه الدراسة تحمل الموقف الفرنسي المناسب من «أحد مظاهر المسألة السورية الأقل شهرة ألا وهو النزعة الإقليمية الذاتية (Particularisme) لدى بعض التجمعات الإثنية والدينية».

تتناول الدراسة الدروز من ناحية «خصوصيتهم المذهبية»، وتنظيمهم الاجتماعي، وتنطلق من «اختلافهم» عن المسلمين، لتقترح حلًا لهذا «المظهر من مظاهر المسألة السورية»، وهو تأمين «الاستقلال الإداري السياسي» لهذه الطائفة في جبل الدروز.

تقول الدراسة: «يُكوّن الدروز طائفة دينية مُنشقة عن الإسلام، وربما يتحدّرون من سكان سورية الأصليين...».

تشير الدراسة أيضًا إلى مبدأ التقية المُتّبع لدى الدروز باعتبارهم من أصول شيعية: «والدروز مَرِنون بحق، فهم يتبعون نصيحة مؤسس دينهم: اتبعوا كل أمة أقوى من أمتكم، وحافظوا على داخل قلوبكم». لذلك عندما يحتكّون بطوائف أخرى أقوى من طائفتهم مثل المسلمين أو المسيحيين، فإنهم يتظاهرون

---

(٥٠) راجع: **العرفان**، مج ٣٣، ص ٨٥٣ - ٨٥٥. حيث يستعرض أحمد رضا مقابلة مع الحاكم الفرنسي يحاول فيها هذا الأخير إثارة الخلاف بين الشيعة وحكومة فيصل «السنية».

(٥١) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 127.

راجع النص الكامل للدراسة في الملحق الرقم (١٥)، ص ٣٧٦-٣٨٦ من هذا الكتاب، عاليه ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢١.

بالتسليم ببعض معتقداتهم، وهكذا مثلًا يرددون بكل طيبة خاطر الشهادتين: «لا إله إلا الله ومحمد رسول الله».

تشدد الدراسة على اختلافهم عن المسلمين: «ومع ذلك ينبغي ألا نقع في الخطأ: إذ خلافًا لما أوصي به لغايات سياسية، فإن الدروز لا ينتمون إلى الإسلام. والدليل القاطع على ذلك يُعطيه المسلمون أنفسهم الذين يعتبرون شهادتهم عند أحد «القضاة» غير مقبولة «ضد أحد المسلمين، ويكفّرونهم».

تتابع الدراسة تحليل موقع جبل الدروز باعتباره «مفتاح دولة دمشق»، والحائز على الموارد المائية لسهل حوران، ومعقل الديانة الدرزية. وتشدد على الحياة القبلية المغلقة وأشكال التكتلات العائلية المستقلة بعضها عن بعض لدى الدروز، وعلى حالات التصدي لـ«العدو الخارجي» وأشكال «الاتحاد» الذي يتمثل بـ«مجلس ممثلي القرى» الذي هو «برلمان المناسبات».

يضيف التقرير: «إن جبل الدروز هو قبيلة حقيقية منغلقة على دخول كل الأفكار الأوروبية مهما كان نوعها. ويعيش حتى الآن في ظل نظام شبه إقطاعي ذي أسس ديمقراطية. إنه شبه تكتل عائلات مستقلة عن بعضها بعضًا، لا تخضع لزعيم واحد. ولا وجود فيه لأسياد أو أتباع. ويمتد اتباع كل عائلة أبعد فأبعد، حتى إنهم يضمون بضع ضياع تقريبًا. أما نفوذ كل زعيم فيتوقف على الظروف الحالية، وعلى الهيمنة الموقتة والغنى، حيث لا تُكرّسه ألقابٌ مرموقة، ولا مناصب رسمية. وليس فوق هؤلاء الزعماء وتلك العائلات أي جهاز أو سلطة عُليا - ويضطرم بين هذه العائلات ألف نزاع حالما يتعلق الأمر بمصلحة ما - وهذا هو العرف المُتّبع بين الجماعات الشرقية التي من جهة أخرى، تُعطي مثلًا في الاتحاد الوثيق ضد العدو الخارجي. ويجتمع مجلس ممثل للقرى في بعض الحالات (الحرب، المصلحة العامة للطائفة)، ويُصدر قراراتٍ ليُعمل بها، إلا أنه لا يوجد في موازاة برلمان المناسبات هذا، الذي يمكن أن نتصوّر بسهولة إمكانات عمله، «أيّ جهاز حكومي معروف، وذلك في النطاق التنفيذي»[٥٢].

(٥٢) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 127.

رابعًا: دراسة عن العلويين

في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢١، قدّم الكولونيل نيجر في جمعية الجغرافيا (Société de Géographie) محاضرة تحدث فيها عن العلويين والإسماعيلية والتنظيم الإداري للبلاد، وعن أسباب انتفاضة العلويين في عام ١٩٢٠، والوضع الاقتصادي في المنطقة.

كانت محاضرته قد ارتكزت على عدد من الوثائق جمعها عندما كان يشغل منصب حاكم بلاد العلويين، واستفاد منها لدراسة جغرافية البلاد، وسوسيولوجية السكان وتاريخ النصيريين. ونشرت **مجلة العالم الإسلامي** *(Revue du monde Musulman)* [٥٣] هذه الوثائق مع تعليق تناول موضوع «تهدئة البلاد»، التي قام بها الفرنسيون[٥٤].

توزّعت الوثائق التي جمعها نيجر، والتي ارتكزت عليها أسس عملية «التهدئة» وتنظيم البلاد إداريًا، الموضوعات التالية:

- لائحة بأسماء عشائر النصيريين وأسماء زعمائهم، مع خريطة تشير إلى المراكز الأساسية لمَواطِن ٣٢ عشيرة منهم[٥٥].

- لائحة عن صور طبيعية وبشرية تحمل تعليقات حول خصائص التضاريس والنماذج البشرية والآثار التاريخية.

- تحليل لسبع مخطوطات «نصيرية» تحمل معطيات الأدب الخاص بالطائفة التي تؤمّن لمختلف عشائر السكان تلاحمها «الوطني» والتاريخي.

- دراسة مختصرة عن فولكلور «النصيريين».

---

(٥٣) Nieger (colonel), «Choix de documents sur le territoire des Alaouites: Pays des Noseiris,» *Revue du monde musulman*, no. 49 (Mars 1922), pp. 1–6.

راجع النص الكامل في الملحق الرقم (١٩)، ص ٣٩٧-٤٠١ من هذا الكتاب.

(٥٤) المصدر نفسه، و Jacques Weulersse, *Le Pays des Alaouites* 2 vols. (Tours: Arrault, 1940), pp. 122-199.

في موضوع مبررات إنشاء «دولة العلويين» في السياسة الفرنسية.

(٥٥) راجع خريطة عشائر العلويين. الخريطة الرقم (٨)، ص ٤٣٢ من هذا الكتاب.

خامسًا: دراسة عن القبائل البدوية

من الدراسات التي قام بها الخبراء الفرنسيون في إطار فهم التركيب الاجتماعي لسورية دراسة وضعها المهندس أشار، عضو بعثة هوفلان، ورئيس «مكتب الزراعة» في المفوضية العليا، في ما بعد، عن القبائل البدوية في سورية؛ وشكلت هذه الدراسة جزءًا من دراسة اقتصادية أشمل بعنوان «تربية الأغنام في سورية وكيليكيا»[٥٦].

ارتكز أشار في دراسته القبائل على المعلومات التي جمعها «قسم الاستخبارات السياسية والعسكرية في المفوضية العليا»[٥٧]، التي ساعدت بدورها في اعتماد صيَغ معيّنة في التعامل الفرنسي مع القبائل البدوية، كما سنرى على لسان الرئيس ميلران.

تتحدث دراسة أشار عن مجموعتين من القبائل في سورية: قبائل «العنزة» وقبائل «شمّر».

قبائل «العنزة»، وهي الأهم، تحتل معظم الجزء الغربي من الصحراء السورية، على ضفتي نهر الفرات، من طرابلس حتى شمال الخابور، وتصل حتى الهضاب الشمالية – الغربية لنجد، كما إن قسمًا منها يصل كربلاء على بعد ٩٠ كلم من بغداد. وتنقسم هذه القبائل إلى ثلاثة فروع:

- «عنزة العراق» في وادي الفرات، وأماكن ارتحالها تقع بين كربلاء وشمال الخابور. وفي الربيع تحتل منخفضًا على بعد ٦٠ كلم غرب الفرات (في العراق)، وفي الصيف تعود إلى الفرات حيث تجتمع في وادي حوران.

- «عنزة حلب» ومناطق ترحالها تقع بين حلب ودير الزور، وهي أكثر تجمعاتهم إثارة «للشغب»، تتعاطى تربية الإبل وعمليات النقل بواسطة القوافل.

---

(٥٦) Ed. C. Achard, *Notes sur l'élévage des moutons en Syrie et en Cilicie* (Beyrouth: [s. n.], 1921).

(٥٧) ثمة مختصر لبعض نقاط هذه الدراسة في: Supplement à *l'Asie Francaise* (Juin 1922), Bibliographie, p. 98, Service des Renseignments politiques et militaires du Haut Commissariat.

في عامي ١٩١٩ - ١٩٢٠ استطاع فيصل أن يستقطب بعض تجمعات قبائل العنزة، حيث قدمت سهل حمص - حماة مع ١٢,٠٠٠ رأس من الأغنام، و٣٠,٠٠٠ من الإبل.

- الرولة: أو «عنزة الجنوب»: وهي أقوى قبائل عنزة، وكانت آخر القادمين من أطراف الصحراء إلى أراضي سورية (تركت الجزيرة العربية في أواخر القرن الثامن عشر)، وتخضع لشيخها نوري باشا الشعلان، ومناطق ترحالها تقع بين النبك (شمال شرق دمشق) في الشمال، إلى جبل الدروز. ومن ناحية الشرق لا تتعدى جبل عامودا ومنابع «وادي حوران». وفي الصيف تحتل المراعي الواقعة جنوب دمشق.

أما قبائل «شمّر» فتقطن شرق المنطقة التي تجوبها قبائل «عنزة»، كما أن فرعًا منها يحتل جبل «شمّر» شمال - غرب نجد، وفرعًا آخر منطقة ما بين النهرين بين الفرات ودجلة، وتصل أحيانًا حتى بغداد، وشرقًا تصل هذه القبائل حتى نهر الخابور، وشمالًا لا تتخطى خط سكة بغداد (رأس العين في الموصل).

تجوب المنطقةَ نفسها قبائل أخرى أقل أهمية تدفع ضريبة الحماية لقبائل «شمّر».

***

هذا بعض نماذج من تقارير دراسات وضعها خبراء فرنسيون بناء على معلومات جمعها «قسم الاستخبارات» في المفوضية العليا الفرنسية، واستُخدمت في أبحاث ذات منهج «أكاديمي»، لكن بهدف وظيفي سياسي. وإذ لا يتسع المجال هنا لبحثها بحثًا مستقلًا في هذا الإطار، أوردنا بعض عناوينها ونقاطها استدلالًا على المنهج الذي سارت عليه الدبلوماسية الفرنسية التي أولت أهمية للدراسات الإثنولوجية والأنثروبولوجية، وعليها اعتمدت في مشاريعها الإدارية والسياسية بُغية تنظيم الانتداب في سورية.

IV

المشاريع الإدارية - السياسية لتنظيم الانتداب في سورية (١٩١٩ - ١٩٢٠)

أولًا: الاستغناء عن فيصل وتشجيع الانقسامات بوجه «وحدة السلطة القومية»

نقرأ بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٩ برقية سريّة بعث بها الجنرال غورو إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية(٥٨)، يعرض فيها الموقف الذي يجب اتخاذه من حكومة فيصل، فيرى أن ثمة ضرورة لتصفيتها، كي تتأمن السيطرة الفرنسية على سورية، بعد الاتفاق الإنكليزي - الفرنسي، بشكل كامل. وتدور برقيته حول عوامل الضعف الذاتية في حكومة فيصل وحركته، وحول «مخاطرها» الناتجة من منطلقاتها «القومية» و«التوحيدية» على مصالح فرنسا.

يقول: «لقد بلّغني الكولونيل كوس (Cousse) أنه قيل في حديث جرى عند الأمير زيد إن فيصل قال إن مستشارين فرنسيين يتمتعون بسلطة تنفيذية سيعيّنون في دمشق، غير أن لبنان سيُفصل كليًا عن سورية.

---

(٥٨) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie - Liban, vol. 20, pp. 226-233.
بيروت في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٩، الساعة ٢:٣٠ و ٥٠ د.
تاريخ الاستلام: باريس، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٩، الساعة ٤.

بالمقابل، عبّر الأمير عن الأمل بأن يكون للمنطقة العربية (...) منفذ إلى البحر، وأن يطلب لبنان، المطمئن بوجود المستشارين الفرنسيين، إلحاقه بالدولة السورية. كما عبّر الأمير عن الأمل بأن تُلحق الموصل وفلسطين بالدولة السورية، واستوضح الكولونيل كوس بشأن المفاوضات التي تجريها الحكومة الفرنسية لأجل هذه الغاية».

يعلّق الجنرال غورو على هذه الأهداف مراهنًا على تناقضها مع سياسة بعض «وجهاء» المدن السورية: «إن أهداف الشريفيين هذه، التي تحول في حال تحقيقها دون إجراء التنظيم السوري الموافق لمصلحتنا، هي في تناقض تام مع الاستعدادات التي أبدتها وفود قادمة من مختلف نواحي المنطقة الشرقية نفسها. إن بعض وجهاء حماه، القادمين إلى بيروت تحت ستار الترحيب بالأمير فيصل، الذي أعلن وصوله منذ أيام عدة، أعلنوا أنهم لا يحتاجون إلى هذا الغريب (للاتفاق) مع فرنسا، التي أعربوا عن استعدادهم للتفاهم معها مباشرة. حتى إنهم طلبوا مني تعيين ضابط ارتباط.

أكدوا أيضًا أن المظاهرات المناهضة لفرنسا، التي جرت في (المدن) الداخلية الكبرى، كانت حصيلة أعمال الرشوة والضغط فقط التي مارستها الحكومة الشريفية. كما أعلنت لي تصريحات مماثلة من وجهاء دمشق الذين رغبوا في أن تحصل مدينتهم على مساعدة فرنسا وإشرافها من دون وساطة فيصل».

يكمل غورو مركّزًا على أهمية «الخصوصيات» الإقليمية والطائفية في ضرب «الوحدة القومية»: «إنني أبلغكم هذه الوقائع لأظهر لكم كيف تتّضح حقيقة الوضع هنا منذ أن حَرَمَ ذهابُ الإنكليز الحكومة الشريفية من الدعم الذي وطّد نفوذها شكليًا في كل المناطق الداخلية. فالجماعات التي أغرتها، لفترة ما، النزعة القومية المتصلّبة الممثلة في الشريف، لا ترى الآن مبررًا لخضوعها لفيصل، بعد أن قبل هذا الأخير التعاون مع فرنسا، الأمر الذي طالما رفضه بشكل واضح للغاية. إن بعض المتطرفين يتبرّأ من فيصل باعتباره خائفًا، ولا يرى الباقون حاجة إليه لإقامة سياسة التقارب مع فرنسا. يُضاف إلى ذلك، أن سكان المناطق الداخلية المسالمين خابت آمالهم من الاضطراب الذي أحدثته التحريضات الشريفية التي ولّدت في عدد كبير من المناطق أوضاعًا فوضوية أتاحت أعمال نهب، ولم تكن

القومية المناهضة لفرنسا، التي ليس لها سوى القليل من الأنصار، غير ذريعة لها. كل ذلك يدفع وجهاء كل مدينة إلى أن يستلهموا فقط «النزعة الإقليمية الذاتية» (particularisme) التي هي واقع هذا البلد، لمحاولة استمالة فرنسا من دون المرور بسلطة تبدو لهم عديمة الجدوى»[٥٩].

«أفيدكم بهذا الصدد أن النصيريين الذين يستيقظ حسهم «الإقليمي - الذاتي»، منذ أن لم يعد هناك الأتراك لتذويبهم مع المسلمين، ساعدوني كثيرًا في قمع الفتنة التي أثارها الشريف في منطقة تل كلخ. إذ تلقيت برقيةً تفيدني بأن ٧٣ زعيمًا نصيريًا، يتحدثون باسم جميع القبائل، يطالبون بإنشاء اتحاد نصيري مستقل تحت حمايتنا المطلقة. وكما هو حاصل بالنسبة إلى حوران، يقتضي تأمين الاستقلال الذاتي والعلاقات المباشرة للدولة النصيرية مع فرنسا.

إن انقسامات سورية التي يجب أن تساعدنا في تنظيم البلاد بشكل عملي وملائم لسلطتنا، هي الآن ذات فائدة كبيرة لنا من أجل احتواء الحركة المنظمة ضدنا. وسيكون من المؤسف، في الوقت الحاضر والمستقبل، طمس هذه الانقسامات في وحدة السلطة الشريفية التي تجسد، بنظر السكان، العداء ضدنا، والتي لا ترى في التفاهم معنا سوى وسيلة موقتة تناقض المبادئ التي قامت عليها».

أخيرًا طلب غورو من الحكومة الفرنسية ألاّ تتساهل في التعامل مع فيصل، لأن من شأن ذلك إنقاذه: «إنني أشدد على هذه الوقائع (...) كي لا تمنحوا الأمير فيصل شيئًا لا تكون المصالح الدولية قد أملته بشكل صارم. ففي سورية نفسها، تتضاءل السلطة التي يُمثلها شيئًا فشيئًا. وإن أنصاره والمستفيدين منه لا يتوقعون دعمها، أو إحياءها، إلا من خلال العهد الذي ستقطعه فرنسا لفيصل. إنهم يُلحّون كي أستقبل الأمير هذه المرة في منزلي ببيروت، حيث لا يزال ضيفًا عند أحد الوجهاء المسلمين، وذلك من أجل إحاطته بنوع من الرعاية. إن سورية نفسها لا تفرض علينا أي تنازل (...) للحكومة الشريفية التي لم تعرف الارتكاز على قواعد اجتماعية وسياسية ومحلية، ولأشكال الضبط «الفاعلة» من جهة، والتي تجنب المواجهات الحادة والمباشرة مع الجيش الفرنسي من جهة ثانية».

---

(٥٩) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 29, Rapport 30 Mai 1920, pp. 27 – 29.

إذا كانت وجهة الأحداث قد سارت بشكل مختلف للاحتمالات التي يحملها التقرير، بسبب السيطرة القمعية المباشرة لسلطة الانتداب، وبسبب مقاومة قطاعات واسعة من المجتمع السوري لهذه السيطرة، وهي الوجهة التي نشأت فيها ونمت قوى حركة «الاستقلال الوطني» في سورية بين الحربين، فإنه مع ذلك يبقى للتقرير أهمية في أنه يمثل بطرحه ومضمونه احتمالاً ومنهجًا في تعامل الإمبريالية مع خصائص مجتمعية مثل تلك التي يتميز بها مجتمع بلاد الشام (طوائف وأقوام وعلاقات عشائرية ومذهبية مللية).

ينطلق التقرير من ضرورة عدم المراهنة على زيادة القوات العسكرية الفرنسية في سورية بعد وصول غورو إليها، «إذ خلال بضعة أشهر سيكون لدينا، من دون شك، القوة، وسنتمكن من تمتين وضعنا. لكن لن يكون ذاك إلا وضعًا موقتًا (...). إذن يجب منذ الآن أن نتصوّر نظامًا لسورية يعقب نظام الاحتلال، ويسمح لنا بالمحافظة على وضعنا بوسائل عسكرية مخفضة. ومن الضروري أيضًا أن يُفهم عملنا العسكري هذا، لدى أهل البلاد، بأن له هدفًا محددًا، حيث لا يبدو إنقاص قواتنا في ما بعد مؤشرَ عجزٍ.

هكذا ففي حين تبدو قوتنا العسكرية من الخفض لدرجة لا تسمح بفرض أنفسنا بالقوة، يجب أن تبرز وسائلنا على العكس كافية جدًا لتثمين إرادتنا ونوايانا بين سكان قلما اعتمدوا على أنفسهم، ولن تلبث الذهنية السلبية وتقاليد المعارضة أن تساهم بتجزئتهم.

بعيدًا من أن تتخذ هيئاتنا السياسية والإدارية حيال أهل البلاد مسؤولية مباشرة، يجب أن تحتل موقعًا حياديًا محتفظة بدور الحكم. وهكذا بالنسبة إلى قواتنا العسكرية، يجب أن تبقى على هامش المصاعب الجارية، قوة احتياط.

في الوقت الحاضر نمرُّ بتجربة، وهي أن السكان الذين يُلحّون في دعوتنا إلى التدخل في نزاعاتهم الداخلية، لن يلبثوا أن ينتقدوا تدخلنا إذا طال، حتى ولو ترجم هذا التدخل بالنسبة إليهم منافع وأشكال ترقٍ أكيدة».

يضيف صاحب التقرير أيضًا: «مؤخرًا، سئل المطران خوري، رئيس الوفد اللبناني في باريس، بشأن أحداث صور الأخيرة، عن الطرائق التي سمحت للأتراك بأن يثبتوا النظام بوسائل محدودة جدًا، فأجاب المطران، كما سبق

أن قال ذلك للجنرال غورو، بأن السلطات التركية اكتفت بتحقيق التوازن بين عناصر السكان، وبأقل ما يمكن من التدخل في مصالحهم الخاصة (...)».

يقترح صاحب التقرير: «يجب أن يكون هناك واجهة محلية متماسكة نستطيع أن نتحرّك خلفها من دون مسؤولية مباشرة. وفي الحدود والظروف التي نحكم فيها أن تحرّكنا مفيد.

إنه من الضروري والمُلح إذًا أن تُؤمَّن للبلاد هيئاتٌ سياسية خاصة بها، وأن تقوم سلطات محلية تتحمل المسؤولية على التو أمام الناس.

استُبعدت إمكانية أن تحكم أسرة عربية في سورية موحدة، ويبدو أن لا خطر من أن نترك لمختلف التجمعات «الأقوامية» (الإثنية)، أن تشكل بنفسها أو بمساعدتنا إطار استقلالاتها الوطنية (autonomies nationals).

على أن المسائل كلها التي قد تؤثر بصورة مباشرة في مصالحنا الاقتصادية (استثمار سكك الحديد، العملة، الجمارك، العدالة عندما يكون الأجانب هم المعنيون) يكون مُحتفظًا بها لنا. ومن الطبيعي أن يكون كل تنظيم عسكري ممنوعًا، وثمة تحذير قاطع معيّن بأن كل اضطراب أو خلل بالأمن تقمعه قواتنا بقسوة.

لعله من المفيد أن نترك لبعض السكان الذين يطلبون منذ الآن نصائحنا المجال ليمروا بتجربة قصيرة تثبت عجزهم في أن يديروا أنفسهم وحدهم، وبعدها لا بد أن من يصبح تدخّلنا الضمني أكثر اعتبارًا.

إن وسائل عملنا السياسي (المفوضية العليا، الجهاز الإداري والتقني) وعملنا العسكري (حوالى ١٥ كتيبة قد تكفي). إذ هذه تكتسب مزيدًا من هيبة السلطة إذا لم تتدخل يوميًا وبصورة مباشرة في حياة البلاد. ثم إن مشاركة مستشارينا الإداريين والتقنيين يجب أن يُنظر إليها لا باعتبارها واقعًا مفروضًا عليهم، لكن كجميل مُقدّم إليهم.

هكذا بتركنا لأهل البلاد الوظائف التي يمكن أن يكونوا قادرين على القيام بها، نتجنّب أن نرى العناصر «المغرّبة» (occidentalises) والأكثر خطورة، تنخرط في تحركات قومية سنكون - كما هو حال الإنكليز في مصر - عُزَّلًا حيالها.

أما بالنسبة إلى عناصرنا العسكرية المجرّدة من كل وظيفة إدارية، فإن احتكاكها اليومي مع السكان يُنقِص من سلطتها. لذلك يكون مفيدًا تجميعها لتشكل أداة قوة ضاربة تُستخدم في ظروف غير عادية. وفي هذه الحالة تكون حركتها من القوة بحيث لا تتقبل أي مقاومة، ثم إن «دركًا» من أهل البلاد يمكن أن يؤمّنوا النظام في الظروف العادية، ويوفّروا على القوات الفرنسية إمكانية الانتقاص من هيبتها نتيجة العمليات البوليسية الكثيرة والبسيطة.

إن الكتائب العسكرية الفرنسية، يمكن أن تتجمع على أساس اثنين أو ثلاثة مع بضعة مدافع، على أطراف المراكز المدينية الكبرى في مراكز تقاطع سكك الحديد. وبعد تجريد السكان من السلاح الذي يمكن أن ينفذ خلال هذا الصيف، يصبح بمقدور مجموعات الكتائب هذه أن تقوم بعمليات من شأنها أن تحطم أي مقاومة.

هكذا، من خلال تحركنا السياسي المرن، المتقدّم والقادر على أن يضرب بقوة عند الضرورة، ومن خلال تجنبنا أي خلط بين الأجهزة والمهمات، نستطيع أن نؤكد أن وجود البديل المحدد سيجعل السوريين - الأقل استعدادًا - لا يترددون في اختيارهم.

تبقى المشكلة الرئيسة إذًا هي في تشكيل هيئات سياسية من أهل البلاد، لا لأن هذه الأخيرة تدعو إليها تصريحات الحلفاء ومنصوص عنها في مبادئ الانتداب فحسب، بل لأنها ضرورية لتطور سياستنا في الشرق.

في البلاد التي كانت سابقًا جزءًا من الإمبراطورية العثمانية (والظاهرة نفسها تمثل في مقدونيا)، أدى التعارض التاريخي المزمن بين مفهومي الدولة والأمة إلى نمو العقلية الفوضوية. إذ كتب على السكان أن يتشكلوا في تجمعات صغيرة «أقوامية» (Ethniques)، أو إقليمية. وهذا الواقع مناسب لنا لأنه يجعل من تعميم المعارضة أمرًا صعبًا في البلاد، لكن من جهة أخرى في إمكان تفتيت أكبر أن يضعنا في وضع يتساوى في الإرباك.

لذلك من المناسب إذًا أن ندفع بجدية لدراسة التجمعات «الأقوامية» المُهيّأة لتشكل الاستقلالات الإقليمية الأولى. إن المسيو دو كاي (De Caix) الذي نوّه بأهمية المسألة يقدم، من دون شك، لهذا الموضوع معلومات وثائقية غنية وأفكارًا دقيقة. كما أنه يمكن أن نستفيد من وجود بعض الوجهاء اللبنانيين

في باريس كي يطلب منهم تحديد وجهات نظرهم (...). ولكي نقوم بعملنا يجب على سورية أن تُنظّم، ولكي نتجنب تشكل سورية موحدة من فوق، من المُلحّ أن تبدأ سورية فدرالية بالتشكل من تحت».

ثانيًا: ما هو رأي دو كاي، مستشار المفوضية العليا في سورية؟

يستبعد دو كاي صيغة «الملكية الموحدة»، ويقترح «تجزئة فدرالية» لسورية. وهذا الرأي تحمله رسالة دو كاي التي اقتُطِع منها النص التالي الذي ضُم إلى أرشيف وزراء الخارجية بعنوان: «فدرالية سورية»[٦٠]:

«في الوقت الحاضر نلاحظ أن الأفكار عائمة جدًا، وفي جزءٍ كبير من الأوساط الإسلامية تسود فكرة أنه من الضروري أن نجعل لسورية ملِكًا يُحقق وحدة البلاد. وبحسب رأيي أعتقد أن ذلك سيكون تدبيرًا رديئًا، له مبرره فقط في حال اضطرارنا أن نرد على منافسينا الذي خلقوا تجمعات عربية، باللجوء إلى خلق قومية بشكل ملكي.

مهما يكن من أمر، فإن شخصًا مثل كرد علي، وزير المعارف في دمشق، وهو رجل ذكي، يرغب مخلصًا في الاعتماد علينا كي نُساهم بتطوير الثقافة العربية، وأن آخرين حدثوني عن ضرورة أن نقيم ملكًا على سورية.

هنا نذكر أن لدينا مرشّحيْن كثيرًا ما جرى الكلام عنهما (Damad Nabi Bey)[٦١] الذي يُقيم في بيروت، وهو «شاب لطيف» (garçon aimable)، يحمل لقب «سموّ» من دون أبّهة كبيرة، ونحن لا يضيرنا منحه هذا اللقب، وهناك أيضًا الأمير سعيد، حفيد الأمير عبد القادر، وهو رجل غير صلب. وقام كل من هذين الشخصين بدعاية انتخابية للعرض. بيد أن الجنرال غورو أوقفها. وفي الوسط

---

(٦٠) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 126, pp. 39-40, «Federation syrienne», 23 Novembre 1920.

(٦١) ورد هذا الاسم هكذا في النص الفرنسي، والمقصود هو الداماد أحمد نامي الشركسي الذي عيّنه المفوض السامي الفرنسي دو جوفنيل رئيسًا لدولة سورية في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٢٦، عندما وجد إعراضًا من العناصر الوطنية لتأليف الحكومة بعد الانتفاضة الوطنية. انظر: نجيب الأرمنازي، **سورية من الاحتلال حتى الجلاء**، ط ٢ (بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٧٣)، ص ٦٠.

المسيحي، وبالتحديد في تجمع حبيب باشا السعد، الرئيس السابق لمجلس إدارة لبنان، تتدفق أموال من سوريي مصر، وربما من عائلة لطف الله التي ترغب الآن وبعد أن جمعت ثروة طائلة في كسب بعض النفوذ للعائلة».

يعلق دو كاي على هذا «اللغط» الذي يسود الأوساط السياسية المحلية: «كل هذا ليس جدّيًا، غير أنه يترتب عليه بعض المساوئ، لأنه يُحدث في أوساط الشعب حالة من الارتباك في وقت لم تستقر فيه بعد مجمل أوضاع الشرق. وهذا يشكل بدوره سببًا إضافيًا لتوجيه الأفكار نحو السياسة الفدرالية. وإني لو لم أكن مسؤولًا بالنيابة لطلبت رسميًا من الحكومة الإذن في تنفيذ ذلك في أول مناسبة، ولسعيت من أجل هذا. وإني لأعتقد أن مثل هذا التدبير من شأنه أن يبعث الارتياح لدى قسم كبير من وجهاء البلاد، إن لم يكن لدى جميع السكان الذين ما زالوا غرباء عن أي حياة سياسية».

ثالثًا: حوار ميلّران - غورو يخطط لتنظيم الانتداب الفرنسي في سورية (رسائل سريّة ومشفّرة)

بيد أن النقاش الغني في موضوع تجزئة سورية من زاوية مصلحة الانتداب الفرنسي، تقدمه بصورة مباشرة البرقيات السرية المتبادلة بين الرئيس ميلّران والجنرال غورو خلال الفترة بين ٦ و٢٣ آب/أغسطس ١٩٢٠ [٦٢]، أي في الفترة التي أُعدّت فيها مشاريع إعلان «الدول السورية». هذا النقاش الذي يدور بين غورو وميلّران، يقدم مادة غنية تساعد في فهم أشكال التعامل الاستعماري مع البنى الاجتماعية والسكانية لسورية وكيفية استخدام خصوصيات هذه الأخيرة من موقع السيطرة. وهو موقع له مصلحة في تجسيم هذه الخصوصيات وتضخيمها لاستخدامها في مخطط سياسة السيطرة على البلاد.

١ - وجهة نظر الرئيس الفرنسي ميلّران

- في ٦ آب/أغسطس ١٩٢٠ يرسل الرئيس إلى المفوض السامي الفرنسي برقية سرية موسّعة تحمل عنوان: «مخطط لتنظيم الانتداب الفرنسي في سورية».

---

(٦٢) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 125, pp. 193-233.

يورد **أولًا** «الأسباب» التي من أجلها صُفّيت تجربة حكومة فيصل، وجرى التخلي عن اتفاق فيصل - كليمنصو السابق، فيقول: «إن خرافة حكم «شريفي» تحت إشرافنا لم تصمد أمام التجارب الواقعية. فلقد فرض تلك التجربة علينا الواقع التنظيمي الناتج عن الاحتلال والسياسة الإنكليزيين. بيد أنه تبين بسرعة أن خضوع سورية لسلطة مصطنعة تتمثل بملكية شريفية غريبة عن طموحات البلاد والانقسامات التقليدية فيها لا يمكن أن يستمر إلا باستبعادنا. ثم إن الناس يتحملون بنفاد صبر الملكية القومية، بل الملكية العسكرية التي بدأت تنغرس في سورية «بفوضويتها» و«تجنيدها الإجباري» وسياستها الاقتصادية المعتمدة على القروض، مما يتعارض مع تقاليدنا الديمقراطية».

يقترح ميلران صيغة بديلة «للملكية القومية»، كما يلي: «إن النظام الذي يستجيب بصورة أفضل لمصالح سورية ومصالحنا أيضًا هو سلسلة دول مستقلة جمهورية الشكل (une série d'autonomies à republicaine) تتناسب مع تنوع الأعراف والديانات والحضارات، وتتحد في فدرالية تحت السلطة العليا للمفوض السامي ممثل الدولة المنتدبة. وبذلك لا تكون الوحدة وحدة إدارة مركزية، بل وحدة اقتصادية (جمركية ومالية)».

كيف يتم إنشاء هذه السلطة من الدويلات أو «الاستقلالات» الإدارية؟

يستعرض ميلّران الأشكال التالية من الاستقلالات التي يمكن أن تشكل أجزاء من «الفدرالية السورية» المقترحة أو وحدات مستقلة عنها.

- **يبدأ بالبلاد التركية والكردية**: يقول: «قبل كل شيء لا يمكننا أن نُدخل في هذه الفدرالية مباشرة أراضي تركية (عينتاب، بيرة جك، وكلِّس)، ولا أراضي كردية (شرق الفرات مع أورفة وماردين)، وهي مناطق تقع في الشمال والشمال الشرقي، وتفتقد أي رابطة قومية مع سورية. فهذه البلاد التركية لا يمكن السيطرة عليها إلا بالقوة بانتظار اللحظة التي تقبل فيها تركيا حدودها الجنوبية. وقد يكون من الممكن، ولكي نتجنب إقامة إدارة عسكرية مباشرة، تسليم الحكم لمدة من الزمن لباشا تركي تجري مراقبته بصورة دقيقة. والشيء نفسه يمكن أن يحصل بالنسبة إلى البلاد الكردية؛ ففور حدوث العمليات العسكرية المعادية التي يقوم بها القوميون الأتراك يمكن أن تسلّم البلاد إلى

«زعماء محليين»، أذكر منهم بصورة خاصة «محمد بك»، زعيم قبيلة الـملّي (Milli) المقيمة في (Verancheir). ويجب أيضًا تعديل رسم الحدود كي لا تقسم قبيلة الـملّي إلى قسمين (...). إن مثل هذا الوفاق مع الأكراد، وتوطين عناصر كلدانية وأشورية على طول خط سكة الحديد في شرق الفرات، يضعانا في وضع سياسي مثالي حيال الكردستان».

يخلص ميلّران إلى القول: «إن تنظيم الأراضي التركية والكردية، متبوعًا بتنظيم حلب وطرابلس، على أساس صيغة التهدئة السياسية لمنطقة عينتاب وصيغة التغلغل الحذر في منطقة شرق الفرات، يسمح لنا بالتقرير عما إذا كان يجب توجيه هذه المناطق نحو نظام مستقل أو دمجها مع الاتحاد السوري. ومهما يكن، يجب في الوقت الحاضر إقامة تمييز واضح بين هذه المناطق والبلاد السورية».

- **بالنسبة إلى القبائل العربية،** يقترح ميلّران صيغةً للتعامل مع القبائل البدوية العربية، فيقول: «إن الوفاق مع القبائل التي تنتشر شرق المدن الأربع من الشمال إلى الجنوب، لا يطرح مشاكل حقيقية. فهذه القبائل ليس لديها تعاطف مع النظام الحجازي، وتبدو أنها مستعدة للتفاهم معنا. وبما أنه ليس لدينا أي نيّة للتدخل في شؤونها، أو ممارسة سلطتنا على الصحراء التي تفصل سورية عن بلاد ما بين النهرين، يسهل أن ننظم علاقتنا بها عن طريق «التكليف» (Investiture)، وأن نُعالج من دون إلحاح أو تسلّط ما نطلبه منهم، ألا وهو الأمن على أطراف المدن الأربع وفتح طرق الصحراء أمام التجارة. وهنا نذكر أن الخدمات التي يمكن أن يُقدّمها إليهم ضباط الارتباط المعنيون بالقرب منهم والهدايا والاعتبارات التي تقدم إليهم، من شأنها أن تضمن العلاقات الجيدة التي تؤمّن مصلحة الجميع. وبالنسبة إلى الضريبة البسيطة التي يمكن أن تجبى في المدن الداخلية على تجارة الاغنام، وهي الثروة الحقيقية الوحيدة، للبدو، فمن غير الممكن أن تلقى المعارضة».

- **بالنسبة إلى لبنان:** ينتقل ميلّران إلى وضع لبنان، في إثر الحركة المطلبية الاستقلالية التي قادتها يومذاك البطريركية المارونية، فيؤكد ضرورة «استقلاله» عن الكونفدرالية السورية، لفترة من الزمن وتوسيعه باتجاه الساحل، والبقاع وعكار والجنوب.

يقول: «كان لبنان قد أكد بصورة قاطعة رغبته في الاستقلال الكامل تحت الانتداب الفرنسي. فهو اعتقادًا بأنه أكثر ثقافة، وانطلاقًا من موقف الحذر من الأكثرية المسلمة في المنطقة لا يرغب في الدخول مباشرة في الاتحاد السوري (Confédération syrienne). لذلك قد ينتج بعض المساوئ. ومن خلال نجاح الرقابة الفرنسية على الاتحاد السوري يمكننا ضمنًا أن نقود لبنان إلى الارتباط به».

يستدرك الرئيس ميلّران، فيذكر المحاذير التي قد تنتج من ضم لبنان إلى «الاتحاد السوري» بالنسبة إلى مصالح فرنسا. فيقول: «بيد أنه ليس لدينا الآن مصلحة في هذا الدمج. فلبنان يقدّم أكبر عدد في حجم الهجرة السورية، وهؤلاء المهاجرون يُقدّمون أنفسهم بصفتهم جزءًا من رعايا ممثلينا في الخارج. وبذلك يصبح لبنان عنصرًا ممتازًا من عناصر نفوذ وتوسع تجارة بلادنا. ومن هنا تبقى لنا مصلحة في «فرنسَة» السكان المسيحيين بأكبر قدر، وتحويلهم نحو الخارج».

«على العكس، فإنه في حال تحوّل الطموحات اللبنانية نحو داخل سورية، فإن هذه الطموحات ستسوق حتمًا إلى تقديم موظفين لسكانٍ أقل تقدمًا؛ وبذلك نخاطر بخلق أشكال من المقاومة، وبجعل السياسة الفرنسية أكثر صعوبة. ونكون عندها قد أضعنا العنصر اللبناني الموالي لنا، وجازفنا بعملنا في بقية المناطق السورية الأخرى».

«إذن تقتضي مهمتنا «فرنسَة» لبنان بأكبر قدر ممكن، ومن أجل هذا يجب أن تقوم سلطة فرنسية مهمة وتمثيلية، تتمتع باستقلالية واسعة، تبقى في بيروت ولبنان حتى ولو جعل مركز المفوضية العليا في مكان آخر».

«هناك شرط أساسي آخر: تكوين لبنان كبير بإلحاق البقاع (أي السهل الضروري لحياة الجبل) وجبل عكار (أي شمال السلسلة الجبلية حيث أكثر سكانها من المسيحيين) حتى النهر الكبير، عازلين بذلك طرابلس المركز السني. ويبدو أنه من الصعب أن لا ندمج بلبنان - وذلك على الرغم من اعتراضات الموارنة - سنجق صيدا، أي المسلمين المتاولة الشيعة سكان بلاد صور وصيدا الذين لا يمكن أن نتركهم معزولين بين لبنان والمستعمرات الصهيونية التي تجتاح شمال فلسطين. فأقل ما يمكن هو أن يربط سنجق صيدا بلبنان بشكل فدرالي، مع بعض الاستقلالية».

يتابع ميلّران: «أما بشأن مسألة المرافئ، فلا يبدو أنها ستطرح مشكلة بالنسبة إلينا. ففي ظل نظام الاتحاد الجمركي يمارس لبنان تجارته بحرية. ثم إن نظام «المدن المستلحقات المستقلة» (Régime de Municipe) يتناسب تمامًا مع وضع طرابلس. وهي مركز إسلامي سني لا يرغب في الالتحاق ببلاد مسيحية. أما بالنسبة إلى بيروت، فنظرًا إلى كونها مدينة مهمة ومكتظة، فإنها لا يمكن أن تكون إلا عاصمة لبنان. بيد أن ذلك يؤدي إلى مجازفة: ابتلاعها للبنان. ومن جهة أخرى يطرح ذلك محذورًا هو معارضة سكانها لهذا الإجراء. وعلى كل حال، في الحالة التي نقرر فيها ربط بيروت بلبنان، يجب على بيروت أن تحتفظ باستقلالية بلدية ومالية (Municipale et budgétaire).

- **الكونفدرالية السورية**: بعد هذا العرض الذي يُقدّمه ميلّران بشأن أوضاع المناطق التي يعتبرها ذات طابع «خاص»، ينتقل إلى تنظيم المناطق التي يرشحها كـ «وحدات» لـ «الكونفدرالية السورية» المقترحة.

يقول: «يمكن أن نتصور منذ الآن ثماني مجموعات مستقلة (Groupes autonomes) هي من الشمال إلى الجنوب: سنجق الإسكندرون، مستلحقة (Municipe) حلب، مجموعة النصيرية (Ansarieh)، مستلحقة حمص، مستلحقة طرابلس، مستلحقة دمشق، وأخيرًا حوران. وتتضمن هذه الأخيرة مجموعتين: الدروز والمسلمين.

يرى ميلّران أن تنظيم هذه المجموعات يختلف باختلاف أوجه عديدة «ناتجة بالنسبة إلى البعض من الموقع الجغرافي، وبالنسبة إلى بعض آخر من تمركز المصالح، وبالنسبة إلى آخرين، من كونهم تجمعًا دينيًا متماسكًا».

يضيف: «بما أننا نقبل بمبدأ الاستقلالية الواسعة لـ «الكانتونات»، تفقد العوائق التي يثيرها الاختلاف بين المجموعات من حيث الثقافة، أو المساحة، أو السكان أو الثروة، من أهميتها. والتعداد الذي قدّمناه على كل حال للمجموعات لا يدّعي أنه نهائي، لكنه يخيل أنه يتضمن المجموعات المتشكلة عفويًا في بلاد تفتقد التقليد السياسي والرأي العام، كما أنها اعتادت تلقّي كل شيء من السلطة. إذن يجب أن تكون سياستنا مرنة جدًا: أن نشكل «مجموعة» حيث هي موجودة. وأن نقبل بأن يكون لكل «مجموعة» تنظيمها الخاص الذي يناسبها».

يعرض ميلّران بشيء من التفصيل الخطوط العامة لتنظيم هذه «المجموعات»:
بالنسبة إلى سنجق الإسكندرون، يقول: «ينقسم سكانه على أساس الدين، والتابعية القومية (Nationalité) بحيث نجد أتراكًا وأكرادًا وجركسًا، وعربًا علويين، و١٥ ألف أرمني أيضًا. لذلك ننظم فيه كما هو بالنسبة إلى لبنان هيئة تمثل مختلف المجموعات الطائفية. وقد يغير استيطان الجاليات الذي سيتكاثر بسبب زراعة القطن نسبة هذه المجموعات إلى بعضها».

- **بالنسبة إلى العلويين**: «المقيمون في المنطقة الساحلية الجبلية والذين يتكلمون جميعًا اللغة العربية، يشكلون - يتابع ميلّران - جماعة دينية مرتبطة نظريًا بالإسلام، لكنها في الواقع منفصلة عنه تمامًا - وينبغي ألا تدمج بالمسلمين»(٦٣).

أما بالنسبة إلى المدن الخمس: (حلب، حماه، حمص، طرابلس، دمشق): «فتشكل كل واحدة منها، في رأي ميلّران، مركز جذب لمنطقة محيطة، ويمكن أن تشكل بالتالي «كانتونًا» أو مستلحقة، مستقلة. وأما السكان فهم مسلمون سنّة، يطمحون إلى حكم أنفسهم بأنفسهم، ويحترمون سلطة العائلات «النبيلة» (patricienne) التي تملك أراضي الريف، والتي يمكن أن يتشكل منها في كل مدينة «مجلس أعيان» (Conseil de Notables) تحت إشراف حاكم سوري نختاره نحن. وفي ما بعد يمكن أن ندرس المسألة الزراعية، وكيف نساعد الفلاحين في الوصول إلى ملكية الأرض التي يزرعونها».

- **بالنسبة إلى حوران**: «فإنه يضم الدروز في الجبل والمسلمين السنّة في المسطحات. ولهؤلاء زعماؤهم الإقطاعيون الذين يجب علينا أن نستخدمهم ونحسّن وضعهم». ويكتفي ميلّران بطرح المسألة بصيغة السؤال: «أيجب أن نترك لجبل الدروز استقلاليته، أو أن نضمه إلى حوران؟ تلك مسألة يجب حلها عن طريق التجربة»(٦٤).

---

(٦٣) راجع حول موقف الإدارة الفرنسية في اللاذقية: تقرير نيجر وتحليل الباحث الفرنسي وولیرس، Weulersse, pp. 119-121.

انظر الملحقين الرقمين (١٩) و(٢٠)، ص ٣٩٧-٤٠١ و٤٠٢-٤٠٥ على التوالي من هذا الكتاب.

(٦٤) راجع دراسة عن الدروز يرسلها غورو إلى وزارة الخارجية الفرنسية، تلخص التدابير التي اتخذتها المفوضية العليا الفرنسية حيال وضع الدروز، وأشكال فهمها لهذه المسألة. F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 127.

انظر الملحق الرقم (١٥)، ص ٣٧٦-٣٨٦ من هذا الكتاب.

ينتقل ميلّران إلى الأشكال التنظيمية التي من شأنها أن «تضبط» هذه «الأجزاء» المقترحة تحت سلطة واحدة تتمثل في الإدارة الفرنسية.

يقول: «لتكوين وحدة سورية تستجيب للرأي العام الدولي ولرغبة القطاع المتقدم من الرأي المحلي، ثمة مجال لخلق رابط فدرالي بين مختلف هذه الكيانات المستقلة. هذا الرابط يتمثل بالمفوضية العليا ممثلة الدولة المنتدبة. وتكون هذه (المفوضية) الجهاز التنفيذي الذي لا تهيمن عليه أي سلطة محلية (...).

«إلى جانب ذلك، يُستحسن في الوقت نفسه، إنشاء جهاز فدرالي سوري أو مجلس دول (Conseil des Etats) يكون له في البداية صلاحية استشارية بحيث يجري التداول فيه حول المصالح الاقتصادية المشتركة. وهذا المجلس لا ينتخبه الشعب في المرحلة الأولى، بل يُعيّن بواسطة حكومات مختلف المجموعات المستقلة، وعلى أساس عدد متساوٍ من الممثلين عن كل مجموعة (...).

يستبعد ميلّران موقتًا مفهوم النظام البرلماني والاتجاهات الديمقراطية لدى مثقفي المدن، فيقول: «إنه (أي النظام البرلماني) لا يستجيب لأي حقيقة في الظرف الراهن من تطور التربية العامة للبلاد. والدولة المنتدبة تعتبر أن الهدف من تنظيم سورية هو أن ينطبق هذا التنظيم واقعيًا على مصلحة جماهير السكان، لا على مصلحة الجماعات المسيسة».

ثم ينتقل ميلّران إلى شرح توزيع الصلاحيات والمهمات في الكونفدرالية المقترحة، فيقول: «وسيكون لكل مجموعة ميزانيتها المحلية تغذيها الضرائب المباشرة، وتستخدم الأموال للإنفاق على الخدمات المحلية والأشغال ذات المصلحة المحلية»، ويعلق: «وهكذا يرى السكان أن الضرائب التي يدفعونها تكرس مباشرة لاحتياجاتهم الخاصة».

يتابع: «سيكون هناك (جندرمة) يعاونهم ما يلزم من موظفين فرنسيين. وسيمثل المفوضية العليا في كل كانتون أو مستلحقة مستشار مشرف، يساعده

معاون وعدد من الأفراد وفق أهمية المجموعة. وبالإمكان مد كل مجموعة بتقنيين في الأمور المالية والأشغال العامة والتعليم. على أن تخضع الأجهزة التقنية المحلية التي يعمل فيها أهل البلاد لمراقبة الأجهزة المختصة في المفوضية العليا».

«وسيكون من صلاحية هذه الأخيرة الإشراف على بعض المصالح ذات الطابع العام: سكك الحديد، المرافئ، الجمارك، القضاء، الفرق العسكرية السورية (في حال ارتأينا ضرورة تشكيل قوة عسكرية من أهالي البلاد غير رجال الجندرمة المحليين). وسيوضع تحت تصرفها ميزانية فدرالية تغذيها الجمارك والضرائب غير المباشرة. أما فائض هذه الإيرادات، فسيسد عجز الميزانيات المحلية وميزانية لبنان بما يتناسب مع عدد السكان. وستشكل الجمارك بشكل أساس ميزانية الإيرادات. أما ميزانية النفقات فتشكلها الأشغال العامة (سكك الحديد والطرقات ذات المنفعة العامة)».

أما في مسألة ضبط الأمن الداخلي، فيقترح ميلّران ما يلي: «ستؤازر رجال البوليس قوات محلية صغيرة مطعّمة بفرنسيين. وتساندها في الحالات الخطرة فرق فرنسية سوف يخفض عددها إلى عشرين ألف رجل، يتمركزون خارج المدن في معسكرات مجهزة بصورة رائعة، كما كانت تجهز قديمًا الفيالق الرومانية». «وستؤمن وحدة القضاء محكمة قضاء أعلى تَحسم في الخلافات القضائية كما في الخلافات بين كانتون وآخر (...)».

ينهي ميلّران برقياته المتتالية إلى غورو بـ«طرح مسألة دقيقة» هي اختيار عاصمة الكونفدرالية السورية، والمراكز الأساسية الأخرى التي تناسب الحواضر الكبرى في سورية. يقول في ذلك: «إن بيروت تناسب أن تكون مقرًا لمحكمة القضاء الأعلى (Haute cour)، حيث يُهيمن العنصر الفرنسي. كذلك، فإنها تصلح لأن تكون مركزًا اقتصاديًا للعلاقات مع الخارج».

يحتار ميلّران بين الحواضر الثلاث لاختيار عاصمة للكونفدرالية. يقول: «بين دمشق وحلب وبيروت يصعب الاختيار. وعلى كل حال، وبما أنه لن يكون هناك إدارة سياسية مركزية، لا يعود اختيار العاصمة أمرًا حاسمًا. ويمكن، بناء عليه، اعتماد حل مختلط: تكون حلب مقر المفوضية العليا، وبيروت مقر

محكمة القضاء الأعلى. وأما دمشق، فلأنها كانت دائمًا مركزًا ثقافيًا إسلاميًا، فقد نجعلها مقرًا لجامعة، ذلك أنه يبقى دائمًا أن نحذر من خطر أن تتحول دمشق إلى مركز ديني للمعارضة».

٢ - رد الجنرال غورو

هذه المسائل التي يعرضها الرئيس ميلّران في «مخططه» شكّلت موضوعات للنقاش عبر برقيات متتالية بعث بها الجنرال غورو ردًا على اقتراحات الرئيس الفرنسي بين ١٣ و٢٠ آب/ أغسطس[٦٥].

في مسألة لبنان والمدن التي يجب أن تُضم إليه

يبدأ غورو برقياته التي يردّ بها على مخطط ميلّران، بطرح مسألة لبنان[٦٦] والمناطق والمدن التي يجب أن تُضم إليه. يشير أولًا إلى طرابلس فلا يوافق على رأي ميلّران في جعلها «كانتونًا» أو «مستلحقة» مستقلة، بل يرى في أن تضم إلى لبنان في إطار مشروع دولة لبنان الكبير.

ويورد في برقيته الأسباب الموجبة لذلك:

يقول: «منذ بضعة شهور ارتؤي هنا أيضًا في أن يُجعَل من طرابلس «مستلحقة مستقلة»، وهذا الرأي كان قد أُعلن أمام تجمع سُني، وقد نال استحسانه. وكان من شأن ذلك أن يغوي في حينه، ولا سيما أمام ضعف وسائل عملنا في سورية، وفي وقت كان نفوذ الأمير فيصل في ذروته».

«إضافة إلى ذلك، كان مطلب استقلالية طرابلس الشام هو مطلب أنصار الأمير فيصل، على اعتبار أن ذلك قد يسمح ضمنًا بالارتباط بدمشق. وكانت فكرة إلحاق طرابلس بلبنان تثير آنذاك أيضًا شكوك المسلمين لأنه يلغي كل فرصة للارتباط بمملكة دمشق التي تأمل بدورها في أن تكون طرابلس منفذها على البحر».

يفسّر غورو موقف دو كاي الذي أوحى للحكومة الفرنسية بهذه الفكرة، فيقول: «إنها ذكرى تلك الفترة التي سمحت للسيد دي كاي أن يقول لسعادتكم

---

(٦٥) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 125, p. 207.

(٦٦) برقيات تحمل تاريخ ١٣ آب/ أغسطس، والأرقام ١٥٧٧ - ١٥٨٤.

إن طرابلس الشام لا ترغب في الالتحاق بلبنان الكبير. لكن اختفاء الأمير قد عدّل كليًا شكل المسألة. وبصورة خاصة أنقص حماسة هذه المطالب وأهميتها. إن مسلمي طرابلس الشام يقبلون اليوم طوعًا الارتباط بلبنان الكبير على أن يحافظوا على استقلال إداري من السهل أن نضمنه لهم».

«يكفي أن تشكل مدينة طرابلس - الشام بحد ذاتها مجموعة إدارية مستقلة في محافظة هي مركزها، وتتألف من الأقضية التالية: عكار، زغرتا، البترون». ويضيف غورو: «يعني ذلك على وجه الإجمال تطبيق مبدأ المستلحقة المستقلة على القاعدة ذاتها التي تتصوّرها الحكومة، لكن في إطار لبنان الكبير لا في إطار تبعيتها المباشرة للدولة الفدرالية السورية».

يستمر غورو في برقياته المتتابعة التي تحمل تاريخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٢٠، عرض الأضرار التي تنتج من اقتراح الرئيس ميلّران جعل طرابلس مستلحقة في فدرالية سورية، فيقول: «إن المفهوم الذي يتصوّره سعادتكم يترتب عليه ضرر كبير وهو أننا نجازف بأن تمارس سورية الداخلية على التجمع (الطرابلسي) تأثيرًا دينيًا وسياسيًا جاذبًا، تاثيرًا تندفع نحوه على كل حال نزعات هذا التجمع، وهي نزعات يجب تجنّبها صونًا لمصالحنا».

بالمقابل يعرض الجنرال غورو حسنات ضم طرابلس وملحقاتها إلى لبنان، فيقول: «ينبغي ألا ننسى أيضًا أن المدينة ومنطقتها بعامة تشملان تجمعات مهمة من الأرثوذكس والموارنة، بحيث إن إلحاق المدينة مع أراضي عكار وحمص التابعة لسنجق طرابلس، بلبنان، يترجم نفسه بمد هذه الدولة بحوالى ٦٧ ألف مسيحي، مقابل ٥٧ ألف مسلم سُني».

«من جهة أخرى، من الواجب أن نُغطي بصورة أكيدة للدولة اللبنانية التي ترتبط مصالحها بصورة لا تقبل الفصل بمصالحنا، أكبر قدر ممكن من الامتداد والقوة المنسجمين مع الضرورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لا يتعارض أي منها مع ضم طرابلس الشام إلى لبنان».

«من وجهة نظر اقتصادية، إن ضمها إلى لبنان لن يمنعنا من أن نؤمّن لسورية الداخلية عبر سهل عكار والخط الحديد لحمص، منفذًا طبيعيًا على البحر. إن ما منعنا من ذلك سابقًا هو اعتبارات سياسية زالت مع زوال فيصل.

وأرى من جهة أخرى أيضًا أن من المستحسن أن نجعل من بيروت عاصمة لدولة لبنان الكبير. وهنا أضم رأيي إلى رأيكم في تصوركم الاستقلالية البلدية (autonomie municipal) الواسعة التي يجب أن تُعطى لبيروت».

يقترح غورو أن تكون بيروت مقر المفوضية العليا الفرنسية؛ «فدمشق مستبعدة للأسباب التي ذكرتها الحكومة، وحلب غير مقبولة من الناحية الهندسية بسبب ضعف مواصلاتها مع الساحل، فهي لا تتصل بالإسكندرون إلا عبر ١٠٠ كلم من الطرقات الجبلية، وببيروت إلا عبر ٥٠٠ كلم من الخطوط الحديد.

ينهي غورو برقيته المؤرخة في ١٣ آب/أغسطس بما يلي: «إني أطلب اليوم من سعادتكم بشكل خاص ومُلِح أن تسمحوا لي وفق الشروط المذكورة آنفًا بإعلان قيام لبنان الكبير في وقت قريب جدًا، وجعل بيروت عاصمته وطرابلس الشام ملحقة به».

«إن هذه الترضية التي نُقدّمها إلى أصدقائنا اللبنانيين(٦٧) سيكون لها بالضرورة نفع كبير، إذ ستسمح لنا بأن نتقدم نحو تقسيم أفضل لوسائل عملنا، وذلك بإلغاء (المنطقة الغربية) التي لم يعد لها مبرر وجود تحت الانتداب منذ دخولنا إلى دمشق...».

«إني عازم على أن تكون بداية العمليات حذف المنطقة الغربية وإعلان دولة لبنان الكبير في ١٥ آب/ أغسطس».

في ١٩ آب/ أغسطس يرسل غورو سلسلة برقيات(٦٨) يُلحّ فيها على فكرة ضرورة إعلان دولة لبنان الكبير، إذ يقول: «إن العرائض والمظاهرات تتضاعف معبّرة عن الرغبات الشعبية ذات الطابع المُلِح والعام، التي تؤيد قيام دولة لبنان الكبير. وكما سبق وذكرت لسعادتكم، فإن إعلان لبنان الكبير كان يجب أن

---

(٦٧) هذه الأفكار التي يعرضها غورو في برقياته إلى الرئيس ميلّران، تستعيدها مذكرة مبعوث البطريرك الماروني بشأن حدود لبنان. وتضع «الدائرة الفرنسية لعصبة الأمم» نسخة عن هذه المذكرة لدى إدارة الشؤون السياسية والتجارية تحمل تاريخ برقية الجنرال غورو (١٣ آب/أغسطس ١٩٢٠)، راجع نص المذكرة في الملحق الرقم (١٣)، ص ٣٧١-٣٧٣ من هذا الكتاب، و F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 125, pp. 216-218.

(٦٨) المصدر نفسه، أرقام ١٦٢٣ و١٦٢٤.

يتم في بيروت بتاريخ ١٥ آب/ أغسطس، بحضور وفود عن كل مناطق الجبل. لهذه الأسباب، ولكل الأسباب التي عرضتها في برقياتي السابقة التي وجّهتها إلى الوزارة، وجدت أنه من المستحيل تأخير الإعلان المنتظر (...) لذا عدت فحددت يوم الاثنين ٢٣ آب/ أغسطس ليكون موعد إعلان لبنان الكبير».

يتابع غورو مشيرًا إلى مشروع فصل ولاية حلب عن دولة دمشق بعد هذا التاريخ، فيقول: «أخّرت إلى ما بعد هذا التاريخ موعد سفري إلى حلب الذي أصبح ضروريًا، وسيشمل إعلان انفصال ولاية حلب عن دولة دمشق. وهذا أول تقسيم كبير ارتأته الحكومة على حساب دولة فيصل القديمة (...). وإني أطلب موافقة سعادتكم وتأييدكم في إنجاز مهمتي وتنظيم البلد الذي ينتظر الجميع هنا نجاحه...».

كما يُصر الجنرال غورو على أن يتلقى جوابًا مؤيدًا لبرقيته رقم ١٥٧٧، التي يطرح فيها ضرورة إعلان لبنان الكبير وأن تُضَم إليه بيروت، وطرابلس وعكار وصيدا وصور ومرجعيون.

٣ - موقف غورو من صيغة التجزئة التي يطرحها ميلّران وصيغة علاقة لبنان بالداخل السوري

بينما كان ميلّران يقترح تعددية واسعة في تجزئة سورية إلى كيانات يتم ضمها في اتحاد كونفدرالي أو فدرالي واحد، وبينما كان يرى أيضًا ضرورة إعطاء لبنان استقلالية مرحلية خارج هذا الإطار الفدرالي، كان الجنرال غورو يرى ضرورة قيام تجزئة محدودة لسورية، وضرورة أن تقوم فدرالية سورية - لبنانية، أو أن يدمج لبنان بالكونفدرالية السورية[٦٩].

هذا الموقف تحمله برقياته المُرسلة إلى الرئيس ميلّران، بتاريخ ٢٠ آب/ أغسطس التي تحمل الأرقام ١٦٣١ - ١٦٣٦ [٧٠]، يقول: «... إني أعتقد أننا إذا

---

(٦٩) راجع نص مشروع دراسة وضعتها وزارة الخارجية الفرنسية حول تشكيل «مجلس فدرالي لسورية ولبنان»، F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 126, pp. 97-100. والملحق الرقم (٢١)، ص ٤٠٦-٤٠٨ من هذا الكتاب.

(٧٠) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 125, pp. 221-229.

أردنا اليوم طرح الاستقلال التام للبنان حيال الكونفدرالية المجاورة، فإن أهمية مصالح الطرفين المشتركة من وجهة النظر الاقتصادية، سوف تقود حتمًا إلى اتحاد لبناني سوري يترجم نفسه أخيرًا باندماج شبه كامل للبنان في الكونفدرالية».

بشأن عدد الكيانات السياسية التي يقترحها ميلّران في سورية، يجيب غورو: «أما في ما يتعلق بتقسيم هذه الكونفدرالية إلى ثماني أو تسع مجموعات، فإن ذلك يترتب عليه نتائج خطرة. فمن وجهة النظر السياسية بشكل عام، قد يخدم هذا التدبير فكرة الوحدة بدلًا من أن يقضي عليها، وذلك أن إنشاء مجموعات صغيرة لا تستطيع تأمين وجودها بنفسها، يجعلها تتكاتف وتتقارب بدافع الإحساس المشترك بوحدة المصالح».

يقترح غورو بالمقابل أن تنحصر التجزئة في ثلاث أو أربع دول. يقول: «وعلى العكس فإنه من السهل الإبقاء على التوازن بين ثلاث أو أربع دول كبيرة، يتيح لها وضعها أن تكفي نفسها بنفسها، ويساعدنا عند الحاجة في تأليب بعضها على بعضها الآخر. وهذا واقع حساس تبدو بوادره بين دمشق وحلب».

يناقش غورو أخيرًا النتائج التي تترتب على مشروع تقسيم ميلّران بشأن تضخم جهاز الإدارة والموظفين الذي يقتضيه تعدد الدويلات، الذي سيؤدي إلى «عراقيل جمة سوف تُواجه إدارة الشؤون المالية وإدارة الميزانيات المتعددة لكل هذه المجموعات الصغيرة التي قد يعتبر نظامها كما لو أنه تراجع عن التقسيم التركي بصيغة الولايات المتحدة».

يطلب غورو إعادة النظر في «مخطط» الرئيس ميلّران في هذا الشأن.

٤ - ردود الرئيس ميلّران على ملاحظات غورو

في ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٢٠ يُرسل الرئيس ميلّران مجموعة من البرقيات المتتالية[٧١] ردًّا على برقيات الجنرال غورو السابقة.

بالنسبة إلى عدد الدويلات المقترح إنشاؤها، يترك الرئيس ميلّران أمر

---

(٧١) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 125, pp. 230-234, Paris, le 23 Août 1920.

تحديده للجنرال غورو، مُبديًا بعض الملاحظات العامة، وطارحًا بعض الاستفسارات والاستيضاحات والتحفظات.

يقول: «لن أستطيع أن أحدد لك نهائيًا عدد المجموعات المستقلة التي يجب إنشاؤها منذ اليوم بشكل موقت. كما أن ذلك يرتبط بالظروف الراهنة التي بإمكانك تقديرها حيث أنت. إلا أني أحرص على إبداء الملاحظات العامة التالية:

- «إن النظام الفدرالي الذي لدينا أكثر من مبرر لإنشائه في سورية قد يفقد الكثير من واقعيته ومرونته، إذا ما قصّرنا عدد الدول إلى اثنتين أو ثلاث خارج لبنان، والذي علينا ألا نستعجل دخوله في الكونفدرالية السورية، إلا إذا أيد ذلك بوضوح أعيان لبنان الذين ما زالوا يعارضون ذلك حتى اليوم».

- «إن الحذر من تقليص عدد الدول الكونفدرالية إلى ثلاث يأتي من أن هذه الدول تصبح بسبب اتساعها النسبي أقل انقيادًا - إلا في حال إيجاد جهاز مراقبة دقيق جدًا - من مجموعات مؤطرة في مدن مستلحقة مستقلة وكانتونات (Groupes municipaux et cantonaux). ثم إن الدول الكبيرة يمكن أن تشكل إطارًا لتحرك سياسي تقوم به مجموعات سورية تتهيأ لذلك. وهذا أمر يستبعد أن يحصل في إطار مجموعات متباينة نضع على رأسها «مجالس أعيان» نعيّنها نحن بانتظار القوانين الدستورية السورية التي سيكون لدينا من أجل وضعها مهلة سنتين أو ثلاث. وإنه لمن الضروري هنا أن توضحوا إليّ الطريقة التي تعتقدون أنه يمكن من خلالها التعبير عن الإرادة الشعبية. ذلك أنه يجب أن نكون حذرين جدًا حيال هذا الأمر حتى لا نذهب عكس اتجاه المبادئ الدولية».

- في النقطة الثالثة يردّ ميلّران على وجهة نظر غورو القائلة: إن جهاز الإدارة الفرنسي يتطلب في إطار دول قليلة وواسعة، عتادًا ونفقات أقل من الجهاز الذي يتطلّبه تعدد هذه الدول وكثرتها، فيقول: «لا أظن، مهما كانت الحسابات النظرية للميزانيات، أن الجهاز الفرنسي للإدارة الذي يجب إرساله إلى الدول الكبيرة والمعقدة نسبيًا، يتطلب عمليًا أقل عددًا من الموظفين ونفقات أدنى من تلك التي تستوجبها إدارة المجموعات المستقلة الأقل تعقيدًا، والتي تتقاسم ساحة الأرض نفسها (...)».

- يبدي الرئيس ميلّران تحفّظًا على صيغة إلحاق القبائل العربية

البدوية بدولتي دمشق وحلب؛ فيقول: «إن صيغة إلحاق القبائل البدوية العربية التي علينا احترام استقلالها، بدولتي حلب ودمشق ليست أفضل من صيغة إخضاع هذه القبائل لدائرة خاصة (Service special) من دوائر المفوضية العليا، حيث تنتدب هذه المفوضية ضباط اتصال بشيوخ القبائل. هذا في حين أن إلحاق القبائل بهذه الدول ينزع إلى زيادة تعقيدها، ولا يجعل منها مجموعات مرتكزة إلى (وحدة ذاتية على صعيدي المصلحة والتنظيم)».

٥- يستفسر ميلّران عن اختلاف صيغ التعابير التي يستخدمها الجنرال غورو بخصوص دولتي حلب ودمشق و«بلاد النصيرية» (Territoire)، فيتساءل: «هل يعكس ذلك فكرة التفاوت بين أعضاء الكونفدرالية؟».

يرى: «أن تتمتع المجموعات، مهما اختلفت في مساحة أرضها وتركيبها الداخلي، بوضع متساوٍ في عضوية الكونفدرالية وممثليها الدائمين (...)».

- يبدي أيضًا تحفّظه على صيغة إلحاق طرابلس وبيروت بلبنان. فيقول: «إن دمج طرابلس وبيروت بلبنان لا يعود بفائدة أكيدة لا على هذه المدن، ولا على لبنان بحد ذاته. ومن المستحسن أن نخصص فترة تجربة تحتفظ خلالها طرابلس (وضاحيتها المسلمة)، وكذلك بيروت، باستقلالية إدارية ومالية واسعة، إلى أن نرى كيفية تفاعل هذه العناصر بعضها مع بعض».

- «الشيء نفسه بالنسبة إلى إلحاق جبل الدروز بحكومة دمشق. إذ ارتأينا سابقًا استقلالية في إطار لقاءات تمت مع زعماء الدروز، ولا سيما في آذار/ مارس ١٩١٩».

- «على وجه الإجمال، أعتقد أن من المرغوب فيه أن نتدبر الأمور بالشكل التالي: حتى ولو أن تصفية التجربة الشريفية قادتنا أولًا إلى خلق دول واسعة، يجب أن نحتفظ خلال تشكيل الاستقلالات الواسعة المحلية بإمكانية أن نقيم في ما بعد كونفدرالية بعناصر أكثر تعددية. إنه من المستحيل أن يكون لدينا منذ الآن، ولم يمض على وجودنا داخل

سورية سوى بضعة أيام، تصورٌ محدود ونهائي للنظام الذي يجب أن نُعطيه لسورية.

«إننا من دون شك ملزمون بخلق هيئة قادرة على العمل بصورة مباشرة، لكن من دون أن نترك لأنفسنا الانحباس نهائيًا في ما يمكن أن يكون حلًا ظرفيًا. بل يجب أن نترك لهذا الحل تعددية في الإشكال ومرونة تسمحان بإدخال كل الرتوش (التعديلات) التي تقتضيها التجربة».

«إنه بالتحديد، ولهذا الغرض بالذات، ارتأت القرارات التي وزّعت بموجبها الانتدابات مهلة ثلاث سنوات لإعداد دساتير للبلاد».

«من المناسب أن نأخذ وجود هذه المهلة بالاعتبار في إجراءاتنا التنظيمية وفي تصريحاتنا؛ فالتنظيم الحالي لا يمكن أن يكون إلا موقتًا، ولا يمكن أن تكون قاعدته خلق ثلاث دول كبيرة بقيادة عسكرية. ينبغي ألا يغيب عن نظرنا أنه لا يمكن الاستمرار بنظام الاحتلال، وأنّ نُعرّض أنفسنا لانتقادات خطرة، إذا ما حاولنا أن نمدده. فضلًا عن أن نظام الاحتلال هذا، أكثر تعرضًا للمواجهة وأقل مرونة من الرقابة المدنية».

«أرجو أن تُطلعني على أي إجراء أو تصريح قبل تنفيذه، إلا في الحالة التي تتطلب قرارًا عاجلًا. وإنه من الأفضل في هذه المرحلة من التنظيم أن تكون وجهات نظرنا متناسقة لا بواسطة برقيات مستعجلة وإنما بواسطة تقارير ممنهجة وموسعة ترسل بالبريد، ويمكن أن تُدرَس بتمعن في باريس من الوزارة».

V

فرنسا وفلسطين والصهيونية(*)

منذ تاريخ صياغة المطالب الصهيونية في فلسطين ابتداءً من مؤتمر بال في عام ١٨٩٧، وحتى تاريخ استقرار عملية التقسيم السياسي التي أصابت بلاد الشام على يد الانتدابين الفرنسي والإنكليزي في أعوام العقد الثالث من القرن العشرين، قامت السياسة الفرنسية تجاه الحركة الصهيونية على معادلات كوّنتها بدورها عواملُ يمكن أن نشير إلى بعض محدداتها:

- الموقف الكاثوليكي المعارض دينيًا لوقوع الأماكن المقدّسة تحت سيطرة اليهود.

- المصالح الاقتصادية للرأسمالية الفرنسية في «بلاد الشام» كلها، ومطامع هذه الأخيرة في السيطرة على سورية كاملة وموحدة، بما فيها فلسطين، كما عبّرت عن ذلك غرفتا تجارة ليون ومرسيليا بين عامي ١٩١٥ و١٩١٨.

- الصراع الفرنسي - الإنكليزي حول السيطرة على سورية في بادئ الأمر، الذي وُجد حلًا له بصيغة التوازن التي حملتها اتفاقية سايكس - بيكو ثمّ سان ريمو. وبعد استقرار التقسيم بين الانتدابين، واستمرار التخوّف الفرنسي

(*) أُضيف هذا المبحث إلى الكتاب في الطبعة الثالثة، ٢٠١٣.

من توسع النشاط الصهيوني في أنحاء سورية الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، والتنبه إلى المحاذير التي يطرحها هذا التوسع على السيطرة الفرنسية.

رسمت هذه المنطلقات، إلى حد كبير، إطار صياغة المواقف الفرنسية من النشاط الصهيوني في فلسطين وسورية. بيد أن هذه المنطلقات لا تُعدُّ ثوابت قاطعة، بل تدخّلت في الدبلوماسية الفرنسية عواملُ ضاغطة في بعض الأحيان، كانت تدفع بالسياسة الفرنسية إلى التسابق - وبفعل ضغط الدعاية الصهيونية العالمية - إلى تقديم الدعم أو التأييد إلى الجاليات اليهودية في فلسطين، أو إلى مؤسسات أو جمعيات يهودية - فرنسية مثل الاتحاد الإسرائيلي Alliance Israélite، أو إلى إعلان تصريح رسمي متعاطف مع الصهيونية.

نحاول في ما يلي، واعتمادًا على متابعة بعض مجلدات محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية المتعلقة بسورية وفلسطين، قبيل الحرب وفي أثنائها وبعدها، أن نتابع الموقف الفرنسي وتلويناته من الصهيونية ونشاطها في فلسطين وسورية.

أولًا: قبل الحرب العالمية الأولى

في مجرى انعقاد مؤتمرات بال الأولى، ابتداءً من عام ١٨٩٧، لا نلحظ موقفًا فرنسيًا واضحًا من مقررات هذه المؤتمرات بشأن فلسطين. إذ يكتفي القنصل الفرنسي في بال بإرسال محاضر جلسات المؤتمرات إلى وزارة الخارجية، مكتفيًا بالعرض من دون التعليق، ولا نلحظ بالمقابل أي تعليمات تصدر عن الخارجية إلى قناصلها، في شأن اتخاذ موقف رسمي من المشروع الصهيوني[٧٢].

بيد أننا نلاحظ اهتمامًا لدى الدبلوماسية الفرنسية في التقاط موقف البابا من المؤتمر وإدراجه في عداد الأوراق المتعلقة بالصهيونية؛ إذ نقرأ في أوراق المحفوظات نص ملاحظة نشرتها جريدة **إيطاليا**، واقتبستها منها جريدة *Le temps de Paris*، تتضمن خبرًا عن معارضة البابا للمشروع الصهيوني، وعن اتصاله

---

(٧٢) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 136.
مراسلات قنصل فرنسا في بال إلى وزارة الخارجية الفرنسية، حيث يعرض فيها محاضر جلسات المؤتمرات الصهيونية من دون تعليق رسمي من الجانب الفرنسي.

بالسلطان العثماني كي لا يتنازل هذا الأخير عن فلسطين لمصلحة اليهود[٧٣].

غير أن الموقف الدبلوماسي الفرنسي كان يتحرك في إسطنبول وفي القدس، انطلاقًا من اعتبارات دبلوماسية أخرى، اعتبارات أرسيت في أعراف السياسة الفرنسية في تاريخ علاقتها بالدولة العثمانية على قاعدة التدخل في الشؤون الداخلية للدولة بذريعة حماية الرعايا والأقليات الكاثوليكية.

تفصيل ذلك أن السلطان كان قد أصدر في عام ١٨٨٨ فرمانًا يمنع بموجبه «الهجرة الجماعية للإسرائيليين الغرباء إلى فلسطين». وفي عام ١٨٩٢ حظّر عليهم شراء عقارات في سنجق القدس. وفي عام ١٨٩٥، اشترط على دخول الإسرائيليين الغرباء أن لا تتجاوز مهلة إقامتهم في فلسطين مدة الشهر.

هذه التدابير أثارت إرباكًا في موقف القنصلية الفرنسية في القدس، ولا سيما أن السلطات العثمانية طلبت من القنصليات الأجنبية المساعدة في تطبيق هذه القرارات.

لذلك يُرسل القنصل الفرنسي العام في القدس إلى السفارة الفرنسية في إسطنبول يستوضحها الموقف الذي يجب اتخاذه[٧٤]. وينقل تقريرًا من نائبه في يافا يشير إلى منع السلطات العثمانية دخول عائلة يهودية جزائرية إلى المرفأ. وجوابًا عن موقف القائمقام العثماني الذي اشترط على نائب القنصل أن يقدم كفالة مكتوبة تضمن عودة المهاجرين اليهود خلال شهر، يقول: «بما أنه يتعذّر قبول شروط مماثلة، فإنني رأيت نفسي مضطرًا لأن أحتج ضد هذا العمل الذي يبدو لي اعتباطيًا»[٧٥].

لم يلبث السلطان أن أصدر تعليماتٍ شفوية تُطالب البعثات الأجنبية في ولاية بيروت وسنجق القدس، بالتقيّد بالأنظمة الصادرة بخصوص هجرة اليهود إلى فلسطين. فيجيب سفير فرنسا في إسطنبول بول كامبون (P. Cambon) وزير الخارجية العثماني بـ«أنه لا يمكن أن يوجه إلى قنصل فرنسا العام في القدس الأمر بالتقيّد بالأنظمة التي تمنع هجرة الإسرائيليين إلى فلسطين، لأن

(٧٣) Extrait du: *Le Temps de Paris* 8/12/1897, dans: F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 1897, folio 54.

(٧٤) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 136, folio 132, Jerusalem, le 20 Juillet 1898.

(٧٥) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 136, folio 132, Jerusalem, le 20 Juillet 1898.

القانون الفرنسي لا يستثني طوائف دينية بعينها، ويعترف بالحقوق نفسها لجميع المواطنين الفرنسيين إلى أي مذهب انتموا».

يضيف: «وبما أن للفرنسيين بموجب الاتفاقات المعمول بها الحق بالمرور والإقامة في الإمبراطورية العثمانية، فإن هذا الحق لا يمكن أن يكون موضوع جدال بالنسبة إلى الإسرائيليين الفرنسيين الذين هم مواطنون فرنسيون»[٧٦].

تعود المسألة نفسها لتطرح من جديد في إسطنبول في عام ١٩٠١، ذلك أنه أمكن للمهاجرين اليهود بفضل مساعدات القنصليات الأجنبية في فلسطين أن يتملّصوا من الأنظمة العثمانية بشأن الهجرة، فيلاحظ سفير فرنسا في إسطنبول في كتابه إلى وزير خارجيته «أن أعداد السكان اليهود في فلسطين لم تتوقف عن الازدياد».

على الرغم من أن فرنسا لم تكن معنية كثيرًا بالمسألة نظرًا إلى قلة أعداد المهاجرين اليهود الفرنسيين واقتصار الاهتمام الفرنسي على المهاجرين اليهود الجزائريين، فإن السفير الفرنسي يعود فيؤكد صحة موقف زميله السابق بشأن حق اليهود الفرنسيين بالإقامة على أرض الإمبراطورية العثمانية، وحق فرنسا بحماية المهاجرين الجزائريين اليهود الذين «لا يمكن، مستشهدًا بموقف السفير كامبون، إقامة أي تمييز بينهم وبين المواطنين الفرنسيين»[٧٧].

تستمر عملية الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتزداد سنة بعد سنة، وتتجاوز الأنظمة العثمانية عبر ضغط القنصليات من جهة، وارتشاء الإدارة العثمانية المحلية من جهة ثانية. ففي عام ١٩٠٤، نجد في القدس حوالى ٤٠,٠٠٠ من اليهود، بينهم ١٠ آلاف مسجلين في القنصليات؛ ١٤ - ١٥ ألفًا مسجلين في سجلات الدولة العثمانية، والباقون، حوالى ١٥٠٠٠ تقريبًا، لا يحملون أي جنسية[٧٨].

في عام ١٩١٠ يلجأ الاتحاديون الأتراك إلى إصدار أنظمة جديدة بهدف

(٧٦) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 137, folio 25, Therapia, le 24 Septembre 1898, L'Ambassade de France à Constantinople au ministère imperiale des affaires étrangères.

(٧٧) F. M. A. E., série Turquie, vol. 137, folios. 19-20, le 25 fevrier 1901.

(٧٨) تقرير قنصل فرنسا العام في القدس عن سكان فلسطين والمِلَل وتنظيم أحياء القدس.
F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 131, Jerusalem, le 2 Novembre 1904.

إيقاف الهجرة ومنع شراء الأراضي. نصت هذه الأنظمة على سحب جواز السفر من اليهود الغرباء فور وصولهم، وتزويدهم ببطاقة إقامة حمراء لمدة ثلاثة أشهر. بيد أن هذا التدبير كان من شأنه أن يثير معارضة القنصليات الأجنبية التي كانت تقوم هي بتسجيل القادمين وإعطائهم شهادات تسجيل.

لذلك لم يعط التبرير - كما يؤكد القنصل الفرنسي في القدس آنذاك - أي نتائج عملية بسبب تدخّل القنصليات.

من أجل تأكيد الموقف، يُطمئن القنصل وزيره بأن «الشهادات المُعطاة من قبل قنصليته العامة لم تعارض». ويضيف: «صحيح أن مدير وزارة الخارجية العثمانية الذي قمت بزيارته، طلب رأيي في هذا الموضوع، لكني جعلته يفهم - وأنا أضحك - بأن لا يحاول معنا، وإلا فسأجعله يذهب للنزهة». ويضيف: «من دون شك وقف عند حده»[٧٩].

هذا الموقف يعكس ميزان القوى بين أطراف السلطات الفعلية في مناطق الدولة العثمانية؛ إذ أصبحت السلطة الفعلية، كما هو واضح، بيد القنصليات الأجنبية، وأضحى موظفو الدولة العثمانية عناصر لا حول لها ولا قوة حيال هيمنة السلطات الأجنبية التي كانت قد اخترقت كليًا الإدارة العثمانية نفسها.

أما في ما يتعلق بمحاولة إيقاف عمليات بيع الأراضي، فباءت هي أيضًا بالفشل. يحدثنا القنصل الفرنسي في تقريره نفسه، أن حكومة الاتحاديين لجأت في محاولتها إلى أنها «خرجت فيه عن الشرعية»، إذ أعلنت وزارة الطابو (Ministre du Cadastre) «اعتبار أراضي الملك في ضواحي القدس وحتى العقارات المبنية فيها، التي يمكن أن تنتقل من يد إلى يد، أراضي أميرية، أي لا حق في بيعها أو نقلها. وبموجب ذلك أوقفت عمليات النقل والبيع وحتى معاملات الانتقال الوراثية، وهو ما أدى - على حد ما يقوله القنصل - إلى أن المسلمين أنفسهم تضرروا من ذلك».

أثار هذا القرار احتجاجاتٍ حادة من جميع أصحاب عقارات الملك،

---

(٧٩) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 133, folio 43-44.
Le consul general de France à Jerusalem à son Excellence Mr. Pichon, ministre des affaires étrangères, Jerusalem, le 23 Novembre 1910.

وحتى رئيس المكتب العقاري «أشار إلى الدفترخانه بمساوئ هذا التدبير الذي فاجأ الناس إلى حد كبير، ولا سيما أنه في إثر إعلان الدستور كانت المسألة مطروحة على عكس ذلك: توسيع حدود الأملاك ذات الوضع الحر»(٨٠).

تجدر الإشارة هنا إلى أن موقف القنصل الفرنسي من مسألة شراء الأراضي في فلسطين، كان يُعبّر عن اهتمام فرنسي رسمي أوسع يتطلّع إلى فتح باب الاستثمارات الزراعية الواسعة فيها بتشجيع من الرأسمال الفرنسي أو بمشاركة منه.

كان ذلك يقضي بأن يبقى مجال شراء الأراضي ونقلها - وحتى بالنسبة إلى أراضي الميري - مجالًا مفتوحًا. لذلك لم تصمد محاولة «الاتحاديين» الأتراك أمام ضغط توسع الاستثمارات الأجنبية من جهة، وأمام المعارضة المحلية نفسها من جهة ثانية (من قبل مجلس إدارة السنجق وغرفة تجارة القدس)، فتراجعت الحكومة وسمحت بتقسيم الأراضي - وحتى أراضي المشاع - وتم توزيعها بصورة ملْكيات(٨١).

أما بشأن فتح باب الاستثمارات الزراعية بمساعدة الرساميل الفرنسية، فركّزت السياسة الفرنسية عليه منذ عام ١٩٠٨؛ إذ نبهها إلى هذا الأمر نجاح المشاريع الزراعية الإنكليزية في مصر من جهة، ومن جهة ثانية تفكير رجال الأعمال السوريين المقيمين في مصر، بأن يُنشئوا في سورية وفلسطين استثمارات زراعية مماثلة.

تذكر أوراق وزارة الخارجية الفرنسية مشروعًا قدّمه أحد رجال الأعمال السوريين المقيمين في القاهرة (شكور باشا)، مقترحًا شراء مساحات واسعة من الأراضي في فلسطين، وبالتحديد قرب طبرية ونهر الأردن.

يقول صاحب المشروع في تقريره الذي قدّمه إلى القائم بأعمال فرنسا في القاهرة في عام ١٩٠٨، مشيرًا إلى حسنات المشروع التي هي:

- موقع الأرض الذي هو «بين نهر الأردن والضفة الشمالية - الشرقية لبحيرة طبرية».

---

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٨١) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 132, folio 163-164, Jerusalem, le 6 Août 1909.

- القرب من خط سكة حديد حيفا - دمشق الذي يؤمّن تصريفًا أكيدًا لمنتوجات المنطقة.

- انتشار اليد العاملة ورخصها.

- المناخ الذي يساعد في زراعة أنواع المزروعات كلها، وبخاصة القطن.

وينتهي التقرير بتشجيع السياسة الفرنسية على أخذ المبادرة، وإلا «فيخشى من مزاحمين عديدين»[٨٢].

يبادر القائم بأعمال فرنسا في مصر شوفالييه دي فالدروم (Ch. de Valdrome) إلى رفع كتاب إلى وزير الخارجية بيشون (Pichon) مرفقًا بمشروع شكور باشا، مثيرًا اهتمام الحكومة الفرنسية ورجال الأعمال الفرنسيين حوله، ومبديًا اقتناعه بفائدة هكذا مشاريع من الناحية الاقتصادية والسياسية معًا[٨٣].

هكذا دخلت فلسطين باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من موضوع الاستراتيجيا الفرنسية حيال سورية «الكاملة». فتركيز الدبلوماسية الفرنسية على الوجود الفرنسي المعنوي والثقافي (المدارس والمستشفيات والخدمات الاجتماعية) الذي بدأ يتصاعد خلال الأعوام التي تلت عام ١٩٠٨، ولا سيما في عام ١٩١٢ إثر احتلال إيطاليا لليبيا، وبروز القومية التركية وسياسة التتريك، وتزايد الحديث عن مشاريع تقسيم ولايات الدولة العثمانية، جعل من فلسطين بالنسبة إلى السياسة الفرنسية موضوعًا شبيهًا بموضوع لبنان، حيث كانت فرنسا قد ركزت سياستها فيه على اتّباع «الحماية» للموارنة والكاثوليك والمراهنة على الخصوصيات المذهبية والدينية في تفكيك المجتمعات «التقليدية» وإلحاق بعضها بمشاريعها الاقتصادية والسياسية في المنطقة (مشروع متصرفية جبل لبنان).

لما كانت البنى الاجتماعية الإسلامية هي تماسكًا في ارتباطها بمؤسسات الدولة العثمانية ومقاومتها للغرب «التوسعي»، رأت فرنسا في مقابل رهان

---

(٨٢) Projet d'une société agricole en Palestine, le Caire, le 20 Novembre 1908, signé M. N. shakour, dans: F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 132, folios 81-82.

(٨٣) المصدر نفسه.

بريطانيا على دعم واحتواء مشاريع «الخلافة العربية» والدولة العربية أن من مصلحتها الاستمرار بالرهان على الخصوصيات المذهبية والدينية لتفكيك اللحمة الإسلامية العامة التي قد تشكل مصدر مقاومة.

لذلك نقرأ للقنصل الفرنسي في فلسطين عام ١٩٠٩ كتابًا موجهًا إلى وزير الخارجية بيشون يؤكد فيه الطابع «الكوسموبوليتي» للتركيب السكاني في فلسطين، مقللًا من أهمية العنصر الإسلامي في الحياة السياسية المحلية(٨٤).

يزداد الاهتمام الفرنسي بفلسطين مع تعاظم التنافس بين الدول الكبرى (بريطانيا – فرنسا)؛ إذ تراقب القنصلية الفرنسية في القدس النشاط الإنكليزي في ميادين التعليم والخدمات الاجتماعية، فتسجل لوزارة الخارجية أهمية «رصيد فرنسا» في هذا المجال. لكن تستدرك وضعًا يؤرق السياسة الفرنسية هو قرب فلسطين من مصر، إذ تكتب القنصلية إلى الوزارة: «فبسبب العلاقات الكثيرة مع مصر، يكتشف سكان فلسطين الجنوبية حسنات وجود إدارة منظمة وقوية تحت السيطرة الإنكليزية»، ما يثير لدى هؤلاء – كما يخشى القنصل الفرنسي – حماسة تدفعهم إلى توجيه أنظارهم نحو بريطانيا، بل يولّد لديهم استعدادات لتقبّل الاحتلال البريطاني، حتى بالنسبة إلى كثير من عائلات الأعيان المسلمين في القدس(٨٥).

يزداد «قلق الدبلوماسية الفرنسية على فلسطين حين يلاحظ رجالها في المدن الفلسطينية نشاطًا اقتصاديًا مدعومًا من قبل الإنكليز. ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٢، يتنبه نائب قنصل فرنسا في حيفا إلى هذا الأمر، فيلاحظ في تقريره المرفوع إلى الخارجية الفرنسية تكاثر مشاريع الاستثمارات الزراعية المدعومة من الإنكليز، ويذكر كَمَثل على ذلك نشاط بعض رجال الأعمال السوريين المقيمين في مصر، ومن بينهم حبيب باشا لطف الله الذي زار بيسان ووادي الأردن وجرش، برفقة مهندس إنكليزي معروف في مشاريع الري والاستصلاح الزراعي، وذلك بهدف دراسة إمكانات شراء أراضٍ وربما

---

(٨٤) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 132, folios 173-174, le 30 novembre 1909.

(٨٥) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 134, pp. 23-26.

لحساب شركة إنكليزية، ويأسف لتردد الرأسماليين الفرنسيين في هذا الشأن[86].

حتى هذا التاريخ، لم تطرح الدبلوماسية الفرنسية على نفسها موقفًا رسميًا من الصهيونية؛ إذ كانت فلسطين جزءًا من سورية الكبرى «أو الكاملة» (intégrate)، بحسب التعبير الذي تردد في تقارير الدبلوماسيين ورجال الأعمال الفرنسيين آنذاك. وكانت السياسة الفرنسية تحاول عبر علاقتها الدولية، ولا سيما مع بريطانيا، أن تضمن لنفسها حرية في التحرك والتخطيط في وجهة ضمان سورية كلها «منطقة فرنسية» أو «سورية فرنسية»، كما ستعلن ذلك غرفتا تجارة ليون ومرسيليا في عام ١٩١٥[87].

لذلك لم يشكل اليهود بالنسبة إلى السياسة الفرنسية محليًا إلا عناصر أقلية يمكن كسبها للنفوذ الفرنسي عن طريق حماية القنصلية الفرنسية لها في القدس. وكانت هذه السياسة تندرج في خط سياسة القنصليات الأجنبية وتزاحمها في ما بينها لكسب أنصار مقيمين، وتوسيع حدود النفوذ بين السكان المحليين والعناصر المقيمة.

في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩١٣، يقترح قنصل فرنسا في القدس على وزارة الخارجية الفرنسية اعتبار اليهود المغاربة المهاجرين إلى فلسطين رعايا فرنسيين، وتأمين الحماية الفرنسية لليهود الذين لا يرغبون في الحصول على الجنسية العثمانية، ويتجنبون تسجيل أسمائهم في قنصلياتهم تهرّبًا من الخدمة العسكرية في بلادهم.

على الرغم من القيود النسبية التي يصفها القانون العثماني على حق الحماية، فإن قنصل فرنسا العام في فلسطين يطالب بتخطي هذه القيود والالتفاف حولها لتوسيع دائرة نفوذ الحماية الفرنسية لليهود المهاجرين إلى فلسطين، وذلك لموازنة بعض مراكز النفوذ الأخرى.

أما في ما يخص اليهود المغاربة، فيقترح القنصل الفرنسي اعتبارهم فورًا رعايا فرنسيين[88].

---

(٨٦) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 134, folios 23-26, Jerusalem, le 25 Janvier 1912.

(٨٧) انظر: المبحث II من القسم الثالث في هذا الكتاب.

(٨٨) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 135, folios 131-132, Jerusalem, le 17 Juin 1913.

ثانيًا: إبان الحرب ومؤتمر الصلح ١٩١٤ - ١٩٢٠

غير أن مطلب الحركة الصهيونية من فرنسا كان يتخطى حدود المطالبة بالحماية لعناصر يهودية أقلية مقيمة في فلسطين. فمع بداية الحرب، ازداد نشاطها ضغطًا على الدول الكبرى كي تتبنّى هذه الأخيرة مشروعها الخاص في فلسطين. فأُسست في هذا السياق «العصبة الفرنسية - الصهيونية» في فرنسا في نيسان/ أبريل ١٩١٥ من شخصيات يهودية فرنسية أو فرنسية فقط تتعاطف مع الحركة الصهيونية[٨٩].

كذلك يتقدم أحد زعماء الصهيونية سلوش (Sloush)، بمذكرة إلى سفير فرنسا في واشنطن، يتساءل فيها «كيف أن فرنسا الجمهورية، صاحبة حقوق الإنسان والشعوب، يمكن أن تقف بوجه تحقيق مشروع تحرر وطني لجماعة بشرية»؟

بعد أن يثير عائق معارضة الكاثوليك السوريين للمشروع الصهيوني، هؤلاء الذين يعتبرهم «الأكثر عداء لليهود في العالم، والذين لم يقدموا لفرنسا سوى ١٥ متطوعًا»، كما يقول، يقدم الزعيم الصهيوني لفرنسا اقتراحًا بحل وسط «يوفق بين مسألة الأراضي المقدسة (التي تهم الكاثوليك) ومسألة خلق مستوطنة يهودية مستقلة». هذا الاقتراح يقضي بإنشاء المستوطنة بين حدود منطقة القدس وبيت لحم من جهة، وبين الحدود المصرية من جهة ثانية، حيث «يوجد كما يقول منطقة لا أثر للذكرى المسيحية فيها، وحيث إن عدد سكانها من العرب المقيمين لا يكاد يذكر». هذه المنطقة يُقدّر مساحتها بين ١٢ و١٥ ألف كلم٢، ويرى أن تكون عاصمتها «الخليل»، ومرفأها غزة. ويطلب من فرنسا دعم هذا المشروع الذي نال موافقة إمبراطور ألمانيا وملك إيطاليا. غير أن السفير الفرنسي يجد نفسه غير قادر على إعطاء الجواب عن المذكرة، فيُحيلها إلى وزير الخارجية بريان (Briand).

يبدو أن الحكومة الفرنسية لم تتقدم بجواب رسمي واضح عن هذا الطلب،

---

(٨٩) F. M. A. E., série Turquie - Guerre (1914-1918), vol. 1197, folios 115-118.

لا باتجاه قبوله، ولا باتجاه رفضه. لكننا نقرأ في هذا الصدد، وفي المجلد نفسه الذي ضم مذكرة سلوش، تقريرًا فرنسيًا موسعًا عن الهجرة اليهودية منذ عام ١٨٥٠ ومصادرها، وأصناف اليهود المقيمين في فلسطين، حتى عام ١٩١٤، وتوزّعهم اللغوي وميولهم السياسية[٩٠].

يطل التقرير على وضع المصالح الفرنسية في علاقتها بالمشروع الصهيوني، فيجزم أن أكثرية اليهود المقيمين في فلسطين ينتمون إلى المجموعة اللغوية الألمانية، إذ يشير إلى أن يهود مجموعة الأشكيناز الآتية من غاليسيا، ومن روسيا والنمسا ورومانيا، يبلغون وحدهم في فلسطين حوالى ١٢٠,٠٠٠ من أصل ١٤٠,٠٠٠. (تقدير عام ١٩١٤). وهذه المجموعة هي التي تغذي بشكل أساس الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وهي، كما يشير التقرير، معادية للغتنا وثقافتنا (اللغة والثقافة الفرنسيتين)، ويتساءل: «هل يجب على فرنسا «سيدة سورية وفلسطين» أن تنمّي هذا النفوذ الذي هو ألماني بشكل أساس من حيث اللغة والتجارة، الذي يمكن لدول المحور أن تستخدمه ضدنا»؟ ويستنتج «إنه ضرب من الجنون من فرنسا أن تقدم على تشجيع حركة ستنقلب من الوجوه كلها ضد مصالحنا»[٩١]. والواقع أن هذا التقرير يندرج في تأكيده الجانب الاقتصادي والمصالح الفرنسية في فلسطين، في خط مواقف الهيئات الاقتصادية الفرنسية، وعلى رأسها غرفتا تجارة ليون ومرسيليا التي برزت في أجواء المحادثات السرية التي ابتدأت عام ١٩١٥ بين الدول الثلاث: فرنسا وبريطانيا وروسيا.

بعد أن تسرّب منها إلى أوساط هذه الهيئات أخبار عن استعدادات الدولة الفرنسية للتخلي عن قسم من سورية، جاء في مذكرة غرفة تجارة ليون المرفوعة إلى وزير الخارجية الفرنسية في ٧ حزيران/ يونيو ١٩١٥، «أن سورية التي يعرفها تجارنا، وتلك التي يطالبون بها من دون نقاش، تمتد من جبال طوروس حتى مصر، وتضم كيليكيا القديمة، وفلسطين القديمة التي أدخلها التاريخ في تراثنا المعنوي منذ القرون الوسطى»[٩٢].

---

(٩٠) Mémoire de M. slousch, le 17 décembre 1917, dans: F. M. A. E., série Turquie - Guerre (1914-1918), folios 115-118.

(٩١) المصدر نفسه.

(٩٢) F. M. A. E., série Turquie - Guerre (1914-1918), vol. 1199, folios 110-122.

بيد أن فلسطين دخلت في المحادثات الإنكليزية - الفرنسية - الروسية في عام ١٩١٦، باعتبارها منطقة مُدوَّلة، وذلك في صيغة توازن دولي، لم تكن فرنسا لتملك في سبيل تعديله لمصلحتها أي ورقة عسكرية على جبهات القتال.

في هذا الوقت كانت الحركة الصهيونية تنشط في سعيها من أجل الحصول على وعد إنكليزي رسمي بالمساعدة في «خلق وطن قومي يهودي» في فلسطين، وكانت القوات الإنكليزية في مصر تستعد أيضًا لغزو فلسطين وسورية.

في هذه الظروف، وفي السياق الذي هيّأت فيه الصهيونية المحادثات التي أدت إلى الوعد الإنكليزي المعروف بوعد «بلفور»، كانت الحركة الصهيونية تحاول كسب الموقف الفرنسي وتجنب معارضة البابا والأوساط الكاثوليكية الدينية بعامة.

كانت هذه مهمة أحد زعماء الصهيونية سوكولوف (Sokolov). يذكر رئيس الحكومة الفرنسية ووزير الخارجية في تعميم وزعه على سفرائه في مدريد وروما وبتروغراد وواشنطن خبرًا عن زيارة سوكولوف إلى روما وفرنسا ولندن، حيث قابل هذا الزعيم في روما البابا وبعض الكرادلة، وفي فرنسا السكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية، وفي لندن فرنسوا جورج بيكو (Picot) وسفير فرنسا كامبو. وقد حاول سوكولوف أن يشرح للبابا في زيارته لروما «أن اليهود في رغبتهم أن يجدوا في فلسطين وضعًا خاصًا في حدود الاستيطان، ليس لديهم أي مطمح حيال الأماكن المقدسة»، وينقل سوكولوف «إن البابا أجاب بإبداء سروره لتسجيل هذه التصريحات»[٩٣].

هنا أيضًا لا نجد موقفًا فرنسيًا محددًا من المشروع الصهيوني كما صاغته المحادثات بين زعماء الصهيونية والحكومة البريطانية (الاعتراف بفلسطين وطنًا قوميًا للشعب اليهودي، وإطلاق حرية هجرة اليهود، وإنشاء شركة يهودية قومية لاستعمار الأراضي).

---

(٩٣) F. M. A. E., série Turquie - Guerre (1914-1918), Sionisme, vol. 1199, folios 136-137.

في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تنتظر قيام إدارة مشتركة في فلسطين إلى جانب بريطانيا، يقوم سوكولوف بجولته تلك. وهنا تبدي الأوساط الدبلوماسية الفرنسية اندهاشها حيال الأخبار التي نقلها بيكو عن سوكولوف، والتي تتحدث عن «موافقة الإنكليز» على مشروع إنشاء «نوع من اليهودية الوطنية في فلسطين تحت إشراف دولة عظمى في فلسطين. وهذا ما نقرأه في أحد تقارير دوفرانس، وزير فرنسا في مصر في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧»[٩٤].

يعترف دوفرانس بالفائدة التي يمكن أن يُقدّمها دعم الحركة الصهيونية إلى الحلفاء في أثناء الحرب، لكن على أن لا يؤدي هذا الدعم إلى تعديل في الاتفاقات المعقودة حول مصير أراضي الدولة العثمانية[٩٥].

في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧ يطلب جورج بيكو من وزير الخارجية الفرنسية أن يوصل إلى زميله الإنكليزي، مارك سايكس، عن طريق السفارة، برقية تُنبّه إلى المحاذير التي تترتب على تصريحات بلفور بشأن الصهيونية. فهذه التصريحات من شأنها أن تثير مشاعر العرب ضد الحلفاء، وحتى العرب الأكثر موالاة للإنكليز[٩٦].

لكن هذه المحاذير الفرنسية لم تكن لتوقف الدعم الإنكليزي - الأميركي للصهيونية الدولية، ولم يتوقف النشاط الصهيوني الضاغط للتأثير في الموقف الفرنسي. لذلك وجدت فرنسا نفسها في أواخر نهاية الحرب العالمية الأولى أنها مدفوعة إلى التعامل مع الصهيونية بصورة تحاول معها أن توفّق بين مصالحها الخاصة في فلسطين من جهة، تحت ضغط رجال الأعمال الفرنسيين والموقف الكاثوليكي[٩٧]، وبين التعاطف مع الحركة الصهيونية من جهة ثانية، وذلك دائمًا ضمن منطق التنافس الإنكليزي - الفرنسي المؤطر في اتفاقية ١٩١٦.

---

(٩٤) F. M. A. E., série Turquie - Guerre (1914-1918), vol. 875, le 14 Decembre 1916.

(٩٥) F. M. A. E., série Turquie - Guerre (1914-1918), Sionisme, vol. 1199, folios 196-197.

(٩٦) F. M. A. E., série Turquie - Guerre (1914-1918), vol. 1199, folio 79, le Caire, le 6 Décembre 1917.

(٩٧) انظر: المبحث II من القسم الثالث، ص ٢٠٤ وما يليها.

ثالثًا: بعد الحرب العالمية الأولى

في هذا السياق نقرأ مع بداية عام ١٩١٨ عددًا من التقارير والمراسلات والبرقيات التي تشير إلى صياغة موقف فرنسي جديد ينطلق من الإقرار بـ«شرعية» المطالب الصهيونية في فلسطين مع إمكانية الاستفادة منها، على صعيد تأييد يهود العالم، وعلى صعيد إيجاد وكلاء للتجارة الفرنسية وموالين يهود للسياسة الفرنسية في فلسطين وسورية.

من هذه التقارير، نقرأ واحدًا موقعًا باسم Asaphi، يقترح أن لا يُترك المشروع الصهيوني لمبادرات الدول الكبرى وحدها، ولا سيما لبريطانيا وأميركا اللتين تستعدان لإرسال بعثات يهودية مختصة إلى فلسطين. ويقترح إزالة سوء التفاهم بين فرنسا والصهيونية بإرسال بعثة يهودية ملحقة بالمفوضية العليا الفرنسية تكون مهمتها:

- أن تقوم بدور الوسيط تجاه المقيمين اليهود...

- أن تتلافى تدهور الامتيازات الفرنسية المكتسبة لمصلحة دولة كبرى أخرى.

- أن تنمي دائرة التعاطف مع فرنسا...

- أن تخلق مناخ عمل من الناحية الاقتصادية، وأن تهيّئ التربة في هذا المجال لمرحلة ما بعد الحرب...

- أن تخلق جمعيات وتعاونًا بين اليهود والمسلمين في البلاد لتجنب صعوبات المستقبل.

- أن تقوم بدور استشاري للمفوضية العليا الفرنسية في المسألة اليهودية عمومًا والصهيونية خصوصًا...[٩٨].

يبدو أن المساعي الصهيونية في أوساط الحكومة الفرنسية (إلى جانب، تخوّف فرنسا من انعزال سياستها في سورية وفلسطين، وسعي هذه الأخيرة لإيجاد قوى ترتكز عليها في منافستها بريطانيا) بدأت تُعطي ثمارها، فيحصل

---

(٩٨) F. M. A. E., série Turquie - Guerre (1914-1918), vol. 1200, folios 28-30, Paris, 3 Janvier 1918, signé Asaphi.

سوكولوف على تصريح من وزير الخارجية الفرنسي - بيشون، بتاريخ ٩ شباط/ فبراير ١٩١٨، «يؤكد اتفاق فرنسا مع بريطانيا بشأن فلسطين، لأجل اليهود»(٩٩).

في مصر، يؤيد وزير فرنسا دوفرانس الإعلان عن هذا الموقف إثر اجتماع سوكولوف بوزير الخارجية الفرنسية، ويشير إلى أنه قوبل بترحاب شديد من يهود مصر ولجان الصهيونية فيها، ولا سيما بعد أن - شاع - كما يقول - أن موقف فرنسا الرسمي غير محبذ للمشروع الصهيوني ووعد بلفور.

بعد أن يستشهد دوفرانس بمقطع طويل من جريدة صهيونية تصدر في القاهرة حول تثمين الموقف الفرنسي، يطرح مسألة وطرق الاستفادة من هذا الموقف، بيد أنه يشير إلى صعوبتين: من جهة العناصر الإسلامية والمسيحية التي تنظر بريبة إلى كل دعم لليهود، ومن جهة ثانية العناصر الصهيونية في الشرق، الذين لهم في الأغلب اتجاهات مشايعة للألمان (germonophiles) (١٠٠).

يتبلور بعد ذلك موقف فرنسي ينطلق من الإقرار بواقع أمر التمركز الصهيوني في فلسطين، لكن مع السعي إلى أن لا تقع فلسطين تحت النفوذ البريطاني المباشر والوحيد، كذلك مع الرهان على استمالة القيادات الإسرائيلية المرشحة لحكم فلسطين للنفوذ الفرنسي.

لكن الاطمئنان الصهيوني للموقف الفرنسي من جهة، والرهان الفرنسي على استمالة الزعامات اليهودية المرشحة لقيادة المشروع الصهيوني في فلسطين، من جهة ثانية، اصطدما بالاستراتيجيا الفرنسية بمواجهتها لبريطانيا في المنطقة السورية ودفاعها عن مشروع سيطرتها على سورية، والحدود الجغرافية لهذه السيطرة.

أدى التنافس البريطاني - الفرنسي إلى الاتفاق المعروف باتفاق ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩، الذي قضى بانسحاب الجيوش البريطانية من المنطقة الساحلية الغربية، ومن كيليكيا في أول تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام، وأن تحل

---

(٩٩) F. M. A. E., série Turquie - Guerre (1914-1918), vol. 1200, folio 219, Extrait «Pro-Israel» 10 année, no. 14, salonique, le 22 Fevrier 1918.

(١٠٠) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Palestine, vol. 10, folio 148.

مكانها جيوش فرنسية في ما خلا المدن الأربع دمشق وحمص وحماه وحلب. ونص هذا الاتفاق أيضًا على ضم الموصل وفلسطين إلى منطقة النفوذ البريطاني.

بيد أن هذه المبادلة بين الموصل وفلسطين، التي تمت لصالح بريطانيا من جهة، وبين انسحاب القوات البريطانية وإطلاق يد فرنسا في العمل في سورية من جهة ثانية، كانت قد سبقتها صراعات استمرت بين الدولتين حول الحدود الفلسطينية - السورية. وكان ذلك يتم بشكل أساسي بتأثير مطالبة الحركة الصهيونية في مؤتمر الصلح بتوسيع حدود فلسطين «شرقًا وشمالاً بحيث تضم أحواض الليطاني والأردن وروافدها».

في هذا المجال يمكن الإشارة إلى مقالة نشرتها مجلة *La Palestine nouvelle* حول مطالب الصهيونية عندما كانت الأخيرة تقدم مذكراتها في مؤتمر الصلح، آملة في أن ترى الوطن القومي (National Home) يتحول إلى دولة يهودية وفقًا لحدود ما تسميها المقالة «فلسطين التوراتية»[١٠١].

بعد أن انتهت مبادلة ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩ بين بريطانيا وفرنسا إلى مقررات مؤتمر سان ريمو (٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٢٠)، حيث توزعت، بموجبها، الانتدابات على سورية والعراق وفلسطين بين الدولتين، أضحت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، مع تضمين صك الانتداب على فلسطين إشارة واضحة إلى «مسؤولية» الدولة المنتدبة عن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي (المادة الثانية). كذلك مع تضمينه «الاعتراف» بهيئة يهودية صالحة باعتبارها هيئة عمومية تشير وتعاون في إدارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك مما يؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين (المادة الرابعة).

رابعًا: الموقف الفرنسي في مرحلة الانتداب على سورية

هذا التقسيم الذي بخّر أحلام الأوساط الاقتصادية المرسيلية والليونية في فلسطين، كذلك أحلام الأوساط الكاثوليكية في السيطرة الفرنسية على الأماكن

(١٠١) تعبر المقالة عن وجهة نظر «التجمع الصهيوني الفرنسي»، وتحمل توقيع (N. Daniel)، Extrait de la «Palestine nouvelle», le 27 Janvier 1919, dans: F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Palestine, vol. 12, folio 100.

المقدسة، لم يوقف الحذر الفرنسي من الامتداد الصهيوني واتساع حركة المطالبة اليهودية في مناطق الانتداب الفرنسي من سورية[١٠٢].

لكنه أيضًا لم يلغ بين الحين والآخر بروز محاولات فرنسية للاستفادة من عناصر صهيونية مشايعة للنفوذ الفرنسي، أو من مشاريع استثمارات اقتصادية تقوم بها شركات يهودية في مناطق الانتداب الفرنسي. هكذا تجاذب الموقف الفرنسي عنصران:

الخوف من المشروع السياسي الصهيوني الكبير من جهة، والانجذاب نحو مشاريع الرساميل اليهودية. وينعكس هذا التجاذب في عدد من التقارير والمراسلات الرسمية الفرنسية في الأعوام الأولى من عهد الانتداب الفرنسي في سورية. ومن جهة الصهيونية، كانت هذه الأخيرة تحاول بدورها الإفادة من التنافس البريطاني الفرنسي، بحيث تبقي على علاقتها الودّية بفرنسا، حتى إذا ما تخلت بريطانيا لسبب أو لآخر، وجدت الصهيونية نفسها أمام مصدر عون بديل وقريب. وهذا ما عبّرت عنه برقية أرسلها الجنرال غورو إلى وزارة الخارجية في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٢، اعتمادًا على تقرير ضابط الارتباط الفرنسي في القدس[١٠٣]. لكن هذا الود الصهيوني تجاه فرنسا كان يوظّف تدريجيًا في خط التوسع التنظيمي للصهيونية في مناطق سورية الواقعة تحت الانتداب الفرنسي. وفي هذا السياق يزور الكولونيل كيش (Kisch)، عضو اللجنة التنفيذية الصهيونية في فلسطين (Comité exécutive sioniste en Palestine)، بيروت في تموز/ يوليو ١٩٢٤، ويجتمع بنائب المفوض السامي دو رافيي (de Reffye) وبزعماء الطائفة اليهودية، وفي إثر زيارته تلك أوردت صحيفة *Palestine Telegraphic* خبرًا عن تأسيس «اتحاد صهيوني» ليهود سورية[١٠٤]، كان من شأنه أن يثير قلق ومخاوف الجنرال ويغان (Weygand)، المفوض السامي الفرنسي في سورية، فيكتب هذا الأخير إلى قنصل فرنسا العام في القدس منبهًا إلى أن

---

(١٠٢) ثمة مذكرة محفوظة في الأرشيف الفرنسي تنتقد موقف الحكومة الفرنسية بتأييدها المشروع الصهيوني في فلسطين، وتطالب بإعادة النظر في مقررات سان ريمو. انظر: F. M. A. E., série Turquie - Guerre (1914-1918), «France et sionisme», vol. 28, folio 64.

(١٠٣) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Palestine, vol. 28, Gouraud, telegramne, 21 Novembre 1922, p. 32.

(١٠٤) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Palestine, Annex 1.

محادثات الكولونيل كيش في بيروت لم تتضمن مثل هذا الاتفاق، وعلى الرغم من تطمينات الكولونيل كيش من أن الاتحاد لا يهدف إلى تحقيق أغراض سياسية، فإن الجنرال ويغان ينبّه الحكومة الفرنسية إلى مخاطر مثل هذا التنظيم الذي لن يقتصر في رأيه على التعبير عن تعاطف يهود سورية مع صهيونيي فلسطين، بل يتخطاه لتكوين نوع من «إمبريالية صهيونية» على امتداد سورية، على حد قوله. ويكتب في هذا الشأن رسالة إلى الحكومة الفرنسية مبديًا تخوّفه من هذا التوسع، ومذكّرًا بخريطة ١٩١٧ الصهيونية، حيث ترتسم الحدود الشمالية للدولة الصهيونية بالقرب من خط بيروت - دمشق، ومنبّهًا أيضًا إلى أصوات صهيونية تطالب، إضافة إلى ضم «المطلّة» التي تنازلت عنها فرنسا، بقمة حرمون وجنوب البقاع. ويشير في آخر رسالته إلى ظاهرة شراء صهاينة أراضي في «جنوب دولة دمشق وجنوب دولة لبنان الكبير»[١٠٥].

في العام التالي (١٩٢٥) تشغل مسألة شراء اليهود أراضي في المناطق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي اهتمام الحكومة الفرنسية نفسها. فيسأل رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، القنصل الفرنسي في القدس عن ملاحظاته حول هذا الموضوع، ومدى اتساع هذه الظاهرة وخطورتها. يجيب القنصل بأن «جهد الصهيونية يتركز حاليًا على فلسطين»، فاليهود حتى عام ١٩٢٤ لا يملكون فيها إلا نسبة ضئيلة من الأراضي الصالحة للزراعة (٥ إلى ٦ في المئة). ويذكر القنصل أنه «إذا ما أراد الصهاينة توسيع حدودهم، من دون انتظار تأسيس وطنهم الخاص، فإنهم سيتّجهون بالتأكيد نحو الضفة الغربية...». ويخلص القنصل إلى نتيجة هي أنه لا يعتقد أن ثمة حركة على قدر من الاتساع يقوم بها الصهاينة في الأراضي السورية، لكن قد يكون من الممكن، وبدافع تصحيح الحدود الجديدة التي حصلوا عليها في منطقة المطلة، أن يسعى اليهود إلى وصل بعض النقاط التابعة لأراضيهم مع بحيرة الحولة، وبالتحديد إلى وضع يدهم على منابع نهر الأردن كلها.

يقترح القنصل، انطلاقًا من «أهمية المياه بالنسبة إلى فلسطين»، سياسة

---

(١٠٥) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Palestine, vol. 28, folios 73-74, le General Weygand, membre du conseil supérieur de la guerre, Haut commissaire au ministre des affaires étrangères, Aley, le 8 Juillet 1924.

مرنة تجاه حاجة فلسطين إلى مياه سورية،» من دون أخذ تدابير مانعة يمكن أن تكون مهيّجة وغير مفيدة»[١٠٦].

يبقى الموقف الفرنسي متأرجحًا بين الإعجاب بالصهيونية، لكونها تحمل قدرة اقتصادية على الاستثمار وتوظيف الرساميل في فلسطين، وبين مطامعها في أراض هي جزء من مناطق الانتداب الفرنسي.

يبدو أن الإعجاب الفرنسي بالصهيونية سيزداد بعد تجربة السنوات الخمس الأولى من الانتداب، حيث وجد الحكم الفرنسي نفسه أمام حاجات لم يستطع توفيرها في البلاد: الرأسمال، اليد العاملة، التقنية، وحيث وجد نفسه أيضًا ملزمًا الإنفاق على مؤسسات المسيحيين، وأمام «ثروة شرقية بُنيت، على حد قول المفوض السامي هنري دوجوفنيل (H. De Jouvenel)، على الربا، وهي ثروة قصيرة النفس». ومن جهة أخرى، كان اندلاع الثورة السورية ومقاومة المجتمع السوري للسيطرة الفرنسية عاملًا في التفات الحكومة الفرنسية إلى احتمال إدخال بعض النشاط الصهيوني الاقتصادي إلى سورية.

في هذه الظروف، يقابل الزعيم الصهيوني وايزمن (Weizman) المفوض السامي الفرنسي دوجوفنيل في نيسان/ أبريل ١٩٢٦، طالبًا منه إدخال عناصر صهيونية إلى المناطق السورية. ولا يلبث وايزمن أن ينقل إلى الرئيس الفرنسي بريان نتائج مقابلته المفوض السامي، وإعجاب هذا الأخير بالنشاط الصهيوني في فلسطين وإمكانية إقامة عدد من المشاريع الزراعية في أنحاء سورية، ولا سيما في حوران القريبة من فلسطين[١٠٧].

أما موقف المفوض السامي الفرنسي، فتحمله رسالة يُعبّر فيها عن إعجابه بالصهيونية، ويشير إلى جرأة الرساميل اليهودية، وإمكانية الاستفادة من الجاليات الصهيونية، لكن ليس في جنوب لبنان، وليس في حوران حيث يمكن للمسلمين والدروز، كما يقول، أن يتحدوا ضدهم، فنكون نهيّئ بذلك لثورة جديدة، أو لخلق نزعة إلحاقية يهودية. يقترح دوجوفنيل بالمقابل إقامة جاليات

---

(١٠٦) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Palestine, vol. 28, folio 201, Mr. Gaston Maugras Consul de France en Palestine, à son Excellence M. le president du conseil, ministre des affaires étrangères, Jerusalem, le 29 Juin 1925.

(١٠٧) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Palestine, vol. 29, folio 35.

صهيونية في المنطقة الفراتية، أو في المنطقة الواقعة بين خط الفرات وخط حلب - حماه - حمص، حيث يُراهن على الطابع شبه الصحراوي للمنطقة وخلوّها من السكان، وعلى إمكانية استيعاب المعارضة المحلية بالمنافع التي يمكن أن تجلبها أموال الصهيونية ورجالها[١٠٨].

يبقى الموقف الفرنسي حذرًا من احتمالات توسع الصهيونية خارج حدود الانتداب البريطاني في فلسطين. وكان يُعبرُّ عن هذا الحذر في كل مناسبة تبرز فيها مطامع الصهيونية في مصادر المياه، أو يشار إليها إلى فلسطين في حدودها التاريخية.

عندما تقدّمت مؤسسة الصندوق القومي الإسرائيلي بطلب إلى المفوضية الفرنسية في سورية لتسهيل مهمة أحد الجغرافيين الصهاينة لوضع خريطة لفلسطين بـ «حدودها التاريخية» وفق التعبير الوارد في الطلب، يبادر ضابط الارتباط الفرنسي في القدس الذي تسلم الطلب، إلى لفت المفوض السامي الفرنسي إلى وجود مشاريع صهيونية لشراء أراض في جنوب لبنان، إضافة إلى احتمال استمالة المسيحيين اللبنانيين من أجل ذلك. فـ «الطلب يفضح - كما يقول - مطامع زعماء الصهيونية في توسيع حقل نشاطهم إلى ما يتعدى الحدود الحالية للأراضي الواقعة تحت الانتداب البريطاني»، ووثيقة الطلب تشير إلى أن قسمًا من فلسطين التاريخية موجود تحت الانتداب الفرنسي، وإن هذا القسم يمتد بين حدود الانتدابين وخط دمشق - صيدا».

يكمل كتابه مشيرًا إلى محاذير وضع خريطة من هذا النوع تشمل دمشق وصيدا، وتوضع تحت أنظار طلاب المدارس العبرية.

يُذكرِّ القنصل بإلحاح الصهيونية، يوم عقدت اللجنة الفرنسية - الإنكليزية لوضع الحدود في لندن، «على أن تكون الحولة جزءًا من الأرض الفلسطينية»، ويشير إلى تغلغل الصهيونية في جنوب لبنان، عبر محاولة شراء الأراضي، ما يُمكن أن يثير متاعب وصعوبات للسلطات الفرنسية في سورية[١٠٩].

***

---

(١٠٨) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Palestine, vol. 29, folios 30-33, M. H. De Jouvenel, le 27 April 1926.

(١٠٩) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Palestine, vol. 29, folios 278-279.

عرضنا خلال هذه الصفحات الموقف الفرنسي من خلال محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية حتى عام ١٩٢٩.

ومن خلال ما تقدّم، يمكن أن نخلص إلى أن الموقف الفرنسي تأرجح في علاقته بالصهيونية قبل الحرب بين التعاطف مع حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين بدافع التقليد الدبلوماسي الفرنسي الذي جرت عليه سياسة الحماية، والتركيز على الأقليات لاستمالتها وتحويلها إلى مرتكزات للنفوذ الداخلي في مجتمعات الدولة العثمانية، وبين التخوّف من المشروع الصهيوني الاستيطاني (إنشاء دولة توسعية) الذي أثار مخاوف الرأسمالية الفرنسية التي كانت تطمح حتى عام ١٩١٩ إلى السيطرة على «سورية كاملة» بما فيها فلسطين. في سياق الحرب والسنوات الأولى التي تلتها، تأرجح الموقف الفرنسي الرسمي بين الضغط الصهيوني والدولي الذي تصاعد بصورة خاصة في فترة انعقاد مؤتمر الصلح، وبين ضغط الرأي العام الكاثوليكي الفرنسي الذي كان يحرص على عدم وقوع الأماكن المقدسة تحت سيطرة الصهاينة.

بعد تنازل فرنسا عن اتفاقية تدويل فلسطين، وقبولها بالانتداب البريطاني عليها، استقر الموقف الفرنسي الرسمي على قبول وتأييد المشروع الصهيوني في فلسطين، الذي دخل في صك الانتداب نفسه، لكن مع استمرار الحذر من مخاطر توسع الصهيونية داخل أراضي الانتداب الفرنسي في سورية. إلا أنه مع الحذر، كانت الرساميل الصهيونية ومشاريعها في فلسطين تُغري المفوضية الفرنسية في سورية، لاجتذاب بعضها إلى داخل سورية، لا إلى مناطق الحدود.

عبَّر وايزمن عن هذه المواقف في مذكراته بقوله: «إن الفرنسيين كانوا يعتبرون فلسطين كما يعتبرها العرب، جزءًا متممًا لسورية، وحين نال الإنكليز الانتداب عليها أسف لذلك الفرنسيون أسَفَ العرب. كذلك كان الفرنسيون أنفسهم، ممثلو أوروبا في شرق البحر الأبيض وحماة المسيحيين، (كانوا) ينظرون إلى سياسة الوطن القومي من وجهة نظر الكاثوليكية، أو يعتبرونها افتئاتًا على حقوقهم التقليدية في الشرق».

عن مقابلته المفوض السامي الفرنسي دوجوفنيل، ومشروع استيطان الجزيرة، يقول: «وحين قابلته في بيروت لم يتورّع عن إبداء رأيه فينا بصراحة. قلت له لا يحق لك يا سيدي التكلم على الصهيونية، وفلسطين إلا إذا جئت إلى فلسطين وشاهدت بنفسك. فقبل الدعوة (...)»، ويتابع: «ولما جال دوجوفينل في فلسطين وأُعجب بأعمالنا العمرانية فيها. قال: إن سورية هي الميدان الصحيح لكم فلماذا لا تأتون إلى العمران فيها؟ ثم استدرك دوجوفنيل فقال: وأنا لا أريدكم أن تأتوا للعمل في حدود فلسطين لئلا تطالبون، بالتوسع على حساب سورية (...) وإنما أنا أطلب منكم أن تذهبوا للعمل في أراضي الجزيرة (...) فهناك أراضٍ ومياه».

يبدو أنه مع استمرار الحذر الفرنسي، وتركيز الصهيونية آنذاك على فلسطين ومناطق الحدود فيها، طُوي مشروع دوجوفنيل، كما يذكر وايزمن. يقول هذا الأخير: «ولما عدت إلى باريس من بعد، قابلت هناك المسيو دوجوفنيل مصادفة، فأعاد فكرة ذهاب اليهود لتعمير أراضي الجزيرة في سورية، وبلغ من اهتمامه أنه حاول إقناع المسيو ليون بلوم. لكن جهود دوجوفنيل ذهبت سدى عندنا»[١١٠].

---

(١١٠) مقتطفات من: حاييم وايتسمن، **مذكرات وايزمن** ([د. م.: د. ن.]، ١٩٥٢)، ص ١٠٩-١١١.

خلاصة وتعليق

حول التجزئة والعمل السياسي القومي في الأعوام الأولى من الاحتلال الفرنسي

إن مجموعة البرقيات التي تبادلها المفوض السامي في سورية ورئيس مجلس الوزراء الفرنسي قُبيل إعلان قرارات تقسيم البلاد وإنشاء «الدول» ببضعة أيام أو أسابيع، تعكس سجالًا خصبًا من وجهة التعبير عن أهداف السياسة الفرنسية في السيطرة على سورية. وهي أهداف تبدو فيها بشكل واضح غلبة عناصر «الضبط» السياسي على عناصر «الوحدة الاقتصادية» لـ«سورية» (ضمن الحدود التي خصصت للانتداب الفرنسي)، وعلى عناصر «التحديث» الرأسمالي التي أشار ودعا إليها خبراء ورجال الاقتصاد الفرنسي.

فـ«المشروع الاقتصادي» الذي حملته تقارير الخبراء وغرف التجارة الفرنسية: (إنماء الزراعة وحل مسألة الملْكيات الزراعية، وربط المدن الداخلية الكبرى «بأساكلها» المواجهة لها على الساحل) اصطدم كما رأينا، على الرغم من محاولات التوفيق بينه وبين المشروع الإداري (الفدرالية وعدم إقامة حواجز جمركية)، بتجزئة معيقة لبرنامج الإنماء الاقتصادي الموعود.

و«المشروع الإداري» وإن اختلفت أشكاله الجزئية (عدد الدول) بين وجهتي نظر غورو وميلّران، فإن الهدف الذي كان يتحكم بـ«المشروع»، وبالتالي بوجهتي النظر الفرنسيتين الرسميتين هو الاستفادة السياسية القصوى من مُعطيات الأمر الواقع، واستخدام هذه المُعطيات في مخطط «ضبط» الوضع

والسيطرة عليه. من هنا التركيز على الطوائف و«خصوصياتها» والأقاليم والمدن وتركيبها السكاني الداخلي ومصالحها الاقتصادية. وكل هذا قام على التوجُّس من شكل التحرك المعارض لأي فئة ذات نزعة توحيدية أو معادية للسيطرة الفرنسية لإلغائها أو تطويرها (إلحاق طرابلس بلبنان: صيغة غورو، أو اعتبارها مدينة مستقلة: صيغة ميلّران).

كما أن «المشروع السياسي» يراهن على استقطاب «الأعيان والوجهاء»، سواء بالنسبة إلى الطوائف الريفية الجبلية (الدروز العلويين، الموارنة...)، أو بالنسبة إلى المدن (أعيان مدن دمشق وحلب وحماه). وهذا بدوره يصطدم بالدعوة لخلق ملْكيات زراعية فلاحية وفق ما ارتأت التقارير الاقتصادية الفرنسية يومذاك. ويبدو أن هذا ما جعل ميلّران، كما رأينا، يدعو إلى تأجيل مهمة مساعدة الفلاح في الوصول إلى تملّك الأرض عندما دعا إلى الاعتماد على شيوخ العشائر وأعيان المدن في مخططه لتنظيم سورية.

ما حصل بالفعل في موضوع هذا التنظيم وفي السجال الفرنسي الرسمي هو التالي:

- أُعلنت دولة لبنان الكبير في أول أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠، وشملت «لبنان القديم» بعد أن ألحقت بها أقضية بعلبك والبقاع، وحاصبيا وراشيا، وصيدا وصور ومرجعيون، وطرابلس الشام وعكار، وجُعلت العاصمة بيروت.

- أُعلنت «دولة العلويين»[1] في أول تموز/ يوليو ١٩٢٢ بعد أن سُمّيت في بادئ الأمر «بلاد العلويين» (territoire des Alaouites)، وتألفت من لواء اللاذقية القديم، بما فيه أقضية صهيون وجبلة وبانياس وقضاء حصن الأكراد وصافيتا ولواء طرابلس الشام القديم، وناحية طرطوس وقضاء مصياف من أعمال حماة.

- أُعلنت دولة جبل الدروز في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٢١، وأُنشئت فيها حكومة برئاسة سليم الأطرش بعد المؤتمر الذي عقده الدروز في ٢٠ كانون

---

(١) راجع الملحق: تقرير نيجر (Nieger) مقتطف من: Jacques Weulersse *Le Pays des Alaouites* 2 vols. (Tours: Arrault, 1940).

انظر: الملحقين الرقمين (١٩) و(٢٠)، ص ٣٩٧-٤٠١ و٤٠٢-٤٠٥ على التوالي من هذا الكتاب.

الأول/ديسمبر ١٩٢٠ [٢]. ونسف موت حاكم الجبل سليم الأطرش في عام ١٩٢٣، وتسلّم الكابتن غاربيّيه (Garbillet) السلطة المباشرة في الجبل، مضمون الاتفاق الدرزي - الفرنسي، وأدى ذلك إلى تفاقم العلاقة بين الطرفين، وإلى انفجارها في ثورة ١٩٢٥.

- أُعلنت دولة حلب في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٢٠، ودولة دمشق في ٣ كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه. وفي أول كانون الثاني/يناير ١٩٢٥ اندمجت هاتان الدولتان في دولة واحدة هي «دولة سورية» التي شملت، إضافة إلى سنجق الإسكندرون المستقل، السناجق الستة التالية: دمشق، حلب، حمص، حماه، دير الزور، وحوران.

كان أن احتُفظ لـ«سنجق الإسكندرون» باستقلالية إدارية ومالية، واعتُمدت فيه ثلاث لغات «رسمية»: التركية، العربية، الفرنسية[٣].

هذه «التجربة» التقسيمية كان لا بد منها برأي المدافعين عن الانتداب الفرنسي في سورية، يقول أوزو (O'Zoux): «لم يكن سهلاً أن نقسّم بدقة بحيث نخلق النهائي والكامل، فالاستفتاءات التي أُجريت بين أهل البلاد أسفرت عن مطالب متضاربة، لذلك كان من المفيد أن نقيم التجارب. وصحيح أن هذه التجارب كانت مكلفة بالنسبة إلى أهل البلاد وهيبة فرنسا، لكنها كانت ضرورية»[٤].

هنا لا يسعنا أن نتابع التشكل الاجتماعي - السياسي لهذه التجارب، والإجراءات الفرنسية التي اتُّخذت لتنظيم «التمثيل البرلماني» والإدارة فيها، ولا أشكال الردود «المحلية»، وأشكال المقاومة التي برزت، سواء بالنسبة إلى الطوائف الريفية - الجبلية (الدروز)، أو بالنسبة إلى العمل السياسي المنظّم، (حزب الشعب ثم الكتلة الوطنية) في المدن، وعلاقة هذا بتلك؛ فمعالجة هذه

---

(٢) راجع مقررات مؤتمر الدروز في السويداء عام ١٩٢٠، في الملحق الرقم (١٦)، ص ٣٨٧-٣٨٩ من هذا الكتاب.

(٣) محيي الدين السفرجلاني، **تاريخ الثورة السورية: صفحات خالدة من روائع كفاح العرب في سبيل الحرية والاستقلال والوحدة هي للاستعمار الفرنسي صحائف سوداء** (دمشق: دار اليقظة العربية، ١٩٦١)، ص ٥٣، و Raymond O'Zoux *Les Etats du Levant sous mandat français* préface de M. F. Pierre-Alype (Paris: Larose, 1931), p. 72.

(٤) O'Zoux, p. 72.

الموضوعات تطرح صعوبات منهجية يصعب التصدي لها على قاعدة الوثائق الفرنسية أو الكتب العامة العربية وحدها، فأشكال رفض السيطرة الفرنسية ودعوات «التوحيد القومي» والاستقلال خلال الانتداب الفرنسي، تطرح من زاوية المنهج الذي نُحاول تطبيقه في دراسة تاريخ سورية الحديث والمعاصر، إشكالية علاقة العمل السياسي بالبنية الاجتماعية.

هذا يتطلب دراسة تحليلية لتكوّن الشرائح «الاجتماعية والنخب» في المدن التي قادت النضال المعادي للفرنسيين، ولمدى تجانس هذه الشرائح في مختلف المدن السورية، وبالتالي لمدى انخراطها في برنامج سياسي موحد وأيديولوجيا وطنية موحّدة (بدءًا من الحركة الفيصلية إلى حزب الشعب). وإذ نأمل أن يكون هذا الموضوع مشروع استكمال لهذا البحث الوثائقي الذي قمنا به، نورد بعض الفرضيات المرتكزة على عناصر المادة الوثائقية التي جمعناها وعرضنا بعضها.

صحيح أن الاستعمار لجأ إلى التجزئة ليمنع حركة التوحيد القومي من التبلور والامتداد، لكن هل كان بوسع «الاحتمال» التوحيدي أن ينتصر تاريخيًا؟ بتعبير آخر، هل كانت الحركة تملك إمكانية «المشروع التاريخي» في وضع اجتماعي داخلي كان قد وصل في أواخر العهد العثماني في مرحلة التقسيم «الإمبريالي» إلى أقصى درجات تفككه؟

إن طرح السؤال بهذه الصيغة يدخلنا - منهجيًا - في ضرورة معالجة البنية الداخلية الاجتماعية لاتجاهات «العمل السياسي»، وأسباب وأشكال الرفض التي قامت ضد السيطرة الفرنسية وبرنامجها الإداري «التجزيئي»، وذلك بوضعنا «المقالة» الأيديولوجية و«الشعار السياسي» و«البيان التعبوي» للعمل السياسي والانتفاضات، موضع التحليل والتفسير والكشف، انطلاقًا من محاولة رصد طبيعة المصالح، و«أنماط الحياة» المحلية في المدينة والريف والحي، والقرية، والطائفة، والقبيلة والعائلة والعشيرة، وتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية عمومًا.

هل كان هذا التنظيم مؤهلًا لإنشاء دولة مركزية «قومية»، كما طمحت إلى ذلك برامج نخب المدن التي قادت النضال ضد الفرنسيين؟

كان هناك بالتأكيد «مأزق تاريخي»، ويشير لونغريغ، مؤلف كتاب **تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، إلى هذا المأزق من وجهة نظر أوروبية تبرر تقسيم المشرق العربي، بالعبارات التالية: «هل كان ممكنًا في عام ١٩١٩ أن تقوم الدولة العربية الواحدة التي تصور الشريف حسين في زمن رسائل «مكماهون» أنها ستشمل (ومع استثناءات محدودة) شبه الجزيرة العربية كلها والهلال الخصيب وما بعده؟ من المؤكد أنه وجدت في هذه البلدان العربية الواسعة عناصر وحدة مهمة: اللغة المشتركة، والمفاخر والتراث المشترك، والدِّين المشترك بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة، والوعي الذاتي المشترك لدى الناس بوصفهم مشاركين في ماضٍ مجيد، وفي مستقبل منظور. لكن هل كان بين هذه العناصر، وفي العرب المنتشرين بين جبال طوروس وبحر العرب عناصر لبناء دولة واحدة؟

دأب السياسيون العرب على توجيه الاتهام بأن أوروبا الأنانية وغير المتفهمة قد جزّأت العالم العربي إلى مجموعة من الدول المنفصلة، في حين كان هذا العالم العربي يريد، وكان ذلك من حقه، أن يقيم إمبراطورية واحدة تشمل جميع «أبناء العرب». إن لهذا الاتهام قيمة بوصفه سلاحًا في نزاع سياسي، فهو يشمل الكثير من اللاواقعية العاطفية المفضلة لدى جميع الدعاة العرب في ما عدا أفضلهم. من جهة أخرى فإنه لا يمكن الزعم أن مصالح الدول الأوروبية الكبرى لم تؤدِ دورًا في التجزئة، إلى سورية الصغرى وفلسطين، وشرق الأردن، أو أن حق تقرير المصير الذاتي كان وراء هذه التقسيمات، أو أن هذه التجزئة تتوافق مع الوحدات المنطقية أو الطبيعية في تلك المنطقة. لكن إذا كان لا بد من مواجهة وقائع عام ١٩١٩ بموضوعية، يجب القول إنه لم يكن منتظرًا قيام سلطة عربية قادرة على توحيد البلدان العربية المتنوعة والمتباعدة ضمن دولة واحدة. ولم يتوافر حس التلاحم السياسي (الذي يختلف عن التلاحم العاطفي). كانت الولاءات المحلية والإقليمية أقوى كثيرًا من الولاء للعروبة الشاملة (...)، إلى جانب أن مقاييس الحكم ومقاييس المجتمع - بل وكل النظرة إلى الحكم وإلى الحياة - كانت متباينة إلى أبعد الحدود في ما بين المناطق

المختلفة، وإنه لم يبد أثر لفرد حاكم، أو لطبقة حاكمة قادرة، وعلى أساس التقبل العام، على إقامة إدارات إقليمية مقبولة وتوحيدها»[٥].

الواقع أنه كان لا بد من أن يذهب حل المأزق التاريخي في وجهة القوى العالمية الغالبة: الإمبرياليات عبر مشاريعها الإلحاقية والتقسيمية على مستوى منطقة المشرق العربي. فالحركة العربية من جهتها كانت عبر قيادتها «الشريفية» غير مستقلة عن تلك المشاريع، وعاجزة أيضًا عبر قواها الاجتماعية (قبائل وأعيان وملّاك كبار وتجار مدن) أن تحقق مشروعًا توحيديًا كبيرًا «مستقلًا» عن المشاريع الغربية، مثل الذي طمحت إليه برامج الجمعيات والأحزاب المدينية، ولا سيما في دمشق.

في «سورية» التي رُسمت حدودها في الاتفاقيات الدولية ضمن مشروع الانتداب الفرنسي، هل كان ثمة عجز «موضوعي» عن تشكيل «دولة سورية موحدة» مثل التي طرحتها «الحركة الفيصلية»؟ وهل كان من مصلحة فرنسا أن تقسم «منطقة انتدابها» إلى دويلات؟

بينما يبرر لونغريغ التقسيم على مستوى منطقة المشرق العربي بين الانتدابين الإنكليزي والفرنسي، نراه يدين من موقعه - بصفته أحد رجالات الانتداب الإنكليزي على العراق - التجربة التقسيمية الفرنسية لسورية وتصفية حكومة فيصل. يعتقد لونغريغ أنه كان هناك في تموز/ يوليو ١٩٢٠ سبب قوي (...) للقبول بمفهوم الدولة السورية الموحدة التي قامت في ظل فيصل: دولة قادرة على الحياة اقتصاديًا ومزوّدة بمنافذ بحرية ملائمة (...). وكان الفرنسيون لو أنشأوا وعززوا مثل هذه الدولة، سيواجهون معارضة أقل كثيرًا (...). ولم يكن ثمة أي ضرورة قاهرة تستدعي، في عام ١٩٢٠ خلق دويلات صغيرة وضعيفة وغير قادرة على القيادة، دويلات يجب عليها دائمًا أن تستند إلى الدولة المنتدبة لتحفظ وجودها. إلى جانب أن كلًا منها يضم أقلية واسعة متذمرة لأنها حُرمت من الوحدة مع سورية[٦].

تلتقي وجهة النظر الإنكليزية هذه التي تستوحي الدبلوماسية الإنكليزية في

---

(٥) ستيفن هامسلي لونغريغ، **تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٨)، ص ١٣٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

تأمين السيطرة على شعوب مستعمراتها عبر محاولة استيعاب التعبيرات القومية والنزعات التوحيدية والمركزية للقوى السياسية المحلية، مع وجهة أحد رجالات الانتداب الفرنسي: الجنرال كاترو الذي ينتقد في كتابه: *Deux missions en moyen Orient* تدابير غورو، ويفضّل «صيغة وسطًا» تقضي بتقسيم سورية إلى وحدات إدارية مميزة مع احترام إطارها التاريخي والجمع في ما بينها برابط فدرالي[٧].

مما لا شك فيه أن هذا السجال الدائر من مواقع الحرص على مصالح الدول الكولونيالية، إن من وجهة نظر إنكليزية، أو من وجهة نظر فرنسية متميزة عن وجهة غورو وميلّران، لا يقدم الجواب عن السؤال المطروح: إمكانية قيام وحدة سورية ودولة واحدة؟

كان شرط نجاح «الدولة الواحدة» في مشروع مملكة فيصل تأمين «المساعدة الاقتصادية والتقنية» لهذه الدولة من طرف غربي. ومطلب «المساعدة» هذا كان جزءًا من مقررات «المؤتمر السوري» الذي أعلن إنشاء «المملكة العربية السورية»، وقام بانتخاب فيصل. وهذه الدعوة التي تتوافق مع صيغة «الكولونيالية الجديدة»، أو التي هي بصورة أدق من نتاجها، كانت تعكس بوضوح هذا العجز عن بناء «دولة مستقلة»، فإذا كانت الحركة الشريفية بكوادرها وقواها المحلية عاجزة عن أن تكون طرفًا في تقرير مصير المشرق العربي بعد انهيار السلطنة العثمانية (وإن استُخدمت من جانب الإنكليز في سبيل ذلك)، فإن الحركة «الفيصلية» في سورية لم تكن أقل عجزًا بمواجهة الخطة الفرنسية في الاستيلاء على سورية، وبعد ذلك تجزئتها بعد أن اقتُطعت فلسطين وشرق الأردن لبريطانيا.

درجت العادة على ربط التجزئة بالسياسة الاستعمارية. هذا صحيح إلى حد كبير، لكن مع ذلك يجب أن يطرح السؤال بصيغة أخرى؟ لِمَ لم تكن «الوحدة» أمرًا حاصلًا قبل الدخول الاستعماري المباشر، إذ من الضروري معرفة ما إذا كانت أوضاع البلاد اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا تؤهل لـ «الوحدة»

---

(٧) Georges Catroux, *Deux missions en Moyen-Orient: 1919-1922* (Paris: Plon, 1958), pp. 26-28.

راجع النص الذي يعرض فيه كاترو موقفه من هذه المسألة في: وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية- السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠**، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي؛ ١ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦)، ص ٣٤٩ - ٣٥١.

وبناء «الدولة القومية» ضمن المنظور الأيديولوجي للبرنامج الذي طرحته الحركة القومية آنذاك؟

في كراس كتبه إدمون رباط في عام ١٩٢٥ بعنوان: **الدول المتحدة في سورية**[٨]، وهو عبارة عن محاولة للبرهنة على عناصر «الأمة السورية» (Nation Syrienne)، يُبرز رباط، وكان آنذاك من المتحمسين لـ«لوحدة السورية»، العائق الذي يقف في وجه الانصهار القومي ألا وهو تعدد الانتماءات الدينية في سورية[٩].

كما أنه يتوقف عند ظاهرة الانغلاق الاقتصادي بين الطوائف، وظاهرة «الاختصاصات الجماعية» «في النشاط الاقتصادي»، فيرى أن «المنافسة الحرة» لا وجود لها في سورية بين أفراد التجمعات الطائفية وعلى صعيد كل البلد (...)»، وتوزيع العمل لا يتم «بصورة فردية»، وإنما يتم أيضًا على أساس طائفي، «فالزراعة تخص المسلمين»، والتجارة بقسم كبير منها تخص المسيحيين (...)، وأحيانًا وبحسب المناطق لا نرى في مهن معينة إلا مسلمين، وفي مهن أخرى إلا مسيحيين، أو يهودًا[١٠].

عائق آخر يشير إليه إدمون رباط هو التفاوت في الثروة والغنى بين المناطق والمدن. ويعطي مثلًا على ذلك مدينة حلب في مطلب أغنيائها في أن تكون مدينتهم «مستقلة» عن دمشق. فيقول: «إن شعار هؤلاء هو ثروة حلب للحلبيين، «فكأن» دمشق وبقية أنحاء سورية هي بلاد غريبة. ووطنهم يقتصر على مدينة حلب، ومثُلهم القومية تقتصر على تبليط شوارع حلب وتنظيف أحيائها من الغبار»[١١].

إن العوائق التي يعرض لها أحد الوطنيين المتحمسين يومذاك لـ«الوحدة السورية»، لم تكن في الواقع وببساطة وليدة الدبلوماسية الاستعمارية في سياستها «فرّق تسُد فحسب»، بل كانت أيضًا نتاج معطيات التاريخ، كما يمكن أن نلاحظ في دراستنا بعض ملامح بلاد الشام. وإذ يضع ربّاط، الشاب الوطني والمتحمس آنذاك، نصب عينه نموذج التجربة الأوروبية ومثال الدولة المركزية

---

(٨) Edmond Rabbath, *Les «Etats-Unis de Syrie»* (Alep: La Renaissance, 1925).

(٩) المصدر نفسه، ص ٩.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١١.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٠.

«القومية» التي نمت في إطار تطور الرأسمالية، فإن العوائق التي يشير إليها أمام هذا التكون لـ«دولة أمة» في سورية، هي في رأينا نتاج الانقطاع الحاصل بين عناصر الوضع المحلي وسماته واتجاهاته وتطلب تطبيق نموذج غربي ناجز لمفهومي الدولة والأمة. وإذ لم تكن الرأسمالية الأوروبية التوسعية قد حوّلت «مجتمعات العالم الأخرى» إلى صورتها ولن تحوّلها إلى ذلك، كما أثبتت التجربة التاريخية حتى الآن (بل تحوّلها إلى «صورة أخرى»، صورة لها سماتها الخاصة المنبثقة عن «تكون مجتمعي» خاص بتكون «الرأسمالية المحيطة»، أو التابعة)، فإن مشروع «الطبقة الرائدة» في إنشاء «دولة - أمة» يترجم نفسه - محليًا - بصيغ مختلفة، هي نتاج التفكك الاجتماعي الحاصل بفعل جملة من العوامل المعقدة، التي لم تدرس بعد دراسة وافية: الماضي الذي أرسى قواعد معينة في تركيب السلطة وهرمها الاجتماعي عبر كل مراحل تكون «الدولة الإسلامية»(*) وتعاقب «قواها» السياسية المختلفة، المذهبية والأقوامية (الإثنية) على حد سواء، والدخول الأوروبي بدءًا من القرن السادس عشر وتأثيراته البطيئة، وأثره في التحولات الاقتصادية والاجتماعية حتى مرحلة الهيمنة الإمبريالية، حيث سيزداد الانقطاع بين «صورة الماضي» و«الصورة الجديدة» لمجتمعات «الدول الناشئة».

في مطالع القرن العشرين، لم تعد صيغة «الخلافة» وإن أضيفت إليها صفة «العربي» وفق تشخيص الكواكبي لإنقاذ «الأمة الإسلامية»، أو وفق المشروع الإنكليزي لـ«خلق» دولة عربية كبرى تحتضن شبكة واسعة من المصالح الإنكليزية بين المتوسط والهند، لم تعد صيغة متوافقة مع نمو المجموعات الاجتماعية، (الطائفية والأقوامية) في إطار تشكل علاقاتها مع مختلف القوى الإمبريالية المنتصرة، ولم تعد أيضًا متوافقة مع تمثلاتها الأيديولوجية المتضاربة التي هي خليط من المصادر والمؤثرات، كما أن صيغة «الدولة الأمة» تجاذبها في مطالع القرن العشرين في سورية موقعان: موقع الإدارة الكولونيالية الفرنسية، أسيرة حسابات السيطرة والضبط من جهة، وموقع التمثلات الأيديولوجية والصيغ السياسية للمجموعات التي يتألف منها مجتمع بلاد الشام من جهة ثانية.

(*) نفضل استخدام مصطلح «الدولة السلطانية» للتعبير عن طبيعة الدولة التي شهدها التاريخ الإسلامي.

يقول يوسف الحكيم الذي انتُخب نائبًا للرئيس في المؤتمر السوري، في طبيعة العلاقة التي قامت مثلًا بين فرنسا والعلويين، وموقف هؤلاء من المؤتمر: «تنبّه الفرنسيون إلى وضع العلويين المضطهدين في متصرفية اللاذقية فقاموا منذ بدء احتلالهم المنطقة الغربية بضم صافيتا والحصن وتلكلخ وطرطوس والعمرانية وجسر الشغور؛ وهي مسكونة بأكثرية علوية، إلى متصرفية اللاذقية، وأطلقوا عليها اسمًا جديدًا هو «بلاد العلويين»، وشملت حكومة اللاذقية برئاسة قائد فرنسي العلويين بالعناية والعدالة والمساواة بينهم وبين مواطنيهم المسلمين والمسيحيين في الحقوق والواجبات. فأخلص العلويون للانتداب الفرنسي ولم يبعثوا بنائب عنهم إلى المؤتمر السوري»[١٢].

حتى بالنسبة إلى أشكال الرفض لمشاريع التجزئة التي طبّقتها السلطة الفرنسية، كان يتم التعبير عنها وفق صيغ بدت فيها بشكل واضح خليط المفاهيم الأيديولوجية بين الماضي عبر الواقع المعيش والتمثل للنموذج السياسي - الإداري الجديد الذي تقدّمه أوروبا (دولة مركزية ولا مركزية، فدرالية وكونفدرالية... إلخ). وكان الواقع المعيش على مستوى خصوصية «المدينة» ومستوى «الطائفة» أو «الإقليم» يختلط في الصور الذهنية مع مفاهيم «أمة» و«استقلال إداري» و«اتحاد».

بالنسبة إلى الدروز أيضًا، عبّر موقفهم المعادي للأتراك أولًا، ثم للفرنسيين ثانيًا، عن «تطلّب ذاتي» يرفض الالتحاق بسلطة مركزية تتناقض امتداداتها وأجهزتها وممارساتها مع الأعراف والتقاليد وأشكال العلاقات الاجتماعية السائدة. فمقررات المؤتمر الدرزي العام الذي عُقد في السويداء في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٠، والذي ضم مختلف زعماء جبل الدروز، أكّدت صيغة «استقلال حكومة جبل الدروز»، وجعلت من «الاستقلال» هذا شرطًا لقبول الانتداب الفرنسي:

«- حكومة جبل الدروز، هي حكومة شورية، ومستقلة استقلالًا داخليًا تامًا.

---

(١٢) يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، نصوص ودروس. ذكريات الحكيم؛ ٣ (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦)، ص ٩٤.

- تقبل حكومة الجبل الانتداب الفرنساوي بشكل لا يمس استقلالها...».

ورد في البند الثامن من المقررات: «لا يحق للحكومة المنتدبة المداخلة بأمور الجبل الداخلية، ولا تجنيد أهالي جبل حوران، ولا تنزع الأسلحة ضمن المنطقة الفرنساوية»[13]

أما الانتفاضة الدرزية ضد الانتداب الفرنسي، ولا سيما انتفاضة ١٩٢٥، فنعتقد أن أسبابها الأساسية والمفجرة تكمن في مخالفة السلطة الفرنسية لنص الاتفاق المعقود، التي ترجمت نفسها على الصعيد العملي بالتدخل الإداري والعسكري الفرنسي المباشر في الجبل، وفرض الضرائب، والدخول في نزاعات السلطة المحلية بين العشائر و«البيوتات» المتنافسة داخل العشيرة الواحدة، وبالتالي في رفض الأعراف والتقاليد، واحتقار أشكال ممارسة السلطة على قاعدة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة[14].

في ردود فعل الأعيان المسلمين في بعض المدن الساحلية التي ضُمت إلى لبنان على مشروع الدستور اللبناني الذي اقتُرح في عام ١٩٢٦، صيغٌ يختلط فيها الموقف الداعي للانضمام إلى سورية مع النزعة الانكفائية في إطار المدينة، مع الانتماء الطائفي الرافض للانخراط في دولة تغلب فيها طائفة على أخرى.

إن عريضة «طرابلس» المرفوعة إلى المفوض السامي دوجوفنيل، التي تضمّنت رفض الإجابة عن أسئلة لجنة الدستور اللبناني والمطالبة بالوحدة السورية، تستخدم مثلاً صيغة «الأمة الطرابلسية» للتدليل على خصوصية هذا التجمع المديني الإسلامي. يقول الموقّعون على العريضة: «من المعلوم أن رغائب ومطالب الأمة الطرابلسية هي رفض الانضمام إلى لبنان الكبير الذي أُعلن في عام ١٩٢٠، وطلب الالتحاق بالوحدة السورية»[15].

---

(١٣) حنا أبو راشد، **جبل الدروز** (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، ١٩٢٥)، ص ١٣٠ - ١٣١.

(١٤) هذه الفرضيات ترتكز على عناصر مشروع بحث يتناول موضوع «العمل السياسي وعلاقته بالبنية الاجتماعية في سورية في مطالع القرن العشرين وهو محاولة استكمال للبحث الحالي».

(١٥) نشر ملحق النهار السنوي عام ١٩٧٤ ملفًا يتضمن صورًا عن مجموعة من العرائض الصادرة عن تجمعات إسلامية ساحلية ترفض الانضمام إلى لبنان، وتطالب بالاتحاد السوري على أساس لا مركزي.

ورد في عريضة صيدا: «... قررت الطائفة الإسلامية في صيدا بإجماع الآراء في أثر ورود الأسئلة الموجهة إليها من اللجنة الدستورية عدم الاشتراك في سن الدستور اللبناني وتكرر طلباتها الحقة بشأن الالتحاق بالوحدة السورية على أساس اللامركزية...».

تحمل عريضة «الطائفة الإسلامية» في بيروت الاحتجاج ذاته والمطالب نفسها. كما أن فريقًا من نواب المناطق التي ضمت إلى لبنان (بيروت - طرابلس - صيدا والبقاع) طالب في أثر مناقشة المجلس لمشروع الدستور أن تؤلف هذه المناطق «دولة مستقلة إدارية» ترتبط باتحاد لا مركزي مع لبنان القديم وسورية. وأرسل عمر الداعوق - النائب في مجلس لبنان التمثيلي - برقية إلى سكرتير «عصبة الأمم» قال فيها: «إن فريقًا من نواب بيروت وطرابلس وصيدا والبقاع مع كونهم أقلية عددية، إلا أنهم يمثلون أكثرية للسكان الذين تتألف منهم الجمهورية اللبنانية، وقدّموا في أثناء المناقشة في الدستور اللبناني اقتراحًا احتجوا فيه على ضم الأراضي التي يمثلونها إلى لبنان من دون أن يؤخذ رأي أهلها قبل ذلك الضم، **فهم يطالبون أن تؤلف هذه الأراضي دولة مستقلة إدارية مرتبطة باتحاد لامركزي مع لبنان القديم وسورية**»[١٦].

هذا من جهة التمثلات والصيغ التي قدّمتها مجموعات مدينية سُنية، ومجموعات ريفية جبلية، حتى في سياق صراعها مع السلطة الفرنسية. إن صيغة «اللامركزية» التي تتكرر في «عرائض» هذه «المجموعات» المطالبة بـ«الوحدة السورية» أو الاتحاد السوري تعكس ضمنًا واقعًا «خصوصيًا» معيشًا يجب أن يُدرس دراسة تاريخية - اجتماعية تكشف، كما قلنا، عمّا وراء «البيان السياسي»، والموقف و«المقالة» الأيديولوجية من علاقات ومصالح وأنماط حياة وسلوك. شيء آخر أشرنا إليه بسرعة في سياق هذا التعليق وتبرزه الوثائق القنصلية بشكل واضح، هو تعددية الاتجاهات السياسية لدى عناصر الطبقة القيادية في المدن واختلاف مواقفها من الانتداب وطبيعته ودولته، ومن مشروع الاستقلال المطروح.

---

(١٦) نجيب الأرمنازي، **سورية من الاحتلال حتى الجلاء**، ط ٢ (بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٧٣)، ص ٥٩، خط التشديد للمؤلف.

يصف يوسف الحكيم، المشارك العضوي آنذاك بالحياة السياسية، تعددية المواقف السياسية لدى أعيان المدن السورية ومثقفيها الذين رافقوا حركة فيصل كما يلي:

«منذ بدء الاستقلال السوري العربي في أثر جلاء الترك عن سورية، نزل ميدان الاجتماع والسياسة أبطال الجهاد الوطني وزعماء الأحزاب وقادة الفكر والرأي العام من مختلف الطبقات، ولا سيما من كان منهم محرزًا درجات عالية من الثقافة والنفوذ الشعبي، فأخذوا ينافسون الذوات القدامى، الأولية في المجتمعات الوطنية والسياسية (...) ما جعل معظم أولئك الذوات ينقمون على فكرة التحرر من كل مساهمة أوروبية، ويبتعدون عن الشبان الأحرار الذين أحاطوا بالأمير فيصل وقصره وعن الجمعيات الوطنية المتطرفة، بل كانوا يخشون أن يؤدي تنشيط العصابات على حدود المنطقة إلى اضطرابات وصدامات جدية مع الجيش الفرنسي. لذلك كانوا خلافًا لغيرهم على اتصال دائم بالكولونيل كوس، ضابط الارتباط الفرنسي. وأثبتت الحوادث التي ظهرت بعدئذٍ أنهم كانوا يفضّلون الانتداب الفرنسي على الانتداب البريطاني، بل على الاستقلال التام الناجز، إذا كان مصيره بحسب تعبيرهم بين هؤلاء الشبان دون سراة القوم. لكنهم لم يجرؤوا على الجهر بآرائهم هذه إلا بعد دخول الجيش الفرنسي دمشق (...) غير أن ثلاثة من الذوات السوريين كانوا منذ ولادة فكرة الانتداب الفرنسي جد صريحين في تفضيلهم الانتداب الفرنسي على سواء. **أولهم** السيد حقي العظم الذي كان مقيمًا في القاهرة، ينشر أفكاره في صحفها. **والثاني** هو جميل مردم بك، **والثالث** هو حسني البرازي من كبار وجهاء حماة...»[١٧].

هذا الوصف العياني لتعدد مواقف عناصر الطبقة «المدينية» بشرائحها العليا حيال مسألة الانتداب ودولته، يعكس ما كانت عليه طبيعة الحركة العربية بقيادة فيصل آنذاك.

اعتمدت الحركة الفيصلية بشكل أساسي على أعيان المدن (تجار وملّاك)، وعلى استمالة زعماء العشائر والقبائل والطوائف الدينية المختلفة، ضمن

---

(١٧) الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ص ٨٧ - ٨٨.

أشكال من العلاقات الاجتماعية السياسية القائمة على مبدأ «المبايعة»[١٨]، أي مبدأ العقد بين سلطة مركزية وسلطات محلية يمثلها زعماء قبائل وطوائف. فهل تستطيع هذه الحركة بتركيبها الاجتماعي، أن تتحول إلى «حركة قومية»، أي إلى مشروع بناء دولة مركزية على امتداد «وطن» نظر إليه مثقفو المدن آنذاك بصيغة «المملكة العربية السورية»؟

إن الإجماع على فيصل هو إجماع على «شبه خليفة»، أو سلطان عربي، وهو من ناحية برنامج «القوميين» المتمثلين للتجربة الأوروبية، محاولة توفيق بين «الدولة الدستورية» الأوروبية الملكية، وبين نموذج التحالف التاريخي الذي قام سابقًا (أيام مراحل الازدهار) بين تجار المدن من جهة وقبائل الصحراء من جهة ثانية[١٩].

لكن صيغة الإجماع هذا وصيغة استعادة هذا التحالف التاريخي بين قوى «الدولة الإسلامية»، أي «الدولة السلطانية»، كانتا بلا مقوّمات اقتصادية؛ ذلك أن المشروع الاقتصادي الذي كان في أساس توحيد مناطق واسعة نسبيًا في التاريخ العربي الإسلامي، وفي أساس نشوء «دول مركزية» قبل القرن الرابع عشر، ارتكز على تحالف قام بين أعيان المدن والتجار من جهة والقبائل من جهة ثانية، وكان من شأنه أن يوحد سياسيًا «مجموعة» مراكز المواصلات والأسواق التي تربط بين عوالم وحضارات غنية تنتج فائضًا يقتطعه تحالف الدولة القائم (تجار وقبائل موالية) ويقوم بتوزيعه[٢٠].

أما الآن، فإن أعيان المدن كانوا تجارًا وملّاكين، فلم يكونوا قادرين على طرح برنامج قومي «يغطي مساحة» الوطن كله، ويلبي مصالح شتى فئاته

---

(١٨) من المفيد هنا مراجعة الوصف الذي يقدمه ساطع الحصري للاجتماع الموسع لممثلي البلاد حين «مبايعة فيصل»... انظر: ساطع الحصري، **يوم ميسلون** (بيروت: [د. ن.، د. ت.])، ص ٢١٨ -٢٢٩، وحسن الحكيم، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي والفيصلي والانتدابي الفرنسي، ١٩١٥-١٩٤٦** (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤)، ص ٤٨ - ٥٨.

(١٩) يرى سمير أمين في اختيار البرجوازية المدينية للملك فيصل تجديدًا للتحالف التاريخي القديم بين المدن التجارية والبدو: Samir Amin, *La Nation arabe: Nationalisme et luttes de classe*, grands documents; 38 (Paris: Editions de Minuit, 1976), p. 55.

(٢٠) انظر: سمير أمين، **التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة**، ترجمة برهان غليون، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ٢٦ - ٢٧، والقسم الأول، ص ٣٥-١١٣ من هذا الكتاب.

وطوائفه وأقوامه، فالطبقة المدينية لم تكن تملك بيدها شبكة علاقات التبادل بين مناطق المشرق العربي وغيرها من المناطق البعيدة (حوض المتوسط والشرق الأقصى)، فهي تختلف عن سابقتها التي كانت سيدة الموقف في عمليات التبادل التجاري في ما قبل القرن السادس عشر، في أنها مرتهنة اليوم بعلاقات التبادل حتى داخل مناطقها بالسلعة الأوروبية، والرأسمال الأوروبي، وشبكة الخطوط والمواصلات الأوروبية. فهي وإن كانت معادية للفرنسيين (في قطاعها الإسلامي بشكل عام)، مهادنة للإنكليز والأميركيين، ما جعل قيادتها وبرنامجها في «المشروع القومي» والنضال من أجل أمور ترتهن بالضغط والتوازنات العالمية المختلفة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، لم تكن مصالحها من الاتساع بحيث تشمل في إطار «التحالف» مصالح كل الفئات والطبقات والطوائف والقبائل[٢١] على امتداد الأراضي التي تطالب بوحدتها. إن المقاومة «التقليدية» للمناطق الريفية الجبلية (مقاومة الدروز ومقاومة العلويين)، وكذلك «الدفاع الذاتي» لحرفيي المدن عبر تنظيمهم الاجتماعي - الطوائفي (Corporatives) لم يلبثا أن تقوّضا أمام الهجمة الغربية. فعدا أشكال الغزو الاقتصادي، قدّمت الصراعات الداخلية، داخل الطوائف والقبائل، و«هشاشة» التحالف بين قوى الحركة الفيصلية وارتباطاتها الخارجية، وسائل تفكيك «الحركة القومية» وضربها وإعادة تشكيل «السلطات المحلية» على قاعدة معطيات التركيب الاجتماعي نفسه، لكن الآن تحت قبضة «سلطة مركزية» ممثلة في «المفوضية العليا»، و«إدارات غربية» تحاول أن تضبط وتُمسك بالأشكال التنظيمية والمؤسسية المحلية (مجالس أعيان المدن، مجالس شيوخ القبائل، مجلس زعماء العشائر لدى الدروز والعلويين... إلخ)، كل هذا من دون التفريط في وحدة السوق وتسهيل حركة السلعة وتسويقها بين المرافئ والمدن الداخلية ذات الكثافة السكانية لمصلحة الطرف الأوروبي المسيطر. من هنا كان هاجس ربط الاقتصاد السوري بفرنسا و«هاجس» التجزئة السياسية في مخطط الفرنسيين يندمجان سويًا في المشاريع التي قدمت، لكن ضمن غلبة وأولوية مشروع الضبط السياسي على «مشروع الرسملة الاقتصادية»، كما رأينا.

---

(٢١) مثلًا اضطهاد البرجوازية الإسلامية للعلويين في أرياف اللاذقية، ووقوع الفلاحين عامة في قبضة البرجوازية الريفية المقيمة في المدن، راجع القسم الأول، ص ٣٥-١١٣ من هذا الكتاب.

إن المعلومات التي جمعتها أجهزة الدبلوماسية الفرنسية عن الطوائف والقبائل والأقوام، وخصائص المناطق والمدن والمرافئ من الناحية الديموغرافية والاقتصادية، شكّلت كلها مادة «الفهم السياسي» بالنسبة إلى مخططي السياسة الفرنسية وكبار مسؤوليها. فالمشاريع الإدارية - السياسية لتنظيم الانتداب التي صيغت باعتبارها حلولًا لتنظيم سورية بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٢، تقدم إلينا مادة غنية حول تنوع أشكال هذا «الفهم»، ورصد الاحتمالات التاريخية في مرحلة كانت تطرح فيها من قبل الإمبريالية الفرنسية مهمة تنظيم سورية التي وضعت تحت انتدابها، بعد أن قسمت بلاد الشام والعراق، حصصًا وُزّعت بينها وبين «الانتداب» الإنكليزي.

إن قراءتنا لتلك الاحتمالات التاريخية من خلال وثائقها الفرنسية نفسها تقربنا أكثر فأكثر من قراءة الواقع من دون تحوير أيديولوجي كبير. وتجعلنا ندرك كم هي صعبة ومعقدة عملية فهم المعوقات التي تقف في وجه التوحيد القومي منذ بدايات طرح برامجه وشعاراته في مطالع القرن العشرين.

لعل دراسة الطرق التي واجه فيها الاستعمار هذه البرامج تساهم بفهم أسلحته من جهة؛ وتبين نقاط الضعف التي تعانيها برامج التوحيد القومي من جهة ثانية. وإن كنا قد اكتفينا في هذا الكتاب في عرض موسّع وتحليل موجز وإعادة بناء لوثائق الاستعمار الفرنسي في مرحلة الدخول والاحتلال وبداية تنظيم الانتداب، وذلك لفائدتها وجدتها وغناها، فإننا نأمل في أن يكون مشروع عملنا اللاحق الذي يكمل هذا البحث يحمل تحليلًا أوسع لعملنا التوثيقي، وطارحًا الموضوع من زاوية فهم العمل السياسي واتجاهاته وأشكال المقاومة «المحلية» للتجزئة والسيطرة الاستعماريتين.

بيروت، ١٩٧٩

الملاحق

وثائق دبلوماسية واقتصادية

الملحق الرقم ١

حول توقيع معاهدة السلام الإيطالية - التركية وحرب البلقان، وأثر ذلك في الاتجاهات السياسية في سورية

من السيد كولوندر (Coulondre) القنصل العام في بيروت.

إلى جانب السيد بوانكاريه (Poincaré)، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بباريس.

إن توقيع معاهدة السلام الإيطالية - التركية وحرب البلقان والهزائم التي مُنيت بها تركيا، أثبتت وأوضحت لسكان سورية، أو على الأقل في المناطق الساحلية، عقلية أرى من واجبي، بما فيه مصلحة سياستنا، أن ألفت نظر سعادتكم إليها.

إن هذه الأحداث قد طرحت المسألة السورية بما فيه الكفاية من الحدة والوضوح، حتى إننا نستطيع منذ الآن تصوّر الحلول المحتملة، واعتبار أن أزمة قد فتحت وستقود، ربما في مستقبل قد يكون قريبًا، إلى فصل سورية عن الإمبراطورية العثمانية.

ثمة عنصران يتقاسمان سكان هذه البلاد:

العنصر المسيحي والعنصر الإسلامي العربي: إنهما يتناقضان دينًا

ونزعـات؛ إلا أن شـعورًا مشـتركًا يسـعى إلـى توحيدهمـا هـو العداء للسـيطرة العثمانية التي تشتد يومًا بعد يوم.

تحمّل المسيحيون دومًا، بنفاد صبر، النير التركي. فسياسة تركيا، التي بسبب روح التعصب وحب الاستئثار، كانت تفضل دائمًا قمعهم واستغلالهم، مضيّقةً عليهم الخناق، عوضًا عن كسبهم إلى قضيتها عن طريق إشراكهم بحكومتها، لكن لم تقنعهم بقبول فكرة وطن عثماني. يعتبر مسيحيو هذه البلاد أنفسهم في حالة عبودية، كما أنهم يتمنون الاحتلال الأجنبي الذي ينتظرون منه تحريرهم.

أما بغض المسلمين العرب للنظام التركي، وإن كان أقرب عهدًا وأقل وضوحًا، فهو لا يقل شأنًا عن بغض المسيحيين له.

إذا كان المسيحي (المحلي) (indigène) أو الأجنبي (étranger) هو، دائمًا، في نظر الشعب المعارض لكل فكرة تطور، العدو الوراثي والكافر الذي يأمر القرآن بمحاربته وإبادته، فإن رأيًا مخالفًا قد بدأت ملامحه تظهر في صفوف الطبقات المستنيرة، مرده إلى اعتبارات عامة ودينية واقتصادية.

إن العرب يطالبون بحقهم في مزيد من المساهمة بحكم بلادهم، واتجاه حكم «الاتحاديين» وميول النظام الوحدوي إلى المركزية قد سببت سخطًا أسفر عن حركة انفصالية زادتها الأزمة الراهنة حدة.

إن التخلي عن طرابلس الغرب واجتياح جيوش الدول البلقانية المتحالفة للأراضي العثمانية وجّها ضربة قاسمة إلى نفوذ تركيا، ومن ثم إلى الجامعة الإسلامية.

طالما أن الأتراك يهملون رعيتهم ولم يعودوا أقوياء كفاية للذود عن راية النبي، فإن العرب يتساءلون لماذا يجب إبقاء الراية هذه في عهدتهم. وهكذا بدأت فكرة خلافة عربية تتبلور يومًا بعد يوم.

إضافة إلى ذلك، ربما يجب أن نشير هنا إلى العنصر الرئيس في الحركة الانفصالية. إن مثل تونس والجزائر ومصر، يدعو المسلمين الموسرين، وخصوصًا ملّاكي الأراضي، إلى التفكير. باتوا يدركون أن إدارة أجنبية وحدها بإمكانها أن تهز بلادهم من الخمود الذي ألقتها فيه الإدارة التركية، وأن تردَّ إليها ازدهارها وقيمتها التي لا تقدّر.

طغى الشعور بمصلحتهم الحقيقية، تدريجيًا، على وساوسهم الدينية؛ وإذا تظاهروا، أمام مواطنيهم، بالولاء والتصلب فإن عددًا كبيرًا منهم لا يجاهر بتمنّيه الاحتلال الأجنبي، كما يتمناه المسيحيون، يعتبره مصدر غنى وفير ويؤيده، أو على الأقل يسلم به.

منذ شهور أيضًا كان هؤلاء يفكرون فقط بالاحتلال الأجنبي، أما اليوم فإن بعضهم يتحدث به وحتى يُقيم الدليل عليه.

لكن إذا اتفق المسيحيون مع عدد لا بأس به من المسلمين على الهدف المنشود، إلا أنهم لا يتفقون على الوسائل الواجب اتّباعها للوصول إلى هذا الهدف.

في الواقع، بينما تتعاطف أكثرية المسيحيين مع فرنسا فإن المسلمين، إلا قلة نادرة، مستعدون للتوجه نحو إنكلترا.

كما تشرفت سابقًا بأن عرضت على معاليكم، في تقرير سابق عن لبنان، فإنه يبدو أن البينات الحديثة والعديدة التي أعطيناها للسوريين حول الاهتمام الذي نُبديه تجاههم، أكسبت قضيتنا عددًا من السكان الذين استنتجوا، من مجرد تحويل جهودنا نحو نقطة أخرى من الخارطة، أن فرنسا لا تهتم بسورية.

إن سكان سورية ذوو عقلية سهلة التأثر، وقد فهموا، وربما بالغوا في فهم مغزى مظاهر الاهتمام المختلفة. وهكذا انتشرت، شيئًا فشيئًا، فكرة مفادها أن فرنسا استعادت في هذه المنطقة سياسة أكثر عملية بعد أن فرغت من المسألة المراكشية.

ساهم الدور المتفوق الذي قامت به سفارتنا في مسألة التعديلات على نظام لبنان الأساسي، والمهمة الطويلة التي قام بها السيد كوجيه (Couget) في القسطنطينية، في إشعار سكان هذه المنطقة أن فرنسا ستمسك بزمام المبادرة في سورية.

برز هذا الاعتقاد مرة بعد مرة في صحف مختلفة، كان بعضها قد ارتأى أن حل المسألة اللبنانية لم يتأخر، إلا أن فرنسا ألحقت بها المسألة السورية، وسعت جاهدة إلى أن يعترف الباب العالي والدول الكبرى بحقها المطلق بالتدخل في سورية.

كلما خمدت ذكرى حملة ١٨٦٠ يتوجب علينا، على الأرجح، تكثيف جهودنا إذا رغبنا في المحافظة على ما لنا من نفوذ، إلا أن الأهمية التي حاول بعضهم إسباغها على الأحداث المختلفة التي ذكرتها، والآمال التي أنعشتها هذه الأحداث قد أثبتت أن التأثيرات التي نتجت من تدخّل فرنسا النبيل منذ خمسين سنة لم تُمحَ بعد، وإننا ما زلنا نحتفظ بودّ مسيحيي سورية وثقتهم.

إن قرب مصر والعلاقات الوثيقة الموجودة بين البلدين لم يغيّرا، بحسب رأيي، بشكل ملموس ميول إخواننا في الدِّين. إن عائلات بيروت الكبرى الأرثوذكسية المذهب، باستثناء عائلة ثابت، هي مقلدة للإنكليز أكثر من كونها محازبة لهم. لكن الأمر مختلف تمامًا بالنسبة إلى العنصر الإسلامي؛ وهذه نقطة جوهرية يجب التوقف عندها. فالمسلمون العرب الذين ملّوا الخضوع للحكم التركي، لكن ما زالوا يعارضون حكم الأمة المسيحية المباشر، لا بد من أن يتجهوا بكل بساطة نحو مصر، أرض الإسلام التي يحكمها أمير من عرقهم ودينهم، لكن بإدارة دولة أوروبية كبرى. لذلك فإن حلًا ما يحقق مأربهم وينقذ، في الوقت نفسه، عزةَ نفسهم واعتقادَهم الديني الراسخ الكفيل باستمالتهم. لهذا السبب، فإن فكرة الانضمام إلى بلاد النيل تلقى في سورية أتباعًا «كثرًا» وأنصارًا متحمسين، يجهدون في نشر هذه الفكرة التي وإن كانت قديمة فإنها لم تكن بعدُ قد تماسكت فعليًا إلا سنةً خلت.

بحسب استعلامات أدين بأكثرها إلى المدير المشهور لمجلة **الثبات** العربية، وهو يشكّل مصدرًا مطلعًا، فإن لجنةً سريةً، متجاهلةً في الظاهر من الإنكليز، تعمل بالقاهرة في هذا الاتجاه. واللجنة هذه تكوّنت في أثناء إقامة أمضاها في المـ[illegible]ـرزة منذ عشرة أشهر، أحد وجهاء الطائفة الإسلامية في بيروت، سليم علي سلام الذي استقبله الخديوي وبعض الشخصيات المهمة. وصادفت إقامته في مصر مع زيارة السيد سليم بك ثابت، أحد كبار الأغنياء البيروتيين المؤيد للإنكليز، وأخبر عند رجوعه أن كلّ شيءٍ كان مُعدًّا لإنجاح هذا المشروع.

بين الأشخاص الذين يرئسون الحركة في سورية يجب أيضًا ذكر محمد وأحمد كرد علي، صاحبي جريدة **المقتبس** التي تصدر في دمشق، والدكتور عزت الجندي، الملحق سابقًا ببعثة الهلال الأحمر المصري إلى طرابلس الغرب،

الذي يجوب سورية منذ شهرين تقريبًا في مهمة إعلامية، كما يقول البعض، وعبد الغني العريسي، أحد أصحاب جريدة **المفيد** العربية الصادرة في بيروت، التي أصبح اسمها بعد تعطيلها **الفتى العربي**، وأخيرًا الشيخ رشيد رضا، صاحب مجلة **المنار** الإسلامية التي تصدر من القاهرة. ويبدو أن الهزائم التي مُنيت بها تركيا في البلقان عجّلت في الأمور، ودفعت بقيادتي هذه الحركة إلى الإسراع في تحقيق المشروع. ونمي إليّ أنهم اجتمعوا مؤخرًا بزميلي الإنكليزي ورجوه بأن يصبح، بدعم منهم، لسان حال أمانيهم لدى حكومته. لم أتمكن حتى الآن من التحقق من صحة هذه الأقوال؛ إلا أني أعرف من مصدر أكيد أن زعماء أهم العائلات الإسلامية في بيروت أعلنوا رغبتهم في توجيه عريضة إلى الحكومة الإنكليزية بغية الحصول على ضم سورية إلى مصر، وأن المفتي ضم صوته إلى صوتهم. إلا أنهم أحجموا عن تنفيذ رغبتهم خشية أن تضمر فرنسا لهم الضغينة، إذا ما قيّض لها احتلال البلاد. إن هذا التردد يشير إلى أنه لا يجدر تعليق أهميةٍ مُبالغ فيها على هذه الدلائل سوى أنها تُبرز الطابع المعادي لتركيا.

من الخطأ إعطاء المسألة السورية مظهرًا عاطفيًا ليس فيها، فإذا كان ودّ المسيحيين من جهة، وود الطبقة الميسورة من المسلمين العرب من جهة أخرى، لا ينصبّ على الدولة الكبرى نفسها، فإن رغبتهم المشتركة في التمرد على النير الذي يسحقهم تفوق أي اعتبار آخر. والفريقان سيرحّبان بتدخل البلد الذي يعرض خدماته، والذي يعرضها أولًا سيلقى أحسن ترحيب.

كل شيء ينبئ بأن الحركة الانفصالية التي ظهرت معالمها بوضوح سوف تزداد باستمرار، في حين تزول نهائيًا فكرة الوطن العثماني.

سَرَتْ في هذه الأيام الأخيرة إشاعات تكررت، مفادها أن ثمة مكيدة تُحاك ضد بعض القنصليات بغية الحث على تحرك أجنبي، وإذا لم نعلق على هذه الشائعات إلا ما تستحقه من أهمية فإنه يجب الإقرار بأنها تُعبّر عن حالة ذهنية واقعية.

إن سورية هي ثمرة ناضجة بمتناول الذي يرغب في قطفها، وإذا لم نتنبّه فإنها سوف تنفصل عن الأصل العثماني في مستقبل قد يكون قريبًا، لتسقط على أرض الجيران.

كولوندر

الملحق الرقم ٢

بصدد الدعاية المؤيدة للإنكليز في سورية

سفارة فرنسا

لدى الباب العالي العثماني

مديرية الشؤون السياسية والتجارية

رقم ٢٤٧

أوروبا - أفريقيا - الشرق

بيرا في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩١٢

من سفير فرنسا في القسطنطينية إلى السيد وزير الخارجية

سرّي

بصدد الدعاية المؤيدة للإنكليز في سورية(*)

كان لا بد للمعلومات التي تلقّاها قنصلنا العام في دمشق حول الدعاية

(*) France, Ministère des Affaires Etrangères, Archives Diplomatique, série Turquie (1912-1914), vol. 116, pp. 73-80.

وسيشار إلى أرشيف وزارة الخارجية لاحقًا بـ (F. M. A. E.).

المؤيدة للإنكليز التي اكتشف نشاطها في الأوساط الإسلامية في سورية، والتي تستند إليها برقية معاليكم رقم ٢٧٥ بتاريخ العاشر من هذا الشهر، من أن تسترعي اهتمامي من الأوجه كلها على الشكل الذي تستحق. ثم إنها ليست المرة الأولى التي يهتم فيها عملاؤنا، سواء في دمشق أو في بيروت، بالمطامع البريطانية في منطقة يطيب لنا اعتبارها وكأنها محفوظة لنفوذنا، سواء بسبب الذكريات التقليدية التي تربطنا بها، أو بسبب التضحيات الجسام المبذولة من قِبَلنا في سبيل تطوّرها الفكري وازدهارها الاقتصادي. ليس من المستغرب أن تتجدد اليوم إزاء السكان السوريين المناورات التي بلّغنا عنها في أثر ثورة تركيا الفتاة ومجازر أضنة في عام ١٩٠٩، لأن الأزمة التي تجتازها تركيا نتيجة الحرب، والأطماع الإيطالية في طرابلس الغرب، والرأي الذي يسود يومًا بعد يوم في بعض الأوساط المتشائمة بأن المسألة الشرقية هي على عتبة الدخول في مرحلة حاسمة، يجعلان الفرصة سانحة، بوجه خاص، لتدبير مثل هذه الدسائس. إضافة إلى ذلك، يجب الاعتراف بأن هذه الدسائس تجد لها في سورية تربة ملائمة للغاية، إن بسبب طبيعة السكان أم بسبب اعتبارات عامة أسمح لنفسي بلفت انتباه معاليكم إليها.

استنادًا إلى الملاحظات المقدمة في القاهرة من قبل السيد جيوفراي (Geoffray)، في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٠٩، بشأن رحلة السيد إلدون غورست (E. Gorst) إلى سورية، أعتقد أن بوسعي الربط بين جولة الدعاية التي قام بها آنذاك المندوب البريطاني في مصر، وفترة الإقامة التي أمضاها الجنرال مكسويل (Maxwell)، إبان الخريف الماضي، في بيروت ولبنان. وبناء على التعليمات التي زوّدت بها في هذا الصدد، فقد استفاد من هذه الإقامة التي وصِفت بالطبع رحلة اصطياف ترفيهية قائد جيش الاحتلال البريطاني في مصر لإقامة علاقات مع الزعماء الدروز ومشايخ البلاد الأكثر نفوذًا.

إن الأهمية التي يعلّقها على سورية عملاءُ الحكومة البريطانية في مصر يفسّرها بطبيعة الحال منطق الأحداث بالذات. فمصر وسورية كانتا دومًا مرتبطتين بعلاقات وثيقة جدًا، وأثّرت الواحدة في الأخرى، باستمرار على مر التاريخ. مرّ عهد كان لفرنسا فيه هيمنة أكيدة، في كلا البلدين. ولا يمكننا أن نفكر بأن وضعنا في سورية قد ضعف كثيرًا منذ أصبح الإنكليز، ضمنًا، أسياد

مصر. فوضعت إنكلترا يدها على وادي النيل، وعلى قناة السويس في عام ١٨٨١ بموجب الحق الذي أقرّته لنفسها في عام ١٨٧٨ بالإقامة في قبرص، عبر التوازن المتوسطي في الحوض الشرقي لمصلحتها. إن هذه الأوضاع كرّستها الاتفاقات الفرنسية - الإنكليزية لعام ١٨٩٩ التي رافقت تقدم سياستنا الغربية. ومنذ ذلك الحين لم تعد فرنسا وحدها تستوقف أنظار السوريين؛ إذ بدأوا يلتفتون شيئًا فشيئًا نحو إنكلترا التي كان نفوذها ينتشر أمام أعينهم، في حين راح نفوذنا يمارس في الطرف الآخر من شمال أفريقيا.

كان لا بد لهذا المنحى من أن يُستغل في بيئة ملائمة، مثل المنطقة التي نتحدث عنها. إنها ملائمة، بلا ريب، بفضل السكان المحليين؛ فهل هي أيضًا كذلك بفضل الإنكليز؟ كثيرون من عملائنا يعتقدون ذلك، وإن لم يقدموا لإثبات رأيهم البراهين القاطعة، فهم يقدمون على الأقل دلائل مقنعة جديرة تمامًا بإثارة اهتمام الحكومة، مثل ذلك المقالةُ في جريدة **المفيد** التي أشارت إلى السيد أوتافي (Ottavi) في الخامس من نيسان/ أبريل، والتي تكشف (المقالة) عن وجود لجنة مصرية هدفها السعي إلى ضم سورية إلى مصر، «ما يقدم لإنكلترا، بحسب قول الصحيفة، وسيلة لبقة لتوسيع احتلالها العسكري في هذه الولاية». ومثل خطاب زكي باشا أيضًا الذي يشيد فيه بوحدة الولايتين «من الناحية الواقعية كما من الناحية المعنوية»، والتعليقات المؤيدة لهذا الاتجاه التي توردها جريدة **المقطم** القاهرية، ذات الصلات المعلومة مع الإدارة الإنكليزية - المصرية.

في خاتمة مؤلفه حول المسألة المصرية، يُشبّه السيد فريسينيه (Freysseinet) هذا الاحتلال العسكري بالمهمة التي قامت بها الجيوش الفرنسية في سورية في عام ١٨٦٠، غير أن وزير الخارجية السابق يضيف: «لو أن الدول الأوروبية قد فعلت لمصر عام ١٨٨٢ ما ثبت نجاحه في سورية، ولو أنها انتدبت فرنسا وإنكلترا مجتمعتين لما حدث شيء مما نراه الآن»، ليس فقط مما نراه في مصر، إنما أيضًا مما نحن مهددون برؤيته في سورية. كان لا بد من أن نؤكد للسوريين أنه إذا لم نتدخل في الإسكندرية إلى جانب إنكلترا، فذلك لأن فرنسا الحالية لم تعد فرنسا الماضي، ولأنه لم تعد لها القوة نفسها، ولا المطامع نفسها؛ ويميل هذا الرأي إلى الترسخ في ذهن الأجيال السورية الجديدة كلما توارت

ذكرى غزوتنا في عام ١٨٦٠، وكلما اتضح، بالمقابل، وضع يد إنكلترا على مصر [...].

إن الإنسان السوري، المنتمي إلى عرق ضعيف ومجرد من الجَلَد، لكنه كثير اللين والعريكة والبارع بشكل عجيب، يبدي إعجابًا كبيرًا بالصفات التي تنقصه، بالعزم والمثابرة. والحال أن الإنكليز يعرضون له نموذجًا عنها في مصر. فما أكثر السوريين الذين كانوا شهودًا على جهودهم واستطاعوا تقدير نتائجها المذهلة، لأن علاقات حميمة ومتعددة تقوم بين بيروت والإسكندرية، وهي تتكاثر منذ بدأ النمو الاقتصادي لمصر يفتح كل يوم مجالًا أوسع لنشاط السوريين ومهارتهم من جهة، ومنذ أن ألغى النظام الجديد القيود التي كانت تُعرقل حرية السفر أيام عبد الحميد، من جهة أخرى إن لمعظم العائلات البيروتية البارزة، أمثال آل سرسق وكرم وثابت وتويني، مصالح كبيرة في الإسكندرية والقاهرة. فأعمالها أو مُتَعها تجذبها إلى هاتين المدينتين، خلال فصل الشتاء، في حين يعيد فصل الصيف إلى لبنان عددًا كبيرًا من العائلات المصرية وعائلات السوريين المقيمين في مصر والعاملين في حقل المحاماة أو الصحافة. كما يقبل بعض الإنكليز على اللحاق بها. إن هذه الاتصالات المستمرة التي تقرّب البلدين بصورة أكثر ودّية مما كانا عليه في الماضي، تنشئ تيارات فكرية مؤيدة جدًا للنفوذ البريطاني. وتجدر الملاحظة إلى أن رجال الأعمال السوريين يعودون من مصر معجبين جدًا بالأساليب الإنكليزية، فبعد أن يشهدوا التطورات الواضحة المحققة في وادي النيل منذ ثلاثين سنة، يتولّد عندهم ميل جارف غالبًا، إلى مقارنة ازدهار المشاريع الإنكليزية في مصر بوضع المشاريع الفرنسية الأقل نجاحًا في سورية. ومن دون العودة إلى تواريخ مختلف البرقيات التي وجهتها سفارتي إلى الوزارة بهذا الصدد، والتي كان آخرها في ٢٤ آذار/ مارس، أرى نفسي مضطرًا إلى الإقرار بأن المقارنات المعنية ليست دائمًا لصالحنا، وهذا ما يدفعني إلى عدم إهمال أي فرصة تتاح لي للسعي إلى معالجة هذا الوضع المؤسف. وما يزيد الأمر سوءًا كون مصر الخصبة تمارس إزاء سورية الجدباء عملية اجتذاب شديدة باستمرار، وكون هذه الأخيرة تنزع يوميًا بصورة متزايدة إلى الدوران في فلك شقيقتها الأفريقية.

لا يزال المسلمون يقاومون الحركة التي تشدّ سورية نحو مصر. فاحتلال أرض الإسلام هذه من دولة مسيحية يُبقيهم إلى حد ما بعيدين من هذه الحركة. على الإنكليز إذًا استمالتهم وهم يدأبون على ذلك. غير أننا لا نصادف شيئًا من هذا القبيل لدى المسيحيين. فمن المؤسف حقًا أن تكون بالذات عناصر سورية الخاضعة مباشرة لنفوذنا ورعايتنا، على الرغم من كل تأكيدات الوفاء التي أغدقتها علينا، هي التي تعاون بكل سرور منافسينا البريطانيين؛ غير أن ذلك هو الواقع، وهو للأسف واقع يفسر نفسه بنفسه. ولدينا سبب يدعونا إلى التأسف عليه خصوصًا أن هذه العناصر هي نفسها منقسمة بشدة في ما بينها حول الشؤون الأخرى كلها، كما يشير إلى ذلك السيد كوجيه (Couget) في تقريره الأخير عن لبنان. إن مهمة قنصلنا العام في بيروت، الذي ينشغل باستمرار في الشروط المتناقضة لأنصاره الموارنة أو الأرثوذكس، هي بسبب ذلك مهمةٌ شاقة جدًا، في حين أن مهمة نظيره البريطاني الذي يؤلّف أنصارُه الدروزُ كتلةً موحّدةً تمامًا، هي سهلة نسبيًا وتُدرك النجاحَ في ذلك بسهولة نظرًا إلى قلة الشؤون، مقارنةً بشؤوننا التي تتطلب تدخّله لدى السلطات. وهذا ما يفسّر الدور الذي قام به السيد كامبرباتش (Camberbatch) لدى حاكم لبنان الحالي، وهو دور وفّق السيد ريستلهوبر (Ristelheuber) في تحديده في تقرير له بتاريخ ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٩، يمكن لمعاليكم الاستفادة من الرجوع إليه.

استنتج المسؤول عن قنصليتنا العامة في بيروت، بوجه خاص، أن الحماية التي نمنحها لأنصارنا قد تضر، في بعض الحالات، بنفوذنا، وذلك بسبب الخصومات التي تثيرها في ما بينهم الامتيازاتُ التي يحصل عليها بعضهم، كما أن بعض مشاريعنا أو مؤسساتنا تتعرض للنقد. في حين أن قنصلية إنكلترا العامة التي ليس لها نسبيًا سوى القليل من المصالح المادية التي يجب الدفاع عنها، تجهل هذه العقبات.

بدا لي ضروريًا أن أعرض على معاليكم مختلف عناصر الوضع الذي نواجهه في سورية بكل تفاصيله. يمكنكم أن تكونوا واثقين بأنني لن أتوانى عن أي شيء لتحسين هذا الوضع بمقدار ما يتوقف ذلك عليّ، وسوف

أثابر بوجه خاص على تطوير مؤسساتنا التعليمية والخيرية ومشاريعنا الصناعية والتجارية في سورية. ففي غضون السنة الماضية والسنة الحالية، دلّت بوادر الاهتمام التي أظهرتها حكومة الجمهورية والمبادرات الخاصة بجامعة بيروت على مقدار عنايتنا بالمؤسسات السورية، كما أن وجود الأميرال شارنر (Charner) في مرفأ بيروت، بعد القصف الإيطالي بقليل، والمراقبة البحرية التي تقوم بها حاليًا هذه السفينة الحربية على شواطئ سورية، لا بد من أن يقنعا السكان السوريين بأننا أبعد من أن نهملهم. من جهة أخرى، تم إنشاء سكة الحديد الممتدة من حمص إلى طرابلس، ووضع تصميم لبناء مرافئ. لكن ليست هذه سوى علاجات موقتة، فالوضع في سورية لا يتوقف، إلا إلى حد ضئيل على نشاطنا في سورية نفسها. إنه ينجم إلى حد كبير، عن بعض العوامل الخارجية التي لم يعد بمقدورنا تغييرها كلها، والتي تخرج، على أي حال، عن نطاق عمل هذه السفارة. في ما يخصني، لا يسعني إلا أن أعبّر بهذا الصدد عن أملي بأن تنسجم تدابير سياستنا العامة بصورة أفضل مع تحرك موافق لمصالحنا وتقاليدنا في سورية، ولا سيّما أن الحالة لم تكن كذلك منذ حوالى ثلاثين سنة.

بومبار

سفير فرنسا في إسطنبول

الملحق الرقم ٣

حول أصداء التحرر المقدوني في تركيا الآسيوية وسورية وشبه الجزيرة العربية وأرمينيا(*)

حضرة رئيس الوزراء، وزير الخارجية
مقر الخارجية الفرنسية - باريس
سيدي الرئيس

أتشرف، بناء على طلبكم، وتعقيبًا على المحادثات التي تفضلتم بإجرائها معي، أن أعرض في ما يلي ملخصًا كتابيًا لأهم النقاط التي تناولتها معكم شفهيًا:

دوّت أصداء التحرر المقدوني (اليوناني) (Macédonienne) في تركيا الآسيوية برمتها. واستيقظت سورية وشبه الجزيرة العربية وأرمينيا على آمال كبيرة. وهي مقتنعة اليوم بأنه إذا كان مصير تركيا الأوروبية قد تقرر وفقًا لأماني شعوبها، فمن السهولة، ومن الأولى، أن تتحقق القوميات الأكثر تبلورًا والأشد عزمًا وتصميمًا في آسيا الصغرى.

في ما يخص السوريين بنوع خاص، فهم يعتقدون أنهم بإبدائهم صلابة وتنظيمًا لنيل مطالبهم، سيتوصلون إلى كسب عطف أوروبا. وأخذت الحكومة التركية، كما تعلمون، سيدي الرئيس، تبدي بعض المخاوف من رؤية هذه الاضطرابات تنتشر وتعمّ. وهي ماضية في إعداد بعض الإصلاحات. إلا أن

(*) لجنة الشرق، جورج سمنة ١٩١٣، F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 119.

السوريين يرفضونها كما لو أنها خدعة. وقد أقاموا لهم، منذ بعض الوقت، عملاء من كل نوع بغية حثّ الرأي العام الأوروبي على الاهتمام بهم. انضمام إلى مصر، حماية ألمانية، حماية فرنسية، حكم ذاتي أو استقلال، كلها حلول مقبولة لديهم؛ إلا النظام التركي. قطعتُم الطريق، سيادة الرئيس، بتصريحكم في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر على هذه الأوهام كلها. إلا أن الاضطرابات ليست سطحية بل هي عميقة، ولن تلبث أن تنبعث من جديد متخذة الأشكال نفسها.

لا وجود في بيروت للتفاهم الثلاثي، فالقنصل الروسي يصرّ على التصرف بانفراد، والقنصل الإنكليزي يضايق زميله الفرنسي.

إنه من الضروري قطعًا أن يتراجع هؤلاء السادة الأجانب عن ممارسة سياسات ذاتية، وأن يلتزموا بوجهات نظر حكوماتهم التي اعترفت بوضع فرنسا الخاص في سورية على ما يستفاد من كلامكم نفسه.

يروّج خصومُنا أن فرنسا، في ما لو احتلت سورية، ستعمد إلى إقامة نظام إدارة محلية فيها (indigénat) على غرار ما فعلته في الجزائر. وأدّى ذلك إلى إثارة نقاشات محلية طويلة. كما يجري في الوقت نفسه تأكيد أن المدارس المسيحية سوف تُغلق وستُستبدَل بالتعليم العلماني، ما يثير مخاوف كثيرين من الأهالي شديدي الإيمان. لذا فإن التآمر المصري - الإنكليزي حظي بذلك القسط من النجاح الذي تعلمونه، بحيث إن الأغلبية العظمى من السكان أبدت صراحة رغبتها في الاحتلال البريطاني (الانضمام إلى مصر).

مما لا شك فيه، يا سيادة الرئيس، أن تصريحاتكم أعادت إلى أذهان السوريين صورة أسلم عن الوضع. لكن لن يلبث اسم فرنسا الذي طالما أكدتموه بحماسة، أن يستبدل من جديد باسم أوروبا، وخصومنا جادّون في ذلك. وسوف تعود المؤامرات التي كشفتم بأنفسكم النقاب عنها، إلى الانتعاش والتزايد. وعندئذ ستكون هناك جزائر (Algerias) جديدة مرتقبة، إلا إذا واكبت الأعمال أقوالكم منذ الآن. وأوّل هذه الأعمال: إبقاء سفينة حربية في بيروت بشكل دائم، وثانيها أنه قد يكون من الضروري أن يطلب من قنصلنا العام كي يكون شديد اليقظة لاستغلال أدنى ذريعة من أجل التدخل في الشؤون المحلية. فالقنصل الروسي وكذلك الإنكليزي والألماني لن يَدَعوا فرصةً كهذه تفلت من أيديهم. وربما انتعشت أحوال القنصلية العامة إذا تجهزت بمكتب سياسي. وربما يجب علينا، أيضًا،

تشجيع صحف حرّة عدة، تصدر بالفرنسية والعربية. فالرأي العام، في الواقع لا يمكن تحريكه فقط بواسطة موظفين رسميين. وأخيرًا سيدي الرئيس، يبدو من المفيد جدًا أن نستمر بزيادة النفقات المالية كما على الصعيد التعليمي، كذلك على الصعيد الاقتصادي. لكن ما هي الأهداف التي نتوخّاها من وراء هذه السبل؟ إنها، مع الأسف، مجرد الحفاظ على السلطة الحالية كما هي عليه الآن، لأننا إذا اكتفينا بالمراوحة مكاننا فسوف يفلت الأمر ويقع في أيدي خصوم ذوي بأس وتصميم.

أما بالنسبة إلى تطلّعات السوريين، فينبغي ألا تتعدى الإصلاحات الموعودة. والمهم في الأمر هو أن تضطلع فرنسا، لا أوروبا، بضمان هذه الإصلاحات. يجب إذًا على الصعيد العملي، أن نحصل على التخلي السياسي لا فقط من جانب إنكلترا، بل من جانب ألمانيا وروسيا أيضًا، لتتمكن سورية من العيش بصورة أفضل ومن دون «خضات»، وليصبح باستطاعة فرنسا أن تمتّن بشكل طبيعي وضعها التقليدي المألوف.

إن ما أعرضه لسيادتكم، حضرة الرئيس، هو خلاصة محادثاتي مع عملائنا المحليين الأوفياء الذين يتوقعون بأسف زوال السلطة الفرنسية في سورية، لأن فرنسا لا تمتلك وسائل العمل السياسي التي يمتلكها منافسوها. وأود أن أضيف أن مشروع الإصلاحات كما يريده أصدقاؤنا لا يطرح مسألة الاستقلال أو الحكم الذاتي أو حتى لا مركزية موسعة قد تضع المسيحيين في مرتبة أدنى من المسلمين. سورية ليست لبنان حيث الأغلبية مسيحية. ويجب أن تظل مقاطعة عثمانية طالما أن فرنسا لا تعتزم أن تحسم فيها الأمور.

إن إصلاحات ١٩٠٨ كانت ليبرالية جدًا ولا تطبّق مطلقًا. فلكي تكون القوانين في تركيا نافذة المفعول، كي تكون شيئًا آخر غير حبر على ورق، يجب فرض رقابة خارجية. إننا نتساءل ما إذا كان بالإمكان تزويد كل دائرة إدارية أو قضائية بمفتش أو بمستشار فرنسي، وإلا فإن أي شيء سوى ذلك سيكون عديم النفع من دون هذا التعاون. القوانين جيدة إذا ما طُبّقت، لكن أفضل التشريعات، لا قيمة لها إن لم يكن هناك عدالة في التوزيع.

وتفضلوا، سيدي الرئيس، بقبول فائق الاحترام

التوقيع

د. جورج سمنة

الملحق الرقم ٤

حول حركة الإصلاح في بيروت وتركيبها الطائفي(*)

بيروت في ١٨ آذار/ مارس ١٩١٣

القنصلية الفرنسية العامة في سورية

معتمدية إدارة أوروبا وأفريقيا والشرق

عدد ٦٣

بلاغ إلى السفارة

السيد كوجيه قنصل فرنسا العام في بيروت،

معالي السيد جونار (Jonnart) وزير الشؤون الخارجية في باريس.

حول الإصلاحات المنوي تطبيقها في سورية

قدّم إليّ السيد زينيّة (Zeinieh)، مدير الجريدة العربية **الثبات**، بيانًا باسم موقّعيه، أرى نظرًا إلى أهميته السياسية أن أرفعه إلى معاليكم، مرفقًا بهذه

(*) رسالة القنصل العام الفرنسي في بيروت السيد كوجيه إلى وزير الخارجية مرفقة برسالة بعث بها الأعضاء المسيحيون في اللجنة التنفيذية للجمعية الإصلاحية في بيروت. انظر:
F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 120, pp. 59-62.

الرسالة. هذا البيان المحرر بموافقة الأعضاء المسيحيين في لجنة المبادرة للإصلاحات في سورية التي كان لي شرف التباحث معها مرارًا، موقّع من قبل أهم الأعضاء وأكثرهم شهرة. إن السيد بترو طراد وهو محام، والسيد تويني الترجمان في هذه القنصلية، كلاهما روم أرثوذكس، والسيّدان زينيّة وأرقش، وهذا الأخير ملاّك، روم كاثوليك. أما السيد هاني، وهو ملاّك، فماروني، والدكتور ثابت بروتستانت.

حرص هؤلاء السادة في الخطاب الذي بعثوا به إليّ باسم أبناء طوائفهم على أن يوضحوا بدقة أماني مسيحيي سورية، وعلى تأكيد ارتباطهم بفرنسا.

تُمثل هذه الوثيقة شهادة أخرى على التعاطف العميق الذي يشدّ إلينا مسيحيي هذه المنطقة. كما إنها تدل على مبلغ التأثير الذي أحدثته في نفوسهم الوعود الصادرة عن فرنسا، وعلى مدى عظيم الآمال التي ولّدتها لديهم.

ملحق نشرة القنصلية الفرنسية العامة في بيروت
- عدد ٦٣ - تاريخ ١٨ آذار/ مارس ١٩١٣

الأعضاء المسيحيون المنتخبون في اللجنة التنفيذية للجمعية العمومية يعرضون على القنصل الفرنسي الأمور التالية:

- وضع المسيحيين العثمانيين.

- مشروع الإصلاحات الذي صاغته اللجنة التنفيذية.

- أماني مسيحيي سورية.

حضرة القنصل العام

نحن الموقعين أدناه، الأعضاء المسيحيون في اللجنة التنفيذية للجمعية العمومية المنتخبة بواسطة مجالس طوائف بيروت كافة من أجل صياغة برنامج الإصلاحات المتعلقة بهذه الولاية.

إننا إذ نعتبر فرنسا حامية المسيحيين العثمانيين ووطنًا بالتبنّي لمسيحيي سورية.

نتشرف بأن نلتمس عطف رعاية القنصل الفرنسي العام في سورية ونعرض لسيادته الأمور التالية المتعلقة:

- بوضع المسيحيين العثمانيين.

- بمشروع الإصلاحات الذي صاغته اللجنة التنفيذية.

- بأماني مسيحيي سورية.

كما نرجو سيادة القنصل الفرنسي العام أن يتفضل بنقل هذه الاعتبارات إلى الحكومة الفرنسية على أمل أن تتكرم هذه الحكومة باتخاذ الإجراءات التي ترى أنها ضرورية من أجل مد يد المساعدة إلى بلد يرتبط بفرنسا ارتباطًا نهائيًا، وهو سورية.

١- وضع المسيحيين العثمانيين

على مر الزمن، كان وضع المسيحيين في الإمبراطورية العثمانية بائسًا ويرثى له. وسيتفاقم هذا الوضع بشكل هائل إثر الحرب البلقانية والهزائم التركية التي ستكون عواقبها المباشرة:

- زيادة الضرائب،

- تشجيع هجرة المسيحيين السوريين،

- تزايد التعصب الإسلامي.

أ - **زيادة الضرائب**: ستعمد تركيا، وعمدت فعلًا نتيجة خسارتها مقاطعاتها الأوروبية، إلى تحميل المقاطعات الآسيوية عبء النفقات التي كانت تتوجب على المقاطعات المفقودة، ومن كان على علم بالمحاباة وبالطرق الجائرة التي تُمارسها الإدارة التركية في توزيع وجباية الضرائب، لن يشكك لحظة «واحدة» بأن الأعباء الجديدة سوف تقع على كاهل السكان المسيحيين.

ب - **تشجيع هجرة مسيحيي سورية**: منذ اندلاع الحرب البلقانية قدمت من مقدونيا وتراقيا (Thrace) أعداد كبيرة من المسلمين إلى سورية، والسلطات التركية تشجع هذه الهجرة المتصاعدة أيما تشجيع، وهو ما سيؤدي بشكل حتمي إلى اختلال في التوازن بين عدد المسيحيين وعدد المسلمين في سورية، وسيكون لذلك نتائج وخيمة على المسيحيين. ولمّا كان المسلمون هم الأسياد، وهم المستبدون لكونهم مسلمين، فسيكونون كذلك أكثر فأكثر بالنظر إلى قوة العدد الساحقة. وأبدى مسيحيو سورية قلقهم واضطرابهم من هذا الوضع، بحيث إن الحالة الراهنة للأمور تدفع نحو العناية بتشجيع هجرة مزدوجة: هجرة المسلمين إلى سورية وهجرة المسيحيين إلى أميركا. ومهما قصر دوام هذه الحال، فإن ذلك لا يعني إلا إفقارًا للعنصر المسيحي في سورية.

ج - **تزايد التعصب الإسلامي**: استخدم الساسة الأتراك على الدوام التعصب الإسلامي باعتباره عاملًا مضمونًا وثمينًا. كما أنهم لم يتوانوا عن استغلال ذلك العامل خلال أحداث البلقان الأخيرة. ونجم عن ذلك واقع أكيد ألا وهو اعتبار الجماهير الإسلامية للحرب البلقانية حربًا دينية، حربًا صليبية، حرب الصليب ضد الهلال، حرب المسيحية المتحالفة ضد الإسلام. من هنا، لا يستبعد أن يعتقد المسلمون أن وجود المسيحيين في الإمبراطورية العثمانية هو السبب الرئيس بانحطاط الأتراك وانهزامهم. وتصل عقلية المسلمين في الواقع إلى حد اعتبار المسيحيين هم المسؤولين الفعليين عن المصائب التي تحل بالإمبراطورية، إلى حد اعتبارهم الأعداء الحقيقيين. وسيكون المسيحيون موضوعًا لكل أنواع الابتزاز، ولكل أنواع الاستبداد، وبالطبع ليس ذلك الاستبداد الصريح والمعلن الذي قد يتخذ ذريعة للتدخل الأجنبي (والأتراك شديدو المكر وكثيرو الفطنة لهذا الأمر)، بل ذلك الاستبداد الخفي والجائر الذي تبرع به الإدارة التركية وتجد فيه خير وسيلة لمطّ القانون.

٢ - مشروع الإصلاحات الذي أعدته اللجنة التنفيذية

غداة الخطاب الذي نصح به رجل الدولة القوي ريمون بوانكاريه (R. Poincaré)، وكان حينها رئيسًا للوزراء، تركيا بإدخال بعض الإصلاحات في

مقاطعاتها الآسيوية، أعلنت الحكومة التركية مباشرة أنها كانت على استعداد لإجراء بعض الإصلاحات في ولاياتها، ودعت الولاة إلى إخطار رعاياهم على إعداد مشروع هذه الإصلاحات. إن المسيحيين العثمانيين بخبرتهم التي اكتسبوها من تجارب ماضيهم كانوا يدركون معنى صدق نوايا الحكومة. فمشروع الإصلاحات لم يكن ليستخدم، في ما لو استخدم، إلا لشل التدخل الأوروبي عندما تطالب الدول الأوروبية تركيا بإدخال بعض الإصلاحات الحساسة والمحددة. وسيكون لتركيا عندئذ أن تجد في مشاريع الإصلاحات هذه، المزعومة أنها من إعداد السكان أنفسهم، وما هي في الحقيقة، إلاّ من وحي الحكومة نفسها، حجة ومخرجًا لرفض الإصلاحات التي تقترحها الدول الأوروبية، متعللة بأن هذه الإصلاحات لا تَردُ في المشروع الذي أعده أصحاب العلاقة أنفسهم.

مع ذلك، فإن وافق مسيحيو بيروت على التعاون مع المسلمين في صياغة مشروع الإصلاحات فإنما للسببين التاليين:

- إحباط مناورة الحكومة التركية، وذلك بالحؤول دون صياغة المشروع بالاتجاه الذي تأمل الحكومة التركية أن تتخذه.

- العمل على تضمين هذا المشروع مبدأ الرقابة الأوروبية في فروع الإدارة كافة.

٣ - أماني المسيحيين في سورية

حتى في حال الافتراض أن الإصلاحات ممكنة التطبيق مع أو من دون مؤازرة أوروبا، فإن هذا الحل لا يمكن أبدًا أن يستجيب لأماني مسيحيي سورية الحقيقية. فهؤلاء مرتبطون بفرنسا ارتباطًا نهائيًا، وهم لا يمكنهم إلى الأبد أن ينسوا ما يدينون به من إكبار لعظمتها وحضارتها، ومن اعتراف بالشكر لعطفها عليهم أيام الشدائد. إن «الأمنية الكبرى» لمسيحيي سورية هي بسط الحماية الفرنسية على سورية.

الحالة هذه، نحن الموقعين أدناه، العاملين باسم مسيحيي بيروت، موكلينا،

نعرض في ما يلي، مرتّبة بحسب الأفضلية، الحلول التالية التي تبدو لنا أنها الحلول الوحيدة التي تناسب الوضع السياسي في سورية.

- فإما بسط الحماية الفرنسية على سورية.

- وإما الحكم الذاتي لولاية بيروت تحت حماية فرنسا ورقابتها الفعليتين.

- وإما ضم ولاية بيروت إلى لبنان على أن يوضعا معًا تحت الرقابة الحقيقية الفرنسية.

التواقيع



الملحق الرقم ٥

في موضوع الاضطرابات الناشبة في قضاء عكار(*)

من: السيد دوكوسو في نيابة قنصلية طرابلس،

إلى: القنصل العام لفرنسا في بيروت،

الموضوع: الاضطرابات الناشبة في قضاء عكار وحماية الموارنة في هذه المنطقة،

٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٢

إن مقاطعة عكار، التي تشكل من وجهة النظر الطوبوغرافية والإثنية جزءًا مكملًا للبنان، تكوّن في الوقت الحاضر أحد أهم أقضية متصرفية طرابلس. وهي مكسوّة في قسمها الأكبر بالجبال التي ما زالت تحتفظ بأشجارها، كما أنها تحوي عددًا كبيرًا من الأودية الصغيرة المُدهشة في خصبها، وبعض السهول الرحبة التي يسقي النهرُ الكبير أحدها، وهي تنتج الحبوب المتنوعة بوفرة.

استنادًا إلى الإحصاءات الأكثر حداثة، بالإمكان تقدير عدد سكان هذا القضاء بأربعين ألف نسمة، منهم:

(*) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 118, pp. 31-39.

موارنة	١٥,٠٠٠
روم أرثوذكس	١٣,٠٠٠
روم كاثوليك	٥٠٠
مسلمون	١٢٠٠

إذًا هي، كما نرى، مركز مسيحي مهم يخضع، من وجهة النظر الدينية، لأسقفيتي طرابلس المارونية والروم الأرثوذكسية.

على الرغم من أن مؤسسة الآباء الكرمليين في القبيات قد تخلّت عن الحماية الفرنسية، فإننا ما زلنا نحتفظ بهذه المنطقة بنفوذ كبير، وذلك بفضل مدارس الآباء اليسوعيين في صيدا وعندقت.

أما مركز هذا القضاء فكان عكار سابقًا، وهي ضيعة في أعالي الجبل، ثم انتقل المركز منذ بضع سنوات إلى حلبا، وهي قرية تقع في السهل، ويبلغ عدد سكانها ١٥٠٠ نسمة تقريبًا.

في الواقع إن أهم تجمع تكوّنه بلدة القبيات التي تُعد، مع حاراتها السبع وتجمعات عندقت وعيدمون المجاورة، ١٠ آلاف نسمة، جميعهم من الموارنة.

على الرغم من تفوّقهم العددي، فإن مسيحيي عكار قاسوا، على ممر العصور، نكد مواطنيهم المسلمين الذين يشكلون مجتمعًا شبه إقطاعي. وفي هذه المنطقة، حيث إذا جاز لنا القول، لم تمارس السلطة العثمانية حقوقها في السيادة قط، يوجد نوع من أنواع الإقطاعية الإسلامية الغيورة على امتيازاتها، والغنية بأملاكها؛ وهي تتألف حاليًا من أربعة «باشوات»، وعشرة «بكوات»، وحوالى المئة «آغا». إن جميع هؤلاء الأسياد الصغار الذين يملك كل واحد منهم جيشًا حقيقيًا يدافع به عن مصالحه، ما فتئوا يقطعون الطرق ويفرضون على الموارنة ضرائب باهظة تقريبًا، لكن من دون أن يبلغ ابتزازهم وأعمال عنفهم الدرجة التي وصلت إليها في هذه الأيام الأخيرة.

إن التعصّب الإسلامي الذي يرافقه دائمًا، في هذه المنطقة، روح السلب غدا أخطر من أي وقت مضى بعد أن هيّجته أخبار الحرب. إن أعمال القتل ونهب الممتلكات تضاعفت، وهي تُرتكب ضد المسيحيين المروَّعين الذين لم يتجرأ أحد منهم على الشكوى للسلطات خوفًا من أعمال الانتقام.

سرت في طرابلس - الشام الإشاعات عن أولئك الأسياد، في حين تسلّمت من مختار القبيات رسالة عاجلة يبلغني فيها أن بلدته محاصرة، منذ أسبوع تقريبًا، من قبل عصابات البكوات، وأن أي تموين أصبح مستحيلًا، كما إن سكان البلدة بكاملهم قد حملوا السلاح. وفيما تحصل كل ليلة بعض المناوشات بينهم وبين بعض الفرق، فإنهم يعيشون في ذعر من حصول هجوم عام لا يقدرون على صدّه.

لما رغبتُ في الاستعلام عن هذه الوقائع حيث تحصل، انطلقتُ برفقة السيد شاغوري، المترجم في نيابة القنصلية، إلى منطقة عكار التي عدتُ منها بعد زيارة استمرت خمسة أيام. وتبيّن لي في أثناء التحريات التي قمت بها شخصيًا أن الأمور كلها التي بلغتني لم يكن مبالغًا فيها. ففي تل كلخ، وهي أقرب محطة من القبيات، كانت أخبار هذه البلدة مقطوعة منذ ثمانية أيام. وفي أثناء وصولي إليها لاحظت مظهر الريف المهجور الذي كانت ثلاثة أرباع أرضه بلا عناية. وجمعت عبر مروري السريع في ما يقارب العشر ضياع من ضياع الموارنة، خمسًا وثلاثين شكوى تتعلق بتعديات جرت حديثًا. وكما يمكن الملاحظة من الاطّلاع على هذه المستندات التي أبعثها إليكم، ربطًا، فإن ما من شيء ينقص في هذه القائمة السوداء: سرقات، حرائق، أعمال عنف، اغتصاب، اغتيالات.

تلاحظ جريدة طرابلسية في مقالة لها، بعثت إليكم أيضًا بنسخة عنها، أن هذه الأعمال تُعيد إلى مسامعنا أعمال عصابات «مقدونيا» القديمة. كذلك على الرغم من أني لم أكن أُعلن عن وصولي إلى أي مكان أذهب إليه، فإن السكان الموارنة قد استقبلوني استقبالهم لأحد المُحرِّرين. إن هذا الشعب الذي كبت شكواه مدة طويلة من الزمن، تجرأ على رفع صوته، يُشجّعه في ذلك وجود ممثل أمة يعتبرها حاميته الوحيدة، ويرجو سيطرتها من كل قلبه.

كما إني تأثرت تأثّرًا بالغًا بكل مظاهر العرفان بالجميل والإقرار بالفضل التي أغدقها عليّ أولئك القوم المساكين. وبينما كنت موجودًا في القبيات هاجم القرية حوالى عشرة من اللصوص المسلحين، فرأيت من واجبي، في غياب كل سلطة عثمانية، أن أشجع بوجودي بعض الفلاحين الذي صدوا المهاجمين وقاموا بمطاردتهم. وتم في أثناء هذا الاشتباك الذي استمر ساعة من الزمن عبر أحراج الجبل، تبادل حوالى خمسين طلقة نارية لم تُسفر عن نتيجة.

على الرغم من أنه تعذّر اللحاق باللصوص الذين عُرف منهم ستة، بسبب هبوط الظلام، ولأنه في النهاية، كانت الضجة أكبر من الضرر، فإن من واجبي أن ألفت انتباهكم إلى التصرف الجيد الذي قام به السيد شاغوري الذي كان، طيلة هذه الحادثة، في الصف الأول ولم يكف بموقفه هذا عن إعطاء المثل الجيد في الشجاعة والعزم. إني مسرور لتمكّني، في هذا المجال، من الإشادة بترجماننا الذي عبّر عن إخلاصه لنا في شتى الظروف.

حدثني الأسقف عريضة الذي كنت معه خلال الحادث الذي ذكرته، عن الحالة المحزنة لهذا الجزء من أبرشيته، كما أنه كان يتهيأ، عندما قابلته في القبيات للكتابة إليكم بغية إطلاعكم على المخاطر التي تمر بها طائفته، وطلب تدخلكم الحازم لوضع حد لهذه الاعتداءات الكثيرة. وهو يرى أن العلاج الوحيد الذي يمكن تقديمه هو نفي أو سجن بعض أهم بكوات عكار، وعلى الأخص حوالى عشرة منهم، بحوزتي قائمة بأسمائهم، وبوجه خاص محمد رشيد بك، زعيمهم جميعًا. وزارني هذا الأخير في القبيات وأصرّ على مرافقتي مع رجاله حتى بلدة البيرة، المقر الرئيس لقومه.

لم أفوّت في مروري لهذا المكان أن أجتمع بخمسة من أكثر البكوات نفوذًا في البلاد، ولم أخفِ عليهم رأيي في تصرفهم حيال السكان المسيحيين، كما أسمعتهم مدى سوء سياستهم في خلق أي فتنة في هذه المنطقة في الوقت الحاضر. وأضفت أنه بالنظر إلى ما لهم من نفوذ، فإنه من أهون الأمور عليهم تأمين الهدوء في هذه المنطقة، وأن الحكم العثماني إذ أبقى على امتيازاتهم البالية، كما لو أنه يقيم الدليل على ثقته بهم، فإن عليهم إثبات أهليّتهم لها، ومد الباب العالي، في هذه الأوقات الحرجة، بالدعم المتمثل بحسن نواياهم.

تركت البيرة حاملًا وعودًا أكيدة قطعها لي هؤلاء البكوات، وبشكل خاص محمد رشيد. أما مدى الركون إلى هذه الوعود فأمر أجهله، والمستقبل وحده هو الذي سينبئنا بذلك.

في انتظار ذلك، قلقت السلطات العثمانية من مروري في عكار، وتوجه متصرّف طرابلس إلى هذا القضاء يصحبه بعض الجندرمة، إلا أني متأكد من عدم جدوى التدابير التي قد يتّخذها.

كما في باقي المناطق، كذلك في عكار خصوصًا، أظهرت السلطة العثمانية عدم كفاءتها لتأدية واجباتها باعتبارها دولة.

يمكننا في الوقت الحاضر عدم الشك بحسن نيّتها، إلا أننا نملك حججًا وافية للاعتقاد بعدم أهليتها تمامًا.

إذا كانت فرنسا لا تريد أن تشهد، إن عاجلًا أم آجلًا، إفناء جماعيًا لموارنة هذه المنطقة، فإن عليها أن تؤمّن بشكل حازم حمايتهم التامة.

الإمضاء

دوكوسو

الملحق الرقم ٦

تقرير شكري غانم في موضوع المؤتمر العربي الأول ١٩١٣ وولاية بيروت ولبنان(*)

إن المؤتمر العربي السوري المنعقد في باريس، الذي سيكون له وقع كبير في العالم الإسلامي، سوف تترتب عليه نتيجتان فوريتان، هما استعادة فرنسا لودّ مسلمي الشرق بالذات. هذا الود الذي يتوسّله ويعمل من أجله الألمان وحتى الإنكليز، خفيةً أو جهارًا، كان من شأنه أن يخلّف تأثيرًا إيجابيًا وملائمًا في نفوس مسلمي أفريقيا. وهذه مكافأة منصفة للذين قاموا بالمبادرة الأولى.

أما الهدف الذي ينشده المؤتمر، فإن المشتركين به أنفسهم يشكّون في بلوغه، وهم يتوقعون المقاومة التركية، ولا يرجون شيئًا من حسن نيّة القسطنطينية.

مع ذلك، يبذل الأعضاء المسلمون هذا الجهد إرضاءً لضميرهم وإيفاءً بمسؤولياتهم.

بعد فشل هذه المحاولة، فإنه من المحتمل جدًا أنهم سينتهون إلى

(*) مذكرة سرية من رئيس اللجنة اللبنانية ورئيس اللجنة المركزية السورية في ما بعد شكري غانم إلى السيد بيشون وزير الخارجية، في موضوع ولاية بيروت، وعلاقة لبنان بها. انظر:
F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 122, pp. 79-81, le 17 Juin 1913.

الانفصال إداريًا عن تركيا (وسيجرّون معهم أبناء دينهم)، وإلى مشاركة مواطنيهم المسيحيين رأيهم في الانضمام إلى لبنان، لأنهم يجدون في ذلك الطريقة الوحيدة لإشباع طموحهم إلى الحرية والتقدم، وفي الوقت نفسه رغبتهم في عدم الانفصال كلّيًا عن تركيا، إذ إن لبنان واقع تحت سيادتها (ومن المقرر أن يبقى كذلك).

إن جميع أعضاء المؤتمر المسلمين يرون هذا الرأي، ويأخذون على عاتقهم إقناع مواطنيهم وأبناء ملّتهم بتبني هذا الرأي، والعمل على تحقيقه.

لبنان

إن وضع لبنان المتزعزع منذ عام ١٨٦١، وخصوصًا منذ آلت الامتيازات التي اعترفت له بها أوروبا إلى ما هي عليه، لفت انتباه فرنسا، وصدر منذ أشهر قليلة بروتوكول جديد للبنان بناءً على طلبها، هذا البروتوكول لن يُحسّن كثيرًا وضع البلاد، إلا أنه إذا طُبّق، كما هو، بصدق وإخلاص، فقد يحمل إليها بعض الانفراج، أو على الأقل، أملًا ما.

أنشئ بموجب هذا البروتوكول مرفأ جديد في لبنان، إلا أنه لا يبعد عن مرفأ بيروت سوى عشرين دقيقة، وتتوقف فيه بعض السفن، مجاملةً، ما يُفقد لبنان أحد امتيازاته، إذ سيقيم على أرضه بعض الموظفين الأتراك. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا البروتوكول يضاعف عدد الحرس الوطني، إلا أنه لا يقدم لتسديده رواتبهم. ثم إن العدد الموجود الآن مجهز تجهيزًا مزريًا، ورواتبه هزيل جدًا.

إن الميزانية الجديدة التي أُعدّت تحت إشراف الحكومة التركية نفسها، تسجّل عجزًا قيمته ٣٧ ألف ليرة تركية (٨٥١ ألف فرنك فرنسي)، وترفض تركيا سد هذا العجز، كما عاهدت أوروبا بذلك. إن فرض ضرائب جديدة على اللبنانيين، ويبدو أن هذا رأي بعضهم، يعني دفعهم إلى اليأس، وكذلك إجراء محادثات مع الدول الكبرى التي وقّعت بروتوكولي ١٨٨٤ و١٩١٢ ونظام ١٨٦١ الأساسي الصريح بشأن هذا الأمر، إذ إنه يشترط، بالفعل، عدم فرض ضرائب جديدة على اللبنانيين مهما كان السبب.

الخلاصة

منذ عام ١٨٧٧ - ١٨٧٨، وعلى الرغم من التفات تركيا إلى ميزانية لبنان السنوية واعترافها بالمبالغ المتوجبة عليها، فإنها لم تعد تدفع شيئًا من ذلك.

حتى لا تعنّفهم حكومتهم، عمل الحكام المتعاقبون (وهم موظفون قبل كل شيء) على إنقاص رواتب الموظفين إلى النصف، وإلغاء المدارس، كما وضعوا يدهم على مداخيل القرى المخصصة للأشغال العامة (هذه المداخيل ملك للشعب ملكًا خاصًا) أخذوها، أولًا، على سبيل الإعارة الموقتة، وما زالت الإدارة تستعمل هذه المبالغ السنوية التي لم تصرف في موضعها. وهكذا ارتفع المبلغ الذي يتوجب على تركيا حتى بلغ الآن حوالى مليون ونصف مليون ليرة تركية.

هل بإمكان تركيا، أو هل تريد، تسديد هذه المبالغ التي بإمكانها تقويم الوضع في لبنان؟ صرحت تركيا أنها لا تستطيع ذلك، ولا تريده.

يطالب اللبنانيون بتعويضات ما، إنهم يطلبونها اليوم وسيطالبون بها غدًا. وربما هذه التعويضات تستجيب لأماني جميع اللبنانيين، وكذلك لأماني السكان المسلمين والمسيحيين. كما أن التاريخ يقرّها والموقع الجغرافي وضرورة الحياة، فإن اللبنانيين سوف يتحدون والبيروتيين ليحققوها ثوريًا إذا لزم الأمر.

هذه التعويضات التي لم يعد بإمكان إنكلترا معارضتها كما في عام ١٨٦١، بحجة أنها لا تستطيع تسليم المسلمين - عشية المذابح - لعداوة المسيحيين، تتألف من ثلاث نقاط رئيسة:

- استعادة لبنان حدوده الطبيعية التي انتُزعت منه من دون سبب.

- الانتفاع من المداخيل كلها، بما فيها مداخيلِ البرق والبريد والجمارك، وذلك بعد الاتفاق حول ما يجب التنازل عنه، احتياطًا لتعهدات الدولة.

- تشكيل حكومة يتم اختيارها من خارج الإطار التركي.

إن أماني مسلمي ولاية بيروت (المطروحة قضية ولايتهم على بساط البحث) تتوافق مع طلبات اللبنانيين، فهل توافق أوروبا، أخيرًا، على إعطاء هذه

المسألة حلها الطبيعي؟ أليس من الأفضل تدارك الضرر الذي يمكن أن ينتج من حركة تمرد، على أن نجبر على محاربة هذا الضرر وشفائه بصورة ناقصة، كما يحصل دائمًا في الأحوال المماثلة، من دون الأخذ بالاعتبار التعقيدات الدولية التي مردّها إلى الدسائس، لو أعطيناها الفرصة والوقت لتحصل، وكذلك المساومات التي قد نتعرض لها، والتي قد تجلب على تركيا أوخم العواقب وتسبب لأوروبا، وخصوصًا لفرنسا، أكبر الصعوبات.

إن الوسائل العملية للتوصل إلى حل سلمي لهذه المسألة هي، بالنسبة إلى فرنسا، أن تظهر الود لهؤلاء السكان بتركهم يفعلون ما يريدون.

إذا لم يحصل سكان بيروت على الإصلاحات التي ينشدونها، فإن مجلس أعيانهم سوف يعلن في اجتماع رسمي، انضمامهم إلى لبنان الذي، بواسطة مجلسه الإداري، واستنادًا إلى حقوقه القديمة والتعويضات التي من حقه، يعلن عن استعادة حدوده القديمة.

هكذا تتألف بين ليلة وضحاها سلطة قانونية، ويشارك ممثلون عن ولاية بيروت في المجلس الإداري اللبناني الذي يطلب من أوروبا وتركيا تعيين سلطة أوروبية. وعلى الرغم من مظهره، فإن هذا المشروع ليس حلمًا، وعلى فرنسا المتمثلة في قنصليتها في بيروت، أن لا تضع أمامه العراقيل، وخصوصًا أن تمنع القنصلية من اتخاذ موقف معاكس لهذه التطلعات المشروعة كما تفعل في الوقت الحاضر.

لا يُطلب من القنصل العام سوى الحياد، شرط أن يكون هذا الحياد مقرونًا باستعدادات طيّبة. هل من حاجة إلى إبراز المكسب الذي ستجنيه فرنسا؟

إننا نعمل من أجلها، ومن أجل بلدنا.

ألا يعني لبنان الأكبر أن تضع فرنسا يدها على الشواطئ السورية من دون حاجة إلى احتلال فعلي وحصول مساومات ومضاعفات خطرة؟

١٧ حزيران/ يونيو ١٩١٣

شكري غانم

ملاحظة يضيفها غانم على رسالته

أصبح موقف القنصل العام في بيروت، منذ مدة قصيرة – منذ سفره إلى القسطنطينية – معاكسًا جدًا لهذه التصورات، ومعاكسًا أيضًا للسياسة التقليدية الفرنسية وللحفاظ على روابط المودّة، فهل التعليمات الموجّهة إليه هي التي تدفعه إلى هذا التصرف؟

مهما يكن الأمر، فإنه لا يضفي على هذه الأوامر شيئًا من شخصيته. ألا يشكل هذا الموقف، حيال العالم العربي ولبنان بخاصة، وخصوصًا في هذا الظرف، تصرفًا مشبوهًا وتجاهلًا لانتقال التوازن في الإمبراطورية؟ إضافة إلى ذلك، فإن هذا الموقف يضاعف من نشاط القنصل الألماني الذي يساعده ترجمان نافذ جدًا، هو شقيق ترجمان القنصلية الفرنسية.

الملحق الرقم ٧

رسالة من الطائفة المارونية إلى الرئيس الفرنسي(*)

جبل لبنان في ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩١٣

السيد ريمون بوانكاريه، رئيس مجلس الوزراء

فيما لا تكف الحكومة الفرنسية عن السخاء بعواطفها وتصريحاتها المؤيدة للبنان وسورية، خاب أملنا هنا من الإصلاحات الوهمية الممنوحة إلى لبنان من دون أن تقدم إليه الوسائل المالية التي تسمح له بالاستدانة منها.

من المؤكد أنه من أجل ممارسة سياسة صحيحة، يجب إرساؤها على قواعد مالية جيدة، لكن المراجعة الجزئية، لسجل المساحة اللبناني الذي يخضع لضريبة الأراضي التي كانت غير مزروعة في عام ١٨٦١، التي عادت فاستصلحت منذ ذلك الحين، وكذلك لعائدات العقارات المبنية في هذه المرحلة، ترينا أنه لا يمكن لهذه (الموارد) أن تغطي ارتفاع قيمة المصاريف الضرورية الناتجة من ازدياد عدد الجندرمة، وزيادة النفقات البسيطة الإدارية والقضائية.

سيكون إذن ملحًا إرجاع سهل البقاع الصغير الواقع إلى جنوب هذا الجبل، وكذلك المعيصرة الواقعة إلى الشمال، اللذين لم ينفصلا عنه إلا خلال

(*) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 119, le 6 Janvier 1913.

حكم المتصرفين الثاني والثالث، ومن المُلحّ أيضًا تعديل حدوده الطبيعة بإعادة بعض القرى الواقعة على سفحه، التي تشكّل جزءًا لا يتجزأ من أرضه، والتي أُلحقت اعتباطًا بولاية دمشق.

هذه التعديلات لو أنجزت، ستسمح لهؤلاء السكان المجدّين والمبادرين، بالنمو، وستسمح أيضًا بالتعويض على عجز الحكومة المركزية عن طريق الزيادة المحسوسة لمداخيلها الجمركية، وبإيقاف الهجرة المدمرة التي تخلي البلد الذي كان سكانه يفضلون استثمار أرضهم الأم بدلًا من أن يهجروا إلى أربع زوايا الكرة (الأرضية)، هذا على اعتبار أن حكمًا لا يمكن أن يعيش إذا لم يملك الوسائل المالية.

تلك هي الوسيلة الحقيقية لإنعاش لبنان وسورية اللذين يُطالبان بإصلاحات جدية وفاعلة لا بتفاهات تدمّرهما وتمسخهما.

مع ذلك يجري اللجوء إلى التسويات في المصالح الأقل أهمية، ويجري الاختيار في وجهة إنصاف التدابير، ما يعني أن كل شيء ينبغي البدء به من جديد.

بيد أن هذا هو الظرف المناسب، وإلا ضاعت الفرصة، لتعديل الحدود الطبيعية لهذا الجبل. وإن فرنسا لتريد ذلك وتستطيع القيام به، ولا سيما أن الحكومة الجديدة، بحسب البروتوكول المعدّل، مكلّفة بإعداد مشروع مالي للبنان، وهذا المشروع لا يمكن توطيده من دون هذا التعديل.

إن اللبنانيين يطالبون بإصلاحات جدية ومفيدة للبلد، وإذ يتوجّهون إلى فرنسا، الحامية الكريمة للبنان، من أجل حماية مصالحهم الحيوية، السياسية والاقتصادية، يُعبّرون عن رغباتهم المنطقية والمحقة.

إن من طلب الغاية، سعى إلى الوسائل الملائمة، فليس عن طريق «التحايل» يجري الحصول على الحل الحقيقي والعادل للمشكلة اللبنانية.

الطائفة المارونية

الملحق الرقم ٨

الموقف الفرنسي من محمد كرد علي ودور صحيفة المقتبس(*)

القنصلية الفرنسية

في دمشق

دمشق في ٧ نيسان/ أبريل ١٩١٣

الجمهورية الفرنسية

إدارة الشؤون السياسية والتجارية

أوروبا، أفريقيا، الشرق

سرّي

من القنصل العام المكلف بأعمال القنصلية

إلى جانب السيد بيشون وزير الخارجية في باريس

أتشرف بإبلاغ معاليكم أنني استقبلت بتاريخ ٢٧ أيار/ مايو المنصرم محمد

(*) F. M. A. E., vol. 120, pp. 147-149.

كرد علي، رئيس تحرير **المقتبس** الذي أتيت مرارًا إلى ذكر حملاته ضد فرنسا.

إن هذا الصحافي الذي أظهرنا نحوه عطفًا، وأدّينا له خدمات، إن في القسطنطينية أو في باريس، عاد منذ فترة من الزمن يبدي إلينا أسمى عواطفه.

إذا لم يقم بزيارتي قبل هذا التاريخ فالسبب، كما قال لي بعفوية، أنه لا يريد سماع من يردد أنه «باع نفسه للأجانب»، وأضاف إلا أنك تعرف شعوري، إذ كيف يمكن أن أنسى ما فعلته من أجلي عندما كانت شرطة ناظم باشا، رجل اللجنة الأحمر (والي أزمير الحالي) تلاحقني، فاضطررت إلى الاختباء والهرب إلى مصر في حين كانوا يعطلون جريدتي.

حدثني محمد كرد علي عن البؤس العام، ورفع سعر الخبز، وعن تراخي الموظفين وإمكان رشوتهم، وعن عدم كفاية القضاة وفسادهم، وعن السرقات واللصوصية التي تُرتكب في الولاية، وعن سخط سكان المدن والفلاحين والمقيمين والرحّل. كما هاجم بعنف الأتراك الذين لا يُرجى منهم شيء، ولا يمكن الاستفادة منهم، ولم يكن في ذلك يهاجم اللجنة بل النظام التركي بأكمله.

تجنّبت تأييد رئيس تحرير **المقتبس**، إلا أنه لم يكن بإمكاني لومه أو مقاطعته، لأن ما جرى على لسانه صحيح، فاكتفيت لِمامًا بإطلاق كلمة نفي أو بإبداء حركة الالتزام بالحد الأدنى، أو بدس ملاحظة للتحفظ، أي بأقل ما يجب، حتى لا يورّطني سكوتي.

أعود الآن إلى موقف محمد أفندي كرد علي السابق.

إن عرفان الجميل الذي يكنّه لنا لم يمنعه من أن يغمز قناتنا على نحو مؤذ، وذلك منذ بداية عام ١٩١١، إلا أن ذمّه لنا لم يصبح عنيفًا سوى بعد عودته من مصر، حيث لم يتمكّن من الهرب، إلا بفضل مساعدتي نوعًا ما. وتناول بذمّه أكثر ما تناول إدارتنا في الجزائر، وتصرّفنا في المغرب، مرحّبًا بكل المظاهرات المعادية لفرنسا التي يقوم بها الكتّاب المسلمون المحليون، ناشرًا كل الاتهامات اللاذعة التي تصدر في الصحف التركية عن لجنة القسطنطينية. ثم إن الأمور ساءت إلى درجة حملت السيدين لوتو (Lutaud) وألابتيت (Alapetite) على منع دخول **المقتبس** إلى الجزائر وتونس، وحظر تداولها.

هل كان مرد عداوة **المقتبس** لنا إلى مشورة الإنكليز والمصريين وإعاناتهم المادية؟

من الصعب الإجابة عن هذا السؤال في الوقت الحاضر.

إلا أن هذه العداوة كانت تسبب لنا أذى بالغًا، لأن جريدة **المقتبس** هي أهم جريدة دمشقية على الإطلاق، والوحيدة التي تؤثر في السكان المسلمين تأثيرًا شاملًا ونافذًا. وكان أن قررتُ مقابلته مهما كان الثمن، فلم أوفر جهدًا للوصول إلى النتيجة التي أدركتها أخيرًا. وكانت الصعوبات جسيمة، لأنه لم يكن بإمكاني مقابلة هذا الشخص بنفسي بسبب العادات المحلية حول العلاقات بين القناصل والأهالي، فكان عليّ انتظار زيارته الأولى.

كان عليّ، فضلًا عن ذلك، أن ألجأ إلى المواربة الشرقية البحت، حتى لا أفضح نفسي أمام الوسطاء الذين استخدمتهم.

توقفت **المقتبس** عن مهاجمتنا منذ ثلاثة أشهر - باستثناء نشر مقالة من جريدة *Le Temps de Paris* (كما سبق وأشرت إليه في رسالتي بتاريخ ٣ آذار/مارس الماضي). إلا أني تحفّظت في التباهي بتحوّله، قبل أن يكرس ذلك بزيارته إليّ. في رأيي أنه ينبغي ألا نقف عند هذا الحد، فحصولنا على حياد **المقتبس** لا يمكن أن يكفينا، بل علينا كسب هذه الجريدة كسبًا تامًا والفوز، من دون أن تتظاهر بتغيير رأيها، بمساعدتها الفعلية حتى تكفّر عن الضرر الذي سببته لنا في نفوس المسلمين السوريين.

إن معاليكم يعلم بواسطة رسالتي رقم ٥ بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير أنني فكرت سابقًا في **المقتبس** للقضاء على العداوة التي يُكنّها ضدنا السكان المسلمون في أثر ظروف شتى، إلا أنه تبيّن لي آنذاك أن تنفيذ مثل هذا المشروع صعب جدًا، حتى إنني فكرت في الوقت نفسه بمشروع آخر.

أما اليوم، فالأمور تغيّرت، ذاك أن المشكلة الدقيقة التي كان علينا حلّها للاتصال برئيس تحرير **المقتبس** بينما كان يهاجمنا، حُلّت في الوقت الحاضر. لم نعد اليوم أمام عدو معلن يجب علينا الإطاحة بمخططاته، بل صرنا أمام شبه

صديق لا ينسى الخدمات التي قُدّمت إليه، وأسرّ إلينا حول الفوضى الحالية بآراء لا يُباح بها إلا إلى أشخاص هم موضع ثقة.

هذه، برأيي، الطريقة التي يجب اتّباعها.

سوف أستفيد - قد أوحي بالفكرة عند الحاجة - من أول مقالة يصدرها في **المقتبس**، ويكون مؤيدًا لفرنسا، ويُعالج مثلًا الازدهار في الجزائر، أو النتائج التي حصلت في المغرب، أو الخدمات التي قدّمناها إلى المسلمين في تركيا، أم في مكان آخر، أو أي موضوع يهمّنا مباشرة أو غير مباشرة، فأقدم إلى صاحب **المقتبس** سرًا، مكافأة أولى، إما لحساب هيئة التحرير أو لحساب صندوق التقاعد.

عندما نخطو الخطوة الأولى تتوالى المقالات، إما بناءً على طلب محمد أفندي كرد علي، أو بإيعاز منا عندما تدعو الحاجة، ثم إننا نكافئ كاتبي المقالات عن طريق رئيس التحرير.

بهذه الطريقة لا نتوسل أحدًا، ولا يكون هناك عقد واضح، ويقتصر كل شيء على تبادل الخدمات بشكل مطاط وفق الضرورة وقابل للفسخ في أي لحظة.

إذا تفضّل معاليكم بالموافقة على رأيي، فإني له من الشاكرين إذا تكرم وحدد لي بنفسه، استنادًا إلى رسالتي رقم ٥ بتاريخ ١٧ كانون الثاني/ يناير التي أتيت إلى ذكرها سابقًا، المدى الذي يراه مناسبًا لمنحي وسائل استغلال حسن استعداد الجريدة المذكورة تجاهنا.

أرجو معاليكم، في الوقت نفسه، أن يمنحني، كما يفعل في بيروت، مبلغًا من المال يقتطعه من الاعتمادات الخاصة، لأتمكن من الاستعلام تمامًا عما يجري في ولاية دمشق الشاسعة حيث تتحرك، في هذه الفترة من الفوضى التي نجتازها، أنواع شتى من العناصر المشاغبة من دروز مقيمين وبدو رحّل، وحيث كل أنواع الدسائس يحيكها عملاء إنكليز وألمان ونمساويون وإيطاليون، وحيث يتواعد مئة مبعوث إنكليزي أو مصري أو مؤيد لحركة الجامعة العربية.

الملحق الرقم ٩

حول مصير سورية والاتجاهات السياسية المحلية(*)

القاهرة ٢٨ أيار/ مايو ١٩١٣

إدارة الشؤون السياسية والتجارية

أوروبا، أفريقيا، الشرق في مصر

سرّي

المعتمدية الدبلوماسية

والقنصلية الفرنسية العامة

من السيد أ. دوفرانس (A. Defrance)، وزير فرنسا في مصر، إلى جانب السيد بيشون، وزير الخارجية في باريس، في موضوع سورية - جمعية «اللامركزية العثمانية».

إن السوريين الذين يقطنون القاهرة هم بنشاط دائب في الوقت الحالي، أو على الأقل إنهم يحثّون بعضهم بعضًا على مزيد من النشاط.

أشرت في برقيتي رقم ١٧ بتاريخ ٢٢ من الشهر الجاري إلى اجتماع جمعية اللامركزية الذي حضره السيد ميشال تويني، المترجم المساعد في

(*) F. M. A. E., vol. 120, pp. 99-101.

قنصليتنا العامة ببيروت. ويظهر من المعلومات الإضافية التي تمكّنت من جمعها منذ ذلك الوقت، أن القرارات التي اتخذتها الجمعية لم تكن قاطعة، ولا إجماعية، كما هُيّئ للسيد توويني الذي، من جهة أخرى، تصرّف بصفة خاصة بصفته وجيهًا سوريًا، وليس بالنظر إلى المهام الرسمية التي يشغلها في بيروت، كما إنه يُظهر حماسة مُفرطة نوعًا ما لصالح حل فردي وجذري للمسألة السورية.

من جهة أخرى، من المثير للاهتمام ملاحظة أن الميول التي صدرت عن لجنة اللامركزية تؤكد، على الأقل في نقطة واحدة، المعلومات التي وصلت إليّ مؤخرًا حول الشكل المحتمل الذي يتصوّره السوريون المسلمون لبلادهم، وسبق لي أن أبلغت عنه في رسالتي رقم ١٢٣ بتاريخ ٢١ أيار/ مايو. ويبدو جليًا أن السوريين، مسلمين ومسيحيين - على الأقل أولئك الذين يقطنون مصر - يفضلون الحل الثاني من الحلول المحتملة التي أشرت إليها في رسالتي المذكورة، وهو الحل الذي يتلخص في جعل سورية إمارة مستقلة يحكمها أمير مسلم.

علمت أن كامل باشا الموجود حاليًا في القاهرة، يمتدح كثيرًا أعضاء الجمعية اللامركزية، وصرّح أنه يؤيّد برنامجهم الإصلاحي تأييدًا كاملًا، كما وعدهم بأنه إذا عاد وتسلّم الحكم فسوف يحقق لهم كامل رغباتهم.

لكن إذا كان جميع الذين تلقوا هذه الوعود لا يشكّون في أن رجل الدولة المسن لن يتوانى عن تجديد وعوده عندما يتسلم منصب الصدر الأعظم من جديد، فإنهم مقتنعون أيضًا بأن هذه الوعود لن تؤتي ثمارها، فالسوريون سيُخدعون مرة جديدة بوعود لا نهاية لها. وهذا هو السبب الذي يجعل من الحل الأول الذي يشمل إنشاء نظام اللامركزية الإدارية حلًا غير مقبول.

أما النقطة التي لا تتطابق فيها الآراء المعروضة في رسالتي رقم ١٢٣ مع الميول التي صدرت، بحسب السيد تويني، عن الجمعية اللامركزية، فهي تتعلق بالحماية الأجنبية التي يرغب السوريون في أن يضعوا الإمارة العتيدة، عند الاقتضاء، تحت لوائها. فبحسب مخبر الأسبوع الفائت، فإن المسلمين

السوريين يريدون حماية من لدن إنكلترا دون غيرها. وبحسب السيد تويني، فإن المسلمين والمسيحيين أعضاء الجمعية متفقون على أن لا يطلبوا إلا حماية فرنسا. في هذا الصدد يجب ملاحظة أن المخبر الأول موظف في الحكومة الأنكلو - مصرية. بينما يدفع السيدَ تويني على التحرك، الودُّ الجيّاش الذي يكنّه لفرنسا. والحقيقة حول هذه النقطة تبدو لي بين هذين النقيضين: إذا قُيّض لسورية يومًا ما أن توضع تحت حماية أجنبية، فإن السوريين المسيحيين سوف يفضلون بالإجماع أو بشبه الإجماع أن تتعهدهم فرنسا برعايتها. وبين العدد الكبير من المسلمين الذين يفضلون الحماية الإنكليزية، هناك من يقبل بالحماية الفرنسية لأنه يؤيّدها بصدق، والآخرون يقبلون بأي حماية، فرنسية كانت أم إنكليزية، بحسب القرار الذي يتخذ من دون استمزاج رأيهم.

أما وقد أيّدت الجمعية جعل سورية مقاطعة مستقلة، فإنه يتوجّب عليها بالطبع أن تفتش عن الشخصيات التي يستحسن دعوتها للإمساك بمقدّرات الإمارة العتيدة. لم يُعرض لهذه المسألة، بحسب علمي، في أي جلسة عقدتها الجمعية، إلا أنها أقلقت عددًا كبيرًا من أعضاء الجمعية المذكورة. ذكرتُ في رسالتي السابقة رقم ١٢٣ أن رئيس الجمعية، رفيق العظم، يرى أن أمير سورية العتيد لا يمكن أن يكون إلا زعيم عائلته «شفيق بك مؤيد العظم».

يرى بعض أعضاء الجمعية أن السوريين لن يقبلوا أبدًا الاعتراف بواحد منهم أميرًا، لأن كلًا منهم يرى في نفسه ندًا للآخرين جميعهم، إن لم يكن أرفع منهم منزلة، وهم يطالبون باختيار أمير من أفراد عائلة الخديوي. وبين هؤلاء هناك أيضًا السيد تويني الذي نقل إليّ فكرته التي يشاطره فيها، كما يقول كثير من السوريين، ومفادها أن يعزموا عندما يحين الوقت، على ترشيح الأمير يوسف كمال باشا، ابن عم الخديوي، الذي يملك ثروة هائلة ويعيش حياة مستقلة تمامًا.

هذا، وقد قيل إن الأمير المذكور ألمح لي، بعد أن استشعر بالفكرة، أنه يقبل بالمركز لكنه وضع شرطًا قطعيًا هو إنه إذا لزم أن توضع سورية تحت حماية أجنبية، فيجب أن توضع تحت الحماية الفرنسية لا تحت أي دولة أخرى، خصوصًا إنكلترا.

إن ما سبق يُظهر القلق والرغبة في التحرّك اللذين يحركان، بلا ريب السوريين مسلمين ومسيحيين: إلا أن هناك بين الرغبة في التحرك والعمل الفعلي خطوةً كبيرةً يجب القيام بها؛ ويظهر لي أن السوريين الموجودين في القاهرة ليسوا في الوقت الحاضر في وضع يؤهلهم القيام بهذه الخطوة من دون أن يحظوا بتشجيع صريح.

غني عن البيان، أنني إذا استمعت إلى تصريحات بعضهم، أو أغريت بعضهم بتزويدي بالمعلومات حتى أتمكن من إبقاء معاليكم على اطلاع على الأفكار ومحاولات التحرك غير المتماسكة بما فيه الكفاية التي يقوم بها سوريو مصر، فأعضاء الجمعية اللامركزية، وحتى الشخصيات السورية منفردة، لا يلقون في معتمدية الجمهورية التشجيعات الضرورية لهم، التي يرجون الحصول عليها من دون شك.

أ. دوفرانس

الملحق الرقم ١٠

حول العمل السياسي العربي وعلاقته بـ «الاتحاديين» الأتراك(*)

الجمهورية الفرنسية»

دمشق في ١٩ شباط/ فبراير ١٩١٤

قنصلية فرنسا

في دمشق

رقم ٢٨

من القنصل العام المكلف بأعمال القنصلية

إلى السيد بوب

القائم بالأعمال الفرنسي في القسطنطينية

(بصدد الامتيازات والمناصب الممنوحة للزعماء الإصلاحيين).

يتزايد اعتقادي بأن الدِّين، في الشرق، هو حقًّا أساس كل شيء. وبرأيي، ينبغي ألّا يغيب الدِّين عن بالنا أبدًا عندما نحكم على الأحداث والمشاعر

(*) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 124, pp. 31-33.

والتيارات. بالطبع، لا بد من أن نأخذ بالاعتبار، هنا كما في كل مكان آخر، المصالح المادية. لكننا مضطرون في آخر التحليل إلى الاعتراف بأن الدِّين يتدخل دائمًا. ويبدو أن المحافظ الأكثر تخلفًا، والثوري الأكثر تقدمًا، والموظف المدني أو العسكري، والذي درس في باريس، كما الذي تثقّف في برلين، يتصرفون جميعهم، سواء كانوا مؤمنين أو أحرار التفكير، كما لو لم يعرفوا قط أي شيء آخر غير الكتب المنزلة.

مهما تكن ضرورة مراعاة الدِّين الإسلامي الذي تنتمي إليه الأغلبية الساحقة من السكان، فليس من رأيي التقليل من أهمية الدور الذي تقوم به بقية الأديان أو الطوائف، سواء كل منها على حدة، أو بعضها ضد بعضها الآخر، أو جميعها بمواجهة الحركة الإسلامية (Islamisme). ويجب أن يؤخذ هذا الوضع بمزيد من الاعتبار، ولا سيما أن المسلمين يتهمون المسيحيين باللاوطنية وبالتحالف مع الأجانب. وهكذا، فإن للدِّين الكلمة الفصل في حركة تركيا الفتاة، لأنه وإن لم يعلن الدستور ويُخلع عبد الحميد باسم الدِّين، اضطرت تركيا الفتاة في ما بعد إلى الاستناد إلى الجامعة الإسلامية، بمقدار ما استند إليها الذين ابتكروها، سواء كانوا من الأتراك أو من الألمان.

هكذا، بعد الإعجاب العام بحزب الاتحاد والترقي والانتسابات العديدة للذين ينشدون من الجمعية المناصب والأبّهة أو مجرد العدل، لجأ الذين خابت آمالهم إلى الدِّين، وأسسوا الحزب المحمدي (وكان أحد زعمائه الأمير عبد الله باشا ابن الأمير عبد القادر) الذي نادى بالعودة إلى القرآن والشريعة، وسارعت لجنة الاتحاد والترقي إلى خنق صوته.

أما الحزب «الائتلافي»، أو الإصلاحي، الذي نشأ على أنقاض المحمديين، فلم يستطع العيش إلا بالانضواء تحت لواء الدِّين العربي. إذ، ماذا كانت المشاعر التي حرّكها القادة لإنشاء التيار الإصلاحي غير تلك التي أيقظتها الرغبة في تجديد الخلافة العربية، وفي نصرة دين محمد والعرق العربي ولغة القرآن؟ لكن إذا كانت المسألة المطروحة على هذا الشكل من شأنها الجمع بين السكان بفضل التذكير بمفاخر الحضارة العربية وفتوحات الدِّين الإسلامي، فإن القادة الذين رأوا أن من الفطنة إبقاء خليفة القسطنطينية على رأس الإمبراطورية التركية – العربية،

شرط احترام الحقوق العربية، كفّوا عن الحديث عن موضوع الخلافة العربية، وتحوّلوا نحو الإصلاحات. غير أن ذكرى خلفاء المدينة ودمشق وبغداد هي التي كانت بالطبع وراء هذه الحركة، لكن القادة أسرعوا في تحويل اتجاهها، خوفًا من التدخلات الأوروبية أو النزاعات الداخلية بين الأتراك والعرب. ثم إنهم قالوا في أنفسهم بأنهم سيكونون دائمًا على استعداد، إذا اقتضت ذلك مصالحهم الذاتية، لتوليد الشقاق والحرب بين العرقين المتضامنين حاليًا. بانتظار ذلك، فإن العرق التركي هو الذي يسيطر عبر حزب الاتحاد والترقي، على الرغم من الانحجاب القصير خلال حكم وزارة كامل باشا. فالموظفون والضباط هم من الأتراك، واستعادة أدرنة أكسبت حكومة اللجنة نفوذًا، وإن كانت متاعبها المالية لا تكفّ عن زعزعته.

في البدء، بدا أن الاتحاديين يريدون استخدام القوة والاستمرار في سياسة التتريك إلى أبعد حد، على الرغم من الوعود المقطوعة للإصلاحيين في باريس والقسطنطينية. غير أن أكثرهم ذكاء أدركوا أنه لم يعد من الممكن إرجاء التظاهر بتعديل النيات. ثم إن الموقف الذي اتخذته الحكومة الفرنسية بتأييد الإصلاحات، والذي كان الاتحاديون بحاجة ماسة إليه للحصول على قرضهم المطلوب، ساهم إلى حد كبير في هذا التعديل؛ إذ تحقق تمامًا - أو تقريبًا - بعض الإصلاحات المُلحة، خصوصًا في ما يتعلّق باستخدام اللغة العربية في المحاكم والمدارس. كما وزّعت المناصب الموعود بها على الإصلاحيين من وجهاء البلد، من دون أن تُهمَل في الوقت نفسه حصة المواطنين الاتحاديين، بغية إعادة التوازن، وبهذه الطريقة حصلت حكومة اللجنة على أكثر النتائج حسمًا.

ما إن عُلمَ بتعيينات العسلي والإنكليزي وبيهم والزهراوي وغيرهم، حتى انطلقت الصحافة والرأي العام في تعليقاتهما.

قال الإصلاحيون إن المناصب كانت واردة في البرنامج، وإنه تمت المطالبة بها مسبقًا في المؤتمر العربي، ولم يُقبل بها إلا منذ أصبحت الإصلاحات في طريق التنفيذ.

اتهم الاتحاديون النواب الأعيان الجدد وكبار الموظفين وأصدقاء هؤلاء، بأنهم لم يطرحوا مسألة الإصلاحات إلا للحصول على مزيد من الامتيازات والرواتب الضخمة.

أما الشعب، فيعتقد أن الحكومة لم تقُم سوى بشراء رجال المعارضة لامتلاك حرية التصرف، وأنه ينبغي عدم الاكتراث بكل ذلك، بما فيه الانتخابات التي قلما يهتم الشعب بها في الواقع.

لا نجد أحدًا أقل مبالاةً من شعوب هذه البلدان، عندما لا يكون الدِّين معنيًا، وعندما لا يُوقَظ تعصبهم الديني من القادة الذين يوجّهونهم ويضبطونهم بحسب رغبتهم. وثمة مثل محلي يقول عن السوريين: «قشة تجمعهم والعصا تفرقهم».

أما القادة فلا يخضعون إلا للمصلحة الشخصية والمشاعر غير المستوحاة، طبعًا، من الحب. هنا، لا يُعتبر وطنيًا نشيطًا ذاك الذي يحب بلده أكثر، إنما ذاك الذي يكره الأجانب أكثر. ولا يُعتبر مسلمًا ورعًا ذاك المتعلق بإيمانه، إنما ذاك الذي يتقن بغض المسيحيين. فالتسامح فضيلة قليلة الشيوع في سورية، والإخلاص الصادق للصالح العام هو أيضًا أكثر ندرة.

الملحق الرقم ١١

تقرير عام
حول أوضاع سورية والمصالح الفرنسية في عام ١٩١٣(*)

إلى جانب معالي وزير الخارجية

سيدي الوزير

إن لي شرف تسليمكم تقريري حول المهمة التي عهدتم بها إلي، إني أضع نفسي، بالطبع، بكامل تصرفكم حتى أقدّم لكم عرضًا شفويًا قد ترغبون فيه.

عبّر لي رئيس الجمهورية عن رغبته في الاطّلاع على هذا التقرير وسأسلمه اليوم نسخة عنه.

تفضل، سيدي الوزير، بقبول ولائي المقرون باحترامي البالغ.

أندريه ديبوسك

باريس ٣٠ حزيران/ يونيو١٩١٣

٩ شارع المحفوظات

(*) تقرير من السيد أندريه ديبوسك عن مهمته في المراقبة المحلية للنفوذ الخارجي في كل من سورية وفلسطين. والبحث عن الوسائل العملية لمكافحة هذا النفوذ. كما يشمل تقريره تحليلاً لأهمية الحركة العربية.
F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 122, pp. 137-170.

معالي الوزير

شرفتموني بأن عهدتم إليّ بمهمة غايتها المراقبة المحلية لدى النفوذ الذي اكتسبته بعض الدول في سورية وفلسطين، ومن ثم البحث عن الوسائل العملية لمكافحته.

كما نصحتموني في الوقت نفسه، بأن أحلل، بقدر الإمكان، أهمية الحركة العربية، ثم إنكم أجزتم لي أخيرًا إبداء الرأي حول المستقبل الذي ينتظر عددًا من مشاريعنا القائمة أو المنوي إقامتها في المناطق التي عليّ زيارتها.

إن لي شرف تسليمكم هذا التقرير الذي ضمّنته خلاصة انطباعاتي حول مختلف هذه النقاط. لن أتعرض، بوجه عام، لتفصيل بعض القضايا التي يُعلمكم عنها، بدقة متناهية، المعتمدون الدبلوماسيون، إنما أرغب، ببساطة، في أن أطلعكم بكل احترام وبكل صدق، على ملاحظاتي، وعلى الأفكار التي أوحت لي بها.

إن الدولة التي تعترض نفوذنا السياسي في سورية أكثر من غيرها، أو بالضبط تلك التي يتحول نحوها السوريون الراغبون في التخلص من حكم الأتراك أكثر من تحولهم إلينا، هي إنكلترا.

مهما تكن المطامع البعيدة لكل من ألمانيا وروسيا وإيطاليا وأميركا، فإن نفوذ هذه الدول لا يتعدى النفوذ الذي تمنحها إياه مؤسساتها الدينية أو فتوحاتها التجارية. إلا أن إنكلترا التي لم تتميز بالطريقة نفسها – مع أنه يسود حقًا نوع من الاتفاق الضمني بين أميركا وإنكلترا وألمانيا، موجّه بالطبع ضدنا – تبزّ هذه الدول على الصعيد السياسي.

ما هي أسباب المكانة التي اكتسبتها إنكلترا في سورية؟

الديانة: تمارس فرنسا في الشرق حماية كاثوليكية، ما حدا بالمسلمين إلى التفتيش عن حماية في مكان آخر. ويمكننا القول إن احتلال فرنسا لسورية إنما هو بنظر هؤلاء نوع من انتصار للمسيحيين على المسلمين، بينما احتلال بلادهم من جانب إنكلترا، الدولة البروتستانتية، لا يرتدي الطابع نفسه. والواقع أن إنكلترا تستميل أنصارها من بين المسلمين، ثم هناك قرب مصر، أو على

الأصح قرب القاهرة والإسكندرية والمظهر المزدهر لهاتين المدينتين، والهجرة السنوية التي يقوم بها العديد من خريجي المعاهد السورية طلبًا للوظيفة، والمقارنة التي قد يقومون بها بين المدن التي تحتلها إنكلترا ومدن موطنهم. ثم إن اعتبارًا آخر يُضاف إلى هذين السببين هو أن إنكلترا، بفضل الهند، هي أعظم قوة إسلامية على وجه الأرض، وإن أتباع ديانة الرسول - محمد - يعيشون في كنفها بسلام.

فضلًا عن ذلك، فإن حملات دائبة تثار ضدنا بسبب هذا الموضوع، كما ينطلق من أهم المراكز الإسلامية رسل يجوبون مستعمراتنا ويوغرون صدور المسلمين على سيطرتنا.

هذا، ونصّب أعضاء جمعية تركيا الفتاة أنفسهم قادة لهذه الحملات، يوجّهونها بعزم لا يجارى، كما صارت القسطنطينية بفضل دعم برلين وعونها مركز الجامعة الإسلامية المجاهدة. وكانت القاهرة، بواسطة جامعة الأزهر، تستأثر بهذا الدور حتى سقوط عبد الحميد. أما اليوم، ومع أن هذه الجامعة لا تزال مزدهرة، وخريجيها منتشرون انتشارًا واسعًا، فإن القرار الفصل بالنسبة إلى حركة «الجامعة الإسلامية» لم يعد يأتي من الأزهر حيث صار أغلب الأساتذة يعملون كل بمفرده. فالحركة اتخذت شكلًا سياسيًا إلى درجة تعذّر عليهم أن يستأثروا بريادتها، عدا قلة من الشخصيات ما زالوا يحتفظون، نظرًا إلى اشتغالهم بالسياسة، ببعض التأثير في مقدّرات الحركة، مثل شيخ الأزهر أو الشيخ علي يوسف، رئيس تحرير جريدة **المؤيد** المصرية.

إن البروباغندا التي يمارسها ضدنا في الجزائر مبعوثو جمعية تركيا الفتاة أقنعت عددًا من الجزائريين بالسفر إلى سورية.

نجد خلاصة الوعود الغشاشة التي أُعطيت لهؤلاء في المقاطع التالية المقتطفة من رسالة موجهة من دمشق إلى أحد سكان «تلمسان»: «تعال إلى سورية، القطر المبارك وأرض الأنبياء والقديسين، فهنا يطهر جسدك من كل أدناسه وتثق أنك ستموت فيها في حالة النعمة لا كما في بلاد الكفار أعداء الله. إن النوم في سورية لهو أكثر استحقاقًا في عين الله من سهدك في مكان آخر مصليًا. ستجد في دمشق، عند الحاجة، وظيفة في الإدارة أربح من تلك

التي تشغلها في تلمسان (...) وهناك جماعات سابقة من المهاجرين يبلغ عددها المئتين، وصلت إلى هذه الديار، وأرسلتها السلطات التركية إلى منطقة تدعى أضنة، حيث مُنحت مجانًا أراضي زراعية. ومن جهة أخرى، ما زالت الحكومة تتابع منحها مساعدات مالية تستوفيها من جنى المحصول القادم».

«أما في ما يتعلق بالمهاجرين الذين قفلوا عائدين إلى تلمسان، فإنهم لم يصلوا إلى سورية، بل عادوا من منتصف الطريق. هؤلاء هم البؤساء الجديرون بالشفقة، ذاك أن الإقامة في سورية تقتصر على أصدقاء الله، بينما لن توفر اللعنة الإلهية أولئك الذين يبتعدون من هذه البقعة. لذا لا تكترث بتاتًا لروايات هؤلاء الحقراء (...)».

الحقيقة أن جريدة **المهاجر** الدمشقية أوردت مؤخرًا خبرًا مفاده أن عددًا وفيرًا من العائلات الجزائرية وصل إلى سورية في نهاية عام ١٩١٢ أملًا بالحصول على بعض الامتيازات، وتم إرسالهم إلى أضنه، حيث قضى القسم الأكبر منهم بسبب الأمراض الناتجة من تغير المناخ. هذا ولا يزال قناصلنا يتلقون طلبات من أشخاص جزائريين يرغبون في العودة إلى بلادهم. وفي رأيي أن ترحيلهم هو أفضل الحلول.

غير أن عددًا من رعايانا الأفارقة المسلمين يحصلون على الجنسية العثمانية، ونظرًا إلى ضيق مهلة الخمسة والسبعين يومًا التي يمكن خلالها للسلطة القنصلية الفرنسية أن تتدخل بعد طلب التجنيس العثماني، فإنه من الأفضل أن يصار إلى إطالة هذه المهلة نظرًا إلى السهولة التي تغرر بها السلطات بأناس هم بسطاء عادة، وذلك في سبيل سلخهم عنّا.

إن المأخذ الذي يأخذه علينا الجزائريون الذين وصلوا حديثًا إلى سورية، هو أن الجزائر لم تعد أرض النبي منذ حل فيها «الروم». أما إذا طالبناهم بشيء من الإيضاح لاشتكوا جميعهم من العراقيل التي تضعها الحكومة الفرنسية بوجه الحج إلى مكة، أو على الأقل من الصعوبات التي تنزع إلى الحد من هذا الحج. وعلى هذا المأخذ الذي يذكره الجزائريون يجمع مسلمو سورية على إضافة مأخذين اثنين.

أولا: الامتيازات الممنوحة في الجزائر لليهود، والخشية من أن يصيبوا في البلاد ثروة عقارية وخصوصًا في فلسطين.

ثانيًا: ما يزعمونه عن فجورنا الذي يجعلهم يخشون من احتلال الفرنسيين لسورية.

إننا نلاحظ على الأرض السورية أن هذا المأخذ الأخير الذي يجعلنا نبتسم إذ نسمعه أول مرة، يكتسب أهمية تفوق حد تصوّرنا. وفوق ذلك فإن المسلمين يدّخرونه إلى أن تحصل أي حادثة مهما تكن تافهة، لكنها تبرره، فيستغلونه فورًا في سبيل هذا الغرض. أما في ما يتعلق بالخشية من أن يتقدم اليهود على المسلمين، فالأمر يتمثل، في الوقت الحاضر، في مقاومة هؤلاء للتملك الذي ينشده الصهاينة من جهة بيسان في وادي الأردن. وتُمارس هذه المقاومة ضد مشاريع الصهاينة، وضد عمل يهود الحلف الإسرائيلي على حد سواء، على الرغم من الاختلاف الموجود بين برنامج هاتين المجموعتين.

على الرغم من التعهد الواضح الذي قطعته الحكومة الإنكليزية للحكومة الفرنسية بأن ليس لها «نيّة بالعمل، أو مطمح سياسي في هذه المناطق»، فمن المؤكد أن أكثرية معتمديها الدبلوماسيين في سورية، وعلى الأخص معتمدها في بيروت، ما زالوا يستفيدون في الوقت الحاضر من كل فرصة تتاح لهم للاستئثار باهتمام الجمهور بهم شخصيًا، من دون أن تتحرك حكومتهم المذكورة وتؤنبهم على حماستهم المفرطة، وعلى مبادرتهم التي أقل ما يقال فيها إنها تأتي في غير موضعها. وهذا هو سبب آخر يعلل النفوذ الإنكليزي. من جهة أخرى، التقيت في دمشق اثنين من الإنكليز كان قنصل إنكلترا في هذه المدينة قد أعلمني قبل أيام عن قرب عودتهما من بتراء، حيث ادّعى أنهما يمارسان الصيد، إلا أنه تبين لي لاحقًا بالاستناد إلى أقوال القنصل نفسه إنهما علماء جغرافيون مبرزون من جمعيات لندنية. ولم أستطع تحديد مهمة هذين السيدين. وبعد أسابيع عدة وجدت نفسي في القدس مع محرر في إحدى الوزارات الإنكليزية، وادّعى أنه في إجازة.

من دون رغبة مني في التشكيك بصحة تصريحات الحكومة الإنكليزية، فإني أفترض أن إنكلترا لا تقلل من أهمية ما يشعر به المسلمون السوريون

حيالها، بل إنها تتعهد هذا الأمر. وهي تراهن على البلاد معنويًا من أجل اليوم الذي تهيئ لها فيه الظروف أن تضع يدها عليها.

بينما الإصلاحات في تركيا الآسيوية لا تنجح أكثر من نجاحها في تركيا الأوروبية، وتجزئة هذا القسم الأخير من الإمبراطورية قد يتم قبل أن يتسنّى لنا التركيز في سورية والمدافعة عن أنفسنا بعيدًا من وطننا، وفي أقاصي حوض المتوسط الشرقي، نجد أن إنكلترا، بفضل الموالين لها من المسلمين، سوف تصمد، لحسن الحظ، بوجه ألمانيا الراغبة في توسيع حصتها.

في أصقاع المشرق هذا، التي تتنازعها تيارات نفوذ أوروبية عديدة، نشعر بوضوح أنه فوق السياسة اليومية تهيمن بالقوة ترتيبات كثيرة ومهمة.

هناك رغبة حارّة في استطلاع المستقبل، وحتى لا يلحظ عبث الوسائل التي ننادي باستعمالها لتحسين حالة الحاضر، كما هو رأيي، يجب علينا أن نتذكر أن الحاضر، على الرغم من كل شيء، يحضر للمستقبل، وأن السياسة الأجدى والأحكَم للدولة ليست دائمًا سياسة الإنجاز الفوري، لكنها أحيانًا، على العكس، تتمثل بالتمسك بالأحداث، وبالحفاظ على ما للدولة من نفوذ، وذلك بمواصلة جهودها الضرورية ورغبتها في مضاعفة عدد أنصارها.

مصالح إنكلترا وأهدافها

إن إصدار رأي جدي حول أهداف إنكلترا في ما يتعلق بسورية والخلافة لأمر عويص إذا ما اقتصرنا على الملاحظات التي نكوّنها خلال إقامة وجيزة نسبيًا في سورية ومصر. لذلك فإني استخلصت الرأي التالي، من مجمل محادثاتي العديدة مع الأشخاص المؤهلين تمامًا لإبراء الرأي في مثل هذا الموضوع. إن مصلحة إنكلترا في الاستيلاء على أراض واسعة شرق السويس وغربها، لأمر بديهي لا يحتاج إلى الوقوف عنده. ثمَّ يبدو أن الجهد المادي والمعنوي الذي تقوم به حاليًا في مصر إنما يوازيه جهد مماثل في الضفة الأخرى من القناة. ففي مصر، من جهة، هناك احتمال إنشاء قاعدة بحرية في الإسكندرية (يقال إن هذا المشروع بدأوا بتنفيذه)، كما أن محطة «نسّافات» (Torpilleurs) قد تكون قيد الإعداد بحرًا على بضعة كيلومترات غرب

الإسكندرية. وهناك من جهة أخرى النية بإلغاء أو على الأقل تعديل نظام الامتيازات الأجنبية، وإصدار قانون الـ «الخمسة فدادين» الشهير الذي يكرّس، على الرغم من كل ما يُقال، شعبية لورد كيتشنر في صفوف الفلاحين، وأخيرًا حرية التصرف المطلقة التي منحتها لندن لهذا الأخير.

في سورية نشتمّ جهدًا مماثلًا لما يجري في مصر.

أكّد لي بعضهم أن قنصل إنكلترا في القدس يراسل غزة بصورة مستمرة. وتسري أخبار مفادها أنه في حال تقسيم تركيا الآسيوية فإن فلسطين قد لا تكون من نصيب فرنسا، كما هي الحال مع سورية، بل إنها ستبقى، على الأقل، محايدة بسبب الود الذي يُكنّه السكان للإنكليز. ويشكل ترديد هذا الرأي من المسلمين أفضل دعاية للإنكليز، ومكّن علماء إنكلترا من إيقاف كل نشاط شخصي ليحل محلهم سكان البلاد الذين اقتنعوا إلى حد ما.

أبعد من كل هذا الجهد يمكننا أن نرى السبب بوضوح.

لنضف إلى كل هذا الحملات المؤسفة التي تشنّها صحافتنا، والتي تُهدد بالنيل من نفوذنا، أرى من واجبي إخطار معاليكم بذلك. وأنا متأكد من أني لا أتوجه بتاتًا إلا - إلى معاليكم - وذلك إما بانتقاد تصرف معتمدينا الدبلوماسيين في المشرق، متكلين على ذمة مخبرين منتفعين، أو بتجاوز إرادة الحكومة، ناشرين مقالات يظن سكان البلاد أنها تتضمن وعودًا رسمية.

إن مثل هذه المجموعة من الانتقادات وما ماثلها من تهوّر، إنما هي مصدر لخيبة الأمل، وهي لا يمكن أن تخدم إلا منافسينا. وعلينا أيضًا أن نأخذ بالاعتبار العدد الغفير من السوريين الذين يعيشون في مصر، والذين يزاولون فيها التجارة أو مهنة الطب. إن مصر تصبح لهؤلاء، الموطن المختار، وفيها بالطبع أكثر ما يستمعون إلى أخبار إنكلترا، ويرون أنها هي التي تقوم بأكثر النشاطات، كما أنهم يقرأون في مصر جرائد عربية متحزبة لإنكلترا، ويعتادون فكرة وصاية إنكليزية على بلادهم أكثر من فكرة حركة عربية تحررية تدعمها إنكلترا.

هكذا فإن البروباغندا الإنكليزية في صفوف السوريين ترتدي طابعًا مصريًا تعززه الذكريات التاريخية ومظهر الظروف الاقتصادية في كل من سورية ومصر.

أما في ما يتعلق بالخلافة، فإن إنكلترا تتمنى ظهور قوة روحية جديدة في شبه الجزيرة العربية، تتفق معها على «تقويض سلطة السلطان الدينية وحقوق السيادة التي يجب أن يحسب حسابها في مصر، ذاك السلطان الذي بدأ يتملّص شيئًا فشيئًا من سلطة الإنكليز عليه ليدخل في دائرة عمل السياسة الألمانية».

تغير السلطان منذ كتب السيد روني بينون (R. Pinon) هذه الأسطر، إلا أن وجهتي النظر اللتين تتضمنهما ما زالتا قائمتين.

إن الوصاية على الخلافة الجديدة لهي جاذب يختلف عن الاستيلاء على مصر، باستثناء أن وضع المحتلين العاديين يقدّم إلى الإنكليز امتيازات جمّة تُغنيهم عن تمنّي وضع آخر: مسؤولية ومصاريف أقل، ذريعة لعدم اعتبارهم حصلوا على حصة ما في حال حصول تقسيم محتمل... إلخ.

غير أنه إذا أمكننا القول إن إنكلترا تهتم بالخلافة إلا أنه من غير المؤكد، لأسباب لا تصعب معرفتها، أن ترتكز الخلافة العربية في وقت ما على رأس الخديوي. ثم إن هذا الأخير، مهما تكن حقيقة تفكيره، لا يعلن أبدًا عن رغبته في الاضطلاع بمثل هذا الدور. وليس من المستبعد أن يأمل في تعويضات سخية بسبب انقياده الفعلي لإنكلترا، أو أن يكون قد قرر مسبقًا الوصول إلى تلك المرتبة الرفيعة.

إلا أن الرأي السائد بعامة هو أنه ليس أهلًا لتعريض نفسه لمثل هذه المغامرات الخطرة. من جهة أخرى فإن رفض القسطنطينية لطلبه استئجار خط حديد الحجاز، وذلك على الرغم من المال الذي بذلته مصر من أجل حرب البلقان وطرابلس الغرب، فضلًا عن حذره المعهود وحسّه التجاري (sens des affaires)، هذه الأمور ستقيه حتمًا كل تعبير عن طموحات مفرطة.

النشاط الألماني

عدا إنكلترا، فإن كلًا من ألمانيا وأميركا وإيطاليا وروسيا تبسط نفوذها على سورية، وخصوصًا على فلسطين. إن الصحافة الألمانية وصحافتنا قد بالغتا في هذه الآونة الأخيرة بتقدير نفوذ ألمانيا السياسي في هذه البلاد. وهي فعلت ذلك عن سياسة، ونحن عن جهل، أو عن غُشومة. والحقيقة هي أن

الألمان لم يعرفوا، على الرغم من عددهم والمشاريع التي يديرونها، كسب ود السكان. إن وضعهم في حلب، حيث يغريهم مشروع مد خط حديد إلى بغداد، ليس أبدًا كما يمكن أن نتصوّر، فهم لا يتألفون، في هذه المدينة، إلا من مهندسين أو من عمال السكة الذين يعيشون جماعة منعزلة. والأمر كذلك في يافا وحيفا والقدس، حيث تجمّعاتهم ملاصقة لهذه المدن، لكن من دون أن يختلطوا بسكانها. لكن إذا كان نفوذ الألمان السياسي متواضعًا فإن نشاطهم الموجه، ليس فقط نحو التجارة والأعمال والمشاريع الصناعية والزراعية، بل أيضًا نحو مشاريع البر والتعليم، إنما يرفع من أهميتهم. لن أحصي المؤسسات التي يملكونها في سورية وفلسطين، فمثل هذه القائمة وُضعت منذ زمن، بل إنني سأكتفي على سبيل الاستدلال بذكر ما قاله منذ سنة خلت أحد أقرب قناصلهم إلى البلاط: «إن حكومتي لن تستعجل شيئًا، بل إنها، عندما يحين الوقت، سوف تطالب بفلسطين». صحيح أن تضحيات الألمان المالية في فلسطين هي تضحيات جسيمة، لكن مؤسساتهم الكاثوليكية والبروتستانتية تفرض ذلك، سواء من جهة حجمها وحسن مظهرها أم من جهة إشعاعها المعنوي.

مصالح روسيا

ينصبّ جهد الروس أيضًا على فلسطين، فهم يملكون مدارس عديدة في الجليل، ويدافعون عن الأرثوذكس ويهود بلادهم، ثم إن أشغالهم في ازدهار بفضل مضاعفة خطوط ملاحتهم والعدد الوفير لممثليهم التجاريين.

إن عددًا من المواد الأولية المهمّة مثل الحبوب والطحين والمعلّبات والجلود صارت تُستورد من روسيا، وكان يؤتى بها فقط من فرنسا. على الرغم من كل شيء، فإن نفوذهم، شأن نفوذ الإيطاليين والإسبان، هو نفوذ ديني أكثر منه سياسيًا. قدّمتُ مرات عديدة معلومات وافية جدًا تتعلق بالمؤسسات التي تملكها مختلف هذه الشعوب في سورية وفلسطين، وليس بإمكاني تقديم معلومات أوفى من التي جاء بها مقرر الخزينة العامة لعام ١٩١٢ التابع لوزارة الخارجية.

الأميركيون

يبقى الأميركيون: وحتى لا نذكر إلا مؤسستهم التي في بيروت، نقول إنها على الرغم من الإمكانات الواسعة الموضوعة بتصرفها تحظى بدعم مادي ألماني، وهي تشكّل مركزًا خطرًا للنفوذ المعنوي الأميركي - الألماني - الإنكليزي.

يمكن جزئيًا تفسير نجاح هذه المؤسسة بظاهرة شغف السوريين باللغة الإنكليزية التي يفضل أكثرهم تعلمها عندما يؤم أميركا، وبسبب التعليم التجاري العملي الذي يمكن تعلمه فيها، ولسهولة قبول طلبات تسجيل المسلمين.

من هنا قد نستنتج أن البعثة العلمانية الفرنسية في بيروت مدعوّة إلى مستقبل أفضل، إلا أنه يبدو أن التجربة تري عكس هذا الأمر، ما يثبت أن الأسباب الحقيقية التي تبعد عادة جمهور المسلمين عن مدارسنا إنما هي أسباب وطنية أكثر مما هي دينية. قد نظن بسبب رؤيتنا المسلمين يفضلون المرسلين البروتستانت الأميركيين على أساتذتنا العلمانيين، إن أكثر ما يخشونه هو الموظف الغريب التابع بصورة كلية لحكومته التي يستوحي منها بالطبع، كل عمل.

في الواقع إنه على الرغم من نظام المدارس الأميركية الذي يحتم حضور الشعائر الدينية على جميع التلاميذ، حتى المسلمين منهم، فإن هؤلاء لا يتخلّون عنها ليلتحقوا بالبعثة العلمانية التي ليست مؤهلة منطقيًا للقيام بدور مهم في بيروت، ذاك أنها قد حشرت بين الكاثوليكية «الدغمائية» التي تميّز التعليم اليسوعي، والبروباغندا الدينية، ولنقُل الخلقية، التي يمارسها الأميركيون ببراعة.

طرائق مكافحة نفوذ الآخرين

مع ذلك فإن هذا العرض السريع لأنواع النفوذ المضاد لنفوذنا في سورية وفلسطين سيسمح لي، بحسب الرغبة التي أظهرتموها لي، يا معالي الوزير، بأن أحدد الطرائق الملائمة، بنظري، لمكافحة مثل هذا النفوذ. ولأبرر بصورة أفضل، الاستعمال الفوري لهذه الطرائق، سأذكّر بالاضطراب الذي سببتْه في فرنسا منذ

في فرنسا منذ أمد غير بعيد، شائعة تحقيق المطامع الأجنبية في تلك البلاد. وتوجب، لتهدئة النفوس، إصدار بلاغات صريحة من كلتا الجهتين، وتأكيد أن المسألة السورية ليست بتاتًا على وشك الحل بشكل يضيرنا. وبغية إبقاء الرأي العام على هذا اليقين، وكذلك بغية مكافحة كل أنواع النفوذ الواضحة والتي تميل إلى التعاظم كلما بدا أننا لا نكترث لمثل هذه المسألة، فإني أجد الفرصة سانحة لإعطاء سياستنا في سورية دفعًا جديدًا. لا يمكننا بالطبع أن نزعم أن نفوذنا غالب في تلك المنطقة بفضل لغتنا التي تفوق اللغات الأجنبية كلها استعمالًا في شمال البلاد وجنوبها، لكن ليس لأحد، أيضًا، أن يجهل رغبتنا الأكيدة في الحفاظ على نفوذنا وعزمنا من جهتنا، على تجنّب تثبيط همة مناصرينا في تلك البلاد. لهذا أسمح لنفسي بأن أشير لمعاليكم إلى الانطباع الحسن الذي يتركه وجود بارجة فرنسية في المياه البيروتية. وإذا كان مجرد توقف البارجة قد يفقد من أهميته مع انقضاء الوقت، فإن الأمر يختلف مع تردد مجيء إحدى السفن، خصوصًا بين سكان شديدي التأثر مثل سكان سورية. إن مثل هذا التردد يولّد الثقة ويوحي بالاحترام، كما إنه يطمئن المسيحيين ويكبح المسلمين، حتى إنه يخضعهم، ذلك أننا نعلم ما لإظهار القدرة، أو ببساطة ما للقوة من تأثير فيهم. لذلك، فلو احتاج الأمر ذات يوم، وفي أثر حوادث أدهى من التي حصلت في شهر نيسان/ أبريل الماضي، أن نتدخل لدرء التجاوزات، فإنه يترتب علينا، صونًا لهيبتنا، أن لا يسبقنا أحد في هذا العمل. وأخيرًا فإنه من المستحسن، خصوصًا في مثل هذه الحالة، أن يوضع تحت تصرف قنصلنا العام في بيروت جهاز لاسلكي يركّز على متن العمارة البحرية. وأضيف أن البحارة الفرنسيين، شأنهم شأن بحارة القوى العظمى، إذ يجوبون البلاد جماعات جماعات بإمرة ملازم أول أو ملازم، فيتصرفون أينما يمرون تصرفًا مهذبًا وأنيسًا ومتحضرًا، إنما هم، لحسن الحظ يكافحون بذلك الفكرة الخاطئة التي كوّنها المسلمون عن أخلاقنا. هذا وطبّقت سلطات بارجة «لاتوش - تريفيل» (Latouche – Tréville) هذه التجربة فأمكنني في دمشق أن أسمع صدى الانطباع الحسن الذي تركه حسن تصرف بحارتنا على مسلمي هذه المدينة.

النقطة الثانية التي يتضمنها البرنامج العملي الذي أعرضه، بفائق الاحترام، على معاليكم، تتعلق بالصحافة. إذ بعد استقصاء دقيق حول أهمية كل صحف مصر وسورية ونزعاتها، وبعد اطّلاعي على تلك التي توالينا وتلك التي تعادينا

صراحة «ولأمد طويل»، وأخيرًا تلك التي يمكن اكتسابها إلى جانبنا بما فيه فائدتنا، رأيت من واجبي أن أعرض عليكم بكل بساطة الاقتراحين التاليين:

– إعانة مالية لجريدة **ريفاي** (*Le Réveil*) البيروتية. وكان قد قدِّم إليكم، مؤخرًا، طلب يتعلق بهذا الموضوع، وأن لي شرف توكيده. وبإمكان القنصل العام في بيروت أن يخبركم عن الخدمات الواقعية التي قدمتها إلينا هذه الجريدة التي يملكها صاحب جريدة **الثبات** البيروتية التي لها أيضًا أهميتها، وهما تُقرآن في كل سورية وكل فلسطين.

– إعانة مالية لجريدة **المقتبس** الدمشقية.

إن هذه الجريدة الإسلامية هي إحدى أشهر جرائد سورية في مدينة دمشق، وستقدم إلينا مساعدة فائقة في هذه الفترة التي قدّرنا فيها توجيه جهودنا نحو المسلمين. فبفضل هذه الجريدة وحدها سنبثّ ونتعهّد في صفوف العائلات الإسلامية الكبرى التي يتقولب رأي الآخرين برأيها، شعورًا ودّيًا حيال فرنسا. لن أتحدث فقط عن عائلات الأمراء التي ينبغي ألا نبالغ في تقدير نفوذها الذي لا يفوق ما لأكثرية العائلات العربية الغنية من نفوذ، بل إني سأتناول هذه العائلات الغنية الكثيرة العدد كلها. نحن لا نملك أي وسيلة عملية أكثر من هذا لاجتذاب المسلمين. إلا أن الإعانة المالية الثانية يجب أن تفوق أهميتها الإعانة التي يجب أن تقدم إلى جريدة **ريفاي**، وبالنظر إلى هوية صاحب **المقتبس**، يجب أن يُترك هذا الأمر بتصرف ممثلنا في دمشق، الذي تمكّن سابقًا، بفضل كثير من الحنكة والمعرفة العميقة بالإنسان وبالأمور الشرقية – كما أمكنني الملاحظة – من كسب ود المسلمين حيالنا. ومن المستحسن أيضًا أن يوضع بتصرف قنصلنا في دمشق مبلغ من المال وترجمان مأجور يساعده في علاقاته الدائمة مع سكان البلاد، ويقاسمه مهمة الترجمة. بالنسبة إلى الجرائد الأخرى، فهي إما إلى جانبنا، أو في خدمة حكومات أخرى، أو لا شأن لها.

أما في ما يتعلق بتأسيس جريدة فرنسية في سورية، فإن ذلك لا يبدو لي أجدى من مساندة جرائد محلية نهددها دائمًا بقطع المساعدات عنها. ثم إن جريدة فرنسية تتطلب بصورة محتمة إرسال واحد أو عدد من المحررين الفرنسيين، فضلًا عن أن المبلغ الذي يتوجب صرفه يفوق كثيرًا المساعدات

الضرورية في سورية في ما إذا عارضت هذه الجريدة يومًا من الأيام، موقف معتمدينا الدبلوماسيين في بعض المسائل. ويمكننا تصوّر النتيجة التي سيسببها هذا الصراع بين السكان والمكسب الذي لا يتوانى منافسونا عن الاستفادة منه. من جهة أخرى، ومن وجهة النظر السياسية البحتة، فإن تأسيس جريدة فرنسية في سورية يحث، من دون شك، كثيرين على أن ينسبوا إلى فرنسا نيّات قاطعة لا تمثل وجهة نظرها. إن فكرة تأسيس جريدة فرنسية في سورية تبدو أول وهلة فكرة صائبة، إلا أننا نكتشف بعد التمحيص أن تحقيق هذا المشروع يحمل في طياته نتائج خطرة.

- لا يمكنني أن أصف مدى الخدمة التي تقدمها لمصالحنا في الشرق الإعانات التي تُمنح للمؤسسات الخيرية والتعليمية. لكن هذه الإعانات، لسوء الحظ، لا تتناسب دائمًا مع النفقات التي تتوجب على مدارسنا من أجل أن تستقبل جميع الطلاب الذين يتقدمون بطلبات الانتساب إليها. إضافة إلى ذلك، فإن النقص الحاصل في عديد المعلمين من رجال الدِّين يجبر بعضًا من هذه المدارس، مثل مدرسة القاهرة، على رفض أطفال يوازي عددهم عدد الأطفال الذين تستقبلهم. إننا بحاجة، في هذه المدينة إلى خمسة عشر أو عشرين أستاذًا، على أنه من المؤكد أن نفوذنا في الشرق لم يتبوأ المركز الأول لولا المكانة المهمة التي يحتلها تعليم اللغة الفرنسية في هذه البلاد. كذلك فإن الجهود التي يبذلها منافسونا في سبيل نشر لغتهم بين الشعب ضخمة جدًا.

إن ألمانيا على سبيل المثال، لا تتراجع، للوصول إلى هذا الهدف، أمام تضحيات مالية باهظة، ويبرع صحافيوها في تعظيم تقدّمها على الساحة، كما لو أنهم يعجلون في حدوث هذا الأمر.

إن الجسم التعليمي والجسم الطبي الفرنسيين في سورية يصونان، بفضل معرفتهما وإخلاصهما الرائع، سمعة فرنسا الجيدة، كما أنهما يجدّان في تنمية عدد الموالين لنا.

إلى جانب المدارس الطائفية المزدهرة بوجه عام، فإن بإمكان البعثة العلمانية الفرنسية أن تقدم خدمات جلّى في هذه المدن، حيث لا تحتاج، كما في بيروت، إلى منازعة المكانة الوطيدة التي يحتلها الكاثوليك والبروتستانت.

وبإمكانها أن تزدهر في حي الصالحية بدمشق، كما في حماة المدينة التي تُعد خمسين ألف نسمة، جلهم من المسلمين، وحيث لا وجود فيها لأي مدرسة. ومهما تكن البرامج التي ترتكز عليها البعثة العلمانية، فإنها تخدم بتعليمها الفرنسية مصالح فرنسا، لكن يتوجب عليها قبل أن تستقر في مدينة ما أن تُعاين الظروف التي ستحيط بها، وأن تحسب ما لديها من إمكانات نجاح وإلا جازفت بأن يُفقِدها فشلها ما لها من حظوة لدى سكان البلاد، وأن تتحول النفقات التي تصرفها الدولة إلى عكس الهدف المرجو. إني أجد أن رأي القناصل ضروري كلما وجب على البعثة العلمانية أن تفتح مدرسة جديدة في إحدى الأنحاء. إن هيبتنا في الشرق لا تؤمّنها فقط المساعدات التي تمنحها دائمًا لمدارسنا ومشافينا الموجودة، بل تؤمّنها أيضًا مضاعفتنا لعدد هذه المدارس والمشافي ورفضنا أن يتفوّق أحد علينا.

إنه من المجدي إنشاء مستشفيات في حيفا التي نقوم ببناء مرفئها، وفي حمص وحماة وحلب، حيث نرجو أن يجتذب الخصب مزيدًا من السكان، ومن ثم في السلط شرق نهر الأردن التي تفصلها عن القدس وبيت لحم منطقة لا تزال غير آمنة كفاية.

إن بيروت هي المكان الأنسب لإنشاء معهد فرنسي للحقوق، وسيتيح حياد السوريين تأمين العديد من الطلاب منذ السنوات الأولى لافتتاح هذا المعهد، كما سيشرع، لحسن الحظ، مجالًا جديدًا للدراسات العليا أمام الشبان السوريين الذين تحوّل أغلبهم إلى دراسة الطب لعدم توافر مجال الاختيار.

نظرًا إلى كثرة عدد الخريجين، فإنهم لا يستطيعون ممارسة مهنة الطب في وطنهم، ما يدفعهم إلى مصر، حيث لا يلبثون أن يُفلتوا تمامًا من تأثيرنا.

ثم إنه يتوجب أيضًا في سورية إنشاء مدرسة تقنية فرنسية يتخرج فيها مراقبو الأشغال العامة، ويدرَّس فيها أيضًا علم المساحة ووضع الرسوم الهندسية والكهرباء والميكانيك. وربما أُلحق بها في ما بعد فرع للدراسات الزراعية؛ وليس علينا أن نخشى منافسة المدرسة التي أسسها أتباع «تركيا الفتاة» في هذه المدينة، وأطلقوا عليها اسم مدرسة «الصنائع والفنون» (Arts

et Métiers)، وهو اسم فضفاض، لأن جُل ما تتألف منه هذه الأخيرة حتى الآن هو عمارات واسعة تضم بضع «آلات تجربة» معطوبة تقريبًا، وفيها تُلقى دروس لتخريج المعلمين. ويمكن أن تسبقنا الإرسالية الأميركية إلى تنفيذ مثل هذا المشروع، وهذا مما يؤسف له أشد الأسف. ويثبت المبلغ الذي قرر الألمان صرفه لتنفيذ مشروع بناء مدرستهم التقنية في حيفا أهمية مؤسسة مماثلة في بيروت. إن فرع الدراسات الزراعية الذي تجرأت على المطالبة بإلحاقه بهذه المدرسة التقنية يجب أن يأتي تقريبًا في تركيا باعتباره نتيجة منطقية لفرمان تشريع عقاري. أما في سورية، فهو نتيجة تأسيس مصرف عقاري أو زراعي للتسليف. وهذه المؤسسة يجب أن تتغلغل في عمق جمهور السكان عن طريق منح قروض تنتزع هؤلاء من قبضة المرابين، كما أنها تجتذب رؤوس أموال فرنسية إلى سورية، ما يخدم نفوذنا خدمة جليلة. ويكفي أن نجتاز سهول حمص وحماه وحلب الواسعة التي يسقيها نهر العاصي والعديد من مجاري المياه لنرى أن هذه الرساميل سوف تُستخدم في المكان المناسب.

إن الزراعة سوف تستبقي السوريين في بلادهم، وستخف الهجرة عندما يتعلم هؤلاء زراعة أرضهم. إن طريقة «الأرض المستريحة» (Jachere) المتّبعة إجمالًا في زراعة هذه المنطقة لهي طريقة خاطئة وعواقبها الوخيمة جمة.

يبدو أن مزارعي هذه البلاد يجهلون مبدأ المناوبة الزراعية، إلا إني صادفت في حماة شابًا يملك عشرة آلاف هكتار وهو من خريجي إحدى مدارسنا الزراعية الوطنية في مونبلييه (Montpellier). إنه يعرف بالتأكيد ما يتوجب عمله لتحسين الزراعة في بلاده، وبدأ باستثمار أملاكه بشكل منهجي، ومن المؤكد أن كثيرًا من مواطنيه سوف يحذون حذوه، في ما لو وضِعت الوسائل اللازمة بتصرفهم، فالأرض التي يعيشون عليها تعِد ببداية مثمرة لأنها تصلح بشكل مدهش لزراعة البقول أو للزروع أو للقطن.

في طريقنا من بيروت إلى حلب، وعند عبورنا لبنان واجتياز سهل البقاع الغني الذي سيصبح يومًا ما، أخصب مما هو عليه بفضل مشاريع ري قيد التخطيط، نجد أنفسنا وسط نباتات برية وفريدة للغاية تمتد على مد النظر على يسار الخط الحديد ويمينه: إنها آلاف الباقات من نبتة البروق الزئبقية (Touffes d'asphodèles) التي تنمو أوراقها الشبيهة بالنصال الخضراء بقوة عجيبة،

ثم تتساقط على شكل فوارة ماء. هذه النباتات تنمو حيث تُترك الأرض على حريتها، بحجة أنه يجب أن ترتاح سنة واحدة.

أخيرًا، حتى نتمكن من حماية ما لنا من نفوذ في سورية ومقاومة التحرك الألماني على الأخص، يجب أن نحتفظ، مهما يكن الثمن، بالمشاريع الصناعية ومشاريع النقل الموجودة حاليًا، وأن ندّخر مشاريع أخرى، ولذلك علينا معرفة ثروات البلاد الطبيعية معرفة جيدة، وأخيرًا الحصول على امتياز المنافذ وسكك الحديد التي نحكم بعد الدرس بأنها تُدر علينا ربحًا.

سأرجئ معالجة هذا الموضوع حتى نهاية هذا التقرير.

الحركة العربية في سورية

أصل إلى دراسة مسألة ألقت عليها الأضواء حوادث قريبة العهد حصلت في بيروت، وأعني المظاهرات المعادية للأتراك التي قامت في شهر نيسان/ أبريل المنصرم، والحركة العربية في سورية (...)[*].

أولًا يجب أن نتجنب تعظيم الوقائع لأننا بتنا نعرف الآن على ما تقتصر. إن بعض الأفراد السوريين واللبنانيين الذين يهمّهم تعظيم أهمية هذه الحادثة لم يتورعوا عن تنفيذ مرامهم، إن في الصحف المحلية، أو في الصحف الأجنبية، إذ رأوا أنهم لمحوا فيها ما ينذر بثورة عامة في سورية، وكذلك بنهاية النظام التركي الأكيدة، وواجب أوروبا أن تتخذ موقفًا من الصراع الذي سوف يبدأ بين المجالس والسلطة.

على العكس، فإن أمامي رسائل من سكان بيروت ومقالات نشرت في الجرائد السورية، تعيد الأحداث المعنية إلى حجمها، وكل ما لدي يطابق نقطة بنقطة الرأي الذي استطعت تكوينه في البلاد.

بالتأكيد، لا شيء يسمح بإنكار إمكانية حصول حركة عربية في المستقبل، أما الحجة التي يرتكز عليها الذين يظنون أنها وشيكة الحصول فهي وجود

(*) راجع آراء دي بوسك في هذه المسألة في القسم الثالث من هذا الكتاب، حيث استشهدنا بنصوص من تقريره عن الحركة العربية في بيروت.

المسلمين والمسيحيين في اللجان العربية بالقاهرة وبيروت وسواهما، إلا أنه من المؤكد أن هذا الواقع الأكيد لا يشكل معيارًا لقيام الحركة المذكورة. وعلى العكس، فإن بعضهم يظن أن الحركة العربية ستكون، إذا كتب لها الوجود، إسلامية بحتة، وقد لا يكونون مخطئين في هذا لأنه يظهر بعد التفكير، أن وجود المسلمين والمسيحيين في الصفوف نفسها يشكل ورقة رابحة بيد الأتراك لا بيد أخصامهم. إن السياسة المتجددة التي اتبعها عبد الحميد، البارع في المحافظة على الانقسام الحاصل بين أتباع ديانتي الإمبراطورية الرئيستين، أو في تقويض أسس اتفاقاتهما العابرة، قد تسمح للأتراك بالمضي في الحكم. إن الوهم الموقت الذي أوحت به، عقب إعلان الدستور، وحدة المسلمين والمسيحيين الظاهرية، قد تلاشى أمام مذابح أضنه. والسؤال: هل أن هذا الوهم سيعود إلى الظهور مع الحركة العربية التي قامت في الوقت الحاضر؟ تسنّى لي، في القاهرة وبيروت ودمشق أن أطّلع على الآراء الحميمة التي باح لي بها بعض المسلمين الذين يحتلون مراكز مرموقة؛ إذ صرّح لي هؤلاء، ببساطة، بأن الوفاق مع المسيحيين يبدو في نظرهم ضروريًا لأن المسيحيين هم أذكى منهم، وخصوصًا أكثر ثقافة منهم، وبالتالي فهم أجدر في إظهار مطالباتهم الخاصة. ومن جهتهم صرّح لي مسيحيون أعضاء في المجالس بأنهم لا يرجون من حركتهم نفعًا عمليًا، وأنهم لا يحضرون، عن طريق انضمامهم إلى صفوف المسلمين، سوى تدخّل فرنسا، وفضلًا عن ذلك فإنهم - أي المسيحيين - خلافًا لما يعتقده المسلمون، يرون أنه ليس بإمكان سورية أن تحكم نفسها بنفسها، إلا أنهم يتجنبون مواجهة المسلمين بذلك.

اعترف لي بعض المسيحيين بأنهم لا يهتمون بالإصلاحات التي تحصل في سورية، كما قال لي المسلمون الشيء نفسه عن التطلبات اللبنانية. حدثوني عن الضم والحماية والاستقلال الذاتي والمملكة المستقلة، حتى إنهم حدثوني عن الجمهورية. ويبدو أن الفكرة الانفصالية لا تخيف أحدًا، وإذا بدا أن النخبة الإسلامية الموجودة في اللجان تريد أن تظهر بمظهر الرافض لمثل هذا الانفصال، فلأنها ترى الحكمة في هذا الموقف أمام ولاء الشعب المسلم وربما أمام الرأي الخارجي.

لن أعزو إلى هذه الأمور كلها أكثر مما تستحقه من أهمية، إلا أنه يكفي

أن تكون قد جرت على الألسنة حتى يصبح من الجائر لمن طرقت مسامعه أن يلقي شكًا حول مدة الاتفاق، وأن بعض أعضاء المجالس من المسيحيين يعتمدون على سخائنا للحصول على مراكز تدر عليهم ربحًا ماديًا، وذلك لقاء دعايتهم وحسن خدماتهم.

إضافة إلى ذلك، لم يقتنع الجمهور بتاتًا بآراء المجالس (اللجان)، وكثير من المسلمين يتمنون استمرار الوضع الراهن مخافة أن يعلو شأن المسيحيين عليهم في ظل نظام ليبرالي، كما نشرت ذلك بعض الجرائد.

إن الوسائل كلها صالحة لجر السكان وإجبارهم على التحرك إذا اقتضى الأمر. ففي لبنان تم الحصول من البطريرك على حرم ضد كل شخص يعارض أعمال المجالس. إن اختلاف الطوائف ليس الأمر الوحيد الذي يشق في الواقع صفوف العرب، فعادات المسيحيين العرب تختلف عن عادات المسلمين؛ فبينما الأولون يعيشون دائمًا حياة حضرية، نرى الآخرين يتوزعون بين حضر ورحّل، ومنهم البدو الذين لا يتبعون أي قانون، وليسوا على استعداد للتضحية بحريتهم المطلقة. وأخيرًا فإن البلاد التي يسكنها العرب مثل سورية والحجاز واليمن ونجد وبلاد ما بين النهرين، تكشف عن مظاهر شديدة التباين، كما إنه لا يمكن اجتيازها إجمالًا إلا بصعوبة. ولا يعيش فيها السكان إلا جماعات صغيرة منفصلة الواحدة عن الأخرى، ولا تشكل مجموعة وطنية. إن الأشخاص الذين اتحدوا لإنشاء هذه الحركة يشكلون في ما بينهم صورة مختصرة لهذه التجزئة، ولا نعتقد أن الأمر قد يكون عكس ما تقدم.

إن العرب لم يصلوا بعد إلى تلك الدرجة من الترقي، حيث العواطف والطموحات تذوب في طموح واحد مشترك هو خلاص البلد. إن ثمة كبرياء هائلة جدًا هي الخط المميز للأخلاق العربية تدفع كل واحد منهم إلى اعتبار نفسه متفوقًا على أقرانه، وتجعل كل تحرك مشترك أمرًا مستحيلًا. وإلى جانب الكبرياء الفردية، هناك عند العرب كبرياء جماعية وكبرياء العائلة والقبيلة، وما يمكن تسميته «الديانة الصغيرة»، ذاك أن المسلمين والمسيحيين ينقسمون إلى اتّباع طقوس مختلفة. ويبدو في هذه الظروف أن حركة جماعية ليست وشيكة الوقوع. وإذا ما نظرنا عن قرب إلى الحركات التي حصلت حتى الآن في البلاد العربية للاحظنا أنها لا تتطابق في أي نقطة. فالأسباب التي أدت إلى نشوئها

متنوعة جدًا، ونجهد، من دون جدوى، لإعطائها طابعًا وحدويًا ليس فيها. لكن هذا لا يثبت، مجددًا، أن ما سمّي قبل الأوان «الحركة العربية» أمر يستحيل حدوثه أبدًا، لكن كي يتوصل العرب إلى جمع قواهم المادية والمعنوية المتفرقة يتوجب عليهم أن يقوموا بسلسلة طويلة من الإصلاحات.

في سورية، تطلب اللجان هذه الإصلاحات من الباب العالي. ويبدو أن الحكومة العثمانية مستعدة لدراستها، كما أن بعض الجرائد التركية مثل **طنين وإقدام** تضمن الموافقة عليها. لكن ما قيمة هذه الضمانات، وكم من الوقت سوف يدوم وفاق هذه اللجان؟

إنها الأسئلة التي تطرح الآن.

كثيرون هم الذين يتنبأون حتى في سورية في نهاية اللجان في الفوضى. أما أنا فقلما اعتمد على جدوى عملها لأن ما رأيته يجعلني أتوقع مناقشات طويلة وعقيمة وحسدًا ونزاعاتٍ داخلية، في حين تستمر تركيا بممارسة حكمها غير الكفوء على ولاياتها كافة.

كتبت جريدة **المقطم** القاهرية في شهر آذار/مارس: «ربما سينتهي الأمر بمؤسسي هذه الحركة بأن يدب فيهم التعب، أو على الأرجح أنهم سيختلفون في ما بينهم حتمًا، لأنهم لا يملكون رئيسًا يجتمعون حوله، ولا عونًا أدبيًا يلجأون إليه، ولن تلبث الدسائس أن تثني عزائمهم وتحط من نشاطهم. إن من السهل خلق شقاقات وتباينًا في الرأي في بلد تحكمه مِلَل ونِحَل مختلفة».

إذا ذرّت الفوضى قرنها وأجبرت السلطات التركية على قمعها، فقد يطغى الاستبداد أكثر من أي وقت مضى على أولئك الناس المبلبلين. وإذا تبع هذا أحداث جسيمة وفاصلة، فإن اللجان تكون قد طرحت السؤال النهائي من دون أن تتمكن إطلاقًا من الإجابة عنه.

ذكرت سابقًا رأيي بالتحرك لدى العرب بوجه عام. أما في ما يتعلق بدور إنكلترا المحتمل في حوادث بيروت الأخيرة، فسأذكّر أيضًا بما كتبته عن اندفاع عملائها. ففي هذه الحادثة، كما في غيرها، لم تحرك إنكلترا ساكنًا لمنع ممثلها في بيروت من التصرف بطريقة أقل رزانة من زملائه الأجانب. فزيارة هذا

الأخير للوالي في اليوم الذي حصلت فيه المظاهرات، فسرته اللجان وكأنه مسعى لصالحهم. ومهما تكن عفوية رغبة السوريين في التخلص من الحكم التركي، ومهما تكن حماستهم الوطني مخلصة وعنيفة، فإن هذه الحماسة، وهذه الرغبة تجدان، على الأقل، في ظروف كهذه، تشجيعًا من الإنكليز.

هل هذا يعني أنه يجب أن ننحو باللائمة على ممثلينا، لأنهم لم يتصرفوا بالطريقة نفسها؟ إن علينا أن نسلم بأن كل دبلوماسي يتصرف بما ينسجم مع أهداف حكومته.

هذا يجعلنا نفترض أولًا أن إنكلترا تعطي ممثليها، بكل طيبة خاطر، مطلق الصلاحيات لتعهد عواطف المسلمين السوريين تجاهها؛ ثم إن ذلك يعلل، بالنسبة إلى كل إنسان متجرد، موقف ممثلينا المتحفظ. وأكرر أننا ركنّا بسرعة إلى حسن نيّة أهل البلاد الراغبين، قبل كل شيء، في بلبلة الأمور وإثارة اضطرابات يأملون منها أن تعود عليهم بالنفع. كما تسرّعنا بلوم معتمدين لنا يعرفون، بما لديهم من خبرة بالشرقيين، وبالسوريين واللبنانيين على الأخص، أن مجرد تشجيع من جانبهم، هو أخطر من أي تشجيع يأتي من أي كان. إذ قد تترتب عليه عواقب جسيمة، ما يورّط بلادهم بمسؤولية كبرى. إنهم يُدركون أن دورهم ليس في ركوب المغامرات، بل على العكس في أن يمنعوا، على قدر المستطاع، كل عمل هدام يقوم به السوريون ضد الأتراك.

مشاريع فرنسا في سورية

سيدي العزيز، سوف أستخدم بطيبة خاطر الإذن الذي أوليتني إيّاه لأدلي برأي حول مشاريع فرنسية في سورية، وحول واحد هو الأهم بينها، أي سكك الحديد التي يبدو لي أنها وصلت إلى نقطة حرجة من وجودها. وبما أن المقصود هنا هو أن أعرض على معاليكم انطباعات تعرفون مسبقًا كل عناصرها، فإني سأدخل فورًا في صلب الموضوع. مع أنه بالإمكان المدافعة بحجج دامغة عن الطريقة التي أنشئ فيها خط بيروت - دمشق، إلا أنه من المؤكد أيضًا أن موقع هذا الخط موقع خاطئ. فضلًا عن أن قسمًا منه «سلسلة أسنان» (Crémaillère)، وإضافة إلى أنه خط ضيّق، فإنه محكوم عليه بسبب موقعه الجغرافي بأن يحل محله خطا حمص - طرابلس، ودرعا - حيفا. من

هنا لا نرى بكل بساطة عظيم فائدة في تحويل خط بيروت - دمشق الضيق إلى خط عريض.

إلا أن خط حمص - طرابلس لا يكتسب كل أهميته إلا إذا تجاوز حمص واجتذب كل حركة نقل المنطقة الممتدة بين هذه المدينة ونهر الفرات. بينما خط درعا - حيفا يوصل منذ اليوم إلى البحر تجارة مناطق حوران والحجاز، مارًا في جزء منه عبر تلال شمال السامرة الخصبة. ولهذا الخط الذي يتفوّق على خط بيروت - دمشق، بسبب موقعه الجغرافي، ميزتان اثنتان: **أولهما** أنه يغطي، بمساعدة نقطة درعا - دمشق، خط بيروت - دمشق - مزيريب، **وثانيتهما** أنه لا يحتاج إلى توظيف رأسمال، نظرًا إلى أنه بني بفضل المساعدات والضرائب الاستثنائية.

ما هو التعويض الذي يجب أن نحاول الحصول عليه بعد انحطاط خط بيروت - دمشق بصورة بطيئة تقريبًا؟ يبدو أن هذا التعويض يتمثل في تسوية لقسمة حركة المرور بين جزأي شبكة دمشق - حماة وخط الحجاز اللذين يبلغان الساحل السوري: أولهما عند بيروت، والثاني عند حيفا.

وردت هذه التسوية في عداد الطلبات التي وجهتها فرنسا هذه السنة إلى الحكومة العثمانية. وليس أكيدًا - إلا إذا طالبنا الأتراك بذلك - حصولنا على هذا «الكارتل» الذي، فوق ذلك، لن يمنحنا سوى مغنم ضئيل وموقت.

أما استئجار جزء دمشق - درعا - حيفا فإنه يمنحنا مكسبًا مختلفًا، خصوصًا، إذا قرن بالتزام مرفأ حيفا الذي لحظه البرنامج الفرنسي. وفي مطلق الأحوال، فإن بناء فرنسا لهذا المرفأ أمر واجب لأنه إذا حصل غيرنا على استئجار الخط المذكور، وذلك قبل أن نحصل على الإذن ببناء المرفأ، فإن هذا الإذن سيكون من نصيبه. إن خط دمشق - حيفا بدأ يتخذ طابعًا ألمانيًا يومًا بعد يوم، فالمهندس ديكمان (Dickman) في حيفا صار المسؤول الرئيس عنه. والألمان ينافسوننا بضراوة في ميدان سياسة سكك الحديد، فهم لا يطلبون فقط استئجار خط دمشق - حيفا والتزام بناء مرفأ حيفا، بل إنه نُمي إليّ أنهم يدبّرون الدسائس في القسطنطينية، حتى لا نحصل على الكارتل الذي سبق وتحدثت عنه، وللتعجيل في بناء خط العفولة - القدس، على رجاء أن يحوّل هذا الخط

اهتمامنا عن مشروع لحظه أيضًا برنامجنا وهو يستحق، على ما أظن، بحثًا خاصًا، هذا المشروع هو سكة حديد رياق - اللد.

إن شركة دمشق - حماة وتمديداتها (.D.H.P) التي تملك خط بيروت - دمشق - المزاريب تملك أيضًا جزءًا من خطٍ عريض طوله ٣٣١ كلم، يمتد من رياق إلى حلب، ويشكل قسمًا تم إنجازه من مجموعة خطوط منوي إنشاؤها، ومن المحتمل أن تصل «حيدر باشا» بمصر.

بفضل خط حديد بغداد الذي سيربط حلب بالشبكة الموجودة في الأناضول، فإن الخط المنوي إقامته يتحقق منذ الآن في قسم كبير من مساره. وتضع شركة دمشق - حماه نصب عينيها إتمام هذا الخط جنوبًا، كما تسعى إلى الحصول على التزام خط حديدي عريض يمتد من رياق إلى اللد، وهي محطة صغيرة من خط يافا - القدس. إلا أن شركة الحجاز بدأت من جهتها، بتنفيذ خط منافس ضيق من العفولة إلى القدس (والعفولة محطة على خط درعا - حيفا). وتم تنفيذ ١٧ كلم من هذا المشروع حتى جنين، والعمل الذي تواصله يد عاملة عسكرية سينتهي بعد سنتين. ومهما تكن الفائدة التي يقدمها مشروع شركة خط دمشق - حماه وتمديداته، فإن مد شبكته نحو اللد يبدو بنظري مثيرًا للجدل، على الأقل في ما يتعلق بالقسم الجنوبي من خط حيفا - دمشق.

إني أقدّر، وهو أمرٌ محتمل لأنه خط السير الأنسب، أن يمر الخط المقصود بالناصرة، وإذا ما تقرر انطلاقًا من هذه المدينة أن يبلغ الخط هذا اللد، فسيجد نفسه محصورًا بين البحر وخط العفولة - القدس، وهو أمرٌ مضر جدًا لسببين اثنين:

أولا: لأن سكان الشاطئ القريبين جدًا من الخط سيستمرون بتفضيل نقل بضائعهم بطريق البحر، وذلك بسبب تعرفة الشحن التي هي أدنى بكثير من تعرفة الشحن بواسطة سكك الحديد.

ثانيًا: إن خط العفولة سوف يؤمّن النقل في الجهات المهمة من المنطقة: جنين ونابلس والقدس.

أما إحدى الفوائد التي ستُجنى فورًا من خط رياق - اللد فهي بالطبع أن الخط سوف يتيح للحجاج (ولقسم كبير من البضاعة المتجهة نحو القدس)

أن يسلكوا طريقًا أوفق وآمن من طريق حيفا. إلا أن خط العفولة يتمتع بهذه الميزة، حتى إنها أكبر من ميزة الخط السابق الذي يستوجب تغيير القطار في محطة اللد، بينما يصل خط العفولة إلى المدينة نفسها. وهكذا حتى لو سلّمنا بأن شركة دمشق - حماه وتمديداتها قد تحصل على ضمانة كيلومترية من رياق إلى اللد، فإن ذلك لا يضاعف الفائدة التي يقدمها هذا الخط في الجزء الثاني من مساره، لذلك فإنه لا يمكن منافسة خط العفولة - القدس.

إن الطريقة التي أرتئيها لتذليل الصعوبة تكمن في إنشاء مرفأ يافا. فعندما يصبح النزول في مرفأ يافا ممكنًا في أي وقت كان، سيُفضّل الحجاج وأصحاب البضائع استعمال خط يافا - أورشليم على استعمالهم خط العفولة، لأن المسافة من حيفا إلى القدس مرورًا بالعفولة تبلغ ١٤٥ كلم، بينما لا تتعدى من يافا مسافة ٨٥ كلم فقط. ولما كانت حالة الخط الجيدة تسمح بقطع مسافة الـ ٨٥ كلم بأقل من أربع ساعات، وهو الوقت الأقصى حتى لو أخذنا بالاعتبار وجود التعرجات، وهذا هو رأي الشرقيين، ولما كان يكفي، إجمالًا، خط واحد لتأمين النقل من القدس وإليها، فإن خط العفولة - القدس سوف يفقد كل أهميته. قد يعترض بعضهم على حديثي بأنه إذا كان خط رياق - اللد لا يقدم الفائدة الفورية التي تتحدث عنها، إلا أنه يمثل جزءًا من التخطيط المأمول لربط دمشق بالعريش، ويجدر إنشاؤه لهذا السبب.

بناء على هذا السبب أجيب بأني أعتقد أنه بالإمكان الوصول إلى مصر عن طريق نقطة أخرى غير اللد، دونما حاجة إلى إنجاز أعمال أكثر صعوبة. إن خطًا ينطلق من الناصرة، باتجاه جنوب شرق بيسان، حيث ستستقر بعض الجوالي اليهودية، ينحدر إلى الوادي الواقع غرب الأردن، ليبلغ القدس، فيغطي خط العفولة، وينتزع منه كل حركة وتجارة الوادي والبلاد الواقعة شرق النهر.

قد يمتد بعض التفرعات نحو هذه الناحية العاجزة، بالطبع، عن النمو بسبب افتقارها إلى أي منفذ، فتحسّنها وتجتذب بالتأكيد حركة النقل نحو سكة الحديد خاصتنا.

أخيرًا، سوف يجتاز الخط الكبير اليهودية [الضفة الغربية] عبر القدس ويصل إلى العريش عن طريق الجليل.

أن يحث الألمان، كما أكد لي بعضهم، على الإسراع في بناء خط

العفولة – القدس بغية إحباط عزيمتنا، فإن ذلك لا يعني حتمًا جودة مشروع رياق – اللد، بل رغبتهم في عرقلة مشاريعنا في سورية، وخصوصًا تأخير دخول خط نفوذ فرنسي آخر إلى فلسطين.

بقليل من الكلام هذا هو رأيي الذي كوّنته حول هذه المشاريع التي يتم درسها حاليًا.

خلاصة واستنتاج

من مجمل هذا التقرير يبدو لي طبيعيًا استنتاج الخلاصة التالية:

بما أن مؤسسات التعليم والبر التابعة لنا هي التي تجتذب أكثرية أنصارنا العديدين والمخلصين في سورية وفلسطين وتحتفظ لنا بهم، فإنه من الطبيعي أن يحظى الذين يديرونها برعايتنا، وأن نرعى عبرهم كل من يطلب من فرنسا تثقيفه ومواساته وشفاءه. لكن علينا أن لا نُهمل جمهور المسلمين الذي لا يتعاطف معنا بتاتًا، فتأثير إنكلترا عليه ليس بعيدًا البتة، وبإمكاننا محاربتها بنجاح. إن عملنا هذا سوف يرشح مركزنا المتفوق الذي نحتله الآن في سورية. وتعرفون يا صاحب المعالي أنه بإمكانكم الوثوق لتنفيذ هذا الأمر بإخلاص معتمدينا الدبلوماسيين وأهليّتهم، فهم يرغبون في رفع اعتبار وطنهم. إن رفع هذا الاعتبار يشكل سياسة فرنسا الحكيمة في المشرق، تلك السياسة التي تستمد قيمتها كلها من التعقل الذي تتحلّى به، ومن اهتمامها بتطوير مركزها الرفيع، ومن صمودها أمام الأطماع المحلية الخطرة في مفاهيمها كلها. ومهما تكن في الواقع، قضية السوريين المطالبين بالإصلاحات، قضيةً عادلة، فإنه يجب عليهم وعلينا أن ندافع عنها ببرودة أعصاب. ويمكننا، بالتأكيد، أن نعتبر الإصلاحات في سورية أول مرحلة من الحركة العربية البعيدة، إلا أنها أيضًا تشكل اليوم الخلاص الوحيد لتركيا العربية، كما يبدو أنه ليس بإمكان اللجان أن تحصل على تلك الإصلاحات بما تملك من وسائل.

هنا يظهر تمامًا دور القوى المترفع حقًا، لكن ينبغي أيضًا ألا تُعرِّض اللجان تلك القوى لنفاد صبر خطر وعديم الجدوى.

تفضل سيدي الوزير بقبول احترامي المتواضع وإخلاصي المتفاني.

الملحق الرقم ١٢

رسائل أستاذ ألماني من سورية في عام ١٩١٣
(مارتين هارتمان)

ملخص يوميات أستاذ ألماني في سورية في عام ١٩١٣ (هارتمان).

تُرجم إلى الفرنسية بصيغة تقرير دبلوماسي قُدّم إلى وزارة الخارجية، يحمل وجهة نظر الأستاذ الألماني في السياسة الفرنسية في سورية مع تعليقات المُترجم - الدبلوماسي الفرنسي[*].

رسائل أستاذ ألماني حول سورية

تحت عنوان **يوميات رحلة في سورية**[١]، أصدر مارتين هارتمان، مؤسس «الجمعية الألمانية للدراسات الإسلامية»[٢]، وأحد أبرز المستشرقين في ألمانيا كتابًا جمع فيه الرسائل التي كان قد بعث بها إلى جريدة **فرانكفورت**، خلال رحلة قام بها إلى سورية بين الثالث عشر من آذار/ مارس والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩١٣ . وهذا الكتيّب هو تكملة لدراسة سابقة بعنوان: رسائل غير سياسية من تركيا[٣] .

(*) F. M. A. E., série Turquie (1912-1914), vol. 124, pp. 174-184.

(١) *Reisebriefe aus Syrien.*

(٢) Deutsch Gesellschaft fur Islamkunde.

(٣) Unpolitische Briefe aus der Turkei.

هنا أيضًا، بحسب المؤلف، لا يتعلق الأمر بالسياسة بالمعنى الموضوعي. فالنزعة السياسية تنجم عن الأفعال أكثر مما تنجم عن النيّات. على أي حال، نجد اللازمة الموجبة مدرجة بالضبط بين فقرتين من المقدمة.

- ص ١٣: «شهيّة الفرنسيين تنظر إلى سورية، بأوقح ما يكون، وكأنها فرنسا الشرق».

- ص ١٤: «ليس لألمانيا بالطبع (في سورية) سوى طموحات اقتصادية وتحضيرية».

إن التحليل اللاحق أُجري لمجلة لم تستطع استخدامه، وبالتالي نشره، لأن السياسة لم تكن من اختصاصها. وبدا من المفيد، على الأقل، سحب عدد قليل من النسخ عنه. في الواقع، إن **يوميات رحلة في سورية** تشكل وثيقة إيحائية بمقدار ما تزداد أهمية شخصية المؤلف. فالمؤلف لا ينتمي إلى وسط الجامعة الجرمانية، بل بالعكس غالبًا ما أظهر تعاطفًا حقيقيًا مع الثقافة الفرنسية، وإعجابًا بنتاج فرنسا الأدبي، والأحكام التي يطلقها ليست سوى أكثر تنويرًا بهذا الصدد، من خلال الإيضاحات التي يُقدّمها حول المفاهيم الحالية للفكر الألماني في الشرق.

بالطبع، إن هذا التحليل لا يعطي سوى فكرة نسبية وناقصة عن مجمل الكتاب. غير أنه يقدم فكرة صادقة عن سيكولوجية لا يمكن اعتبارها سيكولوجية خاصة بكاتب الرسائل. فهي ليست السيكولوجيا الرسمية، ولا الجرمانية، إنما هي التعبير عن حالة نفسية مشتركة بين العديد من الألمان. فهؤلاء يرون أن كل ما ستفعله فرنسا في سورية سيكون من باب «الوقاحة»، وكل ما ستفعله ألمانيا سيكون من باب «الحضارة»[٤].

رسائل من سورية

مقدمة

يوضح مارتين هارتمان في مقدمته الخط الموجّه لتفكيره بقوله: «برأيي

(٤) من تعليق المترجم الفرنسي على اليوميات.

أن أكثر فقرات رسائلي أهمية هي تلك التي أتحدث فيها عن نيّات وخطط الحكومات والشعوب الأجنبية للاصطياد في المياه العكرة، في المقاطعات العربية من تركيا» (ص١٣). وحدها ألمانيا ليس لها، في سورية، سوى مصالح اقتصادية وحضارية، فما هي الوسائل التي اقترحها السيد هارتمان لضمان هذه المصالح؟ إن على الشعب الألماني، كما قال، أن يُسهِم بأكبر قدر في عمل ألمانيا المحضّر (ص١٤). ففائدة النشاطات الحكومية غالبًا ما تكون موضع جدل (ص١٤). ويجب أن تتكيّف القنصليات مع الحاجات المحلية وألاّ تستعين بمترجمين يجهلون لغة البلد (ص١٥). في سورية، لا يعقل ألّا يلمّ المترجم تمامًا باللغة العربية (ص١٥)، ولتنسيق الجهد الألماني لا بد من الاستعانة بـ«مستشارين فنيين» يستطيعون توجيه هذا الجهد (ص١٧).

أما السياسة المدرسية، فيجب أن تنتقل إلى المقام الأول من اهتمامات ألمانيا الناشطة في سورية. ويتمنى مؤلف **اليوميات** (Reisbriefe) على ألمانيا أن تحذو حذو فرنسا التي تنفق مبالغ ضخمة على مدارسها (ص١٧). ثم إن البعثات الكاثوليكية والبعثة العلمانية تقدمان لها خدمات كبيرة (ص١٧). فالسيد مارتين هارتمان يرى أن السياسة المدرسية تتفوق على سياسة وسائل النقل والمؤسسات الصناعية... إلخ (ص٢٤). وعلى ألمانيا أن تسعى إلى تغطية سورية بشبكة من المدارس الألمانية. ويستحسن ألّا تكون إدارة هذه المدارس بيد الألمان، بل بيد مواطنين أهليين معدّين بحسب الفكر الألماني في دور المعلمين (ص٢٧). كما ينبغي عدم الحدّ من انتشار اللغة والثقافة الألمانيتين في المناطق، حيث يتلقى السكان الكثر والمتطورون، بكل سرور، بذور هذه اللغة والثقافة. يجب أيضًا إنشاء مدارس في المناطق كلها التي لا تزال خارج نطاق الجهود الأوروبية. ويشدد السيد هارتمان على أن الألمان يستطيعون العمل بنجاح في المنطقة كلها التي يؤمّن مرفأ اللاذقية الوصول إليها (ص ٢٧).

فضلًا عن التعليم الابتدائي، يجب على ألمانيا، بحسب السيد هارتمان، أن تنشئ معاهد زراعية في كل منطقةٍ تشكل الوحدة اللغوية فيها تجمع مقاطعات، ويحدد باعتباره مركزًا صالحًا للدراسات الزراعية (ص ٢٠). ثم إنه من

المستبعد أن تتمكن المدارس الزراعية التركية نفسها من تأمين الخدمات كلها في المقاطعات (ص ٢٠).

ثاني وسيلة مهمة لنشر اللغة والفكر الألمانيين في سورية، يقترح السيد هارتمان العمل من خلال الصحافة الدورية والكتب. فهو يحثّ مواطنيه على الاستفادة من الاهتمام الذي يوليه السكان لكل ما يتعلق بألمانيا. فالسوريون يطالعون، بكل سرور، في المجلات والنشرات الأسبوعية العربية، دراسات حول الحياة الاقتصادية والفكرية لألمانيا (ص ٢٧). كذلك تؤدي الكرّاسات العربية، السهلة القراءة، خدمات كبيرة للدعاية الألمانية (ص ٢٧).

لدراسة هذه المسائل وإعطائها كل التفصيل اللازم، يشير المؤلف بالطبع إلى «ندوة اللغات الشرقية في برلين». فهي تضم أشخاصًا يعرفون تمامًا العالم الإسلامي والدراسات المتعلقة به (ص ٢٨).

إن آسيا السابقة تهزها حركة لن تتوقف، والمطلوب توجيه هذه الحركة بالاستفادة من التجارب التي كلّفت الشعوب المتحضرة الكثير من الآلام خلال قرون. يكفي أن يعقد المدعوون إلى التدخل بعزم صادق لكي يتأمن الحل بالاتجاه الألماني.

«تلك هي الآفاق السارة التي يتيحها لنا المستقبل» (ص٣٠).

رسالة من دمشق

في ١٩ آذار/ مارس ١٩١٣

إن الحياة الاجتماعية ضعيفة النشاط لدى أهل دمشق ووسائل التسلية مبتذلة، وصالة السينما، المسمّاة على الطريقة الفرنسية (Cinématographe)، هي المرحلة الأكثر تقدمًا. وهناك من وقت إلى آخر مسرح عربي، غير أن روّاده يقتصرون على الرجال فقط (ص١٢). عند العرب المسيحيين، تعيش العائلات الميسورة حياة أكثر تثقفًا: حتى إن لدى الشباب ناديًا للمطالعة (ص١٣). وفي دمشق نشرتان تحملان الاسم نفسه، **المقتبس**(٥)، واحدة يومية وأخرى

(٥) الصحيح القبس والمقتبس.

أسبوعية، وهما تحتلان مكانة أرفع بكثير من مكانة الصحف العربية الأخرى. إنهما تدافعان عن المصالح العربية ضد الهيمنة التركية، وأتيحت لمديرهما، محمد كرد علي، على حسابه، فرصة اختبار محاسن النظام التركي. تجرأ على نقل جريدته من القاهرة إلى دمشق، وهاجم بعنف النظام الحاكم. فصودرت جريدته واضطر هو نفسه إلى الفرار(٦).

منذ عهد قريب، أي منذ سنة تقريبًا، اعتقل أخوه أحمد فجأة في مكتبه، وهو المدير المسؤول لجريدة **المقتبس**، ثم اقتيد إلى القسطنطينية، وأفرج عنه من دون أي تفسيرات بعد حوالى خمسة عشر يومًا (ص١٤).

بحسب رسائله، لم يكن السيد هارتمان يعرف محمد كرد علي حتى ذلك الحين، ثم تعرّف إليه في مكتب الجريدة(٧)، حيث كان هناك أيضًا العديد من قادة الحزب الوطني في دمشق. وكان في تصرفات محمد كرد علي شيء من العصبية والتهيّج، وتأثّر اللقاء أولًا بالجو. ثم جرى الحديث عن مجلة **عالم الإسلام** (*Welt des Islams*)، وعن عدم تمكن العرب آنذاك من القراءة باللغة الألمانية. وطلب الحاضرون(؟) من السيد هارتمان أن يوفد إليهم مدرسين ألمان، كما طالبوه بتعليم بعض الشباب الموهوبين في المدارس الألمانية (ص ١٥).

عمومًا، يقول السيد هارتمان، يرغب عرب دمشق بـ«حرارة» في تعلّم اللغة الألمانية. وخلال إقامته، قصد أحد العرب القنصلية الألمانية لطلب معلومات حول التعليم الألماني في حيفا. والتمس أحد تجار دمشق مساعدة السيد هارتمان شخصيًا في تخفيض سعر كمية معينة من كتاب، هو جزء من قواعد اللغة الألمانية للطلاب العرب (*Kleine Grammatik des Deutschen Fur Araber*) كان قد طلب استيرادها مسبقًا (ص ١٠).

---

(٦) آنذاك، أعلنت **المؤيد** في القاهرة عن اعتقال محمد كرد علي وإرساله إلى المحكمة العرفية في القسطنطينية، حيث حُكم بالإعدام على مدير جريدة عربية أخرى. في الواقع، تمكّن محمد كرد علي من إنقاذ نفسه. وعند وصوله إلى باريس، بعد بضعة أسابيع، اطّلع على ملف برقيات التوسط الفاعلة، المتبادلة بشأنه بين باريس والقسطنطينية ودمشق.

(٧) في الواقع، كان السيد مارتين هارتمان منذ زمن بعيد على اتصال بالسيد محمد كرد علي (من تعليق الدبلوماسي الفرنسي).

هنا، يحلل السيد هارتمان مسألة النفاذ إلى الصحافة العربية. وهو يرى سبيلين إلى ذلك: ترجمة مقالات الصحف الألمانية إلى اللغة العربية وتوزيعها على الصحف العربية، أو كتابة مقالات بـ«المراسلة» في ألمانيا نفسها باللغة العربية، وإرسالها مباشرة إلى مكاتب تحرير الصحف الكبرى. وكملحق، من الضروري تحرير لمحات قصيرة باللغة العربية تتضمن معلومات حول ألمانيا في حوالى ٣٠ إلى ٥٠ صفحة.

لكن، كيف يمكن مواجهة هذه النفقات التي قد تصل إلى ٣٠ ألف مارك سنويًا؟ (ص١٦ - ١٧) لا شيء أسهل من ذلك: يكفي أن تعدل ألمانيا عن تحويل قنصليتها في دمشق إلى قنصلية عامة (ص١٧).

إن أبرز الجنرالات الأتراك هو فايق باشا، قائد الفيلق الثامن في الجيش التركي. تلقى تعليمًا ألمانيًا صرفًا، وهو مشهور بصفته عسكريًا موهوبًا ورجلًا رقيق الحاشية. لذا يأسف السيد هارتمان لعدم تمكنه من التعرف إليه. غير أنه قابل الوالي عارف بك، العربي الأصل والمتترك كليًا. إنه رجل ظريف ومغرم بالأدب، عرفت مؤلفاته نجاحًا واسعًا في الأدب التركي. وفي أثناء قيام السيد هارتمان بزيارته، لم يكفّ عن مدح البدو الذين اعتبرهم أناسًا شجعانًا، كرماء ونبلاء لم تفسدهم المدنية بعد. إن وجهة النظر هذه تتكرر باستمرار في التمارين المعطاة في المدارس التركية، وهي موضوع حديث شائع في أوساط أتراك «المجتمع» (ص٢٠).

يستغرب السيد هارتمان كيف أن دمشق ما زالت تُحافظ على التوقيت التركي، الأمر الذي يشكل عقبات كبيرة، بخاصة بالنسبة إلى دوائر البريد والبرق. هذا، على الأقل، إذا كان المستخدمون مثابرين ومستقيمين! لأن عملهم يأتي بعد كل شيء. فموظفو تسجيل الرسائل يحضرون في الساعة الحادية عشرة، ويرفضون استلام أي رسالة ابتداءً من الثالثة بعد الظهر. من جهة أخرى، لا تحترم دائمًا سرية الظروف البريدية الموصى عليها، فالاختلاسات هي موضوع تنويه.

شكّل مسلمو دمشق جمعية ذات أهداف فكرية، تعقد فيها سنويًا خلال فصل الشتاء محاضرات عدة. لكن مع أن هذه الجمعية قائمة منذ وقت معين،

فإن أنظمتها لم تصدر بعد. إن أحد الأعضاء في هذه الجمعية أظهر كل عجرفته، وهو يخبر أن الجمعية الإسلامية في باريس تضم مسلمة واحدة فقط، هي طالبة من قازان. إن عادة «التحجب» تبدو لهذا الشخص، ذي الآراء المتطورة، ابتكارًا سخيفًا من علماء الدين، وإن كان يدرك صعوبة إدخال عادات أكثر تمدنًا إلى دمشق (ص ٢٤).

بمزيد من التفاؤل، ادّعى السيد هارتمان أن الحجاب سيختفي من دمشق نهائيًا بعد عشرين سنة، وإن سكانها سيكونون في مستوى تطور مسلمي الفولغا الروسيين.

كذلك، زار السيد هارتمان الأوساط الدينية المسيحية. برأيه، يجب أن يعطى المقام الأول للطائفة الأرثوذكسية التي تملك دائرة نموذجية للنشرات الدورية ومكتبة على جانب من الأهمية. كما يوجد في دمشق أيضًا «مجلس» للروم «المتحدين»، وآخر للعازاريين. أما المكتبة الصغيرة فهي كلها فرنسية المراجع. ويبدو أن اليسوعيين هم أيضًا على وشك تأسيس مجلس لهم (ص ٢٤).

«فأين هو النادي العربي؟ ألن نرى أبدًا واحدًا في دمشق؟».

رسالة من بيروت

في ٢٤ آذار/ مارس ١٩١٣

بيروت، ذات الموقع الرائع، ستوصل قريبًا عبر خط حديد بكل المراكز الساحلية والداخلية المهمة. في لبنان، ثمة طرقات صالحة تقود نحو المواقع التي توجد فيها فنادق جيدة. والمناخ لطيف جدًا. إن بيروت تستطيع بسهولة أن تحذو حذو المدن السويسرية التي يعود فضل ازدهارها إلى الأجانب (ص ٢٨). منذ زمن طويل، تشتهر بيروت بأنها مدينة فكرية، وبوجه أخص منذ الجزء الأخير من القرن التاسع عشر (ص ٢٩). ومعلوم ذلك التطور المستمر للكلية البروتستانتية السورية (Syrian Protestant College). ففي عام ١٩١٦ سيتم توسيع هذه الكلية لمناسبة عيدها الخمسين، وتحوّل إلى جامعة تضم كلية للحقوق، وأخرى للزراعة. وسيكون لكلية الحقوق أهمية كبرى، ولا ننسى أن القانون الإسلامي قد تجمّد وصار لا يتطور منذ أحد عشر قرنًا (ص ٣٠).

من جهة أخرى، يأتي التعليم الزراعي تمامًا في الوقت الملائم، حيث إن آسيا السابقة ستصبح مفتوحة بفضل طرق المواصلات الحديثة (ص ٣٠).

يعتبر السيد هارتمان أنه من المفيد إنشاء مدرسة زراعية ألمانية في حلب حيث يوجد حاليًا معهد ألماني (ص ٣١). وبعد الكلية البروتستانتية السورية، تجدر الإشارة إلى جامعة القديس يوسف للآباء اليسوعيين. إننا نتراجع، كما يقول السيد هارتمان، لأن السكان ينفرون من روح التبشير التي تحرّك نشاطها.

إذًا، لا يمكن أن تستغرب إقدام الشيخ أحمد عباس، منذ ثمانية عشر عامًا، على تخصيص جهده، لإنشاء معهد إسلامي. كانت الانطلاقة متواضعة، أما اليوم فإن المعهد يحتل أربعة أبنية مع ملعب كبير، ويضم ٣٥٠ تلميذًا يأتون من أمكنة بعيدة – حتى من البصرة والكويت (ص ٣٢).

إن وجود مدرّس للغة الألمانية في بيروت أوحى بإدخال تعليم الألمانية إلى «المعهد». استقبلت هذه الفكرة بالتأييد وتسجّل ستون صبيًا لحضور درس اللغة الألمانية. فإذا افترضنا رسوب ٢٠ في المئة منهم، تبقى النتيجة قيّمة. جاء المدرّس إلى بيروت خصيصًا لإعطاء دروس مسائية. وفي وقت قصير، تمكّن من جمع أربعين شابًا. ثم إنه يعلّم في مؤسسات عدة، كما يجري البحث حاليًا في فتح فرع لتعليم الألمانية في المعهد الأميركي (ص ٣٣).

إن النشاطات الدينية الفرنسية تواجه منافسة جدية من جانب «البعثة العلمانية» التي يظهر المسلمون تعاطفًا نحوها. وسوف تزداد هذه المنافسة إذا أقلعت المدرسة العلمانية عن الدعاية السياسية (ص ٣٢).

بما أن الأميركيين فقدوا التسامح، أنشأ اثنان من الهندوسيين، كانا قد تربّيا في معهدهم، مؤسسة منافسة هي «دار العلوم» التي لم تنجح كثيرًا. ويجب أن نتساءل عما إذا كانت بيروت التي يوجد فيها معهد أحمد عباس تستطيع إحياء معهد ثانٍ يعتمد الاتجاهات نفسها؟ (ص ٣٣).

على غرار المسلمين، قامت الطوائف المحلية الأخرى التي لا تريد إرسال أولادها إلى المؤسسات الأجنبية، بإنشاء مدارس للتعليم العالي. وهكذا،

يملك الروم الكاثوليك مدرسة تابعة للبطريركية ذات سمعة حسنة، وللموارنة مدرسة أنشأها المطران يوسف الدبس. كما تجدر الإشارة أيضًا إلى نشاط الروس الذين يرعون في بيروت خمس مدارس مختلطة، تضم ١٠٥٠ تلميذًا من أبناء الفقراء، ثم إن إنكلترا وألمانيا وفرنسا تهتم بتربية الفتيات. ومدرسة راهبات الناصرة معروفة بالتعصب. أما الميتم الروسي الذي يلازم معهدًا عاليًا للفتيات فله، على العكس، سمعة حسنة، ومدرسة الراهبات الألمانيات تسجّل نجاحًا (ص ٣٤).

رسالة من بيروت

في ٢٨ آذار/ مارس ١٩١٣

الألمان مقبولون في بيروت. لا أحد يظن بأنهم يريدون ضمّ جزء واحد من تركيا. طبعًا، في حال تقسيم المنطقة الآسيوية من تركيا، لن يبقى الألمان صفر اليدين. لكن، لا شيء ينذر بالخطر من جانبهم.

في حين أن الأمر هو عكس ذلك تمامًا، بالنسبة إلى الفرنسيين. ففكرة احتلال سورية شائعة في صحفهم، وكثيرون من الفرنسيين يعتبرون لبنان تابعًا لفرنسا. والمطّلعون على الأمور لا ينخدعون. فمشاعر السوريين الواضحة ليست في هذا الاتجاه: «ليست لنا أي ثقة حقيقية بالشعب الفرنسي. إذا أقدمت فرنسا على احتلال سورية، سترى مسّاحي أحذية مرسيليا يهرعون وينتزعون من فقراء البلد المساكين قوتهم الزهيد. فالمسلمون خائبو الظن من تصرفات الحكومة الفرنسية في الجزائر حيث يمكن أن تحصل أسوأ أعمال اللصوصية دونما عقاب» (ص ٤٣).

أضف إلى ذلك أن مسيحيي سورية، وعلى رأسهم الإكليروس الماروني، يخضعون لاعتبارات خاصة. حاليًا، كما يقولون، نحن موضع اهتمام فرنسا. إننا أداة أطماعها. وهي أيضًا تفعل شيئًا من أجلنا. فإذا استقرت في البلد سنصبح غير مكترث بنا، وتزول الإعانات المالية الضخمة. باختصار، يحق لنا التأكيد أن النفوذ الفرنسي تضاءل كثيرًا في سورية. ولن تستطيع دسائس فرنسا كلها إحداث أي تغيير في ذلك (ص ٤٤).

رسالة من حماه

في ٣٠ آذار/ مارس ١٩١٣

تسيطر على مسيحيي سورية فكرة الاحتلال الأجنبي. يبدو أنهم ما زالوا يحلمون بفرنسا التي انتهى دورها، مع ذلك، في كل من بيروت ودمشق ولبنان (ص ٤٧).

يرى السيد هارتمان أن اللصوصية التي تجعل ضواحي حماة مقفرة ليست متعذرة المعالجة. فإن قائدًا أوروبيًا مجهّزًا بفرقة عسكرية جيدة الأجر تستطيع إعادة الأمن إلى البلد خلال ثلاث سنوات. لكن يجب أن يمتد هذا التدخل الأجنبي في غضون بضعة عقود من السنين، وألاّ تُعاد إدارة العمليات مطلقًا إلى الأتراك (ص ٥٢). ولا يقول لنا السيد هارتمان من أين ستأتي هذه السلطة الأوروبية. وهو يعتبر أن الخط الفرنسي الممتد من حماه إلى حلب يجتاز منطقة صحراوية، بدلًا من أن يفضي إلى قرى قديمة ذات أهمية ما، وأن ذلك ناتج من غباوة مبهمة، أو من مصالح خاصة.

يجب أن توصل المناطق المهملة مباشرة بالبحر عبر خط حديد يؤدي إلى اللاذقية. وسوف يحتجون كثيرًا في فرنسا على هذا المشروع، ويجدون فيه خطر منافسة خط حلب. لكن، بمعزلٍ عن الأضرار بالخط الفرنسي، سنرى في ما بعد أنه سيكلّفها مزيدًا من حركة المرور (ص ٥٣).

رسالة من طرابلس

في ٣ نيسان/ أبريل ١٩١٣

يأسف السيد هارتمان لكون دمشق غير متّصلة بمرفأ طرابلس، وينسب مسؤولية ذلك إلى «المؤامرة الفرنسية» (ص ٦٣).

في طرابلس، العلاقات بين المسلمين والمسيحيين متوترة. ورغبة في الحفاظ على تفوقهم، يبذل المسلمون كل ما بوسعهم لمنع التطور الاجتماعي للسكان. لمواجهة هذه النزعات، لا يوجد إلا علاج واحد: المدرسة والسفر

إلى البلدان المتحضّرة. وألمانيا ستكون بالنسبة إلى مسلمي سورية مركز دراسات مفيد بوجه خاص. سيستوعب العرب فيها ماهيّة الفكرة القومية، في الوقت نفسه الذي يتعلمون فيه تقدير أهمية فكرة الدولة (ص ٦٧).

في الحقل المدرسي، نجد أنفسنا في طرابلس أمام ظاهرة غريبة: فروسيا ترعى في سورية وفلسطين ١٠١ مدرسة بحسب إحصاء: **مجلة الجمعية القيصرية الأرثوذكسية الروسية للدراسات الفلسطينية** (*Zeitschrift der Kaiserlech Russischen Orthodoxen Gesellschaft fur Palastina*).

في الواقع، أحصيت مختلف شُعب المدارس منفصلة بحيث يزداد عددها الإجمالي. ولا يبدو النشاط الروسي أقل ضخامة في طرابلس (ص ٥٩).

رسالة من اللاذقية

في ٥ نيسان/ أبريل ١٩١٣

ينطوي تعليم اللغة الألمانية على أهمية خاصة بالنسبة إلى سكان اللاذقية لأن التطور المستقبلي لهذا البلد «سيرتكز، بوجه خاص، على الذكاء الألماني والرساميل الألمانية» (ص ٧١).

حالما تنتهي الحرب، سيفتح البنك العثماني فرعًا في اللاذقية. أفلا يجب أن يكون الألمان مستعدين؟ وبعد انطلاقته الشاقة إلى حد ما، يعمل بنك فلسطين الألماني بنجاح في حيفا وبيروت وطرابلس. فلا ينسى أن ينشئ فرعًا في اللاذقية. وكلما بكّر في ذلك كان من الأفضل. هذا الفرع يلزمه مدير ألماني، ويجب أن تربط هذه المسألة بمشروع إعادة نيابة القنصلية الألمانية الملغاة في عام ١٨٩٣ (ص ٧١). بالنسبة إلى التعليم، يجب الاستفادة من طباع المواطن السوري الذي يندفع نحو اكتشاف «الجديد»[٨]. وفي هذا الوقت، تعتبر دراسة الألمانية «عنصرًا جديدًا»[٩] تتمتع بجاذبية كبيرة. والجميع بدأ يتعلمها: «لا ندع الفرصة تفوتنا». وكم من مرة سمعت ألمان سورية يقولون: «كم هو مؤسف أننا لم نعالج السياسة

---

(٨) rurum novarum cupidus.

(٩) novares

المدرسية في وقت مبكّر. فات الأوان الآن»! كلا، لم يفت الأوان بعد. فلنحذو حذو الفرنسيين الذين أدركوا بأنهم اقترفوا خطأً فادحًا، بدعمهم فقط اليسوعيين والمدارس ذات الاتجاه الديني الصرف، والذين يجتذبون اليوم إلى بعثاتهم العلمانية الجماعة المحلية التي قاومت في البدء التعليم الفرنسي، ألا وهي جماعة الإسلام (ص ٧١). ومن السهل إيجاد الدليل على ذلك. فمن أصل مئة تلميذ لدى الراهبات الفرنسيات، لا نكاد نجد خمسة مسلمين (ص ٧٨).

رسالة من اللاذقية

في ٩ نيسان/ أبريل ١٩١٣

لا يواجه هواة الاحتفالات الفنية في اللاذقية «لوحًا مصقولًا»، فهم يستطيعون فهم شيلر (Schiller). بعد عيد الفصح، ستقدم فرقة من الشباب الراقي عرضًا لمسرحية «الكابالا»[١٠] والحب (Kabale und Liebe)، بحسب الترجمة العربية الصادرة في بيروت في عام ١٩٠٠. إن السيد هارتمان يعتبر هذا الحدث بشير خير لإدخال اللغة الألمانية، ولنشر الفكر الألماني (ص ٨٠)، إن الوقت ملائم لنشر اللغة الألمانية في هذا البلد، «فلا تدع الفرصة تفوتنا» (ص ٨٠).

أوليت مسؤولية القنصلية الفرنسية في اللاذقية إلى أحد أفراد عائلة شيحا (Schihah)، وتمثل هذه القنصلية استمرار التقليد الفرنسي القديم الذي يحرص على الاحتفاظ في كل مدن الشرق، مهما كانت ضعيفة الشأن، بمنزلٍ يرفع فوقه العلم المثلث الألوان، يوم الأحد وأيام الأعياد. في الواقع، إن هؤلاء العملاء الفرنسيين الذين ينتمون بمعظمهم إلى عائلات سورية - مشرقية - ذات أسماء فرنسية، مثل عائلات برتران وجيوفرور وغيز (Bertrand, Geoffror, Guys)، ليسوا سوى قليلي الفائدة بالنسبة إلى المصالح الفرنسية. فهذه الأخيرة لم تكن تتطابق في الماضي سوى مع مصالح الكنيسة الكاثوليكية، إلا عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على النفوذ الفرنسي. بالنسبة إلى حماية التجارة الفرنسية، لم يكن للعملاء المشرقيين أي شأن،

(١٠) الكابالا = التصوف اليهودي في العصور الوسطى المختلط بشعائر سحرية وفلكية سرية.

حيث كانوا يفتقرون إلى الاستعداد وسرعة البديهة الضروريين. ثم إنهم، بصفتهم مشرقيين، لم يكونوا سوى عملاء دوليين (ص ٨٠).

يُحسن الألمان التصرف إذا أنشأوا، في أسرع ما يمكن، مكتبًا فاعلًا في اللاذقية، ويقتضي على بنك فلسطين الألماني (Banque Allemande de la Palastine)، أو على بنك الشرق الألماني (Banque Allemande de l'Orient) أن ينشئ فرعًا فيها. إضافة إلى ذلك، يجب أن يتدخّل قنصل ألماني في ملاحقة شؤون التجارة الألمانية: قنصل محترف يمكن أن تلحق به نيابتنا القنصلية في كل من دمشق وطرابلس (ص ٨٨).

للروس أيضًا نشاطات مدرسية في حمص: مدرسة داخلية أنشأها مطران الأرثوذكس أثاناسيوس، ومدارس «الجمعية الروسية في فلسطين» للطلاب الخارجيين، حيث يجري تعليم اللغة الروسية وقليل من الفرنسية.

أما الكاثوليكيون فيرسلون أولادهم إلى مدارس اليسوعيين. كما أن للمسلمين مدارسهم التي تُعطى فيها أيضًا دروس ثانوية.

رسالة من حلب

في ١٩ نيسان/ أبريل ١٩١٣

في حلب، يميل الألمان إلى تجاهل آراء الوسط العربي تجاهلًا منطلقًا، وهم يُسهمون بالتالي في الإبقاء على النفوذ التركي، مما لا يمكن أن يكون له أي عاقبة وخيمة بالنسبة إلى الإمبراطورية العثمانية. وليست أقل ملامة تلك المؤسسات الألمانية الكُبرى التي تتصرف على هذا النحو. فإن أكبر تجمعات الشركات الألمانية أثار استياء العرب بمحاولات مغيظة عدة. وهكذا، فهو يستخدم لإعلاناته في محطات سكك الحديد اللغتين الأرمنية والتركية، باستثناء اللغة العربية (ص ٨٨).

تشكل السياسة المدرسية في حلب، كما في كل مكان، وسيلة فاعلة لبسط النفوذ الألماني. ففي حلب، أنشئت أولى المدارس الكبرى، وأُضيفت إليها في عام ١٩١١ دروس للراشدين، ومدرسة ألمانية لم تكن تضم، في البدء، سوى

صفّين. وعند إنجاز البناء، فُتح صفّان آخران في عام ١٩١٢. غير أن الإقبال المدرسي ليس كبيرًا (٨٥ ولدًا)، مع ذلك، يمكننا التقدير أن المدرسة ستنجح. وتدرّس الألمانية أيضًا، خارج المدارس الألمانية، لدى الرهبان الفرنسيسكان، وفي المدرسة الأرمنية الكاثوليكية للصبيان، بوجه خاص (ص ١٠٠).

يكرر السيد هارتمان القول إن الصحافة هي أداة لا مثيل لها لتوسيع دائرة نفوذ اللغة والفكر الألمانيين. وبما أنه ليس لألمانيا نشرة خاصة بها في سورية، فهو يرى من الضروري أن تؤسس صحيفة عربية ذات فكر ألماني. فالقناصل الألمان بحاجة كبيرة إلى أن يكون تحت تصرفهم نشرة دورية بلغة البلد، تعرض السياسة المحلية للحكومة الألمانية، وتُدافع عن المصالح الألمانية، بالرد خاصة على حملات المنشورات المعادية ضد المؤسسات والشخصيات الألمانية. إن للفرنسيين، في كل مكان تقريبًا، صحفًا ناطقة باسمهم. ففي بيروت تحرّر جريدة **ريفاي** في القنصلية، وجريدة **الثبات** العربية، العائدة إلى المالك نفسه، تسترشد بالسياسة الفرنسية. وفي حلب، تظهر **التقدم** - وهي الجريدة الوحيدة - استعدادها الدائم لقبول توجيهات قنصل فرنسا. في المقابل، تم الدفاع عنها بقوة ضد مضايقات الحكومة التركية.

لا حاجة في أن يكون للألمان جريدة في حلب نفسها. بل من الملائم اختيار بيروت. فالجريدة، إذا ما أرسلت في المساء، تصل صباح اليوم التالي إلى طرابلس وحمص وحلب ودمشق، لكن من المفيد مساعدة منشورات المدن الصغرى. وستظهر التجربة، عما قريب، الوسيلة الأكثر فاعلية. فالعرب، كما يقول السيد هارتمان، يظهرون تلهّفهم للحصول على أخبار من ألمانيا، لكنهم يحتاجون إليها بلغتهم (ص ١٠٠).

رسالة من على ظهر «السنغال»

في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩١٣

قام السيد مارتين هارتمان بزيارات وداعية لشخصيات بيروتية عدة. يذكر منها بخاصة، الفيكونت فيليب دي طرازي الذي يملك مجموعة، هي أكمل ما

يكون، من الصحف والمجلات العربية. إنها مجموعة فريدة من نوعها. وإذا كانت هناك أشياء ناقصة في هذه المجموعة، فهي ليست بالتأكيد سوى صحف عابرة غابت من دون أن تترك آثارًا لها. لكي يتفحص السيد هارتمان عن كثب هذه المجموعة التي تضم حوالى ٧٠٠ عدد، اضطر إلى تخصيص ساعتين من الوقت. غير أنه لا يتذمر من ذلك، فلهذه المجموعة قيمة علمية حقيقية، وسبق للسيد طرازي نفسه أن استخدمها في إصدار كتابه **تاريخ الصحافة العربية** (*Geschichte der arabischen presse*) (ص ١٠٠). سيشهد العلماءُ الأوروبيون المتضلّعون بالدراسات الشرقية أمام أعينهم، عند الاطّلاع على هذه المجموعة، مسيرة الحركة الرائعة التي توجّه الدول الناطقة بالعربية منذ عام ١٨٥٠ (إن المجموعة «ألف» التي اشترتها مدينة هامبورغ وصلت في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩١٣) (ص ١٠٠).

في مكان لاحق يتحدث السيد هارتمان عن «الجمعية الألمانية للدراسات الإسلامية» (Deutsche Gesellschaft fur Islamkunde). ويقول له محاور آخر: «إذا أردتم أن نهتم جديًا بمشروعكم، أضيفوا إلى كل عدد بضع فقرات باللغة العربية، فنحن لا نفهم الألمانية» (ص ١٠٨).

إن شبح الاحتلال الفرنسي ما زال يلاحق السيد هارتمان، فهو يقول إنه لم يعد يخشى نفوذ فرنسا في سورية. ففي باريس، يعرفون أن أي محاولة احتلال ستلاقي مقاومة أشد من جانب أعشار السكان، على الرغم من انتشار اللغة الفرنسية. ولا يمكن الإفراط في التشديد على كون النفوذ الفرنسي في سورية قد انخفض بقوة (ص ١١٤).

تدير الراهبات الألمانيات اللواتي أشار السيد هارتمان إليهن في رسالة سابقة، في بيروت منذ خمس سنوات فقط، مؤسسة مكوّنة من: معهد عالٍ للفتيات ومستشفى. المعهد يبدو مزدهرًا، والتعليم يُعطى باللغة الألمانية. عدد التلميذات الداخليات ١٢ تلميذة، والخارجيات ٦٠ تلميذة. وهناك مدرسة بروسية للفتيات، تابعة لمأوى الراهبات، فيها ٢٠ تلميذة داخلية، و١٦٠ تلميذة خارجية. إن قسمًا فقط من تعليم هذه المدرسة يجري باللغة الألمانية، وحتى عام ١٨٩٨ (تاريخ زيارة الإمبراطور) كان التعليم باللغة الفرنسية (ص ١١٦).

قبل الانتهاء، اكتشف السيد هارتمان أنه قد أغفل الحديث، في رسائل السفر، عن المؤتمر العربي الذي سيُعقد في باريس خلال شهر أيار/ مايو ١٩١٣؛ إذ أنعش هذا المؤتمر الآمال في بعض الأوساط العربية التي يحركها شعور وطني، غير أن أوساطًا سورية أخرى، حتى في بيروت، بدت مرتابة.

إن عددًا قليلًا من العرب السوريين قد اشتركوا في مؤتمر باريس، من بينهم بعض أصدقاء السيد هارتمان. وكما كان متوقعًا، استخدمت الحكومة الفرنسية الأساليب كلها للتأثير في تفكير العرب القادمين إلى العاصمة. بالمقابل، لو لم تستفد من الفرصة، لكانت قد تخلت عن واجباتها.

* * *

ليس لنا أن نضيف شيئًا إلى هذا التحليل الوثائقي، غير التمني بأن تكون الجهود الضرورية للدفاع عن الثقافة الفرنسية في سورية قد بُذِلت بمنهجية وعناد.

الملحق الرقم ١٣

ملاحظات حول حدود لبنان
موفد البطريرك الماروني إلى باريس

مذكرة مرسلة من «الإدارة الفرنسية لعصبة الأمم» إلى إدارة الشؤون السياسية والتجارية، تلخّص آراء موفد البطريرك الماروني بشأن حدود لبنان.

كانت هذه الآراء قد قدمها موفد البطريرك إلى السيد بورجوا (Bourgeois)، وحُوّلت عن طريق الجنرال غورو إلى إدارة الشؤون السياسية والتجارية، وهي محفوظة بصيغة ملحق يحمل تاريخ ١٣/٨/١٩٢٠، في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية(*).

ملاحظات حول حدود لبنان

١٣/٨/١٩٢٠

خلاصة

إن لبنان يطالب بالحدود التي اعترفت فرنسا له بها في عام ١٨٦٠، وبذلت

(*) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 125, pp. 216-218.

جهدها آنذاك، لتأمين تلك الحدود له (راجع خريطة البعثة الفرنسية إلى سورية في عام ١٨٦٠). هذا وأيّدت اتفاقية سايكس - بيكو في عام ١٩١٦ هذه الحدود، واعتبرتها كلها في المنطقة الزرقاء، كما أن ممثلي فرنسا وعدوا بها لبنان.

أما اليوم، فما زلنا نعطيه هذه الحدود، لكن بفصل مدينتين رئيستين: بيروت وطرابلس.

بيروت

لا يمكن لهذه المدينة إلا أن تكون لبنانية:

١ - فهي محاطة من كل صوب بلبنان الحالي، ولا يُمكن الوصول إليها إلا مرورًا بالأراضي اللبنانية عبر مسافة تبلغ خمسين كلم على الأقل.

٢- ثلثا سكانها هم من المسيحيين اللبنانيين، أو من أصل لبناني.

٣- طلبت صراحة إلحاقها بلبنان (أنظر الوثائق الموجودة في وزارة الخارجية وفي أمانة سر مؤتمر الصلح).

٤- إنها العاصمة الفعلية للبنان، كما كانت عليه حقًا تحت حكم فخر الدين والأمير يوسف الشهابي.

٥- إنها مركز الأعمال الوحيد في لبنان.

٦- إلحاقها بلبنان هو الشرط الرئيس لعودة الأغنياء اللبنانيين من الخارج، هؤلاء الذين لا غِنى عن مساهمتهم في سبيل إقالة البلاد من عثرتها.

٧- إنها تستقطب القوى الحية كافة في البلد (...).

طرابلس

يجب أن تكون لبنانية للأسباب نفسها، ولا تستطيع الأغلبية المسلمة الحالية أن تعارض هذا الأمر لأنه يتناول مدينة «تقع في منطقة لبنانية. وعليها، منطقيًا، أن تتقيّد بمصير هذه المنطقة. وإذا لم تكن بيروت وطرابلس مدينتين

لبنانيتين فماذا يكون مصيرهما»؟

ربّ قائل إنهما ستكونان مدينتين حرّتين للسببين التاليين:

١- إن على بيروت وطرابلس أن تكونا مرفأي كل سورية لا لبنان فحسب.

٢- يجب أن تكون بيروت مركز المفوضية الفرنسية العليا في سورية.
وهنا الرد على هاتين الحجتين:

١- بالإمكان قسمة عائدات جمارك بيروت وطرابلس بين مختلف الفرقاء المعنيّين بالأمر، وذلك وفق نسبة تضعها فرنسا.

٢- بإمكان المفوضية العليا أن يكون لها مقرّان، واحد في بيروت - لبنان، وآخر في أحد المركزين الكبيرين: دمشق أو حلب. ولا مانع من أن يُشيّد الحي الذي ستكون فيه دارها، وكذلك مختلف دوائرها على الطريقة الفرنسية البحت. إذًا لا حاجة إلى اللجوء إلى هذا العمل المنافي للطبيعة وهو إنشاء «مدينتين حرّتين» في قلب بلد تشكلان فيه مركزين من أهم المراكز، بينما يمكن التوصل إلى النتيجة المرجوّة بطريقة طبيعية.

مصلحة فرنسا

إن فرنسا لا يمكنها أن تفرض هاتين «الألزاس واللورين» اللبنانيتين الجديدتين من دون أن تجازف بمكانتها المتميزة، إن في لبنان أو في سورية. إن فصل طرابلس، وخصوصًا بيروت عن لبنان التي هي عاصمته، يعني الحكم على هذا البلد بموت محتوم.

يجب أن يبقى لبنان معقل النفوذ الفرنسي في الشرق، وكلما كان قويًا وقابلًا للحياة، رسّخت فرنسا مكانتها في كامل سورية.

الملحق الرقم ١٤

وجهة نظر في استقلال لبنان وعلاقته بسورية

(نص من تقرير قدّمه أحد أصدقاء فرنسا من اللبنانيين بعنوان: لبنان الكبير والانتداب الفرنسي)(*).

في لبنان الكبير، بعضهم يؤيّد استقلالًا سياسيًا وإداريًا حيال الدول السورية (دمشق، حلب، العلويون، جبل الدروز) وبعضهم الآخر يؤيد الوحدة بين لبنان الكبير وهذه الدول، في نطاق نظام فدرالي سياسي وإداري.

أما مؤيدو الاستقلال اللبناني فإنهم، في حين يرفضون أي شكل من أشكال الفدرالية السياسية أو الإدارية، يحبّذون ويوافقون على اتفاقيات شراكة اقتصادية بين لبنان الكبير ودول سورية. وهذا الحزب مقتنع بأن ازدهار جميع الدول الاقتصادي والتجاري سوف يُؤمَّن، في ما لو ألغيت الحواجز الجمركية، كما هو حاصل في الوقت الحاضر. ويمثل أنصار الاستقلال اللبناني، باستثناء عدد ضئيل، مختلف العناصر المسيحية (موارنة، أرثوذكس، كاثوليك وبروتستانت... إلخ). أما أنصار الفدرالية اللبنانية - السورية، فيمثلون العناصر المحمدية، وخصوصًا الطائفة السُنّية.

(*) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 127.

أما الدروز فإنهم يؤيدون، شأن المسيحيين، الاستقلال اللبناني، كما أن الشيعة منقسمون، تقريبًا، حول هذا الموضوع.

تنظر العناصر المسيحية بعين الخشية إلى اتحاد فدرالي لبناني - سوري، سياسي وإداري، جلّه من المسلمين. ويشكل مسيحيو لبنان الكبير، بالكاد، خُمس سكان الاتحاد اللبناني - السوري الفدرالي.

لكنهم، على العكس، يشكلون في لبنان المستقل أغلبية متواضعة. وفي المقابل، فإن مختلف العناصر المسلمة تطالب بهذه الوحدة للحصول على الأغلبية حتى في لبنان، وترتكز طموحاتها المزعومة بشكل ظاهر، على أسس اقتصادية، لكن يبدو أن هدفها هو الحصول على تفوّق سياسي يترك لها حرية مد اليد إلى وحدة عربية، تضم الحجاز وبلاد ما بين النهرين وأقطارًا أخرى تتكلم اللغة العربية. وهذه الفكرة راسخة، خصوصًا، في ذهن مجموعة من المسلمين تسكن مدن لبنان الكبير الساحلية، وهي تشكل حاليًا، في هذه الدولة أقلية، إلا أنها تتحرك، باستمرار، لصالح اتحاد فدرالي لبناني - سوري في سبيل الفوز بالأغلبية. ولنذكر أن لبنان هو معقل النفوذ الفرنسي في المشرق، وذلك من وجهة النظر السياسية والاستراتيجية والمعنوية. وبالتالي، فمن البديهي أن أفضل طريقة لخدمة المصالح الفرنسية هي دعم هذا المعقل، ولا يتم هذا الدعم إلا إذا حافظ لبنان الكبير على استقلاله التام حيال الدول السورية. من جهة أخرى، فإن لبنان الكبير لا يمكن أن يحصل على استقلاله ويحافظ عليه إلا بضمانة من فرنسا. وكذلك، فإن المصالح الفرنسية واللبنانية، في نظر اللبنانيين الذين يفكرون في هذه المسائل، مرتبطة بعضها ببعض، وبالتالي، فإن اللبنانيين، إذا سعوا إلى تفضيل الانتداب الفرنسي، لا يرتكزون على أسباب عاطفية فحسب بل على مصالح مادية أيضًا، وهذا ما يرسّخ ترابط المصالح الفرنسية - اللبنانية، أو يساعد في ترسيخها. إن الجنرال غورو وفرنسيين آخرين، يملكون حاليًا خبرة حقيقية بالمسألة اللبنانية - السورية، وهُم مقتنعون بأن في مصلحة فرنسا ولبنان ألّا تُقحَم دولة لبنان الكبير المؤسسة حديثًا في اتحاد فدرالي سوري.

الملحق الرقم ١٥

دراسة عن الوضع في جبل الدروز (من وجهة نظر فرنسية)(*)

عاليه ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢١

المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان

المكتب الدبلوماسي

إلى جانب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية

من الجنرال غورو، المندوب السامي للجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان

لي الشرف أن أبعث إليكم طي هذه الرسالة، دراسة صادرة عن قسم الاستخبارات التابع لي، وهي تشكل عرضًا واضحًا ودقيقًا للأحداث التي قادت إلى الوضع الحالي في جبل الدروز، وللوسائل التي استعملتها سياستنا بغية الوصول إلى هذه النتيجة السعيدة.

إن المهمة التي كان علينا تأديتها في هذه المنطقة كانت صعبة للغاية؛ إذ إضافة إلى الصعوبات التي نتجت من البروباغندا الإنكليزية والشريفية، ومن قرب الأمير عبد الله في شرق الأردن، كانت هناك صعوبات مردّها إلى عقلية

(*) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 127.

الدروز نفسها المنظمين وفق الطريقة الإقطاعية، والذين يتألفون من عدد من العائلات المنفصلة بعضها عن بعض، لكل منها أتباع وليس عليها رئيس واحد.

إن كسبنا ود الرؤساء الدينيين واستعمالنا نفوذهم لغايات جديدة أتاحا لنا، من دون عملية عسكرية، أن نضع حدًا للفوضى، وأن نفرض تعيين أمير يكون رئيسًا لدولة جديدة تتمتع باستقلال واسع تحت انتداب فرنسا.

عندما تَوجب، بعد مغامرة أسد الأطرش، تنظيم رتل عسكري إلى حوران بغية إعادة الهدوء، أمكننا جني النتائج السعيدة لسياستنا المتساهلة والحازمة في آن معًا. وإذ علم الزعماء الدينيون والزمنيون، وكذلك سكان البلاد جميعهم، أن الانتداب الفرنسي يعني السيادة والنظام والأمن، فإنهم سارعوا إلى الالتفاف حول رجالنا.

تم التعبير عن هذه المشاعر الإجمالية من جديد للكولونيل (العقيد) كاترو (Catroux) لمناسبة جولة قام بها في جبل الدروز.

هكذا استطعنا، من دون إراقة نقطة من الدم الفرنسي، أن نضم إلينا نهائيًا إحدى عشائر سورية الأكثر مناهضة لأي استيعاب أجنبي. إن المهمة التي انتهت على ما هي عليه، تشكل ضمانة كبيرة لرسالتنا في المشرق.

نجاح سياسي في جبل الدروز
المفوضية العليا للجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان

إن أحداثًا جديدة مثل إنشاء دولة مستقلة في جبل الدروز، ووصول بعثة فرنسية إلى «السويداء» (عاصمة الدولة هذه)، ومحاولة التمرد التي قام بها أحد أنصار الأمير عبد الله، لفتت الاهتمام إلى أحد مظاهر المسألة السورية الأقل شهرة، ألا وهو النزعة الإقليمية الذاتية (Particularisme) لدى بعض التجمعات الإثنية والدينية.

من هم الدروز؟

ما كانت علاقاتهم بنا في الماضي؟

في أي ظروف انضموا إلينا؟

ماذا نقدّم إليهم؟

عن تلك النقاط المختلفة تجيب الدراسة هذه:

يكوّن الدروز طائفة دينية منشقة عن الإسلام. إنهم ربما متحدّرون من سكان سورية الأصليين، اهتدوا حوالى القرن الحادي عشر على يد أحد الفرس المدعو دَرَزي الذي طبعهم باسمه. أما معتقدهم فمزيج من الإسلام والتجسيم والتقمص، ويرتكز على ألوهية سادس الخلفاء الفاطميين في مصر: «الحاكم بأمر الله». والسرية خاصية هذا المعتقد الذي لا يمارسه في الواقع، بشكل كامل سوى أفراد الطبقة العليا، أي طبقة «الحكماء» أو «العُقّال»، أما جمهور الشعب، «الأغرار» أو «الجُهّال»، فيقتصر على بعض العبارات الطقسية المستعارة غالبًا من الدين الإسلامي.

إن الدروز مرنون بحق، فهُم يتبعون، حرفيًا، نصيحة مؤسس دينهم: «اتبعوا كل أمة أقوى من أمّتكم، وحافظوا على داخل قلوبكم». لذلك فعندما يحتكون بطوائف أقوى من طائفتهم مثل المسلمين أو المسيحيين، فإنهم يتظاهرون بالتسليم ببعض معتقداتهم. وهكذا، مثلًا، يرددون بكل طيبة خاطر الشهادتين: «لا إله إلاّ الله محمد رسول الله».

مع ذلك ينبغي ألا نقع في الخطأ؛ فخلافًا لما أُوحيَ به لغايات سياسية، فإن الدروز لا ينتمون إلى الإسلام. والدليل القاطع على ذلك يعطيه المسلمون أنفسهم الذين يعتبرون شهادتهم عند أحد «القضاة» غير مقبولة ضد أحد المسلمين، ويكفّرونهم. ويبلغ عدد الدروز في سورية حوالى مئة ألف، موزّعين على ثلاثة تجمعات رئيسة.

لبنان: حوالى ٦٠ ألفًا.

سلسلة جبال لبنان الشرقية – منطقة حاصبيا – راشيا: حوالى ١٠ آلاف.

حوران: من ٢٠ إلى ٢٥ ألفًا تقريبًا.

هذا التجمع الأخير هو الأكثر تجانسًا، ويحتل لوحده الجزء الجبلي من حوران الذي يحمل اسمهم: جبل الدروز.

إجمالًا عاش الدروز، عبر العصور، على وفاق تام مع جيرانهم؛ وترك «أمراؤهم» الذين حكموا لبنان والساحل ذكرى تساهلهم في الشؤون الدينية، وكذلك حنكتهم السياسية. وفي عام ١٨٦٠ عمل الحكم العثماني على استغلال خلفية التعصب القديمة التي ترقد في كل شرقي، فتهافت الدروز على المذابح المعروفة جيدًا، والتي أدمت البلد في تلك الفترة القائمة.

تأثر الرأي العام الفرنسي بذلك، وطالب بإنزال العقوبات، فكانت حملة ١٨٦٠ - ١٨٦١ التي انتهت بإنشاء سنجقٍ في جبل لبنان يتمتع بحكم ذاتي ونظام إداري خاص. وهكذا كانت المطالبةً بحماية الطائفة المارونية.

لكن من وجهة النظر السياسية كانت حصيلة تدخلنا أن صار لكل من الطائفتين، منذ ذلك الوقت، وصيّها الرسمي.

عرفت إنكلترا كيف تحسن الاستفادة من الوضع الذي خوّلنا القيام بالدور التقليدي بصفتنا «حُماة المسيحية في الشرق»، فنصّبت نفسها مدافعة عن الدروز.

هكذا، عشية الهزيمة التركية في عام ١٩١٨، بينما طالب المسيحيون بالانتداب الفرنسي، لم يكتم الدروز إيثارهم للدولة العظمى التي ساندتهم حتى ذلك الحين. وجاءت برودة الاستقبال الذي أدّخروه لضباطنا وجنودنا، في أثناء احتلال المنطقة الغربية، ليؤكد هذا الموقف. حتى إن الأميرال مورينه، قائد القطعة البحرية في سورية، تعرّض خلال جولة قام بها في منطقة بيت الدين - بعقلين لمحاولة اغتيال تم التعرف فيها إلى بعض المتآمرين من الدروز.

لكن عندما قبلت فرنسا الانتداب على بلد شُبّه عن حق بفسيفساء أديان، وبفسيفساء سلالات، وحيث لا يمثل المسيحيون سوى ثلث السكان، كان عليها أن تكمل دورها التقليدي باعتبارها «محامية المسيحيين»، وأن تؤدي أيضًا دورًا آخر هو: قيادة مجمل البلاد، مهما اختلف الدين، نحو مستقبل مزدهر لما فيه خير الجميع. وهكذا فهمه الجنرال غورو، إذ قال في جملة من خطاب وصوله:

«إن على فرنسا أن تكون مرشدًا لا سيّدًا»، فنظام الحماية مستحيل في سورية. يجب استلهام شكل من أشكال الحياد بين مختلف الجماعات الدينية. وكان على هذه الجملة أن تتخطّى الحاجزين الطبيعيين للبنان، ولسلسلة جبال لبنان الشرقية، لتذهب توًّا إلى قلب دروز حوران.

لكن للأسف أوقف هذا الحاجز المزدوج أيضًا، ولفترة من الوقت، أقوال الوفاق التي ألقاها المندوب السامي الفرنسي، إذ عمل الأمير فيصل بشكل منظم ليشل سياسة الجذب التي مورست في بيروت.

منذ عام ١٩١٩ بدأ المفوض السامي السيد بيكو (Picot) ومساعده الكولونيل نيجر (Nieger) بإقامة علاقات مع دروز المنطقة الشرقية، ومع دروز لبنان، وتوجّه أحد أعضاء عائلةٍ معتبرة، وهو الأمير توفيق أرسلان، برفقة الوفد اللبناني، إلى باريس للمطالبة بالانتداب الفرنسي في مؤتمر الصلح. وفي الوقت نفسه قدّم عدد من الوجهاء «مضبطة» (Mazbata) يطلبون فيها الاستقلال الإداري للجبل، تحت وصاية فرنسا.

من هذه القواعد انطلق مساعدو الجنرال غورو، وبين تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩ وتموز/ يوليو ١٩٢٠ تمت في بيروت لقاءات متكررة بين المفوضية العليا وشيوخ حوران الذين أتوا للتسليم على الجنرال.

طويلة ومضجرة هي العلاقة المفصّلة لهذا الجدل على الطريقة الشرقية حيث توجب، غالبًا، على ضباطنا وموظفينا أن يبرعوا بالتعبير عنها.

لكن في حين بدأت سياسة الجذب هذه تثمر شيئًا فشيئًا، وبدأ زعماء الجبل يخرجون واحدًا واحدًا من «عزلتهم الدائمة»، ونشأت كوكبة درزية تعمل حرس شرف للجنرال غورو، انكبت البروباغندا الفيصلية على الإطاحة بعمل، هو بحق عمل مجيد، فأقنعت بعضًا منهم بقرب رحيل الفرنسيين، موزّعة عليهم الذهب والألقاب التشريفية. وهكذا ضغط على أشرف وجهاء الجبل سليم باشا الأطرش (سنأتي إلى ذكره لاحقًا) ليقبل منصب لواء. وفي ما لم تكف هذه الملاطفات كان المسؤولون ينتقلون ببرودة إلى أساليب أخرى. ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠ كان إبراهيم أبو فخر، زعيم إحدى العائلات المهمة، عائدًا من بيروت، فهاجمه قرب معبد مجدل عنجر (طريق دمشق المنحدر الغربي

لسلسلة جبال لبنان الشرقية) بعض رجال فيصل، حيث أفضى إليهم بهدف رحلته، فاغتالوه.

لكن انتصار خان ميسلون (Khan Meissaloun) في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٠ أطلق، أخيرًا، يدنا في المنطقة الشرقية. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٠، اجتهد الكولونيل كاترو ووفد المفوضية العليا إلى دمشق، في إنجاح المهمة التي بدأتها الغرفة السياسية في بيروت.

إن جبل الدروز الذي يحرس حدود سورية وفلسطين والصحراء التي يشرف عليها بكتلته الثلجية، هو، بحق، مفتاح دولة دمشق. ويسمح موقعه الاستراتيجي من الطراز الأول، لمن يتحكم به، بالسيطرة على منافذ الجنوب والصحراء. وعلى العكس، إن التخلي عن هذا الجبل يعني التخلي للعدو عن قاعدة عمليات ضد أراضينا، ولعصابات الثوار، عن ملجأ أمين بوجه مطارداتنا. ودور هذا الجبل في حياة البلد الاقتصادية لا يقل أهمية؛ إذ على أبوابه تنبع كل مجاري المياه التي تروي سهل حوران. إن إهمال حيازة الموارد المائية يعني المجازفة بخصب منطقة أطلق الرومان عليها، في الماضي، لقب «أهراء روما»، وهي ما زالت تدرُّ على دمشق احتياجاتها كلها من الحبوب.

من جهة أخرى، ثبت أن الجبل الذي لا يسكنه سوى الدروز - خلافًا لما يحصل في بقية أجزاء سورية التي هي أقل تجانسًا إثنيًا ودينيًا - يحتل مكانة مرموقة في حياة الطائفة. وهو يكوّن، بشكل من الأشكال، معقل الديانة. وإذا هدد خطرٌ ما دروز لبنان ودروز سلسلة جبال لبنان الشرقية، فإن نارًا توقد ليلًا على الأعالي تهيب بالجبليين الأشداء إلى الدفاع عن إخوانهم. فكان، إذًا، من الأمور الملحة أن نمارس انتدابنا المتساهل والمحسن على هذا الجبل.

تبين أن هذه المهمة صعبة للغاية بسبب اتجاه سياستنا خلال السنين التي سبقت الحرب، ونتائج البروباغندا الإنكليزية والشريفية التي ازدهرت مع تسلم الأمير عبد الله الحكم في شرق الأردن.

في الواقع كان يجب إضافة صعوبات أخرى أكثر خطورة، أيضًا، من وجهة النظر السياسية والإدارية، وهي الصعوبات الناتجة من عقلية الدروز نفسها، وكذلك من تنظيمهم الاجتماعي.

إن جبل الدروز هو قبيلة حقيقية منغلقة على دخول الأفكار الأوروبية كلها، مهما كان نوعها. وهو يعيش حتى الآن في ظل نظام شبه إقطاعي ذي أسس ديمقراطية. إنه شبه تكتل عائلات مستقلة بعضها عن بعض، ولا تخضع لزعيم واحد، ولا وجود فيه لأسياد ولا لأتباع. ويمتد أتباع كل عائلة أبعد فأبعد، حتى إنهم يضمّون بضع ضياع تقريبًا. أما نفوذ كل زعيم فيتوقف على الظروف الحالية، وعلى الهيبة الموقتة والغنى، فلا يكرسه شيء واضح، ولا ألقاب موروثة، ولا مناصب رسمية. وليس فوق هؤلاء الزعماء وتلك العائلات أي جهاز أو سلطة عليا. ويضطرم بين هذه العائلات ألف نزاع حالما يتعلق الأمر بمصلحة ما - وهذا هو العرف المتبع بين الجماعات الشرقية الذين، من جهة أخرى، يعطون مثلًا في الاتحاد الوثيق ضد العدو الخارجي. ويجتمع مجلس ممثل للقرى، في بعض الحالات (حالة الحرب، المصلحة العامة للطائفة)، ويصدر قرارات ليعمل بها، إلا أنه لا يوجد في موازاة برلمان «المناسبات» هذا الذي يمكن أن نتصوّر بسهولة إمكانات عمله، أي جهاز حكومي معروف، وذلك في النطاق التنفيذي.

قبل أن نفكر في التدخل بشؤون الدروز - وهذا ما قد يسيء إلى عادات الحرية عندهم، كان علينا إذًا، وقبل كل شيء، أن نستبدل هذه الفوضى بحكم فعلي، بإمكانه قدر المستطاع، تمثيل الإرادة الشعبية في الجبل؛ ونستطيع أن نرتكز عليه في سبيل المباشرة بعمل الانتداب. أما العملية العسكرية، فلم يكن من الممكن البحث فيها لأن فرنسا التي يهمها كثيرًا أن تتقيد بروح الانتداب، تكره أن تستعمل أساليب القمع. فكان السلاح الوحيد هو البرهنة السياسية بحسب رغبات الدروز أنفسهم.

مهما كانت السلطة مفككة فإنه يوجد عند الدروز فئة من الشخصيات قد خرج دورها عن الإطار المرسوم لها: هؤلاء هم الزعماء الدينيون الذين عليهم، مبدئيًا، الامتناع عن الخوض في المسائل السياسية، إلا أن الرأي العام يستشيرهم، بطيبة خاطر، في الظروف المهمة.

كان برنامج الكولونيل كاترو أن يكسب الزعماء الدينيين، وأن يستعمل نفوذهم ليكسب إلى وجهة نظرنا الزعماء الزمنيين الأكثر أهمية. ووقع اختياره

على زعيم زعماء عائلة الأطرش (ظاهريًا، العائلة الأولى في الجبل) سليم باشا الأطرش، ليجعل منه «أميرًا» على الجبل (حاكم الجبل).

عقدت أول جمعية عامة بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠ في قنوات (قرية تقع في الجزء الشمالي - الغربي من الجبل)، ولم يتفق المجتمعون على تعيين سليم باشا، إلا أنهم أقروا مشروع قانون بدأ بالاعتراف بالانتداب الفرنسي.

ثابر كاترو على مخططه، وقرر عدم جرح الحساسيات الحذرة، وتكريس الوقت اللازم كله للتوصل إلى هدفه. وهكذا استؤنفت النقاشات العقيمة، لكن هذه المرة في دمشق. وفي أواخر كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠ غطت التواقيع مشروع القانون بعد أن عدّل تمامًا، وجُعل مطابقًا للرأي السائد. فقُبل تعيين سليم باشا، وسرعان ما أعطت حكومة الجمهورية موافقتها على القواعد المطروحة، وهي:

أ- إنشاء «إمارة» في جبل الدروز تتمتع بحكومة تأسيسية وتحظى باستقلالية إدارية واسعة تحت الانتداب الفرنسي.

ب- ينتخب رئيس هذه الدولة لمدة أربع سنوات من ممثلي السكان، ويساعده مجلس حكومة منتخب ولجنة إدارية تتألف من مندوبين يُسميهم الحاكم، أو يختارهم مجلس الحكومة.

ج- إشراف الدولة المنتدبة يمارسه مستشارون فرنسيون إلى جانب الحكومة، ويقر لهم القانون بقيادة حاميات في جبال حوران.

هكذا عبّر الدروز عن رغباتهم حيال فرنسا. وبعيدًا من أن يفكر بحرية التصرف التي تتركها لنا هذه الرغبات، ارتأى الجنرال كاترو تأجيل أي تطبيق لهذا المشروع وانتظار أن تطلب منا الحكومة الجديدة المستشارين المنصوص عليهم. وهذه أفضل الإثباتات على تجردنا.

جاء طلب المستشارين في حزيران/ يونيو ١٩٢١. وفي ٢٥ منه وصلت بعثة من الضباط الفرنسيين إلى السويداء (عاصمة الجبل)، مشكّلة النواة الأولى للمستشارين المعيّنين لتوجيه انطلاقة الدولة الفتية. ودلّ الاستقبال الذي حضّر

لها، وكذلك الهتافات التي أطلقت، أول مرة، تحية لفرنسا، أن الدروز، بعد أن نسوا خلافات الماضي، فهموا كل ما يمكن لبلدهم أن يُحققه من وجودنا. تخلوا عن وحدتهم، وأقلعوا عن حياتهم البدائية، ودخلوا معنا بعزم في طريق التكيّف مع ظروف الحياة العصرية والاكتشافات المفيدة. وسرعان ما تولّت الأحداث مهمة تثبيت هذا الموقف عن طريق توطيد تعلق الدروز بالدولة المنتدبة، بصورة نهائية.

وصلت اللجنة المشتركة التي أقرّها الاتفاق الفرنسي - البريطاني المعقود في كانون أول/ ديسمبر ١٩٢٠ إلى حوران، مواصلة أعمال البحث والتقصي في سبيل وضع الحدود السورية - الفلسطينية. وطبقًا للطريقة المتبعة، حتى ذلك الوقت، حيال السكان المتجاورين، كان على الدروز أن يبدوا رغباتهم في شأن الحدود المعيّنة لبلادهم. وجهدت البروباغندا المعادية لقضيتنا، التي مورست من شرق الأردن بتحريض من الأمير عبد الله، لتستفيد من هذه الفرصة حتى تطالب بضم الجبل إلى المنطقة الإنكليزية، وذلك أمام الممثل المسؤول للدولة العظمى المهتمة بالأمر. وجاب عملاء الشريف عبد الله المنطقة واعدين، في ما وعدوا، بإعفاء تام من الضرائب المتوجبة عن فترة ست سنوات، في حال حصول هذا الضم. إلا أن الدروز، وقد شعروا بالخطر الذي سيتهددهم في ما لو تفككوا، وذلك في فترة يطرح فيها مصير بلادهم على بساط البحث، عرفوا كيف يتجنبون الفخ المنصوب لهم. وبإجماع تام، تقدم ممثلوهم من اللجنة وطالبوا، بحضور ممثل إنكلترا، بأن يضم جبلَ الدروز بكامله إلى فرنسا (...).

وإذ عجز الأمير عبد الله عن فصل الدروز عنا، قرر استعمال طريقة جديدة. ففي ١٢ آب/ أغسطس حضر إلى السويداء أحد المقربين منه، المدعو أسد الأطرش، وهو أحد المنشقين عن عائلة الأطرش القاطنة جبل الدروز، مرتديًا بزة جنرال «شريفي» (Cherifien) ومتقدمًا فرقة من الخيالة. وادعى رفع علم «الحجاز» فوق السراي وإعلان رغبته في تسلم الحكومة باسم سيده الشريف عبد الله.

حالما علمت القيادة الفرنسية بذلك، لم تتردد، بل أصدرت أمرًا بتشكيل رتل للتوجه إلى حوران. وفي الواقع، لم يكن الهدف طرد أسد الأطرش وشرذمته فحسب، بل، أيضًا، وضع حد للبلبلة التي زرعها في الجبل هذا العمل

العسكري الذي جاء إثر حملة بروباغندا كثيفة وعملية، وإثر إنشاء عصابات في تدمر والفرات، قام بها، منذ فترة وجيزة، مبعوث آخر للأمير عبد الله، هو رمضان شلاش.

لم تتأخر نتائج هذا التدبير في الظهور. ففي اليوم الذي احتشد الرتل في «أذرع» (حوران)، أعلن الجنرال الشريفي انحيازه إلى رئيس البعثة الفرنسية، وقدم إليه الطاعة. وهكذا، فإن ردنا الفوري وموقف الدروز أنفسهم العدائي كانا كافيين لتفشيل محاولته. إلا أنه يخشى في حال وقوفنا عند هذا الحد، من أن تتأثر هيبة فرنسا بجمودنا تجاه عمليات الأمير عبد الله وعملائه، التي كانت تزداد جرأة يومًا بعد يوم. تفادى برنامجنا، حتى ذلك الحين، أي عملية عسكرية في الجبل، في حين ورد في الدستور الذي وضعه الدروز ووافقنا نحن عليه، احتلال وحدة فرنسية للجبل، فكان من المستحسن أن نبدأ باستعمال هذا الحق بمظاهرة تؤكد رغبتنا في فرض احترام امتيازات الدولة المنتدبة، كما تضع حدًا لكل الدسائس الخارجية. من جهة أخرى، شاطرنا الدروزُ أنفسهم هذا الرأي. وفي صراع مع هذه المصاعب التي ولّدتها تلك الأحداث، استدعى رئيس الحكومة قواتنا، وذلك باسم الشعب الدرزي الراغب في العيش بسلام.

في ١٩ آب/ أغسطس انطلق رتل بقيادة بوليت (Paulet). وفي ٢١ منه، حلقت ٣٨ طائرة فوق المدن والقرى والطرقات، مطلقة في كل البلاد، بلاغات تؤكد نوايانا السلمية. ودخل جنودنا السويداء في ٢٢ آب/ أغسطس وسط الترحاب العام، يحف بهم، على طول الطريق، جمهور مؤيد، وتأثر هذا الجمهور تأثّرًا واضحًا بعرض قوتنا السريع والباهر. وفي اليوم نفسه تلقى كاترو الذي جاء من دمشق، طاعة العدد الأخير من المعارضة، الذي شمل سليم باشا وأنصاره السابقين، وذلك تكريسًا للسياسة الفرنسية. ووقّع الزعماء الدينيون المتصالحون بيانًا يهدد بمنع كل مثيري الاضطرابات، ويؤكد تفانيهم الكامل نحو فرنسا وممثليها.

هكذا انتهت المشاورات الطويلة التي بدأها السيد جورج بيكو، وتواصلت منذ مجيء فرنسا إلى سورية. أما النتيجة الوحيدة التي حصل عليها أعداؤنا فكانت توطيد حكومة سليم باشا الأطرش، التي أنشئت بفضلها، وتوثيق الروابط التي تشد الدروز إلى الدولة المنتدبة.

في الوقت الذي يَردُ فيه، أكثر من أي وقت مضى، الحديث عن «الإمبريالية» وقمع النزعات القومية، ويهتم الرأي العام، أكثر فأكثر، بالصعوبات التي نجابهها في سورية، يجدر بنا أن نذكّر بالنتائج التي حققتها سياستنا في جبل الدروز.

إن هذه السياسة أثبتت فاعليتها وتقيّدت، بوجه خاص، بروح «الانتداب» المرتكز على الاهتمام الوحيد بمصالح الدروز، من دون أي عملية عسكرية، ومن دون عرض للقوة وإراقة أي نقطة من الدم الفرنسي. واستطاعت سياستنا، على الرغم من الصعاب المختلفة، من أن تضم إلينا، كليًا ونهائيًا، إحدى قبائل سورية التي حافظت أكثر من غيرها على عدائها لتقبّل الأجانب.

إن هذا يشكّل ضمانة أكيدة لمستقبل مهمتنا في الشرق.

الملحق الرقم ١٦

مقررات المؤتمر الدرزي العام
المنعقد في السويداء في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٠
الذي ضم زعماء العائلات والقرى ورجال الدين(*)

- حكومة جبل الدروز، هي حكومة شورية، ومستقلة استقلالًا داخليًا تامًا.

- تقبل حكومة الجبل، الانتداب الفرنساوي، بشكل لا يمس استقلالها.

- تسمى هذه الحكومة، مشيخة جبل حوران، ويدخل ضمنها، كامل وعرتي اللجاه، والصلفا، وتمتد إلى حدود دير علي، من الجهة الشمالية، وإلى حدود الأزرق من الجهة الجنوبية.

- يرأس هذه الحكومة حاكم أهلي ينتخبه الأهالي، وفقًا لقانون مخصوص مرة كل ثلاث سنوات. ويكون لها مجلس استشاري كبير. يُنتَخب أعضاؤه وفقًا لقانون مخصوص مرة كل ثلاث سنوات أيضًا.

- يقوم هذا المجلس مقام المجلس الملي، ولا يقل أعضاؤه عن الثلاثين عضوًا.

(*) نقلًا عن: حنا أبو راشد، **جبل الدروز** (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، ١٩٢٥)، ص ١٣٠ - ١٣٢.

- تعين وتحدد صلاحية ووظيفة كل من الرئيس والمجلس، بقانون خاص يوافق عليه عموم أهل البلاد بجمعية عامة.

- تستمد حكومة الجبل ما تحتاج إليه من المساعدة المالية والفنية والاقتصادية من الحكومة المنتدِبة.

- لا يحق للحكومة المنتدبة المداخلة بأمور الجبل الداخلية، ولا تجنيد أهالي جبل حوران، ولا تنزع الأسلحة منهم ضمن المنطقة الفرنساوية.

- يُعهَد بأمور الجبل السياسية الخارجية لمأموري الحكومة المنتدبة السياسيين، ولا يكون للحكومة الوطنية مأمورون سياسيون إلا في الشام وفلسطين وجبل لبنان.

- واردات هذه الحكومة، أن تكون:

(أولًا) ما يصيبها من حصة الجمارك السورية والفلسطينية.

(ثانيًا) ما يصيبها من واردات ممالح اترى وكاف(*).

(ثالثًا) واردات قرى أملاك الدولة، التي ستدخل ضمن حدود حكومة الجبل.

(رابعًا) ما يطرحه المجلس الملي، من الضرائب، عند الاحتياج المبرم. على أنه لا يحق لهذا المجلس أن يقرر استيفاء ضريبة الأعشار من حاصلات الأراضي، إنما الأموال التي يجوز له أن يقرر استيفاءها من الأراضي، يجب أن تكون مقطوعة، ومصدّقًا عليها من عموم أهل البلاد، بجمعية عامة.

- إذا خالف رئيس الحكومة منافع الجبل العمومية، ومصالحه الحيوية، وأخل بالقوانين الموضوعة الأساسية، وأعطي قرارًا من المجلس بتنحيته، واستحصل على فتوى، من مشايخ العقل بذلك، فحينئذ يتنحى ويُنتخَب خلافه.

(*) الكاف إحدى قرى الملح في جنوب الأزرق بالأردن.

- مشايخ العقل يكونون منصوبين مدى الحياة، ولا يُعزلون، ولا يحق للحكومتين الوطنية والمنتدبة المداخلة بوظائفهم الدينية.

ملاحظة: وأرسل رجال المؤتمر هذه القرارات إلى رئيس البعثة الفرنسية في دمشق، مرفقًا بالكتاب الآتي، وهذا نصه بالحرف الواحد.

لحضرة رئيس البعثة الإفرنسي في دمشق الأفخم،

بناءً على بلاغاتكم، المتكررة للرؤساء الروحيين، لنا الشرف أن نقدم لسعادتكم، بالنيابة عن عامة الشعب الدرزي في جبل حوران، برنامج الاستقلال المدرج أعلاه الذي يطلبه الشعب، لكي تتكرموا بتقديمه لحضرة صاحب الفخامة المندوب السامي، راجين أن يتوصل بالتصديق عليه من قبل حكومة الجمهورية الإفرنسية المعظمة.

واقبلوا فائق احترامنا.

في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٠

الإمضاءات

(الرؤساء الروحيون ومشايخ الجبل)

يعلّق أبو راشد: «وهذه الصورة هي طبق الأصل عن النسخة التي قُدمت إلى حكومة الجمهورية الإفرنسية، بواسطة ممثليها في بيروت ودمشق».

الملحق الرقم ١٧

منشور بعض رجال الدِّين الدروز لتهدئة انتفاضة سلطان الأطرش الأولى ١٩٢٢ (*)

«إن للرئاسة الدينية، في جبل الدروز، النفوذ الأول، عند الشعب، وهي محترمة من الزعماء. وفي معظم الأدوار، كان رؤساء الدين، يدخلون في التشريفات، أمام الزعماء، ويضعون تواقيعهم، قبل تواقيع الزعماء، في كافة المعاملات العمومية، وقوة هذا النفوذ تتوقف على شخصية الرئيس. ولما كانت البعثة الإفرنسية، قد وقفت على بعض عاداتهم، واطّلعت على بعض اصطلاحاتهم، وجدت أن خير قوة تخمد النار التي اندلع لسانها في جوانب الجبل، هي استمالة الرؤساء الروحانيين، فدعتهم البعثة إليها، وعيّنت لهم مرتبات شهرية، يتقاضونها دائمًا – وبقيت هذه المرتبات تُدفع لهم حتى إعلان الثورة الأخيرة – فتمكّنت من أخذ إمضاءاتهم على قرار رسمي، صادر من محكمتهم المذهبية، كتُب بالجلاتين، ووزّع مئات منه، على القرى بواسطة الجاندرمة، ورجال الحكومة، وهذه صورته بالحرف الواحد»:

عن المحكمة المذهبية – تعميم

«حضرة إخواننا المحترمين، المشايخ أجاويد ومعتبرين، قرى جبلنا العامر،

(*) حنا أبو راشد، **جبل الدروز** (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، ١٩٢٥)، ص ١٥٠ – ١٥١.

روحاني وجثماني، هداهم الله إلى الطريق المستقيم، والمنهاج القويم.

نبدي أنه طرق مسامع حضرتكم، أن سلطان باشا، ومعه جماعة مخالفين للدولتين الفخيمتين، ومرادهم خراب البلاد، وتشتيت العباد، حيث العمل القايم به سلطان باشا، هو طلب تخليص السجين، أدهم الشقي، بحجة أنه ضيفه، وهذه الحجة عارية عن الصحة، حيث لا صحة معقولة، ولا برهان سديد، وتشبت سلطان هذا خطأ عظيم، لا نتيجة له، إلا بسوء العاقبة الوخيمة، حيث إن أدهم الشقيٍ، تخفَّى عن وجه العدالة، لأنه محكوم عليه، بدماء نحو العشرة نفوس، فضلاً عن اعتدائه، على حرمة شخص فخامة الجنرال غورو، صديق الجبل، ومحب الدروز المخلص فاعلموا أيها الجماعة، المحبون للصالح العمومي، إن كل من يساعد سلطان، وجماعته، يكون تحت الحرم العظيم، والخطر الجسيم، لأننا نحن الدروز، معروفون بالبعد عن كل رذيلة، فكيف ندع الضلالة تتغلب على عقولنا، والغباوة بصائرنا، فيقودنا أصحاب المقاصد والمفاسد والمزاعم المخطئة، إلى ما لا حق لنا به، ولا يكون لنا من ورائه، إلا العار والدمار. وقد أفضت تلك الشقاوة، شلّت أيديهم الأثيمة، إلى أن اعترضوا مصفحتين، للدولة المنتدبة، وقتلوا أربعة جنود من جنودها، بعد ما سلف لها علينا، من الأفضال العظيمة والصداقة الحميمة، وهذا الأمر فيه غضب الله الثقيل، وغضب جبريل القالب المرتفعات، ولا بد لكل يد أثيمة [من أن يدينها] الموت [...] سواء كان في الدنيا، أو في الآخرة، فالمفر المفر من الاشتراك معهم، حتى لا تكون النقمة شاملة، بل لنا الأمل الوطيد، بتعطفكم، أن لا تطابقوا، على هذه الأعمال المغايرة، والأفعال المخالفة له، فالله ورضا الدولتين، المنتدبة والوطنية، أيّدهما الله فنقول، حرام حرام، وغضب الجبار، وتعجيل الدمار، على كل من يخالف رأي العموم، لأن الطائفة كلها، كارهة هذا الفعل الفظيع، فنستصرخ بالجبار القهّار، وحفيد المختار، على جميع المعاندين الأشرار، ما داموا مصرين على هذه الجهالة والضلالة، وإن رجعوا إلى الصواب ورضيت منهم الدولتان الفخيمتان، يكونوا مسامحين ومع فهمكم كفاية. ودمتم باحترام. في ٢٣ تموز سنة ١٩٢٢.

التواقيع: الحقير حسن جربوع، الحقير أحمد الهجري، الحقير محمود أبو فخر، الحقير علي الحناوي.

تعليق حنا أبو راشد

يعلّق حنا أبو راشد: «وهذا المنشور، موقّع عليه، من الأسماء المدرجة أعلاه. من دون أختام، وهي أسماء الرؤساء الروحانيين، الأربعة الذين لهم الحق، وحدهم، بإصدار القرارات المذهبية في جميع الأعمال الروحية، ولكن الغريب في هذا المنشور، أن الكتابة، والإمضاء مخطوطة بيد واحدة فقط. مع أن الجميع يحسنون الكتابة والقراءة، ويستعملون أختامهم دائمًا، في إعلامات ومنشورات كهذه. ولما سألنا الرؤساء عن صحة هذا المنشور أجابوا بالإيجاب، ولكنهم قالوا بأنهم أُجبروا، على قبوله ونشره، والذي كتب نصه أحدهم، الشيخ حسن جربوع المعيّن في دائرة الحكومة»(*).

(*) المصدر نفسه، ص ١٥٠ - ١٥١.

الملحق الرقم ١٨

منشور متعب بك الأطرش في أنحاء الجبل[*]

لتهدئة التحريض ضد حكومة الأمير سليم الأطرش والانتفاضة الأولى التي قام بها سلطان الأطرش ١٩٢٢

«كلّفت البعثة الإفرنسية، متعب بك الأطرش والأمير سليم، أن يقوما بتهدئة الخواطر، وإعطاء البيان الكافي، عن خطة الحكومة الإفرنسية، في الجبل، وعليه وزّع المنشور الآتي، في أنحاء الجبل»:

إلى عموم بكوات ومشايخ الجبل أبناء العم المحترمين بعد التحية والسلام، أبدي، لا بد بلغتكم المشاغبات الحاضرة، فإن ذوي الغايات، والأغراض الفاسدة، يقلقلون أفكاركم، ببعض أقاويل، ككثرة الضرائب، وزيادة الأموال والأعشار، وإنها ناتجة، عن طلب الحكومة الإفرنسية، من ابن عمنا سليم باشا الأطرش، فالرد على أولئك المفسدين، هو في غاية الصراحة، والبرهان الجلي:

أولا: بيننا وبين الحكومة الإفرنسية، اتفاق ممضي منا ومنهم، لا يمكن يصير زيادة عن محتوياته شيء.

(*) حنا أبو راشد، **جبل الدروز** (القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، ١٩٢٥)، ص ١٤١ - ١٤٢.

ثانيًا: الحكومة الإفرنسية، ما لها من منتوج الجبل شيء، حتى إنها تهتم، بكثرة الضرائب والأموال.

ثالثًا: لا يقبل رجال حكومة فرنسا، أن يكون في أول إنشاء حكومة، في الجبل، الاستبداد والظلم.

الآن، بعد هذه البراهين الثلاثة، كفاية في أنكم تحققون، حسن نيات رجال الحكومة الإفرنسية، نحو الجبل والمطلوب منكم، أن تنبذوا من بينكم، كل أولئك المفسدين الغواة، الذين يضلونكم عن الطريق السوي، واعلموا وحققوا خطأ أولئك الغواة، من دعوتهم الأولى، في توهيمكم ودفعكم، في تيار الشريف فيصل، ولا يلزم على نباهتكم، وذكائكم، برهان آخر، عن ماضي أولئك الدجالين، وقصر معارفهم، وسوء مقاصدهم، وعن ملاحظتكم في خطة ابن عمّنا سليم باشا، تكثير الدرك، ثم إعلانه ما يتقرر على الفدان، وهو أربع ليرات أو خمس، وطلب التمتع، والإعداد منكم، وما شابه ذلك. فهذا لا كما فسره لكم المفسدون، وإنما يريد ذلك، تنفيركم من حكومة فرنسا، ومساعدة خفية، اعتبارها لغزًا من ألغاز السياسة، بل غاية سليم باشا، هي مجردة عن كل هذه الأوهام، وهذا المضار، ولا يريد من كثرة المال، والاعتبار، وطلب الضرائب فورًا، إلا أن يتمكن:

أولًا: من إيجاد حكومة في الجبل،

ثانيًا : من صدم بعض الأشقياء، دون تعجيز الجميع،

ثالثًا: من قطع جراثيم ذلك العضو الفاسد، الذي ما زال ولمّا يزل يعمل على خراب البلاد،

وها هو الآن، عندما تحقق رغبتكم، في أن يكون على الفدان ليرتان فقط لا غير قبل تطبيق رغبتكم، وأن يوافق على جميع أهواء الشعب، وصرّح بأن هذا الأمر وغيره، منوط بأكثرية مجلس النواب، ونظرًا إلى أن هذه الإشاعات، تحوّل عن كل عناد، وإصرار ضد المألوف، تجاه الرأي العام، وتعلمون أنني الآن أيها الإخوان على جانب عظيم، من الكدر، أنا وسليم باشا، ولكن لا يجوز

إنكار الحقيقة، عليكم وأدحض، كل الدحض، اتهام سليم باشا في اتخاذه هذه الخطة عمدًا.

الآن أقول قولًا آخر، وهو أن تصدقوا، أن فرنسا تخرج من سورية، أو تجعل حدودها «الكسوة»(*). فهذا أيها الإخوان، دحضناه في الوقت الذي كان غيري يؤكده ونظركم صدق قول، وكذب قولي غيري، فاعلموا أنه لا يمكن أن يكون من جبل الدروز متر أرض، خارجًا عن الانتداب الإفرنسي وبالفرض لا سمح الله، وكان أو جرى شيء، من هذا، فأنبه أفكاركم، إلى حادث بسيط، وهو في أول هذا الشهر عندما توجّه حصّاد السويداء، إلى سهوة القمح، إحدى قرى حوران، المجاورة للجبل وقصدوا حصد زرعهم، كيف لاقاهم أهل تلك القرية، واحتقروهم، وأتلفوا بعض زرعهم واشتغل بينهم، الشر، مقدار نصف ساعة، أوشك أن يشترك فيه الجبل، وحوران وكيف قالوا متجاسرين، مكبرين، مضى زمان عزكم، أيها الكفار، فها الشريف، وها فرنسا، سوف ترحل، فانظروا، واتعظوا، من أن زمان عزكم، ومجدكم هو الزمان الذي تكون فرنسا، في سوريا، وانظروا في مدة الشريف، كيف كانت رجاله، تطغي على رجالكم، في المال والرتب، وكيف عدلوا برنامجهم في سلب استقلالكم، وخلود مجدكم. فالآن أيها الإخوان، أدعوكم إلى النظر، في هذه الأشياء، واعلموا أن فخامة الجنرال غورو، أمرني أن أبلغكم، تحيّاته وحبه لكم، وأنه مقدّر جبل الدروز، حق قدره، وأنه سيجعله أحسن بقعة في سوريا، وأن له عناية مخصوصة فيكم عمومًا، وأمرني حفظه الله، أن أبلغكم، أن يكره الذين خدموا الشريف فيصل، بل هو الآن، يعتبر جبل الدروز، من حيث المجموع، صديقًا مخلصًا، وأبرهن لكم في الموضوع، برهانًا هو إمامكم، لأجل تأكيد حسن نياته، وهذا البرهان ليس خفيًا، على بصيرتكم، ولا وجوب لذكره، واعلموا يا قوم، أن فخامة الجنرال غورو، بعيد في الظاهر والباطن مما تقوله تلك الفئة الشريرة، من أن السياسة قضت عليه الآن، أن يعتبركم عمومًا دون تفريق، وزاد على ذلك أن فيه الخراب كما تعلمون، وتحققون أن الحزب الثاني كان ضعيفًا جدًا، ففخامة الجنرال لن يحتاج إلى استعمال السياسة، ففرنسا قادرة على كبح جماح عدوّها، ومعها

(*) يوم أشيع أن بريطانيا العظمى تطلب من الحكومة الإفرنسية أن تجعل الحدود الفاصلة في ما بين سورية، من جهة، وفي ما بين فلسطين وشرق الأردن، من جهة أخرى.

شدة إخلاص الذين اهتموا بمصلحة وطنهم، وأخلصوا في خدمتها، ولا يلزم تطويل الشرح، في ضعف الحزب المعارض، واعلموا أن خطة فخامة الجنرال، كانت كما قال المثل: «نريد نفتح القلوب بالإحسان، لا بالمدفع، ونحسن لمن أساء إلينا».

والبرهان أمامكم أيها المحترمون، فعليه أدعوكم إلى تشكيل حكومتكم، أدعوكم إلى مصلحة وطنكم، أدعوكم إلى نبذ أولئك الأشرار المفسدين الغواة الذين ثبت لكم الزمان ضرورة مهنتهم، قباحة مهنتهم، وهذا ما يلزم، وأطال الله بقاءكم وأرشدكم إلى الصواب.

المجاهد في سبيل استقلالكم

متعب الأطرش

رساس

تعليق حنا أبو راشد

يورد حنا أبو رشد هذه النبذة عن متعب الأطرش في عام ١٩٢٥: «أكبر رجل سياسي في الجبل، وبعد أن قبض المبالغ الطائلة من الحكومة الإفرنسية وناصرها انقلب عليها. بعد أن خلت بعهودها ونزعت الحاكمية الوطنية عن الجبل، وفي عهد كاربيه نُفِي واضطُهد، واليوم أحد أركان الثورة، ومركزه «رساس» التي هدمتها السلطة أخيرًا».

الملحق الرقم ١٩

حول حملة نيجر على بلاد العلويين(*)

وثائق مختارة عن بلاد العلويين (بلاد النصيرية) جمعها وقدّمها الكولونيل نيجر

هذه المختارات تضم:

أ - لائحة بعشائر العلويين وزعمائهم.

ب - عشر لوحات فوتوغرافية خارج النص، حوالى ١٩ رسمًا مختلفًا، معلَّقًا عليها باختصار، وهي تسمح باستخراج المميزات المحلية والآثار التاريخية والمواقع الجغرافية والنماذج البشرية.

ج - تحليل لسبع مخطوطات «نصيرية» تسمح بتدقيق المعطيات المجمعة قبلًا حول الأدب العربي الخاص بـ«الطائفة المسارية» (Le Secte initiatique) التي تعطي لعشائر السكان لُحمتهم الوطنية والتاريخية.

د - ملاحظة حول جانب سحري من الفولكلور النصيري.

إن مجلة **العالم الإسلامي** تشكر بحرارة الكولونيل نيجر، الحاكم الإداري

(*) Nieger (colonel), «Choix de documents sur le territoire des Alaouites: Pays des Noseiris,» *Revue du monde musulman*, no. 49 (Mars 1922).

للبلاد، لتخصيصه قرّاءها بباكورة هذه الوثائق، ولحرصه على أن تستهل، كما يتبين أدناه، بنبذة تعرض للدور والمنهج المتّبعين منذ سنتين من قبل فرنسا في تهدئة هذه المقاطعة الممزقة والغامضة، حيث فشلت كل محاولات إدخال الحكم العثماني.

حول تهدئة البلاد

قبل عام ١٩٢١، لم يعرف العلويون أبدًا إلا الفوضى في الاستقلال. وكانت عمليات النهب والاغتصاب، بين العشائر المتخاصمة وأحيانًا المتحالفة، تجتاح المنطقة، ولم يكن جنين المجتمع الإقطاعي الذي استطاع بعض المراقبين أن يلمحه هناك قد تجاوز في الطور المقابل له في فرنسا نهاية المرحلة الـ (Mérovingienne).

منذ وضِعت بلاد العلويين تدريجيًا، هي وباقي الساحل السوري، تحت الانتداب الفرنسي، ١٩١٨ - ١٩١٩، لم تخضع في البداية لأي عملية منهجية من قبلنا. وكان يجب مواجهة أكثر الأمور إلحاحًا، سواء في الشمال (حادث إنطاكيا)، أو في الجنوب (تل كلخ، الحصن)، والاقتصار على وقاية هذه القبائل الجبلية - التي لم يستطع الأتراك أبدًا أن يخضعوها - من الدعاية الشريفية المعادية للفرنسيين، والتي تهاجم من الشرق. من جهة أخرى وفي البداية، فإن العشائر العلوية التزمت الهدوء نسبيًا، لأنها لم تدرك بعد من يكون الأقوى، واكتفت بمتابعة بعض النزاعات المحلية ضد السُنّة والإسماعيليين، أو مع السُنة والإسماعيليين ضد مسيحيي البلد. وشيئًا فشيئًا، بدأت «الدعاوة» الشريفية والعروبية الوحدوية التي تغذيها دمشق، تقوى حول ثلاثة مراكز: تل كلخ، الرسته والجسر، وحيث جهدت أن تصل الشاطئ الذي تحتله فرق فرنسية ضعيفة. وبما أن تل كلخ كانت على الطريق الكبرى طرابلس - حمص، لم تحظ إلا بنشاط متقطع وثانوي. أما رسته فكانت مركزًا أكثر خطورة بسبب وجود الشيخ صالح، رئيسها الوراثي (إذ كانت قبة رسته تضم قبر والده). وكانت أوكلت إلى الشيخ صالح، منذ البداية، من قبل الأمير فيصل، نيابته على بلاد العلويين، وكان (الشيخ صالح) يتلقى منه العون الواسع والمعلومات الدقيقة (تابع فيصل بعد نقله إلى بغداد مراسلاته له). وقد تذرّع في البداية بثأر

علوي مستحق على الإسماعيليين المسالمين في منطقة «قدموس» فنهبها. ثم خلع قناعه وكبّد الطابور المرسل لمواجهة المهاجمين أول خسارة. وعندما اضطر إلى إخلاء الرسته مرغمًا في ما بعد، عرف كيف يثير اهتمام «الكماليين» في الحرب المقدسة التي يبشّر بها، كما نجح في «حملة عين الشرقية» ضد قواتنا في «جبلة» (٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٠)، وهي الواقعة العابرة التي ضخّمتها الصحافة في باريس.

كان برج جسر الشغور، الواقع على كوع مفترق العاصي، على مقربة من الزاوية الشمالية - الشرقية من بلاد العلويين، مركزًا خارجيًا للمحرّضين الذين يثيرون ضدنا سكان المنطقة الداخلية السُنية في صهيون، باسم رشيد بك، الحاكم السابق للاذقية والحاكم الشريفي لمقاطعة حلب (...)، وبعد تمرد أول كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس ١٩١٩، أعلن (الثوار) استقلال الجسر (آذار/ مارس ١٩٢٠)، ومنها أتوا لمحاصرة حاميتنا في بابنّا (Babanna) (١٦ - ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٢٠)، وبعد انكسارهم أخذوا يُرحّلون وجهاء سنّة صهيون إلى الجسر، ومنها بدأوا يوجّهون حملات ضد العلويين الذين بقوا مخلصين (تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠).

بعد اختفاء فيصل في أواخر تموز/ يوليو ١٩٢٠، أخذت «الحركة الكمالية» التركية انطلاقًا من مركز مرعش على عاتقها التنظيم الموجه ضدنا من الوحدويين العرب، التي بدأت من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٠ إلى كانون الثاني/ يناير ١٩٢١، دعمت الشيخ صالح ودفعت سنّة الجسر وصهيون لغزو الشاطئ، كما نجحت في تسريب فوج تركي عبر قضاء حارم (Harim)، وصولًا إلى «الجسر».

عند بداية ١٩٢١ أصبح ضروريًا إجراء عملية تهدئة منهجية وحاسمة. فالاحتلال لم يكن يشمل إلا مدن الشاطئ، طرطوس، بانياس، جبلة واللاذقية، إضافة إلى مركز متقدم في الداخل، بابنّا التي كانت تُموّن مرة كل ١٥ يومًا.

أظهرت التجارب السابقة عدم فاعلية الطوابير الكبيرة التي تواجه عادة بفراغ، كذلك فإن الفصائل الصغيرة سرعان ما تُنهكها حرب الجبال. ولكي ندخل نهائيًا في علاقة مع السكان العلويين، ولإرغامهم على الإقرار بتسويات

نهائية، كان لا بد من العودة، بحسب المبادئ المطروحة من غالياني ولَيُوتي (Gallieni et Lyautey) إلى عملية شاملة ولمرة واحدة، ومن خلال دمج السياسة مع العمليات العسكرية، والاستعمار التدريجي للعشائر المخضعة تباعًا ضمن كوادرنا المهيأة مسبقًا، وبعدم إبقاء أي جيوب متمردة.

قام التحضير السياسي على عزل البلاد من جهة الشمال الشرقي، وعلى إقامة حاجز وقتي في هذه الجهة ضد التسلل التركي، مع ربط الأقليات السُنية في الشمال صراحة بقضيتنا وتعويدهم أسلوبنا الانضباطي، وبإقناعهم بالدخول إلى فِرَقِنا غير النظامية. عندها نعود إلى الجنوب ونستطيع أن نهاجم كل كتلة العلويين، مع التأكيد على أننا نُجبرهم على الدخول في علاقة معنا إذا قطع عليهم كل انسحاب من الغرب بواسطة البحر، ومن الجنوب والجنوب الشرقي بواسطة السكان المعادين، المسيحيين والسنّة. أما بالنسبة إلى الشرق، فإن وادي العاصي يشكل حاجزًا طبيعيًا كافيًا مدعّمًا ببعض القوات للمراقبة. وفي داخل هذا الموقع المربع المرسوم آنفًا، تتصرف القيادة بثلاثة أرتال تشكل مجموعات من ٩ إلى ١١ كتيبة، ٣ بطاريات وسريتين صغيرتين. وهذا ما يسمح بالهجوم تدريجيًا على كل عرض الجبهة، من دون السماح للخصم بتجميع قواه أمام رتل واحد، أما الأرتال فتمشي متوازية مع الحفاظ على الصلة، وفي اتجاه شمال - جنوب، مع التزوّد بالتموين عن طريق الوديان المعترضة الموصلة إلى المراسي المكشوفة للشاطئ، مؤمّنة الاتصال على قمة الشرق بواسطة فصيلة خاصة، مع القوات الموضوعة على طول العاصي، ودافعة نحو مصياف. إن التقدم يجري مثل حركة الممشاط المترابطة؛ فجواته تمسك بالتتابع، مثل الأصابع، بواسطة المواقع المسيطر عليها (أيار/ مايو - آب/ أغسطس ١٩٢١).

التقدم الأول سمح باحتلال خط قرداحة - حرف (Kerdaha Harf) كتف البير - عين الكروم (Ketif el Bir Ain el Kroum) شيخ ريح (Cheikh Rih) وهو مخيم روماني قديم يشرف على العاصي، على الجسر الواقع على الزاوية نحو سافلة نهر شيزر (Schaizar).

المرحلة الثانية كانت الخط رقم ١٤١٠ بيشراغي - قدموس (Bechraghi - Kadmous)، والمرحلة الثالثة وصلت مع وادي العيون ورسته إلى عمق الشبكة. ذلك أن العشائر العلوية الأخيرة في الجنوب، صوب طرطوس، التزمت حدّها عبر جيرانها السُنة والمسيحيين، وامتثلت إلى النصائح العاقلة التي قدمها جابر عباس وأحمد حميد، والتحقت هذه العشائر واستمرت خاضعة منذ بدء العمليات.

إن نتائج هذه العملية كانت أولًا تسريع عملية جمع الأسلحة (٢٠٠٠ بندقية سُلّمت بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠ وأيار/مايو ١٩٢١)، ومن ثم السماح بفرض الضرائب التي تُجبى الآن بانتظام. فميزانية البلاد تكفي نفسها من الآن وصاعدًا، ومن دون مساعدة المفوضية العليا.

أخيرًا، إن برنامج الطرقات، المتقدم، سينتهي حوالى عام ١٩٢٣. طريق ساحلية من الجنوب إلى الشمال، طرابلس - طرطوس - اللاذقية - إنطاكيا. كذلك طرقات اعتراضية شرق غرب اللاذقية - صهيون - جسر وقدموس - مصياف - حماه.

الملحق الرقم ٢٠

السياسة الانتدابية (١٩٢٠ - ١٩٣٦) في «بلاد العلويين»(*)

(...) ومع ذلك، إن جهدًا عسكريًا جديًا كان ضروريًا لإعادة السلام إلى المنطقة. وكانت ثلاثة طوابير من اللاذقية وبانياس وحماه تحاصر المرتفعات (أيار/ مايو ١٩٢١). وأمام التفوق الساحق للوسائل المستعملة، لم يعُد هناك تقريبًا أي مقاومة.

كانت المهمة الأساسية هي تجريد القرويين من السلاح. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢١، كان استسلام الشيخ صالح يعلن نهاية العصيان. ومنذ ذلك الوقت ساد الهدوء الكامل في كل البلد، حتى خلال التمرد الكبير في عام ١٩٢٥ (دمشق وجبل الدروز). إن أمنًا كاملًا وطويلًا، يحقق في بلد صعب ومتمرد تقليديًا، كان يعني شرفًا للانتداب.

لكن للأسف كان حل المسألة السياسية أكثر صعوبة من المسألة العسكرية. كانت الحكومة الفرنسية، بإنشائها إدارة «بلاد العلويين المستقلة» (Territoire autonome des Alaouites) تختار سياسة الأقليات التي كانت تتوافق من جهة مع

(*) نص من كتاب: Jacques Weulersse, *Le Pays des Alaouites*, 2 vols. (Tours: Arrault, 1940), pp. 119-121.

وجهة نظر «لأكاديمي فرنسي» تدافع عن سياسة الانتداب الفرنسي.

التقاليد الفرنسية في بلاد المشرق التي ترتكز على حماية الأقليات، ومن جهة أخرى على روح الانتداب نفسه، ومن خلال تعيين حدود «البلاد» (Territoire) كان يُجهد، وبقدر ما يبدو ذلك ممكنًا لتطبيق مبادئ ويلسون في حق الشعوب بتقرير مصيرها. كذلك عبر تعديل الإطارات الإدارية للإمبراطورية العثمانية، كان يجهد، كما قلنا، لتأسيس دولة منسجمة ما أمكن، حيث إن الأكثرية تنتمي بلا منازع إلى الطائفة العلوية.

تم انتزاع النواحي السنية الثلاث: بسيط، بايير، الأكراد (Baer, Basit et Akrad) (Boujak) من سنجق اللاذقية (ولاية بيروت). وعلى العكس فإن القسم العلوي من قضاء مصياف (الذي يدعوه الأتراك الحميدية) قد تم فصله عن سنجق حماه (ولاية سورية – دمشق)، لينضم إلى الدولة الجديدة. وأخيرًا من ناحية الجنوب تم تقسيم سنجق طرابلس (ولاية بيروت) إلى قسمين، القسم الشمالي يتسع للعلويين، القسم الآخر يبقى للبنان.

هنا، يجب الانتباه إلى أن هذه السياسة لم تكن أيديولوجية صرفة. إنها ترتكز على واقع (أقوامي) «إثني» أكيد، وهي من بعض النواحي لا تتناقض لا مع الجغرافيا، ولا مع التاريخ. وكما كنا قد بيّنا، أن «البلاد» المحددة على هذا الوجه توازي في المجموع منطقة متفردة تمامًا، ومن ضمن سورية المتوسطية، وهي مختلفة تمامًا، وعلى المستويات كلها، عن سورية الداخلية، فهي غالبًا ما عاشت خارجها، أو حتى في تناقض معها.

إن سياسة كهذه كان يمكن الدفاع عنها إذن. لكن للأسف اصطدمت هذه السياسة بمشكلات كبيرة على أرض الواقع. هكذا وفي السنة التالية (١٩٢١) كان لا بد من المساومة على المبادئ، فتم، وبناءً على ضرورات اقتصادية، ضم بعض المناطق، السنية بنوع خاص: جزيرة أرواد، ثم الأكراد، بسيط، بايير. ثم كانت أيضًا جد رهيبة بعد ذلك المشاكل العامة من النوع الداخلي والخارجي.

هل كانت الدولة الجديدة داخليًا قابلة للحياة؟ بناء على ما سمحت لنا الفرصة أن نلاحظه، لم تُبد الكتلة العلوية أنها على مستوى الفرصة التي توافرت لها؛ أكثرية عددية لكنها بقيت سياسيًا أقلية. كيف يمكن إذن إحياء

دولة منظمة عن طريق، ومن أجل تحرير طائفة دينية، إذا بقيت هذه الطائفة، اجتماعيًا واقتصاديًا، من دون الأقليات الغريبة المقيمة في البلد، وإذا ظهرت غير قادرة بالتالي على التحرر من قديمها لتؤكد ذاتها على مستوى عصري؟

على الصعيد الخارجي نصل أيضًا إلى مأزق. كان من الواضح أن البلد صغير وفقير جدًا، ولا يستطيع أن يعيش مستقلًا، فلم يكن لديه مقوّمات دولة، كان لا بد إذن من دمجه بشكل أو بآخر في مجموع دول المشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي. لكن كيف؟ أن إلحاقه بلا قيد ولا شروط بسورية، كان يعني تسليم الأقلية للسيطرة السياسية لسنيي الداخل، وفي البلد نفسه يعني ذلك، إخضاع الفلاحين العلويين لسيطرة المدن السنية. الأمر الذي كان يهدد بإعادة إشعال الصراعات الدينية القديمة، لحظة يتوقف التوازن الفرنسي عن الفعل، ولا سيما أن الأقلية العلوية، وتحت تأثيرنا أصبح لديها فكرة أوضح عن حقوقها وقوتها.

أما الحفاظ على الحكم الذاتي، فكان يعني من جهة أخرى التعرض الواقعي للمعارضة التي لا تقهر للمدن السنية الساحلية، وبالتالي الاصطدام والمجابهة مع القومية العربية التي كانت تعتبر الوحدة السورية مطلبًا مقدسًا، هذه القومية التي لم يكن بمقدورها أن تقبل أي تفاهم مع القوة المنتدبة من دون هذا الشرط المسبق.

في مواجهة هذا المأزق، لم تستطع السياسة الفرنسية حتى الآن إلا التذبذب، وعدم اتخاذ موقف محدد. وجرت أولى محاولات التوحيد في عام ١٩٢٢ على شكل فدرالي: (Fédération des Etats de Syrie).

المقاطعة أصبحت دولة ودخلت في «اتحاد دول سورية» التي تضم إضافة إليها، دولتي دمشق وحلب. لكن المحاولة كانت بائسة، فمنذ بداية عام ١٩٢٤، انسحب المندوبون العلويون من المجلس الفدرالي، وبضعة أشهر بعد ذلك، ألغى الجنرال ويغان الاتحاد وأعاد إلى «دولة العلويين المستقلة» كامل استقلالها.

خلال ١٣ سنة إذن تأكدت السياسة الاستقلالية تحت الحكم المباشر لفرنسا بناءً على النظام الأساسي لـ ١٤ أيار/ مايو ١٩٣٠.

في المركز حاكم وإدارة فرنسيان، وفي الأقضية مستشارون، ضباط، فرنسيون أيضًا، تابعون للمصالح الخاصة لجيش المشرق ومكلفون بمراقبة الإدارة المحلية. وفي الوقت نفسه بُذِل جهدٌ لإشراك السكان في الحكم: مجلس تمثيلي أُسس في عام ١٩٢٣، يساعد الحاكم ويراقب الموازنة، وكان يتألف من ١٦ عضوًا: ٩ علويين، ٣ سُنّة، ٢ أرثوذكس، واحد إسماعيلي وممثل المسيحية الصغيرة (الموارنة، الأرمن، والروم الكاثوليك).

كان الحاكم يُسمِّي ربع المجلس، والباقي يُنتخب لخمس سنوات بالانتخاب العام المباشر. أما التنازل الوحيد الذي قُدّم للقوميين العرب فكان تبديلًا للتسمية. فبدلًا من «دولة العلويين» التي تستفز المشاعر قليلًا، جرى استبدالها في عام ١٩٣٠ بأخرى عامة هي «حكومة اللاذقية» (Gouvernement de Lattaquié).

الملحق الرقم ٢١

مشروع تأسيس مجلس فدرالي لسورية ولبنان(*)

المجلس الفدرالي لسورية ولبنان

إن تأسيس جهاز فدرالي مشترك لسورية ولبنان يبدو الآن أمرًا ضروريًا.

١- بغية حل بعض الصعوبات العملية: التنظيم أو التشريع المشترك (في المسائل المالية والجمركية والقضائية)، حيث ترى المفوضية العليا ضررًا في الاعتماد على رأي جهاز وطني.

٢- بغية رد التهمة التي تساق ضدّنا بأننا نرغب في القضاء على الشعور القومي السوري عن طريق تقسيم البلد.

٣- بغية تجنّب أن يفرض برلمان سوري، يشكّل في فترة وجيزة، ولتوجيه سورية منذ الآن نحو شكل فدرالي أكثر منه وحدوي (Unitaire).

هل يجب أن يحافظ لبنان في هذا النظام الفدرالي على مكانة خاصة، أو على الأدق، هل علينا أن ننظم «كونفدرالية» واحدة يدخلها لبنان على قدم المساواة مع باقي الدول؟ وذلك بحسب المخطط التالي:

كونفدرالية سورية - لبنانية: حوران، بلاد العلويين، حلب، دمشق، لبنان.

(*) F. M. A. E., série Levant (1918-1929), Syrie – Liban, vol. 126.

أو هل يجب أن ننظم فدرالية بسيطة تضم لبنان من جهة، وكونفدرالية دول سورية من جهة أخرى؟

فدرالية سورية – لبنانية

كونفدرالية سورية: لبنان حوران، بلاد العلويين، حلب، دمشق.

على الرغم من إيثار اللبنانيين أن يكون لهم وضع خاص، إن لم نقل وضعًا مميزًا – مع منحهم تعويضات شكلية، فإنه يجب استبعاد الصيغة الثانية.

١- لأنها معقدة، فهي تشتمل على جهاز كونفدرالي سوري بحت وجهاز سوري – لبناني. للتوصل إلى تنظيم مشترك، يجب المرور، على التوالي، بمختلف الدول، ومن ثم بالكونفدرالية السورية، فبالفدرالية السورية – اللبنانية. هذه الصيغة يصعب فهمها حتى على الفرنسيين، كما إنها مكلّفة وتضاعف الخلافات.

٢- لأنها خطرة، ذاك أن المفوضية العليا سوف تجد نفسها، في نهاية المطاف، بمجابهة عنصرين فقط: سورية ولبنان. وإذا اتفقا على أمر ما، يصبح من الصعب عدم إرضائهما إرضاءً كاملًا، أما إذا اختلفا فمن الصعب الحسم بينهما من دون الظهور بمظهر تفضيل أحدهما على حساب الآخر.

إن الصيغة الأولى هي الصيغة الأفضل لا لأنها أسهل وسريعة التنفيذ وأقل كلفة فحسب، بل لأنها تضم أربعة أو خمسة أو ستة عناصر مختلفة، ما يجعلها أكثر مرونة، ويتيح للمفوضية العليا أن ترجح وجهات نظرها بطريقة أيسر، وذلك إما بإثارة معارضات أو بإيجاد أغلبية.

هذا المجلس الفدرالي يجب أن يبقى جهازًا ديبلوماسيًا بشكل تتلقى فيه كل بعثة تعليماتها من الدولة التي تمثّل. وبما أن القرارات تُتخذ، مبدئيًا، بالإجماع فإن من واجب المفوضية العليا إيجاد هذا الإجماع.

من جهة أخرى، فإن المجلس الفدرالي الذي يمثل مجموعة البلدان السورية واللبنانية يصدر قرارات نافذة بحد ذاتها (في المواد المتعلقة بالخير العام). وتمارس المفوضية العليا إشرافها لأنها ستشارك في هذا المجلس. وبالإمكان، عندما تدعو الحاجة، عرض القرارات.

تشكيل المجلس الفدرالي

يجب تحاشي أن يتحول هذا المجلس إلى جمعية سياسية تتخذ القرارات، ومن ثم أن يتحول إلى بركان، فكل بعثة تعيّنها حكومة الدولة التي تمثّل.

تضم كل بعثة عضوًا واحدًا، أو أعضاء عدة، وذلك بحسب اقتراح يُعرض في مكان لاحق، بإمكان كل عضو أن يشترك بالمداولات، إلا أن الآراء تعطى قبل اتخاذ القرار بمعدل رأي لكل بعثة.

يجب أن يكون عدد المبعوثين ضئيلًا (إن الجمعية الوافرة الأعضاء تميل، بالطبع، إلى الانقسام أحزابًا سياسية وإدخال نظام التصويت، والتحول إلى بركان).

لا يراعى في تشكيل البعثات وجود عناصر إثنية مختلفة في البلاد المتمثلة (وإلا يجب إدخال شقاقات السياسة المحلية في المجلس الفدرالي).

بالإمكان تشكيل المجلس الفدرالي على النحو التالي:

المجلس الفدرالي

لبنان	٣ أعضاء	٣
دمشق	عضوان	٢
حلب	عضوان	٢
العلويون	عضو واحد	١
المجموع	٨ في الوقت الحاضر	

بالإمكان رفع عدد مبعوثي لبنان إلى أربعة، يوم تحظى كل من حوران والإسكندرون ومجموعة حمص - حماه والأراضي الممتدة بين دجلة والفرات بتنظيم خاص بها، وبمبعوث (هذا الإجراء قد يكون ضروريًا بغية تأمين تمثيل للبلاد أكثر شمولًا دونما حاجة إلى برلمان).

كما يمكن أن يتناوب اللبنانيون والسوريون على الرئاسة سنة بعد سنة. ومن الطبيعي أن يحظى المندوب السامي وأمين السر العام بحق حضور اجتماعات المجلس، كما يمكن الأخذ برأي رؤساء الأقسام الفدراليين في ما يتعلق بالشؤون المختصة بهم.

الملحق الرقم ٢٢

مذكرة غرفة تجارة ليون بشأن المطالبة بسورية(*)

غرفة تجارة ليون

ليون في ٧ حزيران/ يونيو ١٩١٥

إلى السيد معالي وزير الشؤون الخارجية

معالي الوزير،

جاء تجار ليون الذين يتعاملون مع المشرق منذ زمن قديم يحيطوننا علمًا بقلقهم السائد في أوساطهم، والذي سببته الضجة المتداولة بخصوص مشاريع الحكومات الحليفة المتعلقة بمستقبل سورية.

لم تشأ جمعيتنا أن تحدثكم عن هذه الإشاعات لولا أن مقالات متنوعة ظهرت مؤخرًا في الصحف المتحفظة والمجلات الجادة لتبرر وتؤيد إلى درجة ما مخاوف رعايانا.

بذلنا جهدنا كي نطمئنهم بإفهامهم أن المشاركة الفاعلة والبارزة التي يقدمها جنودنا المرسَلون في هذا الوقت من أجل العمليات المتواصلة في

(*) F. M. A. E., série Turquie - Guerre (1914-1918), vol. 869.

مضيق الدردنيل كافية لتؤكد الاهتمام المباشر الذي لا تكف حكومتنا عن إيلائه لكل ما يتعلق بالدور التقليدي لفرنسا في الشرق.

إن الكلام عن احتمال التخلي عن سورية بأكملها، أو عن قسم منها في الوقت نفسه الذي يقتل فيه جنودنا الشجعان في شبه جزيرة غليبولي (Gallippoli) يبدو لنا لا معنى له، وأننا لا نتخيّل أن الحرب الحالية المتعلقة بالشرق يمكن أن يكون لها نتائج أخرى غير دعم حقوقنا وطموحاتنا المزمنة بقدر ما كان من نتائجها المباشرة أن دعمت وضع حلفائنا الإنكليز في مصر.

إن سورية هي بلد منتج للحرير، هذا يعني أنها تابعة لسوقنا الليوني الكبير الذي أصبح بفضل موقع قناة السويس أكبر مركز مهام في العام للمواد الحريرية. تصدر لنا سورية في السنة كمية من الحرير تبلغ ٥٠٠,٠٠٠ كيلو غرام تقريبًا، تعادل قيمتها سنويًا ٢٥ مليون فرنك.

لم يكتف مواطنونا باستيراد المنتجات «المصنّعة» محليًا، بل أقاموا بأنفسهم معامل غزل في لبنان. وهم الذين يتصدون كل ربيع لعمليات شراء شرانق الحرير التي تتطلب سنويًا مبالغ طائلة. إنهم يعرفون مراكز الإنتاج، ولهم علاقات شخصية مع الأهالي المحليين في الأقاليم الزراعية. إن ليون ومارسيليا، بالنسبة إلى سورية بأكملها، من جبالها وحتى أقاصي صحرائها، هما الاسمان اللذان يجسّدان فرنسا، واللذان ساهما بالمحافظة على سمعة كادت أحداث الخمسين عامًا الماضية أن تنال منها.

إننا نُطمئنَ إذن رعايانا يا معالي الوزير، وبعملنا هذا لا نشك في أن نكون على اتفاق تام مع وجهات النظر الشائعة في وزارتكم. بيد أن هناك عقليات متشائمة تظن أنه في حال بقيت حمايتنا للبنان بعد الحرب، فإن الجزء الشمالي من سورية لا بد من أن ينتقل إلى من سيضع يده على خط بغداد.

إن هذا من شأنه أن يعطي فكرة متواضعة نوعًا ما عن مصالحنا بعد الدور المتفوق الذي قامت به فرنسا في هذا البلد بأكمله منذ الحروب الصليبية.

إن مرافئ يافا وحيفا وبيروت غير كافية كي تسمح لتجارتنا البحرية التي أعطتها الحرب الحالية بكل تأكيد تقدمًا جديدًا: الانفتاح على ثروات البلد الداخلي التي لم تُقدّر قيمتها حتى الآن بما فيه الكفاية بسبب ما خلّفه الحكم التركي من مساوئ جوهرية قضت على كل مبادرة. إن إنتاج سورية بعناصره الزراعية وحدها، وبغضّ النظر عن الغنى بالمواد المعدنية المسلّم به، الذي لم يُعرَف بعدُ جيدًا، يستطيع هذا الإنتاج أن يتضاعف عشرات المرات بفضل فرنسا خلال خمسة وعشرين أو ثلاثين عامًا.

إذا خضع سهل أضنة الغني وهضاب حلب المرتفعة لنظام ري أفضل ونظام زراعي أصلح، فإن ذلك سينتج محاصيل يجب على ميناء الإسكندرون أن يستفيد منها.

إننا لم نحتج على ادعاءات بريطانيا العظمى، حليفتنا، عندما جعلت من مصر واحدة من مقاطعاتها الأساسية في إمبراطوريتها في ما وراء البحار. وإننا نتوقع تحقيق الحلم التاريخي لروسيا على شواطئ البوسفور. كما إننا لا نحتج على ما تأمله إيطاليا في التمركز في إزمير (smyrne)، لكن إذا وافقنا على حرمان سورية من ولاية أضنة، وعلى اقتصارها على ولايتي دمشق وبيروت فقط، فإننا بذلك سنجعل لأنفسنا جزءًا من غنيمة غير جديرة تمامًا بماضينا كله.

إن سورية التي يعرفها تجّارنا، وتلك التي يطالبون بها من دون نقاش، تمتد من جبال طوروس حتى مصر، وتضم كيليكيا القديمة، وفلسطين القديمة التي أدخلها التاريخ إلى تراثنا المعنوي منذ القرون الوسطى.

هذا يا سيدي الوزير، ما نفكر به وباتفاق تام مع غرفة تجارة ليون ومارسيليا حول تلك المسألة البالغة الأهمية والمتمثلة بتدعيم وضعنا في الشرق بعد الحرب.

هناك تضحيات لا تحصى يرضى بها مواطنونا منذ سنة تقريبًا تبرر الآمال التي تشجعها الحكومة (...).

أخيرًا انتهى عهد الحيرة والخجل الذي كان علينا مرارًا أن نُقدم عليه

(منذ وقت طويل)، والذي ندرك يا سيدي الوزير أنكم كنتم تعارضونه بحزم ووضوح.

إن غرفتنا من جهتها - وإنكم لا تجهلون ذلك - لم تكف أبدًا عن إبراز الفكرة السامية التي يحملها الدور الذي تقوم به فرنسا لتحقيق مشاريعها الخارجية. إنها لم تكف أبدًا عن دفع التجار التابعين لها إلى التطلع خارج حدود بلادهم، تدفعهم كي يؤسسوا مصارف في المستعمرات، أو في البلاد التي تنفتح على الحضارة بتأثير منا. إنها لم تدعهم أبدًا يخشون من أن المواقف التي اكتسبوها في الماضي يمكن أن تكون معرضة للخطر بسبب جهود ومكاسب تحققت في مكان آخر. ولنضرب مثلًا على ذلك، نادت غرفتنا التجارية بالفتوحات الاقتصادية للبلاد الجديدة مثل تونس، الهند الصينية ومراكش، لكن من دون أن تهمل لأجل ذلك الأسواق القديمة، مثل أسواق مصر وتركيا.

إننا مطمئنون يا سيدي الوزير بأنكم ستحبّذون فكرة توسّعنا الاقتصادي هذه، وإننا سنكون سعداء في أن نحصل منكم في جواب عن هذه الرسالة، وعن وعد باتفاق كامل يسمح لنا في أن نزيل نهائيًا مخاوف المتشائمين.

فلتتفضلوا سيدي الوزير بقبول فائق احترامنا.

الرئيس

الملحق الرقم ٢٣

غرفة تجارة مرسيليا
رسالة
إلى جانب وزير الخارجية حول المسألة السورية

مرسيليا ٢٦ تموز/ يوليو ١٩١٥

سيدي وزير الخارجية

باريس

سيدي الوزير

من دون الحكم مسبقًا على الأحداث الديبلوماسية الخطيرة التي سوف تنتج من الحرب الدائرة حاليًا في الشرق، فإن غرفة تجارة مرسيليا، إذ تتصور التقسيم المحتمل للإمبراطورية العثمانية، تجد أنها تخل بواجبها إذا لم تحدد أمانيها في هذا الصدد.

ترى غرفة التجارة أنه من غير الممكن، بالنظر إلى تفكك تركيا، أن تهمل فرنسا سورية، الأرض التي وسمها موطننا بطابعه إلى درجة أطلق عليها اسم «فرنسا المشرق».

وإذ تذكّر بالوشائج التي تربط فرنسا هذه بفرنسا أوروبا الكبيرة، فإنه من

السهل التذكير باعتبارات ذات طابع عاطفي، وتحريك المتخيلات عن طريق استعادة ذكريات الفروسية.

كثيرون فعلوا ذلك، من دون ريب، أو أنهم سيفعلون ذلك، لكن، حتى تبرز الأماني التي نلح في تحقيقها، فإن غرفة تجارة مرسيليا ترى من واجبها أن تذكرها، بإيجاز، وبالأسلوب ذي الطابع التاريخي والاقتصادي، يحدوها على ذلك التضامن مباشرة مع أولئك الذين يطالبون بحق فرنسا في استئناف وإنجاز مهمتها التي بدأتها منذ أجيال عدة في سورية وفلسطين.

إن مواطني مرسيليا هم الذين، غداة الحروب الصليبية، أي منذ القرن الثاني عشر، أوجدوا العلاقات التجارية مع سورية. وهم الذين، بوسائلهم الخاصة، قاوموا بنجاح مدن البندقية وجنوى وبيزا التي كانت تنافسهم وتتنازع كذلك النفوذ في هذا البلد، حيث بدأت تفد البضائع النفيسة من «الشرق الأقصى» و«الهند» و«فارس». فقامت في أهم المدن والمرافئ السورية جاليات لتجار من مرسيليا كانت مراكبهم التي ترفع راية يتوسطها صليب لازوردي (Azur)، تنقل إلى الوطن الأم تلك البضائع المرغوبة.

ازداد نفوذ مرسيليا في سورية، وازدهرت تجارتها هناك، إلى درجة دفعت بالمدن الإيطالية المنافسة إلى التحالف، من دون جدوى في سبيل طردها من بلاد بدأت سيطرتها فيها تسود. فحصلت النزاعات الأولى بين ما عُرف بالنفوذ الفرنسي، ودسائس وأطماع المنافسين الذين تسلحوا تسلحًا قويًا في سبيل غزو بقعة كان على نفوذنا أن يتركز فيها من دون منازع.

إن مرسيليا التي كانت السبّاقة إلى القيام بنشاط في بلد الشرق هذا أقامت «قناصل بلديات» في المدن السورية، حيث كانت قد أسست جاليات لها.

حتى في أثناء ترحيل المسيحيين نهائيًا، في عام ١٢٩١، أبقت مرسيليا، لمدة من الزمن، جواليها في المرافئ، بعد أن منحتها أنظمة تحررية.

لئن أُجبرت مرسيليا على التخلي عن مؤسساتها أمام الغزو التركي، إلا أنها لم تتوقف عن المتاجرة مع المشرق، وخصوصًا مع سورية. ولم تغب رايتها عن الأنظار. وفي القرن السادس عشر، عندما مُنحت الامتيازات، عادت

مرسيليا وثبتت قدميها بقوة، ومثّلت وحدها فرنسا طوال قرنين ونصف القرن، وسط منافسات حامية، واستعادت قناصلها في المشرق، حتى إن ملك فرنسا، عندما أوفد سفيره، لم يفعل سوى تحويل قناصل مرسيليا إلى أجهزة ترتبط بسلطته الشخصية، تاركًا لمرسيليا عبء دفع رواتبهم.

بما أن مرسيليا أوجدت، منذ مدة طويلة، في المشرق، مصالح مهمة، صار ملك فرنسا دعامتها المعنوية، فترك لها هذا أمر إرادتها الفعلية. وهكذا نشأت في عام ١٥٩٩، داخل المجلس البلدي، غرفة التجارة التي أصبحت من المرافق العامة المهمة التي لم تؤسسها الدولة بل نشأت، أولًا، بموافقتها، ثم صارت تحت مراقبتها.

كانت تجارة المشرق تمارس انطلاقًا من مرسيليا فقط وتحت إدارة غرفة التجارة، أقدم الجمعيات المماثلة التي كانت العامل الفاعل للتأثير الفرنسي في الشرق، وفي سورية بخاصة، إذ ساعدت، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر في توطين عائلات فرنسية في هذا البلد، خصوصًا من سكان مرسيليا الذين تمركزوا فيه وسط صعاب لا حصر لها، وساهموا بالتعريف بفرنسا واستمالة القلوب إليها، بشكل أفضل، كما خلّدت ذريّتهم لغتنا المنتشرة بطلاقة في المتوسط الشرقي.

يثبت عرض هذه الاعتبارات التاريخية السريع حق تجارة مرسيليا بالاهتمام اهتمامًا شديدًا بكل ما يمس مستقبل بلد أثرت فيه، منذ أمد طويل، تأثيرًا فائقًا. حتى إن السيد كريساتي (Cressaty)، وهو سوري بارز، صرّح، في هذه الفترة، أن أساكل المشرق (Echelles du Levant) شكلت منذ قديم الأزمنة منطقة نفوذ تجارة مرسيليا. والحقيقة هي أن تجارة مرسيليا التي لم تعد تطمع، بعد الثورة إلى الامتياز الذي نعمت به في ظل حكومة ما قبل ثورة ١٧٨٩، حيث ما زالت تتذكر منذ ذلك الوقت - اليوم أكثر من أي وقت مضى - أن لها حصة كبيرة في تأسيس «فرنسا - الشرق» في المشرق، إذ إنها، عبر العصور، ناضلت لصالح سورية التي لم تكن، في السابق، تتصل بفرنسا إلا بواسطة مرسيليا.

لكونها بقيت صديقة لسورية، فإن تجارة هذه المدينة استطاعت، على

الرغم من صعوبات الأيام والمنافسة الأجنبية المسعورة، أن تحتفظ لفرنسا بعدد كبير من المناصرين. إن غرفة تجارة مرسيليا، إذ تعي مهمتها، تجد عليها واجبَ مطالبة الحكومة بإلحاح، إلحاق سورية كلها، بما في ذلك فلسطين، بفرنسا، في حال تمزق تركيا المحتمل. فضلًا عن ذلك، فإن مشاريع التقسيم كلها التي نوقشت عبر العصور، وجميع المؤلفين و«الطوباويين» أو الواقعيين، منحوا سورية ومصر لفرنسا. فليبنتز (Leibnitz) نفسه – وهو ألماني – ألح على لويس الرابع عشر في أخذ هذين البلدين: الثاني لتعزيز السيطرة على الأول.

لم يعد ثمة ما يقال بالنسبة إلى مصر، إذ إن نفوذ بريطانيا العظمى قد توطد فيها نهائيًا، إلا أنه يتوجب على فرنسا المطالبة بسورية كلها، بحسب حدودها الجغرافية والطبيعية.

بصرف النظر عن الأسباب التاريخية التي يجب أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا، خصوصًا في مثل هذه المسألة، فإن على غرفة تجارة مرسيليا أن تقوّم، أيضًا، الأسباب الاقتصادية، من وجهتي نظر مصالح فرنسا ومصالح مرسيليا اللتين لا يمكن فصلهما في مثل هذه الحالة.

إن المذكرة الملحقة بهذا التقرير، التي تتناول قيمة سورية الاقتصادية، تُعفينا من الدخول في تفاصيل مُسهبة حول هذا الموضوع.

إن المنطقة المطالب بها تضم المدن الكبيرة في تركيا الآسيوية، كما إن التجارة الخارجية المقدّرة بحوالى ٣٠٠ مليون فرنك، تقدم، إن لصادراتنا أو وارداتنا، عناصر حركة تجارية هي الآن، وفي الواقع، عناصر مهمة. وفي ما يتعلق بالتصدير، بخاصة، الذي يشكل المقياس الوحيد للقدرة الشرائية التي تتمتع بها منطقة ما، وذلك في الطور الذي لا تزال فيه سورية، فإن فرنسا تحتل المركز الأول بين زبائن سورية الأوروبيين، والمركز الثاني، بعد بريطانيا العظمى، في مجموع تجارة هذا الجزء من الإمبراطورية العثمانية. إن «مرسيليا» و«ليون» هما السوق الوحيدة، إلى حد ما، للحرير الخام اللبناني، كما أن مشترياتنا من ثمار وقطن وأصواف وجلود... إلخ، التي صارت تلقى رواجًا في بلادنا قابلة

للازدياد في مقابل مبيعات، لا بد منها، من قِبَلِنا، مثل أصناف السكر ومنتجاتنا الصناعية بوجه العموم. هذا وأشير بشكل ملائم، إلى الأهمية الرئيسة لمرفأ الإسكندرون الذي يشكل أفضل نقطة لانتهاء خط بغداد الحديد على المتوسط.

إلا أن ما يحاول التقرير إظهاره بشكل خاص هو «الإمكانات» الأكيدة لنمو سورية استنادًا إلى غِنى بعض أراضيها، وإلى الدور الذي قد يقوم به اختصاصيّونا بالأحراج ومهندسونا الزراعيون، وكذلك بإمكان أطبائنا المشهود لهم بفضل جامعتنا في بيروت وطرائقنا بالوقاية الصحية، أن يؤمنوا النمو المحتم لسكان سورية، كما أنه بإمكان حكّامنا المتمرسين، بفضل تجربتنا الجزائرية والتونسية، بالشؤون العربية والمشاكل الاجتماعية والسياسية التي تطرح في البلاد الإسلامية، أن يؤمنوا - من دون إهمال دورنا التقليدي حيال السكان المسيحيين - تعاونًا متناغمًا بين الكل في سبيل خير البلاد ورفاهيتها.

بعد أن عرضت لكم غرفة التجارة الأسباب التي حدت بها إلى الإعراب عن أمانيها، تفضلوا يا معالي الوزير، بالسماح لها بتفصيل ذلك، بكل حرية، جاعلة من اهتمامها أن تخدم بكل جهدها المصالح المؤتمنة عليها. وهي، في هذا الصدد، تعرف كيف تكون وجهة نظرها مطابقة لوجهة نظر مؤتمنيها، وبوجه خاص للعديد من التجار الفرنسيين المتحدرين من أصل سوري والمقيمين في مرسيليا، وللأغلبية الكبرى من الرأي العام الفرنسي.

في النهاية، نسمح لأنفسنا بأن نُصرّ من جديد على النقطة التالية: وهي أن سورية التي يجب على بلادنا أن تطالب بها باعتبارها إرثًا، يجب أن تشمل ولايات «أضنة» و«حلب» و«دمشق» و«بيروت»، وحاكمية لبنان العامة، ومتصرفية القدس أو فلسطين، ومتصرفية الزور.

ثمة مشاريع مهمة لا تخصص لفرنسا منها سوى حصة زهيدة، تجعلنا نلح إلحاحًا شديدًا على عبارة «سورية الكاملة» التي سبق لنا واستعملناها، وتعني الأرض التقليدية التي تحمل هذا الاسم، والتي تمتد حدودها الجغرافية الطبيعية من جبال طوروس إلى مصر، ومن المتوسط إلى الفرات.

حسب التعبير البليغ الذي استعمله السيد اتيان فلاندان (Etienne Flandin) في وسط أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية: إن على فرنسا أن تطالب، باسم روح العدالة والتضامن التي تحرك حلفاءها، بإكمال مهمتها التاريخية في سورية وفلسطين. هذا الحق تأمرنا به أسمى الاعتبارات السياسية وأكثر الواجبات الخلقية صرامة. ثم إنه، على الرغم من كل ما يقال، يحوي فوائد اقتصادية ثمينة، أولها تلك التي تمتعنا بها، لمدة طويلة، وكثيرًا غيرها سوف تظهر بالتتابع بمقدار تقدم التنمية التي أشرنا إلى عناصرها، المعروفة من منافسينا، في التقرير المرفق بهذا الرسالة. إنما يجب الحصول على كل سورية وفلسطين. أما الأماكن المقدسة، حيث تملك جميع الأمم المسيحية مصلحة دينية، فبإمكانها أن تشكل كيانًا مدوّلًا، مُقفلًا، ومُتمتّعًا بنظام خاص، على الرغم من أنها كانت، في السابق، خاضعة لأمراء فرنسيين.

هذه، سيدي الوزير الأماني التي تجد غرفة التجارة الفرنسية من واجبها أن تعرضها على سامي تقديركم، وهي إذ أُسست منذ أكثر من ثلاثة قرون للسهر على مصالح الفرنسيين في الشرق، تستند إلى ماضيها الذي تفتخر به، وإلى الخدمات التي أدّتها لسورية، بفضل عمليات مرسيليا التجارية عبر العصور، لتتوجه إلى الحكومة التي اطلعت على الشعور الشعبي بنداء مؤتمر لصالح فرنسا المشرق عشية تقرير مصيرها نهائيًا.

تفضلوا سيدي الوزير بقبول فائق الاحترام.

رئيس غرفة تجارة مرسيليا

أدريان آرتو (Adrien Artaud)

الملحق الرقم ٢٤

مذكرة غرفة تجارة ليون
بشأن اتفاقية سايكس - بيكو

ليون، في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨

غرفة تجارة ليون

رقم ٣١٣٦

لجانب السيد وزير الخارجية، باريس

سيدي الوزير،

في السابع من حزيران/ يونيو عام ١٩١٥، تشرفت غرفتنا بالكتابة إلى سلفكم المحترم لتبيّن له الأهمية التي تعلّقها تجارة ليون على مستقبل سورية، وقد تفضلت وزارتكم بشكرنا على هذا الاتصال، مؤكدة لنا أنه لن يتم تجاهل رأينا عندما يحين أمر البت نهائيًا بتنظيم هذا البلد.

إن الأحداث التي جرت منذ ذلك الحين أبقت التسويات الحاصلة بهذا الشأن، بين مختلف قوى الوفاق سرية، غير أن تقدم الحلفاء الظافر في آسيا الصغرى منذ أشهر عدة، قد جذب مجددًا أنظار رعايانا نحو بلدان الشرق. حاملًا إليهم الأمل باستئناف أعمال التجارة هناك في وقت قريب جدًا. وبهذه

المناسبة، رفعت إلينا ملاحظات جديدة بشأن الاتفاق المعقود عام ١٩١٦ بين فرنسا وروسيا وإنكلترا.

جرى آنذاك تحديد مناطق النفوذ التي تم الاعتراف بها لكل من هذه القوى، وبدت حصة فرنسا في سورية مغايرة تمامًا لما كان يحق لنا أن نتوخّاه. فبعد تقليصها إلى مجرد شريط ساحلي لم يعد لسورية ذلك الطابع الجغرافي الذي كنا نعرفه قبل الحرب. إذ اقتطعت منها ثلاث مناطق مهمة هي حلب والموصل ودمشق، التي ستُسنَد إلى إمارات عربية. إضافة إلى ذلك، تحتفظ إنكلترا لنفسها بمرفأي عكا وحيفا، واعتبرت الإسكندرون مرفأ حرًا.

هكذا أصبحت سورية، من الناحية الاقتصادية، مصغّرة جدًا، إذ لم يعد لها سوى مرفأين: طرابلس وبيروت. ثم إن حيفا هي رأس خط حديد واسع المجرى. وبعد بضع سنوات قد تستقبل المحطة النهائية للشبكة الممتدة من الهند إلى البحر المتوسط حركة المرور الداخلية كلها، الأمر الذي يدعو إلى تفضيل حيفا على بيروت التي ليست سوى المحطة النهائية لخط طوله ٩٦ كلم (...).

من ناحية نفوذنا التاريخي في الشرق، فإن إسناد دمشق إلى إمارة عربية يُغيّر تمامًا الطابع التقليدي لسورية. فهي لن تكون سوى بلد منتفخ الرأس وغارق في المجهول، في آن معًا، إذ من يدري كيف سيكون الأمراء العرب الذين سيحكمون في دمشق؟ بأي طريقة سيستغلون ذلك الاعتبار الديني الذي يرتبط بمدن الإسلام المقدسة؟ فهل يجب إذن إبقاء كل هذه المدن المقدسة: دمشق وبغداد والقاهرة ومكة، التي كانت في السابق مقر الخلفاء الأقوياء، هل يجب إبقاؤها لإنكلترا؟ أوَليست فرنسا بدورها قوة إسلامية؟ ألا يتوقف مصير مستعمراتنا في شمال أفريقيا، إلى حد ما، على العقلية التي يمكن أن تسود في الشرق؟ إن مدينة ليون التي أسهمت كثيرًا في تحسين مستعمراتنا الأفريقية، ترى أن لها الحق بالتعبير عن رأيها بصدد المواقف المتهورة التي لا يمكن التغاضي عن تبيانها في اتفاق عام ١٩١٦ الذي نشير إليه، ولم يفت الأوان بعد للمطالبة بإعادة النظر في هذا الاتفاق المعقود بين حكومات غيّرت الأحداث أوضاعها بشكل ملموس، إذ إن

حكومة القيصرية الروسية لم تعد موجودة، وإن دولة كبرى هي الولايات المتحدة الأميركية التي اهتمت دائمًا بمصير سكان آسيا الصغرى التعساء دخلت الحرب.

إننا نأمل إذًا، سيدي الوزير، ألا تشجبوا تدخلنا، وأن تأخذوا بالاعتبار، بعد ربطه بالبرنامج الذي سمحنا لأنفسها بعرضه عليكم في عام ١٩١٥، المطالب التي قُدّمت إلينا من رعايانا، والتي تستحق خبرتهم ومعرفتهم بالدول الشرقية من دون شك، الأخذ بالاعتبار.

إن ما يطالبون به، باعتباره أمرًا أساسيًا لمصالحنا وهيبتنا، هو إسناد دمشق وحلب، واستطرادًا الموصل، إلى حصة النفوذ الآيلة لفرنسا.

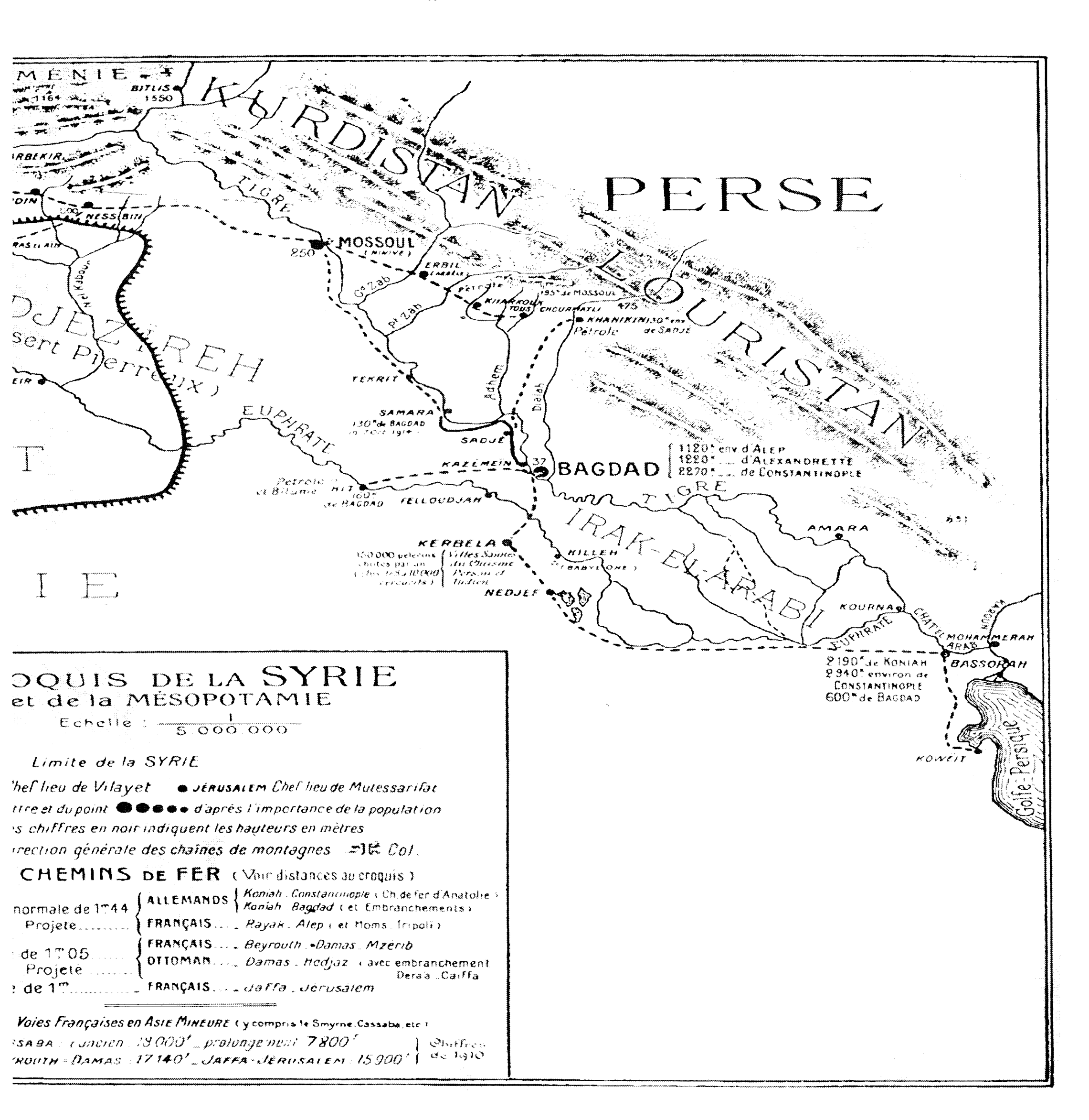
تفضلوا، سيدي الوزير، بقبول التأكيد على فائق احترامنا.

نائب الرئيس

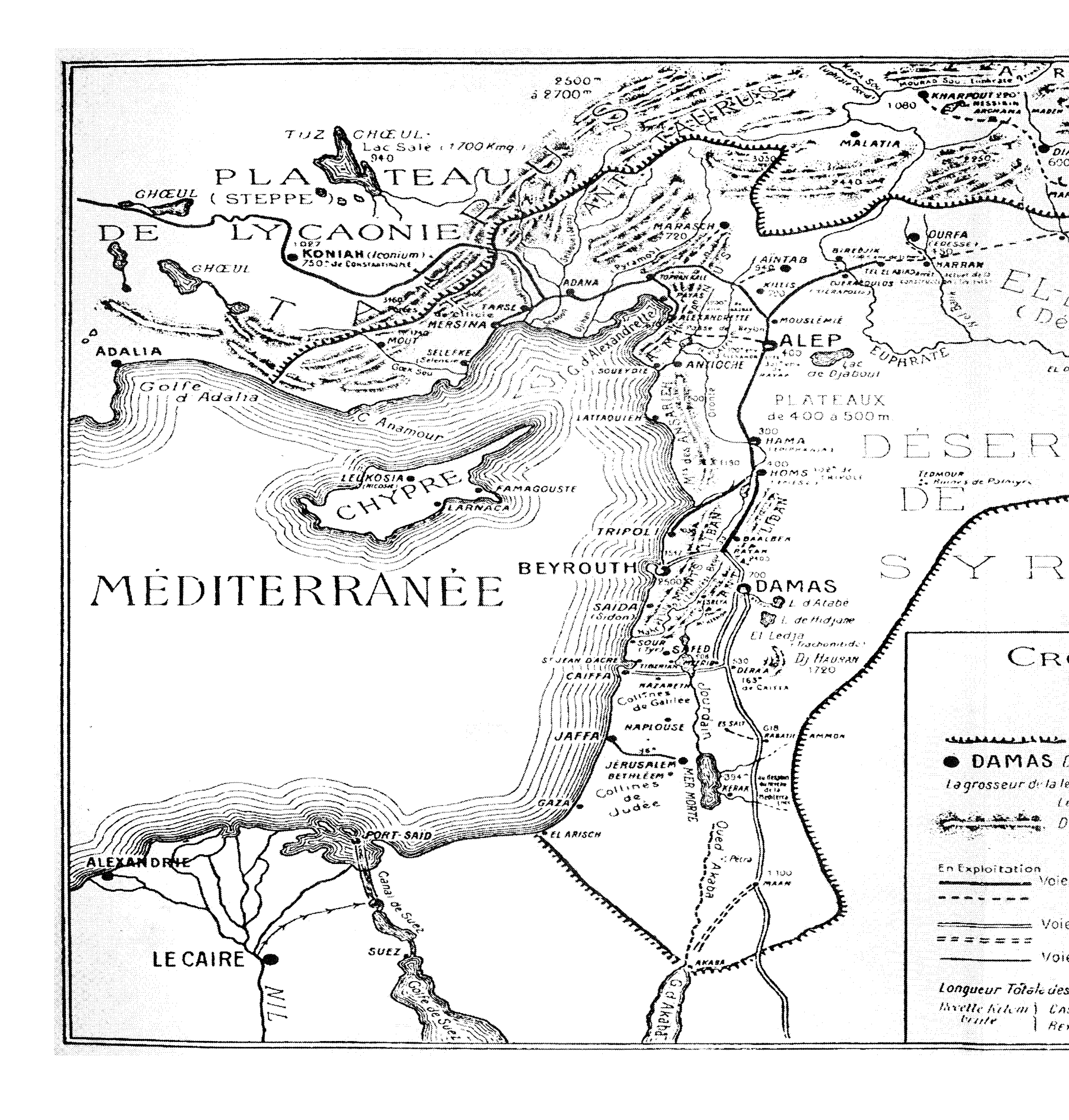
الملحق الرقم ٢٥
خرائط وبيانات

الخريطة الرقم (١)

الحدود التي وضعتها الهيئات الفرنسية في العقد الثاني من القرن العشرين لسورية ضمن امتداد مصالحها في الشرق الأوسط



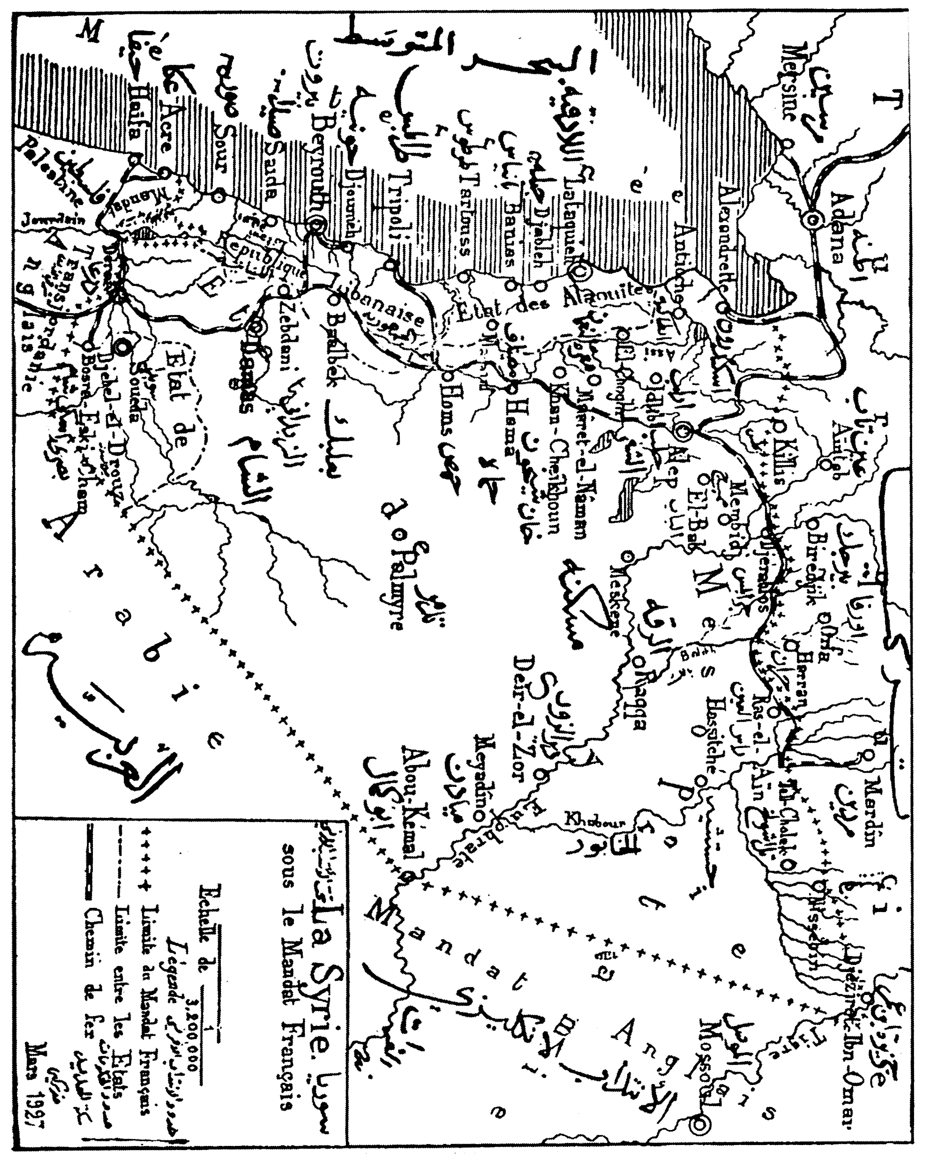
المصدر: «Note sur la valeur économique de la Syrie intégrale» (adressée le 26 Juillet 1915 au minister des affaires Etrangères par la chamber de commerce de Marseille 1915).



PLATEAU
(STEPPE)
DE LYCAONIE
TUZ CHŒUL
Lac Salé
GHŒUL
KONIAH (Iconium)
TAURUS
ANTI-TAURUS
MALATIA
KHARPOUT
MARASCH
ADANA
TARSE
MERSINA
ADALIA
Golfe d'Adalia
C. Anamour
G. d'Alexandrette
ALEXANDRETTE
AINTAB
KILLIS
OURFA
HARRAN
ALEP
ANTIOCHE
Lac de Djaboul
EUPHRATE
PLATEAUX de 400 à 500 m.
LATTAQUIEH
HAMA
HOMS
DÉSERT DE SYRIE
LEFKOSIA
CHYPRE
FAMAGOUSTE
LARNACA
TRIPOLI
LIBAN
ANTI-LIBAN
BAALBEK
BEYROUTH
DAMAS
MÉDITERRANÉE
SAIDA (Sidon)
SOUR (Tyr)
SAFED
St JEAN D'ACRE
CAIFFA
TIBERIADE
DERAA
Dj. HAURAN
NAZARETH
Collines de Galilée
NAPLOUSE
Jourdain
JAFFA
JÉRUSALEM
BETHLÉEM
Collines de Judée
MER MORTE
KERAK
AMMAN
GAZA
EL ARISCH
PORT-SAID
ALEXANDRIE
Canal de Suez
SUEZ
LE CAIRE
NIL
Golfe de Suez
Oued Akaba
Petra
MAAN
AKABA
G. d'Akaba
DAMAS
En Exploitation
Voie
Longueur Totale des

الخريطة الرقم (٢)

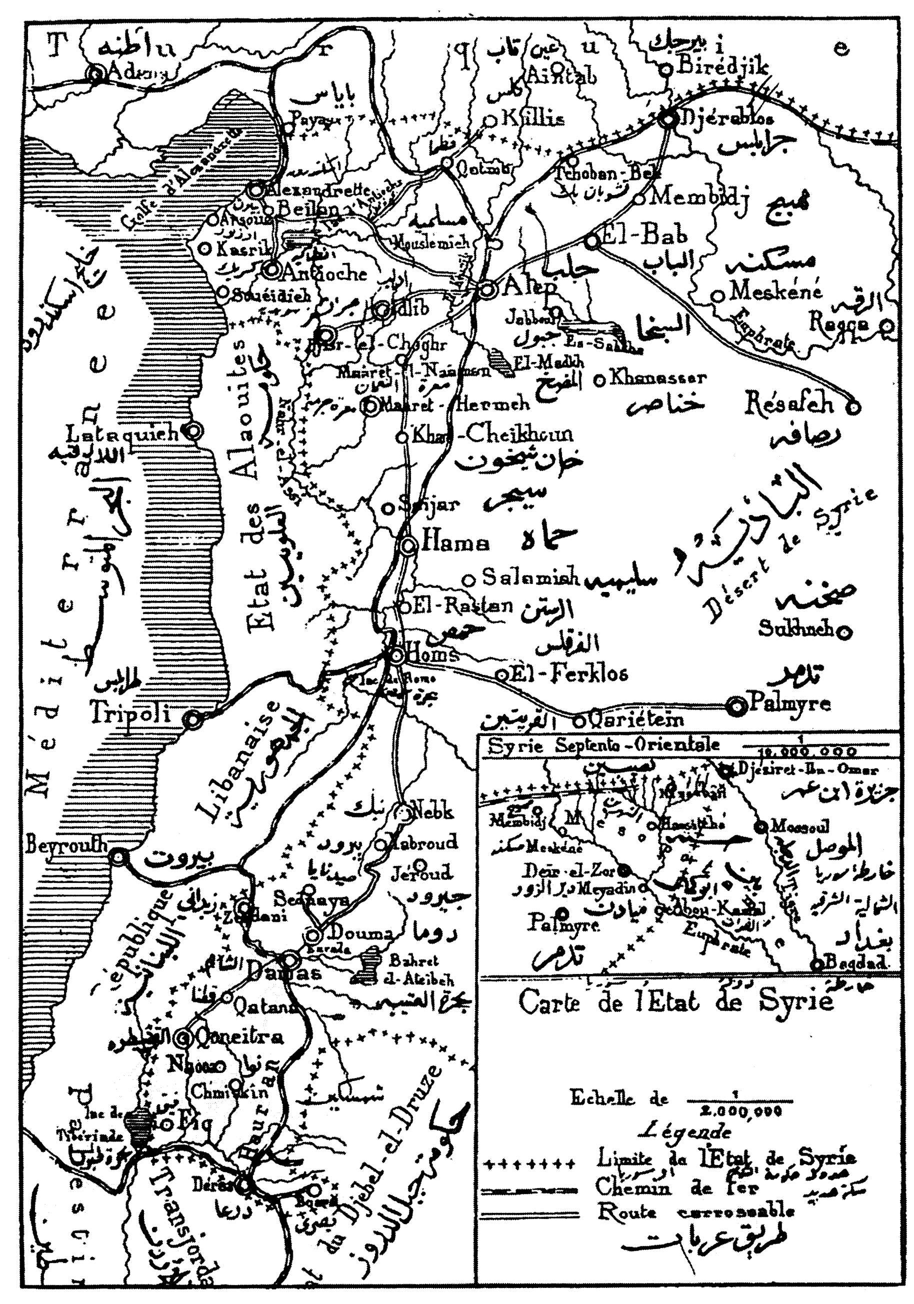
حدود الانتداب الفرنسي في سورية وحدود الحكومات المستحدثة داخلها



المصدر: نقلًا عن: جاك إده، **جغرافية سوريا** (بيروت : مطبعة الجليل، ١٩٢٨)، اختارتها لجنة فحص الكتب بموجب قرار منها صادر في ٤ شباط/ فبراير ١٩٢٧ لتدرس في مدارس حكومة الجمهورية اللبنانية.

الخريطة الرقم (٣)

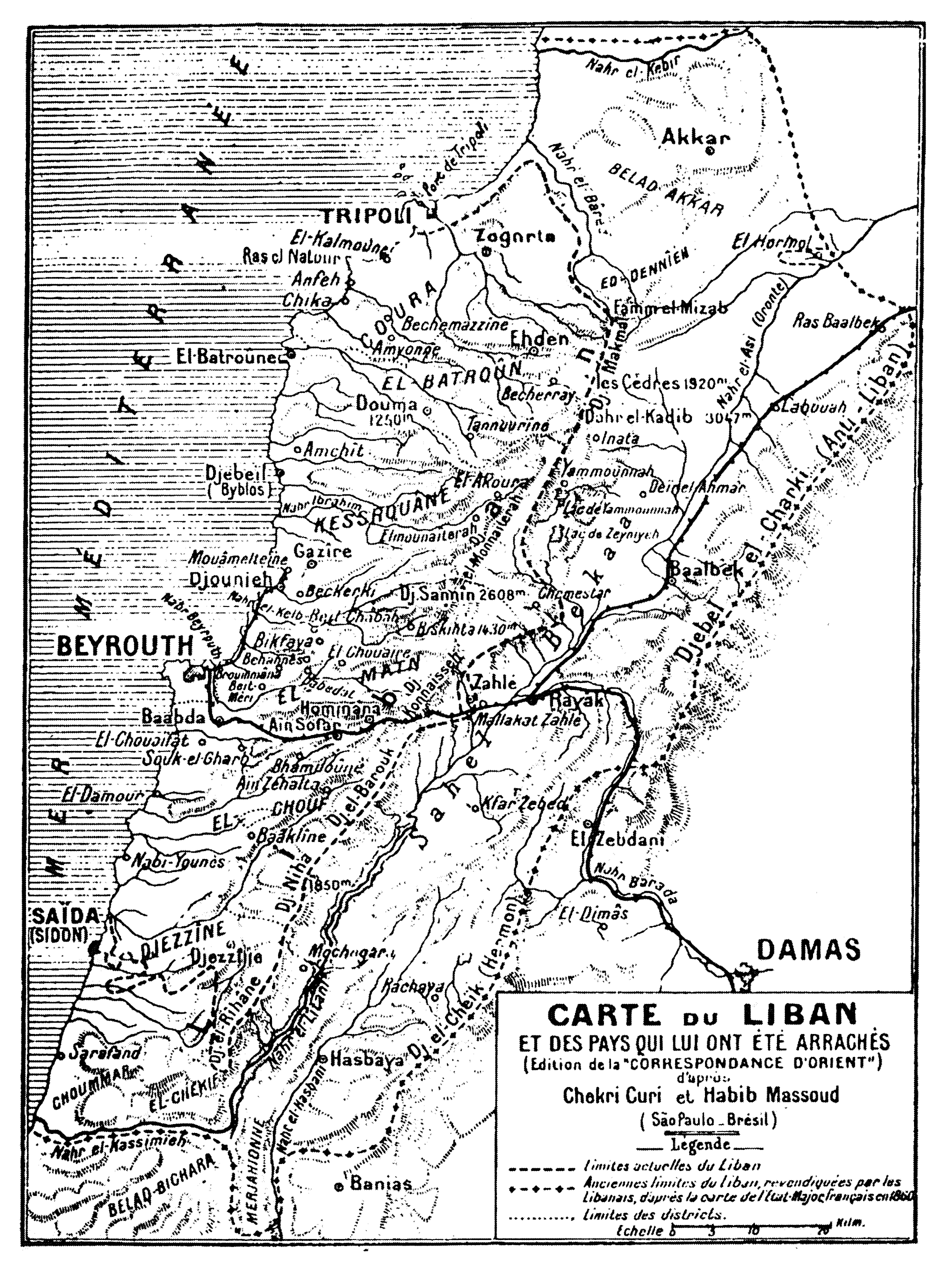
دولة سورية عام ١٩٢٧



المصدر: نقلاً عن: إده، جغرافية سوريا.

الخريطة الرقم (٤)

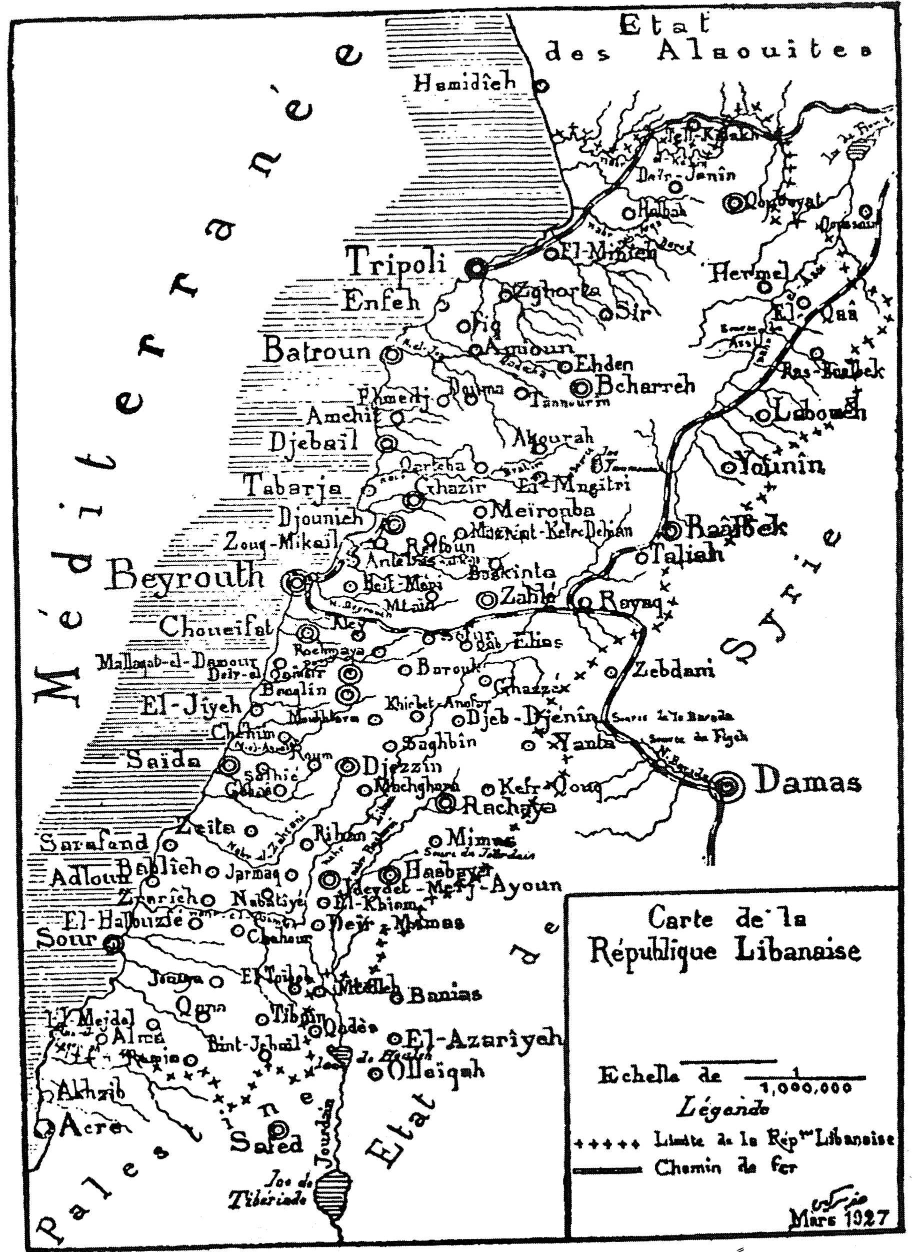
لبنان كما طالبت به «لجان لبنانية» ١٩١٨-١٩٢٠



Georges Samné, *La Syrie* (Paris: Bossard, 1920). المصدر: نقلًا عن:

الخريطة الرقم (٥)

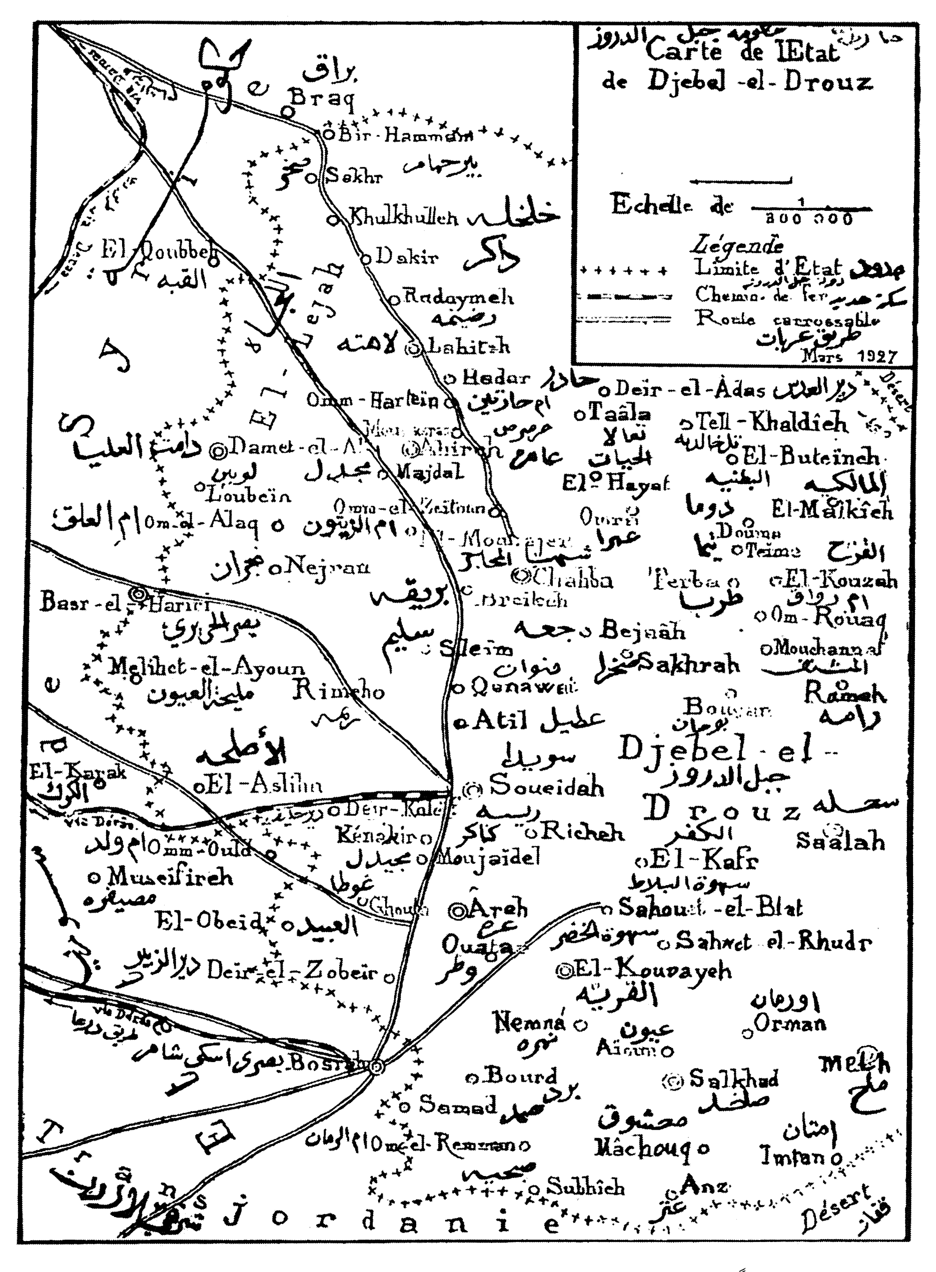
لبنان بالحدود التي رسمتها السلطات الفرنسية عام ١٩٢٠



المصدر: نقلًا عن: إده، جغرافية سوريا.

الخريطة الرقم (٦)

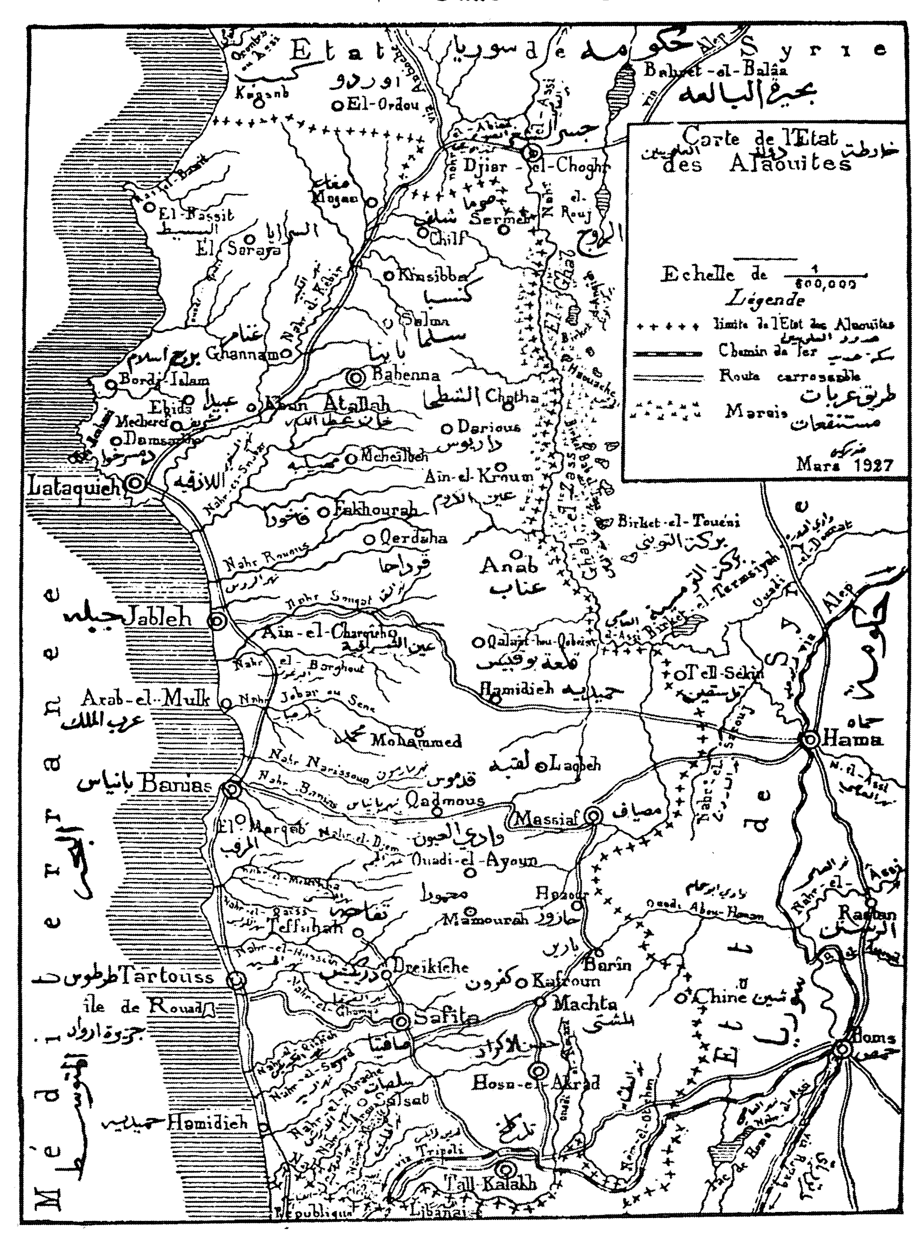
حكومة جبل الدروز (١٩٢٧)



المصدر: نقلًا عن: إده، جغرافية سوريا.

الخريطة الرقم (٧)

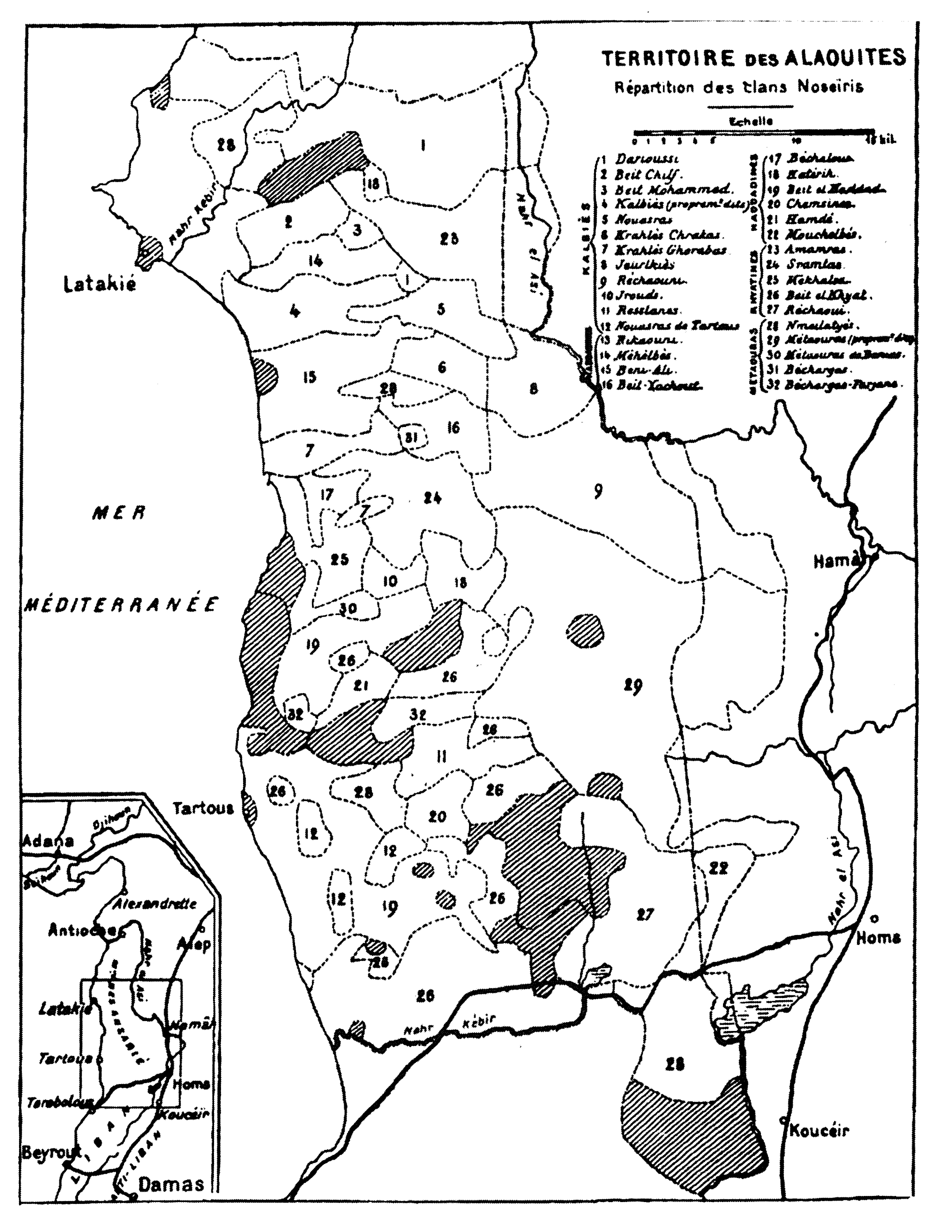
دولة العلويين عام ١٩٢٧



المصدر: نقلاً عن: إده، جغرافية سوريا.

الخريطة الرقم (٨)

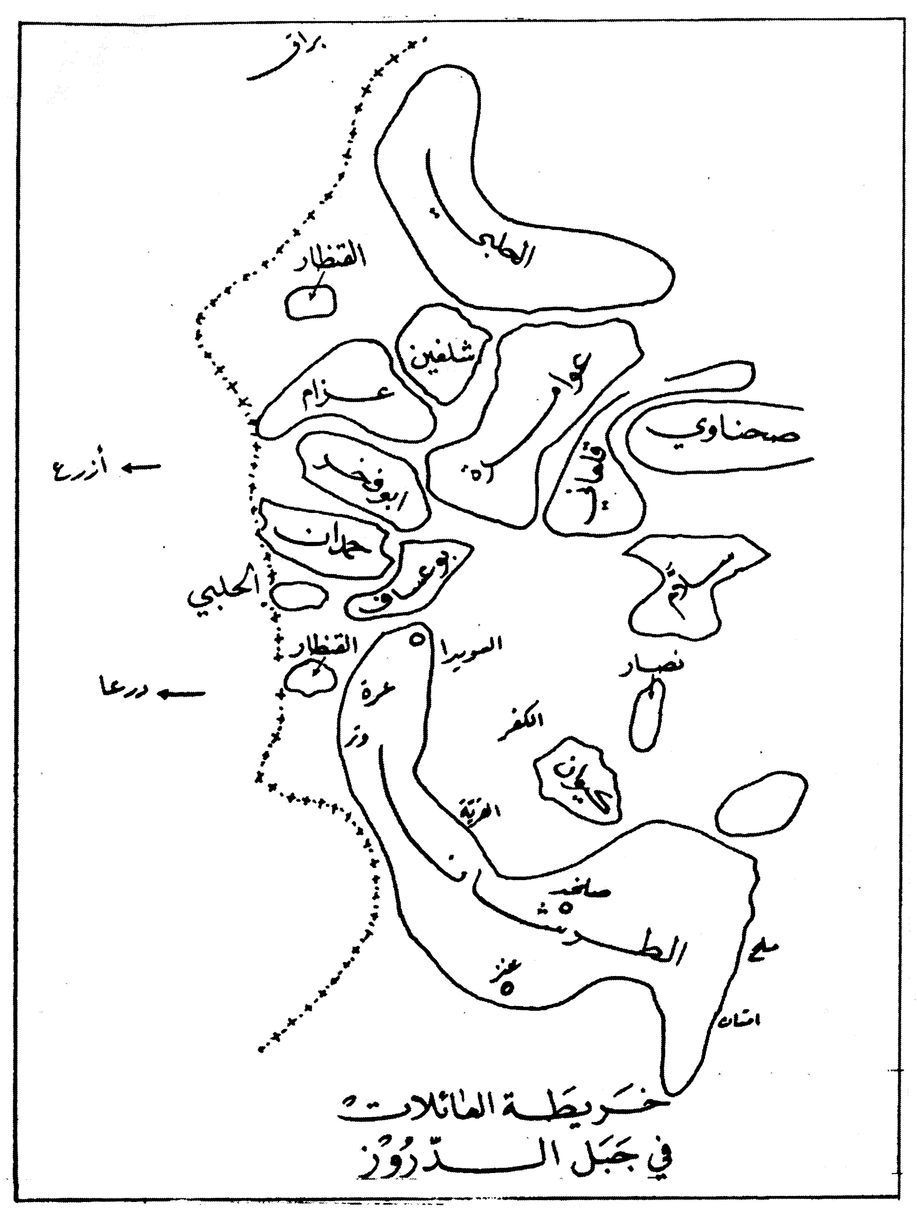
خريطة العشائر العلوية



Revue du monde musulman, no. 49 (Mars 1922). المصدر: نقلاً عن:

الخريطة الرقم (٩)

العائلات في جبل الدروز



المصدر: نقلًا عن: عبد الله النجار، بنو معروف في جبل حوران (دمشق: المطبعة الحديثة، ١٩٢٤).

الملحق الرقم ٢٦

أسماء العائلات المصدرة للحرير في بيروت بين ١٩٠٤ و١٩١١، مع تحديد كمية «البالات لكل مصدر»

CAMPAGNES	1904 1905	1905 1906	1906 1907	1907 1908	1908 1909	1909 1910	1910 1911
Khazen et Safar	2	–	–	–	2	–	–
B. Raies	5	5	10	7	19	–	–
J. Duret	1	1	–	–	–	–	–
G.K. Fernainé	–	9	15	16	10	2	–
N.N. Fayad	–	35	26	–	–	75	16
Ney et Co	–	24	8	8	–	–	–
N. Mouffarège	–	2	2	–	–	–	–
Moussali Fres	–	1	–	–	–	–	–
M.R. Sbai	–	2	9	2	12	17	15
Rabbat Co	–	9	170	132	105	2	19
A.N. Assaf	–	11	10	4	–	–	–
S. El Koury	–	5	–	1	–	–	–
A. Naccache	–	12	20	20	–	–	–
M. Bissar	–	15	15	33	17	–	–
Aboud et Habboun	–	–	2	–	–	–	–
Dagher	–	–	35	19	–	–	–
H. Kronfol	–	–	–	1	–	–	–
Goul et Hadge	–	–	–	10	1	–	–
R. Shacal	–	–	–	1	30	29	–
K.A.N. Koury	–	–	–	7	2	6	8
Bustani Frères	–	–	–	1	–	–	4
R. Houri	–	–	–	1	–	–	2
Bque Impériale Ottom.					5	9	–
Naoum Abdallah					1	–	–
J. Hayek					52	6	8
J. Mansour					1	–	–
Bostani					9	–	–
Gedéon Francis et Cie					12	33	92
H. Domani					1	33	16
Resk Frères					18	11	20
Khadige Attallah et Cie					–	7	–
J. Khayat					–	33	15
J. Saad					–	2	–
J. Zalzal					–	13	29
Khalil Baddoura					–	–	6
Dib Saba					–	–	1
Totaux	**2711**	**2997**	**3274**	**3440**	**3154**	**2837**	**2549**

يتبع

تابع

CAMPAGNES	1904 1905	1905 1906	1906 1907	1907 1908	1908 1909	1909 1910	1910 1911
Les fils de S. Bassoul	580	698	816	735	629	519	435
Pharaon	356	544	380	364	330	299	167
T. Helou	274	f.	f.	f.	–	–	–
V. Guérin et Fils	144	238	258	378	274	330	312
Mourgue d'Algue	157	273	203	295	185	119	139
G. Tabib et Cie	140	226	228	261	177	221	115
C. Eynard	135	249	385	531	498	492	625
N. Tarazi et Fils	170	f.	f.	f.	–	–	–
Fils M. Fayad	44	78	69	60	95	–	46
H. Sabbag et Fils	88	72	63	124	87	31	35
N. Khayat et Fils	147	f.	f.	f.	–	–	–
N. Fayad	29	18	19	39	–	75	16
S. Namé et Fils	15	envoi	par	com.	–	–	–
Ph. Tabet	29	38	46	44	20	39	24
S. Khottar	28	32	38	16	10	9	31
P. Haikal	14	5	14	3	31	28	47
G. C. Fayad	18	–	–	–	–	–	–
G. Trad et Co	29	34	25	2	31	3	17
Bachour	4	27	12	20	19	36	21
G. Naccache	12	3	–	–	–	–	–
G. S. Lameh	9	–	–	–	3	–	–
Morfin de Peyron et Co	26	15	f.	f.	–	–	–
N. Agiouri	38	53	34	23	27	14	–
Haouchar	30	28	36	11	9	12	5
J. Tabet	36	90	74	63	50	43	60
J. A. Chaouiche	7	–	–	–	–	–	–
J. Freije	50	–	–	–	–	–	–
D.A. Haiek	17	2	16	9	52	6	8
N. Fakak	6	–	–	–	–	–	–
Gébeili	34	52	86	64	82	66	72
H.E. Sacazan	7	f.	f.	f.	–	–	–
A.M. Beyhum	7	–	–	–	11	–	–
S. Acaoui	2	envoi	par	com.	–	–	–
E. Lahoud et Fils	7	57	99	106	175	112	113
E.J. Nasser	2	32	51	29	62	105	10
Chartouni	8	–	–	–	–	–	–
Colonisation Juive	4	2	–	–	–	–	–

المصدر: نقلًا عن: Gaston Ducousso, *L'Industrie de la soie en Syrie et au Liban* (Beyrouth: Imprimerie catholique, 1913).



المراجع

١ - العربية

كتب

آل صفا، محمد جابر. **تاريخ جبل عامل**. بيروت: [د. ن.، د. ت.].

أبو راشد، حنا. **جبل الدروز**. القاهرة: مكتبة زيدان العمومية، ١٩٢٥.

———. **حوران الدامية**.

إده، جاك. **جغرافية سوريا**. بيروت: مطبعة الجليل، ١٩٢٨.

الأرمنازي، نجيب. **سورية من الاحتلال حتى الجلاء**. ط ٢. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٧٣.

إسماعيل، عادل وإميل خوري. **السياسة الدولية في الشرق العربي**. بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٦٥.

الأطرش، فؤاد. **الدروز: مؤامرات وتاريخ وحقائق**. [د. م.: د. ن.]، ١٩٥٥.

أمين، سمير. **التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة**. ترجمة برهان غليون. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤. (سلسلة السياسة والمجتمع)

الأمين، محسن . **خطط جبل عامل**، حققه وأخرجه حسن الأمين. بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر، ١٩٨٣.

برو، توفيق علي. **العرب والترك في العهد الدستوري-العثماني، ١٩٠٨-١٩١٤**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٠. (رسائل وبحوث)

التميمي، محمد رفيق ومحمد بهجت. **ولاية بيروت**. ٢ ج. بيروت: مطبعة الإقبال، ١٩١٦.

ج ١: **القسم الجنوبي**.

ج ٢: **القسم الشمالي**.

جمال باشا. **مذكرات جمال باشا السفاح**. تعريب علي أحمد سليمان؛ تحقيق عبد المجيد محمود خالد. بغداد: دار البصري، ١٩٦٣.

الحصري، ساطع. **يوم ميسلون**. بيروت: [د. ن.، د. ت.]

الحفار، حسن. **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي والفيصلي والانتدابي الفرنسي، ١٩١٥-١٩٤٦**. بيروت: دار صادر، ١٩٧٤.

الحكيم، حسن. **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي والفيصلي والانتدابي الفرنسي، ١٩١٥-١٩٤٦**. بيروت: دار صادر، ١٩٧٤.

الحكيم، يوسف. **سورية والعهد العثماني**.

ـــــــــ. **سورية والعهد الفيصلي**. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦. (نصوص ودروس. ذكريات الحكيم؛ ٣)

رافق، عبد الكريم. **العرب والعثمانيون، ١٥١٦ - ١٩١٦**. دمشق: [د. ن.]، ١٩٦٧.

زين، زين نور الدين. **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سورية ولبنان**. بيروت: دار النهار، ١٩٧١.

السفرجلاني، محيي الدين. **تاريخ الثورة السورية: صفحات خالدة من روائع كفاح العرب في سبيل الحرية والاستقلال و الوحدة هي للاستعمار الفرنسي صحائف سوداء**. دمشق: دار اليقظة العربية، ١٩٦١.

سوفاجيه، جان. **دمشق الشام: لمحة تاريخية منذ العصور القديمة حتى عهد الانتداب**. ترجمة فؤاد البستاني. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٣٦.

الصباغ، ليلى. **المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني**. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٧٣.

عبيد، سلامة. **الثورة السورية الكبرى، ١٩٢٥-١٩٢٧، على ضوء وثائق لم تنشر**. بيروت: دار الغد، ١٩٧١.

العطار، نادر. **تاريخ سورية في العصور الحديثة**. دمشق: مطبعة الإنشاء، ١٩٦٢.

ج ١: **دور حكم السلاطين الفعلي في العهد العثماني (١٥١٦ - ١٩٠٨)**.

عوض، عبد العزيز محمد. **الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤-١٩١٤**. تقديم أحمد عزت عبد الكريم. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩. (مكتبة التاريخ العربي الحديث)

العياشي، غالب. **الايضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سوريا**. بيروت: مطابع أشقر، ١٩٥٥.

غالب، بيار. **فرنسا: صديقة ومحامية**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٢٤.

غرايبة، عبد الكريم محمود. **سوريا في القرن التاسع عشر، ١٨٤٠-١٨٧٦: محاضرات**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٢.

الغزي، كامل حسين بالي. **كتاب نهر الذهب في تاريخ حلب**. ٢ ج. حلب: المطبعة المارونية، [١٩٢٣].

فرج، محمد. **النضال الشعبي في سوريا وقصة الانقلابات**. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [د. ت.]. (كتب قومية)

فوزي، محمد ومحمد محمود مكرم. **المجتمع العربي بين الاتجاهات القومية والسياسية**. القاهرة: مطابع دار أخبار اليوم، [د. ت.].

القاسمي، ظافر. **وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى، ١٩٢٥-١٩٢٧**. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥.

القاسمي، محمد سعيد بن قاسم. **قاموس الصناعات الشامية**. حققه وقدم له ظافر القاسمي. ٢ ج. باريس: موتون، ١٩٦٠.

قرقوط، ذوقان. **تطور الحركة الوطنية في سورية، ١٩٢٠ - ١٩٣٩**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.

______ . **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار: قراءة في تاريخ سوريا المعاصر**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

كرد علي، محمد. **خطط الشام**. ٦ ج في ٣. ط ٢ مصححة بقلم المؤلف. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩-١٩٧١.

كوثراني، وجيه. **الاتجاهات الاجتماعية- السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦. (التاريخ الاجتماعي للوطن العربي؛ ١)

______ . **تاريخ التأريخ: اتجاهات، مدارس، مناهج**. بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

______ . **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (سلسلة أطروحات الدكتوراة؛ ١٣).

لبنان: مباحث علمية واجتماعية: وهو الكتاب الذي نشرته لجنة من الأدباء بهمة اسماعيل حقي بك متصرف جبل لبنان سنة ١٣٣٤ مارتية (١٩١٨). نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد أفرام البستاني. ٢ ج. بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٩. (منشورات الجامعة اللبنانية. قسم الدراسات التاريخية؛ ١٨)

لونغريغ، ستيفن هامسلي. **تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**. ترجمة بيار عقل. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٨.

النجار، عبد الله. **بنو معروف في جبل حوران**. دمشق: المطبعة الحديثة، ١٩٢٤.

هندي، احسان. **كفاح الشعب العربي السوري، ١٩٠٨-١٩٤٨: دراسة عسكرية تاريخية**. دمشق: جيش التحرير الفلسطيني، ادارة الشؤون العامة، ١٩٦٢.

وايتسمن، حاييم. **مذكرات وايزمن**. [د. م.: د. ن.]، ١٩٥٢.

مؤتمر

المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٧٨.

١ ـ الأجنبية

Books

Achard, Ed. C. *Notes sur l'élévage des moutons en Syrie et en Cilicie*. Beyrouth: [s. n.], 1921.

Achard, Ed. C. *Notes sur la Cilicie et notes sur la Syrie.* Paris: Comité (de l'Asie française), 1922. (Documents économiques, politiques et scientifiques; 4)

Amin, Samir. *La Nation arabe: Nationalisme et luttes de classe*. Paris: Editions de Minuit, 1976. (Grands documents; 38)

Catroux, Georges. *Deux missions en Moyen-Orient: 1919-1922.* Paris: Plon, 1958.

Chambre de commerce de Marseille. *Lettre à Monsieur le ministre des affaires étrangères sur la question de la Syrie, suivie d'une note sur la valeur économique de ce pays*. Marseille: Barlatier, 1915.

Croizat, M. *Rapport sur la sériciculture en Syrie établi par M. Croizat à la suite de la mission envoyée en Syrie par les chambres de commerce de Lyon et de Marseille (1919).* [s. l.: s. n.], 1919.

Cuinet, Vital. *Syrie, Liban et Palestine: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée*. 4 tomes en 1 vol. Paris: E. Leroux, 1896–1901.

Ducousso, Gaston. *L'Industrie de la soie en Syrie et au Liban.* Beyrouth: Imprimerie catholique, 1913.

Hourani, Albert. *Minorities in the Arab World.* Issued under the Auspices of the Royal Institute of International Affairs. London; New York: Oxford University Press, 1947.

Huvelin, Paul. *Que vaut la Syrie?*. Paris: Comité (de l'Asie française), 1921. (Documents économiques, politiques et scientifiques)

Lammens, Henri. *La Syrie, précis historique.* 2 vols. Beyrouth: Imprimerie catholique, 1921.

Latron, André. *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économie sociale*. Beyrouth: Imprimerie catholique, 1936. (Mémoires de l'institut français de Damas)

O'Zoux, Raymond. *Les Etats du Levant sous mandat français*. Préface de M. F. Pierre-Alype. Paris: Larose, 1931.

Rabbath, Edmond. *Les «Etats-Unis de Syrie»*. Alep: La Renaissance, 1925.

Rapport sur la sériciculture en Syrie établi par M. Croizat à la suite de la mission envoyée en Syrie par les chambres de commerce de Lyon et de Marseille (1919). Lyon: A. Rey, [s.d.].

Renan, Ernest. *L'Islamisme et la Science: Conférence fait à la Sorbonne, le 29 Mars 1883.* Paris: C. Lévy, 1883.

Rodinson, Maxime. *Marxsime et monde musulman.* Paris: Edition du Seuil, 1972.

Rondot, Pierre. *Les Chrétiens d'Orient.* Paris: J. Peyronnet, 1955.

Samné, Georges. *La Syrie.* Paris: Bossard, 1920.

Thoumin, Richard-Lodois. *Histoire de Syrie.* 2ème éd. Paris: Desclée, De Brouwer, 1929.

Tibawi, Abdul Latif. *A Modern History of Syria, Including Lebanon and Palestine.* London: Macmillan; New York: St. Martin's P., 1969.

Travaux du Comité d'Etudes, Tome II: Questions européennes. Atlas établi sous la direction de Emmanuel de Martonne. Paris: Service géographique de l'armée, 1919.

Weulersse, Jacques. *Le Pays des Alaouites*, 2 vols. Tours: Arrault, 1940.

________. *Paysans de Syrie et du Proche-Orient.* Paris: Gallimard, 1946.

Periodicals

Chevallier, Dominique. «A Damas: Production et société à la fin du XIXe siècle.» *Annales*: *Economies, sociétés, civilisations*: vol. 19, no. 5, Septembre - Octobre 1964.

________. «Lyon et la Syrie en 1919, les bases d'une intervention.» *Revue historique*: no. 214, October - December 1960.

Emerit, Marcel. «La Crise syrienne et l'expansion économique française en 1860.» *Revue historique*: no. 207, January - March 1952.

Nieger (colonel). «Choix de documents sur le territoire des Alaouites: Pays des Noseiris.» *Revue du monde musulman*: no. 49, Mars 1922.

Document

«Note sur la valeur économique de la Syrie intégrale» (adressée le 26 Juillet 1915 au minister des affaires Etrangères par la chamber de commerce de Marseille 1915).

فهرس عام

- ب -

- ح -

- خ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- ي -